





من ماهيات السيرة

من أوجه الصراع السياسي في الجمهورية الأولى

د. عقيل الناصري



التقديم
عقيل الناصري وصفحات التاريخ السياسي

الدكتور كاظم الموسوي

يجتهد د. عقيل الناصري في قراءاته في التاريخ العراقي المعاصر، مختصا بفترة ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 وزعيمها عبد الكريم قاسم، كما ينحت بعض المفردات التي يواصل فيها من سبقه في هذا المضمار، كالراحل الكبير هادي العلوي، فيحاول ان يميز في كتبه مصطلحات، منحوتة من المفردات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية، خصوصا، في مفردة واحدة. كما يحاول هو في البحث في اختصاص التاريخ السياسي ونشر العديد من الكتب التي اصبحت مصادر أو من بينها لتلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر، من خارج اختصاصه الدراسي والتعرف أو الامتياز به. واصبح الموضوع الذي تناوله مدار همه واهتمامه ومعرفته واختصاصه، وسجل له الاصرار عليه والتماهي مع سيرته ومسيرته. وكمثقف عربي يعيش خارج وطنه الاول ويكتب في التاريخ السياسي ويراجعه ويجتهد فيه يتميز في وفائه للبحث ومحاولة التجرد من الذاتية العاطفية والضغوط السياسية وغيرها. ولانه في منفاه الاوروبي الليبرالي لم يخضع الى ضغوط الكتابة المنحازة او المسيسة برقيب رسمي، بل نجح جاهدا في البحث الموضوعي أو ما استطاع اليه سبيلا.

هذه الخصال تميز الباحث الجاد وتسجل له. وقد تمكن منها في تحريك اسئلة عن التاريخ السياسي في العراق المعاصر. كيف نقرأه وكيف نفهمه، وكيف ندرس حركته وشروطه وتحولاته وتأثيرات العوامل الموضوعية والذاتية عليه، وكيف اخيرا نقدمه لقارئ قد يكون عاش فترته او ساهم فيها أو لم يعشها ولم يشترك في احداثها؟،

وهو المؤمل أو المرجو من فائدة الكتاب والتأليف والبحث. وهو ما عمل عليه الباحث الناصري في كتبه العديدة التي نشرها. والمنشود من غيره السير على منوالها أو في طريقها، بحثا عن الحقيقة والمصداقية والامانة والنزاهة الاخلاقية والسياسية والتاريخية طبعا.

في هذا الكتاب اقترب الباحث في قراءاته من الجوانب الفكرية والصراعات الايديولوجية في زمن الثورة وفي شخصياتها الفاعلة فيها. وهو منحى مهم وخطير في الوقت ذاته. لان الوضع في العراق وفي صفحات تاريخه السياسي لها من الحساسيات ما يثير الحذر والترقب من اساليب البحث وكتابة التاريخ في جوابنها الموضوعية أو الذاتية، العاطفية الشخصية أو الانحيازات السياسية والحزبية. وثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق، احدثت قطعا تاريخيا ومرحليا وفتحت صفحة جديدة في التاريخ السياسي العراقي، وارست منعطفا كبيرا في وجدان الشعب والطبقات الشعبية والفقيرة منها. وبلاشك القيادات التي اسهمت فيها، العسكرية والمدنية، والادوار التي قامت بها الاحزاب السياسية والحركة الوطنية عموما، والتحولات التي انجزت ومديات التغير والتقدم فيها وبعدها تعكس طبيعتها واستمرارها أو نكوصها، والظروف والقدرات التي استوعبت العملية الثورية وتبنت فعاليتها.

هذه كلها تقتضي قراءات ودراسات اكثر من مرة ومن اكثر من باحث واحد أو لجان بحث وتأليف اكاديمي ومؤسسي. وبلاشك انها مواضيع حيوية للبحث والرؤيا التاريخية الجديدة التي تدرسها في تاريخيتها الزمنية وتداعياتها المستمرة منها وإلى ما بعد زمنها أو مرحلتها التاريخية. وما يميزها في البحث الجديد هو حيويتها وراهنيتها وبقاء اثرها وتاثيرها في بصمات وصفحات التاريخ السياسي للشعب العراقي. إن التاريخ السياسي ليس دراسة أو قراءة الماضي وحسب أو تسجيل الاحداث التي انتهت أو سير القيادات وحسب أو تدوين ما كان، وما برح، وما انفك من الاحداث والمواقف الانسانية والقضايا التي تمس الحركة السياسية والوطنية ونضالاتها الكفاحية ضد الظلم والجور والاستبداد والدكتاتورية، وبالتأكيد ضد الاحتلال والغزو وانتهاكات حقوق الانسان وكرامته. وما احدثته ثورة 14 تموز وقياداتها احدث بمقابله ردات فعل عدائية لها من الاطراف التي تضررت منها والقوى الدولية التي لعبت لعبتها

في اجهاضها وتخريب مشروعها الثوري. وهو ما تتطلبه مسؤولية الباحث في القراءة والبحث والتطوير المعرفي والثقافي لتلك الفترة ومسيرتها وصيرورتها. فالثورات ليست قاطرة وحسب بل وانها آفاق معرفة وتحول وتجديد للكثير من المواضيع التي يعتمد عليها البحث التاريخي والسياسي خصوصا.

اختص الباحث د. عقيل الناصري في موضوعه هذا وبذل جهوده في استيعابه، حدثا وتجربة وقيادات وادوارا، ودقق في جوهرها وضميرها وقرأ تطوراتها وتغيراتها، وتمكن من جمع ما يتوفر من علم بها، من مصادر عدة، عربية ومترجمة، ونبش في اسرارها وفرسانها، وتعلم منها جميعا طريقه في البحث والكشف والنقد والمحاججة. فتداخل في صفحات التاريخ السياسي وقدر قيمته وجهده. وهو يدرس ويؤرخ ويفكر، في الحدث وجوهره وفي الرجل ومعدنه، في طبائع العمران واختيار الزمكان ودور القائد في التاريخ. أي ان الباحث الناصري تمعن في معرفته لموضوعه وتاريخه وتوثق منها في الاسناد والرؤية وفي ابعاده الماضوية والمستقبلية ووضع ما توصل اليه على مشرحة البحث والدليل للاقناع والجدل فيه أو العلم فيه والاقتداء بايجابه أو نوافعه والاعتبار من سلبه أو نكساته. فالنقد البناء والتقويم في صفحات التاريخ مهم في مهمته التربوية والفكرية والثقافية عموما، لما لها من اهمية وجدوى كبيرتين، ولما لها من دور في صناعة التاريخ، ليس الماضي ووقته وليس الحاضر وزمنه، بل لهما وللمستقبل وعصره. والتاريخ علم وصناعة، لهذا فله عدته وشروطه وارتباطاته، وهو سبيل الى التفكير والمعرفة، وسؤال مفتوح للفكر والفلسفة والتفاعل السياسي.

بعد كل هذا لابد لي من الاشارة لملاحظتين فيما قرات في هذا الكتاب، هما اعتماد المؤلف لمصدر واحد في تاريخيته للحدث الثقافي العراق المعاصر، وهذا المصدر مجروح في شهاداته التي اصدرها والدوافع التي حركته اليها، وفي كل الاحوال لا يمكن للبحث الناجح ان يستند لرأي واحد، وهذه من اواليات البحث. والاشارة الثانية تتعلق بخلط واضح وعدم تمييز في المفاهيم الفكرية والايديولوجية والسياسية، فيما يتعلق بمفاهيم القومية والعروبة، وفي استخدامه الايجابي لنقائضمها، القومانية والعروبية، لاسيما في مجال العسكر ومن ثم الحركة السياسية. اذ ان القومية كمفهوم سياسي ايديولوجي حديث، بينما العروبة مفهوم مرتبط بالهوية والانتماء والتميز عن

الاخر المشترك في الوجود والتاريخ. كما ان التوصيف ينبغي ان يتطابق مع النتائج والعمل وليس بالتسميات والرغبات الفردية.

ان كتابات د. عقيل الناصري واهتماماته تقول لمن يقرأها ما يريده منها وما يتطلبه البحث وترسم مسارها كما هو في صفحات التاريخ السياسي في العراق.

الدكتور كاظم الوسوي

لندن في 15 تشرين الثاني 2016

تنويه

هذا الكتاب هو من سلسلة الكتب التي صدرت بعنوان أرأس هو:

عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة

والتي صدرت تباعاً منذ 2000، نذكرها أدناه حسب موضوعها وليس تاريخ طبعها ونشرها، كما يلي:

- الكتاب الأول: عبد الكريم قاسم، من ماهيات السيرة الذاتية 1914 ـ 1958، دار الحصاد، دمشق 2006؛
- الكتاب الثاني: الجزء الأول، الثورة الثرية، دار الحصاد دمشق 2009؛
- الجزء الثاني: من اوجه الصراع السياسي في الجمهورية الأولى، وهو الكتاب الحالي، دار سطور 2016، بغداد؛
- الكتاب الثالث: عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، الانقلاب التاسع والثلاثون، صدرت بطبعتان الأولى عام 2003، والثانية بثلاثة أجزاء عام 2015، دار الحصاد دمشق.

وقد سبق أن أصدرت خطة البحث للكتب أعلاه في كتاب مستقل وكان بعنوان:

- قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم، صدر بطبعتان، الأولى في دمشق 2003، والثانية في بغداد 2005.

المدخل:

افكار عن صيرورات الصراع الاجتماعي في الدولة العراقية المعاصرة:

من الناحية المنهجية اعتقد أن إحلال تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية معينة، محل تشكيلة أخرى هي عملية مرهونة بطائفة من القوانين الموضوعية التي يستحيل ترويضها أو تطويعها بالملامسات الرومانسية الوديعة، أو حتى بالارادة الانسانية الصارمة، وعليه يكمن تطور المجتمع البشري في تطور قوى الانتاج الاجتماعي التي تتألف «... من ثلاثة عناصر هي:

ـ عنصر الانسان العامل؛

ـ وعنصر الطبيعة التي يعمل عليها؛

ـ وعنصر الادوات التي يخترعها ويستعملها ويطورها في الانتاج.

والطبقة التي تستولي على كامل الانتاج الاجتماعي عليها ان تستولي على احد العناصر الثلاثة لكي تستولي على كامل فائض الانتاج الاجتماعي. وكان عنصر الانسان العامل هو العنصر الاول الذي يجب الاستيلاء عليه من اجل الاستيلاء على فائض الانتاج الاجتماعي كله. فكان المجتمع العبودي. ولكن تطور الانتاج الاجتماعي ادى الى امكانية الاستيلاء على العنصر الثاني، عنصر الارض، بينما ادت ثورات العبيد الى اسقاط دولة اسياد العبيد فتحولت العملية الطبقية الى عملية اقطاعية ونشأ المجتمع الاقطاعي. وادى تطور الانتاج الاجتماعي الى امكانية استخدام العنصر الثالث، عنصر الالة، من اجل الاستيلاء على فائض الانتاج الاجتماعي.

وادت الثورات البرجوازية ضد النظام الاقطاعي الى نشوء النظام الراسمالي الذي

يستولي على عنصر الالة من اجل الاستيلاء على فائض الانتاج الاجتماعي كله فنشأ النظام الراسمالي... نرى من هذا ان تطور المجتمعات الطبقية تاريخيا مر في ثلاث مراحل، **مرحلة السيادة على عنصر الانسان، النظام العبودي، ومرحلة السيادة على عنصر الارض، النظام الاقطاعي، ومرحلة السيادة على عنصر الالة، النظام الراسمالي...** لان استيلاء الراسمالية على العنصر الثالث، عنصر الالة هو اخر العناصر الثلاثة. ولم يعد ثمة عنصر اخر يمكن الاستيلاء عليه لتطوير مجتمع اخر غير المجتمع الراسمالي الامبريالي. فالامبريالية اعلى مراحل الراسمالية. لكن تطور الانتاج الاجتماعي لا يمكن ان يتوقف واصبح النظام الراسمالي الامبريالي عائقا امام تطور الانتاج... [1]». (التوكيدات منا ـ الناصري)

أن الصراع الطبقي هو، في الواقع، قوة محركة كبرى في التأريخ البشري ولكن ليس **القوة الوحيدة** في صياغة وبلورة سائر الاحداث والتحولات في هذا التاريخ. رغم «... إن تأريخ كل مجتمع إلى يومنا هذا لم يكن سوى تأريخ صراع بين الطبقات ـ فالحر والعبد، والنبيل والعامي، والسيد والاقطاعي والقن، ورئيس الحرفة والصانع، أي باختصار المضطهِدون والمضطهَدون ـ كانوا في تعارض دائم، وكانت بينهم حرب مستمرة، تارة ظاهرة وتارة مستترة: حرب كانت تنتهي دوما إلى إنقلاب ثوري يشمل المجتمع بإسره، أو بانهيار الطبقتين المتصارعتين معاً... [2]».

وعلى ضوء هذا المنهج النظري المجرد، فان الانسان يمثل الجوهر في هذه النظرة، وبخاصة عندما يمتلك **فهم الضرورة الموضوعية (الحرية)**. كما ان هذه المراحل أعلاه، لا يمكن ملاحظتها ضمن سياق التطور الاجتماعي في العراق، ضمن المسايرة التاريخية التي تستوجب مراحل انتقالية وحلقات وسيطة، أي **انضاج الشروط الضرورية لتحقيق التطور المنشود**، طالما كان عراق تلك المرحلة يمر بمرحلة انتقالية لم نستطع تحديد أبعادها من حيث تطور قوى الانتاج الاجتماعي، أي أنه في مرحلة

(1) ـ حسقيل قوجمان، كلمة عن ثورة 14 تموز، الحوار المتمدن في 14 /7/ 2016 .http: //www.ahewar.org/

(2) ـ ماركس وانجلس، البيان الشيوعي، مستل من عامر عبد الله، مقوضات النظام الاشتراكي العالمي، ص. 17، مكتبة رمضان، لندن1997.

تداخلية حيث سادها شيء من ماهيات الانماط الاقتصادية (وليس تشكيلة اجتماعية) المتماثلة إلى حد ما، مع نمط الانتاج الاسيوي، المنتقل إلى النمط شبه الاقطاعي الذي أبتدأ منذ آواخر القرن التاسع عشر، ومن ثم الانتقال النهائي إليه، وهذا ما وسم المرحلة الملكية برمتها رغم نشوء انماط أخرى كنمط رأسمالية الدولة الوطنية، ومن ثم الانتقال لتعددية الانماط بعد ثورة 14 تموز حيث كانت الغلبة فيه **للنمط الرأسمالي الموجه**، سواءً بالنسبة لنمط القطاع الخاص أو لنمط رأسمالية الدولة الوطنية (القطاع الحكومي) بل وحتى النمط التعاوني الذي برز بعد الثورة بقوة.

إن المتتبع لتاريخ الدولة العراقية سيلاحظ أنها «...تاريخ لاستراتيجيات التعاون والتدمير والمقاومة التي تبناها مختلف العراقيين في محاولة للتوصل إلى اتفاق مع القوة التي مثلتها الدولة. كما كان أيضاًتاريخياً للطرق التي حولت بها الدولة الأشخاص الذين حاولوا استعمالها. وهذه الاشكال المختلفة من الالتزام صاغت على مر السنوات سياسات العراق وساهمت في نسج الرواية المركبة للتاريخ العراق الحديث... [1]».

شهد العراق المعاصر[2] **وبخاصة بعد تأسيس الدولة المركزية ولحد الان**، صراعات حول الافق اللاحق لشكل الدولة السياسي ونظامها الاقتصادي، تجسدت ماديا في جملة من الصراعات الاجتماسياسية والفكرية والأثنية الداخلية، بالاساس، ومع قوى الاحتلال على تعدديتها [3] ومضامين استراتيجيتها لمستقبل العراق والمنطقة.. انعكست بجملتها على تغيير معادلات وتوازنات القوى الاجتماعية وتمظهرها؛ وعلى نشاطها الاجتصادي والسياسي والفكري سواءً بالريف وحواضره وقيمه المعيارية؛ أو

(1) ـ تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق الحديث، ترجمة زينة جابر ادريس، ص.31، الدار العربية للعلوم، بيروت 2006.

(2) ـ يبدأ تأريخ العراق المعاصر، كما نعتقد، منذ الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918) والأحتلال البريطاني وما اعقبها من نتائج غيرت من الماهيات الأرأسية لحياة المجتمع العراقي واهمها تأسيس الدولة. أما العراق الحديث فنعني به منذ بداية تشكل السوق الوطنية في مطلع العقد الرابع من القرن التاسع عشر، أي منذ عام 1830 وما بعدها.

(3) ـ لقد خضع العراق المعاصر لثلاثة احتلالات: الأول 1914 ـ 1932؛ الثاني 1941 ـ 1947، والثالث 9 نيسان 2003 ـ 31 كانون اول 2011.

بالمدينة ومتجاوراتها المؤسساتية التي انبثقت بعد تأسيس الدولة على وفق معاييرها الدستورية (الغربية) التي رسمتها الدولة المحتلة وحققتها ماديا القاعدة الاجتماعية للحكم.

وهكذا نستطيع تلمس هذه الجوانب السيسيولوجية وتمظهراتها في أهم معلمين أرأسيين في التاريخ العراقي المعاصر ووسم منطلقاتها، وهما:

ـ تأسيس الدولة المركزية في آب 1921؛

ـ التغيير الجذري في 14 تموز 1958 (1)؛

ومن ثم:

ـ إعادة تاسيس الدولة (الاحتلال الأمريكي ـ نيسان 2003)

---

(1) ـ للمزيد راجع للمؤلف: قراءة فكرية للظاهرة التموزية، المنشورة في الحوار المتمدن بتاريخ 24/ تموز/ 2016. http: / /www.ahewar.org/ . علما بأن فكرة الجمهورية قد ولدت في عقول بعض المثقفين منذ 1917 ـ 1921 «... كما اكد حسين الرحال انه عندما كان طالباً جامعياً في المانيا في اواخر الحرب العالمية الاولى كان توفيق الخالدي يجتمع بالطلاب العراقيين الاخرين ويحدثهم عن مستقبل العراق ويدعوهم الى تبني فكرة الجمهورية ويحدثهم عن مزاياها وعن مساوئ الملكية وحينما كانوا يحدثونه عن صعوبة اتفاق العراقيين على رئيس للجمهورية كان يقول لهم ان هذه الصعوبة مؤقتة وان بالامكان اختيار عبد الرحمن النقيب الذي تتفق عليه الكلمة في الوقت الحاضر كأول رئيس للجمهورية وان الزمن كفيل بعد ذلك بابراز شخصيات جديرة بهذا المركز. وقد تمسك بعض مثقفي ثورة العشرين بفكرة الجمهورية فيعد التصريح البريطاني ـ الفرنسي حيث اكد جعفر الخياط على ان فكرة الجمهورية كانت قد طرحت فعلاً في تلك الايام وقد فضلتها بعض الاوساط الوطنية على فكرة الملكية على الرغم من ان المجالس الاسلامية لم ترحب بها... وعلى هذا الاساس التف حول فلبي مستشار وزارة الداخلية توفيق الخالدي والشيخ سالم الخيون ومحمود النقيب وعبد المجيد الشاوي وفخر الدين جميل وغيرهم لانهم وجدوا فيه الوسيلة التي يمكن من خلالها ترويج فكرة الجمهورية والحد من انتشار فكرة الملكية... وبعد تاسيس الملكية في العراق رسمياً فان دعاة الجمهورية من الثوار او من غيرهم قد استمروا بترويج فكرة الجمهورية ورفض الملكية فالسيد ناجي شوكت لم يبايع فيصلاً ملكاً على العراق ولم يحضر حفل تتويجه وان معروف الرصافي قد انتقد الملكية التي تاسست في العراق بقوله انها ثمرة البناء السياسي الانكليزي ابوها الانكليز وامها الثورة العراقية كما استمر توفيق الخالدي يروج لفكرة الجمهورية وكان يدعي بان الملك فيصل واعضاء البيت الشريفي غرباء عن العراق ولاحق لهم في حكمه ويبدو انه دفع ثمن ذلك باغتياله في 22 شباط 1924... «د. عبد الله حميد العتابي، فكرة الجمهورية في تأريخ العراق المعاصر 1917ـ1921، جريدة المشرق في 27/ 10/ 2009

واعتقد أن أفضل منهج لمعالجة أية ظاهرة اجتماتاريخية، أن يتم تناولها ضمن الأطر التالية:

- نطاقها التاريخي الملموس؛

- في تاريخية النشوء والتبلور؛

- ضمن منظومة المفاهيم العلمية؛

- على ضوء الخصائص المادية الملموسة لتلك الظاهرة.

لهذا سنحاول قدر الامكان متابعة هذه الظواهر المبحوثة في هذا الكتاب، وغيره، ضمن هذه المنهجية العلمية، التي نعتقد بأرجحيتها.

وإذا عدنا إلى تفحص تاريخية الدولة العراقية منذ لحظة تأسيسها، فقد أتضح وجود أفكار مختلفة جدا حول مستقبل العراق. وقد تغيرت الحدود الفاصلة بين هذه الأفكار عبر البلاد بأكملها، مع محاولة الكونات الاجتماعية المختلفة، المتمتعة بسلطات متنوعة، إثبات سيطرتها وإخضاع الآخرين لرؤيتها الخاصة للدولة الوليدة فتعارضت هذه الرؤى وتنافست على مر تاريخ العراق المعاصر [1].

نقول، لقد تعددت وتنوعت هذه الصراعات مع الدولة العراقية المعاصرة (الملكية والجمهورية على السواء) وقاعدتها الاجتماعية، كمكونات طبقية وأفق برنامجها المستقبلي. كانت مفردات هذا الصراع وماهياتها تتغير حسب طبيعة القوى الاجتماعية التي تدير الدولة، وزمنيتها وتسيسها، ونضج هذه المفردات في التعبير عن ذاتها ومصالحها الطبقية ورؤاها الفكرية. لذا كان **صراع الهوية الجماعية للبلد واحد من أهم المناحي التي وسمت الصراع السياسي في العراق المعاصر**. كما أنه كان ولا يزال أحد أهم **عوامل عدم الاستقرار** فيه منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الآن، والافق المفتوح له.

كما مثل أنبثاق وتشكل فئة الانتلجنسيا العراقية بحد ذاته أحد أهم أوجه الصراع النوعي والاجتماسياسي في العراق المعاصر سواءً مع محيطها الاجتمافكري أو

(1) ـ للمزيد راجع، تشارلز تريب، صفحات من تاريخ، مصدر سابق.

القاعدة الاجتماعي للمرحلة الملكية [1]، أو فيما بين عناصرها المتعددة كذات عضوية، إذ دخل بعض فئاتها في صراع ونضال مستديمين من أجل استحداث تاريخ جديد للمجتمع، وذلك من خلال تعميق فكرة التغيير المستديم القرينة بالحداثة.. وفي الوقت ذاته وقفت القوى المحافظة بتعدديتها من هذه الفئة بالضد النوعي من خلال إثارة بعض من مفاصل الوعي الديني والترويج للافكار السلفية غير المتجددة والمنغلقة على ذاتها.

لقد اشتدت أوار هذا الصراع مع تطور صيرورات الدولة سواءً في الملكية أو في الزمن الجمهوري وبالأخص في الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963 [2]) والذي تمحور حول أولوية المهام المطلوب تحقيقها هل **للوحدة الفورية أم للاتحاد الفدرالي** [3].. حيث رفعت الشعار الأول المجاميع العروبية، في حين رفعت الثاني المجاميع العراقوية بالرغم من تعدديتها الفكرية [4]. واستمر هذا النزاع بين الطرفين

---

(1) ـ تكونت، كما نعتقد، القاعدة الاجتماعية للسلطة الملكية، من: 1 ـ قوى الاحتلال الأجنبي والكادر الاداري المرافق لها؛ 2 ـ القوى الاجتماعية المحلية المتكونة من: أ ـ المدينية وتتمثل بالأشراف وموظفي الإدارة العثمانية والعائلات الارستقراطية القديمة وكبار التجار والملاك؛ ب ـ الريفية وتتمثل برؤساء القبائل والعشائر والكبيرة منها خاصة؛ ج ـ المؤسسة الدينية السنية واليهودية خاصة؛ 3 ـ الإرث المعنوي للملك المستورد والضباط العراقيين في الجيش العثماني وبخاصة الذين عملوا معهم (الضباط الشريفيون). لقد انتابت التناقضات بين هذه العنصر ولم تبق موحدة من حيث الاهمية. راجع للمزيد كتابنا 14 تموز ـ الثورة الثرية، طبخة الملكية، ص. 54 وما بعدها، دار الحصاد، دمشق 2009

(2) ـ لقد اجتهدت وقسمت النظام الجمهوري في العراق إلى ثلاثة جمهوريات وهي: الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963)؛ الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003)؛ الثالثة (9 نيسان 2003 ـ ولحد الان). هذا التقسيم تم على وفق المعايير التالية: القضايا المتبناة؛ القوى المحركة لها؛ والأفق التاريخي لمشروعها؛ وأخيرا غائياتها الاجتماعية.

(3) ـ للمزيد راجع الدراسة المهمة التي كتبها عامر عبد الله الموسومة: الشيوعيون وقضية الوحدة العربية، الثقافة الجديدة، العدد 293، صص. 26 ـ 40.

(4) ـ استخدمنا مفهوم العراقوية بزيادة «...الواو في كلمات ومصطلحات كهذه ـ في المعتاد ـ للتشكيك والتفريق كأن تقول: هذا ليس برنامجاً ثورياً بل ثوروياً، أي فيه تطرفاً وتزيدا...وكقولك هذا ليس فكراً قومياً بل قوموياً، أي فيه مبالغة شوفينية؛ والعراقوية من هذا الغرار فهي إذن يمكن أن تعني الشعور المبالغ فيه بالاعتداد الوطني والانتماء إلى وطن هو العراق، وقد ينحرف أحياناً هذا المعنى بشكل سلبي وحاد فيصير رديفاً لمشاعر وسلوك وأفكار الذات الوطنية الوارمة والمزدرية للآخرين وأوطانهم. وكونها للتفريق إنها أكثر دلالة من النسبة البسيطة (العراقية) والتي تختلط بالنعت

إلى وقتنا الحاضر في الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ ولحد الان) رغم تبدل اشكاله. لقد مثل هذا الصراع (الذي في الكثير من أوجهه مبوصل ومصطنع على وفق المقتضيات المصلحية والرؤى الفكرية) واحداً من الاسباب الأرأسية لعدم استقرار الوضع السياسي في العراق المعاصر. ويمكن تفسير بعض أوجه الصراع الحالي في الجمهورية الثالثة بهذه المعضلة التي لم تحل **بكل قناعة وعلى وفق التشاركية التضامنية للمكونات الاجتماعية العراقية.**

وفي الوقت نفسه، وفي زمن الجمهورية الأولى (14 تموز1958 ـ 9 شباط 1963)، كان الصراع بين تيارين ارأسيتين هما:

ـ التيار العراقوي والعروبي؛

ـ وبين مكونات القوى السياسية للقاعدة الاجتماعية العراقوية.

وهذا الصراعان كان لهما أسوء العواقب على صيرورة التمدن الحضاري التي بدأت تعي ذاتها واهميتها وولادتها المعاصرة. كما كان للأخير، الذي يمثل أحدى أهم المفارقات التاريخية، ذات العواقب الوخيمة، بعد نجاح التغيير الجذري وتأسيس الجمهورية، وأثرت سلباً على حراكها، كذات اجتماسياسية وقوى حية سبرت غور الظاهرة العراقية وأشكالياتها على مختلف الأصعدة، أو/ و في عدم استكمال ذاتها الهادفة على إحداث نقلة نوعية في الحياة الاجتصادية والسياسية، الثقافية والفكرية للعراق المعاصر.

وفي الجانب الآخر من الصراع الذي تمثل في: **عدم الإلتئام والإلتقاء الفكري والسياسي المنتظر بين القوى العراقوية ذاتها، رغم ضرورته الموضوعية والذاتية، وبينها وبين قيادة التغيير الجذري المتمثلة بالتحديد بقاسم، وبعض القيادات السياسية للقوى الاجتماعية الحية، ورموزها السياسية ذات البعد التاريخي آنذاك، واعني في هذه**

والهوية..إلخ. ويمكن اعتبار الباحث الفلسطيني الأصل حنا بطاطو أول من استعمل مصطلح العراقوية بمدلولاتها العلمية في العصر الحديث في ثلاثيته المهمة «العراق» وتحديداً في الجزء الثالث منها والذي يحمل عنوان «الشيوعيون والبعثيون والضباط والأحرار...». علاء اللامي، النزعة العراقوية من الجاحظ إلى عبد الكريم قاسم، في 9/ 6/ 2002. http: / /www.ahewar.org. وقد استخدمنا هذان المفهومان بالمعنى الايجابي.

الدراسة بالتحديد كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، الذي مَثَلَ، وبقية زعامة القوى العراقوية المُنطلق:

- جزء مهماً وأساسياً من القاعدة الاجتماعية لذات التغيير الجذري الفكرية والسياسية؛
- كما مثلت ماهيات القاعدة الاجتماعية لهذه القوى الغائية المستهدفه من فعل التغير الجذري ذاته؛
- ولأنها الأكثر تمثيلا للتنوع الاجتماعي العراقي؛
- والأكثر انعكاساً وتبنياً للذات الثقافية العراقية المتنوعة؛
- تمثل هذه القوى الاغلبية المطلقة للشعب العراقي نوعياً وعددياً[1].

ونقصد بالإلتئام الموعود، ضمن نطاق الأمنية المفترضة، ليس مع الحزب الوطني الديمقراطي حسب، بل مع كل قوى والأحزاب العراقوية في جبهة الاتحاد الوطني والقوى المستقلة فيها وسوف نطلق عليها مجازا (الكتلة التاريخية[2]) آنذاك

(1) - لقد اعترف العديد من الباحثين والسياسيين من ذوي التوجه العروبي من أن التوجه العراقوي يمثل الأغلبية المطلقة للسكان في العراق.. للمزيد راجع حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية في العراق، ت. عفيف الرزاز، في 3 أجزاء، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1990. كذلك الاكاديميان بينزور أديث وأيفا، العراق: دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 - 1975، ترجمة عبد المجيد القيسي، العربية للموسوعات، بيروت 1979، كذلك د. عديد دويشا، تاريخ العراق المعاصر، ترجمة مصطفى نعمان أحمد،ص.100،دار المرتضى، بغداد 2012. كذلك إريك دافيس، مذكرات دولة، ترجمة حاتم عبد الهادي،، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 2008. الذي يقول في، ص. 96،: «اجتذبت النزعة الوطنية العراقوية بعض الأفراد من علية الطبقة المتوسطة، ولكنها كانت متجذرة إلى حد كبير لدى مثقفي ومهنيي الطبقة الوسطى والطلاب من خلفيات فلاحية فقيرة وأفراد الطبقة العاملة».

(2) - تعقب المبدع علاء اللامي مفهوم الكتلة التاريخية بـالقول: «... أن الواقع المعزز بالأبحاث النظرية يؤكد أن غرامشي ذاته أخذ هذا المفهوم / المصطلح عن كتابات المفكر والفيلسوف الفرنسي جورج أوجين سوريل (1847 - 1922 Georges Eugène Sorel)، صاحب كتاب «تأملات في العنف»، وسنفرق الان بين تعريفين للكتلة التاريخية: الأول تعريف وصفي ماهياتي، والثاني تعريف وظيفي يتعلق بالدور والسياق. فالتعريف الوصفي هو: تحالف أو ائتلاف واسع يتألف من عدة طبقات وفئات وشرائح اجتماعية وقوى وتيارات سياسية واقتصادية وثقافية تدور في فلك طبقة أو فئة رئيسية مهيمنة بسبب نفوذها الاقتصادي أو الديني أو الثقافي، كما كان الحال في القرون الوسطى الأوروبية وعصر النهضة في مواجهة الاقطاع الذي كان يحكم ويهيمن. يفرق غرامشي دائما بين مفهومي الهيمنة والحكم (متحالفا مع الكنيسة وطبقات أخرى). أما التعريف الوظيفي

كما اعتقد، التي ساندت التغيير الجذري في 14 تموز، وما كامل الجادرجي هنا إلا ممثلاً للتيار العراقوي ولثورة الطبقة الوسطى، بفئاتها المتعددة، المعبر عن طموحاتها ومصالحها ورؤيتها. وفي اعتقادي، إن هذا اللقاء المفترض، موضوعيا وذاتياً، في تلك الظروف الملموسة مادياً تحديدا، التي سادت عراق آنذاك، كان له أكثر من ضرورة:

- لذات صيرورة التغيير الجذري وسيرورته اللاحقة؛
- ولمشروعه الوطني وهويته الوطنية؛
- ولامتداده الأرحب نحو العروبية؛
- ولذات قادة الكتلة التاريخية (السياسيين والعسكريين على السواء) وأحزابهم المعبرة عن الذات الطبقية؛
- والأكثر اهمية للقاعدة الاجتماعية المستهدفة والارتقاء بها (ماديا ومعنوياً وبضمنها معرفياً) إلى ما عجزت عن تحقيقه **كل حكومات المرحلة الملكية**، وفتح الأبواب نحو التحقيق المادي للمساواتية والعدالة الاجتماعية (النسبيتين) لجميع المكونات الاجتماعية الجمعية والفردية على السواء، وبالأخص للطبقات الفقيرة (**مادة التاريخ الانساني**) ولذوي الدخل المحدود والمتوسط، **ضمن إطار الهوية الوطنية العابرة** للهويات الفرعية وللولاءات الدنيا من مناطقية ومذهبية وأثنية ورابطة الدم (قبيلة،عشيرة، فخذ والعائلة...الخ)، فتكون الجامع الموحد لكل هذه المكونات، مع احتفاظ كل مكون بخصوصيته الاثنية والثقافية واللغوي والدينية بإعتبارها حقوق طبيعية ومكتسبة، والارتقاء بها وتطويرها ضمن الممكن المتاح. كل تلك الماهيات تشمل ايضاً الحياة الريفية وترمي بالاساس إلى إلغاء قانون التفاوت بين الريف والمدينة.

المتعلق بالدور والسياق فيمكن اختصاره بالكلمات التالية (هو تحالف أو ائتلاف ـ لم يقل غرامشي إنه سياسي ـ يتأسس وينشط بموجب رؤية استراتيجية جديدة مندمجة ومتغاضية أو مخففة من خلافاتها وتناقضاتها الجوهرية والأساسية الطبقية، وموحدة حول نقاط برنامجية موحدة قادرة على جمع كل أو غالبية فئات وطبقات المجتمع وقواه حول هدف واحد. وتلعب الأيديولوجيا وبعض المكونات الثقافية دوراً حاسماً في صياغة هذا التوجه التحالفي وتمتين الوحدة بين مكوناته. وعليه وعلى هذا فإن المثقفين العضويين ينبغي أن يشكلوا «الاسمنت العضوي» الذي يربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية ويتيح تكوين كتلة تاريخية ذات منطلقات ونسيج وطرائق وآفاق ثقافية. راجع موقع علاء اللامي: www.facebook.com

(فلو) توحدت القناعات الفكرية الرأسية والرئيسية، بل وحتى الثانوية إن جازت الأمنية، لهذه القوى العراقوية المنطلق في امتدادها العربي الأرحب، وتم تنسيق آفق الحراك القادم سواءً أكان سياسياً أو/ واجتصادياً أو/ وفكرياً، على قاعدة:

- النسبية المشتركة؛
- الممكن والمتاح وليس المتمنى البعيد؛
- وأُخضاع المتطلبات الذاتوية، والطبقية غير المتبلورة، والسياسية غير المترسخة، والحزبية الهائمة ذات البعد الفوقي، والرؤية الفكرية الآحادية غير واضحة الملامح، وتلك المتعلقة بوحدانية التمثيل الضيقة، إلى المصلحة الجمعية؛
- وبوتقتها للمتطلب الأوسع والأرأس **وهي المصلحة الوطنية العراقية في إمتدادها العربي**، وبخاصة في الظروف الانتقالية العامة وعلى الأخص للاقتصاد المتعدد الانماط وتجسيد التوجه القادم؛
- وما تسمح به ظروف الصراعات الاجتماعية الداخلية؛
- والقوى الخارجية ضمن صراعاتها ومتطلبات الحرب الباردة.

لكان واقع الحال غير ما آل إليه الآن من ضياع التجربة الفريدة بسماته، ومن التضحيات الجسام التي هدرت، وترتبت على ضياعها فقدان بوصلة التغيير الحقيقي وتوجهاته منذ تغيبها القسري في انقلاب شباط 1963 الدولي التخطيط والمحلي التنفيذ.ومن الناحية المنهجية فإن أداة ال(لو) **لا تصلح هنا لمعالجة ذلك الواقع** المركب والمعقد، وتنتفي لكونها أداة امتناع لامتناع، وبالتالي التعويل على الصدفة [1]

---

(1) ـ الضرورة والصدفة.. «مقولتان فلسفيتان تعكسان نوعين من الروابط الموضوعية في العالم المادي. والضرورة تنبع من الجوهر الداخلي للظواهر وتشير إلى انتظامها وترتيبها وبنائها. فالضرورة هي ما لابد أن يحدث بالضرورة في الظروف المعينة. وعلى النقيض منها، فإن الصدفة قد تحدث وقد لا تحدث... إن الضرورة والصدفة ضدان جدليان يرتبطان أرتباطاً متبادلاً ولا يجد أحدهما دون الآخر. وبالنظر للوحدة المادية للعالم، فإن لكل حدث سببه، كما انه جزء من الرابطة السببية الكلية، والضرورة تعبير عن هذه الرابطة التي يرجع الفضل إليها في أن الضرورة لا تنفصل عن الكلي، وإنما كلية في الوجود وتشكل رابطة مطلقة كلية وتنشأ كل ظاهرة بفعل الضرورة الداخلية، ولكن نشوء هذه الظاهرة يرتبط بتعدد الظروف الخارجية التي تفيد ـ بسبب طبيعتها النوعية وتنوعها اللانهائي ـ كمصدر للصدفة، اي للسمات والجوانب العرضية للظاهرة المعينة...» الموسوعة الفلسفية، بإشراف روزنتال وبودين، ص. 281، ترجمة سمير كرم،ط.6، دار الطليعة، بيروت 1986.

كمقولة فلسفية، لما لدورها في بعض الآحيان في التأثير وسببية خارجية، لأنها ستقلب موازين القوى وتغيير شيئا ما من الواقع وتشي بالمتغيرات، ليس من الناحية المجردة، بل من زاوية الواقع المادي الملموس لدراسة تجربة تموز والخروج باستنتاجات تخدم السيرورة الحالية للظاهرة العراقية على وفق حدوثها في زمكانيتها(الزمانية/ المكانية) المتجسدة آنذاك.. وفي الوقت نفسه لما لها من تأثير على البناء الفوقي للمجتمع في أفقه الأرحب.

اني متيقن، بحكم الموضوعية وقانونيات التطور، من أن هذا الامنية لا تتماشى مع ماهية صراع سنن الحياة وقوانين إرتقائها التي لا تخضع في صيرورة تحققها، لذواتنا ورغائبنا وأمانينا.. بل على وفق منطوق جدلية قوانينها وسنن تطورها الخاصة والموضوعية، ضمن صراع الظواهر وجدليتها والعلائق المترابطة بينها وأواليتاها (ميكانزماتها) وبين حركة الواقع الموضوعي وترابطه النسبي مع الوعي الاجتماعي المتجلي في اشكاله: **الفلسفية والحقوقية والسياسية والجمالية والدينية**، ضمن اطار المصالح العامة والخاصة وتلك المشتركة، بمختلف اشكالها وهو الأهم، ومن ثم الافكار ومنحاها ومدى تحققها المادي ضمن الظروف الذاتية للواقع الاجتماعي.

وسوف نحاول في هذه الدراسة تتبع المسارات **التاريخية** لثلاثة ظواهر **ومنطقيتها** ومآلها ومدى تاثيرها على الواقع العراقي في زمن الجمهورية الأولى [1]. وهذه الظواهر هي:

- تاريخية الانتلجنسيا العراقية وصراعاتها؛
- صراع الهوية بين العروبية والعراقوية؛
- والصراع بين الجادرجي وقاسم.

(1) ـ التاريخي والمنطقي «...مقولتان فلسفيتان تصفان عملية التطور، كما تصفان العلاقة بين التطور المنطقي للفكر وتاريخ موضوع ما، أي تاريخ العملية نفسها. فيعبر التاريخي عن العملية الحقيقية لأصل وتكوين الموضوع المعين، أما المنطقي فيعبر عن العلاقة، عن قوانين الصلة والتفاعل بين جوانبها التي توجد في حالة التطور...التاريخي والمنطقي في وحدة جدلية تتضمن عنصر تناقض... فالغرض من الدراسة التاريخية هو كشف الشروط والمستلزمات الحسية لتطور الظواهر وتعاقبها التاريخي وانتقالها من مرحلة معينة ضرورية تاريخيا إلى مراحل أخرى. اما الغرض من الدراسة المنطقية فهو كشف الدور الذي تلعبه عناصر منفصلة من النسق في الكل المتطور» المصدر السابق ص.104.

وسيلحق بالدراسة ملاحق تتمحور حول جامعة بغداد وتصارع القوى السياسية حول إدارتها، باعتبارها أحد محاور الصراع بين العروبية والعراقوية وبسط النفوذ على مسيرتها، من خلال دراسة حياة أول رئيس للجامعة في الزمن الجمهوري الأول وهو العالم عبد الجبار عبد الله.

ومن هذه المنطلقات فإن البحث في الظواهر التاريخية بغية فهمها، تستوجب الضرورة العلمية والموضوعية أن «...لا ينفصل عن الاقامة في التاريخ وصنعه، الذي هو في نفس الوقت صنع الانسان لنفسه. بعبارة أخرى، إن صعوبة الفهم تبدأ من لا إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة كما هو الحال مع الطبيعة مثلاً. وبما أن التاريخ هو -حصيلة التداخل الذاتي بالموضوعي، المرغوب بالمفروض، والخيالي بالواقعي.. فقد تعددت زوايا مقارنته. أنه كلية تبحث عن كليتها... فالتاريخ محمول دائماً عبر صيغة الجمع. إنه تواريخ أو روايات تنتج من داخل سياق بحث المؤرخين عن الموضوعية والحقيقة...[1]». وبخاصة إذا استذكرنا بأن التاريخ لا يتعامل بالنوايا، فالتاريخ يُسجل الواقع كما حدث، والواقع لا تصنعه النوايا بل الممارسات البشرية لمختلف الطبقات والفئات الاجتماعية وعلى مر العصور والأزمان.

وقبيل الدخول في الماهيات التاريخية الملموسة، لا بد لنا من التطرق إلى بعض من الافكار العامة عن الدولة بمفهومها المعاصر بصورة نظرية، وبخاصة العملية التاريخية لنشوءها في عالم الاطراف. إذ في دراسة طبيعتها وخصائصها ودورها في البناء الاجتصادي.. بحيث اجمعت الكثير من الدراسات على دور الدولة المهيمن والتي هي نتاج «... **الشروط المادية للمجتمع** (و) هي التي تحدد قيام وتطور الدولة بإعتبارها جزء من البناء الفوقي. وعليه فإن ظهور الدولة يرتبط بنمط انتاجي محدد، أنقسم في ظله المجتمع، بسبب نشوء الملكية الخاصة إلى طبقات متصارعة. والدولة هي نتاج وتعبير عن هذا الصراع لكونها أداة بيد الطبقة المهمينة اقتصاديا تستعملها لغرض اخضاع الطبقات المستغَلة... ويذهب ماركس إلى التأكيد أن أجهزة الدولة الحديثة ما هي إلا لجنة لإدارة الشؤون العامة للبرجوازية كمجموع...هذه في الواقع

(1) ـ كامل شياع، عن التأريخ والتأويل وحقيقة 14 تموز، الثقافة الجديدة، ص.23، العدد278.

فكرة ماركس الكلاسيكية عن الدولة... غير أن رالف ميليباند... يميل إلى اعتبارها الفكرة الأولية لماركس عن الدولة، ذلك أنه يرى هناك فكرة ثانوية تختلف جوهريا عن الأولى، ولكنها لا تقل أهمية قد تطورت من خلال معالجاته لأزمات سياسية محددة **وتتلخص هذه الفكرة في اعتبار الدولة جهازاً مستقلا يعلو الطبقات فتصبح القوة المهيمنة في المجتمع، لا مجرد أداة لخدمة مصالح الطبقة المهين...». إذ «... أنه ليس من المحتم أن تكون الدولة خاضعة لسيطرة مجموع الطبقة المهيمنة، بل قد تخضع لمصالح شريحة معينة منها...** [1]»(التوكيد منا ـ الناصري)

ومن الناحية الفلسفية فالدولة «... عند **هيجل** وحدة ميتافيزيقية، إذ يأتي هذا التعريف في سياق نظرة هذا الفيلسوف المثالي إلى العالم، فبرأيه الدولة كيان معنوي مقدس. لكن الدولة عند **كارل ماركس** هي على العكس تماماً، إذ إنها تنظيم مادي تؤسسه الطبقة البرجوازية لاستغلال البروليتاريا العمالية، في حين أعتبر **ماكس فيبر** الدولة بأنها جهاز يحتكر العنف ضمن منطقة جغرافية واحدة...لكن **نيكولاس بولانتزاس** يبدو أكثر تفصيلا في تعريفه للدولة، إذ يؤكد أن الدولة هي: ممارسة السلطة السياسية ولها جانبان مختلفان، الأول إداري مؤسسي بحث، وأما الآخر فهو تلك القوى أو الطبقات التي تدير الجهاز الإداري. ويشير بولانتزاس إلى أن الدولة ليست نتاج الحاجة إلى عزل العنف عن الساحة الاجتماعية فحسب ـ كما يؤكد ذلك فيبر ـ بل إنها تمارس السلطة من أجل إدارة عملية الانتاج الاقتصادي بمختلف أنواعه... [2]».

وتأسيساً على ذلك فإنه «... لم ير أحد الدولة، وإنما حاول الكثيرون تصور مضمونها وماهيتها، ومن هنا تعددت تعريفات الدولة كمفهوم عام مجرد. ذلك أن فكرة الدولة تعبر عن نفسها من خلال أوجه متعددة ووظائف متباينة، تحكمها ظروف اجتماعية ويحكمها سياق تاريخي متميز. لابد إذن عند محاولة فهم ظاهرة الدولة

(1) ـ راجع د. مجيد الهيتي،الدولة ومجتمعات ما بعد الاستعمار، الثقافة الجديدة، ص. 21، العدد، 259، عام 1994. ويشير فالح عبد الجبار على أن ماركس قد «درس الدولة من زاويتين، أولا من ناحية مضمونها الطبقي وثانية من علاقتها بالمجتمع...لإن العلاقة بين الدولة والمجتمع، تقرر، إلى حد كبير، طبيعة هذه الدولة وشكلها. راجع ملاحظات على بيان المثقف الجديد، الثقافة الجديدة، ص. 110 وما بعدها، العدد 258، آذار 1994.

(2) ـ نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدولة، ص.44. دار الساقي، لندن 1992

وفكرتها من النظر إلى بعدها المكاني والزماني ومن النظر إلى التعبيرات الوظيفية والهيكلية المختلفة عن وجودها ونشاطها...». وهنالك مفاهيم متعددة للدولة ومن أهمها:

«... 1 ـ الدولة بإعتبارها الحكومة، أي مجموعة القيادات والأفراد الذيم يتولون مواقع اتخاذ القرار وسلطاته في النظم السياسية.

2 ـ الدولة باعتبارها نظاماً قانونياً مؤسسياً أو باعتبارها (بيروقراطية عامة أو جهازاً إدارياً ينظر إليه ككلية متجانسة).

3 ـ الدولة باعتبارها الطبقة الحاكمة أو التعبير المؤسس عن مصالحها.

4 ـ الدولة باعتبارها نظاماً معيارياً متكاملاً للقيم العامة... [1]».

بمعنى آخر أن مفهوم الدولة هو النقيض والنافي الطبيعي للمشاعية والتنظيمات المؤسساتية المنبثقة عن القبلية والعشيرة، طالما: تدير اجهزة مؤسساتية لإدارة شؤون المواطنين؛ كما أنها وبذات ماهيتها، من المفروض ان تمثل الارادة الشعبية بالاساس، وليس من أي مصدر آخر؛ ويتم اختيار الحكام من رغبة الاكثرية؛ ولابد لها من ضمان واحترام حقوق وارادة الاقلية وتنظم التداول السلمي للسلطة بين الطبقات والفئات الاجتماعية.

ومن الجدير بالذكر أنه رغم مرور قرن من الزمن منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وأنبثاق عدة بلدان عربية مستقلة، ومنها العراق، فإنها لا تزال «... **لم تشهد ميلاد الدولة الحديثة بتعريف الفكر السياسي والقانوني الحديث**. وما يبدو على الدولة فيها من حداثةِ طلاء وقشور؛ أما في الجوهر، فما برحت دولة سلطانية تعدم نظام القانون والمؤسسات وتجافي أحكامه! الدولة الحديثة، **دولة حق وقانون ومؤسسات، يسود فيها الدستور، وتنفصل فيها السلطة**، ويتنزل فيها القضاء منزلة المرجع والموئل، ويكون فيها الشعب مصدر السلطة، وتوضع هذه السلطة رهن إرادة الشعب، وتنبثق منه عبر اختياره الحر في الاقتراع... [2]». (التوكيد منا ـ الناصري)

---

(1) ـ المصدر السابق، ص. 7و 23.

(2) ـ عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة،ص.25،مستل من: الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2002.

وأعتقد بأن الدولة، كجزء من البناء الفوقي، وبنيتها وماهياتها هي انعكاس لماهية النمط الأرأس للانتاج الاقتصادي السائد وآفق تطوره بالتناسب مع ماهية روح العصر، وعلاقاته في الدولة ذات التشكيلة الاقتصادية المستقرة. اما في **المجتمعات المتعددة الانماط**، فأعتقد أن الدولة تعبيرا عن نظام تخصص العمل الوظيفي وتتمتع بنوع من الاستقلالية النظرية والعملية عن البناء التحتي. علماً بان الدولة جاءت في أغلب بلدان العالم الثالث عن طريق الفتوحات الاستعمارية وبالتالي **فهي لم يتم خلقها من ذات طبيعة الصراع الاجتماعي الداخلي. إذن فظاهرة الدولة في هذه المجتمعات هي نتاج تاريخي لعناصر هيكلية ذات بعد خارجي (الاستعمار)، وخير مثل هو العراق وأغلب الاقطار العربية.**

وتاسيسا على ما ذكر توضح التجربة التاريخية للعراق من الناحية الاجتمافلسفية، وبخاصة بعد استقرار الدولة المركزية آبان الثلاثينيات وعلى الأخص في الزمن الجمهوري، فإن الأشخاص المحوريين في أحزاب (الكتلة التاريخية العراقوية المنطلق) والمستويات العليا الأولى والثانية لها، ينتمي أغلبهم إلى **الطبقة الوسطى ومن فئاتها المتعددة، المتناقضة المصالح ايضاً**، من الناحية العملية، رغم اختلاف منابعها الفكرية والفلسفية ومنطلقاتها الاجتماعية. لقد ارتبط ظهور هذه الطبقة بالاساس تاريخياً بتشكيل الدولة العراقية **المعاصرة**، نتيجة التغيير الجذري الذي رافق ذلك التأسيس ضمن صيرورة الانتقال النوعي الكبير للمجتمع ولها ولسلطتها وطبيعتها الطبقية ونمطية وماهية مؤسساته المستحدثة وعلائقها المتبادلة وإدائها الأداري والتراتيبيته البيروقراطية..الخ وستكون عاقبة ذلك على مجمل البنى والمؤسسات الاجتماسياسية والمنظومات الفكرية والتعليمية واستحداث البنى المتلائمة مع هذا **الانتقال المجتمعي السريع جدا**، الذي كان بفعل عامل خارجي (الاحتلال البريطاني)، **ونؤكد على هذه الناحية**، غير المرتبط بالتطور الطبيعي لمجتمع (الجماعات) القبلية المتشظية ذات: طبيعة انتاجية مكتفية ذاتياً؛ لا يلعب فيها **التبادل السلعي/ النقدي إلا** دوراً ثانويا وعلى وفق الضرورة، تحميها قوة مسلحة خاصة بها، **إلى الدولة المركزية والمحتكرة للقوة ذات مؤسسات سياسية حديثة والتي هي الأخرى لم تكن نتاج التطور الطبيعي وصراعته الاجتماعية.**

تخلق الدولة طبقتها، إن جاز التعبير، وبصورة خاصة في ظروف بعض البلدان النامية (عالم الأطراف، حسب تعبير سمير أمين)، إذ تستمد مقومات هذه الفكرة من «...**إن العلاقة بين موضوع النخبة وموضوع الدولة، موضوع مألوف في أدبيات الاجتماع السياسي. فالدولة تقوم باستقطاب المتعلمين والخبراء للعمل في اجهزتها المختلفة كنخب متميزة، لكن هذه النخب تتحول في أحيان كثيرة إلى ما يشبه الطبقة الحاكمة التي تسيطر على مراكز اتخاذ القرار، ليس من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج، ولكن من خلال تحكّمها في أجهزة الادارة الاقتصادية...** [1]».

وهذا ما يوضحه تاريخ الدولة العراقية منذ عام 1921، حيث سيطرت (النخبة) الحاكمة الأوليغاركية [2] (مؤسسة العرش وضباط المؤسسة العسكرية وبعض الموظفين الكبار من ذوي الثقافة التقليدية) على القرار المركزي للدولة منذ التأسيس ليس من خلال تملكهم لوسائل الانتاج بل من إدارتهم للدولة الوليدة. وكان من عاقبة ذلك تمهيد السبيل إلى تسيّد الدولة على المجتمع المدني ومنظماته، وبصورة خاصة بعد اكتشاف النفط حيث عززت الدولة استقلالها النسبي عن المجتمع، وتأخذ شكل التسلط والقهر والهيمنة المقترنة بالاستلاب على كل مرافق الحياة.. المستندة لماهيات السلطة الأبوية ذات الخطاب الآحادي. بمعنى آخر «... إن تزايد سيطرة الدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقوية العاملين في المؤسسات السياسية والادارية في التكنوقراطية المدنية والعسكرية، وبمنح هؤلاء المزيد من الاستقلالية وتقوم الادارة البيروقراطية في هذا المجال بدور الوسيط والمنظّم بين الطبقات والجماعات المختلفة...[3]».

---

(1) ـ نزيه نصيف الايوبي، العرب ومشكلة، ص. 42، مصدر سابق.

(2) ـ الأوليغاركية حكم الأقلية: هي شكل من أشكال الحكم تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. الكلمة «أوليغاركية» مشتقة من الكلمة اليونانية: أوليغارخيا..وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل لاخر.وقد كان أفلاطون هو أول من أشار إلى حكم الأوليغاركية وذلك في كتابه «الجمهورية» حيث قسم أنظمة الحكم إلى: الدولة المثالية «جمهوريته» ثم الدولة الديمقراطية ثم الأوليغاركية ثم عاد في كتابه «السياسة» وقدم تقسيما أنضج وأوضح هو من ستة أنواع: منها ثلاثة تتقيد وتحترم القانون وثلاثة لا تلتزم بالقانون ومنها حكم الأوليغاركية

(3) ـ المصدر السابق، ص. 45.

وهكذا كانت العلاقة بين تزايد العاملين وهيمنة الدولة بصيغتها التسلطية حتى أمست الدولة العراقية، ذات الطبيعة الريعية، أكبر رب عمل وأكبر قوة مستهلكة وتحكمها بمؤسسات المجتمع المدني سواءً بالاكراه المادي أو المعنوي. وهكذا لم يقتصر دور الدولة العراقية على تفتيت المؤسسات السابقة لتأسيسها، وإزاحة البنى الاجتماعية المسيطرة، بل أمتد إلى خلق فئات اجتماعية جديدة كانت في الغالب من صنيعة هيمنة الدولة، كما هو الحال بالنسبة الى طبقة الاقطاع وفئة الملاكين الغائبين، كذلك الحال بالنسبة لمؤسساتها التي تطلبتها الضرورة الاجتماعية.

في الوقت نفسه فإن هذه النقلة النوعية السريعة للمجتمع والدولة، وهذا ما دللت عليه خطوات تأسيس الدولة المعاصرة، قد وَلَّدَ بدوره اضطرابات ذات طبيعة اجتما نفسية وسياسية فكرية، قلبت موازين التراتيبية الاجتماعية السابقة بحيث شملت جميع مجالات النشاط المجتمعي، وإن اختلفت نسبتها من قطاع لآخر ومن مكون اجتماعي لآخر، ومن منطقة لأخرى، سواءً السياسية منها أو الاقتصادية، الثقافية أو الفلسفية، حتى أنها أصابت الابعاد الدينية والروحية والمعتقد. وبعبارة مكثفة فقد «... **تعمق الانزعاج الفكري، الذي عبر أول ما عبر، عن نفسه في سنوات مطلع القرن والذي كانت جذوره تمتد إلى استنفاد الإسلام، وأصبح ميل الشباب المتعلم إلى الشك بالأمور التي يراها كبار السن مثالية أو يعتبرونها مسلمات أكثر بروزا وانحسر احترام هؤلاء الشباب للتقاليد...**[1]». وهكذا ساهم هذا الظرف الاجتمانفسي القَلِق في تمهيد السبيل إلى«... فتح هذا التيار الضئيل العدد، النخبوي شديد التعلق بالدولة، حركة إعادة بناء الثقافة الإسلامية ـ العربية للتوائم مع متطلبات العصر الصناعي الحديث: الاصلاح الديني، النزعة الدستورية، المسوغة بلغة عقلانية المعتزلة ومبدأ الشورى الاسلامي أو باختصار تحديث الثقافة الإسلامية...[2]» في أحد جوانبه.

كما أن حدوث الاختلالات العميقة في التوازن الاجتماعي التقليدي، قد مهد السبيل، في بعض المناحي الأخرى، إلى دخول الأدوات والعتلات التغييرية **كالانماط الاقتصادية**

---

(1) ـ حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية الجزء الثاني، ص.41، مصدر سابق.

(2) ـ د. فالح عبد الجبار، في الأحوال والاهوال، المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، ص. 36،دار الفرات، بيروت 2008

(وعلى رأسها نمط رأسمالية الدولة الوطنية) والافكار الحديثة وتكوين فئات وطبقات اجتماعية جديدة أخذت بالتطور رويدا رويدا وفرضت وجودها الاجتماسياسي:

- كالعمال المأجورين وتنظيماتها (المهنية ومن ثم النقابية والسياسية لاحقا)؛

- الطلبة واشراكهم بالعمل السياسي كفئة حيوية مفعمة، على العموم، بفكرة التغيير؛

- فئة (الانتلجنسيا) المثقفين الوليدة حاملة الافكار التغييرية وبخاصة العضوية منها.

رافق هذه الصيرورات المجتمعية التغييرية بداية انحلال وفقدان الدور للفئات الارستقراطية التقليدية، نتيجة لصيرورة تشكل الدولة المركزية وتبنيها لافكار جديدة ساعدت على خلق انطباع بأن تكوين **الدولة/ الأمة**، قد اغلقت منافذ التقوقع والانفصال عن الدولة المركزية التي ظهرت، على وجه الخصوص، في البصرة من جهة. ومن جهة أخرى ما رافق صيرورة التشكل من انبثاق المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية وكذلك استحداث المؤسسة العسكرية والامنية كعوامل لتنفيذ القرار المركزي للدولة.

وإذا نظرنا إلى هذه الصيرورة الجديدة من الزاوية السيسيولوجية فإنها تعني انتقال المجتمع من **مجتمع جماعات إلى مجتمع** طالما أن «... الجماعة هي مجموعة من الناس يوحدها العيش المشترك وتجمع أفرادها قيم روحية تحكم إنتماءهم الطوعي للجماعة. أما المجتمع فهو: **منظومة علاقات وقواعد تضبط ايقاع حركة الجماعات المتباينة من حيث المصالح والقيم والتقاليد والثقافة. ولا يجتمع شملها إلا تحت خيمة الدولة**، وبغيابها لا يمثل الناس مجتمعاً بل جماعات مبعثرة تتحرك وتتصرف طبقا لمصالحها وقيمها المتباينة... فجميع الحضارات التي قامت في بلاد ما بين النهرين انتجتها دولة مستبدة، ولكنه من نمط **الاستبداد المنتج** ونقصد به الذي **يعبئ الموارد البشرية والطبيعية لتشيد الصرح الحضاري**. ويقابله وبالضد منه **الاستبداد الطفيلي الذي يبدد ثروات المجتمع ويشرذم مكوناته من دون ان ينتج ويشيّد**...[1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

تستدعي الصيرورة الانتقالية، **بالضرورة**، الاستبدال التدريجي وعلى وفق سنن الضرورة ذاتها، في القيم والمعايير والرؤية المتبصرة للواقع وحراكه الارتقائي

---

(1) ـ د. سليم الوردي، ضوء على ولادة المجتمع العراقي المعاصر، ص. 6، كتاب جريدة الصباح الثقافي، رقم 15، بغداد 2009.

المبتغى. كما يرافقها، كنتاج طبيعي، الكثير من الاختلالات في ماهيات البنية الاجتماعية، لأن المنظومة الاجتماعية ستتغير برمتها أو على الأقل أجزاء منها، من حيث المضامين والأشكال والأولويات، طالما ان المنظومة الجديدة لا تتولد من فراغات، فكلما كانت الظروف اكثر ملائمة سيصبح تقبل المنظومة الجديدة أكثر سهولة وأقل تكاليفاً. كما سيرافق، **بالضرورة، العنف (المادي والمعنوي باعتباره، في أحد جوانبه، عتلة للسنن التطورية، ويقف وراء العنف ثقافة تؤسس له وتحركه وتوجهه لأن العنف كما قال عالم النفس(سكنر) «يبدأ في الرؤوس قبل الفؤوس[1])،** في مثل هذه التغييرات وبخاصة الجذرية منها، طالما ان القوى القديمة المهزومة سوف تقاوم صيرورات التغيير، ودرجة العنفية ستتوقف على درجة تلك المقاومة المضادة، وأيضا على قبولية التغيير من القوى المجتمعية الأخرى ومدى تناسبها مع الظروف الموضوعية والاجتماعية.

وفي الوقت نفسه فإن هذه الصيرورة ذات الطبيعة المزدوجة **(التفكيكية / البنائية)** كأية حالة عامة، كما أكدنا على ذلك، فسوف تؤثر بتباينات ملحوظة على الكيان الاجتماعي ومكوناته، أي تتأثر، سلباً أم ايجاباً، بنسب مختلفة وليس بدرجة واحدة، **إذ بعض اجزائها ستتأثر بسرعة والبعض الآخر سيكون التأثير عليها بطيئاً.. مما ينجم عن ذلك تخلخل في البنية الاجتماعية أو كما اطلق عليها عالم الاجتماع الدكتور علي الوردي بالتناشز الاجتماعي[2] التي تمثل أحد اضلاع مثلث فرضياته**

(1) ـ يُعرف العنف «بأنه الاستخدام المتعسف للقوة والتهديد باستخدامها لإلحاق الاذى بالأشخاص او البنى التحتية «ويعرّف (ينبورغ) العنف بأنه «مختلف اعمال الشغب والتدمير والأذى التي تهدف اساسا الى تحقيق اغراض تتمثل في تغيير سلوك الجماعات الأخرى ومن مظاهر العنف المختلفة، التعذيب والإبادة المنظمة والاضطهاد من كل الأنواع والترحيل الالزامي والاجباري للسكان والتهديد باستخدام اسلحة الدمار الشامل واغتصاب الوعي وغسل الدماغ. ان تعداد هذه المظاهر المختلفة التي يتخذها العنف وسيلة للتعامل تسهم في تحديد معنى العنف. كما ان اعمال العنف لا يمكن ان تنفصل عن طبيعة الظروف في المجتمعات التي تحدث فيها، وذلك لا يمكن ان تؤخذ مستقلة بذاتها وتقارن بين الاقطار المختلفة «مستل من مذكرات فياض موزان، البداية ليست في النهاية، مخطوطة.

(2) ـ التناشز الاجتماعي: «... مصطلح نحته واستحدثه الدكتور علي الوردي، وصاغه على شكل فرضية... ويعزو الوردي تناشز المجتمع العراقي إلى التطور السريع الذي حدث في حياة العراقيين في اعقاب الحرب العالمية الأولى فيقول: من طبيعة التغيير السريع أنه لا يؤثر في الكيان الاجتماعي

للواقع الاجتماعي العراقي، والآخران هما **الصراع بين البداوة والحضارة؛ وازدواجية الشخصية العراقية**.

ومن الامثلة الصارخة على ذلك تأثر البنية الاجتماعي للعشيرة وتراتيبيتها بالريف، حيث بدأ أبنائها يتلمسون هذا التغيير الكبير منذ أصلاحات مدحت باشا، عندما كان واليا في العراق للاعوام (1869 ـ 1872)، كما ازدادت وتائره بعد تأسيس الدولة العراقية. إذ «... تعرضت العشيرة لتغيرات جوهرية في نسيجها الاجتماعي، وبدأت تفقد بالتدرج العلاقة الأبوية (البطرياركية) التي طالما حكمت العلاقة بين العشيرة وشيخها، وأمنت ولاءهم المطلق له. خاصة بعد أن طفق يمارس قوة الاكراه الاقتصادي على ابناء عشيرته بوصفه مالكاً لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية (اقطاعياً) وهم منزعو الملكية مرغمون على العمل عنده نعم، لقد غادرت العشيرة حالة الأنعزال المطلق والانكفاء على الذات... لكنها توجست خيفة من المدينة... [1]». في البدء، لكنها استحوذت عليها حتى ريفتها وفرضت الكثير من قيمها ومعاييرها عليها منذ عام 1963، وبالاخص عندما حكمت العشيرة والعائلة بإسم حزب البعث بعد عام 1979.

كما وقد تجلى ماديا بدء هذا التوجس بعد «... مرور زهاء عقد من الزمن على ثورة العشرين، بدأ ابناء العشائر يدركون شيئاً فشيئاً أن الدولة التي أراقوا دمائهم في سبيل تأسيسها (في ثورة العشرين ـ الناصري)، قد تواطأت مع شيوخهم (وقوى الاحتلال ومؤسسة العرش ـ الناصري) على حسابهم، وملكتهم أراضي زراعية شاسعة، وحولتهم إلى اقطاعيين كبار يسومونهم سوء العذاب، مقابل لقمة عيش لا تكاد تسد الرمق. ولم يهب لنجدتهم أبناء المدينة التي انصرف أفنديتها إلى التنافس على مناصب أجهزة الدولة، بينما أنصرف البعض منهم إلى حركات سياسية معارضة، ليس لها امتدادات في الأوساط العشائرية. كما أن المرجعيات الدينية، (وبصورة خاصة الشيعية منها ـ الناصري)، لم تحرك ساكناً لإنصافهم من ظلم الاقطاعيين... [2]»، بل صمتت

على درجة واحدة، فكثير ما يكون هناك جزءان مترابطان ثم يحدث التغيير في احداهما اسرع مما يحدث في الأخر فيؤدي ذلك إلى صراع أو توتر أو تناقض بينها...». د. سليم الوردي، ضوء على ولادة، ص.9 و41. مصدر سابق.

(1) ـ المصدر السابق، ص. 69.

(2) ـ المصدر السابق، ص. 78.

كصمت أبي الهول على صيرورات عمليات الاستحواذ والاغتصاب على اراضي العشيرة وتسجيل الأرض بأسماء شيوخها الذين تحولوا إلى اقطاعيين، حتى كانت أربعة أخماس العائلات العراقية الفلاحية لا تملك أية أرض على الاطلاق[1].. وتحول الفلاحين إلى أرقاء مأجورين مرتبطين بالأرض.

لكن وقفت المؤسسة الدينية بمختلف أطيافها وبخاصة الشيعة منها،، حين أصدر الزعيم قاسم قانون الاصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958، الذي استرجع الأراضي المغتصبة من قبل الشيوخ ووزعها على الفلاحين، إلى إصدار الفتاوى التي حرمت ذلك الاسترجاع واعتبرت الصلاة على الأراضي (المغتصبة) باطلة. علماً بأن 1% من مجموع المالكين للأراضي كانوا يمتلكون 55% من الأراضي الزراعية. كما أن المؤسسة الدينية لم تحرك ساكنا إزاء الظلم الذي كان يقترفه الاقطاعيون بحق الفلاحين الذين اصبحو اقنان.. لأن بعض زعمائها كانت لهم مصالح مادية مع الاقطاعيين.

وتأسيساً على هذا التحول الكبير في العلاقة بين شيخ العشيرة وأفرادها ونتائجه الاجتصادية والسياسية **قد بلور وجسد ماهيات قانون التفاوت الطبقي بكل جبروته الكامن في القول المأثور:**

[من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك[2]].

وبالعاقبة كانت قانونيات وسنن **الصراع الطبقي** هو ما ميز تلك العلائق ووسمها بماهياته ومضامينه العنفية واللا عنفية. هذه الصيرورة الاجتصادية السياسية فككت الماهيات الرئيسية للقيم والمعايير وطبيعة علاقات الانتاج الاجتماعي في الريف ونقلت مؤسسة العشيرة (كمؤسسة اجتماعية ولدت في ظروف تاريخية معينة[3]) من منظومة

---

(1) ـ حنا بطاطو، الكتاب الأول، ص. 77. مصدر سابق.

(2) ـ للمزيد راجع المصدر السابق في الكتاب الأول. حيث يذكر المؤلف صيرورات النهب للآراضي من العشيرة وكذلك الأراضي الاميرية التابعة للدولة.

(3) ـ وقد يستغرق تشكيل بعض المؤسسات الاجتماعية كالقبيلة والعشيرة «... قرونا متعاقبة، ولا تزول إلا بزوال تلك الظروف، وليس بقرارا سياسي أو اداري. ويحكم ولادة المؤسسة الاجتماعية واستمرارها عدد من الاعتبارات: 1 ـ التدرج التاريخي في تشكلها؛ 2 ـ استقرار القواعد والتقاليد والاعراف والمعايير السلوكية التي تحكمها؛ 3 ـ صرامة التعامل مع أعراض الانحراف عن هذه القواعد أو التمرد عليها؛ 4 ـ منعتها إزاء المؤسسات الأخرى...». د. سليم الوردي، ضوء على ولادة، ص. 56، مصدر سابق.

التعامل على وفق المعياري التضامني للعلاقات الأبوية (البطرياركية) والعمل التشاركي ضمن وحدة العشيرة، إلى سياق علاقات الانتاج شبه الاقطاعية القائمة على الاغتصاب المادي لوسيلة الانتاج (الأرض)، وللفائض الزراعي من خلال (الاكراه الاقتصادي)، وتحويل الفلاحين الأحرار إلى أقنان، مرغمين على العمل نظرا لاستبدال ملكية الأرض القانونية من ملكية جماعية تشاركية إلى ملكية خاصة بفعل جملة من القوانين بدأت منذ سيطرت قوى الاحتلال الأول على عموم العراق وبالتحديد منذ عام 1916، عندما استعارت سلطة الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) ما هو سائد في الهند وشرعت بتطبيقها بالعراق، الذي بموجبه تم تحويل الأعراف والعادات العشائرية المتعلقة بالمنازعات إلى قواعد قانونية، وخوّل وزير الداخلية آنذاك تطبيقه، واكتسبت نصوصه صفة القانون بموجب المادة 114 من القانون الأساسي العراقي الصادر سنة 1925، التي نصت على أن: (جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق... التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة 1914 وتاريخ تنفيذ هذا القانون تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها.. [1].» وقد تبعتها جملة من القوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية الزراعية منها: قانون التسوية لعام 1933، كذلك قانون قواعد حقوق وواجبات الزراع، الذي صدر في حزيران 1933 بالاضافة الى قانون اللزمة (حق التصرف). كذلك قانون دعاوى العشائر الذي ينظم العلاقات الاجتماعية والحقوقية في الريف خارج منظومة القوانين والقواعد المعمول بها قضائياً.

وفي الوقت نفسه فقد رافق هذه الصيرورة في الريف، جملة من الصيرورات الاجتصادية والسياسية في المدينة وحواضرها منها:

1 ـ بروز صراع اجتماعي، بعضه تناحري (متطاحن) وبعضها الآخر لا تناحري (غير متطاحن) [2]، نتيجة اختلاف مصالح ورؤى الفئات والطبقات الاجتماعية التي

---

(1) ـ القاضي هادي عزيز علي، الفصلية في نظام دعاوى العشائر 1918، الموقع الالكتروني للسلطة القضائية الاتحادية في 9/ 6/ 2015. لقد كان النظام القضائي في المرحلة الملكية على شكلين: أحدهما خاص بأهل المدن والآخر خاص بأهل الريف.

(2) ـ التناقضات التناحرية من الناحية الفلسفية، هي التناقضات الأساسية التي تميز تطور المجتمع تحت ظروف تاريخية مختلفة وهي تصدق على كل العلاقات في المجتمعات الطبقية وتحل عن طريق الصراع الطبقي والثورة الاجتماعية.. ومن أمثلتها الصارخة التناقض الطبقي بين البرجوازية والطبقة العاملة، وبين الدول الراسمالية والعالم الثالث وإن كان لا طبقيا. اما التناقض اللا تناحري

زرعت بذورها وتشكلت، بسبب الدولة العراقية ونتيجة لها، عام (1921)، يتناظر مع ماهيات المؤسساتية الجديدة ومع الغائية العامة لمثلث الحكم (قوى الاحتلال ومؤسسة العرش والسلطة التنفيذية ـ الوزارة) ومطامحه، لأن كل وضع اجتماعي جديد سيخلق نقيضه، مما يعطي بعدا جدليا للتغيير الداخلي لهذا الوضع. وبخاصة اذا عرفنا أن العتلة الرافعة لهذا التطور المجتمعي (الدولة) تختلف جذريا من حيث قواها الطبقية وحقلها الاجتماعي ودور السلطة المركزية فيها، لما كان سائدا في ماقبل الحرب العالمية الأولى.

2 ـ كما رافق هذه الصيرورة الانتقالية، أن البنى المؤسساتية التي اقتضتها ضرورة تشكيل الدولة المركزية المستحدثة، لم تنبثق من خلال بُعدها التاريخي للمجتمع ولا من خلال صراعته الاجتماسياسي بين فئات المجتمع، بل قد فرضت من فوق على وفق مقتضيات الانتداب البريطاني ومستلزمات تأسيس الدولة.

3 ـ أن جملة الافكار الحديثة ذات الطابع المساواتي والتشاركي، المناقضة لماهيات الرؤية المستقبلية لمثلث الحكم، قد بدأت بالولادة والتشكل، هي الأخرى لم يكن لها بعداً موضوعيا ولا مقدرة ذاتية على ترجمة مضمون حداثوياتها وافكارها التشاركية والمساواتية في الحياة والممارسة العملية، لذا اقتصرت على التداول التثقيفي النظري حسب.

بمعنى آخر أكثر تحديدا، فقد مثلت الدولة العراقية المعاصرة «... **محاكاة ساخرة لنمط الدولة ـ الأمة الديمقراطية الغربية، فهي لم تنشأ نتيجة صيرورة طبيعية بقدر ما تم زرعها بواسطة الانتداب الاستعماري أو معاهدات الحماية والوصاية في مجتمع معقد ثقافياً، ولم تعد معظم هذه الدول نفسها كيانات نهائية، بقدر ما وضعت نفسها في إطار كيانية إقليمية عربية أوسع أو شاملة، مما جعلها منذ البداية محكومة بأزمة شرعيتها الكيانية...[1]**».

فهي تلك التي توجدلا بين الطبقات المتعادية إنما بين الطبقات والجماعات التي بينها، إلى جانب التناقضات مصالح أساسية مشتركة. بمعنى أنها لا تؤدي إلى العداء والتناحر رغم أنها تفضي شأنها شأن كل التناقضات، بصراع القديم مع الجديد التقدمي ضد المتخلف والثوري ضد المحافظ. راجع الموسوعة الفلسفية، بإشراف روزنتال ويودين ص. 143، مصدر سابق.

(1) ـ محمد جمال باروت، مستل من الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي، ص. 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

4 ـ لقد اقتضت الضرورة الموضوعية لهذه الظروف التي طالت مناحي حياة المجتمع برمته و«... كانت إحدى النتائج الايجابية لهذه التطورات الجديدة ولادة قوة (فئة) اجتماعية جديدة وإن كانت ما زالت جنينية، ألا وهي الانتلجنسيا الجديدة، وهو ما عنى عملياً ولادة الولاء الجديد للقومية...»[1] «ببعدها القومي العروبي والوطني العراقوي. بالاضافة إلى الطبقات وفئات اجتماعية لم تتبلور آنذاك كي تنتقل من طبقة لذاتها إلى طبقة في ذاتها، كالطبقة البرجوازية والطبقة العاملة والفئات البينية.

5 ـ لعبت عوامل الولاء السياسي والروابط العائلية ومصاهراتها والانتماءات العشائرية والمناطقية من النخب الحاكمة، دورا مهماً في خلق فئات مستفيدة من هذه العلائق ومن استحواذها على جزء كبير من الفائض الاقتصادي الذي توزعه الدولة.. من خلال الهبات للاراضي الأميرية على النخب السياسية ورؤساء العشائر مما ساهم في خلق النمط شبه الاقطاعي والحضور القوى للملاكين الغائبين.. مما أفضى إلى خلق حالة من العلاقات الزبائنية بين نخبة الحكم وهذه القوى المستفيدة.

6 ـ وفي الوقت نفسه أحدث الانتقال نحو الدولة المركزية صدمة للناس في:

1.6 ـ «... تقبل ونقل ولاءاتهم السابقة إلى الولاء للدولة الجديدة. هذا التغيير كان يعني نقل الولاء من النمط التقليدي المتسم بالتعددية (اي الولاء للسلطان أو الخليفة والمجتمع المحلي والمدينة والقرية والمحلة) إلى نمط جديد وعصري من الولاء الذي كان يتعارض مع تلك الولاءات التقليدية والمحلية السابقة. الانتقال لم يكن بالأمر الهين ولا الاقتناع به كان سهلاً. فمن الأمور الأكثر صعوبة لدى الناس فهمهما هو استيعاب مفهوم الهوية الوطنية...[2]». وغيرها من المفاهيم من قبيل: الدستور، البرلمان، الاحزاب، الحرية والجمهورية وغيرها.

2.6 ـ كما لم يرافق تأسيس الدولة المركزية على الأساس البرلماني، الممارسة النقدية، كأحد مستلزمات النظام الدستوري بعد إستيراده إلى العراق على وفق مستلزمات الانتداب البريطاني وماهيات تأسيس الدولة، «... أي لم تتحقق نهضة معرفية ونقدية تهيئ المجتمع لممارسات حوارية التي تفترضها دولة القانون والنظام

(1) ـ حنا بطاطو، الطبقات، الجزء الأول، ص. 41، مصدر سابق.
(2) ـ ليورا لوكيتز، العراق والبحث، ص.114، مصدر سابق.

الديمقراطي والمساواة التي جاء بها الدستور...[1]» من الناحية النظرية، لهذا استعانت الدولة الوليدة وقاعدتها الاجتماعية طيلة المرحلة الملكية، بالعنف والقوة والقرارات والمراسيم (عنف مادي ومعنوي) لسريان قانونها المركزي.

وبالعودة إلى موضوع الصراع عن هوية العراق التي يمكن تلمسه بصورة واضحة في الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ لحد الآن)، حيث لا يزال المجتمع العراقي يبحث عن ماهية الهوية الجماعية ضمن **سيرورة اعادة انتاج الدولة وابرام العقد الاجتماعي** الجديد الذي لم يرى النور، لحد الآن رغم مرور 13 سنة على التغيير، والذي ينظم العلاقة بين المكونات الاجتماعية والجمهورية الثالثة. ولهذ فقد عانى العراق منذ تاسيس الدولة / الأمة، من العنف وعدم الاستقرار السياسي بسبب عدم القدرة على بناء نموذج للمجتمع السياسي متفق عليه.. وما هذه الصراعات إلا عبارة عن التجليات المادية لهذه المسألة[2].

كما يمكن تفسير ذلك، بسبب ولادتها الحديثة من جهة وبطبيعة المجتمع وتخلفة من جهة ثانية، وعدم توفر المقومات والمؤسسات السياسية ولا قاعدتها الاجتماعية كطبقة في ذاتها ولا أساسها الاقتصادي المنبثق من الصيرورات الداخلية للمجتمع. لذا ولكل هذه العوامل وغيرها، لم تستطع تشكيل (**الكتلة التاريخية**[3]) التي تعي ضرورة حاجة الواقع وتحدد البرنامجية المستقبلية الملائمة.

---

(1) ـ مستل من مقدمة رفعة الجادرجي لمذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص. 23، دار الجمل ـ كولونيا 2002.

(2) ـ لم يعبر الدستور الدائم الذي سنته سلطة الجمهورية الثالثة، عن الماهيات الحقيقة لسبل بلوغ التكامل في إقرار العدالة الاجتماعية والمنطلقات الفلسفية والرؤى الاجتصادية والسياسية.. لهذا جاء وفيه أكثر من (لغم) يهدد الكيان الجيو السياسي العراقي برمته.. أنه يحمل بصمات التفتت، لانه يعبر عن المحاصصة السياسية بين المكونات الاجتماعية على وفق معايير غير المعيار الموحد (الهوية الوطنية) بل اعتمد فرعيات الهوية في الولاء.

(3) ـ و«... تعني الكتلة التاريخية هنا شيئاً مبدئياً، أي القدرة على تعبئة قوى اجتماعية وسياسية على وفق احتياجات وسياسية على وفق احتياجات التطور الأساسية لحقبة طويلة المدى. وهذا يمثل الوظيفية الأرأس للحزب السياسي....». علماً بأن مضمون هذا المفهوم متغير حسب المرحلة التاريخية وحقبها الزمنية.. فالكتلة التاريخية للخمسينيات غيرها إبان تأسيس الدولة، والكتلة التاريخية المناط بها الآن غير تلك التي تشكلت في العهد الملكي.. من حيث القوى المساهمة.. وهذا يتوقف على ماهية المهام التاريخية التي واجب إنجازها...». فالتر باير، حول مفهوم التحول عند غرامشي وكارل بولاني، ترجمة رشيد غويلب، ص. 184، الثقافة الجديدة، العدد 374 ـ 375، تموز 2015.

كما ان القوى الاجتماعية التي أنبثقت وأدارت السلطة السياسية عند تأسيس الدولة العراقية المعاصرة كانت هي الأخرى متخلفة في استيعاب هذه الحداثة وسنن تطورها، والماهية في تحديد الهوية العراقية.. إن لم تكن مناهضة لها بل ومتناقضة مع ضروراتها، كما ليس لها القدرة على كشف تناقضات المرحلة الجديدة، وإن اكتشفوها فهم سيستخفون بها وبعواقبها لجهلم بها ومحدوديتهم في فهم حراكها. ولهذا كان من نتائج صيرورات الانتقال، **أن السلطة الملكية الجديدة قد أخفقت في صياغة عقد اجتماعي حقيقي ومنطقي** يتوافق مع مقتضيات التشاركية السياسية والتمثيل المشترك **لكل** المكونات الاجتماعية، وبالتالي إرساء قواعد العمل المشترك وتعبيد الطريق للتبادل السلمي للسلطة على وفق أواليات (ميكانيزمات) البرلمانية الحقيقية وتوزيع الثروة الوطنية بصورة اكثر عدالة نسبية. مما احدث شرخاً في بنية الدولة وادخلها في أزمة بنيوية رافقتها منذ ولادتها، وتعمق مع تطورها في الجمهوريتين الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) الثالثة (9 نيسان 2003 ـ لغاية الآن). ويكمن أحد أسباب ذلك، كما نعتقد، من أن السلطة بقيت متمذهبة كما أسسها مثلث الحكم الملكي، وإن كانت بشكل مقلوب في الجمهورية الثالثة، **إذ هي الآن شيعية متمذهبة بعد إن كانت سنية.** ونعتقد، بحكم الموضوعية، إن هذا التمذهب تأسس على وفق إعادة انتاج **العراقوية بصيغة مثلومة ذات بعد طائفي**، وإن الذي أسس لهذه الوضعية المتمذهب الآن، هي قوى الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003 ـ 31 كانون أول 2010)) منذ أن رعت مؤتمرات المعارضة العراقية للنظام السابق، وعلى ذات قواعد الدولة العروبية المتمذهبة وبشكل أعمق لما يتناسب وتطلعاتها الاستراتيجية.لقد وضع حجر الأساس للدولة المتمذهبة برسي كوكس على وفق قواعد التمذهب.[1]

---

(1) ـ 1 ـ التبعية السياسية للمعسكر الغربي ولبريطانيا بشكل خاص؛ 2 ـ تناط السلطة في العراق للأقلية حيث أن اتجاهاتها كانت لصالح الارتباط العضوي بالستراتيجية الغربية وبالمصالح البريطانية تحديداً؛ 3 ـ اعتماد رجال الاقطاع والملاكين العقاريين بوصفهم قوة أساسية في دعم وإسناد النظام؛ 4 ـ الثابت القومي، فالحكومة ليست للأسلاميين وليست للماركسيين، وإنما هي الحكومة قومية منذ عهد عبد الرحمن النقيب حتى ما بعد عام 1963، بإستثناء المدة بين 1958 ـ 1963؛ 5 ـ تمذهب الدولة ركن اساسي من اركان السلطة القومية في العراق؛ 6 ـ يُعد الجيش الاساس الذي لا يستغنى عنه السلطة السياسية...». د. طارق مجيد العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، ص.57، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد 2010.

كما كان من عواقب هذا الانتقال إلى الدولة المركزية بروز فكرة الصراع السياسي في تحديد **الهوية الجماعية للعراق**، بين **العروبية والعراقوية** رغم أن السلطة الملكية وأهم عناصر قاعدتها الاجتماعية قد أخذت بالأولى (العروبية) منطلقا في سياستها الداخلية والخارجية، وهذا يُفسر، كما أعتقد، أنهم وحلفائهم المحتلين لم يرغبوا بتجاوز الصيغة الاحادية للحكم، المعتمدة بالاساس على مكون اجتماعي واحد، وعدم رغبتهم في إشراك أيُ مكون من بقية المكونات الاجتماعية، في القرار المركزي للدولة ومؤسساتها. كما لو أنهم يريدون معاقبة تلك المكونات لأخرى. ولهذا عجزت العروبية، كما أسلفنا «... عن أن تتبين حق غالبية الشعب من الشيعة والاقليات الآخرى بالمشاركة في السياسة الوطنية والخطاب الثقافي...[1]».كما يوضح التاريخ السياسي للعراق.

وتأسيسا على ذلك فإن الدولة العراقية وجميع حكوماتها (بإستثناء حكومات الجمهورية الأولى 14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963) منذ تاسيسها قد مهدت وعبدت الطريق **للدولة التسلطية**[2] التي ستساهم بقوة في إستحالة تكوين مجتمع سياسي قائم على أساس تشاركي يضم على الأقل أغلب المكونات الاجتماعية والاثنية.. وهذا ما

---

(1) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص.31،مصدر سابق.

(2) ـ الدولة التسلطية لها عدة سمات منها: 1 ـ هي محدودية المشاركة في صنع القرار. أي يكون صنع السياسة العامة (أيا ما كانت: خارجية أم اقتصادية أم تعليمية... الخ) محتكرا من قبل فرد واحد أو أقلية (أوليجاركية). ويعني هذا غياب المشاركة الواسعة في صنع القرار وضعف دور المعارضة.2 ـ هي التعسف في الممارسات. فكرة التعسف تعني سوء استخدام السلطة، أو فكرة التشدد، أو فكرة استخدام القوة المفرطة، أو الاعتماد بشكل أكبر على أجهزة الشرطة والجيش. أي وجود الطابع التحكمي، بمعنى عدم الاحتكام لنفس المعيار أو نفس القانون في التعامل مع الناس 3 ـ كرة التعسف في الممارسات بصفة عامة تؤدي لنوع من الردع، وهو ما يؤدي إلى السمة الثالثة من سمات النظام التسلطي، وهي وجود حالة عامة من الخوف. فما دامت السلطة في يد شخص واحد في القمة، أو مجموعة من الاشخاص يمثلون النخبة، فالبقاء السياسي يرتبط بمدى رضاء قمة النخبة السياسية عن الشخص 4 ـ أن النظام التسلطي يغلق القنوات السلمية لانتقال السلطة ويفرض القيود على المنافسة السياسية. بمعنى أنه لم يكن من المتصور أن حزب البعث في سوريا أو العراق أو الحزب الوطني الديمقراطي في مصر يخسر الانتخابات البرلمانية، وذلك بغض النظر عن النتيجة الطبيعية للتصويت. إن غلق قنوات التغيير السلمي للسلطة، يؤدي لإجبار الناس على التفكير في أساليب غير سلمية، أقلها شأنا هي المظاهرات السلمية والنزول إلى الشارع.مستل من محمد حسن يوسف، خصائص النظام التسلطي، موقع: https: / /saaid.net

كان يتماشى مع الرغبة البريطانية وإصرارها على ذلك، وكما سبقتها العثمانية، في عدم الإلتحام المشترك لهذه المكونات، حفاظاً على مصالحها وتطبيقا لاستراتيجيتها في عموم المنطقة وبالأخص التنفيذ المادي لوعد بلفور وأنشاء دولة اسرائيل.. وهذا ما تم بكل جلاء في ماي/ مايس عام 1947 [1].

بمعنى آخر كان من المفروض بالسلطة الملكية، ذات النزعة التسلطية، ان تنسج حولها المشتركات بين المكونات الاجتماعية العراقية وترسيها على أسس مادية مرنة، وتنطلق منها وبها نحو الانتماء الأرحب الى الامة العربية.. وليس تغليب الانتماء العروبي على الانتماء العراقوي (والعكس ايضا غير صحيح نتيجة الترابط الموضوعي بين الهويتين الوطنية والقومية) والذي هو بمثابة هروب إلى الأمام وعدم التبصر في مضمون المكونات الاجتماعية والاثنية والدينية للمجتمع العراقي. وهو في الوقت نفسه أبعاد للأكثرية الاجتماعية (من شيعة وأكراد وبقية الاثنيات).. مما أدى بها إلى إعتماد الاضطهاد السياسي والعنف المادي والمعنوي لتطبيق سياستها وقرارها المركزي الاحادي الجانب بالرغم من شكل بعض مؤسسات الدولة الجماعية كالبرلمان، الذي كان يزور في كل انتخابات (عنف معنوي) لأجل ترسيخ سيطرتها.. وأحكام هذه السيطرة بالاجراءات الاستثنائية والطوارئ.

وبالتضاد من ذلك فقد «... **ولد المشروع الوطني العراقي في رحم الاحتلال البريطاني وكرد فعل مباشر عليه، إذ لم يمهد لفكرة إنشاء دولة عراقية في الحقب السابقة. وأكاد اشبه المجتمع العراقي وهو ينخرط في تأسيس دولته كمن يدفع إلى النهر بغتة، وهو لا يعرف مبادئ السباحة. إن معادة ومقاومة الأجنبي فعل يكاد أن يكون غريزياً، أما أنشاء دولة والخضوع لها، فيتطلب وعياً، يدرك استحقاقات المشروع وليس عنوانه الجذاب وحسب...**» وأنتفاضة (ثورة) العشرين التي «... **مثلت صفحة نوعية جديدة، أهم معالمها أن العراقيين خرجوا من القوقعة الفكرية التي كانوا عليها**

---

(1) ـ ومن المفارقات المقصودة في هذا الصدد وإخراج إسرائيل إلى حيز الوجود، فقد رأت الحكومة البريطانية إنهاء وجود بعثتها العسكرية وإنهاء الاحتلال الثاني (13 نيسان 1941 ـ 16 مايس 1947)، أي قبل يوم واحد من قيام دولة إسرائيل.. بعدما تم إضعاف المؤسسة العسكرية بصورة منتظمة منذ فشل حركة مايس 1941 حيث فقدت ما يقارب ثلث قوامها، بين الطرد والاحالة إلى التقاعد، رغم عدم أكمالهم سنوات التقاعد.

طيلة العهد العثماني، والتي صورت لهم أن فكرة الاستقلال تعد بمثابة المروق عن العقيدة الاسلامية. وبعد هزيمة السلطات العثمانية في الحرب، تهاوى البناء التحتي الذي كانت تستند عليه تلك القوقعة الفكرية وهو ما فرض عليهم التعامل مع خيارات جديدة. كما أن عقيدة الجهاد كان لابد أن تجد لها شعاراً جديدا، غير الدفاع عن بيضة الاسلام...[1]». فكان الدفاع عن الحقوق الطبيعية والمكتسبة للانسان والارتقاء بهما المحور الأراس والمناقض للقوقعة الفكرية والاستلاب الاجتماعي والفكري.

وتأسيسا على ما ذكر فقد كانت الانتفاضات الشعبية التي عمت عموم العراق هي الرد الحاسم على ضرورة مشاركة بقية القوى الاجتماعية في إدارة السلطة، فمنذ الانتفاضة الكبرى (ثورة العشرين) التي هي بمثابة العتلة الأراسية لنشوء الدولة العراقية المركزية الحديثة والمشروع الوطني وما اعقبهما من تحولات عميقة في البنية الاجتمافكرية والسياسية والاقتصادية، وقبلها كانت انتفاضة النجف في العام 1918 [2]، ومجمل الانتفاضات المحلية في المرحلة الملكية التي عمت أنحاء العراق وذلك النشاط السلمي للنخبة المثقفة في المدن الكبرى، التي أجبرت قوى الاحتلال على ضرورة استفتاء العراقيين حول نوع الحكم الذي يريدونه بغية إمتصاص نقمتهم التي رفضت الاحتلال واستراتيجيته.. كما اجبرت السلطة الملكية على تحقيق بعض من المنجزات. ونؤكد إن الانتفاضة الكبرى في عام 1920 كانت من أهم دوافع انقسام الرأي لدى قوى الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) وترجيح وحسم فكرة إدارة الحكم

(1) ـ د. سليم الوردي، ضوء على ولادة، مصدر سابق، ص. 42 و61.

(2) ـ لقد انتفض سكان مدينة النجف ضد المحتل الأجنبي، «... حيث تبلور في أذهان علماء الدين ضرورة مواجهة النفوذ البريطاني بطريقة منظمة، تستطيع أن تحقق أغراض عمل ثوري كبير يقود إلى تشكيل حكومة إسلامية كهدف نهائي، وإلى أحداث ثورة جماهيرية في مناطق العشائر تكون بمثابة ضربة لمؤخرة الجيش البريطاني الذي يحارب الأتراك في الشمال، وبذلك يمكن للقوات العثمانية من إعادة تنظيم نفسها وذلك كأهداف مرحلية...» ولذلك تأسست جمعية النهضة الإسلامية لتحقيق هذه الغائية التي حرضت أذهان الناس إلى الانتفاض ضد المحتل، حيث قام نجم البقال الدليمي مع مجموعته، بإقتحام، مقر الحاكم البريطاني (مارشال) وأردوه قتيلا وعدد من الجنود، مما أدى إلى حصار النجف لمدة 46 يوماً، ومن ثم تم قمع الانتفاضة وألقي القبض على مجموعة البقال وتم الحكم على 11 منهم بالاعدام وسجن 7 آخرون وتم نفي 122 شخصاً. للمزيد د. مهند عبد الكريم أبو رغيف، الأحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي أبان العهد الملكي 1921 ـ 1958. ص. 37، وزارة الثقافة بغداد 2013.

في العراق بصورة غير مباشرة من خلال تشكيل الدولة المركزية (مدرسة القاهرة) وهزيمة فكرة الحكم المباشر وربط العراق بحكومة الهند (المدرسة الهندية)، كما سنفصلها لاحقاً [1].

كما أن هذه الانتفاضة (ثورة) العشرين أعطت زخما للحماس الوطني وذلك الشعور العام بضرورة حق العراقيين في تقرير المصير وتنفيذ وعد الجنرال مود حول التحرر في عام 1917. كما «... **نجحت في تسليط الضوء على طابعها الوطني، وخارطة عملياتها في كافة اتجاهات العراق، وانخرطت فيها معظم الجماعات العراقية المتباينة من حيث انتماءاتها: الدينية والعرقية والطائفية والمناطقية وخلال الأشهر نفسها. وهو ما يدحض الرأي الذي يسعى اختزال ثورة العشرين إلى مجرد تمرد عشائري على الحضارية التي حملها جيش الاحتلال البريطاني. غرست ثورة العشرين لدى الجماعات التي شاركت فيها بذرة الوطنية العراقية. بيد أنها تباينت في إدراك استحقاقاتها... وتغير وزن التأثير كل من تلك الاطراف في مجرى الاحداث، خاصة حين اتخذ كل منها مسارا خاصاً به، وكثيرا ما تقاطعت تلك المسارات...** [2]». وهذه كانت ايضاً من سمات الأزمة البنيوية للنظام الملكي.

وعليه فأني اعتقد أن **الانتفاضة الكبرى (ثورة) العشرين**، مع معطيات الحرب العالمية الأولى ونتائجها وبخاصة مبادئ الرئيس الامريكي ولسن، قد ساهمت بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبر تأثيراتها المضاعفة أدت إلى:

ـ خلق الشعور الوطني الموحد؛

ـ من خلال، ولأول مرة في التاريخ، وحدت كل من السنة والشيعة [3]؛

---

(1) ـ للمزيد راجع، د. غسان العطية، نشأة الدولة، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار لام، لندن 1988، كذلك د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية للحركة القومية في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، كذلك مؤلفنا، الجيش والسلطة في العراق الملكي، دائرة الشؤون الثقافية، ط. 2، بغداد 2005.

(2) ـ د. سليم الوردي، ضوء على ولادة،، ص.62 مصدر سابق.

(3) ـ والمرة الثانية التي توحدت فيه كل من المؤسسة الدينية الشيعية والسنية، في زمن الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963) ليس من أجل جمع الكلمة ولا على أي جزء من التماثل مع ما تم قبل ثورة العشرين، قدر ما جمعهم هو محاربة المضامين الاساسية لثورة تموز، كل من حسب منطلقه ومصلحته الفئوية، لما تحمله الثورة من توجهات علمانية وسمات من تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني. ولهذا تم انتخاب السيد محسن الحكيم الرئيس الفخري للحزب الاسلامي. وما أن تم القضاء على حكم الجمهورية الأولى حتى عاد الصراع اللا مبدئي إلى عهد السابقة في التفسير والاختلاف على القواعد الفقهية.

- والدعوة إلى الوحدة الوطنية مع بقية الاديان الرئيسية كالمسيحية واليهودية.

وبالنتيجة عمقت الانتفاضة من فكرة (وضرورة) الهوية الوطنية العراقية.. ببعدها العراقوي غير المتخندق على ذاته بل في امتداده الطبيعي نحو الامة العربية. ليس هذا فحسب بل كانت أنتفاضة (ثورة) العشرين أهم لحظة تاريخية لولادة العراقوية لآنها «...كان(ت) أول تجسد سياسي للنزعة العراقوية قد ظهر خلال الحكم الملكي الذي سارعت بريطانيا - الدولة الاستعمارية المنتدبة على العراق - إلى استيلاءه في اخماده أعقاب إغراقها لثورة العشرين 1920 العراقية الكبرى في الدماء...[1]». كما كان من جملة نتائجها المباشرة الاجتماسياسية:

- التحطيم النسبي للتقوقع الاجتماعي والفكري والانعزال الاجتماجغرافي بين المدن، وبينها وبين الحواضر الريفية، مما أدى إلى خلق ظروف بيئية مؤاتية للارتقاء والتمدن؛

- تجميع المجموعات السكانية بغية تشكيل المجتمع العراقي باعتباره الممهد الأرأس للهوية الوطنية؛

- تزعزع التداخل في الهويات الفرعية التي كانت يتصف بها النظام العثماني.

إذ كانت المؤسسات: العشائرية (المتنازعة دوماً) والاجتماعية الدينية والمذهبية، تتصرف كوحدات اجتماعية متجانسة وشبه مستقلة ولها أنظمتها القيمية الشفاهية، في الغالب، والمتعارف عليها والخاص بها، كما لها ذاكرتها الجماعية والاعتقادية والثقافية ورمزها الخاص بها.

ومن الجدير بالذكر أنه عند تأسيس الدولة العراقية وتشكل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية،التي سلمت بريطانيا ادارة الحكم لفئة الضباط العسكريين، وسلمتهم مفاتيحها الأراسية وبخاصة في مؤسساتها العليا. في حين خلت مؤسسات الدولة من فئة المثقفين (الانتلجنسيا) المدنية الجنينية وبصورة خاصة العضويين منهم، إلا ما اقتضته الضرورة وضمن مواصفات قوى الاحتلال، وهم (الافندية) كما يحلو للعالم

---

(1) - علاء اللامي، النزعة العراقوية، مصدر سابق.

السيسيولوجي علي الوردي أن يطلق عليها. أنهم حاملي فكرة التغيير والتطور والذين يلعبون دورا خطيرا في الحياة السياسية والفكرية والتنويرية، عكس نقيضهم في الوعي وهم المثقفون التقليديون وبخاصة في المؤسسة الدينية المحافظة بطبيعتها، والتي حاربتهم بدون هوادة من أجل اضعاف تأثيراتهم الفكرية.

ومن جهة أخرى تدلل القرائن التاريخية **إن نخبة الحكم السياسية لم تستطع آنذاك وطوال المرحلة الملكية**، أن تدرك هذه الأهمية للمثقفين، لذا لم تحظِ هذه الفئة بالرعاية والاهتمام الكافيين إلا بالقدر الذي يخدم مصالح النخبة ويلبي أنويتها ومشاريعها الآنية وييسر تمشية أمور المؤسسات الحكومة.. حتى وصل الأمر بالسلطة الاوليغاركية إلى حد كانت تخشى هذه الفئة وبالأخص الجذرية المتنورة منها، وكانت تعدها أكثر الفئات خطورة على نظام الحكم. لا بل حتى حاضنتهم السياسية (قوى الاحتلال الأول) متمثلةً بالمس بيل والتي كانت «... **تخشى المثقفين والمتعلمين وتريد إبعادهم عن الهيمنة على الحكم، إذ رأت فيهم مصدرا لاحتمال مناهضة الحكم البريطاني في العراق وبسبب وعيهم وروحهم الوطنية ولذلك كانت تفضل شيوخ العشائر على الأفندية لحكم البلاد.. ومثل هذا التقدير دل على الوعي الطبقي الذي تمتع به ممثلوا الامبريالية البريطانية حينذاك وفهمهم الواسع لطبيعة العلاقات الطبقية الاجتماعية التي سادت العراق حينذاك...**[1]». ومع هذا الموقف فقد كانت الإدارة البريطانية مضطرة بالاستفادة من خبرات وخدمات هذه الفئة، بغية إملاء مؤسسات الدولة الوليدة التي يفترض إدارتها من قبل ابنائها وبرعاية دولة الانتداب البريطاني.

وكما رصدنا، بموضوعية، منذ فترة طويلة، وأكد عليه إريك دافيس، إلى أن «... **عمليات بناء الأمة وتشكيل الدولة في العراق الحديث، تلك العمليات غير المكتملة والتي لم تنته بعد، لأن العراقيين لم يتفقوا حتى الآن على نموذج مقبول بشكل عام للمجتمع السياسي: أحدهما النموذج العراقوي والآخر القومي العروبي. وكان هذان النموذجان يتصارعان فيما بينهما من أجل الهيمنة... (الذي) يدرك على أنه محاولة من قبل النخب السياسية لتعميم مصالحها على الجماهير كافة...**» والتي سرت

(1) ـد. كاظم حبيب ود. زهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية في العراق، ص. 58، الكنوز الادبية، بيروت 2003.

وأخذت «**تشمل الهيمنة على الزعامة الفكرية والأخلاقية** «كما «**...إن الاستغلال العثماني والبريطاني للانقسامات الاثنية لم يسهم في تفاقم هذا الافتقار إلى الثقة حسب، بل إنه قوض نمو أي حس مشترك بالانتماء إلى هوية جماعية ومجتمع سياسي موحد**...[1]»

وتأسيساً على ما ذكر نقول: لقد«... جرنا القرن العشرين في مبتدأه جراً من عالم الأمبراطورية المقدسة، إلى عالم المركزية الحديثة، الدولة القومية، مفككا عالم الملل والنحل، عالم الرعايا، عالم الهوية القبلية (ايديولوجيا القرابة) والأديان والطوائف (الجماعلت المقدسة) المنقسمة، المتقابل (أهل عشور وأهل الذمة)، ومرسيا عالم الهويات الجديدة العابرة، افتراضا، للأديان والمذاهب والقبائل، مقوضا فكرة الرعية، لتحل محلها فكرة المواطن المجرد... [2]».

وعليه فإني أعتقد، بجزم الضرورة الموضوعية وبالاستناد إلى الدراسات الجادة، أن بداية القرن العشرين **كانت من أخصب الفترات التكوينية الفكرية بالنسبة للعراق المعاصر**. وكان من أرهاصاتها البنيوية، كما اوضحنا، هو الانبعاث الداخلي على المستويين الفكري والسياسي وبالتالي ظهور قوى التغيير الاجتماعي الجديدة وحراكها التصاعدي الجديد كالحركة **القومية العربية** ذات النزعات الاستقلالية المتباينة (1908)، رغم عدم ملائمة الظروف الداخلية والخارجية، الموضوعية والذاتية، لهذه الغائية وصعوبة إعادة انتاج ذاتها بأفق جدلي من جهة.

ومن جهة أخرى كان، وهو الأهم حسب رأينا، انبثاق الفكرة الوطنية العراقية لأنه «... **لم يكن العراقيون شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة. وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الاقليات العرقية والدينية في العراق... فالعرب انفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يتشكلون، إلى حدٍ بعيد، من جملة من المجتمعات المتمايزة والمختلفة فيما بينها والمنغلقة على ذاتها بالرغم من تمتعهم بسمات مشتركة**...[3]».

---

(1) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 12 وص.29) مصدر سابق.

(2) ـ د. فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال،، ص. 18، مصدر سابق.

(3) ـ حنا بطاطو الطبقات، الكتاب الأول، ص. 31، مصدر سابق. ويطلق الدكتور سليم الوردي أضواء على ولادة،(ص.54، مصدر سابق) على المرحلة ما بين 1858 ـ 1957 قرنا تأسيسا في حياة المجتمع العراقي المعاصر.

كما ويؤكد هذه الحقيقية العالم السيسيولوجي علي الوردي حيث أعتبر أن السنوات 1914 ـ 1920 قد شهدت «... **تطورات عاصفة، ترجح في أهميتها التاريخية وخطورتها في تحديد مستقبله، على القرون الستة التي أمضاها بعد سقوط بغداد على يد هولاكو سنة 1258 ويقول بهذا الصدد: أن الحرب العالمية الأولى كان لها تأثير بالغ الأهمية في المجتمع العراقي. إنها هزت العراق هزا عنيفا، وكانت إيذاناً ببدء مرحلة انتقال اجتماعية كبرى، لا نزال نعيش فيها، فترة لا نعرف مداها...**[1]».

وقد كان من نتائج هذه الارهاصات ظهور جملة من الظواهر المهمة في تاريخية السلطة العراقية المعاصرة، غيرت من توجه هذه الظاهرة التغيرية، التي لم يكن المجتمع العراقي قد صادفها منذ القرون المنصرمة التي اعقبت سقوط بغداد، والتي رصد ظروف نشأتها الاكاديمي بطاطو بالقول: «... وشهدت السنوات التي تلت ذلك اكتساب التطرف السياسي مزيدا من القوة في العراق وصار الاعتدال بغيضاً. وتعمق ذلك الانزعاج الفكري الذي عبر، أول ما عبر، عن نفسه في سنوات مطلع القرن والذي كانت جذوره تمتد إلى استنفاد الإسلام. واصبح ميل الشباب المتعلم إلى الشك بالأمور التي يراها كبار السن مثالية أو يعتبرونها مسلمات أكثر بروزاً، وأنحسر احترام هؤلاء الشباب للتقاليد...[2]».

وتأسيسا على ذلك فيمكن تعداد أرأس هذه الظواهر، **التي أثرت وما تزال، في** ماهيات النظام السياسي العام والاستقرار السياسي للمجتمع العراقي وهي:

ـ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة؛

ـ دور العسكر في بنية الدولة العراقية والنظام السياسي وبخاصة الشريفيون منهم[3]؛

---

(1) ـ مستل من د. سليم الوردي، ضوء على ولادة، ص. 60، مصدر سابق.

(2) ـ حنا بطاطو، الكتاب الثاني، ص. 41، مصدر سابق.

(3) ـ الضباط الشريفيون: هم الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني والذين بعضهم هرب من الجيش العثماني والبعض الآخر إلتحق من معسكرات الاعتقال البريطانية وغيروا من ولائهم أثناء الحرب العالمية الأولى أو بعدها وربطوا مصيرهم بمصير العائلة الهاشمية بزعامة الشريف حسين، شريف مكة، عندما حارب الدولة العثمانية عام 1916. وكان جلهم من خدم تحت أمرة أبنه فيصل الذي أصبح ملكاً على سوريا (1918 ـ 1920) ومن ثم على العراق (1921 ـ 1933) بطبخة زبائنية مع البريطانيين. ولعب هؤلاء الضباط دورا مهما في العراق المعاصر ويقدر عددهم ب300 ضابط من

- دور العامل الخارجي في الظاهرة العراقية المعاصرة[1]؛
- التغيير الجذري في 14 تموز وأهميته؛
- المؤسسات الدستورية ودورها في التداول السلمي للسلطة ونقيضها الانقلابية العسكرية؛
- تسلل الافكار التغييرية الاصلاحية والرديكالية إلى المجتمع العراقي؛
- الانتفاضات الشعبية ودورها في إقرار الدولة العراقية وحرث تربة التغيير المستديم؛
- الاحتلالات العسكرية الغربية للعراق وبالاخص الاحتلال الثالث الاخير (9 نيسان 2003)؛
- ظهور الفئة المثقفة (الانتلجنسيا) العراقية ودورها في التحديث؛
- تحديد هوية العراق بين العروبية والعراقوية.

هنا سنقف عند النقطتين الأخيرتين حسب، لصلتهما العضوية المباشرة، وفي بعض الآحيان غير المباشرة، فيما يخص موضوعتنا الأرأسية والمتعلقة بالصراعات المتعددة الجوانب في زمن الجمهورية الأولى وثورة 14 تموز وبالأخص العلاقة بالحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه كامل الجادرجي بالذات وعلاقته مع عبد الكريم قاسم قائد عملية التغيير الجذري يوم 14 تموز.

مختلف الرتب، سلمتهم بريطانيا المفاتيح الأرأسية للدولة العراقية الوليدة.. ومن ثم كونوا مجموعة رئيسية في جيش الملك فيصل الأول عندما كان في سوريا. وبعد طرده من قبل الفرنسيين وتعيينه من قبل بريطانيا وبمباركة الحركة الصهيونية، عادوا معه للعراق وتسنموا ارفع المناصب في مؤسسات الدولة بحيث حكموا العراق طيلة المرحلة الملكية. منهم: نوري السعيد، جعفر العسكري، ياسين الهاشمي، طه الهاشمي، جميل المدفعي، علي جودت الايوبي، ارشد العمري، حمدي الباجةجي، عبد اللطيف نوري وغيرهم. للمزيد راجع حنا بطاطو، الجزء الأول، الفصل العاشر، كذلك كتابنا: الجيش والسلطة في العراق الملكي، مصدر سابق.

(1) - لقد لعب العامل الخارجي دورا لا يقل عن العوامل الداخلية وهذا ما رصدناه في تاريخية ظاهرة العراق المعاصر، إذ كان له دورا مباشرا في: تأسيس الدولة العراقية؛ في اجهاض التيار العراقوي عام 1937؛ دوره في أجهاض حركة مايس التحررية؛ اجهاض الانتفاضات الشعبية عام 48،52، 1956؛ اجهاض ثورة 14 تموز بالتخطيط لانقلاب شباط 1963 ودوره في انقلاب 18 تشرين 1963؛ التخطيط والاسناد لانقلاب تموز 1968؛ تحبيذه للحرب العراقية - الايرانية؛ الاحتلال الثالث في 9 نيسان 2003. وتمثل هذه المنعطفات من أرأس حلقات التاريخ السياسي للعراق.

فالصلة المباشرة كانت تتمثل بأن فئة الانتلجنسيا العراقية المدنية قد حرثت تربة التغيير وهيأت المناخ لتحقيقه المادي وأنها كانت ذروة نضال جيل كامل من المثقفين العضويين والمنتمين للطبقة الوسطى بفئاتها المتعددة وكذلك لمثقفي الطبقة العاملة غير المتبلور، آنذاك على الأقل.. حيث قادوا انتفاضات شعبية على مدار المرحلة الملكية الشاملة أو/ و الجزئية وبالاخص في انقلاب 1936، وحركة مايس التحررية في 1941، وانتفاضة كاورباغي 1946، ووثبة كانون الثاني 1948، وانتفاضة تشرين 1952، وكذلك في معركة التحرر العربي في 1956.. من منطلقات كلية الشمول وإنسانية الأبعاد ومستقبلية التوجه[1]، من غير ان يتناسوا ماهيات الإشكاليات المتعلقة ببعدها الاجتماعية وتوصيف المثقف والموقف من حرية الابداع وإلتزام المثقف بقضايا وهموم شعبه وكذلك استقلاليته وابداعه. لقد تماثل دورهم نسبياً مع الدور الذي قامت به في اوربا عندما «... حارب مثقفو البرجوازية في طورها التقدمي الصاعد المثقفين المرتبطين بالإقطاع «عبر الكنيسة»...[2]».

أما الجناح العسكري من الانتلجنسيا العراقية، وبالأخص العضويين منهم، فقد شخصوا عدم قدرة الحركة الوطنية المعارضة وبضمنها المثقفين المدنيين، من تحقيق التغيير في النظام بحكم ظروف الاستبداد السائدة وشدة القمع من قبل الدولة التسلطية، لهذا فهم قد حققوا هذا الفعل وتلك الصيرورة.. وهذا ما أشار إليه عبد الكريم قاسم في 9 آب/ أغسطس 1958 بقوله: «**... ولم تكن عند الشعب القوة الكافية التي تذود عنه هذا الظلم. ولوكنا نعتقد أن بإستطاعة الشعب أن يزيل هذا الكابوس من الظلم لما تدخلنا تدخلا مسلحا لكننا عرفنا أن الشعب أعزل مغلوب على أمره ولذلك ركبنا هذا المركب واضطررنا إلى التدخل حتى نصون حقوق الشعب...**[3]»

(1) ـ للمزيد حول دور المثقف راجع على سبيل المثال: محمود صبري، المثقف والسياسة والاستبداد، الثقافة الجديدة عدد تموز ـ آب 1993 وما أثاره من ردود معرفية، كان منها: فالح عبد الجبار، ملاحظات على بيان المثقف الجديد، مصدر سابق، كذلك رضا الظاهر، بيان المثقف الجديد، جدل الثقافة والسياسة، كامل شياع مثقف بادئ الاوهام، المنشورتان في الثقافة الجديدة العدد 259، حزيران 1994.

(2) ـ علاء اللامي، الكتلة التاريخية، موقعه الشخصي على: www.facebook.com

(3) ـ مستل من ماجد شبر، خطب الزعيم عبد الكريم قاسم، 1958 ـ 1959، ص. 34، دار الوراق لندن 2007

كذلك لما لهاتين الظاهرتين (ظهور الانتلجنسيا والصراع بين العراقوية والعروبية) من دور كبير في فهم ماهية الصراع الذي احتدم على طوال الظاهرة العراقية، بخاصة، في الجمهورية الأولى (14تموز1958 ـ 9 شباط 1963)، وكذلك في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003)، وانقسام فئة المثقفين إلى جبهتين متعارضتين وما لعبه من دور في تحديد الهوية الجماعية العراقية (عروبية العراق أم عراقوية العراق) من دور أرأس في تغيب البعد الحداثوي والارتقائي لذاتهما، ناهيك عن التغيب القسري للتغير الجذري في 14 تموز 1958 بحد ذاته وفقدان أهم تجربة تنموية، باعتباره، كما نرى، أهم مَعْلَم من معالم عراق القرن المنصرم. إذ أن«... **الصراع بين هاتين الرؤيتين للهوية الجماعية وللمجتمع السياسي برز إلى الواجهة أبان ثورة 14 تموز وأثارها العنفية. فالنظام الثوري لعبد الكريم قاسم، وهو أول نظام عراقي سعى بشكل منظم لصياغة ذاكرة دولته، اتبع نموذجا عراقيا خالصاً...**[1]».

(1) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 32، مصدر سابق.

الفصل الأول:

صراع الانتلجنسيا العراقية:

1.1 . من تاريخية الانتلجنسيا العراقية:

2.1 . من مظاهر الانتلجنسيا العراقية

3.1 . بعض من رموز الانتلجنسيا العراقية

4.1 . الانتلجنسيا العسكرية العراقية

5.1 . قاسم والانتلجنسيا

1.1 . من تاريخية الانتلجنسيا العراقية:

[إن المعرفة لا تولد الأخلاق، والأفراد المثقفين، ليس بالضرورة أناساً صالحين]

جان جاك روسو

[كل عودة للاصول هى عودة مؤكدة للبربرية]

نيتشة

بعد أن استقرت اوضاع تبعية العراق للدولة العثمانية منذ عام 1638، توزع سكان العراق الحديث بين ثلاث فئات اجتماعية وهي: البدو الرحل؛ الفلاحون الزراع؛ وسكان المدن. وقد خضعت هذه الصيرورة السكانية، لحكم قانون التطور الاجتماعي، فتغيرت النسب إلى مجموع السكان، لكل فئة منهم بمرور الزمن الحضاري وولوج عالم التقدم وبخاصة بعد الحرب العالمية الأولى (1914 ـ 1918)، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول يوضح نسب التركيب السكاني العراقي للسنوات 1867 ـ 1957

السنة	البدو	العشائر (الفلاحون المتوطنون)	المدن	المجموع
1867				
1905				
1930				
1957				

المصدر: مستل من د. سليم الوردي، ضوء على ولادة، ص. 53، مصدر سابق

ومن الجدول أعلاه يتضح أن أغلبهم يعيشون في الريف كقبائل رحل أو فلاحين متوطنين أو في مرحلة انتقالية بين هاتين الحالتين.. وهم منظمون أنفسهم على وفق

القيم العشائرية المستندة على أساس بطرياركي ابوي، طالما أن الشيخ مرتبط برابطة الدم مع عشيرته وكان بمثابة الرئيس السياسي، إن جاز التعبير، للعشيرة. وفي هذه الحالة كان التضامن المتبادل بين شيخ العشيرة وأفرادها هو السمة المميزة. كما تمثل العصبية القبلية مصدر المسؤولية المشتركة في المجتمع العشائري. أما أرض العشيرة فقد «... ظلت هي الأساس في ملكية الأرض، إذ لم تكن هناك ملكية فردية في الغالب.. ولذلك فأبناء القبيلة بموجب هذا النظام لم يكونوا افرادا مالكين ولا عمالا زراعين، بل مزارعين في أرض يملكها الجميع...[1]». بمعنى آخر إن هذا النمط من العلاقات يتوائم مع إقتصاد الكفاف دون غيره، حيث ان اقتصاد القبيلة مكتفي ذاتيا إلى درجة كبيرة. لكن هذا النوع من الاقتصاد لم يصمد أمام التطورات في الحقول الاقتصادية والتجارة الخارجية وتطور وسائل الانتاج الاجتماعي.

لقد بدأت ملامح هذا الاقتصاد بالتلاشي التدريجي منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر عندما بدات تتكون ملامح السوق العراقية، وإزدادت وتائرها تعجيلا منذ إصلاحات مدحت باشا والي ولاية بغداد عام 1869 وبخاصة بعد تشريع قوانين الأرض العثمانية التي سمحت بنقل ملكية الأرض وتسجيلها بأسماء الشيوخ وليس العشيرة لذا تركزت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بأيديهم للشيوخ والملاكين والملاكين الغائبين في المدن. **وأخذت إطارها الأوسع بعد الأحتلال الأول حيث طبقت قوانين الأرض في الهند على الريف العراقي منذ احتلالها للعراق، وأكملتها الدولة العراقية في سلسلة قوانين منظمة**[2].

وجهت هذه التحولات في الملكية الحقوقية للأرض ضربة قاضية إلى اقتصاد الاكتفاء الذاتي من جهة. ومن جهة أخرى حررت الشيوخ من ضرورة الاعتماد على قدرات العشيرة القتالية واعتمادهم على القوة الاقتصادية المتمثلة بالملكية الخاصة

(1) ـ فؤاد حسن الوكيل، جماعة الاهالي في العراق، ص.14، ط.3، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد 1986

(2) ـ أصدرت سلطة الانتداب البريطاني والحكومات العراقية جملة من القوانين المشرعنة للنمط الاقطاعي في الريف واهمها: قانون تسوية حقوق الأراضي رقم 50 لسنة 1932؛ قانون اللزمة رقم 51 لسنة 1932؛ قانون العقد رقم 55لسنة 1932، وقانون حقوق وواجبات الزراع رقم 28 لسنة 1933، وقانون استملاك الأموال غير المنقولة رقم 43 لسنة 1934. بالاضافة إلى قانون دعاوي العشائر

للأرض والمكانة الاجتماسياسية التي توفرها لهم السلطة. مما نجم عنه تفكك العلاقات التضامنية بين أفراد العشيرة وسيادة النظام شبه الاقطاعي.. رغم النزعة المتأصلة للمساواة والمشاعية في الريف العراقي، لأنه تاريخيا كانت ملكية الأرض للدولة وليس إلى الاشخاص.

لقد أدت هذه الصيرورات الانتقالية في البنية الاقتصادية، إلى تغيرات في نسبة القبائل البدوية قياسا إلى مجموع السكان، والتي وأخذت بالتناقص، كما وضحها الجدول أعلاه. وقد لعبت عوامل عدة في التحقيق المادي لهذه الصيرورة، التي بموجبها تحول الرعاة المتنقلون إلى فلاحين متوطنين منها:

- قانون الطابو الذي سنه مدحت باشا [1]؛
- تمليك الاراضي الزراعية لزعماء البدو بغية استقرارهم وهو الاكثر فعالية [2]؛
- سياسة القهر التي اتبعها الولاة العثمانيون ضد البدو الرحل بغية اسكانهم؛
- تأسيس الدولة المركزية العراقية وسياسة الاعتماد على الشيوخ والاقطاعيين وبخاصة القبائل الكبرى؛
- سياسة قوى الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) المعتمدة على اسناد مؤسسة العشيرة؛
- كثرة العوامل الطاردة في الصحراء دفعتهم إلى الجنوح نحو الاستقرار؛
- توافر العوامل الجاذبة بالريف أو في الارياف القريبة من المدن مقارنة بحياة الصحراء وتصحرها المعنوي والمادي؛
- العوامل الذاتية المتمثلة في تأمين مستوى معيشة أفضل من التنقل الدائم في الصحراء وما يصاحبه من غزو ونهب كوسيلة لتأمين مستلزمات الحياة، لأن حياة الصحراء خلقت من البدوي [نهابا وهابا]؛
- الاستقرار النسبي في الأمن؛

(1) ـ تعتبر خطة مدحت باشا «... لتوزيع الأراضي على العشائر كانت أعظم ما قام به. تلك الخطة المعروفة بـ (فرمان مدحت باشا المؤرخ 13 شوال سنة 1387، بشأن الأراضي العقارية في العراق) والتي أدخلت مع تعليمات الحكومة العثمانية للعام 1864 (أمور الاراضي في دور تاريخي جديد)...». مستل من فؤاد حسن الوكيل، جماعة الاهالي، ص.16، مصدر سابق.

(2) ـ للمزيد راجع محمد جبار الجمال، بنية العراق الحديثة، تاثيرها الفكري والسياسي 1869 ـ 1914، ص.32، بيت الحكمة، بغداد 2010.

- الارباح المتوقعة من العملية الزراعية والانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد السوق، بخاصة بعد افتتاح قناة السويس وتوسع التجارة الخارجية.

هذه العوامل وغيرها، كان لها التأثير الكبير والمباشر على استقرار العلاقات الجديدة بين شيخ العشيرة والملاكين الكبار مع الفلاحين، لذا ازدادت نسبة العشائر المتوطنة على حساب العشائر المتنقلة. وأخذت هذه الصيرورة تفرض نفسها بحكم تبدل علاقات الانتاج الزراعية، على العشائر المتوطنة ذاتها، حيث بدأت العناصر الشابة الفائضة عن الحاجة بالهجرة نحو المدن منذ العشرينيات وتعمقت في الخمسينيات [1].. نتيجة التحول الكبير في ملكية الأرض الحقوقية، من ملكية مشاعية للعشيرة إلى ملكية خاصة لرئيس العشيرة، المقترن بالتعسف في إدارتها من الشيوخ ووكلائهم من السراكيل. وبهذا تم الانتقال إلى المجتمع شبه الاقطاعي. وتمثل هذه سُنّة الحراك الاجتماعي المتلائم مع تطورات القوى المنتجة، حيث مرت هذه الصيرورة بما يماثلها في عموم المجتمعات الانتقالية وبخاصة عند انتقال العلاقات الصناعية الرأسمالية وتسليع وسائل الانتاج بما فيها قوة العمل وتُشيء أغلب مناحي الحياة.

كما وضح الجدول أعلاه التطور العاصف لسكان المدن واتساع نطاق تأثيرها الاجتماعي والمعرفي والخدمي فكانت هي الأخرى من عوامل الجذب وتحقيق صيرورة الانتقال من الصحراء إلى الريف ومن الريف إلى المدينة «... ومثلما هو الحال مع أوربا في فترة أسبق، كان نمو المدن شرطاً مسبقاً لتغيير أنماط الهوية السياسية ولظهور النزعة الوطنية بوجه خاص. فإحياء المناطق المدينية، قدر تعلق الأمر بالسكان وبالنشاط الاقتصادي، جعل أعداد كبيرة من العراقيين يتواصل بعضهم

---

(1) - لقد بينَ «... استبيان جزئي أجري للنازحين من الريف إلى بغداد عام 1957، أن ترتيب أولوية أسباب النزوح تتلخص في الآتي: الجوع؛ تعسف الشيوخ الاقطاعيين؛ الخلاف مع الشيوخ بسبب حصص الإنتاج؛ عدم وجود ماء؛...لقد انتهت الفترة الملكية في الوقت الذي كان الفلاحين مدينين أكثر بسبب التعسف المركب الممارس ضدهم من البريطانيين - وإن كان بشكل غير مباشر - والحكومة والشيوخ والعسكريين وغيرهم. وحدا الوضع المزري للمواطنين إلى أن يصف طبيب بريطاني الفلاح العراقي بأنه (عينة مَرَضية على قيد الحياة) مقدرا متوسط عمره بين 35و39 عاما فقط».رغم أن هذه العوامل تعتبر من العوامل الطاردة من الريف، مستل من علي طاهر الحمود، من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، ص.126و 152، مؤسسة مسارات، بغداد2012.

مع البعض الآخر، كما أدى إلى نمو في الصحافة وزيادة التعليم. ورغم أن نمو هذه المؤسسات كان ضئيلا جداً حتى بالمقاييس الأقليمية، لكنه مثل، مع ذلك، يقظة لوعي سياسي هام لدى سكان المدن المتعلمين...[1].»

أما الناحية التعليمية فقد كانت الأمية في مطلع القرن المنصرم، على نسبة عالية تفوق الـ 90% من مجموع السكان ومن ثم انخفضت نسبتهم إلى حوالي ثلاثة ارباع السكان حسب احصاء 1957. في حين يقول مصدر أخر: «...انطوت صفحة الحرب العالمية الأولى ولم يزد عدد المتعلمين في العراق على 1% من مجموع السكان، إذ لم يكن الأتراك جادين في تعليم رعاياهم العرب... [2]».

لقد ظهرت تاريخياً الطبقة الوسطى مع الثورة التجارية في اوربا في عصر النهضة وأسهمت بقوة «... في تغيير النظام الاجتماعي الذي كان قائماً على وجود طبقتين أساسيتين هما: الطبقة الارستقراطية وطبقة العوام... [3]». ومن ثم ظهرت فئة الانتلجنسيا الجديدة وبوادرها التأثيرية، بصورة عامة، منذ اضمحلال العلاقات الاقطاعية في أوربا، وتطور المدن والتي كانت آنذاك تمثل آجنة العلاقات المستقبلية في **البناء الفوقي**[4] والمعبرة عن التطلع الانساني ضمن صيرورات تحقق غائية الارتقاء بالانسان وواقعه إلى مراحل تطويرية أعلى، **فكانت فئة لذاتها**.. تطورت وتبلورت

(1) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص.61، مصدر سابق..حتى تم منذ سبعينات القرن المنصرم ترييف المدن وغزوها من قبل الريف حيث بسط معاييره وقيمه على المدن العراقية، وتسارعت هذه الصيرورة منذ الحرب العراقية ـ الايرانية.

(2) ـ مستل من فؤاد حسن الوكيل، جماعة الاهالي،، ص. 51،مصدر سابق

(3) ـ د. عامر حسن فياض، جذور الفكري الديمقراطي في العراق الحديث 1914 ـ 1939، ص. 40، الشؤون الثقافية، بغداد، 2002.

(4) ـ يقصد بالبناء الفوقي: مجمل آراء المجتمع السياسية والحقوقية والفلسفية والسلوكية والجمالية والدينية، كذلك العلاقات والمؤسسات والتنظيمات المطابقة لها.ومجمل هذه الآراء تعكس واقع البنية التحتية (العلاقات الاقتصادية) المباشرة. ويتمتع البناء الفوقي في استقلاليته النسبيةعن هذه العلاقات الاقتصادية. ويشمل على ثلاثة أجزاء: الأول هو الذي يعكس الجزء الاكبر من الآراء عن البناء التحتي، والثاني يمثل جزء من العلاقات القديمة، والثالث أجنة العلاقات المستقبلية. وهذه الاجزاء بجملتها تؤثر جدليا في البناء التحتي وتتأثر به بالأساس. اما البناء التحتي فهي جملة العلاقات الاجتماعية السائدة في حقول الانتاج المادي والتبادل والتي تؤلف البنية الاقتصادية للتشكيلة الاجتماعية.

كفئة في ذاتها اثناء التحولات الدراماتيكية المرتبطة بالتطور العاصف لقوى الانتاج الاجتماعي وعلاقاته ضمن تطور النمط الرأسمالي، عندما ولد في رحم الاقطاعية، ومن ثم التشكيلة الاجتماعية للرأسمالية، عندما تم الانتقال من المنفاكتورة الحرفية حيث العمل اليدوي، إلى العمل الآلي، الذي ينبثق منه تقسيم العمل الاجتماعي، والذي بدوره يلغي فوارق الجنس والسن (عمل النساء والاطفال). بمعنى أخذ تطور القوى المنتجة يشق طريقه في الورشات والحرف في البدء، ومن ثم تطور في المصنع (شبه الميكانيكي) ومن ثم (الميكانيكي) وبعدها العمل المؤتمت، كل هذا التطور رافقه نقلة من الاقتصاد القومي إلى القاري ومن ثم العالمي وأخيرا الاقتصاد الكوني.

إن هذا التطور من جانب آخر، عمق من ماهيات عملية الانتاج الاجتماعي وقسمها إلى عمل عضلي فيزياوي، وعمل عقلي ذهني، إذ تضاءل الأول لصالح الثاني، والذي حسب السيسيولوجي فالح عبد الجبار (يجد تعبيره في تعاظم القطاع الرابع ـ صناعة المعلومات). ومن هذا الصنف االثاني **تكونت فئة الانتلجنسيا الاجتماعية**. وكلما تطورت قوى الانتاج، وبضمنها العلوم والافكار كتجسيد معبر عن ذاته ضمن هذه القوى، إزداد موقع المنتجين الماديين للمعرفة والثقافة سواءً كان انتاجا مجرداً أو عملياً.

كما أنهم يلعبون الدور الرئيسي في استحواذ «... المنتجون الثقافيون على سلطة نوعية هي السلطة الرمزية، بالمعنى الضيق، لإظهار الأشياء وجعل الناس يؤمنون بها. ويضيف أنهم يكشفون عن خبرات مختلطة، غامضة وغير متشكلة، أو غير قابلة للتشكل، للعالمين الطبيعي والاجتماعي، وبهذا يأتون بها للوجود، وقد يضعون هذه السلطة في خدمة المسيطرين. لا بل أنهم قد يضعون سلطتهم، «بمنطق صراعهم داخل مجال السلطة في خدمة الخاضعين لها هنا يكمن السر إذن. وهنا تحديدا يتوفرون على القوة التي يفتقر لها «العاديون». انهم، بالأحرى، يملكون الرأسمال المؤثر، البلاغة، الرموز، اللغة. هم سادة الفنون والآداب، وبإمكانهم أن يقلبوا الحق باطلا والباطل حقا. بإمكانهم إقناعك بالقضية ونقيضها، وحينئذ ستقول لهم «غصبن عله خشمك» ـ أي نعم! تقول ذلك وأنت تفرّ بأذنيك حيرة. نعم، تسمعهم وتصمت عاجزا رغم أن حدسك يخبرك أنهم مخادعون. تقرأ لهم وتهزّ رأسك موافقا. وفي الخلفية، تتخيل

فراشات ملونة تحلق من هذه الزهرة إلى تلك بحثا عن الرحيق... [1]».

ولابد من التنويه من أن مصطلح (الانتلجنسياIntelligentsia) هو روسي الأصل، أطلق في حينها على **الفئات العاملة في الحقل الفكري قبل الثورة البلشفية عام 1917، وبالتحديد في منتصف القرن 19، للدلالة على الفئة الاجتماعية الصغيرة في حينها ذات الثقافة الأوربية الغربية والذين تلقوا تعليما جامعيا أوربياً. وتطور مضمونه بالترافق مع التطور العاصف للعلاقات الرأسمالية وتعمق تقسيم العمل الاجتماعي، في سيرورة الانتاج المادي** [2].

ولقد لقي مصطلح الانتلجنسيا الغموض لروائجه وكثرة توظيفاته وتباين مدلولاته، خصوصاً أنه يجاور مفهوم المثقف فيغدو (أحياناً) مرادفاً له. ويحاول بعض الكتاب من التمييز بين «المثقفينIntellectuals، والانتلجنسيا Intelligentsia، ويعزوون هذا التفريق إلى أن مصطلح **الانتلجنسيا** عندما تم استخدمه لأول مرة في روسيا وبولونيا، قصدوا به آنذاك أولئك الذين تلقوا تعليماً جامعياً يؤهلهم للاشتغال بالمهن الفنية العليا. وقد اتسع استخدامه وامتد مدلوله إلى كل الذين ينخرطون في مهن غير يدوية. واصبح ما يميزه هو المثقف الذي تقترن همومه بهموم شعبه وعمله الدؤوب إلى التغيير الاجتصادي ليخلق تأريخيا جديداً.

أما **المثقفون** فهم أولئك الذين يسهمون مباشرة في ابتكار الأفكار أو نقدها. وتضم هذه الفئة المؤلفين والعلماء والفلاسفة والمفكرين والمتخصصين في النظريات الاجتماعية والمحللين السياسيين.. والمثقف هو الذي يضع أوسع نظرة لتغيير المجتمع وأشملها وهو الذي يعمل لصالح القطاعات العريضة فيه وهو الذي يتميَّز بما لديه من قدرة على النقد الاجتماعي والعلمي.

ولمصطلح الانتلجنسيا عدة تعاريف ذات دلالات متقاربة وحسب رؤية من يستخدمه، وتتفق أغلب التعاريف على أنه «... **معيار التحصيل العلمي والجامعي، وهو المعيار الرئيس المعتمد في الكثير من التعاريف، لا سيما بالنسبة للمثقف في**

(1) ـ محمد غازي الأخرس، المثقفون والفراشات، جريدة الصباح، في 7/ 9/ 2016، بغداد.
(2) ـ للمزيد أنظر: الدكتور خالد السلام، الرأسمالية والمثقفون، الثقافة الجديدة العدد 78، بغداد 1976.

البلدان النامية. وفي هذا الصدد يذهب ريمون آرون، وهو يتحدث عن شمال أفريقيا، إلى القول: يكفي أن يكون المرء قد قضى عدداً قليلاً من السنين على مدرجات الكليات لكي يتحق هذا اللقب.. وانهم سيستحقون هذا اللقب بمعنى أنهم اقتبسوا الكفاءة التي تمكنهم من اشغال بعض الوظائف...(1)».

بمعنى أن هذه التعاريف المتعددة تتفق على الجوهر، الذي معياره العام هو التحليل المعرفي/ العلمي في حلته الابداعية المقترنة بالنقدية الموضوعية، أي نوعا من المعرفة الحديثة، ولكنها تختلف في سعة الشمول للفئات المنضوية تحته. ونحن نطلقه في ظروف البلدان النامية، والعراق منها، على العاملين في إنتاج المعرفة والثقافة وإعادة انتاجهما. وبدورنا استخدمنا المفهومين بمعنى واحد.. طالما أن المثقفين «... هم أولئك الأشخاص من المتعلمين الذين يمتلكون المعرفة ولهم طموحات سياسية، وعلى أساس هذه المعرفة الموضوعية والطموحات السياسية وتأملاتهم الذاتية.. يسعون إلى التأثير في السلطة السياسية في اتخاذ القرارات الكبرى، والى صياغة ضمير مجتمعهم، وكذلك صياغة أحكامهم على الواقع دون أن يستخدموا هذه الأحكام مباشرة أو بالضرورة من خبراتهم الحسية...(2)».

وفي الوقت نفسه يشير مصطلح الانتلجنسيا، حسب تعريف معجم أكسفورد لعلم الاجتماع إلى: «طبقة المتعلمين بصورة عامة في أيّ من المجتمعات، وإلى المثقفين والمعنيين بشؤون الفكر على وجه التحديد. وقد حصر تاريخيا استخدام هذا المصطلح ونوقشت أصوله أيضا، وظهر استخدامه بصورة مبكرة في القرن التاسع عشر خاصة في روسيا وبولونيا. بينما كطبقة اجتماعية اختلفت في البلدين لأسباب تاريخية جلية (3)».

أما غرامشي فقد نظر ووسع من ماهيات الدور الذي يؤديه المثقفون ويربطه بتطور القوى الانتاجية والمعرفية، يقول: «... لم يعد بالإمكان أن يتمحور نسق حياة المثقف

(1) ـ د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص. 129، مصدر سابق.
(2) ـ وليد خالد أحمد، محددات الدلالة اللغوية والمفاهيمية لمفردة الانتلجنسيا، الزمان في 16/ 12/ 2012، لندن.
(3) ـ» مستل من د. الدكتور حميد الهاشمي، لأنتلجنسيا العراقية والدور الوطني المطلوب، موقع الحوار المتمدن في 12/ 8/ 2006. http: / /www.ahewar.org

الجديد حول الفصاحة والإثارة السطحية والآنية للمشاعر والأهواء بل صار لزاماَعليه أن يشارك مباشرة في الحياة العملية كبانٍ ومنظم مقنع دائماً، لأنَّه ليس مجرد فارس منابر. بات لزاما عليه أنْ يتغلب على التفكير الحسابي المجرد، فينتقل من (التقنية ـ العمل) إلى (التقنية ـ العلم)، وإلى النظرة التاريخية الإنسانية، وألا يبقى اختصاصيا دون أنْ يصبح ـ قائداَ ـ أي رجل سياسة بالإضافة إلى كونه اختصاصيا [1]».

كما أن غرامشي قد ميز بين نوعين من المثقفين هما: «... المثقف العضوي والمثقف التقليدي (traditional intellectual) وقد عنى بالمثقف العضوي(organic intellectual) ذلك المثقف الذي ينتمي انتماء عضوياَ للكتلة السياسية والاجتماعية التي ينتمي إليها وما يبديه من أجل إنجاح مشروعها، وهو غير المثقف التقليدي الذي يوظف أدواته الثقافية للعمل على استمرار هيمنة الكتلة التاريخية السائدة المشكَّلَة من الإقطاع والبرجوازية والفئة العليا الأكليروس مقارناَ هذا بالأول الذي يمثل الفلاحين في الجنوب والعمال في الشمال الإيطالي. والمعني بالدرجة الأولى هنا هو المثقف العراقي العضوي الذي تكون كتلته التاريخية هي المجتمع والوطن العراقي والمشروع الديمقراطي الحضاري الذي واتت فرصته الآن. المثقف العضوي الذي تكون أهدافه ومعطيات إنتاجه الثقافي البحت ومن ثمَّ معيار نجاحه متمثِّلة في العراق والعطاء المقدَّم له. إنَّ المثقف هو الذي يضع أوسع نظرة لتغيير المجتمع وأشملها وهو الذي يعمل لصالح القطاعات العريضة فيه وهو الذي يتميَّز بما لديه من قدرة على النقد الاجتماعي والعلمي. والمثقف كما يرى **جان بول سارتر** أيضاَ هو إنسان يتدخل ويدس أنفه فيما لا يعنيه...[2]»

بمعنى آخر«...إن المثقف هو الكائن الذي يعرف.. إنه يعرف أكثر مما يجب على وفق مقاييس السلطات السائدة، ولهذا فهو يقف في الجانب الأخر. فإذا كانت السلطة هي من تضع الحدود فإن المثقف هو من يخترق هذه الحدود. ومن هنا يكون المثقف هو الكائن الذي ترتاب فيه السلطات بأشكالها، وتحسب له حسابا لأنه يعرف أكثر، ولأنه يتخذ الجهة الضد من السلطات، ولأنه يخرق موجباتها... إن المثقف وجود

---

(1) ـ المصدر السابق.

(2) ـ عيسى اموي، مستل من http: / /www.lawjo.net

متوتر بين العقل والواقع.. بين السؤال وجوابه الذي بلا شك يحوي سؤالا آخر.. بين المعلوم والمجهول.. بين ماهو قائم وما هو محتمل وممكن.. بين الحاضر والمستقبل... [1]».

و يشير المفكر برهان غليون إلى ضرورة توافر أمرين مترابطين بالنسبة إلى المثقف وهما:

1 ـ القيام بممارسة منتظمة للتفكير في الواقع الاجتماعي ـ السياسي؛

2 ـ المشاركة في تغير الواقع ذاته.[2]

وهكذا نرى أن مهمة المثقف وبخاصة العضوي، يجب أن تكون مستمرة ودائمة التطور، وتكييف مهامها على وفق مستجدات الظروف الحسية الواقعية. بمعنى أن مهمة المثقف حالة متداخلة جدلياً مع التطور الفكري عامةً وهي النافي الطبيعي والنوعي للمثقف التقليدي الخاضع لتأثيرات الايديولوجية الوصائية والخلاصية واللا عقلانية.

وتأسيسا على ما تقدم فمن الناحية التاريخية وظروفها المحسوسة، فقد بدأت ملامح تشكل هذه الفئة الاجتماعية بالعراق في غير الظروف الموضوعية والذاتية التي ظهرت فيها في العالم الرأسمالي الاوربي، حيث تقسيم العمل الاجتماعي على اهبته وبخاصة في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر. لكنها، كما أعتقد، إن ظروف نشأتها في العراق هي قريبة، إلى حدٍ ما، مع نشأتها في روسيا حيث كان نظام العبودية له السيادة في الريف الروسي ولغاية إلغائه قانونيا عام 1863، والتطور الرأسمالي متأخر نتيجة ضعف قوى الانتاج وسيادة تعددية للانماط الاقتصادية لغاية ثورة اكتوبر.

وهكذا كان الحال بالعراق في المرحلة العثمانية، إذ تشكلت هذه الفئة في ظروف مشابه للظرف الروسي، إن لم يكن الأسوء، حيث سيادة النزعة الدينية المحافظة بمؤسساتها التقليدية وعدم تطور القوى المنتجة وسيادة العلاقات ما قبل الرأسمالية

---

(1) ـ سعد محمد رحيم، انطقة المحرم، المثقف وشبكة علاقات السلطة، ص. 26، دار ميزوبوتاميا ومكتبة عدنان ودار صفحات، بغداد 2013.

(2) ـ د. برهان غليون، الانتلجنسيا والسياسة والمجتمع، موقع http: / /hekmah.org/

وبخاصة المشاعية الريفية. هذه الظروف أثرت بقوة على سياق تطور فئة الانتلجنسيا وتبلورها. وقد أتضحت بصورة جلية بخاصة اثناء صيرورة الانتقال إلى الدولة/ الأمة المركزية في العراق عام 1921، التي في كنفها تطورت هذه الفئة وأمست أحدى عتلاتها المركزية، وفي أجهزتها نمت كماً ونوعاً.. ورغم ذلك كانت في الكثير من سلوكها المعرفي، مقتحمة ومعالجة لأهم المشاكل منذ البدء، وهذا ما تجلى في أحد مطالبها المنصبة على ضرورة توفر الحرية الفكرية إذ «... لم تقف الأقلام موقف المتفرج إزاء حجب الحريات الفكرية عن المثقفين والأدباء والناس ولربما كانت هذه القضية من أهم ما تناولته الاقلام واستغلته مدخلا للمطالبة بالحريات السياسية والاجتماعية وفي أقسى الظروف السياسية وأشدها على الشعب العراقي، كان المثقفون منذ البداية يرفعون أصواتهم عالية مطالبين برفع القيود عن الفكر واطلاق الحريات أمام الكلمات الواعية لتاخذ مكانها في عملية التوجيه والنقد والتحولات الاجتماعية. وقد سلكت المطالبة بحرية الفكر أساليب شتى... [1]».

من الضروري تأرخت هذه الفئة الاجتماعية وبالتحديد التقليديين منهم، والإشارة إلى أن أجنتها موجودة قبيل الاختراق الغربي للدولة العثمانية بأجيال عدة، ضمن المستويات العليا للمؤسسة الدينية التقليدية، فقد «... كانت فئة العلماء تحتكر المعرفة والنشاط الفكري... وقد كان التكوين الفكري لهذه الفئة في القرن التاسع عشر لا يختلف عن التكوين الفكري الذي ساد منذ أيام الغزالي في القرن الثاني عشر والذي استند إلى القرآن والحديث والشريعة وقواعد اللغة.

لقد أعتمدت فئة العلماء في دخولها على الاوقاف أو على عطايا الحكام والناس مقابل وظائف مهنية كانوا يؤدونها تتمثل بالخطابة في المساجد وإمامة الصلاة والوعظ وأحياناً الاحتساب(أي مراقبة الأسواق). اما الاتجاه السياسية لهذه الفئة فقد كان اتجاها محافظاً لا يخرج عن أطار الدعوة لنظام الخلافة الاسلامية. وقد استمدوا نزعتهم المحافظة هذه من الفرضيات الدينية للاسلام التقليدي، تلك الفرضيات التي تنظر إلى العلاقة بين الله والانسان على أنها في الاساس، علاقة السيد بالعبد، فعكست

(1) ـ د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي بالعراق، ص. 74، دار ابن رشد. بيروت 1980.

نفسها في خضوع المواطنين لحكامهم على الصعيد الدنيوي لذلك لم تكن سلطة الحاكم المطلقة على اتباعه موضع شك أو تساؤل صارخين من قبل هذه الفئة في تلك الحقبة... وعلى العموم فقد بقي أطار المعرفة التقليدي محتلاً مركز الوعي الجماعي المحافظ على القديم والمناهض للجديد، حتى بدأت محاولات الاختراق الأوربي للامبراطورية العثمانية عبر منافذ مختلفة، كان في مقدمتها البعثات التبشيرية، فبدأت معها منظومة الأفكار والقيم الثقافية الجديدة تدخل مخترقة الإطار المعرفي التقليدي المحافظ... [1]». وكان هذا إيذاناً جدلياً بولادة النمط الجديد من الانتلجنسيا.. مما أهلها إلى التنازع مع القوى التقليدية إذ تأثرت بالصراع بين الرؤية المتجددة على وفق ما تطرحه الحياة من مشاكل ومضامينها وتلك المستندة إلى الماضي السلفي المحافظ، مما يفسر، كالعادة، تنازع الرؤى وتناقضها للمجتمع السياسي المحبذ والمستهدف.

أي أن الاختراق الغربي للدولة العثمانية قد بلور هذا الصراع بين التقليديين والحداثويين، وقد جرى ذلك خلال ظروف انتقال المجتمع العشائري المتشظي وسيادة العلاقات ما قبل الرأسمالية، **إلى نمط انتاجي سادت فيه تعددية الانماط، وكانت الغلبة فيه للنمط شبه الاقطاعي في الريف، أما في المدينة فقد سادت بدايات تشكل أنماط متعددة منها: النمط الرأسمالي الخاص؛ ونمط رأسمالية الدولة الوطنية ذو التأثير المتصاعد بإعتبار أن الدولة العراقية أكبر قوة اقتصادية، مالكة ومستهلك في الوقت نفسه.. وهذا النمط تزامن مع صيرورة تعمق الاندماج والتبعية للسوق الرأسمالية العالمية المتمركزة بالعالم الغربي آنذاك.**

لقد بدأ تشكل السوق الاقتصادية العراقي[2] منذ منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كما يذهب إلى ذلك **العالم الدكتور محمد سلمان حسن**، وأخذ يتطور في النصف الثاني من ذلك القرن، وبالتحديد منذ اصلاحات مدحت باشا (1869 ـ 1872) ودخول المطابع وإصدار جريدة الزوراء وتعميم سندات الملكية للأرض (الطابو)، وافتتاح المدارس الحديثة والعسكرية منها، ثم بدأت صيرورة اندماج الاقتصاد العراقي

(1) ـ د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص. 132، مصدر سابق.
(2) ـ للمزيد حول هذه النقطة راجع الدكتور محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق،، دار الطليعة بيروت 1966.

في السوق الرأسمالية بصورة خاصة بعد افتتاح قناة السويس 1869، من خلال التجارة الخارجية، وتوسعت السوق وأنتشرت العلاقات السلعية النقدية ببطأ، وبداية انحلال الاكتفاء الذاتي للحواضر الريفية وإنشاء بعض المؤسسات الاقتصادية كالورشات الحرفية والبنوك وتطور النقل النهري في أرجاء العراق بولاياته الثلاثة أنذاك.

وهكذا فتح هذا التطور البطيء، الباب للمشاركة الواسعة **لفئة المتعلمين، نواة فئة الانتلجنسيا العراقية**، في أن تأخذ دورها المتصاعد في الحياة الاقتصادية ومن ثم في بقية قطاعات الانتاج المديني. لأن السياسة التعليمية منذ بداية القرن المنصرم، قد تركزت في المدن الكبرى حصراً ولفترة طويلة نسبيا بعد تأسيس الدولة ولم تأخذ، كما نعتقد، **انتشارها الواسع إلى الارياف إلا** بعد التغيير الجذري عام 1958. في الوقت نفسه أخذت المدن تنمو بسرعة بعد تأسيس الدولة نتيجة تزايد النفوس عامة، وتحسن القطاعات الخدمية والصحية، وكذلك هجرة اليد العاملة من الريف بعد أن جُردت من وسيلة الانتاج (الأرض) نتيجة التغيير الحقوقي في الملكية على وفق جملة القوانين التي نظمت علاقات الانتاج فيه عام 1918عندما وضع هنري دوبس والطاقم الاداري المرافق لقوى الاحتلال الأول ومن ثم بالتعاون مع الحكومات العراقية، جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالريف كان منها قانون نظام دعاوى العشائر وقانوني التسوية واللزمة وغيرها

كان نمو المدن في العراق يُماثل «... الحال مع أوربا في فترة أسبق، كان نمو المدن شرطا مسبقا لتغيير أنماط الهوية السياسية ولظهور النزعة الوطنية بوجه خاص. فإحياء المناطق المدينية قدر تعلق الأمر بالسكان وبالنشاط الاقتصادي، جعل اعداد كبيرة من العراقيين يتواصل بعضهم مع البعض الآخر، كما أدى إلى نمو في الصحافة وزيادة التعليم. ورغم أن نمو هذه المؤسسات كان ضئيلا جدا حتى بالمقاييس الإقليمية لكنه مثّل مع ذلك، يقظة لوعي سياسي هام لدى سكان المدن المتعلمين. فالصحافة والمؤسسات التعليمية جمعت معاً أعداداً من طوائف العراق المتنوعة في إطار لم تكن تهيمن عليه بالضرورة، الهويات الطائفية والاثنية...[1]».

هذه الظروف والمتغيرات البنيوية وتلك الابعاد الاقتصادية للعراق الحديث أفرزتا

(1) ـ . إريك دافيس/ مذكرات دولة، ص. 61، مصدر سابق.

صيرورة نشوء فئة متميزة في بنيتها وفي نمط عقليتها وتصوراتها وبالتالي في مشروعها التحرري وآفقه التاريخي وفي ماهيات حراكها الاجتماسياسي والفكري ومنهجها العلمي والوضعي وآواليته (ميكانيزم) ودورها في تثوير ثيمة التنوير ووجهه الآخر أيضاً. أي الأنسنية التي حسب تعريف ماكس هوركهايمر وثيودور ف. أدورنو، في عبارات قصيرة دالة: «...يعتبر التنوير، وعلى مرّ الزمن، وبالمعنى العريض تعبيراً عن فكرة التقدّم، وهدفه هو تحرير الإنسان من الخوف وجعله سيداً. أما الأرض التي تنوّرت كلياً، فهي أرض تشعّ بشكلٍ يوحي بالانتصار. كان برنامج التنوير برنامجاً يهدف لفك السحر عن العالم. لقد أراد التحرر من الأساطير وأن يحمل للمخيّلة سند العلم [1]».. وهذه الفئة وهي الانتلجنسيا العراقية (الافندية أو فئة المثقفين). والتي تنحدر بدرجة كبيرة، من الطبقة الوسطى المدينية بمختلف فئاتها.

لقد تكونت هذه الفئة الاجتماعية بالرغم من قساوة الظروف الاجتماثقافية وسيادة التخلف والرؤية الماورائية (الميتافيزيقية) وما رافقها من انتشار البدع الخرافية والفكر الخلاصي الغيبي والتفسيرات الاسطورية (الميثولوجية) لماهيات الظواهر الاجتماطبيعية في العقول، وفي السلوك الاجتمانفسي لإغلبية الناس فاقت نسبة الأمية بينهم على أكثر من 90% آنذاك، وهذا ما ميزها عن مثيلاتها في المجتمعات الاوربية كما بينا سابقا.

كما تميزت الانتلجنسيا العراقية وتأثرت عميقاً بالنهضة في كل من مصر وسوريا، لأن الظروف السائدة آنذاك قد حرمتها من المستلزمات الضرورية لإنعاش النهضة الفكرية، اذ سادت سياسة القمع، بخاصة الفكرية، سواءً من قبل الدولة العثمانية أو/ و من قبل المؤسسات التقليدية وسطوتها والاجتماعية، حيث سيطرت اللحود على اجيال معرفية كاملة ولعدة قرون ولا تزال لدى العوام من الناس، مما ادى إلى توطين سيادة اليقينية الميثولوجية والاسطورة الدينية على مجمل التفسيرات الاجتماعية والطبيعية العقلانية والعلمية.

(1) ـ مستل من سعد محمد رحيم، وعود التنوير، الحوار المتمدن في 1/ 7/ 2016. http://www.ahewar.org

وبذات القدر بدأت بوادر تنظيم المجتمع ومؤسساته جديدة على اسس ساهمت في بلورة وتحقق التطور في الوعي الاجتماعية الذي كان اساسه ديني اسطوري (ميثيولوجي)، مُطعم ببوادر ورؤى علمانية حفزت على طرح الاسئلة والاستفهامات الحياتية عن ذات الانسان بوصفه كائنا اجتماأنسانياً، وتلك الأخرى عن الظواهر الطبيعية.. وكانت بمثابة العتلة نحو التطلع إلى الافضل المتتوئم مع عصرنة الحياة والمدنية.

فبالإضافة إلى تكون الحاضنة الأراسية لنشوء هذه الفئة وهي الدولة المركزية، فهنالك عوامل أخرى ساعدت على «... بلورة الانتلجنسيا العراقية (وهو) ظهور الصحافة [1] والتعليم والطباعة والاذاعة والتلفزيون تلك الادوات التي تتشكل بها الانتلجنسيا في مراحلها الاولى. وعلى مستوى الصحافة فقد ظهرت اول صحيفة عراقية هي الزوراء في السادس عشر من يونيو/ حزيران عام 1869 كبداية لتأسيس الطباعة العراقية التي عدت مرحلة جديدة للطباعة والصحافة في العراق في العهد العثماني ونواة للمرحلة التي تلتها في العهد الملكي. ثم اخذ التعليم في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الى بلورة نخبة جديدة طابعها ترسخ على اسس ثقافية من خلال ظهور المدارس الحديثة على الرغم من العثمانيين وضعوا اسس التعليم الرسمي الحديث الا انه لم يصل الى مرحلة التأثير الفكري والثقافي في بنية التعليم في العراق.

وتعد ثورة الاتحاديين عام 1908 مهمة في تاريخ الولايات العربية التي تطلعت لنيل حريتها من الاستبداد العثماني، وقد اسهمت المتغيرات في تلك المرحلة

(1) ـ لعبت الصحف والمجلات العربية تحديدا والقادمة من بلاد الشام ومصر دوراً مهماً في نشر الافكار العصرية في عراق مطلع القرن المنصرم. لذا كانت المقتطف والمقطم والعروة الوثقى والهلال والبلاغ والمؤيد والمقتبس والسياسة، من المطبوعات المقروءة بين متعلمي ومثقفي العراق، وكان لبعضهم علاقات معها مثل: أحمد عزت الاعظمي وجميل صدقي الزهاوي وهبة الدين الشهرستاني وعلي الشرقي ومحمد رضا الشبيبي وحسين الرحال وميخائيل تيسي وغيرهم. ولقد (صدرت في الفترة بين ثورة حركة تركيا الفتاة،1908 والغزو البريطاني في 1914إحدى وثلاثون صحيفة، منها ما كان باللغة العربية ومنها ما كان باللغتين العربية والتركية، ومنها ما كان باللغتين العربية والفرنسية في كل من بغداد والموصل والنجف والمدن العراقية الأخرى...». إريك دافيس، مذكرات، ص. 71، مصدر سابق..

الى ظهور تيارات فكرية وسياسية جديدة في المجتمع العراقي وكان المثقفون في طليعتها. ومن سماتها ايضا ظهور التطلعات من الانتلجنسيا العراقية، لحرية الفكر وتحرر المرأة والتنوير والمتنورين وبواكير الفكر الاقتصادي ومعالجاته قبيل الحرب العالمية الاولى. ثم ظهور النزعة الوطنية لدى الانتلجنسيا والتحرك القومي بين (1908 ـ 1914)، وعندما اندلعت الحرب في عام 1914 كانت الانتلجنسيا العراقية بين عهد التخلف السابق وبين حرب كونية انتقلت شرارتها الى العراق والمنطقة واحتمالات الاحتلال البريطاني لبلادها...[1]».

ومن العلامات البارزة التي ساهمت في انتاج فئة المثقفين هو تأسيس كلية الحقوق عام 1908 في بغداد، على ايدي العثمانيين في السنة الاخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني، اذ درس فيها وتخرج منها الكم الكثير من الكوادر الادارية الذين لعبوا دورا مهما وخطيراً في الحياة الفكرية والسياسية العراقية كان منهم شخصيات محورية من رؤساء حكومات ووزراء وقضاة وساسة ورؤساء أحزاب وكتل فكرية. كما كانوا أحد أعمدة تاسيس الدولة ذاتها التي تطورت بهم وتطوروا بها.

وهكذا تفاعلت في مطلع القرن المنصرم، جملة الظروف الموضوعية والذاتية للبلد والمنطقة برمتها، مما، كما أكدنا سابقاً، هيأت مناخا مواتيا لظهور قوى جديدة مثقفة غير تلك القوى المتعلمة التقليدية والمتمركزة في المؤسسات الدينية، استنهضت واستوعبت ماهيات التغيير المنتظر منذ نهايات القرن التاسع عشر وتبلورت في العقدين الأولين من القرن الماضي، لتتحول إلى ظواهر قادت إلى فكرة التغيير الواعد.

واعتقد أن هذه القوى التغييرية قد انطلقت من فئات أرأسية أربعة هي:

1 ـ الفئات المتعلمة االلبرالية المنطلق من نبتات المدارس التعليمية الحديثة؛

2 ـ فئة الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني منذ آواخر القرن التاسع عشر؛

3 ـ بعض من متعلمي الدراسة التقليدية المتنورين؛

(1) ـ راجع للمزيد الدكتور مفيد الزيدي، الانتلجنسيا العراقية ودورها الثقافي في العهد الملكي، نشر بتاريخ 2/ 11/ 2013: في موقع: http: / /middle_east_online.com

4 ـ بعض من تجار المدن القرووسطية.

ولكن يمكن تقسيم هذه الفئات، حسب معيار الاستمرار في مساندة صيرورة فكرة التغيير وسيرورته الاجتصادية السياسية والفكرية، إلى ثلاث فئات:

1 ـ مثقفون رافضون لفكرة التغيير.. ويقف على رأسهم الكثير من الفئات الثلاثة الاخيرة؛

2 ـ مثقفون مسايرون للتغيير.. يتركزون في الفئة الأولى والجزء القليل من الفئات الثلاثة الأخرى؛

3 ـ مثقفون مؤيدون للتغيير وعاملون في حقوله.. ويتمثلون في المثقفين العضويين من الفئة الأولى.

أن وعي الذات من قبل المحوريين من الانتلجنسيا الصاعدة.. وتطلعهم نحو الأرحب في الانتماء والتأصيل المعرفي لها، بما يلائم الواقع الاجتصادي المتجسد مادياً وماهيات نسبة تطور قوى الانتاج الاجتماعي، وتجاوز التفسيرات اللاهوتية للظواهر الاجتماطبيعية.. من العوامل المهم في الازدياد الكمي والنوعي لهذه الفئة. هذا الظرف الموضوعي وعته كتلة من مثقفي العراق العضويين (بعضهم من التقليدين والحداثويين) الذين لهم مكانتهم في الوسط الاجتماثقافي، دعوا لجملة من الغائيات التطوربة من أهمها، كما اعتقد:

ـ اشاعة وتحبيذ الفكرة الاستقلالية؛

ـ تحديد ماهية الهوية العراقية؛

ـ مناصرة الحق الطبيعي والمكتسب للمرأة في المساواة؛

ـ حق الأمة في اختيار نظامها الدنيوي على وفق نظرية العقد الاجتماعي وليس الحق الإلهي[1]؛

ـ دخول الافكار الحديثة وبالاخص ذات البعد المساواتي والتشاركي؛

(1) ـ راجع للمزيد رسالة الدكتوراه لفاخر جاسم، الموسومة: تطور الفكر االسياسي الشيعي الاثني عشري، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. رسالة غير منشورة.

ـ التمرد العقلاني ضد الشعوذة الدينية والقيم البالية وتفسيراتها للظواهر الاجتماطبيعية؛

ـ المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية الحديثة بخاصة العضوية منها (كجماعة الاهالي)؛

ـ دعوة البعض منهم إلى الحرية الاقتصادية واللبرالية في الاقتصاد [1].

وغيرها من المطاليب التي كانت الحياة حبلى بها والتي تمحورت، نسبيا، كالتي رفعتها الانتلجنسيا الاوربية في صراعها ضد الكنيسة والاقطاع في القرون الوسطى. لقد كان من اهم رجال التنوير، نسبيا، ذوي رسالة التمدن والتحضر والمدنية في العقود الثلاثة من القرن المنصرم، ضمن قوام المؤسسة التقليدية الدينية:

ـ المرجع الديني الاصلاحي البارز محمد حسين النائيني [2] حيث لعبت نظريته في حق الأمة في اختيار نظامها الدنيوي، دوراً كبيراً في تثوير الفكر السياسي الإسلامي

(1) ـ أن «...برنامج جمعية البصرة الاصلاحية التي أسسها طالب النقيب بتاريخ 28 شباط 1913، حينها صار مطلب الحرية الاقتصادية (الليبرالية الاقتصادية) إحدى مواده التي علق عليها أعضاء الجمعية أهمية بالغة فهي طالبت بإعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الاداري لولاية البصرة الذي سيطرت عليه الجمعية، بما في ذلك الحق في تأليف الشركات التجارية والصناعية والزراعية وأعطاء الامتيازات وتحديد الميزانية وتأسيس غرفة تجارة وبورصة وتشجيع الصناعة وتطوير التجارة وتأسيس المصارف والمدارس الزراعية وحفر الجداول وتوزيع الحبوب واستجواب الوالي عن أي قضية...»، محمد جبار الجمال، بنية العراق الحديثة، ص. 158، مصدر سابق.

(2) ـ هو محمد حسين بن عبد الرحيم النائيني. ولد في أصفهان عام 1273 هـ في أسرة علمية معروفة. أبوه الشيخ عبد الرحيم يلقب بشيخ الإسلام في أصفهان، وهو يعادل لقب المفتي في البلاد العربية.. ميز النائيني عن أقرانه وعلماء عصره بمكانته العلمية الخاصة بينهم، حيث شكلت آراؤه ونظرياته مرجعاً لكثير من المسائل وخاصة في الفكر الأصولي لا غنى للدارس من التعرض إليها أو الاعتماد عليها، فخط بذلك معالم مدرسة أصولية، عرفت بمدرسة «النائيني.». انعكس مستوى مدرسة «النائيني» على مستوى تلامذته الذين تسنموا المرجعية مدللة بذلك على الريادة العلمية التي اتسمت بها ولمدة تربو على نصف قرن ومن هؤلاء السيد أبو القاسم الخوئي، السيد محسن الحكيم، العلامة الطباطبائي وغيرهم. ساهم مع جماعة من العلماء في التصدي للإنكليز عندما أعلن الجهاد ضدهم عام 1914م/ 1333هـ. وقف نشاطه بعد مشاركته في الجهاد ضد بريطانيا حتى آب 1920م، ولكن دوره في هذه الثورة بدأ عندما بلغت نهايتها، حيث كان من الثلاثة الذين قادوا الحركة الاستقلالية التي انبثقت 1921ـ 1924، والراجح أن مشاركته في هذه الحركة لم يكن عفوياً، إنما كان ينطلق مما يختزنه في ممارساته السياسية من وعي لمخاطر ما كان يحدق بثورة العشرين 1920م من مخاطر، وخشية الوقوع في الفخ البريطاني حيث رأى أنها تتعرض لما تعرضت له سابقتها الحركة الدستورية من قبل. https: / /ar.wikipedia.org

لما أسسته هذه النظرية من أبعاد فكرية تمثلت في جوهرها بكونها تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي والفصل بين الزمني التاريخي والروحي، كذلك بين الفكر الديني والمقدسات الدينية، بين النص وتأويله. كما اوضحت خطورة دور الاستبداد الديني في عرقلة نهوض الشعوب الاسلامية.

ـ الشيخ أحمد الداوود [1]، وهو من الداعين إلى ضرورة الاهتمام بالمرأة وتعليمها [2] والمطالبة بالحرية الفكرية والاهتمام بالمشاكل الاجتماعية بل حتى برزت هنالك صيحات تطالب بالنظام الجمهوري خلافاً للرؤية البريطانية.

ـ هبة الدين الشهرستاني [3] كرائد فكري يسير تجديده بطريقة تلائم البيئة الاجتماعية التي عاش فيها رغم أنه كان يريد من العلوم الحديثة أن تلحق بالدين وتواكبه وتتفق معه.

---

(1) ـ هو الشيخ أحمد بن الشيخ داود الجرجيس ولد في بغداد عام 1875 من اسرة دينية معروفة، كان له اسهامات سياسية وكان ممن تم نفيهم إلى جزيرة هنجام بالخليج نتيجة مشاركته في انتفاضة (ثورة) العشرين. تم اختياره في المجلس التأسيسي، واصبح وزيرا للاوقاف في الوزارة السعدونية الثالثة (14/ 1/ 1928 ـ 27/ 4/ 1929) ويعتبر من المتنورين والمناصرين لتعليم المرأة.

(2) ـ للمزيد راجع: موفق خلف غانم، نزيهة الدليمي ودورها في الحركة الوطنية والسياسية العراقيةدار الرواد المزدهرة، بغداد 2014؛ كذلك حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية، الكتاب الثاني، مصدر سابق.

(3) ـ و محمد علي بن حسين بن محسن بن مرتضى الحسيني،(1301 ـ 1386 هـ / 1884 ـ 1967 م) المعروف بهبة الدين الشهرستاني. باحث من أعيان الشيعة الإمامية في العراق قضى حياته في العراق ومصر عالم ومجتهد كبير، ومفسر للقرآن، محارب ومجاهد، أنشأ علاقات مع مفتي مصر آنذاك شيخ محمد عبده وصاحب مجلة المنار وآخرين من رؤساء المجلات كالمقتطف والهلال . كما أنشأ ارتباطا موثقا بين المراكز الثقافية الشيعية والسنية في العراق و مصر وسوريا ،صاحب ومؤسس اول مجلة عراقية (العلم) قد انتبه الى خطورة نقل الجنائز التي تسبب انذاك نقل الاوبئة والامراض فضلا عن التكاليف الباهظة التي يعاني منها عائلة المتوفي وتجمع الجثث في مكان واحد وغيرها، فاصدر فتوى في كراس عام 1912 ايده فيها بعض المراجع، الا ان بعض رجال الدين التقليديين والعامة رفضوا هذا الراي. أن منهجية هبة الدين وتنوره ساعدته على الخروج بنتائج ايجابية في بناء قاعدة للتعليم تعد الاولى بتاريخ هذا البلد فقد ارتفع عدد المدارس من (88) الى (151) واليه يرجع الفضل في تاسيس مجلس المعارف وكان الرائد في ارسال اول بعثة علمية الى خارج البلاد كما ان مساهمته في تعليم المراة واضحة حيث بلغ عدد مدارس البنات في عهده (27) مدرسة بعد ان كانت (3) مدرسة وكان له دور كبير ايضا في زيادة ميزانية وزارة المعارف بعد ان دعا العراقيين للتبرع بالمال للوزارة نتيجة للتخصيصات المالية القليلة.محمد فخري حسن، هبة الدين الشهرستاني ـ رجل الجهاد والتنوير، الحوار المتمدن في 16/ 8/ 2012. كذلك https: / /ar.wikipedia.org

وقد استكملت هذه الحلقة بحلقات تجديدية أخرى من خارج المؤسسة التقليدية الدينية، كان من أهمها:

ـ المجموعة التي تألفت في بغداد من «...المثقفين الجدد المتأثرين بالغرب والعاملين في المجلات والصحف وأولهم مجموعة مجلة (لغة العرب) التي تركز اهتمامها في الغالب على السياسة والتأريخ والعلم والأدب ويقف في مقدمة هذه المجموعة الأب (انستاس الكرملي 1866 ـ 1947)... [1]».

ـ كما كان من الرواد الاوائل، الكاتب والصحفي **ميخائيل يوسف تيسي**[2] الذي كان أكثر معرفة بقوانين الحياة والتطور مقارنةً بالآخرين من المتنورين. لقد أخذ ميخائيل يوجه انتقادا للمجتمع بإسلوب ساخر وبتعابير بسيطة وهو يعبر عن أفكار وآمال الفئات الفقيرة المضطهدة في المجتمع. وهو يعتبر أول كاتب عراقي يخاطب العامة بشكل مباشر وبأسلوب يفهمونه. أثارت هذه الافكار ردود افعال قوية من القوى المحافظة الذين اصدروا الفتاوى بتكفيره بل وتعرض لمحاولة إغتيال.

لقد تميزت هذه المرحلة الانتقالية، إن جاز التحديد، في حياة الانتلجنسيا العراقية الوليدة، بإحدى **سمات صراعها الأرأس** الذي تمحور في كل من:

1. الدستور العثماني وما آل إليه من استلام السلطة من قبل الاتحاديين 1908:[3]

إن انتصار الاتحاديين وتغير السلطان عبد الحميد، بقدر ما استقبلته مجاميع

(1) ـ د. عامر حسن فياض جذور الفكر الديمقراطي،ص. 134.مصدر سابق

(2) ـ راجع للمزيد عن هذه الشخصية الرياىدة لدى: د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي مصدر سابق. كذلك د. عبد الرزاق الفهد، حيث أشار إلى أنه «... في اثناء توقف مجلة الصحيفة عن الصدور في الفترة الأولى وقبل أن تعاود نشاطها، اصدر حسين الرحال جريدة أسمها (سينما الحياة) كان هو مديرها المسؤول بينما كان ميخائيل تيسي سكرتيرها...». بدايات الفكر الاشتراكي في العراق 1917 ـ 1936،ص. 126، مكتب أحمد الدباغ، بغداد 2002. كما أن ميخائيل تيسي سبق وأن أصدر جريدة (كناس الشوارع) ضمنها مقالات اجتماعية صدرت لاحقا بكتابين.

(3) ـ «... كان مدحت باشا هو الصدر الاعظم في هذه الفترة، وكان قد أتفق مع عبد الحميد قبل مبايعته سلطانا وخليفة وبعد ذلك على إصدار دستور للدولة العثمانية، وفي 7 تشرين الأول / اكتوبر

سكانية بالرضا، فأنه سبب ازعاجا لذوي النزعة المحافظة، و«... كان ذلك أول مظهر لانقسام سياسي وفكري عميق داخل المجتمع العراقي، ذلك أن المشروطية أثارت اهتماما عاما وواسعاً، ولم تكن الصراعات التي أثارتها محصورة في أوساط ضيقة. وفي العراق كانت المشروطية تحظى بالدرجة الرئيسية بتأييد فئة المتعلمين من الطبقة الوسطى (الافندية) ذوي الميول القومية العربية، وفريق آخر من علماء الدين وكان يتصدرهم الخراساني. كلا الفريقين كان يتطلع إلى عهد المساواة والحرية يتناسب مع مطامحه... [1]». وكما أشرنا سابقاً، فقد ارتبطت المشروطية (الدستورية) باسم العالم الديني المتنورمحمد حسين النائيني.. بالرغم من تخليه عنها في آواخر حياته، لكنها كانت في حينها، من نوادر النقلات النوعية في الفكر الاسلامي.

في الوقت نفسه عارض فكرة المشروطية تيار قوي متنفذ أطلق عليه المستبدة أو الحكم المطلق وارتبط باسم العالم الديني محمد فضل الله نوري، ساندته مجموعة من الملاكين وعلماء الدين المحافظين لأنهم وجودوا في الدستور العثماني الذي تم اقراره، خطراً على افكارهم وامتيازاتهم ومكاناتهم الاجتماعية، من أجل أن يحققوا التوازن الداخلي والنفسي ويحفظ مكانتهم كمجموعة، تحافظ على منظومة القيم التقليدية الموروثة وحراس لها من موجات التنوير التي بدأت تغزو العالم الاسلامي منذ الاختراق الأوربي له.كان يتزعم هذه المجموعة قطبي المؤسسة الدينية الشيعية والسنية وهما: كاظم اليزدي وعبد الرحمن الكيلاني.. حتى أتخذ هذا الخلاف شكل مجابهة فكرية وتحريض سياسي، بل وحتى معارك في الشوارع.

2. قضية تحرر المراة:

ساهمت قوى التغيير من الانتلجنسيا وبعدد لا بأس بهم في تبني الموضوع ودعوا بضراوة وتواصل إلى ضرورة الدفاع عن تحرر المرأة من القيود الاجتماعية البالية

1876، صدرت الارادة السلطانية بتشكيل لجنة مشروع القانون ـ الدستور برئاسة مدحت باشا وثمانية وعشرين عضوا... صدر الدستور ونشر في 23كانون أول / ديسمبر سنة 1876وجرى انتخاباًعضاء مجلس النواب(مجلس المبعوثين)... وفي 14شباط/ فبراير سنة 1878 صدرت الارادة السلطانية بوقف العمل بالدستور وتعطيل البرلمان إلى أجل غير مسمى...». مستل من د. عبد الحسين شعبان، جذور التيار الديمقراطي في العراق، دار بيسان، بيروت 2007.

(1) ـ د. وميض جمال عمر نظمي. الجذور السياسية، ص. 87، مصدر سابق..

ومنحها حقوقها ومساواتها بالرجل حسب الممكن والمتاح. إذ كانت ولا تزال، هذه الموضوعة واحدة من أكثر الاشكاليات الاجتماعية حساسيةً في العالم الاسلامي وبالعراق بخاصة.

ومن أهم هذه الشخصيات المدافعة عن هذا الموضوع هو الشاعر **جميل صدقي الزهاوي**، الذي كتب عن حراكه الاجتماثقافي السيسيولوجي علي الوردي بالقول كان: «... **أول من دعا إلى تحرر المرأة في العراق**... وذلك في عام 1910. وأسهب الوردي في ذكر الحادثة التي خلّدت الزهاوي في تاريخ المنافحين عن حقوق المرأة في عالمنا العربي، حيث كتب الزهاوي مقالاً بعنوان المرأة والدفاع عنها في مجلة ـ المؤيد ـ المصرية، وأعادت مجلة ـ تنوير الأفكار ـ العراقية نشر المقال على صفحاتها، ما أدى إلى حصول حالة هياج عامة في بغداد، حيث خرجت المظاهرات الصاخبة مطالبة بإنزال العقوبة الرادعة على الكاتب الزنديق، بل أن أحد رجال الدين ذهب إلى والي بغداد في ذلك الحين، وأوضح له ما يترتب على هذه المقالة المكتوبة ـ من أحد المارقين عن الدين ـ من مفاسد مخلة بالشريعة. فلم يكن من الوالي إلا أنْ أصدر أمره بعزل الزهاوي من وظيفة التدريس التي كان يشغلها في مدرسة الحقوق.

ونظراً للسخط العارم الذي رافق صدور المقالة، فقد اضطر الزهاوي إلى الاعتزال في بيته خوفاً من اعتداء العامّة عليه، إلا أنَّ اعتكافه في منزله لم يغنه شيئاً، فيروى أن مجموعة من حراس الفضيلة ذهبوا إلى داره ليلاً، وطلبوا منه إخراج زوجته لتذهب معهم إلى المقهى، ولما استنكر الزهاوي ذلك منهم، قالوا له: كيف إذن تطلب من بنات الناس أنْ يرفعن الحجاب ويختلطن بالرجال؟! وفي نهاية الأمر تركوا شاعرنا الكبير وشأنه بعد أن أخذوا عليه العهود والمواثيق بأنه لن يعود إلى مثل هذه الكتابة الفاسدة، وهددوه بالقتل في حال عودته إليه... [1]».

---

(1) ـ مستل من: الدكتور حميد الهاشمي، لأنتلجنسيا العراقية، مصدر سابق. رغم أن الزهاوي يكاد أن لا يكون صادقا مع نفسه؟؟ أو أن حالة الاعتداء عليه جعلته يتصرف بغير ما يؤمن به، إذ أنه كغيره «... يدعون الى افكار ويعتنقونها لكنهم ينأون بانفسهم عن تطبيقها، وما خبر الشاعر جميل صدقي الزهاوي ببعيد عن اذهان الدارسين، الذي كان يدعو الى سفور المرأة، لكنه كان يحجر امرأته في البيت، وكان اذا زاره زائر هتف بها ان تخلي الطريق لزائره وتذهب الى غرفتها...». راجع شكيب كاظم، رفعة الجادرجي في صورة أب، الحوار المتمدن في 5/ 11/ 2016 .

كما عاضده متنور آخر وهو الشاعر الراديكالي **معروف الرصافي** في مواقفه هذه واعطاه زخماً معنوياً كبيراً في حينها. وليس هذا حسب فالرصافي «أكد أكثر من مرة سخف الرجوع إلى الماضي القديم، داعياً إلى ضرورة اصلاح حاضر العرب وبناء مستقبل جديد قائم على العلم والمعرفة... [1]».

وفي الجانب المضاد النوعي، فقد وقفت المؤسسة التقليدية الدينية مع الحجاب ومن الذين دافعوا «... عن فكرة حجاب المرأة وهاجمت مسألة منحها الحرية وتخليصها من الحجاب تضم كل من بهجت الأثري وإبراهيم أدهم الزهاوي وحسين علي الطريف وملا عبود الكرخي ومن الوعاظ ملا نجم الدين الواعظ ومحمد رشيد، وهؤلاء الوعاظ اسهموا في الهجوم على المجموعة التقدمية من على المنابر واتهموهم بالمروق والزندقة، بل ودعوا إلى قتلهم وقد حدث بالفعل أن ضرب شخص بخنجر ظننا من الضارب بهذا الشخص هو عوني بكر صدقي، وهو أحد افراد الجماعة التقدمية... [2]».

وكان من عاقبة هذا الحراك الاجتماثقافي أن أخذت موضوعة تحرر المرأة بُعداً آخر **بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة وبالأخص عندما تبنت هذه الموضوعة، بصورة معقلنة، منذ الظهور الأول لجماعة حسين الرحال، الذي (كان أول ماركسي في العراق...[3]) ومعه الرواد الاوائل [4] للفكر المساواتي التشاركي**. ولعبت مجلتهم

(1) ـ مستل من د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص. 166، مصدر سابق..

(2) ـ د. عبد الرزاق مطلك الفهد، بدايات الفكر ص. 116، مصدر سابق.

(3) ـ حنا بطاطو، ج. 2، ص. 40، مصددر سابق.

(4) ـ «... وكان من بين الأعضاء الأساسيين في الجماعة محمد سليم فتاح، طالب الطب أبن المسؤول السابق في الحكومة العثمانية وصهر الرحال، ومصطفى علي وهو معلم مدرسة وابن نجار والرجل الذي أصبح في عهد الجنرال عبد الكريم قاسم وزيرا للعدل، وعبد الله حادو (والصحيح جدوع ـ الناصري) الموظف في إدارة البريد والبرق وابن متعهد للثياب، وعوني بكر صدقي وهو معلم ـ صحافي وابن مسؤول صغير أصبح في آواخر الخمسينيات رئيس تحرير(جريدة) صوت الاحرار ذات الميول الشيوعية ومحمود أحمد السيد الذي كان أبرز من في الجماعة بفارق كبير. والمعروف عن السيد (1903 ـ 1937) هو أنه أول روائيي العراق...» بطاطو، ج. 2، ص. 43، مصدر سابق. ويضيف الاكاديمي د. عامر حسن فياض، أسماء أخرى منها: إبراهيم القزاز وفاضل محمد البياتي وغيرهم.. راجع للمزيد رسالته للماجستير: جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي، كذلك د. عبد الرزاق مطلك الفهد، بدايات الفكر الاشتراكي في العراق، مصدران سابقان، والحقيقة أن لطفي

الفكرية (الصحيفة) دورا مهما في محاولاتها لتغيير أفكار ومعتقدات الناس، بخاصة المتعلمين منهم، عبر التبشير بالافكار التقدمية. ولقد «... عبّرت الجماعة الماركسية الجديدة عن تبلورها، اول ما فعلت، عندما بدأت بنشر جريدة الصحافة (كانت مجلة نصف شهرية وليس جريدة واسمها الصحيفة ـ الناصري) بدءاً من 28 كانون أول/ ديسمبر 1924. كانت الجريدة جديدة في نوعها، والأولى نوعياً في عراق العشرينيات. وخلافا للصحف العراقية الأخرى لم تَسْعَ هذه إلى كسب الرزق بل إلى تغيير الناس. ولم يكن يهمها الأخبار بذاتها أو أنباء الفنانين، بل الأفكار.

وركزت الصحيفة على المشكلات الاجتماعية ولم تتعامل إلا هامشيا مع الموضوعات السياسية. ولم تتردد الجريدة، في فترة كان التعبير فيها عن الرأي مشحونا بالمخاطر، في مهاجمة المعتقدات والأحكام المسبقة المتأصلة في قلوب الناس. وأعطت هذه الأمور، كلها جريدة الصحافة طابعا خاصا بها. وسجلت فتح منظورات جديدة في الحياة الذهنية للعراق... [1]».

وكانت موضوعة الدفاع عن تحرر المرأة ونيلها حقوقها، الطبيعية والمكتسبة، تأخذ موضع الصدارة ليس في المجلة حسب بل واحتدم حولها الصراع الاجتماعي بين المتنورين والتقليدين صعوداً وهبوطاً وعلى المستويين العمودي والافقي حسب الواقع الموضوعي.. إذ ازدادت وتيرتها منذ نهاية الحرب وبالتحديد بعد عام 1919، ومن ثم بعد تأسيس الدولة العراقية في آب 1921، وبالأخص عندما أخذت مجلة الصحيفة الموضوع على عاتقها.. والشيء بالشيء يذكر فمن خلال هذه الموضوعة **«... دخلت الماركسية إلى عقول العراقيين بشكل غير معلن وغير ملحوظ مرتدية ثياب تحرر المرأة... [2]»**.

بكر صدقي كان صاحب جريدة صوت الاحرار وليس عوني بكر صدقي، كما جاء لدى حنا بطاطو. ويشير فائق بطي في كتابه صحافة تموز «صدر عن مطبعة الأديب البغدادية عام 1970، الذي أورد في الصفحة 21: «وفي الثامن عشر من تشرين الأول، أي بعد ثورة 14 تموز بثلاثة أشهر منحت حكومة الثورة امتياز 8 صحف سياسية هي جريدة صوت الاحرار لصاحبها لطفي بكر صدقي، وهو أحد الصحفيين الذين تعرضوا للتنكيل والنفي والسجن منذ عام 1941. وكان يصدر جريدة صوت الاحرار كلسان حال حزب الاحرار المؤسس بعد الحرب العالمية الثانية في عام 1946».

(1) ـ حنا بطاطو، ج. 2، ص. 44، مصدر سابق.

(2) ـ المصدر السابق، ص. 46.

3. النزعة العلمانية:

تسللت العلمانية إلى العقول العراقية المثقفة بعد جملة التغيرات المادية في بنية الاقتصاد وانفتاحه على العلاقات الدولية، وكان من نتائجه تفكك القوقعة الاجتمانفسية واقتصاد الاكتفاء الذاتي وبخاصة بالريف، والانفتاح على الحضارات الغربية وتوافد الرؤى العلمية والاجتماعية للعقول المثقفة والمتعلمة.. وتصادمها، إن لم تقل تناقضها، لأفكار ورؤى المؤسسة الدينية التي عجزت من أن تفسر وتجيب، بصورة عقلانية مقبولة عن استفهامات المتعلمين عن الظواهر الاجتماعية والطبيعية التي برزت في العراق عقب الحرب العالمية الأولى، وهي من نتائج الانفتاح التعلمي وتحديثه.. مما أدى بالمؤسسة الدينية إلى رفض العلمانية شكلا ومضموناً. بل وحاربت دعاتها، لانها ستصيبها بالتراجع عن مكانتها الاجتمامعرفية. كما أنتشرت الافكار الاشتراكية بين بعض أفراد الانتلجنسيا، كنتاج موضوعي للنزعة العلمانية من خلال تفسير الظواهر المساواتية على وفق النظريات الاجتماعية والاقتصادية، وليست باعتبارها قدراً سماوياً كما تنشره المؤسسات التقليدية وبخاصة الدينية.

وفي هذا السياق أصدر الشاعر جميل صدقي لزهاوي في عام 1905، «... كتابه (الفجر الصادق) رداً على الوهابية ومبادئها، فأكد فيه على ضرورة استخدام العقل للبرهنة على وجود الخالق، وعلى اهمية النبوة وضرورتها قائلاً: **إن التعاليم المنقولة عن الله لا يمكن قبولها كشيء مقدس إلا بإستخدام العقل.** أما الرصافي فقد أعلن توجهه العقلاني في الاديان مؤكدا **أنها وضعية ابتدعها الناس العقلاء لا الوحي.** كما أن كلا الشاعرين كانا قد كشفا عن شكوكهما بخصوص بعض المعتقدات الدينية الاساسية **كالقيامة وخلود الروح.** غير أنهما بالنتيجة كانا قد أرادا اسلاماً خالياً **من كل ما يتعارض مع العلم الحديث والعقل...**[1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

وعلى ضوء هذه المواقف وما تبناه الانقلاب العثماني عام 1908 وقبله المشروطية في إيران 1906، فقد وقفت المؤسسة الدينية (بمختلف مذاهبها) ضد **العلمنة** (Secularization) وقد أدانت دعاتها، بل والأكثر من ذلك كفرتهم. لذلك رفضت أي

---

(1) مستل من د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص. 161، مصدر سابق.

اقتراح لإصلاحها. «...الأمر الذي أدى إلى أن تتخذ هذه النزعة (العلمانية) في المشرق الاسلامي أشكالا متعددة يحددها الدكتور مجيد خدوري بأربعة أشكال وهي:

- تبني اجراءات لها علاقة بسيطة بالاسلام، أو لا علاقة أبدا به؛
- تبني أجراءات تنسجم مع الاسلام من حيث المبدأ لكن لا تعالجها نصوصه بتفصيل يناسب الاوضاع القائمة؛
- تبني اجراءات يمكن أن تكون بديلة لبعض جوانب الاسلام التي مر عليها الزمن؛
- فصل الدين عن الدولة.... [1]».

4. مساهمة الانتلجنسيا في صراعها حول الاشكاليات المصيرية الجديدة،

لقد ساهمت الانتلجنسيا الوليدة في بلورة الرؤى العلمية للظواهر الاجتصادية والسياسية بالنسبة للمجتمع العراقي رغم صيغها المتحدية، التي فرضتها ظروف كل من الاحتلال الأول؛ وتأسيس الدولة المركزية منذ مطلع عشرينيات القرن المنصرم، من بينهما:

- **الاستقلال السياسي للعراق؛**
- **تحديد الهوية الوطنية؛**
- **فكرة العقد الاجتماعي؛**
- **حرية الرأي والعقيدة؛**
- **نبذ التفسيرات الدينية للظواهر الاجتماطبيعية؛**
- **بروز المؤسسات السياسية (احزاب، برلمان، جمعيات مهنية ونوادي اجتماثقافية) وأوالية عملها؛**
- **الصراع بين الرؤى الحديثة والقديمة؛**
- **والمطالبة الخافتة في تبني النظام الجمهوري؛**
- **موضوع تحرر المرأة.**

(1) ـ مستل المصدر السابق، ص. 165،

وغيرها من الاشكاليات المرتبطة بالكونية الرأسمالية وعلاقاتها السلعية ـ النقدية التي دخلت إلى الاقتصاد العراقي بقوة من خلال التجارة الخارجية والنفط بخاصة، وتأثيراتها التي خلخلت الوضع الاجتمافكري، بل وحتى النفسي حيث دب الرعب في نفوس الناس من هذا الحراك الكبير الذي باغتهم، بعدما عاشوا قرونا من السكونية المميتة، مما أثرت سلبا على تطلعاتهم المستقبلية وترددهم على تبني كل جديد. كما أنها قد أثمرت توترات واحتدامات حضارية، بالمعنى الواسع، داخل البنية الاجتماثقافية وبدايات تحلل الثقافة التقليدية شبه الجامدة ونظمها الميثولوجية الشفاهية من جهة.

ومن جهة ثانية والأكثر أهمية هو انتاج وتحديد ماهية الذاكرة التاريخية التي هي: «...التصورات الجماعية التي تشترك بها مجموعة بشرية معينة بصدد أحداث وقعت في الماضي، الذي يدرك على أنه قد شكل هويتها ووضعها السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي المعاصرين...». لأنها تعكس«... بالنسبة للقوى الوطنية رد فعل إزاء الانقطاع وعدم التواصل...بماض مجيد تتنكر له قوى رجعية غير أصيلة ثقافياً كالنخب المحلية الفاسدة والاستعماريين والأقليات غير الوطنية...[1]».

ومن جهة ثالثة إن أهم من حمل لواء هذه المطاليب بالتغييرات، حسب معيارها التأثيري المثابر، هي القوى اللبرالية ومن ثم التقدمية، وبالأخص ذات البعد اليساري الجذري حتى وسمتها بسماتها، من الانتلجنسيا العراقية التي طرحتها ببعدها النقدي، وإلى حدٍ كبير الموضوعي، إذ بدأ النقد لقوى الاحتلال ومضامين مشاريعه؛ وللدولة العراقية المستحدثة ولطبيعة إدارة مؤسساتها وحراكها المستقبلي؛ ولجوهر مشروعها الاقتصادي السياسي؛ وإلى طبيعتها المتمذهبة والمعتمدة على المكون الواحد الذي أغتصب السلطة وأبعد، ما أمكن، بقية المكونات الاجتماعية والاثنية. أما غائية هذا النقد الشمولي هو إعادة انتاج رأي عام يمكنه التأثير على الصيرورات الاجتصادية والسياسية والفكرية التي غزت العقل العراقي، وببعد اخلاقي رمزي الدلالة [2]. وقد

(1) ـ إريك دافيس، ذاكرة دولة، ص. 15و 18 مصدر سابق.

(2) ـ ومن هذه الأمثلة الدالة هو سريان النقد لدى الشباب المتعلم، منذ مطلع القرن المنصرم ونموذجه تأسيس الحزب السري العراقي عام 1922 الذي ناضل ضد طبقة الاغنياء. كذلك جمعية الأحرار أو الحزب اللاديني عام 1929، كرد فعل على سكونية رجال المؤسسة الدينية ورؤيته لماهيات الحياة، وكان ذا «... الميول المعادية لرجال الدين التي ظهرت في ذلك البلد خلال الأشهر التي تلت ثورة

اقترنت هذه النقدية والموضوعية، وبخاصة لدى الانتلجنسيا العضوية «... **بالافتنان بكيفية تغيير العالم، لا بالوسائل السياسية فحسب وإنما بالأساليب الثقافية الجمالية والنقابية الاجتماعية أيضاً حتى أضيق الأطر التربوية كالعائلة والمدرسة والمحلة فهو ببساطة الحالم بإطفاء القيمة النقدية الاستغلالية لرأس المال ومنحه الوظيفة التشاركية المساواتية، وبمكافحة القيمة التشيؤية للوجود الاجتماعية وإستبدالها بالقيمة الجمالية المكتظمة بالمضمون الإنساني الخالص...[1]**».

وتأسيسا على كل هذا فالاستنتاج الذي نتوصل إليه هو: **أن عصر التنوير العراقي الحديث قد تزامن مع عصر التحديث في البنية الاقتصادية وما اعقبها جدلياً من تغيرات في البناية الاجتماعية والسردية الثقافية والانعتاق من الزمن الساكن (اللا عقلاني العاجز عن تمثيل نفسه، والراغب بأن يُخضع، وأن يُمثّل)، وهالة التفسير الديني للظواهر الاجتماطبيعية، من خلال الاحتكاك بالآخر الأوربي من خلال العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن ثم ما فرضه الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) من قيم ومنظومات فكرية ومؤسساتية وبداية نشوء منظمات المجتمع المدني [2]، ومن ثم استكشاف الذات الجمعية والاختيار في ماهيتها بين العراقوية والعروبية.**

وأخيرا، وليس آخر، بروز النزعة الوطنية المدنية العابرة للهويات الفرعية كالطائفية أو رابطة الدم (قبيلة، عشيرة، فخذ) أو المناطقية أو الاثنية، وهي اشكال للهويات ما قبل المدنية. بمعنى آخر «ان الافكار والممارسات الديمقراطية الليبرالية التي عرفها تاريخ العراق السياسي والفكري الحديث، وقعت في نطاق الإطار المعرفي للفئة المثقفة العصرية كاختيار واعٍ. كما أنها وقعت في نطاق الإطار السياسي المؤسساتي المتمثل بنشوء دولة عقلانية حديثة اتكأت على التراث الليبرالي للدولة الغالبة أي انكلترا [3]».

تركيا الفتاة عام 1908. لكن من الواضح أن معاداة رجال الدين ليست الفكرة الوحيدة في البرنامج، وإن شكلت مظهراً رئيسيا له...» بطاطو، الكتاب 2، ص.58، مصدر سابق.

(1) ـ د. فارس كمال نظمي، الأسلمة السياسية، ص. 208، دار المدى، بغداد 2014،. لقد اقتبسنا هذا المقطع من صفات الشيوعي ولصقناه بالانتلجنسيا العضوية، وهي خير معبر عن هذا التوجه.

(2) ـ للمزيد راجع الدكتورة ماريون فاروق سلكليت، المجتمع المدني في العراق بين 1921 ـ 1931، ص. 37، الثقافة الجديدة، العدد259، حزيران 1994

(3) ـ د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص. 231، مصدر سابق.

5. الناحية السيكولوجية الفردية والجمعية:

فكما أثبتت الحياة فعاليتها المعتمدة على ماهيات الواقع العراقي المعاصر من «...إن فكرة (**الوطنية الاجتماعية**)هي المدخل إلى نزعة (**العلمانية السياسية**) لدى العراقيين، وهنا افترض أن المسافة بين قطب (الوطنية) وقطب العلمانية ليست مسافة خالية أو قصيرة أو مباشرة، بل تتخللها منظومة من الخصائص الإدراكية والانفعالية والقيمية المتراكمة تاريخيا في شخصية الفرد العراقي، والتي تعمل على إيصال القطبين بعضهما تأثيراً وتأثرا، أهمها:

- تفتحه العقلي، وتدينه الهادئ غير الأصولي، وقدرنه على تقبل المستجدات.
- نزعته النقدية الجدالية التي تمنعه من التقولب والجزمية (الدوغماتية).
- يقظته الذهنية التي تجعله مشككاً بل وساخراً من أي سلطة تدعي (القدسية) من دون أن تحقق أي خير عام للناس.
- قدرته على التعلم السريع، أي استنباط المواعظ من التجارب.
- حسه الذوقي الجمالي الذي يجعل من الفن لديه قيمة وحاجة نفسية عليا تتناقض مع أي نزعة دينية أصولية تقنن له أحاسيسه ووجداناته.
- نزعته الدنيوية ممثلة بالاستمتاع بالخيرات الحسية الحياتية المتنوعة (جودة الطعام، وإناقة الملبس، وحب الطبيعية، والرغبة بالنزهة والسياحة).
- ميله للتعبير الحر لفظياً وسلوكياً (الغناء والشعر والنقاشات السياسية).
- والأهم من كل ذلك، الوعي الحضاري المتنامي لدى عموم العراقيين بأن حياتهم لن تستقيم إلا بوجود حكام دينهم النزاهة والقانون والعلم... [1]».(التوكيد منا - الناصري)

طرق تسلل الأفكار الجديدة:

أما عن صيرورة تسلل هذه الافكار الجديدة وسيرورتها الزمنية، فقد تمكنتُ من

(1) - د. فارس كمال نظمي، الأسلمة السياسية، ص. 35، مصدر سابق.

تحديد بعض من سماتها التي دخلت إلى عقول مثقفي ومتعلمي العراق بطرق مختلفة يقف على رأسها: ذلك التغيير في اوجه الحياة الراكدة، مقارنة بالمرحلة العثمانية، في ابعادها الاجتصادية والسياسية والانقلاب الفكري الذي أحدثته الحرب العالمية الأولى وما قامت به قوى الاحتلال الأول والطاقم الاداري المرافق له من تغيرات في جوهر ابعاد النظام السياسي والاقتصادي بما فيها زرع العلاقات السلعية ـ النقدية التي اقترنت بضخهم عملة نقدية كبيرة وما رافقها من تضخم نقدي، نتيجة التوسع في العمالة المأجورة وفرض نمط جديد من الادارة العامة، بغية كسب ود المجتمع إلى أوالية (ميكانزم) وغائية الاحتلال ذاته. لقد تعددت الاشكال التي **تسللت بها هذه الافكار فكانت**، كما رصدتُ ذلك، من خلال عدة مصادر كان من أهمها:

1 ـ **الكتب والمجلات والصحف العربية والأجنبية**: لعبت الصحف والمجلات العربية وتحديداً من بلاد الشام ومصر، دوراً مهماً في نشر الافكار العصرية في عراق سنوات بداية القرن الماضي الحبلى بالافكار والاراء الجديدة، اكثر مما لعبته الصحف الاجنبية نظراً لقلة القارئين باللغات الاجنبية، لذا كانت: المقتطف، المقطم، العروة الوثقى، الهلال، البلاغ، المؤيد، المقتبس والسياسة.. من المطبوعات المقروءة بين مثقفي ومتعلمي العراق آنذاك، إذ كان لبعضهم علاقات مع هذه المجلات مثل: أحمد عزت الاعظمي وجميل صدقي الزهاوي وهبة الدين الشهرستاني وعلي الشرقي ومحمد رضا الشبيبي وحسين الرحال وغيرهم[1]؛

2 ـ **الصلات المباشرة** التي أقامها بعض المثقفين مع عناصر تقدمية واشتراكية في الخارج؛

3 ـ عن طريق **الالتقاء بعناصر شيوعية واشتراكية** من بين افراد قوى الاحتلال البريطاني؛

4 ـ من بعض **المجندين العراقيين** في ساحات الاقتتال العثماني [2]؛

(1) ـ وبعد تأسيس الدولة كمثال، أستطاع حسين الرحال «... أن يقنع صاحب المكتبة العصرية (محمود حلمي) بأن يقوم بأستيراد الكتب الاشتراكية عن طريق وكلائه في الخارج. وقد تم فعلا الحصول، عن هذا الطريق، على بعض الكتب التي كانت تصدرها أنذاك دار النشر الخاصة بجريدة الحزب الشيوعي الفرنسي اللومانتيه...» د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، مصدر سابق

(2) ـ محمد جبار الجمال. بنية العراق، ص.171 مصدر سابق.

5 ـ من خلال ما ترجم من قبل المثقفين العراقيين على قلتهم [1]؛

6 ـ عبر ما كان ينقله زوار العتبات المقدسة من مختلف البلدان الاسلامية وبالأخص من الهند وإيران؛

7 ـ من خلال الصلات المنظمة التي أقامها المؤيدون للفكر الاشتراكي مع الأممية الشيوعية [2].

8 ـ ومن خلال العمال الواعين المستقدمين «من الهند وإيران، ومن المعروف أن هناك حركة ثورية في الهند سبقت مثيلاتها في العراق، وقد تشكل الحزب الشيوعي الهندي منذ عام 1917. كان الوعي الطبقي لدى العمال الهنود وكذلك الوعي السياسي أعمق مما كان لدى العمال العراقيين آنذاك. ويصدق هذا ايضاً على العمال الإيرانيين وبخاصة العاملين في شركات النفط، سيما إذا عرفنا أن الحزب التقدمي المعروف في إيران والذي قاد مسيرة الوعي الاشتراكي العلمي وهو حزب تودة كان موجوداً منذ العشرينيات [3]».

9 ـ «... اشد هذه الروافد تأثيراً في إعداد وعي فكري ذي ميول ثورية ومتقبل إلى الافكار الاشتراكية هو الرافد التركي، رغم صرامة النظام الحميدي وهوس جهاز جاسوسيته للكشف عن مكامن مثل هذه الأفكار في أرجاء السلطنة العثمانية... [4]»

10 ـ ما لعبته الدعاية المناهضة للنظام الاشتراكي في روسيا، التي تبنتها سلطات الاحتلال والقوى المحافظة بصورةٍ غير مباشرة، كانت لها دوراً كبيرا في التعرف على معلومات وحقائق ومحاسن الاشتراكية لدى الفئات المثقفة. وخلقت تساؤلات حول جوهر هذا النظام. لقد «كانت جريدة العراق التي كانت تمولها

---

(1) ـ المصدر السابق، ص. 172، حيث يشير المؤلف إلى قيام الناشر إبراهيم حلمي العمر بترجمة كتاب يحمل عنوان الاشتراكية عن الفرنسية إلى اللغة التركية.

(2) ـ للمزيد راجع عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي بثلاثة أجزاء، الجزء الأول،، ص. 89 دار الرواد المزدهرة، دمشق ـ بغداد 2002 ـ 2006

(3) ـ د. عبد الرزاق مطلك الفهد بداية الفكر الاشتراكي في العراق1917 ـ 1936، ص. 65،، مطبعة الدباغ بغداد 2002.

(4) ـ محمد جبار الجمّال، بنية العراق، ص. 171، مصدر سابق.

وتوجهها سلطة الاحتلال، قد أخذت على عاتقها متابعة ما يحدث في روسيا ونشره أمام القارئ بصورة تعطي انطباعاً سيئاً عن النظام الجديد، فكتبت عدة مقالات وتعليقات عن النظام الاشتراكي تحاول التهجم عليه وتشويهه، ولكن مع ذلك فإن ما تكتبه يظهر بين ثناياه مزايا هذا النظام إضافةً إلى ذلك فهناك مقالات كانت تعطي صورة حسنة عن الاشتراكية وتبين بعض محاسنه[1]».

11ـ **ولاحقاً من خلال عودة بعض الطلبة الدراسين في الخارج والمتأثرين بالفكر العلمي والليبرالي**[2]. لقد بدأ هذا الفكر التقدمي يتسلل بهدوء إلى عقول المثقفين النيرة، كوسيلة ومنهج للخروج من واقع التخلف ومن ما تطرحه الحياة من استفهامات بصدد القضايا الملحة، التي تبحث عن تفسيرات علمية خارج المنطق السلفي التقليدي والتقديس اللاهوتي. وبدأت هذه الفئة بمعالجة القضايا الاجتماعية الحساسة التي لها علاقة حياتية بالناس من منظور علمي جديد لتقوض ما متداول من أفكار غيبية.

لقد أثارت هذه الأفكار موجات من الاهتزاز في الأذهان وصراع في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية الراكدة، تبشر بمُثل جديدة غير متعارف عليها وجذرية مقارنةً بالنسبة بالانتليجنسيا الليبرالية ما بلك عامة الناس، الذين سمعوا:«**صيحات تطالب بالنظام الجمهوري وتحرر المرأة ومساواتها بالرجل والمطالبة بالحرية الفكرية والاهتمام بالمشاكل الاجتماعية...إن التحسس بواقعها في الحياة السياسية والاجتماعية كان قد بدا بصورة جلية منذ بداية العقد الثاني**[3]» من القرن الماضي.

وبصورة مكثفة نرى أن مفاهيم عصر التنوير الاوربي المتمحورة فلسفياً حول:

(الفرد ـ العقل ـ الطبيعة ـ التقدم ـ السعادة ـ العلمانية).

---

(1) ـ د. عبد الرزاق مطلك الفهد، ص 69، مصدر سابق.

(2) ـ وخير من يمثلهم فئة من جمعية النشىء العراقية التي أسسها الطلبة العراقين في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1925 ـ 1926، راجع عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق ص. 123، وزارة الاعلام بغداد 1975. كذلك سالم عبيد النعمان، نصف قرن من تأريخ وطن، دار المدى، بغداد 2012

(3) ـ عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي، مصدر سابق، ص. 53.

وجدت بعض من صداها في الحركة الاجتماعية العراقية منذ مطلع القرن المنصرم وقد تمحورت حول «... الإعلاء من قيمة الإنسان، وفي الدفاع عن العقل والعقلانية النقدية، وفي التشبث بالحرية ضد كل قيم القهر والاستعباد والطغيان، وفي تصوّر للطبيعة يقضي بالنظر إليها كجملة من القوانين الرياضية القابلة للتعقل في إطار الجهد الإنساني، الجهد الذي ما يفتأ يطوِّر أساليب نظره للكون، في سياق الصورة التي يرسمها تاريخ العلم المعاصر... [1]».

ومما ساهم في تعجيل هذه الوتيرة هو انتشار مفردات الحداثة في المجتمع العراقي من توسع المدن وبذرات التصنيع وزيادة شبكات النقل والمواصلات والمنظومة التعليمية وتوسع الصحافة والاعلام ونمو بذرات العقلانية.. وبالتالي استحداث طفرة نوعية في القيم والمعايير انعكست في تقليل مساحة تأثير المؤسسات التقليدية على العقول وبخاصة في المدن.

بدأت هذه الأفكار بالتسلل إلى عقول الفئات المثقفة والمتعلمة بل وحتى المتنورين من المؤسسة الدينية التقليدية ولقد شجعت وتزامنت مضامين هذه الافكار على تشديد المطالبة بالدعوة إلى الاستقلال الوطني بعلاقته الجدلية بالديمقراطية.. لأن هذه الاخيرة لا يمكن تحققها إلا ضمن الدولة المستقلة. كما لا يمكن ضمان الاستقلال الحقيقي دون النظام الديمقراطي. لأن المضمون الجدلي للحركة الاستقلالية ينطلق من المشاركة الواسعة للعديد من الفئات والطبقات الاجتماعية والتي بدورها تمثل ركيزة للديمقراطية.
في الوقت نفسه يوضح لنا النشاط التاريخي للحركة الديمقراطية، مدى ارتباطها بالمضامين الاجتماعية التغييرية، كما يشير إلى ذلك أحد الرواد الأوائل فكر المساواتي بالقول: «... كنت أنظر أن المقدرة المالية لكل من الاقطاع والاغنياء بصورة عامة انعكست في سيطرتهم على الجهاز السياسي وبحكم عدائي للجهاز السياسي ودفاعاً عن الديمقراطية دخلت المفاهيم الديمقراطية تفكيري.. وهذا كان قد نتج عن تأثري بالثورة الفرنسية التي اشبعت مفاهيمي السياسية بمضامين اجتماعية. ولتحقيق الديمقراطية لابد من التأكيد على الشعب والمطالبة بخدمته وتحسين أحواله

(1) ـ سعد محمد رحيم، وعود التنوير، ص. 2، مصدر سابق.

الاجتماعية والاقتصادية.. فأتخذ مفهوم الديمقراطية عندي مضامين اجتماعية... [1]»

كما يؤكد ذلك أيضاً أحد رواد الجيل الثاني للافكار المساواتية والاشتراكية، بالقول إن نضالهم: «... لم يقتصر على مقاومة الحكم الاستعماري والعمل على التحرر منه، بل استهدف إلى جانب ذلك، أن يكون الحكم الذي ننشده في ظل الاستقلال التام دستورياً ديمقراطياً. وهكذا كانت الديمقراطية طابعاً للحركة الوطنية الاستقلالية في العراق منذ بدابتها وطيلة مسيرتها... [2]». هذا النشاط كان القاسم المشترك بين الحركات والاحزاب الليبرالية ورواد الفكر الاشتراكي والتقدمي في عراق تلك المرحلة.

وتأسيسا على ما تقدم وما احتثه الظروف الموضوعية للبلد والنمو الكمي للمتعلمين والمثقفين، فقد تمت جدلية صيرورة التفكك والبناء للبنية الاجتصادية ما قبل تأسيس الدولة، وإلى حدٍ ما الفكرية، وما نجم عنها من تحولات جذرية في أهم معلمين أرأسين في الحداثة والتجدد في عراق القرن المنصرم، هما:

- تأسيس الدولة العراقية الملكية؛

- وتأسيس النظام الجمهوري في 14 تموز1958.

فكان من نتائجها أن«... عدم الاستقرار الاجتماعي له علاقة مباشرة بتفكك البنى الهرمية التقليدية التي كانت سائدة قبل المرحلة الاستعمارية والاندماج بالسوق الرأسمالية العالمية ونشوء الدولة الحديثة، وهي عملية أطلقت تحولات اجتماعية واقتصادية كبرى، وكان من نتائجها ظهور فكرة الفرد الطامح بمنزلة اجتماعية أكبر، وتشكل قطاعات اجتماعية هلامية لم تعد خاضعة لسيطرة البنى الهرمية التقليدية، كالعشيرة، لكنها لم تنتقل بعد إلى صورة المجتمع الطبقي الحديث. كان يفترض وفق المنظور الكلاسيكي للتحديث أن هذه العملية هي صيرورة وانتقال طبيعي نحو نمط حديث من الاجتماع تهيمن عليه فكرة الفرد وتنتظم مصالح أفراده في إطار طبقي، ويعبر عنها من خلال الأحزاب والجمعيات والنقابات. لكن تلك (الصيرورة) كانت

---

(1) ـ د. جليل العطية، عبد الفتاح إبراهيم: شاهد على احتلالين، مجلة الثقافة الجديدة، ص.90، العدد 311، عام 2004.

(2) ـ حسين جميل، أزمة الدمقراطية في الوطن العربي، مستل من د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص. 274، مصدر سابق.

من الضخامة و(الجذرية) بحيث أنها تجاوزت قدرة (النظام) على استيعابها، وأخذت تتمظهر على شكل وثبات وانتفاضات لم تمهد فقط لسقوط النظام الملكي، بل وأيضاً لإدامة «الراديكالية» كسلوك سياسي في العراق... [1]».

لقد ترافق، كما قلنا سابقاً، زخم النشوء للانتلجنسيا العراقية مع نشوء الدولة المركزية المعاصرة والتي تمثلت في محاكاة (ساخرة) لنمط الدولة / الأمة في الديمقراطيات الغربية وهي، كما اوضحنا، لم تنشأ نتيجة صيرورة التطور الطبيعي للقوى الاجتماعية الداخلية، قدر ما انه تم تبنيها قسراً بواسطة الاحتلال ومن ثم الانتداب البريطاني، وضمن مقتضيات مصالحه، وهوالصيغة الجديدة لإعادة التقسيم الاستعماري لمخلفات الدولة العثمانية.. ومن هنا تشابكت العلاقة الجدلية التأثيرية بين الطرفين (**الدولة والانتلجنسيا**). إذ كانت الدولة، عبر سلطة مؤسساتها ومركزها المعنوي،الأداة الأرأسية في تطوير هذه الفئة المتميزة أو كبح نموها وتأثيرها بخاصة العضويين منهم، وهذا الأخير قد تجلى بأوضح صوره سواءً في المرحلة الملكية (آب1921 ـ تموز 1958) أو في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) وفي الكثير من منعطفاتها، حيث وقفت الدولة حجر عثرة أمام تكامل وتطوير هذه الفئة الاجتماعية (الانتلجنسيا) وإعطائها الدور، الذي لعبته نظيراتها في الدول الاوربية، الأكثر أهمية وخطورة في الجانب الفكري والثقافي، وبالأخص حول الماهيات التطويرية في المجتمع الجديد والمؤمل ضمن حراكه المجتمعي. أما في الجمهورية الثانية، وبخاصة منذ 1979 وصعود فكر العشيرة والانتماءات الفرعية، فقد كان أسوء ما شهده المشهد الثقافي والمتمثل في **ترييف مضامينه** من خلال صعود دور المؤسسات السابقة للدولة (كالقبيلة والعشيرة) والمؤسسة الدينية التقليدية غير المتنورة، وقيمهما ومعايرهما الثقافية (بالمفهوم الواسع).

وتأسيساً على ذلك وما طرحته ظروف تأسيس الدولة وصيرورة الانتقال المجتمعي، فقد لعبت هذه الفئة الاجتماعية **وبخاصة العضويين منهم** (حسب مفهوم غرامشي) الدور الكبير والخطير في تاريخية العراق المعاصر، نظرا لقدرتها على تبني

(1) ـ حارث حسن، جدلية تموز العراقي، جريدة السفير العربي الالكترونية في 29 تموز2015، http: // arabi.assafir.com

الافكار المعاصرة والحداثوية والملائمة لذاتية الحراك المادي المرغوب وصيرورات تحققها، أنهم حملة الوعي للافكار المستقبلية، منذ تكويناتها الجنينية في مطلع القرن العشرين، حتى وسمت ذاتها بذاتها في حراكها الأرتقائي الاجتماسياسي والفكري وطورته من فئة لذاتها إلى فئة في ذاتها.. تجلى ذلك بوضوح عندما تبنت، عضويا، وطرحت الاشكاليات الاجتماعية الكبرى التي كانت تعج بها الحياة العراقية على امتداد التاريخ المعاصر.. مثل:

الحاكمية للشعب؛ حرية المرأة؛ مفاهيم الاستقلال الاقتصادي والسياسي؛ العدالة النسبية في توزيع الثروة، وغيرها من الرؤى التي مثلت جميعها النافي الموضوعي والطبيعي للرؤى التقليدية، بمختلف صورها وقواها السياسية، وبالاخص عند انتشار الافكار ذات الطبيعية المساواتية والكثير منها مستمد من تاريخ الحركات الثورية العالمية والانتفاضات المساواتية التشاركية، كذلك في الأرث الفكري النظري ذات البعد السيسيولوجي العربي الاسلامي وبصورة خاصة فكرة العدالة الاجتماعية بمنظورها الفلسفي والعملي التي جسدت الحراك الاجتماسياسي لفئة الانتلجنسيا الاسلامية المتنورة منذ اواسط الثلاثينيات.

وقد ركز المثقفون العضويون على العدالة الاجتماعية في أغلبية حراكهم العمودي والافقي لأن في نظرتهم تعَّد هذه المسألة «... واحدة من اكثر الموضوعات قدسية وشيوعاً في السلوك الاجتماعي. ويمكن أن تتخذ وجوهاً متضاربة جداً حتى ضمن المجتمع الواحد. فأين ما كان هناك اناس يريدون شيئاً، ومتى ما كانت هناك موارد يراد توزيعها، فأن العامل الجوهري المحرك لعملية اتخاذ القرار سيكون أحد وجوه العدالة. وللعدالة سيادة على غيرها من المفاهيم المقاربة، كالحرية والمساواة، ذلك انها لا تقف عند حد معين. فقد يطالب الناس بمزيد من الحرية، وفجأة يضطرون الى التوقف عند حد معين حتى لا تنقلب الحرية الى نقيضها، الا انهم لا يستطيعون التوقف عن محاولة ان يكونوا عادلين. ولا يستطيع أي مجتمع ان يصل الى درجة الإشباع في تحقيق العدل، لأنه لا يوجد حد نهائي للعدالة. فالعدالة بهذا المعنى هي الخير العام الذي يستطيع تنظيم العلاقة بين مفهومي الحرية والمساواة، اذ يكفل الموازنة بين الطرفين... فمن الناحية التأريخية، يعد إنسان وادي الرافدين أقدم مشرعي إحكام

العدالة، اذ أن الشرائع العراقية القديمة تسبق اقدم ما هو معروف من شرائع وقوانين في سائر الحضارات الأخرى كالفرعونية والاغريقية والرومانية بعشرات القرون...» [1].
(التوكيد منا ـ الناصري)

وعليه لعبت هذه الانتلجنسيا، بشقيها **المدني والعسكري**، الدور الأراس والأخطر في حرث تربة التغيير الجذري المرتقب ووجدت ذاتها ليس التعبيرية والتنويرية حسب، بل في قيادة الكثير من مفاصل الانتقال الجذري نحو السلطة المركزية وإدارتها لمفاصل الدولة في صيغتها الملكية في البدء، ومن ثم بعد 14 تموز 1958، حيث فتحت الابواب على مصراعيها أمام حراكها الدؤوب والمثمر وضمن الامكانية المتاحة وأثمرت الكثير من المنجز رغم الصعوبات التي اكتنفت مسيرتها. كما أنها في المرحلة الملكية لم تلعب **دور راسم القرار المركزي للسلطة**، مما حدى ببعض من فصائلها **(الانتلجنسيا العسكرية)** إلى قيادة صيرورة التغيير الجذري وبعض فصائلها المدنية قد ادارت مؤسسات الدولة، طاردة **طبقة الاقطاع وفئة الكمباردور والضباط العثمانيين** وغيرهم من قوى المؤسسات الاجتماعية التقليدية وقيمها المعيارية. وأنطلاقا من هذا الظرف وماهياته، لذا كان بحق إن يطلق على ثورة 14 تموز **بثورة الطبقة الوسطى**، حيث تنتمي أغلبية الانتلجنسيا لفئات هذه الطبقة.

وبالعودة إلى تاريخية الظرف الموضوعي لنشوء وارتقاء الانتلجنسيا، وبخاصة بعد تأسيس الدولة المركزية وما صاحبها من تغيرات، فلابد من التمعن في هذه العوالم المتغيرة، فكرية كانت أم مؤسساتية، وتلك المسالك السياسية البالغة الصعوبة، وما فرضته من مؤسسات سياسية، كلها وغيرها من العوامل.. **ستشخص الابصار، بالضرورة، نحو تلك (الخميرة الطيبة) من الرواد الأوائل للانتلجنسيا**، الذين ساهموا وناضلوا بإستمرار في صيرورة بناء عراق جديد وبالتالي كونوا تاريخاً جديد للمجتمع، ومن ثم رسموا له ابعاد ذات أفق تاريخي جديد من خلال مواصلتهم في حرث تربة التغيير المستديم، منذ مطلع القرن المنصرم وإلى الوقت الحاضر في افقه المستقبلي.[2]

(1) ـ الدكتور فارس كمال نظمي: مفهوم العدالة الاجتماعية من حمورابي إلى ماركس، في 12/ 9/ 2006.
http: / /www.ahewar.org

(2) ـ للاطلاع على تطور الفكر الحديث منذ بداية القرن الماضي، يراجع محمد علي كمال الدين، التطور الفكري في العراق، بغداد 1959؛ وكذلك الدكتور يوسف عز الدين، تطور الفكر الحديث في

قوام فئة الانتلجنسيا العراقية:

أما قوام هذه الفئة حسب تسلسل ظهورهم التاريخي، فكانوا يتألفون من:

1 ـ **المتنورون من المدرسة التقليدية**: الذين تأثروا بقوة بمجموعة المفكرين الاسلاميين المجددين من أمثال جمال الدين الافغاني، محمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي.. وكان بعض المتنورين دعاة متحمسين للدستور ومناهضين إلى الاستبداد والحكم المطلق، ودعوا إلى ضرورة تنوير الناس بالعلم والمعرفة. من هؤلاء: **هبة الدين الشهرستاني، وعبد المحسن الكاظمي ومحمد رضا الشبيبي ومحمد سعيد الحبوبي والشيخ النائيني وأحمد الداود وعلي الشرقي** وغيرهم من الذين خلقوا مدرسة جديدة في التفكير التقليدي؛

2 ـ **رواد الفكر الليبرالي**: الذين عملوا من أجل فتح نافذة في الواقع العراقي الساكن اجتمافكريا، ومنهم: (**انستاس ماري الكرملي وجميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي ونظيمة صدقي الزهاوي وبولينا حسون والطبيب حنا الخياط والصحفي ميخائيل تيسي** وغيرهم)؛

3 ـ **التنظيمات السياسية والجماعت الفكرية** وحراك مضامين المؤسسات الجديدة التي ظهرت بعد تأسيس الدولة المركزية والتي كانت من مستلزمات التأسيس، كان منها: قانون الجمعيات والاحزاب لسنة 1922، الذي سمح بتأسيس احزاب سياسية وجمعيات ونواد ثقافية واجتماعية مثل: **الحزب الوطني**[1] برئاسة الزعيم

العراق، 1976.

(1) ـ أسس محمد جعفر ابو التمن الحزب الوطني، وهو شخصية اكتسبت التقدير الشعبي الواسع من خلال نضاله الدؤوب ونظافة سيرته السياسية، حتى اصبح رمزاً وطنياً معارضا صلدا للنفوذ البريطاني وساعياً لؤوباً للوحدة الوطنية وبخاصة بين (الشيعة والسنة). وقد «اتخذ الحزب لنفسه لوناً يفوق كونه حزباً وطنياً بحتاً، نتيجة للطابع الاجتماعي للدعم الذي لقيه...وقاعدته كانت تمتد بين العمال الحرفيين وصغار التجار..' ومن هنا أيضاً جاء دوره في تأسيس جمعية أصحاب الصنائع في العام 1929...» التي عاضدتها فكريا جماعة الرواد الأوائل (حسين الرحال) «... والأمر الذي يستحق ابرازاً مماثلا هو أنه من صفوف الحزب الوطني خرج رجال قدموا القيادة لثلاثة تيارات أساسية معارضة في المستقبل وهي: الاصلاحية العروبية الراعية للتقاليد التي تمثلت بنادي المثنى وحزب الاستقلال؛ والجناح اليساري للشعبوية العراقية المتمثلة بمجموعة الأهالي وجمعية الإصلاح الشعبي والحزب الوطني الديمقراطي؛ والتيار الثوري الذي وجد تعبيره في لجنة

الوطني محمد جعفر ابو التمن، وحزب النهضة المعارضان وغيرهما من احزاب السلطة، التي أخذت جميعها بهذه الدرجة أو تلك، بصورة واعية أم غير واعية، على عاتقه (تثوير) الحالة الساكنة في ماهيات العلاقات الاجتصادية والسياسية والفكرية، حسب منظوره وفلسفته لمستقبل العراق.

4 ـ **من الذين رُفِدوا رديكالياً في العشرينيات التنظيمات المؤسساتية كرواد الفكر المساواتي الاجتماعي** (رواد الفكر الاشتراكي) ذوي النزعة التقدمية ونظرتهم المادية للظواهر المقترنة بالمفهوم العلمي وببعدها التاريخي من أمثال (**جماعة متدارسي الأفكار الحرة 1920 وحسين الرحال ومجموعته 1924**) ومنهم من تأثر بالفكر الاشتراكي ومنهجه المادي الجدلي[1] «...وكانت اهدافهم تنصب حول عدة قضايا ابرزها: بذل اقصى الجهود للتثقيف والتأهيل الفكري وايجاد حل لأبرز القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تواجه البلاد، نبذ الفكر الرجعي الذي كان شديد التأثير في الحياة الاجتماعية، نشر الفكر التقدمي، العمل من اجل الحصول على أداة لتثقيف المجتمع وترويج المسائل السياسية والاجتماعية، النضال ضد الوجود والسياسية البريطانية في العراق... [2]».. كذلك جماعة الأهالي التي مثلت الجيل الثاني من الرواد الاوائل للفكر الاشتراكي والتقدمي وساهموا في أنضاج الظروف الموضوعية لذاتهم وذات الانتلجنسيا.

5. النوادي والجمعيات الثقافية:

وعلى الرغم من الطابع التسلطي للدولة العراقية الوليدة وسيطرة من ذوي الأصول

مكافحة الاستعمار والاستثمار والحزب الشيوعي العراقي. وقد رمى أبو التمن نفسه وبثقل نفوذه إلى جانب الأهالي والاصلاح الشعبي...» وكان من اعضاء الحزب الوطني كل من محمد مهدي كبة وفائق السامرائي، عبد القادر إسماعيل، عاصم فليح، غالي زويد، يوسف سلمان (فهد) الذي عمل مراسلا لجريدة الحزب في الناصرية. كما كانت للضابط صلاح الدين الصباغ علاقة معينة مع ابو التمن، لكنها انقطعت في الثلاثينيات راجع بطاطو، الجزء الأول، صص.330ـ334. مصدر سابق. وقد تم إجازة الحزب الوطني في 2 آب 1922 وتم تعطيله في 26 من نفس الشهر والسنة. راجع فؤاد الوكيل، جماعة الأهالي، هامش صفحة 111، مصدر سابق.

(1) ـ راجع، عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي مصدر سابق...

(2) ـ ينظر: كاظم حبيب وزهدي الداودي،فهد والحركة ألوطنية، مصدر سابق

العسكريةعلى مفاصل مؤسسات الدولة، فقد كانت ولادة المجتمع المدني من مستلزماتها رغم استقلاله النسبي عن الدولة بذاتها من الناحية النظرية. وعليه فيمكن تأرخة ذلك من خلال نشوء منظمات المجتمع المدنية ومنها النوادي والمنتديات الثقافية والجمعيات الخيرية وجمعيات مكافحة الامية والمنظمات المهنية. وتعني ماهيات فكرة المجتمع المدني، هو: «... **أن قسماً من المجتمع له حياته الخاصة التي تختلف اختلافاً جلياً عن الدولة وهو مستقل عنها إلى حدٍ بعيد... فإن للمجتمع المدني ثلاثة مكونات: أولها، قسم من المجتمع يتألف من مؤسسات (اقتصادية، دينية، ثقافية، وسياسية) يمكن تميزها عن الأسرة، العشيرة، المنطقة، والدولة. والثاني يتألف من علاقات معقدة خاصة بين المجتمع والدولة ومجموعة متميزة من المؤسسات التي تحمي وتحافظ على الفصل بين الدولة والمجتمع المدني وتبقي روابط فعالة بينهما. أما الثالث، فهو نمط واسع من السلوك المهذب أو المتمدن** [1]».

ومن هذا المنطلق «... مما نفخر به حقا ان العراق شهد بعد تأسيس دولته ظهور عدد كبير من الجمعيات والنوادي الثقافية وهي غير الاحزاب السياسية. ويقينا ان من يتابع نشاطات تلك الجمعيات والنوادي الثقافية يجد انها كانت متنوعة وذات ابعاد فكرية وثقافية واجتماعية لامست الى حد كبير خيارات الناس وطموحاتهم في العمل الجمعي... [2]». بمعنى اكثر وضوحا فقد «انتعشت بحلول أوائل الثلاثينيات الجمعيات التي شملت ثلاث فرق مسرحية وناديا موسيقياً وعدة جمعيات لمكافحة الأمية وعدد من الجمعيات الخيرية الاسلامية والمسيحية واليهودية. وجرى تأسيس جمعية المحامين في بغداد عام 1930 وأخرى طبية عام 1934، بالاضافة إلى عدد من نوادي المعلمين والموظفين. كما تشكل عدد من الجمعيات التجارية وجمعيات العمال من ضمنها: جمعية أصحاب المقاهي 1933، جمعية البقالين 1929، جمعية تجار السمن والفواكه والخضر1933، الجمعية التعاونية للحلاقين1934، جمعية السواق 1929، جمعية عمال المطابع العراقيين 1930، جمعية الخياطين 1929، جمعية

(1) ـ راجع المصدر السابق، ص. 39.

(2) ـ مدونة الدكتور إبراهيم العلاف على الانترنيت http: / /www.allafblogspotcom. blogspot.com

الدباغسن 1930، جمعية عمال ورش السكك الحديدية، وجمعية الحرفيين...» [1].

ويشير إلى ذات الظاهرة السياسي والحقوقي سالم عبيد النعمان بالقول: «شهدت العشرينات توقف الحزب الوطني بزعامة جعفر ابو التمن وبروز حركة النوادي والمنتديات الشعبية في المدن الكبرى كبغداد والبصرة والموصل وغيرها، استهدفت هذه النوادي النضال ضد معاهدة الاحتلال سنة 1922 ونشر المعرفة والوعي الاجتماعي، وقد استقرت هذه النوادي في بغداد وتجمعت في **نادي التضامن** الذي قاد الحركة الوطنية بمنهاجه المنفتح على ابناء الشعب العراقي كافة وفي تأسيس الحركة الرياضية في العراق، فصار هذا النادي قوة ارهبت الاستعمار، وقاد هذا النادي في سنة 1927 مظاهرة كبرى احتجاجا على وفاة الشيخ ضاري المحمود رئيس عشائر زوبع وأحد شخوص ثورة العشرين في السجن بصورة غامضة[2]».

وهكذا شهد المجتمع العراقي، منذ عشرينيات القرن المنصرم، ولادة أجنات (**المجتمع المدني**) أبان تلك المرحلة المتمثلة بتأسيس العديد من الاحزاب السياسية والجمعيات والنوادي الثقافية والمنظمات المهنية، وبما يهمنا هنا الثقافية على وجه الخصوص، نذكر اهمها التي لعبت دورا سياسيا في حينها وحسب تاريخية تأسيسها ومنطلقها العراقوي أو العروبي، منها:

❖ **(نادي النهضة النسائية . 1923)**

ظهر النادي المذكور كرد فعل ايجابي في غمرة صراع معركة السفور والحجاب، ضمت الهيئة الادارية كل من السيدة أسماء الزهاوي(شقيقة جميل صدقي الزهاوي) وابنة مفتي العراق محمد فيضي الزهاوي، نعيمة السعيد (أخت جعفر العسكري وزوجة نوري السعيد) نائبة للرئيسة، ماري عبد المسيح وزير السكرتيرة، فخرية العسكري (عقيلة جعفر العسكري وشقيقة نوري السعيد) [3]

---

(1) ـ للمزيد راجع ماريون فاروق سلكليت المجتمع المدني في العراق، ص. 52، مصدر سابق.

(2) ـ سالم عبيد النعمان، كامل الجادرجي الديمقراطي الكبير، ملحق الذاكرة العراقية،جريدة المدى في 23/ 10/ 2011.

(3) ـ راجع: خيري العمري حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث، ص.17، مكتبة آفاق عربية، بغداد التاريخ بلا.

❖ (نادي التضامن. 1926)

تم تأسس نادي التضامن عام 1926 وتم اغلاقه بعد حركة الاحتجاج التي قادها النادي ضد زيارة السير ألفرد موند عام 1928 - وكان هدف النادي نشر الثقافة والمعرفة بين الشباب العراقي وتشجيع الصناعات الوطنية وبث المبادئ والأفكار التي تهدف إلى تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان لحسين للرحال وزينل يوسف الدور الرائد في تأسيس هذا النادي وقيادته، وقد لعبا دورا متميزا في تنظيم شؤون النادي. وتم اغلاق النادي بعد المظاهرة التي قادها وضمت حوالي عشرين ألف متظاهر ضد الداعية الصهيوني السير ألفرد موند في زيارته للعراق. (1)

❖ (نادي الشباب في البصرة 1928. نادي الشبيبة)

برز النادي في البصرة بين عامي 1926/ 1927 «... وضم عدد من الشباب البصري ومجموعة من أبناء الجنوب وبخاصة الناصرية، كان قوام هذا النادي عدداً من الواعين اجتماعيا وسياسياً ومن ابرزهم: يوسف سلمان يوسف وغالي زويد وحافظ الخصيبي وداود سلمان داود وسامي نادر وعبد القادر السياب وزكريا اسكندر دوكا وعبد الحميد الخطيب... (2)» وغيرهم.«... من بين أعضاء نادي الشبيبة والعاملين في الميناء وغيرهم ظهرت لأول مرة في البصرة أول حلقة للفكر الوطني والتقدمي التي كان يقودها عبد الحميد الخطيب، والتي برزت فيها الاتجاهات الماركسية بوضوح وشارك في عضويتها فهد... وكان نادي الشبيبة موقعا حيويا لمناقشات شباب الجمعية الجديدة حول النظريات الاجتماعية الحديثة القادمة لهم من مختلف أنحاء العالم... وكان فهد وبقية الديمقراطيين من مؤيدي الحزب الوطني يلتقون في هذا النادي، فهو نادي ليبرالي متفتح يحتضن جمعية ماركسية ليبرالية (3)».

(1) - للمزيد راجع سالم عبيد النعمان، نصف قرن،صص.154 - 173، مصدر سابق، وحنا بطاطو، الكتاب الثاني، ص. 47، مصدر سابق. وللعلم أن حسين الرحال ومجموعته لم يكونوا قد استوعبوا النظرية الماركسية بذلك العمق والشمولية التي تؤهلهم لتفسير الواقع المادي المتحرك للبلد وسبل تطوره اللاحق. بمعنى آخر كانوا روادا للفكر المساواتي والعدالة الاجتماعية وانطلقوا من البعد الانساني ذي الملامح الطبقية للفكر الاشتراكي معتمدين منهجه الجدلي في تحليلاتهم.

(2) - . سالم عبيد النعمان، نصف قرن، ص. 168، مصدر سابق..

(3) - د. كاظم حبيب ود. زهدي الداوودي، فهد والحركة الوطنية، ص.104، مصدر سابق. لقد تم

❖❖ (جمعية الاحرار في البصرة. 1929)

تأسست جمعية الأحرار عام 1929 وتلخصت اهداف الجمعية بما يلي:

«1 ـ تحرير العقل والروح والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والفعل بكل الوسائل المشروعة؛

2 ـ العمل بلا هوادة وبكل الطرق القانونية من أجل فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية، اي عن (السياسة) و(التعليم) و(الحياة العائلية)... إلخ؛

3 ـ نشر التسامح الديني... في كل البلاد العربية...

4 ـ يتم تحقيق هذه الاهداف بالتغييرات التشريعية... وبالمشاركة في الانتخابات النيابية...

5 ـ ... فضح مدى إنحراف علماء الدين في سلوكهم عن الجوهر الأساسي للدين، مع الاخذ في الاعتبار أن الأديان كانت السبب الرئيسي في التفرقة وأن الهدف الأسمى للجمعية هو توحيد قوى الشعب المبعثرة

6 ـ عقد اجتماعات عامة بهدف تعريف الناس بأحدث الأفكار العلمية والاجتماعية... وإطلاعهم على يخر التطورات الدولية...

7 ـ تحرير المرأة العربية من أغلال الانحطاط والجهل...

8 ـ ترويج مشاعر الزمالة بين الناس...

9 ـ تشجيع المدارس الوطنية العربية فقط والنظر الى كل البلاد العربية كبلد واحد... [1]».

والتي كانت تتخذ من نادي الشبيبة مقرا لها. وتعدّ الجمعية أول تجمع شيوعي علني في البصرة وكان شعارها (حرية، إخاء، مساواة)... [2]». واعتقد انهم كانوا ذوي نيات مساواتية ذات نزعة ليبرالية معادية لرجال الدين وليس شيوعية كما ذهب إليه البعض.

أيفاد عبد الحميد الخطيب للدراسة في الاتحاد السوفيتي، ولما عاد عام «... 1931 ـ 1932 أستسلم للشرطة العراقية وعمل معها وخان القضية التي إلتزم أمام رفاقه بها وساهم في كسبهم للوجهة الفكرية التي كان يعمل من أجلها...».ذات المصدر

(1) ـ المصدر السابق، ص.105.

(2) ـ صلاح الخرسان: صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص. 19، دار الفرات، بيروت 1993. كذلك حنا، بطاطو، الطبقات الاجتماعية، الجزء2،ص.57،مصدرسابق

❖ (جمعية مكافحة الامية. 1933)

تأسست جمعية مكافحة الامية بمبادرة من جماعة الاهالي وباقتراح من عبد الفتاح ابراهيم وبعد أنضمام الزعيم الوطني محمد جعفر ابو التمن، وأنضم إليها كم كبير من الانتلجنسيا العراقية آنذاك منهم كامل الجادرجي ويونس السبعاوي ومحمد حديد وهاشم جواد ونصرة الفارسي ومحمد صالح القزاز ومحمود احمد السيد وناظم الزهاوي ومحمد بهجت الاثري وحكمت سليمان وعبد القادر اسماعيل وغيرهم. وكانت الجمعية تضم من كل الاطياف والمكونات العراقية الاثنية والدينية والمذهبية واللغوية[1]

❖ (نادي بغداد. 1934)

هو الآخر تأسس بمبادرة من جماعة الأهالي وحسب اقتراح منظرها عبد الفتاح إبراهيم. الذي انتخب معتمدا للنادي، وهيئته الادارية تكونت من محمد حديد والدكتور صبيح وهبي والدكتور احمد عزت القيسي وعوني الخالدي وهاشم جواد ويوسف الكيلاني، وانضم إلى النادي، عديد كبير من أعضاء ومنتسبي جمعية مكافحة الامية. وسعى نادي بغداد من خلال محاضراته التثقيفية، جر الشباب المتعطش للمعرفة والثقافة الجديدة[2].

ومن النوادي ذات التوجه العروبي من أمثال:

❖ (جمعية الجوال العربي. 1933)

بدء التفكير في تأسيسها في بداية العام الدراسي 1929 ـ 1930 مجموعة من الشخصيات العراقية والعربية (من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن ومصر) المؤمنة بوحدة الامة العربية، وبالمصير الواحد الذين إجتمعوا في بيت سليم النعيمي في منطقة الاعظمية، بينهم كل من: محمود درويش المقدادي فلسطيني الجنسية، وكان يعمل مدرسا للتاريخ العربي في متوسطة الموصل للبنين، وناجي معروف وخالد الهاشمي

(1) ـ .للمزيد راجع فؤاد الوكيل جماعة الاهالي في العراق، ط.3 مصدر سابق.
(2) ـ للمزيد راجع المصدر السابق.

وجابر عمر ومكي عقراوي، واتفقوا على تأسيس جمعية «الجوال العربي» ووضعوا منهجا ونظاما داخليا لها، إستحصلوا على إجازتها من وزارة الداخلية في عام [1] 1933 وقد إزداد عدد أعضائهاعن 130 عضواً وقد أنضمت الجمعية إلى نادي المثنى ذو النزعة القومية.

❖ ❖ **(نادي المثنى 1935 . 1941).**

تأسس نادي المثنى عام 1935 من حملة الفكر القومي وبتأثير من افكار ساطع الحصري ويوسف زينل وسامي شوكت. وكان النادي بمثابة الحاضنة الفكرية والسياسية لانصار الكتلة القومية في المؤسسة العسكرية، حيث أنضم إليه بعض العسكريين بصورة سرية بسبب الحظر على الضباط بالانتماء الى الاحزاب والجمعيات، ومن بين من أنضم إلى النادي كل من: العقيد صلاح الدين الصباغ والعقيد محمد فهمي سعيد وغيرهم من الضباط.

«... وينتمي مؤسسو نادي المثنى إلى فئتين عقائديتين: **أولهما**: القوميين التقليديين مثل صائب شوكت وسعيد ثابت وكانوا من العاملين مع الملك فيصل في السابق؛ **وثانيهما**: تتألف من عناصر شابة وثورية مثل محمد مهدي كبة ومحمد حسن سلمان ويونس السبعاوي، وكان هذا الاخير صلة الوصل بين المدنيين ومجموعة العروبة من العسكريين... وقد هيمن النادي في الفترة من 1937 إلى 1941 من جراء صلاته بالعسكر...». ويذكر حنا بطاطو من أن النادي «... قد تأسس في العام 1935 وإلتزم علناً بنشر روح القومية العربية... والمحافظة على التقاليد العربية... وتقوية الشعور بالرجولة العربية للشباب، وخلق ثقافة عربية جديدة تجمع إلى التراث العربي ما يستحق من حضارة غربية، ولكن النادي سرعان ما ربى ميولاً ونزعات أو كشف عن غرائز قريبة من السلطوية...» ولكن النادي أستمد «... قوته بصورة أساسية من روابطه مع مجموعة الجيش التي كان يرأسها العقيد الصباغ، الذي بدوره كان يستمد الكثير من الدعم المتوفر له بين الضباط الكثيرين الذين أصولهم مثله، من الألوية العربية الشمالية

---

(1) ـ.. للمزيد راجع د. مهند عبد الكريم أبو رغيف، الاحداث السياسية في العراق ص. 248، مصدر سابق. كذلك د. فاضل حسين، جمعية الجوال، كلية الأداب، المجلد 33، العدد 2 كانون أول 1982، ص. 246ـ249.

التي كانت لا تزال كاسدة اقتصاديا بسبب قطعها عن مناطقها التجارية في سورية وما نشأ عن ذلك من حواجز جمركية واختلاف في العملات وقوانين الاعمال وشروطها، والذين كانت مصالحهم الجدية تتجه صراحة ـ لهذا ـ بإتجاه العروبة الجامعة... ووصل نادي المثنى قمة تطوره في تلك الفترة ومن الأمور ذات المغزى أن تدمير أو تفريق هذه المجموعة (من الضباط) الذي أدى إليه التدخل العسكري البريطاني في العام 1941 أدى إلى تشتيت النادي... [1]».

وكان اعضاء النادي يمثلون خليطاً من خلفيات مهنية متعددة كالمحامين والاطباء والمدرسين، ويقوم البعض منهم بإلقاء المحاضرات المتعلقة بالادب والتاريخ والمجتمع وماله علاقة بالثقافة العربية. وكان لولبه الفكري ساطع الحصري حيث ألقى بالعديد من المحاضرات. «... **ويعمل النادي على إيجاد ثقافة عربية جديدة تربط التراث العربي بالعناصر الايجابية للثقافة الغربية.وكتب محمد مهدي كبة، نائب رئيس نادي المثنى، إن النادي كان معارضا لوجهات النظر الدولية، التي بزغت في ثلاثينيات القرن العشرين حين نشرت وسائل اتصال جديدة أيديولوجيات جديدة، وقد ساور القلق مجموعة من المثقفين الشباب من أن الأفكار الجديدة ستُعرض للخطر موقف القومية العربية وأهمية التراث القومي في السياسة والمجتمع العراقيين. وهذه الملاحظة تلمح إلى نجاح الأفكار الاشتراكية لجماعة الأهالي... [2]** «والجماعات الماركسية التي توحدت لاحقاً في لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار.وقيل من ان تشكيل النادي وجمعية الدفاع عن فلسطين كان بتمويل ألماني [3].

ظهر لاحقا أغلب الأشخاص االاساسيين للنادي عام 1946 بعد إجازته كأشخاص محوريين في حزب الاستقلال ذي التوجه القومي الذي استمر بالعمل السياسي لغاية 14 تموز 1958 حيث تسنم قادته الثلاثة (محمد مهدي كبة وصديق شنشل وفائق

(1) ـ حنا بطاطو، الجزء الأول، ص.335.

(2) ـ راجع الدكتور بيتر فين، قوميو العراق وشبهة الميول الفاشية، ترجمة مصطفى نعمان أحمد،، ص، 78 وما بعدها، مؤسسة مصر المرتضى، بغداد 2010.

(3) ـ د. مظفر عبد الله الامين، جماعة الاهالي، كنشؤها، عقيدتها ودورها في السياسة العراقية، 1932 ـ 1946، ص.47، المؤسسة العربية بيروت 2001. حنا بطاطو، الجزء الأول، ص. 335، مصدر سابق.للمزيد راجع د. بيتر فين، قوميو العراق/ ، مصدر سابق.

السامرائي) مناصب أرأسية في سلطة تموز الجديدة. لكن بعد الثورة ظهرت حركات وأحزاب ذات توجهات قومية لها أساليب غير متبناة من قبل حزب الاستقلال، لهذا أخذ الحزب بالتلاشي وفقدان قاعدته المؤيدة التي عملت تحت رعايته في ظل الظروف الجديدة حيث نزلت الجماهير للشارع لتمارس السياسة. لهذا لم تقم قائمة له بعد انقلاب شباط الدموي عام 1963.

6. من خلال الحراك الاجتصادي

أتسمت فترة نهاية العشرينيات بظاهرة الحراك الاجتصادي والسياسي غير المنظم لكل من:

- الأجراء وأصحاب الصنائع والمهن وتحت لواء جمعيتهم (جمعية اصحاب الصنائع) وغيرها من الجمعيات المماثلة منها جمعية تعاون الحلاقين 1929 وجمعية عمال المطابع العراقية 1930 وجمعية عمال الميكانيك 1930. وكانت هذه الجمعيات اقرب إلى الأصناف المهنية منها إلى الجمعيات العمالية الصرف؛

- وحراك الطلبة المنظم ولأول مرة في السنوات 1926، 1928، 1930 بمبادرة واعية من رواد الفكر المساواتي ـ جماعة حسين الرحال؛ وايضاً أولئك الذين وضعوا اللبناة الأولى للفكر اللبرالي ذات المنحى العراقوي**(الحزب الوطني العراقي ـ جماعة ابو التمن)**.

7 ـ **وثلاثينيات الفكر التقدمي والديمقراطي ذو الصبغة اليسارية**، الاصلاحية والراديكالية، المنادي بالتداول السلمي للسلطة عبر البرلمانية الانتخابية **(جماعة الأهالي ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي لاحقاً)**؛

8 ـ **نشوء وتبلور النزعة الراديكالية المتجذرة من خلال، في البدء، الحلقات الماركسية ومن ثم جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار وأخيرا الحزب الشيوعي**[1]؛

---

(1) ـ يوضح تاريخية الحراك السياسي أن كل الحكومات التسلطية الملكية والجمهورية، ناصبت العداء السافر وبوحشية للتيارات اليسارية، الاصلاحية والريدكالية، وبالاخص الأخيرة، حيث أنشأت المؤسسات الأمنية لمتابعتهم ومحاربتهم منذ ان وطد الاحتلال الأول اقدامه في أرض العراق، إذ تم أنشأ التحقيقات الجنائية عام 1918 واناط مسؤوليتها بالضباط البريطانيين لغاية 1943، بعدها تم

9 ـ **واربعينيات التصاعد السريع للحراك الاجتماسياسي ونشوءالاحزاب اليسارية العلنية ذات المنطلق العراقوي**، والتبلور النقابي على طراز جديد والحراك العمالي المقترن بها؛ ومنظمات المجتمع المدني (**اتحاد الطلبة،عصبة مكافحة الصهيونية، النقابات المهنية والتحرك الفلاحي ذات المطلبية الاجتصادية**)؛ **والأهم**: البدايات الأولى للتكتل الغائي للانتلجنسيا العسكرية (**حركة الضباط الأحرار بكتلها المتعددة**).

10 ـ **وخمسينيات المثقفين العضويين وتأثيراتهم المتصاعد** والنمو الكبير للطبقة الوسطى وتململها الفكري والسياسي ومشاركتها في الصيرورة الحراكية من أجل التغيير [1]، رغم ما تعرضت له من محاربة مادية ومعنوية من قبل السلطات الرسمية وقاعدتها الاجتماعية والارستقراطية القديمة. ومن رحم هذه الفئة التي تشبعت أغلب شرائحها بالروح الثورية المناوئة للملكية وبالأخص في صفوف الانتلجنسيا العسكرية المتحكمة بأدوات التغيير المادي.

وتأسيسا على هذه الخلفية التاريخية المتحركة، وكل هذا الكم النوعي المتعدد الأوجه من المتغيرات.. توج ذاته، نسبياً، في أطار مشروع رباعي الأبعاد، كانت فكرة التسامح قرينته، من خلال اتساع منظمات المجتمع المدني، أغلب عناصره متكونة نسبياً من:

تعريقها وتسلم المسؤولية بهجت العطية لغاية تموز 1958. وتم استبدال أسمها إلى مديرية الأمن العامة والتي كانت الأداة المركزية والأساسية بيد النظام الملكي للتجسس على المواطنين وحبس أنفاسهم. وتعرضت مجاميع التيار اليساري إلى شتى صنوف التعذيب والتشريد والمحاربة بل وصل إلى حد الإعدام للحياة كما جرى في 1949 و1956. وفي فترة حكم البعث الأولى والثانية تم إنشأ العديد من المؤسسات الرديفة لمديرية الأمن.. حيث إبادت الألاف منهم وشردت عشرات الألوف.. مما اعاق التطور الفكري وخسارة المجتمع العراقي لطاقات تطورية خلاقة.

(1) ـ «... لقد توسعت الطبقة الوسطى الحضرية المتعلمة توسعاً كبيراً أيضاً، حيث بلغت (740) ألف (28% من السكان في 1958. ومع ذلك فأن ربعهم فقط كانوا موظفين توظيفاً خاصاً... وقد انعكس نمو الطبقة الوسطى أيضاً في التغييرات الاقتصادية السريعة التي حدثت في العقد ونصف العقد الأخير من حياة النظام الملكي...». د. عديد دويشا،، ص. 149،مصدر سابق. ورغم هذا النمو الكمي والنوعي، إلا أن ولوجها إلى النخبة السياسية الملكية فقد أغلق بإحكام من قبل الرعيل الأول للأوليغاركية السياسية إذ «تمثل الأمر الأكثر ضرراً في الوتيرة البطيئة على نحو مفرط التي سيُسمح بموجبها للجيل الشاب من داخل مستويات الشريحة العليا نفسها بولوج الميدان الحصري على نحو جلي للنخبة العليا الصانعة للقرار...». ذات المصدر، ص. 199.

وضعي ـ عقلاني ـ علماني ـ علمي.[1]

وضمن تفاعل الأهداف التنويرية المنطلقة من:

الإنسان ـ العقل ـ الطبيعة ـ العلم

تبلورت هذه العناصر وتجسدت في الارتقاء بالوعي الاجتماعي وتجلياته السياسية والحقوقية والفلسفية والجمالية والدينية، لدى القطاعات المتنورة ذات التأثير الكبير في الواقع والافراد حتى وسمت العقد الأخير من المرحلة الملكية بوضوح بارز، فنرى جملة من الانتفاضات في الريف والمدينة شملت طبقات وفئات عديدة كما حدث في الأعوام 48، 52، 1956، التي شملت مساحة جغرافية واسعة من العراق بالاضافة الى الانتفاضات الجزئية في هذه المنطقة او تلك.. كما تجلى الوعي الاجتماعي في تجلياته السياسية في انبثاق جبهة الاتحاد الوطني المتحالفة مع فئة الانتلجنسيا العسكرية في التكتل الغائي (حركة الضباط الأحرار[2]).. فكانت عاقبتها التحرك العسكري الأول والنافي الطبيعي للنظام السياسي الملكي وبنيته الفكرية والتنظيمية واستراتيجيته السياسية وقاعدته الاجتماعية وعلاقته الدولية.

2.1. من مظاهر صراع الانتلجنسيا العراقية:

من خلال الامعان في تاريخية الانتلجنسيا العراقية ودورها الاجتماعي (وبالاخص

(1) ـ العلمانية (Secularism).. وهي العملية التي تفسر الظواهر بالعلم وليس على وفق الجانب الديني اللاهوتي. إذ «... لم يحدث التمايز بين ماهو مقدس وما هو دنيوي في السلطة السياسية إلا في القرن السابع عشر حينما جرى فصل الكنسية عن الدولة لأسباب ثلاثة: صعود البرجوازية الصناعية التي شككت بالحقوق المقدسة الممنوحة للملوك والكنيسة؛ والخراب الذي حل في أوربا بعد قرن من النزعات بين الطوائف المسيحية للاستحواذ على السلطة السياسية؛ والتحديات التي واجهتها المعرفة الدينية بسبب الثورة الكبرى في العلوم. وهكذا ارتبطت العلمانية بالحداثة، فأصبحت تعبر في القرن العشرين عن تنظيم سياسي تمارس فيه الدولة وظيفتين متداخلتين: 1 ـ الحياد تجاه جميع الاديان الموجودة في المجتمع؛ 2 ـ وحماية حقوق الأقليات في المجتمع المتعدد الثقافات. وبالتدريج أصبحت النظم العلمانية مرتبطةً بسيادة الديمقراطية من خلال تحقيقها لإجماع أخلاقي سياسي يتبنى مذهب حقوق الانسان والحرية والمساواة، على الرغم من عدم وجود اتفاق بشأن الجذور القيمية لهذا الاجماع...». د. فارس كمال نظمي، الأسلمة السياسية ص. 33، ط. 2، مصدر سابق..

(2) ـ حول هذه العلاقة راجع للمؤلف: عبد الكريم قاسم ـ من ماهيات السيرة الذاتية، دار الحصاد، دمشق 2006.

العضويون منهم) وما لعبوه من أدوار طيلة القرن المنصرم، فقد توصلت إلى تلمس عدة ظواهر في تطورها الارتقائي من خلال مساهماتها الواعية في التحديث والعصرنة، منها ما هو مشترك مع نظرائهم في المنطقة، والآخر ذو بعد عراقي بحت نسجته صيرورات تحركهم في ابعاد الحياة ضمن الظروف الحسية وما متاح وممكن لهم.

كما أن هذه المظاهر تتوقف على حدة وشدة الصراع الاجتماعي الذي خاضوه سواءً مع السلطة الحاكمة، أياً كانت، او مع القوى الاجتماعية المناهضة للتغيير، وبصورة خاصة مع المؤسسات التقليدية المحافظة والسلفية المسيسة. من هذه المظاهر:

الظاهرة الأولى:

يوضح تاريخ الانتلجنسيا العراقية المعاصرة وبالتحديد منذ مطلع القرن المنصرم، وبخاصة، ما له علاقة بالحركة التقدمية والليبرالية الديمقراطية وبالأخص ذات المنحى التقدمي، **أنها عاشت منذ أن خطت سنوات فتوتها، بل حتى قبلها، في صراع مستديم تارةً مكشوف وتارة أخرى شبه مكشوف وفي ثالثة مستتر، مرة سلمي وفي أخرى عنفي، مع كل من:**

- الواقع والمحيط الاجتماعي المتخلف بكل الابعاد[1]؛

- ذاتها الطامحة لبلوغ اهدافها، رغم طابعها ذات المنزع الاستعجالي والمقترن بالامنية التفاؤلية؛

---

(1) - تمثل هذا الصراع في أحد أوجهه، بكونه كان الإيذان العملي لانعكاسات انتقال النزعة العالمية بما فيها المجتمع الشرق اوسطي«... من عالم الملل والنحل من أمبراطوريات الماضي على المؤسسة على الهوية الدينية العابرة للقبائل والاقوام إلى الدولة الحديثة القائمة على مبدأ القوميات (الأمم) وانتقالات الثقافة العربية من النظم الثقافية الميثيولوجية - الشفاهية والمقدسة - الأبجدية إلى النظام المعرفي الحديث القائمة على المعرفة الوضعية والكلمة المطبوعة... انضغطت هذه الانتقالات في أقل من قرن قياساً إلى أوربا (عدة قرون) فباتت النظم المعرفية المتعاقبة في الزمان متجاورة في المكان مولدة توترات وانشطارات وتشظيات متشعبة داخل البنية الاجتماعية - الثقافية تركتنا في حال من النزاع مع النفس.انضغطت هذه الانتقالات في اقل من قرن قياساً إلى أوربا (عدة قرون) فباتت النظم المعرفية المتعاقبة في الزمان ومتجاورة في المكان مولدة توترات وانشطارات وتشظيات متشعبة داخل البنية الاجتماعية - الثقافية تركتنا في حال نزاع مع النفس...» د. فالح عبد الجبار من ملخص ورقة بحثه الثقافة والعولمة، مجلس الوطني للثقافة - الكويت.

- تصميمها على تغيير ذلك الواقع بما يتلائم مع تطور القوى المنتجة وتعددية أنماطها الاقتصادية وبنائها الفوقي وحسب سُننه ضمن الممكن والمتاح؛

- قوى الاحتلالين الأول (1914 - 1932) والثاني (1941 - 1947) ومشروعها واستراتيجيتها للعراق والمنطقة؛

- السلطة التابعة والمنَصّبة من قبل قوى الاحتلال [1]؛

- القاعدة الاجتماعية للسلطة الملكية ولمشروعهما لمستقبل العراق [2]؛

- القوى الاجتماعية التقليدية في المدينة والريف والكومبرادورية التابعة؛

- اشراك الفئات والطبقات الجديدة التي بدأت بحراكها الجماهيري كالعمال والأجراء والطلبة والفلاحين؛

---

(1) - «... أن من بين ما تهدف إليه السلطة، في حالة تمكنها من الهيمنة على المثقف، فصل معرفته عن السياسة، لكي ينتج ثقافة مجردة لا علاقة لها بالواقع. وبالرغم من حاجة السلطة الماسة للمثقف، لتبرير أيديولوجيتها وتأييد معرفتها وتحقيق مشروعيتها المفككة بسبب الانفصام القائم بين الدولة والمجتمع، برغم ذلك فإنها (أي السلطة) تتعامل مع المثقف على الأساس الاحتواء والالحاق، فإن فشلت، اقصته وربما حطمته وبحثت عن بديل له يتوفر في أسواق المرتزقة....» رضا الظاهر،بيان المثقف الجديد، ص. 91، مصدر سابق.

(2) - شخصت الكاتبة الأمريكية جيني سنغلتون هذه العلاقة بالقول: «...أن الألية التي اعتمدتها الادارة الإنكليزية منذ اليوم الأول لاحتلالها العراق، أبعدت المتعلمين من ابناء الطبقة الوسطى عن قرارات الحكومة وإلتجأت بالدرجة الأولى إلى العقل العسكري المتمثل يالضباط العراقيين الذين تدربوا في المؤسسات العسكرية العثمانية مثل ياسين الهاشمي وجعفر العسكري ونوري السعيد وجميل المدفعي وعلي جودت الايوبي وغيرهم. كما انها منحت شيوخ القبائل قدرات اقتصادية جديدة بتمليكهم المزيد من الأراضي، ومقدرات سياسية بجعلهم نواباً في المجالس التشريعية، وبذلك أبعدت أكثرية الطبقة المتعلمة عن قرارات الحكم...»الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي،ت.مجموعة مترجمين، ص. 8، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 1999. والأكثر من ذلك فالسلطة الملكية قد غيرت من واقع التوجه والملكية الحقوقية للارض» فكانت مراسيم الأرض الدموية التي صدرت سنة 1918 وقبلها، ولعل أهمها المرسوم رقم 15 لسنة 1918 والمراسيم اللاحقة الأخرى التي غيرت نمط الحياة العراقية التي درجت عليها التقاليد الزراعية والعشائرية العراقية، فكانت هذه المراسيم... والإجراءات التعسفية التي عومل العراقيون بها كلها، قد عجلت وسرعت في قيام ثورة العشرين التي كانت بداياتها بمنزلة ثورة الرفض للمستعمر وأساليبه في استلاب الشعوب ونهبها التي يمارسها المستعمرون...». سالم النعمان،نصف قرن، ص.7، مصدر سابق

ـ ربط نضالهم العضوي «... بالبعد السياسي/ الاجتماعي في العراق، وقد تمَثل بعض هذه الملامح في استبداد النخبة الحاكمة، وفي التدخل البريطاني المستمر في البلد، والصراع بين أجنحة الحكم، والممانعة الثقافية ضدّ تقبّل القيم الحديثة أو امتصاصها، وتقبل مفهوم الوطنية...[1]».

ـ الإصرار المتواصل على تبني العصرنة ومحاكاة المدنية الحديثة، ومحاربة الذكورية السياسية[2].

ـ ومن الناحية النفسية كانت الانتلجنسيا في العراق، في شقها الرديكالي والعضوي، تبشر بالأمل الاجتماعي على نحو فريد في ديمومته إذ ظلت ابتسامةُ التفاؤل الفكري والعملي ترافقها رغم ما تعرضت له من تنكيل.

وتأسيسا على ذلك فقد ترتب على هذا الصراع عواقب جمة صاغت من الكثير منهم، ما يمكن أن نطلق عليهم (المثقفين العضويين)، حيث ربطوا مهماتهم الحياتية بغائية التغيير الاجتماعي وبخاصة الجذري، التي نظروا إليها كصيرورة اجتماعية سياسية، وبالتالي وسموا الثقافة العامة بطابعها الاجتماعي ذات المنحى اليساري العام وبنزعتها التقدمية التي تبلورت بكل ابعادها في تجليات الوعي الاجتماعي في الزمن الجمهوري وخاصة في الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963).

هذا النزوع التقدمي يمكن رصده في مختلف مراحل التطور التاريخي لسيرورة الظاهرة العراقية المعاصرة، رغم ما يصيبها من نكوص مؤقت، حتى تعاود السير بذات الاتجاه، رغم نسبية سرعة النهوض المتجدد أو صعوبة الظروف. لأن من «...

---

(1) ـ عبد الرزاق فالح الحيص، القبيلة والديمقراطية: حالة العراق الملكي 1921 ـ 1958، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مستل من الموقع الالكتروني www dohainstitute.org.

(2) ـ في المرحلة الملكية اقتصر حق الانتخاب والترشيح على الذكور فقط، وحتى الاحزاب السياسية كانت ذكورية خالية من التنظيم النسوي وكذلك أغلب المنتديات والمراكز والنوادي الاجتماثقافية.. قد خلت من المشاركة النسوية إلا المؤسسات التي رعاها الحزب الشيوعي، حيث تم اختيار امرأة لأول مرة في عضوية اللجنة المركزية وهي السيدة أمينة الرحال، وتأسس تنظيم حزبي نسوي في الاربعينيات كذلك بالنسبة إلى المنظمات التي كان يرعاها كاتحاد الطلبة العام 1948، وفي الخمسينيات حركة انصار السلام واتحاد الشبيبة الديمقراطي ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة، حيث شاركت المرأة في جميع هذه التنظيمات الجماهيرية.

خصائص التحضر والمرونة النفسية والانفتاح الفكري والتسامح ومهارة التكيف السلوكي وسرعة التعلم والذائقة الجمالية والولع بالثقافة وتمجيد قيم الحياة، التي لطالما تميزت بها شخصية الفرد العراقي، لا تُعزى لعوامل تطوره الاجتماعي عبر آلاف السنين فحسب، بل نستطيع أن نؤكد بثقة أن الدولة العراقية المدنية التي نشأت رسمياً في العام 1921م بعد الاحتلال البريطاني وبدأت بالتآكل مع صعود الحقبة الفاشية في العام 1963م[1] ثم الحقبة الكولونيالية والثيوقراطية بعد العام 2003... [2]». وهذا ما تجلى في ما لعبته الفئات المثقفة من دور كبير هنا.

الظاهرة ثانية:

كما يمكننا رصد قرينة أخرى ارتبطت بهذه الصيرورة، مفادها أن كل عقد زمني قد أفرز مجموعة من المثقفين (عضويين كانوا أم غير عضويين)، انجزت بعض من مهامها الأراسية، وربما الكثير منها ما أمكن، **وحسب الظرف المتاح**. وبعضها الآخر كان ذو منزع **استعجالي** يحاول مصارعة الواقع الصلد بأدوات تغييرية غير متكافئة مع ذات المهام الجسام التي أخذت على ذاتها تحقيقها، أو مع المهمات الاجتماثقافية التي تصدوا إليها. وهم يقدمون أدوات مفيدة مستقيةً من تجاربهم الذاتية وتجارب الآخرين ويخططون لرسم آفاق التوقع المنتظر، طالما لكل جيل أولويات في ماهية المهام الملقاة على عاتقه والمستندة إلى كيفيات الحلول ووسائلها وظروفها الخاصة. بمعنى كما لو أنهم يصارعون السماء بأيديهم العارية. **يدفعهم ويحفزهم إلى ذلك:**

- ايمانهم بعدالة وأخلاقية غائية تغيير الواقع الاجتماعي وضروراته لملموسية ديناميكية

(1) - هذه الموضوعة بماهياتها تناقض الفكرة التي طرحها المعماري رفعة الجادرجي في مقدمته لكتاب والده،، حيث يعتبر ان ثورة 14 تموز قد مثلت نهاية الدولة حيث يقول: «...فإن واقعية الاحداث أملت ان تتشكل هذه الدولة فعلاً، إلا أنه وبعد مرور أقل من عقد من الزمن، بدأ إفسادها منذ سنة 1933 بصيغة واضحة وأكيدة، وبالتالي تم تعطيلها سنة 1954 وإلغائها أخيرا اعتبارا من 1958...». ص. 14. مصدر سابق. وهذا بتصوري يناقض الماهيات التأريخية للواقع الموضوعي ويجافي الدور الكبير الذي لعبته فئات الطبقة الوسطى، في ثورة 14 تموز.. التي هي ثورتها كما حددها العديد من الباحثين. ويبدو إن غياب الدور المؤثر لابيه كامل الجادرجي قد ربطها بإلغاء الدولة، وهذا ما يمكن استنتاجه من المقدمة.

(2) - د. فارس كمال نظمي، تحليل الشخصية الشيوعية العراقية،http: / /www.ahewar.org في 28/ 2/ 2010.

التطور المرغوب وأهميته من جهة؛

- كما انهم يتوسمون استعجال التخلص من حلقات الفقر المزمن المقترن بالاستغلال والاستلاب من واقعهم الطبقي وذاتهم الفردية والجمعية من جهة ثانية؛

- ولعمق المأساة الانسانية التي كان يعيشها المواطن وبخاصة في الارياف وفي أحزمة الفقر المطوقة للمدن الكبيرة من جهة ثالثة.

كما أن تأثيرات بعض المثقفيين استمرت لفترات طويلة تجاوزت زمنية عمر المثقف.. في حين أن بعضهم الآخر ادى دوره وخبا نوره التأثيري في فترة وجيزة. كما صادفت هذه الفئة الاجتماعية المتميزة، الكثير من المصاعب ساهمت إلى حد بعيد، في بعض الاحيان، في الاخفاق الذي منيت به. وهذا ما يتماثل مع الكثيرين من المثقفين العضويين والمحوريين في أرجاء المعمورة، وهذا ما تدلل عليه التجارب الانسانية. فكما لم يحقق أفلاطون حلم جمهوريته.. ولم يتمكن جان جاك روسو من تجسيد حلمه المستنير في التعاقد الاجتماعي بين الحاكمين والمحكومين.. ولا لينين في تحقيق حلم الثورة الاشتراكية الدائمة في روسيا.

لهذا فقد اخفق، نسبياً، على سبيل المثال لا الحصر، المثقفون العراقيون في بناء حلم اقتران الظاهرة العراقية بالعدالة الاجتماعية والمساواة النسبية، لظروف خارج عن قدرتهم، وهم في هذه الحالة يتماثلون مع قول المفكر الروسي لوناشارسكي: «... **إن الشخصيات النبيلة في التأريخ، غالباً ما تلقي مصرعها في الاشتباك مع الواقع، لا لأنها لم تستوعبه، بل لأنها لا تريد التنازل عن مُثلها العليا التي تعتبر عصية على التحقيق في الظروف المعطاة...** [1]».

الظاهرة الثالثة:

لقد نذر الكثير من المثقفين وبخاصة العضويين منهم، على مختلف مناحيهم الفكرية، أنفسهم لغائية التغيير الاجتماعي التي هي بمعايير: **الاخلاق.. فكرة سامية؛ والجمال.. ايثار سمفوني انساني؛ والسياسة.. غائية نضالية مشروعة؛ والعدالة.. مبررة**

(1) ـ مستل من عامر عبد الله، مقوضات النظام الاشتراكي العالمي، ص، 37،مكتبة رمضان، لندن 1997.

بسموها؛ والتطور.. ضرورة موضوعية متطابقة مع قوانين الارتقاء وسننه؛ والقانون.. غائية سامية.

وفي الوقت نفسه تحملت هذه الانتلجنسيا شتى صنوف العذاب والحرمان، بل حتى أن الكثير منهم كانوا قرباناً، مع الادراك الواعي وسبق الأصرار، لهذه الضرورات ولذات الصيرورة الغائية، بقدر ما كانوا من ماهيات معالم الذات الانسانية في تجلياتها الجمالية، حتى بلغ بهم إلى مرحلة إعدام الحياة والتغيب الجسدي لبعضهم[1]، وهذا ما تدلل عليه تاريخية الحكومات التسلطية بالعراق وبخاصة في الزمن العروبي في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003). لأنهم (الانتلجنسيا) عبروا ولا يزالون عن أسمى الغائيات المستهدفة، بإعتبارهم أهم جزء من بُناة التأريخ الجديد للظاهرة العراقية. وهم بهذا الموقف يتماثلون في الكثير من الحالات والأدوار مع زملائهم الأوربيون في عصر النهضة، حيث رفعوا راية التمرد العقلاني ضد الشعوذة الدينية ومنهجها الماورائي (الميتافيزيقي) وفكرها المثيولوجي، وطغيان النفوذ الروحي والاجتماعي، بل وحتى السياسي والفكري، لرجال الدين، وبالأساس ضد تفسيراتهم اللا علمية للظواهر االحياتية.

وعليه فـ«... أعتقد ان من تابع مسيرة الثقافة العراقية خلال كل العقود التي عرفها العراق بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عشرينات القرن الماضي سيجد ان السياب في معاناته لم يشذ عن معاناة المثقفين والمبدعين المعروفين. هذا ما ذهبت اليه أيضا الكاتبة العراقية فاطمة محسن، وهي تتصفح بعض رسائل السياب التي نشرت مؤخرا: لو قيض لنا جمع مذكرات ورسائل أي شاعر عراقي او كاتب من الكبار الذين عرفناهم، **لاكتشفنا مشتركات بين محنهم ومحنة السياب، فهم يواجهون العواصف ذاتها التي تحاصر وجودهم اليومي وتهدده بالاقتلاع.** يحلم المثقف العراقي ان يكون

(1) ـ على امتداد تاريخ الصراع الاجتماسياسي للعراق المعاصر، إن الحكومات التسلطية المتعاقبة سبق لها وأن غيبت العشرات والمئات من المثقفين العراقيين، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.. مع اشتداد وتائر هذه النزعة السادية بصورة أخص في الجمهورية الثانية، بخاصة بعد انقلاب شباط 1963، حيث تم اعدام الحياة للمئات من المثقفين ذوي الاتجاهات التقدمية واليسارية، كما اشتدت أكثر فأكثر هذه النزعة منذ اغتصاب للسلطة للمرة الثانية عام 1968 والاكثر شدة بعد انفراد صدام حسين بالسلطة عام 1979، حتى اطلق البعض على هذه المرحلة (جمهورية الخوف).

له بيت وملتقى للحوار، يحلم ان يكون له راتب في بلده لا يتنازل مقابله عن موقف أو يذل أمام سلطة عاتية.

قد تختلف أنظمة الحكم التي تعاقبت على العراق بدرجة اضطهادها للمثقفين، ولكن اتفقت جميعها على ان من يحلم بالاستقرار والحياة الكريمة التي تليق بالشاعر والفنان يجب ان يدخل خيمة الحاكم وينضوي تحتها هادئا طيعا. أما المبدع الذي ينصحه الاستاذ صبري، في استنتاجه الأول، وهو ان يبقى على الدوام يغني في الخندق الآخر، **فعليه ان يختار بين الموت شنقا او الموت منسيا مهملا او الموت حسرة على الأهل والوطن، منبوذا في عاصمة من عواصم العالم.** «[1].... (التوكيد منا ـ الناصري)

كما رصد المثقف العضوي سعد محمد رحيم، هذه الظاهرة بالقول: «...عانى المثقف العراقي، والعربي عموماً، طويلا، **من أرهاب مسدس رجل السلطة، ومشرطه الذي يقطع اللسان،** ولهذا أصيب بالحبسة والتأتأة في الكلام فبقيت أسئلته مبتورة وناقصة وجملهم مرتبكة ومنافقة، ولم ينتج سوى خطاب قاصر ومشوه.. **ولجأ إلى التعميمية والمراوغة والضبابية أو المواربة، أو إلى السكوت، ليصبح في واد بينما بقية خلق الله في واد آخر...** [2]». (التوكيد منا ـ الناصري).

وهكذا يجد المثقف، وبصورة خاصة التقدمي منهم، نفسه أمام اختيارات محددة، فأما يندمج بالسلطة، أو يلتزم الصمت أو الهجرة للخارج التي اشتدت وتائرها في زمن الجمهورية الثانية. وعليه «... تترافق حالة الانحسار مع مشهد للمثقفين يقدم لنا نموذج مثقفين ديمقراطيين، بشكل عام خارج السلطة فكريا وسياسياً، ومثقفون يعملون وينتجون للسلطة وينظرون لها فكريا وسياسياً، وفئة ثالثة وهي الأكبر تعمل وتنتج داخل السلطة، وهي في الغالب مسلوبة الارادة في التعبير عن نفسها... [3]». ويزداد الوزن النوعي للفئتين الأخيرتين عندما يسود فكر السلطة (التي في الغالب استبدادية تسلطية في العراق) أو تستلم السلطة الاحزاب الدينية أو القومانية التي هي (سلطة بلا فكر).

---

(1) ـ د. عدنان عاكف، صبري حافظ يكتب عن السياب الشيوعي، القسم2، موقع الحوار المتمدن بتاريخ 21/ 3/ 2009. http: / /www.ahewar.org

(2) ـ سعد محمد رحيم، انطقة المحرم، ص. 34، مصدر سابق.

(3) ـ رضا الظاهر بيان المثقف، ص. 92، مصدر سابق.

الظاهرة الرابعة:

لقد مثلت الانتلجنسيا العراقية ودافعت عن مصالح القوى الاجتماعية الضعيفة والمسحوقة مادياً كـ: **المرأة في المدينة والريف؛ الفلاحين والاقنان؛ الفئات الكادحة والفقيرة في المدن؛ كل المهمشين والمستلبين والمقصيين؛ المكونات الاجتماعية الصغيرة؛ واتباع الديانات الأخرى وغيرها.** وأصبحت هذه القوى أحد اهم محاور النضال الذي أخاضته هذه الانتلجنسيا العضوية، وأخذت على عاتقها تحقيق صيرورة الارتقاء بها إلى مصافٍ حضارية، منذ نشوئها وطيلة المرحلة الملكية وما بعدها في الزمن الجمهوري ولحد الان.. وبخاصة بعدما قام الرواد الأوائل للفكر المساواتي التقدمي في العشرينيات (**جماعة حسين الرحال**)، بالتفسير العلمي للتفاوت الطبقي ومنابعه الاجتماعية، بل حتى قبل ذلك، عندما طالب الشاعر جميل صدقي الزهاوي بالحقوق المتساوية لكلا الجنسين، وضرورة منح المرأة حق المشاركة في الانتخابات وفي تسنم المسؤولية في مؤسسات الدولة.. كذلك بالنسبة للفلاحين والاقنان وضعفاء الريف وبرولتاريا المدينة وبخاصة الرثة منها من خلال التبشير بثورة اكتوبر عام 1917.

وقد أرتقى هذا الهدف الغائي، إلى المطلبية السياسية وبخاصة منذ أن طالبت جماعة الأهالي (1932) بالتفكير ومن ثم العمل على ضرورة تحقيق مجتمع تسود فيه العدالة (النسبية) في توزيع الثروة الوطنية. وأشتدت هذه النزعة تعمقاً، فكريا وممارسةً، عندما تم أنشاء احزاب يسارية راديكالية (الشيوعي 1934) وأخرى تقدمية ذات منهج اشتراكي اصلاحي غير راديكالي (الحزب الوطني الديمقراطي 1946) وأحزاب بين هذين التوجهين (حزب الاتحاد الوطني ـ عبد الفتاح إبراهيم، وحزب الشعب ـ عزيز شريف 1946)، وغيرها من القوى التقدمية المستقلة، جميعهم يناضلون من أجل احقاق حقوق هذه الفئات الاجتماعية المستلبة والمغتربة عن نتاج عملها وحتى عن ذاتها.

وساهمت بقوة في حرث تربة التغيير. ولما كان القمع والاستغلال والاستلاب وإسكات اصواتهم العادلة [1] قد أفشل هذا الحلم اليومي العادل.. لهذا انبرت بعض

(1) ـ خير مثال يضرب هنا، هو ما قامت به حكومات الثلاثينيات بصدد اسكات صوت المعارضة اللبرالية الاصلاحية المتمثل بجماعة الأهالي، فقد تم اغلاق صحيفتهم المركزية الاهالي ومن ثم

من فئاتها (**الانتلجنسيا العسكرية**)، بتحقيق التغيير الجذري في 14 تموز بالتعاون مع (**الكتلة التاريخية**) المدنية والمتمثلة بقوى احزاب جبهة الاتحاد الوطني وشخصياتها المستقلة، والذي مثل المنعطف الأراس للاهتمام بمصالح هذه الفئات وجسدها ماديا **وقد حُكِم لهذه الفئات أكثر من غيرها من الفئات والطبقات الاجتماعية وتم إشباع جزئي لبعض من حاجاتها المادية والمعنوية الضرورية.**

وهكذا شاركت الانتلجنسيا، بقوة الضرورة، الاهتمام بهذه الفئات الاجتماعية ومثلت أحد عناصر تحركها الذاتي الواعي والعضويين منهم على الاخص. وهذا ما ميز الثقافة العراقية ووجد صداه في الروح العراقية ونفسية الفرد ذات الطبيعة التغييرية الاحتجاجية والمستمرة في حراكها الدائم، منذ الحضارات الأولى للمجتمع العراقي وبخاصة مثقفيه على مختلف المراحل، كما يوضحها التاريخ العراقي بامتداد عمقه الزمني.

ولهذا كثرت الانتفاضات الاجتماعية على مدى تاريخية البلد، حتى حير العلماء في تفسير هذه الظاهرة ومغازيها وهذا ما عبر عنه الجاحظ بدقة بالقول:» **العلة في عصيان أهل العراق على الأمراء، وطاعة أهل الشام، أن أهل العراق أهل نظر وذوو فطن ثاقبة. ومع الفطنة والنظر يكون التنقيب والبحث. ومع التنقيب والبحث يكون الطعن والقدح، والترجيح بين الرجال، والتمييز بين الرؤساء، وإظهار عيوب الأمراء [1]«.**

الظاهرة الخامسة:

يوضح تاريخية العراق المعاصر لما له علاقة بفئة الانتلجنسيا، انهم توزعوا على مدارس فكرية متعددة ومن ايديولوجيات مختلفة، استهدفت الكثير منها، استنهاض الروح الانتماء الوطني في الهوية العراقية.. في حين استهدفت مجاميع أخرى (عربية كانت أم كردية) البعد القومي كمنطلق لها بصورة عامة. وهناك من بقى من

اصدروا صوت الأهالي، وبعد شهر تم اغلاقها فأصدروا صحيفة المبدأ فتم اغلاقها ومن ثم أصدروا جريدة البيان وتم اغلاقها، ومن ثم صدرت جريدة الفكر الحديث وعطلت هي الأخرى.. وهذا يشمل الكثير من احزاب المعارضة، ناهيك عن السرية من الاحزاب، كالحزب الشيوعي العراقي، بحيث عدلت مواد القانون العسكري ليحكم بالاعدام لكل من انتمى أو روج لافكار هذا الحزب.

(1) ـ هادي العلوي، المستطرف الجديد ص.104، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية، ط. 2، دمشق1986.

هذه الانتلجنسيا في حومة الفكر التقليدي، وغالبا الديني المتمذهب. وإذا اتخذنا من **معيار الجذرية** فيمكن تقسيمها إلى عدة اتجاهات، وكل اتجاه ممكن هو الآخر تصنيفه حسب عمق راديكاليته، وهي:

- **الاتجاه المحافظ**: الذي يدور في الظرف الساكن ضمن نطاق الحراك الفكري الغيبي والسلفية المستندة إلى الماضي حسب؛
- **الليبرالي**: الطامح في وسطيته وتردده وتذبذبه؛
- **الراديكالي**: المتجذر في رؤيته والرابط بجدلية، بين حلقات الزمن الثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل.

كما أن هذه الاتجاهات قد اختلفت، مع بعضها حد التناقض، في الكثير من المنطلقات منها:

- **الابعاد الاجتصادية والسياسية الثقافية؛**
- **سعة الطبقات والفئات المستهدفة من هذه الغائية؛**
- **ماهية التوجه الاقتصادي المبتغى؛**
- **النسبية في التوزيع العادل للثروة الوطنية؛**
- **الرؤية المستقبلية للبلد والأفق التاريخي له؛**
- **والأهم من ذلك ماهية الهوية الجماعية للعراق.**

الظاهرة السادسة:

لقد رافق ظهور وتشكل فئة الانتلجنسيا **النمو النوعي المضطرد والتعددية الفكرية المتصاعدة**، وبخاصة بعد تأسيس الدولة المركزية وبالأخص بعد التغيير الجذري في الجمهورية الأولى (14تموز 1958 ـ 9 شباط 1963) حيث تم تبني فكرة التوسع الكبير في ميدان التعليم على كافة مستوياته، وأمتداده جغرافيا إلى الحواضر والارياف؛ واجتماعيا إلى اغلب الطبقات الفقيرة، وبالتالي أسست للتوسع الكمي والنوعي لذاتها وذات الفعل التطوري ولمصادرها الذاتية كفئة متميزة.

أما الحاضنة الطبيعية والحلقة المركزية لهذا النمو فكانت تتمحور بالأساس في الدولة ومؤسساتها التعليمية والتربوية بالأخص، ومن ثم في المؤسسات الجامعية وأخيراً في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الثقافية ذات الطابع التضامني

في حين أنعكس الارتقاء بالوعي الاجتماعي في تجلياته السلوكية وتمظهر، في التحرك الاجتماعي الغائي والانتفاضات والاحتجاجات المتعددة، التي هي أحدى أهم عتلات النمو النوعي لفئة الانتلجنسيا ومصدر إلهام لموضوعاتها وعمقها الفلسفي.

وينتمي الكم الأغلب من المثقفين، وبالاخص العضويين منهم، من حيث الأصول الطبقية، إلى الطبقة الوسطى بفئاتها وشرائحها المتعددة، نظراً لموقعها في عملية الانتاج الاجتماعي، وكذلك لما لها من دور مركزي وثوري، في آن واحد، في صيرورة التغيير، بإعتبارها العتلة المركزية للتطور والارتقاء، ولكونها العقل المدبر في رسم وإيضاح ابعاد هذه الصيرورات الحياتية. كما أن الكثير منهم قد عبر عن طموحات وأفكار ورؤى الأغلبية الشعبية في ماهيات الحياة، بلغة واضحة عكستها في مطلبيتها التي غدت بالتدريج موضع تأييد واسع من فئات وطبقات عديدة من المجتمع العراقي. رغم أن السلطة (الاوليغاركية) الملكية لم تعط هذه الطبقة دورها السياسي المناظر لتأثيراتها الاجتماثقافي والسياسي.. ولا حكومات الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) وبالاخص منذ اغتصاب صدام حسين (17 تموز 1979 ـ 9 نيسان 2003) للسلطة. لقد أهملت حكومات الجمهورية الثانية، بصورة متعمدة قطاعا واسعا من المثقفين بل أحتقرتهم بغية إخضاعهم لتوجهاتها الفكرية، وبخاصة ذات التوجه العراقوي وتلك الراديكالية اليسارية والتقدمية المنهج والتي رفضت الانضواء الفكري والسياسي في خيمة هذه الحكومات نظرا لمعارضة هؤلاء لتوجهاتها العصبوية والشوفينة وبالاخص للسلطة المتريفية ضيقة الافق.لكن هذه الحكومات في الوقت نفسه اغدقت على بعض المثقفين ممن دخلوا خيمة تصوراتها ورؤيتها وآوالية عملها. وحتى في الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ ولحد الان) نلاحظ صعود مثقفي المؤسسة الدينية والاسلام السياسي.. الذين بقوا محافظين على طابع الاضطهاد للعضويين منهم.

الظاهرة السابعة:

تعرض الكثير من هؤلاء المثقفين في مختلف المراحل، الملكية كانت أم الجمهورية وحكوماتها القومانية.. **للنفي القسري الداخلي (الصمت) أو/ و اسقاط الجنسية عنهم**، وهذا ما ميز المثقف والثقافة العراقية في العصر الحديث عن غيرها من الحركات الثقافية العربية أو الاقليمية، وذلك بسبب: الطابع الاستبدادي للسلطة؛ جنوح الانتلجنسيا العراقية نحو الراديكالية والمساواتية والعلمانية؛ وإلى نضالها من أجل إبعاد التفسيرات الدينية والميثولوجية غير العقلانية عن الظواهر الاجتماطبيعية؛ وفي تبنيها للفكر الاشتراكي بمدارسه المتعددة؛ ومناهضتها للانغلاق الفكري والتفكير السكوني الماورائي؛ والمطالبة بالحد من الفوارق الطبقية في المجتمع والتفاوت المعرفي التعليمي؛ واستنهاض القوى الاجتماعية في المدينة والريف من أجل تحقيق مطاليبها الأساسية.

انعكست هذه الظاهرة في تعامل الحكومات الاوليغاركية للمرحلة الملكية وفي الزمن القوماني للجمهورية الثانية حيث استبدت «**...النزعة التسلطية ليست مجرد نتيجة لعملية بناء الأمة، بل إنها إحدى أسبابها أيضاً وعلة من عللها. ففي نظام الحكم الملكي الهاشمي والحكمين البعثيين على وجه الخصوص لعام 1963 ولما بعد عام 1968، قوض الحكم التسلطي على نحو خطير، إذا لم نقل إنه قد دمر مؤسسات المجتمع المدني من خلال شق صفوف جماهير الأمة وإجبار الأنشطة التنظيمية على إتخاذ طابع السرية أو دفعها لكي تعيد تشكيل نفسها في نهاية المطاف خارج حدود العراق... والعنف الثقافي الموجه ضد المجموعات الأثنية التي سعى لاجتثاث تراثها من السجلات التاريخية...**[1]».

وعليه فلظاهرة **النفي القسري** اسباب كثيرة يأتي في مقدمتها التعددية الفكرية والاجتماعية والدينية والأثنية للشعب العراقي، فقلما وجدت، بالعالم العربي حسب، طوائف وقوميات واقليات اثنية ومذهبية في وطن واحد كما وجدت في جغرافية العراق مقارنة. كما إن هذه المكونات الاجتماعية الصغيرة تميل دائما إلى من يعِدُها

(1) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة،ص،29، مصدر سابق.

بالمساواة وإقرار حقوقها الطبيعة والمكتسبة. كما يلعب الميل العراقي للثورة والتمرد على السلطان، مهما كان، قد اصاب عقل الكثير من هذه الفئات، وقد ظهر هذا الميل منذ أقدم الحضارات في وادي الرافدين، حيث كانت النظرة المساواتية ذات البعد الاجتصادي ما تميز حركاتها الاجتماعية وكذلك مدارسها الفكرية الفلسفية أو/ و حتى الدينية، المجردة أو العملية. كما أن مكانة العراق الجيوسياسية، كان أحد أهم عوامل الجذب للقوى الخارجية للسيطرة عليه، وبالتالي استخدام العنف والقوة والتدمير للبنى التحتية، كي يسيطر على العراقيين، وهذا ما تجلى بأعلى صورها في الاحتلالات الثلاثة الأخيرة في العراق المعاصر، وبالأخص الأخير منها وما يخطط لكيانه الجيوسياسي.

يوضح تاريخية النظام السياسي العراقي المعاصر، أن الحكومات الملكية قد سبق وأن أصدرت مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم 62 في الوزارة الكيلانية الأولى (20/ 3/ 1933 ـ 8/ 11/ 1933) وأول من طبقته على المثقفين هي حكومة جميل المدفعي الرابعة (17/ 8/ 1937 ـ 24/ 12/ 1938) التي قامت بنزع الجنسية عن كل من: القصصي والصحفي عبد القادر إسماعيل البستاني من مؤسسي جماعة الأهالي، وأخيه يوسف اسماعيل البستاني والنقابي مهدي هاشم عضو اللجنة المركزية لجمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار، وهم من العاملين في حقل الثقافة العراقية ومن المنتمين للحركات الجذرية وذلك عام 1937.

واستمرت هذه الظاهرة فيما بعد انتكاسة حركة مايس 1941 حيث تم اسقاط الجنسية العراقية المكتسبة عن ساطع الحصري وغيره من المتجنسين العرب وبالاخص من الضباط وبعض المدرسين من ذوي التوجه القومي، كذلك اثناء الانتفاضة الشعبية في كانون الثاني عام 1948 حيث تم اسقاطها عن الكثير من المتجنسين العرب منهم حسين مروة وعائلته وغيرهم.

كما صدر قانون رقم 1 لسنة 1950 لاسقاط الجنسية العراقية الجماعية عن يهود العراق في حكومة توفيق السويدي الثالثة (5/ 2/ 1950 ـ 24/ 9/ 1950) والكثير منهم مثقفون عضويون من ذوي النزعة التقدمية واليسارية وممن لهم موقع في الثقافة العراقية عامةً[1].

(1) ـ قانون ذيل مرسوم اسقاط الجنسية العراقية رقم 62 لسنة 1933 الوقائع العراقية ـ رقم العدد:

ومنذ عام 1954 وفي حكومة نوري السعيد الثانية عشر (3/ 8/ 1954ـ17/ 12/ 1955) تم نزع الجنسية عن العديد من الادباء والمثقفين، وبخاصة العضويين منهم، على سبيل المثال: **الأديب والمناضل كاظم السماوي، وداعية السلام عزيز شريف والدكتور الاكاديمي صفاء الحافظ، وبعدها عن المحاميين التقدميين كامل قزانجي وتوفيق منير وعن الروائي التقدمي غائب طعمة فرمان وغيرهم.**

وفي الوقت نفسه عدلت الحكومة السعيدية المذكورة في جملة من القوانين وجعلتها أقسى في العقوبات المفروضة، كما شرعت جملة قوانين وأصدرت عدة مراسيم زجرية وعقابية بحق النشطاء من المثقفين العضويين، إذ شرعت 6 مراسيم تعسفية عام [1]1954، كان من عاقبتها شلل الحياة السياسية والفكرية **ووسعت من ذرائع اسقاط الجنسية**، وهيأت الأجواء لعقد حلف بغداد العسكري. **إن التمعن في ماهيات ومضامين هذه المراسيم، سيوضح أحد أهم أبعاد ما لاقاه المثقفون من جهة ومن جهة أخرى عمقت هذه المراسيم من الأزمة البنيوية للنظام الملكي ومدى تعبيدها بصورة غير مباشرة، إلى الاسراع في تبني صيرورة تغيير النظام من قبل الانتلجنسيا العسكرية وتعمق نضال القطاع المدنية منها وتهيئة ذاتها نفسيا وتنظيميا للمساهمة بالتغيير الجذري.. وهذا ما تحقق عند انبثاق جبهة الاتحاد الوطني.**

وبعكس هذا التوجه الذي طبقته الحكومات القومانية (الملكية أو الجمهورية على السواء) فإن حكومات الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963) عملت وشرعت ما يناهض وينفي هذا التوجه، إذ أعادت الجنسية لمن أسقطت عنهم ورغب بالعودة، حيث سمحت لهم بالعودة للوطن بما فيهم الزعيم الكردي مصطفى البرزاني واتباعه. كما «... سُمح لأكثر من 450 يهوديا طردهم توفيق السويدي (1891 ـ 1968) ونوري السعيد (1888 ـ 1958) بالعودة إلى العراق وفقا للقانون الجديد، الذي نشره

2816 بتاريخ 09/ 03/ 1950

(1) ـ لقد صدرت هذه المراسيم وهي: تعديل ذيل قانون العقوبات لمكافحة أنصار السلام والشبيبة الديمقراطية رقم 16؛ ذيل مرسوم إسقاط الجنسية عن ذوي الأفكار الهدامة رقم 17؛ مراقبة وتصفية نقابات العمال رقم 18؛ إلغاء الجمعيات والأحزاب والنوادي رقم 19؛ المطبوعات رقم 24؛ مراقبة الاجتماعات والتجمعات رقم 25.

الزعيم قاسم إذ يحدد إعادة جنسية هؤلاء اليهود وممتلكاتهم... [1]». **وعليه لم تشهد حكومة الجمهورية الأولى أي فعل لاسقاط الجنسية، بل بالعكس، حاولت إلغاء تصنيف العراقيين إلى مواطنين من الدرجة الأولى والثانية من خلال مشروع قانون الجنسية الجديد الذي أعدته الحكومة، لكنه لم يشرع بسبب انقلاب شباط الدموي 1963.**

وعادت هذه الظاهرة (**اسقاط الجنسية**) بقوة كبيرة في زمن حكومات الجمهورية الثانية القومانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) وبخاصة في عهد حكومة انقلاب شباط 1963، حيث دشنته بإصدار قانون الجنسية الجديد رقم 43 لسنة 1963 الذي أقر بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم 666 الصادر في7/ 5/ 1980، وقد إلغى القانون الجديد[2] [قانون الجنسية الأول والصادر عام 1924 في زمن الحكومة جعفر العسكري الأولى (23/ 11/ 1923 ـ 3/ 8/ 1924)]. وكان يحتوي على نصوص تعالج موضوع سحب الجنسية العراقية، **إذ بموجب هذا القرار تم اسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي متجنس من اصل اجنبي حسب ما يراه وزير الداخلية].**

كما تضخمت هذه الظاهرة بحيث تحولت من ظاهرة فردية **إلى تهجير اثني جماعي،** في كل حكومات الجمهورية الثانية وبخاصة بعد الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بعد غزوه للكويت. بمعنى آخر إن اسقاط الجنسية عن المحوريين والنشيطين من الانتلجنسيا العراقية اصبحت **ظاهرة ملموسة** في تاريخ العراق المعاصر من جهة، وقد اصابت الجناح الراديكالي من هؤلاء وبالتخصيص القوى التقدمية من المثقفين العراقيين ذوي التوجهات العراقوية واليسارية والشيوعية، من أمثال: الجواهري الكبير، د. فيصل السامر، ذنون أيوب، د. صلاح خالص، د. عزيز الحاج، د. صلاح خالص، عبد القادر إسماعيل مهدي هاشم وغيرهم بالمئات [3].

(1) ـ راجع نسيم قزاز،الداخلية العراقية عام 1953، إسقاط الجنسية يشمل معتنقي الفكر الصهيوني ترجمة صباح ناجي الشيخلي، جريدة الزمان في 27/ 6/ 2012.

(2) ـ لقد شرعت حكومة الزعيم قاسم قانونا جديدا للجنسية تلافياً للنواقص التي شملها القانون الأول الصادر عام 1924 حيث تمت معالجتها بصورة أكثر موضوعية وبخاصة ما له علاقة بشهادة الجنسية حيث ساوى بين العراقيين بإلغاء تقسيمهم إلى ألف وباء.. وقد انصف القانون، الذي كان مهيأ للتوقيع والنشر في الجريدة الرسمية المكون الكردي الفيلي والكثير من الناس.. لكن حكومة الانقلاب أصدرت بديلا عنه قانونها السيء الصيت والذي تم إلغائه في مايس 2003.

(3) ـ لقد توقفت هذه الظاهرة بعد الاحتلال الثالث «بموجب المادة 11 من قانون ادارة الدولة العراقية

الظاهرة الثامنة:

ثابرت الانتلجنسيا العراقية على التبشير بالأمل الاجتماعي على نحو منفرد في الإصرار والديمومة منذ بداياتها الأولى، وكانوا سنداً فكريا لتلك الرؤى التي تحاول انقاذ المجتمع من براثن التخلف وأسوار التقاليد الاجتماعية البالية ومن اسوار الفكر الاسطوري ليبنوا جنتهم الأرضية على وفق قانونيات الحياة وليس حسب قواعد السماء، رغم أنهم كانوا مصابين ولا يزالون [بالمنزع الاستعجالي] كما اوضحنا ذلك سابقاً.

لقد مدوا الحياة، رغم تعسفها الاجتماعي والسياسي والفكري، بالأمل المستقبلي القريب، بغض النظر عن مدى واقعية هذا الجمال التبشيري، مما أضافوا عليها جمالية رومانسية دفعت الكثيرين من المواطنين على تبني الافكار التقدمية، التي أشتدت الدعوة التفاؤلية بعد ظهور الرواد الأوائل للفكر المساواتي (الاشتراكي) وإزداد هذا التفاؤل بعد ظهور الحركات اليسارية من قبيل جماعة الأهالي والردكالية من قبيل الحزب الشيوعي. بمعنى آخر أنهم زرعوا سيكولوجية الأمل المتفائل ضمن ثيمة اجتماعية واخلاقية، غائيتها الأرأسية هو الارتقاء بالانسان كذات وموضوع مستهدف. كان نشيدهم في الحياة هو استنهاض الإنسان في مواجهة الظلم، أي كان نوعه.

***

وفي الوقت نفسه لم تكن الساحة الفكرية خالية من نقيض هذه التوجهات والمؤثرات في جماعات سكانية لا بأس بها، إذ عجت بالعديد من **الانتلجنسيا التقليدية** ذات التوجهات الدينية السلفية أو/ و تلك المتأثرة بالقبلية والعشيرة ومنظومتها الفكرية والقيمية والمعيارية، التي أقل ما يقال عنها، إنها كانت منغلقة على ذاتها وتستمد مقوماتها من (السلف) المقدس وتفسيراته القديمة المناهضة للموضوعية والعلمية، ولا تساير متطلبات العصر وروحه، ومن دون النظر إلى ما أفرزه ويفرزه الواقع الاجتماعي من تناقضات وتصورات وظواهر جديدة تخلق دوما نقيضها، وما ينجزه

والذي بموجبه منعت اسقاط الجنسية العراقية عن كل عراقي واعادت الجنسية العراقية تلقائياً لكل مواطن عراقي اسقطت عنه الجنسية في الفترات السابقة وقد أكد ذلك قانون الجنسية الجديد والنافذ رقم 26 لعام 2006.

العلم وتطوره العاصف من مكتشفات وتفسيرات محدثة، والثورة التقنية من منجزات، وما يترتب عنها من تأثيرات وتناقضات نفسية واجتماعية على الفرد والجماعة وعلى وعيهما الاجتماعي وتجلياته. وبخاصة أن بعض هذه القوى القديمة والتقليدية لا يزال يعيش في محيط المؤسسات الاجتماعية السابقة للدولة كالعشيرة والقبيلة والمناطقية والاثنية والمذهبية، ويتحرك ضمن قيمها ومعايرها وسكونية التغيير فيها، دون الانفتاح على العالم الأرحب المتمثل بالمدنية الحديثة وما يرافقها من تنوع وتعدد في الانتماء وما تطرحه ضرورة الارتقاء. وكانت هذه القوى التقليدية تتحرك على وفق ما تمليه عليها مصالحها المباشرة وتلك التي تحافظ على مكانتها الاجتماعية، لهذا وقفوا ضد صيرورات حركة المشروطية وثورة تركيا الفتاة التي هددت العوائل الارستقراطية في مكانتهم.. كما وقفوا ضد الافكار الحداثوية التي طرحها النائيني، ناهيك عن الصيرورات الاجتصادية السياسية والفكرية لثورة 14 تموز، بمعنى آخر ضد كل جديد.

لكنها تتوحد، بحكم عاملي التناقض والمصالح، إزاء حراك القوى العلمانية والتقدمية التي هُزمت مرات متعددة، ولكنها انتصرت في آخرى كثيرة، لكن بوصلة الواقع وسياقاته يسير نحو تحقيق ذاتها وإمتلاكها ناصية المستقبل، وإن كان بطيئاً في الوقت الحاضر.. لكنه سيتسارع وقعه، كما نتوقع، بفعل كل من:

- التطورات الثورية في وسائل الاتصال الاجتماعي وثورة المعلومات.
- من واقع قوانين وسنن التطور الموضوعية والتي تنأى فعاليتها المؤثرة عن الذاتوية والارادوية..
- فشل القوى التقليدية في مسايرة الواقع في الوقت ذاته.. ولهذا اتبعت طريقان: إما الوقوف ضد التيار الجارف؛ وإما التكييف معه ومحاولة التأثير على مسيرته اللاحقة،

لهذا وقفت جمهرة المثقفون التقليديون، تاريخياً، بقوة ضد صيغ الحكم الجمهوري وإنحازوا إلى حكم الاوليغاركية عندما طرحت الاشكال الثلاث للحكم بعد ثورة تركيا الفتاة،.إذ «... احتدم النقاش حول نظم الحكم ونظريته الفلسفية والاجتماعية، منها الحكم الملكي الاستبدادي المطلق، والحكم الملكي الديمقراطي الدستوري وكذلك

الحكم الجمهوري...[1]». وكانت عاقبة هذا الانحياز قد كمن في تعميق التمايز الاجتماسياسي المستند إلى نظرتهم الفلسفية لطبيعة الحاكم، والمراوحة في القضاء على العلل الاجتماعية. ولهذا كانت فئة المثقفين التقليدين، كما ارى، في غالبتهم وبخاصة في الجمهورية الثالثة قد اعتمدت في ترويج أفكارها وتفعيل محاولاتها الاصلاحية على أساليب منها:

- اعتمدها على التقرب والعمل مع أصحاب القرار المركزي للسلطة.
- التحالف مع الفئة المحافظة صاحبة الحظوة الاجتماعية والمال السياسي.
- استغلالها لظروف التخلف الاجتماعي وتمرير افكارها الغيبية على العوام من الناس.
- اعتماد الديمقراطية كاسلوب للوصول إلى السلطة، وترك جوانب الديمقراطية كنمط سلوكي اجتمانفسي.

وهذا ما ساد في الجمهورية الثالثة، حيث سيطروا على السلطة وأخذ التخلف مداه الأوسع.

3.1. بعض من رموز الانتلجنسيا العراقية[2]:

أما على مستوى افراد الانتلجنسيا، بخاصة العضوية منها، منذ اواخر القرن 19، ينحدر اغلبهم طبقياً من العوائل الارستقراطية التقليدية عند بدء نشوء هذه الفئة من المثقفين والمتعلمين، لما تتمتع به عوائلهم من مكانة مادية تسمح إلى الابناء في ولوج المعرفة والتعلم.

ومن ثم، بعد تاسيس الدولة العراقية، تكون الكم الأغلب من ابناء الطبقة الوسطى والفئات البينية المتوسطة الدخل. أما من الناحية الجغرافية فقد تركز هذا الظهور في المدن الكبرى حسب، مثل بغداد والموصل والبصرة وبعض المراكز الدينية كالنجف

(1) ـ مستل من محمد جبار الجمال، بنية العراق، صز 167، مصدر سابق.

(2) ـ في البدء لا بد من الإشارة أنه لا يمكن حصر هذه الفئة الواسعة من المنتجين الثقافيين أو من العاملين في حقل تربة التغير الاجتماسياسي، ولهذا سنكتفي بالرموز التي توضح الاتجاه العامة حسب، وبإمكان القارئ اللبيب ان يوسع هذه القائمة على وفق المعيار الذي يحدد ماهية المثقف.

وكربلاء والكاظمية وسامراء وغيرها.. ثم توسعت ما بعد ذلك إلى المدن والحواضر المتوسطة الكثافة السكانية.

فكما قلنا أن زمنية تشكلها كفئة اجتماعية متميزة، قد بدأ بعد تأسيس الدولة العراقية.. أي تطورت من فئة لذاتها إلى فئة في ذاتها.. كما اوضحنا ذلك سابقاً. أما من الناحية العددية فيصعب عدهم وتكاد الارقام لا تستوعبهم لكثرتهم مقارنةً بزخم تأثيرهم وتوزعهم على مختلف الاصعدة الفكرية والاجتماعية والسياسية، في العلوم الاجتماعية والطبيعية. كما شملت جغرافية البلد برمته وأيضاً من كل فئاته الاجتماعية والقومية والدينية.

وفي الوقت نفسه نتلمس وجودهم المعنوي، وبخاصة في زمن الجمهورية الأولى (14 تموز 1958ـ 9 شباط 1963)، من دورهم التأسيسي النوعي المتجسد في الانطلاقة العملاقة لمؤسسات المجتمع المدني النوعي، كذلك المادي وذلك من مأثرهم النضالية حيث ساهموا في عملية استحداث تاريخ جديد للعراق تمثل في تهيئة تربة التغيير، بل ان بعضهم ساهم في تمظهر هذا التغيير وتجسيده على ارض الواقع.

كما يُسترشد بهم وبمواقفهم العملية وبتأثيرهم المادي على مجمل توجهات الحياة بابعادها الاجتصادية والسياسية، الفكرية والثقافية، ونتحسس غائيتهم ذات البعد الجمالي من افكارهم التي انصبت على العدالة الاجتماعية النسبية والهوية الوطنية التي ساهم البعض منهم في التأسيس المادي لها.

ومن الملاحظ أن الغلبة الغالبة من فئة الانتلجنسيا (وبخاصة العضوية منها) كانت تعبر عن ذاتها التحررية من خلال رفضها للقيود الاجتماعية البالية ووقوفها بقوة معنوية ضد اعادة انتاجها. كذلك بالتناقض التناحري مع التفسيرات اللا علمية للظواهر الاجتماطبيعية، وذلك بتقاطعاتها مع سلوكيات الانظمة التسلطية وتصورتها لمستقبل واقع العراق، سواءً في المرحلة الملكية أو الجمهورية.

لهذا برزت كتل أو تجمعات من هذه الانتلجنسيا في مختلف الحقول الطبيعية والعلوم الاجتماعية وفي ميادين الأدب والفنون طيلة القرن المنصرم وهي تؤدي دورها التغييري، بكل الوسائل المتاحة والممكنة وما هو مباح، بل وحتى غير المباح

به من قبل السلطة. حيث يتم استخدام الدلالات الرمزية ولغة التورية المعبرة عن ذاتية المثقف في إشكاليات الحياة زمن الحكومات التسلطية.

يوسع الأكاديمي الدكتور سيار الجميل، من قائمة الانتلجنسيا ما بين **الحربين العالميتين والتي تضم عددا كبيرا من المثقفين (العضويين وغير العضويين، من التقدميين أو التقليديين) ومن مختلف المشارب الفكرية والانتماءات الايديولوجية والسياسية ومن منابع ثقافية متعددة، ومنهم من القادة السياسيين كمحمد جعفر ابو التمن، والرواد الأوائل للفكر الاشتراكي والقادة المحوريين لجماعة الاهالي ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي، كذلك من القادة الرديكاليين في حركة اليسار ومثقفيهم وساسة الحزب الشيوعي كفهد وعامر عبد الله وزكي خيري ومكرم الطالباني وعبد الجبار وهبي وشمران الياسري وغيرهم من التقدميين المستقلين.**

يقول: الباحث سيار الجميل: «... أما فترة بين الحربين العظميين، فقد برز متي عقراوي، ثم فهمي المدرس الذي ترأس أول جامعة ثم فشلت بعد ست سنوات، وهي جامعة آل البيت، كأول جامعة في العراق وليس جامعة بغداد كما يُشاع، وهناك: مجيد خدوري، وفاضل الجمالي، ويعقوب سركيس، وثابت عبد النور، وسليمان فيضي وعلي الجميل وكلهم من المثقفين، إضافة إلى روفائيل بطي، وتوفيق السمعاني، وسليمان الدخيل جاء من نجد وتوطن العراق، وجعفر خياط، وعباس العزاوي، وإبراهيم صالح شكر، وأنور شاؤول، وإبراهيم الواعظ، والسيد أحمد الفخري، وميخائيل تيسي، وسليم حسون وأحمد حامد الصراف، ورفيق حلمي، ومحمد حسين الشبيبي، وأحمد عزت القيسي، ومحمد بهجت الأثري، وحافظ جميل، وشكري فضلي، وحنا خياط، وفاروق الدملوجي، ورزوق غنّام، وكاظم الدجيلي، وسليمان صائغ، وبولينا حسون (أول صحفية عراقية تصدر مجلة نسوية عراقية في كانون أول عام 1926)، وعبدالله كوران، وعبدالله فائق المحامي، ورشيد الخطيب، وصالح البدري، وعبدالله الدملوجي، ومحمد حسن أبو المحاسن، وخيري الهنداوي، وساسون حسقيل وكان من أفضل الاقتصاديين العراقيين، ويونان عبو اليونان... ويوسف مسكوني، ومحمود رامز، وكامل الجادرجي، والملا عبود الكرخي، وشالوم درويش، وعبد المجيد خيالي، وتوفيق الفكيكي، وقاسم حمودي، ومحمود فهمي درويش في الأعمال الموسوعية

التي طبعتها الدولة، ومريم زرمة، وعلي محمود الشيخ علي، وكل من ناجي وصائب وسامي شوكت... وناجي المعروف سياسياً، وفاضل الصيدلي أبو أكرم وعبد الحق كان شاعراً مجيداً. وهناك سلمان كوهين والشيرازي، وكامل الطبقجلي، وعبد الوهاب طباطبائي، وسامي خونده، ومحمد جمال الهاشمي، ومتي فرنكول، ومحمد أمين العمري وهناك أسماء أخرى لا يستطيع أن يذكرها كلها... ورغم ذلك كان العراق أبوابه مفتوحة أمام المثقفين العرب.

جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية:

برزت ضمن هذا الجيل أسماء أمثال ناجي معروف، وصفاء خلوصي، ومهدي المخزومي، وعلي الوردي، وطه باقر، وعبدالعزيز الدوري، وزكي صالح، وجواد سليم، وصالح العلي، وبدر شاكر السياب، ونازك الملائكة، وعاتكة الخزرجي، ولميعة عباس عمارة، وناظم الغزالي، وجعفر الخليلي، ويوسف العاني، وسعدي يوسف، والبياتي، والتكرلي، وذوالنون أيوب، وفائق السامرائي، وحسين جميل، وعبد الجبار عبدالله، وخير الدين حسيب، وإبراهيم كبة، وأحمد سوسة، والبسّام، والجواهري، وفائق حسن، وطلعت الشيباني، ومحمد حديد، وعبد الجبار الجومرد، والديوه جي وكوركيس عواد، وميخائيل عواد، وعبدالرزاق الحسني، وفيصل السامر، وجرجيس فتح الله، ويونس بحري، وعبدالرحمن الجليلي، وحسن الذنون، وضياء جعفر، وعبدالرحمن البزاز، وصديق شنشل، وفؤاد الركابي، وسلمان الصفواني، وهاشم محمد، ومحمد سلمان حسن، ومحمد توفيق حسين، وعبدالرزاق شبيب، وهشام الشاوي، وسلام أحمد، وأديب الجادر، وسجاد الغازي، وأحمد الحبوبي، وشكري صالح زكي، وخيري العمري، وسليم النعيمي، ونجدة فتحي صفوت، وسعدون حمادي، وشاذل طاقة، ومحمود الحديدي، وشفيق الكمالي، وعلي الحلي، وفؤاد جميل وغيرهم، **ومن اليسار** [1]: محمود أحمد السيد، وحسين الرحال، وإبراهيم القزاز، وعبدالله جدوع، وعبد الفتاح إبراهيم، وخدوري خدوري، ويحيى قاف، ونوري روفائيل، وعزيز شريف، ويوسف حاج الياس، وسلام عادل، وزكي خيري، وسعاد خيري،

(1) ـ الكثير من الاسماء التي دونها الزميل الدكتور سيار الجميل، هم محسوبين على اليسار من أمثال عبد الجبار عبد الله وطلعت الشيباني ومحمد سلمان حسن وغيرهم.

ورحيم عجينة، وعبد الحق فاضل، وحسن زكريا، وعامر عبدالله، وداوود الصايغ، وعبد القادر إسماعيل، وعزيز الحاج، وعزيز محمد، وباقر إبراهيم، وعبد الملك نوري، وفائق بطي، وعلي جواد الطاهر، وكامل قزانجي، ونزيهة الدليمي، وعبد الجبار وهبي، وعبد الرحيم شريف، وصفاء الحافظ، وغائب طعمة فرمان، وبديع عمر نظمي، ونوري جعفر، وغانم الدباغ، ومظفر النواب، ورشدي العامل، ويوسف عبد المسيح ثروت، وجميل كبة، وصفاء الحيدري، وكاظم جواد، وباقر سماكة، ومحمد جميل شلش،وعبدالرزاق عبد الواحد، وحميد سعيد وسامي مهدي وغيرهم. طلبَ سيار الجميل الحاضرين بمساعدته لمعرفة الأسماء الأخيرة في زمن الدكتاتورية مع استثناء مثقفي المهجر. وهو يرى أن مثقفي السلطة الذين كان قد مات ذكرهم اليوم. والمثقفون الحقيقيون إما مثقفون شاردون مهاجرون كأمثالنا، وإما مثقفون صامتون لا يستطيعوا البوح بكلمة واحدة. ثم استدرك ذكر بعض الكُتاب الذين نسيهم مثل حسين علي محفوظ، وجواد علي وجلال الحنفي وبلند الحيدري وغيرهم.

الثقافة المهاجرة:

ثمة أسماء كثيرة في المهاجر من بينهم صلاح نيازي وخير الدين حسيب، وعبد العزيز الدوري، وعبد الكريم زيدان وغيرهم سواء اختلفنا أم اتفقنا معهم، فمحمد مهدي الجواهري كتب أهم أعماله في المهجر. ثمة أسماء أخرى مثل فؤاد سالم، لميعة عباس عمارة، عوني كرومي، إياد القزاز، فالح عبد الجبار، زهير الدجيلي، محمد مكية، وغيرهم من الأسماء الكبيرة الموزعة في أميركا وأوروبا وأستراليا ونيوزلندا وبعض الدول العربية أمثال: عبدالرحمن مجيد الربيعي، وجلال الخياط، وإبراهيم الحيدري، وعبد الله الجليلي، وخالد القشطيني، وطاهر علواني، وسركون بولص، وطارق اسماعيل وديغيلين غزالة، وناهدة الرمّاح، وبرهان الخطيب، وعبد الحق فاضل، وزينب، وسعدي يوسف، ووليد خدوري، وفريال غزول، ولمياء الكيلاني، وفاروق الراوي، وحسن العلوي، ونجيب المانع، وسميرة المانع، وفؤاد التكرلي، وفاضل العزاوي، وامير الدراجي، وغسان العطية، ومظفر النواب، وفاطمة المحسن، وابراهيم العاتي، واحمد الحسو، وابراهيم الزبيدي، وكاظم حبيب، وفاروق عمر، وجاسم المطير، وأنوار عبد الوهاب، وسيتا آكوبيان، وفريد الله

ويردي، ورشيد الخيون، وعدنان الصائغ، وإنعام كجه جي، وبلقيس السنيد، وريم كبة وغيرهم... [1]».

ومن التشكيلين والنحات:

ويضيف الكاتب والمترجم عبد الله حبه إلى هذه القائمة كل من: «... محمود صبري ليس فناناً فحسب، بل هو مفكر وربما أكثر منه فناناً... كثر فيها المبدعون من رسامين ونحاتين ينتمون الى جيل ما بعد عبدالقادر رسام ومحمد صالح زكي وعصام حافظ وغيرهم من رواد الفن التشكيلي في العراق. فقد عاد من باريس فائق حسن وجواد سليم من لندن كما عاد من الخارج الرسامون حافظ الدروبي وعطا صبري واسماعيل الشيخلي وشاكر حسن آل سعيد والنحاتون محمد غني حكمت وخالد الرحال ومحمد الحسني. وشهدت فترة الخمسينيات نهضة فنية وظهر تياران أحدهما يتمثل بأعمال جواد سليم ونزار سليم وشاكر حسن أل سعيد وبقية «الشلة »من جماعة بغداد الداعية الى احياء التراث العربي والاسلامي في الفن أو الاغراق في الصوفية وأفكار اخوان الصفا والرمزية التجريدية كما فعل شاكر حسن أل سعيد...[2]».

وتأسيساً على ما ذكر فيمكننا القول أنه بالرغم من ضعف المقومات للافكار الديمقراطية واليسارية الموضوعية، المتمثلة في التخلف العام وسيادة الأمية، والذاتية الكامنة في تدنيات الوعي الاجتماعي وتجلياته، لهذا ضعف التأثير البنيوي لفئة المثقفين وبخاصة العضويين منهم، وكذلك بسبب ملاحقاتهم والهيمنة عليهم من قبل الحكومات التسلطية، كذلك وبصورة خاصة عند اعتلاء العشيرة للحكم منذ 1979 بكل قيمها على السلطة والمجتمع المديني. لكن لم يمنع كل ذلك من تبوء المثقفين دورا مهما لهم ولهذا فإن الأفكار الديمقراطية ذات الطابع التغييري بخاصة «... قد **وقعت في نطاق الاطار المعرفي للفئة المثقفة العصرية كإختيار واع...[3]»**

---

(1) ـ د. سيار الجميل، انتلجنسيا العراق بين الماضي والحاضر،الموقع الخاص .www.sayyaraljamil/com . ومن الممكن ان تتوسع القائمة إذا اضفنا لها المثقفين العضويين من التيار اليسار والشيوعي تحديدا وكذلك بعض المتنورين من المثقفين التقليدين ومن مختلف الاديان والاثنيات.

(2) ـ عبد الله حبة: محمود صبري، فنان ومفكر، موقع الناس في 18/ 7/ 2011

(3) ـ د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، ص. 231، مصدر سابق.

4.1. الانتلجنسيا العسكرية العراقية وبعض من رموزها:

سوف لن يكون من المجدي دراسة وتحليل القوى الاجتماعية في عالم الاطراف (وإن شئت النامية) دون التطرق إلى دراسة المؤسسة العسكرية، لما لها من دور في الحياة الاجتصادية والسياسية، وهذا الدور مشتق من الوظيفة الأراسية المناطة بالمؤسسة ذاتها من جهة، وبما تمتلكه من عناصر التحكم والتغيير المادي من جهة ثانية، وماهية وطبيعة انظمتها المختلفة من جهة ثالثة.

لكن هذا الدور المؤثر للمؤسسة العسكرية، سيكون نسبياً في البلدان المتقدمة، لانه «... هناك انطباع شائع وخاطئ باستقلالية وحياد المؤسسة العسكرية عن السلطة والنظام السياسي في الدول الغربية الحديثة. ويساهم في تعزيز هذا الانطباع ترسخ مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول، وانحسار دور الزعماء العسكريين الذين تبوأوا السلطة في العديد من الدول الغربية الرئيسية بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن بإلقاء نظرة فاحصة على هذه الدول يتبين لنا أنها تشهد تدخلاً واضحاً ونفوذاً متزايداً من قبل القوات المسلحة في السلطة السياسية بصورة مباشرة أو عبر ممثليها أو حلفائها في المجتمع الصناعي الحربي الذي يحتل مرتبة الصدارة في توجيه الاستراتيجية العالمية لهذه الدول... [1]».

كما تنبع ضرورات دراسة فئة الضباط، لأنهم «... من إفرازات القرن التاسع عشر. فقد كان فارس العصور الوسطى، أرستقراطيا وهاويا فردياً، وكان ضباط الجيوش الاوربية حتى آواخر القرن 18 مرتزقة أو ارستقراطيين. ولم يبدا الضباط في تلقي تكنيك حرفي خاص والتحول إلى فئة متميزة إلا في الحروب النابليونية.. فالجندي المحترف بوصفه نمطاً اجتماعيا، شأنه شأن رجل الصناعة بالمجتمع الحديث.. وحتى ما قبل 1880، لم تكن توجد تلك الطائفة من الضباط المحترفين. أما في 1900، فقد كانت هذه الفئة موجودة بالفعل في كل البلاد الكبرى... [2]»، ومنها الدولة العثمانية ولذا أصبح للمؤسسة العسكرية دوراً سياسياً كبيرا.

(1) ـ منذر سليمان، مستل من: الجيش والسياسة والسلطة، ص. 88 مصدر سابق.

(2) ـ اليعازر بعيري، ضباط الجيش والسياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، ص.295. دار سينا والمكتبة الثقافية، القاهرة ـ بيروت، 1992.،

في الوقت نفسه لابد من التوكيد المعرفي والمنهجي على أن الجيش **لا يشكل طبقة بالمجتمع لأنه متكون من ممثلين لطبقات معينة متتوئمة مع ماهيات التطور ونسبيتها. لكنه يتبلور كفئة اجتماعية متميزة وكتنظيم خاص لا تتحدد مصالحه دوما وبشكل مباشر بمصالح الطبقة التي ينتمي إليها أغلب افراده وبخاصة الضباط المتحكمين بالقرار الرسمي للمؤسسة العسكرية**.كما أن هنالك تماثل نسبي مع فكر وممارسة الفئات الاجتماعية الوسطى المدنية حاملة دورها في التنوير. ولهذا يعتبر الضباط، على الأقل حسب تصورهم، بأنهم جزءً من الانتلجنسيا الوطنية لكونهم «... **يلعبون دوراً كبيراً في العصرنة والتحديث في بلدانهم**» حسب قول المؤرخ أرنولد توينبي. أو ما بالغ فيه ميرسكي من كون الضباط في عالم الأطراف «**افضل قطاعات الانتجلنسيا تثقيفاً... وهم يناضلون من أجل تحديث بلادهم المتخلفة** [1]». كما «**أختار سلك الضباط أن يعتبر نفسه ـ بل ويظهر أمام أعين المواطنين ـ حامل راية أفضل ما في الثقافة الوطنية وكياناً يمثل مجمل الأمة...**[2]».

ومن خلال دراسة الاصول الطبقية لمجتمعات عالم الاطراف لوحظ أن أغلب الضباط هم **من فئات الطبقة الوسطى وشرائحها المختلفة** [3] التي تضم فئات عديدة أبرزها: موظفي مؤسسات الدولة، المثقفون، المدراء، العاملون في الإدارة الوسطى، التقنيون، ذوي المهن الحرة، الطلبة **وأخيرا فئة ضباط المؤسسة العسكرية والامنية (قوى العنف المنظم)** الذين لهم دور، كما قلنا، **متميز مشتق لا من دورهم كذوات خاصة، ولا من موقعهم كفئة اجتماعية، في عملية الانتاج الاجتماعي المادي أو إعادة**

(1) ـ ميرسكي، الماركسية ومشاكل التحرر الوطني، مجلة الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، موسكو العدد 5 سنة 1963. بالروسية

(2) ـ إليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة، ص. 295، مصدر سابق.

(3) ـ هناك من لا يميز منهجيا بين فئات الطبقة الوسطى والفئات البينية التي هي: تلك العناصر ما قبل البرولتاريا وشبه البرولتاريا والباعة والحرفيين وصغار أرباب العمل، اي الفئات الدنيا من السكان التي تشغل المكانة الوسطى بين الطبقتين الأكثر حداثة: البرجوازية والطبقة العاملة. أما فئات الطبقة الوسطى فهي عبارة عن خليط غير متجانس من المجموعة المهنية بل والمتناقضة، في بعض الحالات، والتي تتأرجح بين مختلف المصالح والقوى الاجتماعية، وهذا مرتبط بطبيعة الظروف الملموسة العيانية. إن عدم التجانس أستوجب أن يطلق عليهم بالجمع (الفئات الوسطى).. وهو ما حدا بجمهرة من علماء الاجتماع نفي صفة الطبقة على هذا الجمع غير المتجانس والمتسم بعدم إدراك مشترك لموقعها في التركيبة الاجتماعية وبالتالي انعدام وعي طبقي موحد لديها.

أنتاجه، ولا من أصولهم الطبقية، بل من:

- الدور الأراس المناط بهم (مهنياً) وهي الحفاظ على سيادة البلد والدفاع عنه؛
- خلال تحكمهم وتصرفهم بوسائل التغيير المادي (السلاح)؛
- الموروث التاريخي والسيسيولوجي الذي يضع المقاتل والمجاهد في المراتب الاجتماعية العليا؛
- الدور التاريخي، الحقيقي أو المتصور، للمؤسسة العسكرية (مؤسسة العنف المنظم).

وفي الوقت نفسه يمكننا رصد جانب أخر من التوترات التي تقع في صميم تناقضات المؤسسة العسكرية ذاتها وبالأخص بين القيادات العليا ذات العقلية التقليدية أو المحافظة، التي ترى أن واجبها الأرأس يكمن في الحفاظ على النظام وجغرافية حدوده وطبقيته، بينها وبين القيادات الوسطية (الآمرون) والصغرى (المنفذون[1]) الذين غالباً ما يربطون بين المشروع الوطني والحفاظ على النظام. أي«... ادراج الجدلية محل الطرح الاستاتيكي التجميدي. إن الدولة المعاصرة تتكيف من جديد بصورة ميسورة نسبياً من حيث أبعادها الاقتصادية والثقافية. ومكان التناقضات ـ بين النظام والحركة، بين المحافظة والجدلية ـ يقع فعلاً في قلب الدولة، أي في الجيش، من هنا مناخ التناقضات، والتوترات القصوى وعدم التفهم والهامشية[2]». طالما أن المؤسسة العسكرية تنمو ضمن تطور مركزية الدولة ومؤسساتها التي اوجبتها إطار الحاجات الخاصة بها كدولة وبأليتها ضمن ما فرضته العوامل الداخلية والخارجية من توجهات وضرورات، وأولويات الصراع الاجتماعي ومدى حراكيته.

ويتميز ضباط الجيش في عالم الاطراف ومنها العراق، من الناحية الاجتماسياسية والسيكولوجية بجملة من الخصائص مشتقة من ذاتية مهنتهم، من اهمها:

- إن الأغلبية المطلقة منهم من غير ذوي الملكيات وبالتالي سيعتمدون بالأساس على

---

(1) ـ تسود المؤسسة العسكرية ثلاثة مستويات على وفق مستوى التخطيط وهم:
- الضباط القادة وهم من رتبة زعيم (عميد) فما فوق؛
- الضباط الآمرون من رتبة رئيس لأول (رائد) إلى عقيد؛
- الضباط المنفذون من ملازم ثاني إلى رئيس (نقيب).

(2) ـ انور عبد الملك وآخرون. الجيش والحركة الوطنية،، بص. 65، دار الطليعة بيروت التاريخ بلا.

الدخول المتحصلة من اشغالهم في المؤسسة العسكرية؛

- تعتبر الدولة الحاضنة الأساسية لهم وبالتالي أخذوا ينظرون إلى السيطرة عليها منذ تكوينها في 1921؛

- انفصالهم عن القاعدة الاجتماعية التي قدموا منها في سياق ارتقائهم المهني وما ينسجنوه من علاقات مع النخبة الحاكمة؛

- سيادة الانضباط التام لقواعد التنفيذ والسلوكيات الأمرة وسايكولوجية الثكنة العسكرية[1] ومقتضياتها.

وانطلاقا من هذا الظرف، تتمتع المؤسسة العسكرية بإستقلالية نسبية بالنسبة للطبقات الاجتماعية من جهة وبالنسبة للدولة، بل في الكثير من الاحيان في عالم الأطراف يحدث العكس إذ ان الدولة هي التي تتبع الجيش وتتشكل تحت تأثيرها من جهة ثانية. وأعتقد أن اسباب ذلك تكمن في ماهية وأهمية الدور الفريد والمتميز المنوط بالمؤسسة العسكرية وهو الدفاع عن الوطن. لقد اوضحت التجارب العملية لهذه البلدان النامية، أن القوى الاجتماعية فيها مهما كانت منظمة، فأنها لم تتمكن من إبعاد الضباط وتأثيراتهم على القرار المركزي للدولة.. طالما في مثل هذه المجتمعات المتخلفة يصبح الجيش عامل تصليب إلى الأمة، وانطلاقا من وعي ضباطه لموقعهم الفريد، يبدأ الجيش بتنمية دورهم كحامل لمهمة تاريخية.

ونستنتج مما تقدم أنه لا يمكن فصل صيرورة الفعل السياسي للمؤسسة العسكرية «... عن الواقع السياسي وتأثرها بالمشاكل والأوضاع السيئة التي كان يعاني منها الشعب العراقي، لأن أفراد الجيش هم من أبناءهذا الشعب ومن طبقاته المختلفة، لذا فإنهم يحسون بهذه المشاكل والأوضاع المتردية بكل تفاصيلها... وقد بدأت عوامل

(1) - «يقول عالم النفس الايطالي إميليو سيفاديو: أن التعود على الحياة في الثكنات، حيث الانضباط والمراتب لا جدال فيها، وحيث اوامر لا تناقش مطلقا، ولا موجب إلى التفكير الانتقادي، يؤدي إلى الاستبداد. ويسفر الطموح إلى الاستبداد عن رغبة حتمية في جعل مثل هذا النظام المطلق يشمل الحياة الاجتماعية ايضا...». مستل من ميرسكي، الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، ص. 46، دار التقدم، موسكو 1987

عديدة تؤدي دورها في جر الجيش إلى معترك الحياة السياسية...»[1].

ولهذا أصبح للضباط القادة (دون الأمرين ولا المنفذين) على وجه الخصوص، أداة أرأسية، في حسم الصراع الاجتماسياسي أو/ وترجيحه لهذا الطرف أو ذاك، في اغلب احوال بلدان عالم الاطراف، عبر الانقلابية العسكرية المباشرة أو غير المباشرة من خلال الضغوطات والتلويح باستخدام القوة.

وهذا ما تدلل عليه التجارب التاريخية في أغلبية أقطار أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأسيا، ومنها العراق:

وما نراه مستنتجا من تاريخية الدولة العراقية المعاصرة منذ تأسيسها:

حيث امتلك الجيش الدولة ولم تمتلك الدولة الجيش

بمعنى تركز السلطة السياسية الحقيقية بأيدي الضباط،[2]. وهذا ما دلل عليه دور الضباط العراقيون في الجيش العثماني في تأسيس الدولة وادارتهم للسلطة من جهة، ومن جملة الانقلابات العسكرية التي حدثت في العهد الملكي وعددها 7 وآخرها الحركة العسكرية في 14 تموز 1958، وما اعقب ذلك في الزمن الجمهوري حيث بلغت المحاولات الانقلابية بالعشرات، سواءً في زمن الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963) أو في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003)[3].

---

(1) ـ د. عدنان عزيز، تنظيم الضباط الأحرار، مستل من جمهورية الزعيم عبد الكريم قاسم، دراسات ومقالات جمعها ودققها، محمد سعيد الطريحي ص. 400، مجلة الموسم العدد 102، هولندا 2013..

(2) ـ لقد بلغت الانقلابات العسكرية في العالم العربي للفترة من 1936 إلى 1968، ما مجموعه 38 انقلاباً مما يعبر في الوقت نفسه عن ارتباط ظواهر التخلف والعنف والتسلط في هذه البلدان. أليعازر بعيري، ضباط الجيش والسياسة، صص.243 ـ 246، مصدر سابق. أما في العالم الثالث فقد حدثت في الفترة 1960 إلى 1982، ما مقداره 108 انقلابا عسكريا. راجع نزيه الايوبي، العرب ومشكلة الدولة، ص.28، مصدر سابق..

(3) ـ أن البنية التنظيمية للمؤسسة العسكرية تفرد دورا متميزا للضباط، وبخاصة الكبار منهم، في التحقيق المادي للانقلابات العسكرية.. لكن هنالك تجارب في الدول النامية، لا تتعدى اصابع اليد الواحدة، نفذت مراتب (ضباط الصف والجنود) المؤسسة العسكرية الانقلابات، ومنها العراق.. حيث لعبت المراتب دورا متميزا في الكشف عن الكثير من المحاولات الانقلابية، بل قادت محاولة انقلابية ردا على انقلاب شباط الاسود، وقد تجسد ذلك في حركة حسن سريع في تموز 1963، للمزيد راجع كتابنا، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، مصدر سابق. كذلك د. علي كريم سعيد،

فمن جهة، وتاسيسا على ما ذكر فمن الضروري التأكيد على أن الظروف التي سادت أثناء وقبيل تأسيس الدولة قد أجبرت الاعتماد على الضباط العاملين في الجيش العثماني بإعتبارهم من الفئات الاجتماعية الأكثر احتكاكا بالحضارة الاوربية والعلم عامة والعسكري بصورة خاصة.

ومن جهة ثانية أما بعد تأسيس الدولة ف «... يجب التأكيد على الحقيقة المتجسدة في أن الجيش كان في واقع الأمر المؤسسة الوطنية العامة الوحيدة في مجتمع لا تزال فيه الأمة بالمفهوم المعاصر للكلمة في مرحلة التكوين، حيث يلاحظ ضعف الروابط القومية العامة وحيث لا تزال الروابط العائلية والقبلية والعشائرية والدينية تحدد إلى درجة كبيرة إدراك الناس أكثر مما يحده شعور الانتماء إلى جماعة واحدة... فالجيش هو الذي غرس في نفوسهم وعي الذات وإدراك النفس. لذا فقد أصبح الجيش رمز وحدة الأمة وحامل أفكار السيادة. وهذا ما حوله إلى مؤسسة متميزة في الدولة وأضفى عليها طابعا فريدا وأكسبه الغلبة على جميع التنظيمات الأخرى [1]».

ومن جهة ثالثة كان الضباط العاملون في الجيش العثماني قد أطلعوا على المعارف الحديثة وعلى الاوضاع الحياتية في الدول التي حاربوا فيها.. وقد تعمق ذلك بعد تأسيس المؤسسة العسكرية وفتح الكلية العسكرية ومن ثم الاركان، حيث تم التواصل مع العلوم العسكرية وتقنيتها.

ومن جهة رابعة ومنذ نهاية العشرينيات وبالتحديد عام 1928 تم تأسيس كلية الأركان العراقية كنتيجة لتطور المؤسسة العسكرية «... وزيادة قوته الضاربة، ينمو دور جهاز الأركان فيه ويزداد عدد ضباط هذا الجهاز. وهؤلاء المثقفون العسكريون مضطرون بحكم نشاطهم الاسترشاد بالنماذج الاجنبية والتعرف على التقدم التكنيكي في البلدان الأخرى. وضباط الأركان الذين من مصلحتهم ومن طبيعة نشاطهم التجديد، يمثلون لأنفسهم ما يشبه عنصر التحديث في المجتمع المتخلف، وهم يشعرون بمرارة خاصة بالفرق بين متطلبات التطور المعاصر وبين المستوى المنخفض الذي فرض

البيرية المسلحة وحركة حسن سريع وقطار الموت، دار الفرات، بيروت 2002.

(1) ـ مجموعة من العلماء السوفيت، التركيب الطبقي للبلدان النامية، ترجمة د. داود حيدو ومصطفى الدباس، ص. 412، وزارة الثقافة السورية، دمشق 1972.

على مجتمعهم طالما لم يتحرر من النفوذ الاجنبي ولم يسلك طريق التصنيع، طريق التحويل الجذري لمجمل التركيب الاقتصادي والاجتماعي... [1]».

ومن جهة خامسة ومن منطلق البعد التاريخي للموروث الديني/ السيسيولوجي للمجتمعات العربية الاسلامية، حاولت جيوش هذه الدولة ان تعطي لذاتها حالة (شبه موضوعية) تكمن بدورهم في الميدان السياسي كقوة مستقلة، وبذلك ستكون المنطلقات الوطنية والقومية عندئذ هي من العناصر الأولى في عقيدة المؤسسة العسكرية. كما ستستنبط بعض من مركبات هذا الموقف من الناحية الذاتية للضباط الذين يضخمون من ذاتهم المهنية «... فصورته الذاتية المهنية تتضمن مركباً بطوليا لا مرد له من حيث أن على العسكري أن يجابه الخطر.. وها هو يتحول إلى استاذ... [2]».

كل هذا وغيره ولَّد لدى الضباط حالة نفسية مضخمة بكونهم قوة عصرية منظمة وقادرة على التحرك السريع والتصرف بالوسائل الفتاكة، فأيقظ فيهم ثانية **(الدور التاريخي أو المسلك الطبيعي[3])** باعتبارهم طليعة ذات رسالة تاريخية، كما تصوروا انهم أصحاب طريق خاص في التنمية ولهم مشروعهم التنموي.

وعند إستقراؤنا لماهيات الظروف الاجتماعية والقوى السياسية وتوازناتها في بلدان عالم الاطراف ومنها العراق، لم نجد، بصورة مكثفة، سوى قوتين حاسمتين للتغير هما:

- **مؤسسة العنف المنظم (المؤسسة العسكرية)؛**

- **والجماهير الشعبية.**

إن الظروف الموضوعية للتطور ولذات المجتمع، والذاتية لمؤسسات الدولة وبخاصة العسكرية والأفراد في بلدان عالم الأطراف، سترجح الكفة إلى العنصر الأول لقدرتها على التعبئة المنظمة الفعالة وانضباطيتها العالية وفي قدرتها التحكمية في ترجيح مصادر القوة لصالحها.. وهو نتاج تخلف المؤسسات الجماهيرية ومنظماتها

(1) ـ المصدر السابق، ص. 414.
(2) ـ أنور عبد الملك وآخرون، الجيش والحركة الوطنية، ص. 35، مصدر سابق.
(3) ـ للمزيد عن نظرية الدور التاريخي للضباط، يراجع: أليعازر بعيري، ضباط الجيش مصدر سابق.

المدنية، أو على الاقل في انتسابها إلى مؤسسات ما قبل الدولة (كالعشيرة والقبيلة والافخاذ او التجمعات الحرفية البدائية وغيرها).. وانعدام تأثيراتها الفعالة.. وهي بهذا تفسح المجال للمؤسسة العسكرية في ان تصبح قوة اجتماسياسية مستقلة نسبيا.

لهذا الاسباب وغيرها مجتمعة، علينا أن نسلط الضوء على هذه الانتلجنسيا العسكرية طالما أن مؤسستهم الحاضنة، في ظرف تاريخي معين، يصبحون قوة اجتماسياسية مستقلة نسبياً. وهذا ما يوضحه تاريخية تشكل الدولة العراقية المعاصرة.. فالانتلجنسيا العسكرية هي الاقدم بالتشكل والتبلور على المسرح العملي مقارنة بالمدنيين، إذ لعبوا الدور الأراس في قاعدة الحكم الملكي وفي تأسيس الدولة العراقية وقادوا السلطة الملكية.. حيث كان لبعضهم دورا (أيجابياً أو سلبيا) في صيرورة النظام السياسي من امثال: نوري السعيد وجعفر العسكري وجودت الايوبي وتحسين العسكري وتوفيق الخالدي وجميل المدفعي وشاكر الوادي وعمر نظمي وطه الهاشمي وياسين الهاشمي ومحسن السعدون ومصطفى العمري ومعروف الرصافي وعبد الحميد الشالجي وتوفيق وهبي وسامي شوكت وفهمي المدرس ومحمود سلمان وصلاح الدين الصباغ وفتاح باشا وسامي فتاح وناجي الاصيل وناجي شوكت وعبد الغفور البدري وماجد مصطفى ومولود مخلص وتحسين قدري وغيرهم بالعشرات، لغاية التغيير الجذري في 14 تموز.

وفي الوقت نفسه توضح تاريخية المؤسسة العسكرية العراقية إلى أنه «... ما أن وضعت الحرب آوزارها وأحتل العراق بأكمله، حتى برزت الانقسامات بين مجموع الضباط حول الإشكالية السياسية الأرأسية الساخنة آنذاك التي تمحورت حول: استقلال العراق وماهية مستقبل نظامه السياسي اللاحق من جهة؛ وماهي الأساليب الواجب اتباعها لتحقيق ذلك من جهة ثانية؛ ومدى درجة التماثل والمواقف من بريطانية ومشاريعها المطروحة آنذاك، سواءً بخصوص العراق أو/ و آفاق اقامة الدولة العربية الموحدة، التي وعدت بريطانيا بإقامتها في المشرق العربي من جهة ثالثة...[1]».

(1) ـ للمؤلف، الجيش والسلطة في العراق الملكي، 1921 ـ 1958، دفاعا عن ثورة 14 تموز، ط. 2، ص. 110، دائرة الشؤوون الثقافية، بغداد 2005.

لقد أثرت ظروف تلك المرحلة التاسيسة، الموضوعية للبلد والذاتية للمؤسسة العسكرية، وبتأثير من العوامل الخارجية والاقليمية، أفرزت ثلاثة مجاميع، حسب ما نعتقد، من هؤلاء الضباط وهم [1]:

1 ـ **التيار الموالي**: وهو الذي يوالي بريطانيا ومشاريعها بوصفها آمل العراق، ونواتهم السياسية المتمثلة بالاساس بالضباط الشريفيون من أمثال جعفر العسكري ونوري السعيد ومزاحم الباجه جي وجودت الايوبي وجميل المدفعي وطه الهاشمي وياسين الهاشمي وثابت عبد النور وغيرهم. لقد نفذ هذا التيار المفاصل الأكثر خطورة من المشروع البريطاني/ الفيصلي، ليس في العراق فحسب بل في عموم المشرق العربي عامة والقضية الفلسطينية بخاصة من خلال التحقيق المادي لوعد بلفور وبقية مشاريعها على امتداد المرحلة الملكية كحلف بغداد.

2 ـ **التيار المساوم**: وهم الذين كانت تساورهم بعض الشكوك، إزاء جدية بريطانيا في الايفاء بوعودها المعلنة آنذاك ومدى واقعية ومصداقية تصورها لعراق المستقبل وبصورة خاصة التحقيق الموضوعي للفكرة الاستقلالية. لذا كانوا يترددون في منح التأييد الكامل لها أو لمشاريعها ورؤيتها، إذ كانون يشترطون بعض الشروط قبل منحها أو يوافقون على بعض مفردات الموقف. ولكن بعد استقرار الدولة فقد حسم هذا التيار موقفه وانخرط أغلب مناصريه مع التيار المساوم وليصبحوا جزءً منه ومن النخبة الحاكمة.

3 ـ **التيار الراديكالي**: وهو التيار الرافض للمشاريع البريطانية كافة، إذ كان يطالب أولاً بالجلاء التام وتأسيس الحكومة الوطنية المستقلة استقلالا حقيقيا وليس شكليا. وكان أغلب المنتمين لهذا التيار في مطلع عشرينات القرن المنصرم، هم من الرتب الصغيرة (الآمرون) من أمثال صلاح الدين الصباغ وبكر صدقي وكامل شبيب ومحمد علي جواد وغيرهم. وبالرغم من أن حجم هذا التيار صغيراً، لكنه كان له صدى واسعا في الشارع السياسي العراقي. ومن جانب آخر فقد مثل هذا

(1) ـ للمزيد حول الضباط العراقيين في الجيش العثماني ومصائرهم والتيارات الاساسية لهم والاصول الاجتماثقافية لهم، راجع الفصل الثالث من المصدر السابق وكذلك الملاحق لتبيان دورهم في تأسيس الدولة العراقية.

التيار خير تمثيل، هي كتلة الرئيس الأول توفيق حسين ذو النزعة الاسلاموية مازجا اياها بالاتاتوركية العلمانية.. ومن هنا يكمن السر في مناهضة هذه الكتلة للمشروع البريطاني/ الفيصلي في العراق.

لقد تطور هذا التوجه الراديكالي في الجيش العراقي بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت، بحكم ضعف القوى السياسية المدنية وقوة قمع السلطة التسلطية، الانتلجنسيا العسكرية واحدة من أهم عناصر التغيير الاجتماسياسي المنتظر، نظرا لما تمتلك وتتحكم بوسائل التغيير المادي، بخاصة عندما اقترن تنظيمهم بالتكتل الغائي ذي الملامح الجذرية، إذ استهدفت النظام السياسي برمته وتوجهاته الاجتصادية والسياسية والفكرية. لقد تبلورت هذه الغائيات وتجسدت من تراكم تاريخية المؤسسة العسكرية من جهة ومن جهة أخرى منذ حرب فلسطين الأولى (1948 ـ 1949) وفيها كدلالة مادية ورمزية ايضا. إذ بدأ أول تكتل غائي أن يجسد ذاته في (تنظيم الضباط الوطنيين)، وتطورت فكرة التكتل الغائي في عدة تنظيمات عسكرية، تماثل اغلبها مع هورمانية واقع الحركة الوطنية، وفي خضم الصراعات الاجتماعية الداخلية والاقليمية والدولية، كذلك معادلات الحياة وتناقض مصالح المشروع السلطوي مع ماهيات وضرورات الحياة منذ خمسينيات القرن المنصرم، وانعكس ذلك في جملة الانتفاضات الشعبية والاضرابات العمالية، مما عمق من الازمة البنيوية لنظام الحكم.

وهكذا صاغت الظروف الحسية للبلد (كعامل موضوعي) وللمؤسسة العسكرية (كعامل ذاتي)، دورها في تكوين هذا التكتل الغائي والمتمثل فيما عرف بإسم (حركة الضباط الأحرار)، حيث كانت تضم مجاميعا متنوعة من الكتل، ذات غائيات عامة متفق عليها: كالاطاحة بالنظام الملكي، وأراسيات من الاهداف المختلف عليها: كماهية مستقبل العراق؛ ولمن الاولوية لعراقية العراق أم عروبته؛ ومدى عمق الاجراءات الاصلاحية وغيرها [1].

وهكذا برز من هؤلاء الضباط الغائيون من ذوي الاتجاهات السياسية والفكرية

(1) ـ للمزيد راجع للمؤلف: حركة الضباط الاحرار التكوين والتكتل الغائي، في كتاب: من ماهيات السيرة الذاتية، صص 347 ـ 552، مصدر سابق.

المتعددة التي كانت سائدة في الساحة العراقية في خمسينيات القرن المنصرم، من أمثال:

عبد الكريم قاسم، محي الدين عبد الحميد، جلال الاوقاتي، ناظم الطبقجلي، رفعت الحاج سري، ناجي الحاج طالب، عبد الوهاب الشواف، عبد اللطيف الدراجي، عادل جلال، إبراهيم عباس اللامي، عبد الستار عبد اللطيف، عبد الوهاب الأمين، داود الجنابي، هاشم عبد الجبار، إسماعيل علي، سلمان الحصان، عبد الباقي كاظم، فاتح الجباري، كافي النبوي، لطيف حسن، عبد السلام عارف، محمد سبع، عبد الرضا عبيد، موسى إبراهيم، طه السلطان، ماجد محمد أمين، جلال بالطة، كاظم مرهون، فاضل عباس المهداوي، إبراهيم حسين الجبوري، وصفي طاهر، إبراهيم الموسوي، طه البامرني، رجب عبد المجيد، عبد الرحمن عارف، إسماعيل العارف، عبد الكريم فرحان، صبيح علي غالب، أحمد صالح العبدي، طاهر يحيى، عبد الكريم فرحان، محسن حسين الحبيب، أحمد حسن البكر، عزيز عبد الهادي، وخليل إبراهيم العلي، جبار خضير، سلمان الحصان، حامد مقصود، عبد اللطيف الدراجي، عبد الكريم الجدة،، خليل سعيد، عبد المجيد سبع، سعيد مطر، غضبان السعد، سليم الفخري، فاضل البياتي، عطشان ضيول الازيرجاوي، قاسم الجنابي، حافظ علوان، فتاح سعيد الشالي، نعمان ماهر الكنعاني، فاضل البياتي، حسين خضر الدوري، خزعل السعدي، جاسم العزاوي، صبحي عبد الحميد، راغب السماوي، شاكر محمود السلام، أسماعيل تايه النعيمي، حسن مصطفى النقيب، خليل إبراهيم حسين، شكيب الفضلي، محسن الرفيعي، حسن عبود، عربي الخميسي، محمد مرهون الصفار، حردان التكريتي، خالد حسن فريد، فاضل محسن الحكيم، عبد الحبار عبد الكريم، ذياب العلكاوي، إحسان البياتي، عبد الستار العبوسي... وغيرهم الذين قدرت عددهم في حدود 320 ـ 400 ضابطاً في دراستي التقديرية لاحصائهم وذكر اسمائهم [1]. وهكذا برزت هذه الفئة التي ضمت مختلف الاطياف والمكونات الاجتماعية والاثنية ومن مختلف الديانات والمذاهب، كما اتسمت بتعدد منافذها الفكرية ومدارسها الفلسفية.. فكان التنوع في الوحدة وكانت الغائية الاجتماعية من سماتها المتميزة.

---

(1) ـ راجع الملحق الثاني، في المصدر السابق، محاولة في التقدير الكمي للضباط الأحرار.

5.1. قاسم والانتلجنسيا:

كانت مضامين الحياة الاجتماعية ومصاعبها المُعلم الأول لعبد الكريم قاسم، والدافع الأراس لتفكيره المتبني للافكار المساواتية والمنطلقة من اولوية عراقية العراق نحو الانتماء الارحب للأمة العربية. وكما سبق وان ذكرنا بأن أكثر الدلائل المادية المتوفرة تشير إلى وضع عائلته الاقتصادي البائس، رغم أنه لم يصل حد الادقاع، حيث ولد وعاش صباه وشبابه في عائلة لازمتها الحاجة والعوز المادي.. ويمكن الاستدلال على هذه الوضعية من واقع المنزلة الاجتماعية لمهنة والده ومن محلة السكن (المهدية ومن ثم قنبر علي)، التي سكنتها العوائل الفقيرة والكادحة ومن مختلف المكونات الاجتماعي.

هذه الوضعية الاجتصادية(الاجتماعية / الاقتصادية) وواقع عمقها القاسي والملموس مرارته ستؤثر لاحقا في ماهيات منظومة قاسم الفكرية التي تبلورت لديه في حلقتين اجتماعيتين مركزيتين، وثالثهما سياسية وما يستنبط منها من افكار فرعية، تمثلت هذه الحلقات في:

- فكرة المساواة النسبية بين المكونات الاجتماعية؛

- العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات والفئات والمناطق الجغرافية؛

- الغرس المادي لفكرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة.

لهذا بدأ يتساءل مع ذاته ويحاورها حول مسببات الفقر والتفاوت الطبقي الذي اقترن بتأثر قاسم بالمناخ السياسي ذي النزعة الاستقلالية لواقع البلد وتأسيس مؤسسات ونظم وقواعد للحكم وشيوع الفكرة المساواتية التي قادها الجيل الأول من رواد الفكر الاشتراكي، كل هذا أثر في نفسية الشاب عبد الكريم. كما إن الهلع والمعاناة والألم الحزين في التراجيديا، أي تلك الحالات التي تنحشر في وعي الذات، كما يقول هيغل، تشكل طريق التنقية والخلاص والذي كان يجري في خطاه كل ما كان ينبغي له أن يحدث. كما شكلت المعايشة الاجتماعية لقاسم، في المحلة البغدادية ذات الانتماءات الاجتماعية والاثنية المتعددة، لتضيف حلقة مركزية تمحورت حول: **الهوية الوطنية العراقية**، والتي عمقتها بيئته العائلية ذات الانتماء المذهبي المختلط.

لهذا انطلق قاسم في نظرته للعراقيين كنسيج اجتماعي، يتمثل في معيار أرأس وهو: **الوحدة في الاختلاف، وبالتالي اعتبار المواطنة هي الاساس.**

ولقد تعمق ذلك الشعور الداخلي لديه من خلال تأثره بذلك النهوض الكامن في الحراك الشعبي لاصحاب الصنائع والمهن وجمهرة فئة الطلبة ونضالهم الأول، منذ نهاية العشرينيات، المتزامن مع خطاب الاستقلال وبتشجيع الرواد الأوائل للفكر الاشتراكي(جماعة حسين الرحال)والجيل الثاني لهم (جماعة الأهالي) والحزب الوطني العراقي بزعامته الأصيلة (محمد جعفر ابو التمن).. وايضا على المستوي الشخصي، من خلال معلمه في الصبا والشباب ومرشده إلى قراءة الأفكار الحديثة، **وأخيه بالرضاعة الأديب والوزير لاحقاً، مصطفى علي.. حتى صهرت هذه الافكار الشاب قاسم في أتونها، لتكون منه رجلا ذات رسالة، يسير في دروب الحياة المحفوفة بالمخاطر والصعاب.**

في الوقت نفسه ساهمت المعاينة والمعايشة المبكرة له في الريف (عندما كان معلما في الشامية) التي استفزت هي الأخرى كوامن مشاعره ونشطت حواره النفسي مع الذات، نظرا لما لمسه من هول الفوارق الاجتماعية والتخلف الحضاري وقساوة منظومة القيم العشائرية وتخلفها. لقد أثارت هذه الظروف جملة من التساؤلات عن ماهيات هذه الفوارق واسبابها ومدى دور السلطة في الخروج منها ودور الاعراف العشائرية ذات البعد الاقطاعي في دوام استمرارية التخلف في كل ابعاد الحياة في الحواضر الريفية.

ومن نافلة القول لوحظ، في مطلع الثلاثينيات، نمو الوعي السياسي لدى الجيل الجديد من الضباط وذلك بتأثير العوامل الموضوعية الخاصة بالبلد والذاتية الخاصة بالمؤسسة العسكرية وتصاعد مكانتها الاجتماسياسية. وقد تسرب إليها بهدوء غير معلن، الخطاب السياسي الوطني والقومي، بخاصة ذات البعد الديمقراطي، المتشرب بروح الاستقلال السياسي وتطوير الجيش كما ونوعا والمطالبة بتعميم التجنيد الاجباري الذي كانت ترفضه قوى الاحتلال البريطاني وبعثتها العسكرية بعد عام 1932.. مما عمق الشعور المناهض للسيطرة الاجنبية (المباشرة أو غير المباشرة). كما

أن مساهمة قاسم ضمن وحدته العسكرية في إخماد التحركات العشائرية التي عجبت بها ثلاثينيات القرن المنصرم، كل هذه الظروف وتشعباتها قد ساهمت وعجلت:

[في نقطة تحوله من ضابط مهني إلى ضابط سياسي]

وقد انعكست هذه الحالة في تعمق عراقويته وهويته الوطنية، وبدأت رؤيته السياسية آنذاك اكثر وضوحا بسبب احتكاكه بالعاملين في الحقلين السياسي والادبي ضمن القوى العراقوية، وبالأساس مجموعة الأهالي والتثقيف الذاتي بالافكار المساواتية. هذه القراءات النظرية وتلك النظرة التأملية للحياة العملية وما فيها من تناقضات، وذلك الاحتكاك المعرفي بالقوى السياسية وملموسية الصراع الاجتماسياسي وبروز المؤسسة العسكرية كقوة ترجيح أساسية في الساحة السياسية، **صاغت من قاسم مَعلماً عسكريا يتفوق في مهنته وفي تصوراته السياسية العامة عن اقرانه من الضباط الذين في نفس رتبته أو ما يقاربها. وحول هذه النقطة** يذكر أحد طلابه في الكلية العسكرية أنه عند مرورهم بمحلة البتاويين التي كان يسكنها الاغنياء قال مخاطبا إياهم: «**... انظروا إلى هذه الدور، إنها سوف تكون ملكاً مشاعاً لكم جميعا بالمستقبل، إن المستغِلين سوف يفقدون امتيازاتهم والمحرومين ينالون حقوقهم...** [1]».

كما كان هنالك عامل آخر، كما اعتقد، ساعد قاسم على **تلمس الانتماء إلى عالم الانتلجنسيا العسكرية هو الانتماء إلى كلية الاركان** والتي هي في حد ذاتها دراسة عليا (الماجستير) للعلوم العسكرية، التي رافقها تبلور العداء الى المستعمر البريطاني الذي احتل للمرة الثانية البلد (حزيران 1941 ـ أيار 1947) عندما ساهم قاسم في الدفاع عن حكومة الدفاع الوطني. وبهذا التخرج من كلية الأركان وولوجه إلى فئة الانتلجنسيا العسكرية وأخذ يبلور ذاتها المعرفية من خلال الصحبة لمجموعة من المثقفين العضويين من امثال الاديب ومعلمه الأول مصطفى علي، ورفاقه في السياسة والادب.. والذي إلتقاه ثانيةً في البصرة، والعلاقة بينهما ليست كما كانت في السابق (معلم وتلميذ)، بل كانت صداقة عضوية وبخاصة بعد ترقية قاسم في المناصب

(1) ـ العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين الزوبعي، موسوعة ثورة 14 ص. 15 ـ 16،مصدر سابق.

العسكرية التي اكسبته الوجاهة الاجتمامعرفية [1]، والتي مثلت بداية صعوده لمراكز القوى العسكرية الوسطى.. وفي الوقت نفسه تعميق بعده الفكري والمعرفي واللغوي حيث كان قد تعلم اللغة الانكليزية التي كان يقرأ بها المصادر العسكرية، كما أخذ يتعلم اللغة الكردية [2] ويثقف نفسه ذاتيا بالكتب التاريخية وبخاصة ذات الابعاد العسكرية.

كان قاسم يراكم هذه المعارف الجديدة والنظرات السياسية وينتقي منها الأكثر ملائمة مع الواقع المادي العراقي..وكلما كانت رتبته العسكرية ترتفع، تتوسع علاقاته النوعية مع زملائه العسكريين من التنظيمات الديمقراطية والشيوعية من الضباط الأحرار، منهم: **سليم الفخري وغضبان السعد ووصفي طاهر وإسماعيل علي وجلال الاوقاتي وفاضل البياتي وسعيد مطر ومحي الدين عبد الحميد وعبد الوهاب الشواف وناظم الطبقجلي وفاضل عباس المهداوي وماجد محمد أمين وسعيد فتاح الشالي وهاشم عبد الجبار وإبراهيم عباس اللامي وشاكر محمود السلام وحامد مقصود وداود الجنابي وطه الشيخ احمد وسلمان الحصان وقاسم الجنابي وإبراهيم كاظم الموسوي ووإبراهيم حسين الجبوري وغيرهم، ويرتبطون بعلاقة حميمية حتى(اعتقد) البعض ان قاسم منتمياً لذات الحركة السياسية** [3].

(1) ـ كان الرئيس (النقيب) الركن عبد الكريم قاسم قد تم تعينه في آمرية الوحدة العسكرية المرابطة في البصرة.. وهناك إلتقى بمصطفى علي الذي كان يعمل مفتشاً في الطابو منذ بدء الاربعينيات. وكان يلتقي قاسم وبصحبته اصدقائه من مثقفي المجتمع البصري، حيث يجتمعون في مطعم فوانيس، ويتبادلون ويتناولون في احاديثهم الابعاد الفكرية والسياسية التي كانت تعتمل في جوف الواقع العراقي.

(2) ـ راجع كتابنا عبد الكريم قاسم من ماهيات، ص. 255 مصدر سابق. حيث كان قاسم مشتركا عندما كان ملازما، في جريدة هاوار التي كان يصدرها في سوريا الأمير جلادت بدرخان.. وهذا ما اكده الكراس الخاص التي اصدرته وزارة الدفاع عن قاسم، وما اشار إليه أيضا عبد الكريم الجدة من أن قاسم يجيد اللغات: العربية والانكليزية والكردية. وبهذا فهو أول حاكم عربي في العراق المعاصر يتعلم اللغة الكردية.

(3) ـ أعتقد الزوجان زكي وسعاد خيري، في كتابهما: دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي، ص. 261، 1984، دار النشر ومكانه بلا، من أن عبد الكريم قاسم قد أنضم إلى اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط التي كان يشرف عليها الحزب الشيوعي. كما اعتقد حنا بطاطو من أن قاسم قد سبق و"... أقام اتصالاً يوماً ما مع الرابطة أو بعض أعضائها لكن ما من دليل حاسم على ذلك". ج. 3، ص. 251، ويقصد بالرابطة (رابطة الشيوعيين العراقيين التي اسسها داود الصائغ بعد انشقاقه عن قيادة فهد. وكان الضابطان سليم الفخري وغضبان السعد من كوادرها القياديين).

هذه الصحبة المهنية والاجتماعية قد تعمقت أبعادها الفكرية ذات المضامين العضوية عندما إلتقى بالجواهري الكبير في لندن عام 1947، ويتعارف على القيادي في الحزب الشيوعي العراقي عامر عبد الله عام 1949، وكمال عمر نظمي الكادر المتقدم بالحزب ذاته، حيث تم تعارفهما عام 1953 [1] من خلال شلة الادباء والكتاب التقدميين الذين كانوا يجتمعون ببغداد في مطعم (شريف وحداد) لصاحبة رشيد مطلك (رسول قاسم إلى الحزبين الوطني الديمقراطي والشيوعي والشخصيات المستقلة وعضو الحزب الوطني الديمقراطي [2]) كناظم الزهاوي ومصطفى علي والدكتور جواد علي [3] وغيرهم.

أما عبد اللطيف الشواف الشخصية المثقفة اليسارية التقدمية فيقول: «... أني لم

---

(1) ـ راجع ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، هامش ص.332،ط.2، اليقظة العربية، بغداد، 1981

(2) ـ رشيد مطلق.. صديق طفولة وشباب عبد الكريم قاسم، ولد في محلة قنبر علي من رصافة بغداد حيث عاش قاسم بعد عودتهم من الصويرة عام 1926، وكان مبعوثه الى الحزبين الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي وقد أجرى اتصالات مكثفة معهما كوسيط ينقل أخر تطورات حركة التغيير لهما. وقد سبق لعبد الكريم قاسم أن طلب في صيف عام 1956 وبواسطة رشيد ذاته من الحزب الشيوعي معرفة رأيه في ما عزم على القيام به من تغيير لنظام الحكم ومعرفة مطاليبه ومقترحاته لأنه قد حدد وقت المباشرة بالانقلاب كما طلب منهم معرفة رأي كل من الصين والاتحاد السوفيتي السابق من فعل التغيير وامكانية وقف التدخل الخارجي من دول حلف بغداد. لقد تم تعين رشيد مطلك بعد الثورة بمنصب مدير عام السياحة والمصايف، واعتقل بعد الانقلاب الدموي في 8 شباط 1963، ثم اطلق سراحه ليعمل في المقاولات. لقد كان مطلك عضواً في الحزب الوطني الديمقراطي، انه بحق حافظ أسرار الثورة.. وقد اورد اسمه كل من عامر عبد الله وكامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد كمبعوث من قاسم إليهم. وكما قلنا فأن الاخير قد اخبر فقط هذين الحزبين فحسب بموعد الثورة. وليس كما ذكر د. محمد الدليمي من أنه سبق وأن «بحث الضباط الأحرار في اتصالاتهم مع الجادرجي موضوعات في غاية الخطورة كان أهمها طبيعة النظام السياسي... مصير العائلة المالكة...»، كامل الجادرجي ودوره، ص.240، مصدر سابق. الحقيقة الموضوعية التاريخية تقول صارخةً من أنه: لم يتصل بالجادرجي والحزب الشيوعي من الضباط الأحرار سوى عبد الكريم قاسم دون غيره نظرا لتقاربهم الفكري ومنطلقهم العراقوي، لأن غالبية اللجنة العليا للضباط الأحرار كانوا عروبيين واسلامويين ولبعضهم صلة بحزب الاستقلال.

(3) ـ للمزيد راجع جليل العطية، جواد علي، صاحب المفصل، جريدة المؤتمر، لندن في 1 شباط 2002. ويقول د. علاء الدين الظاهر عن لسان اللواء الركن كمال مصطفى علمدار إلى أنه «... قبل الثورة كان لعبد الكريم قاسم حساباً خاصاً في مطعم شريف وحداد يأكل ويشرب من هذا الحساب أصدقاء عبد الكريم قاسم حتى في أثناء غيابه. وأثناء حضوره كان عبد الكريم قاسم يصر على دفع الفاتورة كل مرة، لكننا لم نسمع أن عبد الكريم قاسم تباهى بهذا أمام أحد...». مستل من: أنصاف عبد الكريم، في كتاب: جمهورية الزعيم، ص. 35، مصدر سابق

أر المرحوم عبد الكريم قاسم، ولم اسمع به قبل ثورة 14 تموز سنة 1958، **وقد كان معروفاً لدي ولدى غيري من المتصلين بالحركة السياسية الوطنية ـ وقد كنت في حينها قريباً من أعضاء أساسيين في الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي وفي الحركة اليسارية ـ وجود خط للضباط الأحرار يعمل على القيام بثورة تنتفض على الحكم الملكي والطبقة الحاكمة بشكل سري...[1]».**

كذلك كان قاسم قد إلتقى الشيخ محمد رضا الشبيبي قبل قيام الثورة لمناقشة الوضع السياسي وكيفية انقاذ البلد [2]، كما كان يطلب المشورة الاقتصادية والسياسية من الشخصية الاصلاحية محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي من خلال رسول قاسم، رشيد مطلك، ويطلب منه المشورة الاقتصادية وأوفد محمد حديد إلى جمال عبد الناصر، عندما كان في قممه النيرة [3]، وأيضاً مع حسين جميل سكرتير الحزب المذكور، الذي اقترح على الأخير ان يكون رئيس وزراء حكومة الثورة وأوفده إلى جمال عبد الناصر بغية معرفة الموقف الغربي إذا ما حدثت الثورة المزمع القيام بها[4]، وكذلك مع استاذه في الاعدادية المركزية محمد بهجت الأثري وغيرهم.

ومن هذا المنطلق ومن منطق الاعتراف بأهمية دور الانتلجنسيا، وبصورة خاصة العضويين منهم، والتضحيات التي قدمتها من أجل تحقيق صيرورة التغيير الجذري، أصدرت الحكومة الأولى للثورة «... تعين مجموعة من العناصر الوطنية البارزة وفي مقدمتهم عبد اللطيف الشواف كمدير عام لمصلحة الحبوب، وعبد الفتاح إبراهيم بمنصب مدير لمصافي النفط، ونعيم بدوي بمنصب مدير عام الاستيراد وأديب الجادر

(1) ـ عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون، ص. 53، دار الوراق، لندن بيروت 2004.

(2) ـ اشار مؤلف موسوعة 14 تموز في ج.1، وفي هامش ص.87، إلى اجتماع «المرحوم الشيخ الشبيبي مع عبد الكريم قاسم قبل ثورة 14 تموز مرتين 1956،1958 وبحثا الوضع السياسي المتردي في العراق وكيفية انقاذه...».

(3) ـ راجع للمزيد، محمد حديد، مذكراتي، ص. 301، دار الساقي، بيروت 2006.

(4) ـ راجع د. عادل البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق، 14 تموز 1958 ـ 8 شباط 1963، ص. 37، بغداد 2000، دار النشر بلا. مستندا بذلك إلى ما صرح به حسين جميل لهناء العمري في مقابلة منشورة في مجلة آفاق عربية، العدد 8، آب 1986، وكانت بعنوان: حسين جميل يتحدث عن جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الأحرار.

بمنصب مدير عام شؤون النفط وشكري صالح زكي بمنصب مدير عام مصلحة التمور، ود. محمد الظاهر بمنصب مدير لمصافي الدورة، ومكرم الطالباني بمنصب مدير لمصلحة التبوغ وغيرهم من خيرة الوجوه الوطنية البارزة في المجتمع العراقي...[1] «الذين يمثلون صفوة الانتلجنسيا العراقية المؤمنة بصيرورة التغيير والارتقاء بالانسان العراقي إلى مصاف أسمى..

وكما ذكرنا سابقاً من أن قاسم قد تعلم اللغة الكردية وإن لم يجدها بطلاقة كافية، وهو من ضمن القلائل من السياسيين الذين تعلموا لغة القومية الثانية في العراق، «... ولقد ذكر قاسم في جميع تقاريره وبخط يده أنه يجيد اللغة العربية والانكليزية وقليلا من الكردية...[2]». إذ كان قاسم مشتركاً في جريدة هاوار التي كان يصدرها في سوريا الأمير جلادت بدرخان، رئيس جمعية خويين، التي كانت تصدر باللغتين الكردية وملخصها بالفرنسية خلال الفترة 1932 ـ 1943.[3].

ومن الملاحظ أن عبد الكريم قاسم كلما كان يقترب عملياً من التحقيق المادي للتغيير، كان يبتعد عن الوسط المثقف التقدمي بصورة خاصة، كي يتخلص من الرقابة العسكرية الصارمة المفروضة على كبار القادة العسكريين.. وفي هذا الجو يذكر مير بصري من أن قاسم: «**... كان في السنة التي سبقت الثورة يلتقي بمصطفى علي حين يأتي إلى بغداد فيقول له: أريد أن أتحدث معك في شؤون خطيرة، وحين يبدي له مصطفى استعداده، يقول عبد الكريم ليس الآن، سوف نتحدث في فرصة قادمة. وتكرر ذلك القول وتكرر الإرجاء حتى أعلنت ثورة 14 تموز، فإذا بمصطفى علي يسمع اختياره لمنصب الوزارة من الاذاعة دون سابق علم أو توقع...**». ويكمل بصري رؤيته ويشير إلى «**... تشبيه عبد الكريم قاسم بزعيم من زعماء الثورات العالمية فأنه يصح**

(1) ـ د. حافظ شكر التكمجي، مذكرات أنسان وتحديات الحياة والزمان، ص. 124، دار النشر ومكانها بلا، 2016

(2) ـ مستل من علي خيون، دبابات رمضان، قصة ثورة 14 رمضان 1963 في العراق، ص. 37، الشؤون الثقافية 1988، علماً بأن الكتاب، مناهض بصورة لا موضوعية للجمهورية الأولى ولذات قاسم.

(3) ـ لقد أثار انتباهي إلى هذه المسألة مشكوراً د. تحسين حسني رشيد من ألمانيا ـ هانوفر حيث نشر الصحفي دولار زنكي مقالة موسعة بعنوان: من ذاكرة الصحافة الكردية ـ وثائق من أرشيف مجلة هوار، المشتركون في المجلة. ومن الاسماء التي وردت في المقال عن المشتركين في المجلة من مدينة كركوك أتضح أن أحدهم هو الملازم عبد الكريم قاسم ـ اللواء الخامس.

تشبيهه بأوليفر كرومويل الذي أعدم شارلس الأول ملك انكلترا سنة 1649 واصبح بعد ذلك حاميا للجمهورية. ولئن استمد كرومويل عزيمته وقوته النفسية من ايمانه الراسخ وتدينه الشديد، لقد نبع تصميم عبد الكريم قاسم وخلقه القيم من تجرده ونشأته الشعبية ونزعته الانسانية. كان كلاهما يستهدف الخير والاصلاح. لكنهما لم يستطيعا وقف الشر الذي انبعث من أعمالهما ولا ترسيخ النظام الصالح الذي حاولا المجيء به...[1]».

والنقلة الأهم في تقربه من الانتلجنسيا العضوية عندما تبنى في البدء فكرة التغيير الجذري ومن ثم امكانية تحقيقها ماديا من خلال اشتراكه في تأسيس منظمة الضباط الوطنيين عام 1948 ومن ثم العودة ثانية، بعد أنحلال هذه المنظمة، إلى ذات الموضوع منذ عام 1950 حيث بدأ من معسكر الحلة يعيد تشكيل تنظيم خاص به، ومن ثم لاحقاً توسع هذا التنظيم وأخذ يطلق عليه اسم تكتل المنصورية برئاسته، الذي ساهم قبيل اندماجه مع كتلة القادة (منظمة بغداد) في فضح التآمر على سوريا عام 1956 [2]، ومن ثم مشاركته الشخصية في تفعيل تكتلات الضباط الأحرار وقيادتها ومساهمته في تهيئة العامل الذاتي للحركة وجمعها في تحديد وتفعيل الهدف الأراس إلا وهو تغيير النظام، بعد أن عجزت القوى المدنية عن تحقيق ذلك رغم مساهمتها غير المباشرة في تهيئة الظروف من خلال تصعيد الازمة البنيوية للنظام عبر الانتفاضات الشعبية في الريف والمدينة وتبنيها للحراك المطلبي للعمال.

وتأسيسا على ذلك وما يتضح من ماهيات سيرة قاسم. يمكننا اعتباره في البدء ضابطاً عسكريا ومن ثم تحول إلى ضابط سياسي ومن ثم إلى سياسي بلباس عسكري، ويمكن تحديد تأريخية انتماءه إلى فئة الانتلجنسيا، وبصورة خاصة جناحها العسكرية،

---

(1) ـ مير بصري،اعلام السياسية في العراق الحديث، ص. 246، و250، رياض الريس للكتب،لندن 1987.

(2) ـ لقد اشار مرافق الزعيم قاسم حافظ علوان، الذي كان أمر فصيل الدفاع والواجبات في اللواء التاسع عشر، إلى اجتماع قاسم برئيس أركان الجيش السوري عفيف البزري ومدير الاستخبارات العسكرية عبد الحميد السراج، بغية التعاون معهم وفضح تهديد الحكومة العراقية لسوريا والاطاحة بها. للمزيد راجع خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، ج. 6، ص. 100 وما بعدها. كذلك عبد الكريم الجدة، ثورة الزعيم المنقذ، مصدران سابقان. وكذلك د. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط من حوار المفاهيم إلى جوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، الكنوز الادبية، بيروت 1999.

عندما أنهى كلية الأركان وبتفوق. وأشتدت هذه النزعة بالانتماء إلى هذه الفئة العضوية ما عكسه أصراره على تغيير النظام، وما تم تحقيقه المتمثل بالمنجز الاجتصادي/ سياسي للطبقات والفئات الاجتماعية المستهدفة من حيث النوع والكم، والثقافي/ الفكري بعد التغيير الجذري في (ثورة) 14 تموز [1].هذا من جهة.

ومن جهة ثانية ما لعبته فئة المثقفين، بقدر الممكن والمتاح، من دور في إدارة مؤسسات الدولة والاهتمام بالمنجز الفكري من قبل الحاضنة الأرأسية (الدولة). ومن ثم الارتفاع في مستويات دخولها ومعيشتها، نتيجة إعادة التوزيع النسبي للدخل الوطني الذي ارتفع من 262، 8 مليون دينار عام 1953 إلى 503، 1 مليون دينار عام 1962.. علما بأن هذا التوزيع اصاب أغلب الفئات الاجتماعية وبصورة خاصة الفقيرة وذات الدخل المحدود.

ومن جهة ثالثة الارتقاء بالوعي الاجتماعي في تجلياته الجمالية وبالنتيجة اعطاء المثقف دوره الطليعي في تعميق تربة التغيير وتحقيق ما خطته لنفسها ثورة تموز على كافة الاصعدة، التي باتت من الصعب تلاشيها بحكم عدم خضوعها للصدفة فحسب، طالما كانت ضمن التأريخ الذي في أحد جوانبه ليس سوى عملية الخلق الذاتي للانسان عبر تطور عمله وإنتاجه وبالاخص الفئة المنتجة للافكار.

ومن جهة رابعة سعي الثورة لاستيعاب الحداثة والانفتاح عليها، كممارسة عملية مستهدفة وعتلة الاندماج العضوي في ماهية العصر، مما أدت إلى تفتح المواهب والكفاءات الفردية بصورة ملحوظة، حتى اصبحت المواهب قوة اجتماعية بفضل ما وفرت لها من شروط مادية ومعنوية لتطورها الذاتي ونضجها الاجتماعي ورسمت مجالات إعادة إنتاج ذاتها وإسهاماتها في الانتاج الاجتماعي. هذا التحول قد أصاب وبهذا الكم والنوع الكبيرين، على الأخص، الفئات الاجتماعية الوسطى والانتلجنسيا

(1) ـ وعلى سبيل المقارنة، بلغ عدد خريجي الكليات العراقية طيلة المرحلة الملكية برمتها 8958 خريجا، كما بلغ مجموع البعثات الدراسية للمرحلة ذاتها 2021 طالب بعثة.. في حين تم إرسال أكثر من 3000 طالب وطالبة للدراسات العليا عام 1959 فقط، فضلاً عن ألف منهم على نصف نفقتهم الخاصة، وكان تعداد الطلبة قبل الثورة 500 الف، قفز العدد بعد الثورة إلى 818880 طالب وطالبة.. راجع عبد الكريم قاسم، حقيقة التاريخ وتاريخ الحقيقة، شهادة طالب حامد قاسم، رواية عبد العباس عبد الجاسم، دار الكتاب العربي، بغداد، التاريخ بلا.

المدنية، بحيث أهلها لإداء أدوار لم تكن ظروف المرحلة الملكية تسمح لها بإدائها نظرا لتخوف النخبة السياسية الملكية منها. وهذا مثل أحد المضامين التاريخية لثورة 14 تموز.

وفي الوقت ذاته أرست لبناة التطور للانظمة اللاحقة من خلال حملة الأفكار التحديثية وبناء أسسها المادية. وحول هذا الموضوع يقول الباحث الموسوعي هادي العلوي: «أن المأثرة الثقافية الرئيسية لثورة 14 تموز تكمن في فتحها الأبواب الواسعة للثقافة العالمية التقدمية التي كانت ممنوعة في العهد السابق... وقد شكل ذلك المقدمة اللازمة لتكوين معرفي جديد ينطلق منه الإبداع المنشود في هذا المجال... وفي الواقع كانت تلك المدة الاستثنائية من تاريخ العراق الحديث بمثابة حاضن لنمو ثقافي أبعد مدى بما وفره من أسس ومنطلقات لم تكن ممكنه تحت النظام السابق البعيد عن روح العصر... [1]»

ومن جهة خامسة كان التوسع في العملية التعليمية، سواء في جانبها الكمي أو **انتشاره الجغرافي** حتى بلغ المناطق الريفية النائية، **وشموله الاجتماعي** حيث نالت الفئات المسحوقة حصتها من هذه السياسية [2]، أو في **جانبه النوعي** الذي شمل مختلف المستويات ومديات اختماراتها وانفتاحها على الكثير من الفلسفات والآراء الفكرية عبر (تحرير الثقافة)، التي حررت أبعاد أمواجها، موسعة من فرص التعليم الذي أصبح مجانياً لكل مراحله، ومن إمكانيات التمتع بثماره إلى جانب ما اوجدته أو أرتقت بما كان قائماً، في مختلف المؤسسات والمنظمات الثقافية وأشكال التعبير الحديثة ومضامينها وأبعادها الجمالية في الثقافة السياسية والادبية وفي التصورات الشعبية وغيرها من المجالات، حتى أنها أنضجت أسلوبه تعبيراً جديدا أقتبس مضامينه من الهدف المرتجى ذاته ومن الانسان باعتباره قيمة مطلقة.

وكان من أحدى تجلياتها في الأدب، إذ «**...لا شكَّ أنه في أعقاب ثورة 14 تموز**

(1) ـ الباحث التراثي هادي العلوي. الثقافة الجديدة، العدد المزدوج، 199 ـ 200، تموز 1088.

(2) ـ ويذكر الدكتور عديد دويشا في كتابه: تاريخ العراق، ص. 239، مصدر سابق «... ان جيلاً جديدا من الفلاحين الذين كانوا أميين لقرون، كان يتلقى تعليماً مناسباً. وفي واقع الأمر كان التعليم يمثل أولوية حكومية أخرى. ومع تضاعف الميزانية المخصصة للتعليم، بلغ عدد الطلبة المنخرطين في المدارس الابتدائية والثانوية في عام 1963 ثلاثة أضعاف عدد المنخرطين في المدارس في عام 1958 في نهاية العهد الملكي. وعلى نحوٍ جلي، كان العراق يشهد تحولاً اجتماعياً مهماً، ناجم عن حافز أصلاحي قوي التأثير...».

1958 وتوفير الأجواء الملائمة والمحفزة على الإنتاج الأدبي (البناء) قد ساعد كثيراً في بلورة ملامح هذا الاتجاه وتحديد سماته الجديدة في القصة العراقية، فقطاع الريف شهد ثورة لم يسبق لها مثيل، وكذا الحال بالنسبة للعمال والطلبة في المدينة، مما دفع بكثير من القصصيين إلى استثمار ذلك التحول السياسي والفكري في إغناء موضوعاتهم بعد استيعابهم لحدود التغيير الاجتماعي ومؤشراته المختلفة الذي انعكس على رؤيتهم الفنية والفكرية للحياة، ولهذا ظهرت قصصهم تحمل خصوصية معينة تمثلت بعمق الإحساس النفسي والرؤية الفنية الشاملة للواقع منعكسة على طبيعة اختيارهم لأحداث رواياتهم وشخصياتهم، ومن ثمّ فقد كان ذلك حافزاً على استخدام أدوات فنية ملائمة يمكنها التعبير عن الوظائف الجديدة للعمل الروائي التي حددتها متطلبات الظرف التاريخي الذي مرَّ به المجتمع العراقي... [1]».

كما أنزلت مرحلة تموز ضربة قوية بمنظومة القيم الاجتماسياسية للعلاقات ما قبل الرأسمالية وبخاصة البالية منها. وبالمحصلة العامة، مهدت لسيادة الوعي المديني الحضري على الوعي الفلاحي الريفي ومنظومة قيمه. بمعنى آخر شرعت الثورة الأبواب للحداثة الاجتماعية والثقافية وما يرتبط بهما من نهضة شاملة وما يستنبط منهما من مهام أنعكست جدلياً في الانعطافات الاجتماعية التي شهدها المجتمع العراقي بصورة جذرية وعلى كافة الأصعدة الحياتية.

وهكذا هيأت فئة المثقفين (والعضويين بصورة خاصة) تربة التغيير الجذري، وبالتالي بنوا تاريخا جديدا للبلد، من خلال نضالهم من أجل وضع العراق على سكة الحداثة.. وتحقيق ذاتهم وحضورهم في مشهد البناء الحياتي، بعد تجسد هذه الفكرة الغائية والتي انصبت على الاهتمام بالانسان لذات الانسان وبالعلم كوسيلة رافعة، والمنطق كوسيلة عقلانية.ومن هذا المنلطق استمر الكثيرون منهم وبالاخص العضويين، في اعادة الاعتبار لهذه المرحلة بعد انتكاستها وتغيبها القسري من أنصاف المتعلمين وبالمعونة الخارجية، طيلة الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) وفي الجمهورية الثالثة (9نيسان 2003 ـ والى الان).

---

(1) ـ د. باقر جواد الزجاجي، بواكير التفاعل الفني بين الشكل والمضمون في الرواية العراقية يقول عن تموز في الحقل الثقافي، موقع جامعة أهل البيت. http: / /www.ahlulbaitonline.com

ملحق الفصل الأول:

نورد أدناه ملحق للفصل الأول وهو دراسة عن الراحل عبد الجبار عبد الله، كأحد أهم المثقفين العضويين في تاريخ العراق المعاصر. والدراسة تعكس في بعض ماهياتها ذلك الصراع المكشوف واللا عقلاني وغير المنطقي الذي شنه التيار العروبي ضد أحد أهم الرموز العلمية للتيار العراقوي.. وكذلك تعكس هذه الدراسة وتجسد أحد أوجه صراع الانتلجنسيا مع واقع الزعامة الفكرية بين القوى التقدمية، بمختلف توجهاتها، وذلك الخلط العجيب مما ضمته القوى القومانية من مختلف الاتجاهات الفكرية المتميزة بالسكونية والمستندة على الفكر الماضوي. هذا الصراع إتخذ في بعض أوجهه كصراع بين التيارين العراقوي والعروبي.

كما حاولت هذه الدراسة على إلقاء الضوء المكثف جداً عن أوجه الاختلاف والشبه في مجالات الحياة المتعددة كالبيئة الاجتماعية، الحقل التخصصي، ميادين التحرك العملي، لاجل تهيأة ظروف التغيير الجذري.. بين العالم عبد الجبار عبد الله السام، كمناضل عضوي لفكرة التغيير في أهم مجالات الحياة، إلا وهي الدراسة الجامعية، وبين قائد عملية التغيير الجذري الزعيم عبد الكريم قاسم.

لقد عكفت على ضم الدراسة إلى هذا الكتاب بعد تحديثها وتوثيقها واضافة رؤى أخرى لها من قبل عدة باحثين، بمعنى انها منقحة ومزيدة.. وسيرى القارئ اللبيب أن هناك تشابها قد سبق طرحه في الفصل الأول من الكتاب.. لذا حاولنا تثبيتها للأمانة المعرفية والتاريخية. [1]

(1) ـ القي البحث بالذكرى المؤية للدكتور عبد الجبار عبد الله في لوند/ السويد والذي اقامته الجمعية المندائية بتاريخ 29 نيسان 2011، وتم نشره كاملاً في الموقع الفرعي للمؤلف في الحوار المتمدن.. أما مختصره فقد تم نشره في مجلة الثقافة الجديدة الغراء في العدد 345 في تموز 2011

هو والزعيم

تتساءل الشاعرة ليزا زاران في قصيدتها: من هم العظماء؟؟

«ترى من يكونون، الأشخاص العظام؟

هم الأشخاص

القادرون على إخراسك

القادرون على شنقك

بأوتار قلبك.. بأغنية يجمدون الدماء في القلوب!

هم يعيشون في أماكن

تدعي مدينة العشق المبجل!

هم يعيشون في داخل

وجدنا ويزحمون رؤوسنا.. بالتقوى

سوف يجيئون ذات يوم

يقطر كالعسل.. سوف يجيئون ذات يوم

ليزا زاران...[1]

---

(1) ـ ليزا زاران، من قصيدة العظماء، ترجمة معين جعفر محمد،ص. 146، مجلة الثقافة الجديدة، العدد المزدوج 340ـ 341، في 2010، بغداد.

أولاً. المدخل:

لقد تمخض عن الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية إن تشكلت، على أنقاضها، نشوء العديد من الدول في المشرق العربي، لذا فإن الصيرورات الاجتماعية «... أو الصراعات بين مختلف جماعات المصالح تشكلت وتأثرت بمساعي الدول الأجنبية (بريطانيا وفرنسا أول الأمر ومن ثم الولايات المتحدة) الرامية إلى بقاء وإدامة سيطرتها ونفوذها على هذه الدول، وباستثناء اليمن الشمالي، ليس هناك دولة من هذه الدول لن تعاني من التدخل الخارجي في عملية بناء الدولة. للهيمنة على سلطتها وطريقة تطور نظامها السياسي. وإذ أؤكد ذلك، فلست أرمي إلى توجيه الاهتمام فقط، إلى ما لهذه العلاقة من طابع واضح الإجحاف والاستغلال، بل كذلك إلى التأكيد إن عملية بناء الدولة في هذه البلدان، تحت وصاية أو (إرشاد) الغرب، قد جرت على حساب تطور المؤسسات اللبرالية والديمقراطية... ولم تتطور هذه الدول تطوراً (طبيعياً) من عمليات محلية للصراع أو من التنافس الحر بين القوى الاجتماعية والسياسية المحلية... وقد أثرت، في التحليل الأخير، تأثيرا جوهرياً على تطور الحياة السياسية والمجتمع، وبالتالي على العلاقة الحالية بين الدولة والمجتمع في بلدان الشرق الأوسط العربية...[1]».

كانت ولا تزال السمة الأرأسية لكل هذه الدول تكمن في طابعها التسلطي ومن سماته التضاؤل المتزايد للمجال السياسي للتعبير عن الرأي المستقل.. وهذا ما تجسد بصورة أكثر وضوحاً في المطالبة بحرية التعبير وضرورته لتطور المجتمع التي قادته فئة الإنتلجنسيا العراقية الوليد، وخاصة بعض من عناصرها المتطلعة إلى إحداث تغيرات بنيوية في أسس المجتمع وبما يتلاءم مع روح العصر وبالتوافق مع زمنيتها ومحليتها وواقع بنائها المادي.

وتأسيساً على ذلك، يوضح تاريخ العراق المعاصر، أن هنالك شخصيات فكرية وسياسية، قد أثرت في مجرى التطور الاجتماعي وفي تحديث التاريخ العام للمجتمع المرتبط بالتغيير المادي والمعنوي..لأن هناك فكرة هيغلية مفادها إن مفهوم: [التاريخ

(1) ـ ماريون فاروق سلكليت، المجتمع المدني في العراق بين 1921 ـ 1931، ص. 39، مصدر سابق.

هو عملية تغيير الإنسان لبيئته، وأنه حيثما لا يوجد تغيير فليس ثمة تاريخ]. والنتيجة المستقاة من هذا القول فإن كان ثمة تغيير في مجتمع ما.. فهناك تاريخ جديد.

إن الكتابة عن هذه الشخصيات وتحليل مضامين أدوارها بروح نقدية يستكمل ذاته المعرفية من خلال الربط الجدلي بين هذا البعد التاريخي والحاضر بل وحتى المستقبل.. طالما أن التاريخ (**ليس مذخر الحاضر حسب، وإنما أيضاً مولد المستقبل...**[1]) حسب رأي جورج بوردو.

لقد مارست هذه الشخصيات، التي أشرنا إلى الكثير منها سابقا، أدوار متباينة، من حيث:

- درجة المساهمة في إحداث تهيأة تربة التغيير الغائي؛
- كل حسب ممكنه التاريخي؛
- وحسب عمق التأثير وغائيته؛
- المنطلق الفلسفي لمفهوم التغيير؛
- وفي حقل أختصاصه.

وهكذا سنجد من هذه الشخصيات التي لعبت دورا بارزاً حسب الممكن التاريخي لموقعها، في إعداد تربة التغيير أو/ و المساهمة في فعل التغيير. كل هذا الظواهر ارتبطت بحاملها الطبيعي الاجتماعي، **إلا وهي الطبقة الوسطى**.. إذ لا يمكن أن ينشأ ويتطور مجتمع متحرر ديمقراطي المنزع إلا بوجود هياكل مؤسساتية معاصرة في مجتمع طبقي، تلعب الطبقة الوسطى بكل فئاتها، دورا ريادياً. لذلك كانت فكرة الديمقراطية، بمفهومها العام، الحلقة المشتركة لكل القوى الاجتماعية التي تريد ولوج المستقبل الحداثوي للعراق المعاصر، رغم الاختلاف في درجة التبني للعملية الديمقراطية.

من جهة ثانية وانطلاقاً من الظروف السائدة في العالم الثالث وما تتمتع به من ندرة التاريخية لبروز الشخصيات الفذة، تلجأ الشعوب الحية إلى تخليد رموزها وإحياء ذكراها التي تقاس أدوارهم بحجم نشاطهم في التاريخ وبالأهداف والمهام التي يقومون بها، وبدورهم في تهيئة ظروف التغير، ما بالك إذا نفذت أو ساهمت في

(1) ـ مستل من د. عامر حسن فياض جذور الفكر االديمقراطي، ص. 19، مصدر سابق.

تحقيق صيرورة التغير ذاته!! والأكثر من ذلك عندما تحقق النجاحات الارتقائية للواقع الاجتماعي أو الطبيعي.

ومن جهة ثالثة «... قلة هي الأسماء التي تحفر لنفسها مجرىً في طريق العلم المتجدد، وقلة أقل تنجح في إختبار الزمن، معتمدةً ـ في ذلك ـ على ذكائها ومخزونها المعرفي الذي مكنها، في أن تكون بصماتها العلمية قوانين علم، تدرس وتطور في عموم الكوكب الأرضي، دون أن تفقد من بريقها الأولي أيّ شيء، بقدر ما كانت تتجوهر، كلما تقادمت السنون عليها. وعبد الجبار عبد الله أحد نوابغ عصره في علم الفيزياء، والذين أعطوا حتى حياتهم، **من أجل العلم الموظف لخدمة الإنسان ـ أي إنسان ـ ومشروعه الحياتي**...[1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

ومن خلال دراستي لتاريخ العراق المعاصر رصدت، بصورة مكثفة وكما ذكرنا سابقاً، مساهمات العديد من هذه الشخصيات التي أثرت في واقع صيرورة الأفكار والممارسات الاجتماسياسية. يمكن الإشارة إليها ضمن سيرورة الظهور التاريخي، ومن هذه الشخصيات، أشير بقوة الموضوعية والعلمية إلى ما لعبوه من أدوار.. وهم:

- اللبراليون الأوائل؛ من أمثال ميخائيل تيسي، والدكتور حنا الخياط، والشاعر الزهاوي وغيرهم[2]
- المساواتيون، رواد الفكر الاشتراكي ـ جماعة حسين الرحال ومصطفى علي[3]؛
- الاشتراكيون الراديكاليون (الشيوعيون والجماعات الماركسية)؛
- الوطنيون ذو النزعة العراقوية والديمقراطيون ذوي النزعة اليسارية (نادي التضامن، جماعة الأهالي، جمعية الإصلاح الشعبي، نادي بغداد، جماعة الرابطة وغيرهم).

وفي هذا الصدد، لا يمكن الادعاء بأن هذه الظواهر الثقافية هي حصر معرفي للمؤثرين في الساحة الفكرية العراقية حسب.. فبالتأكيد هناك الكثير من القوى الاجتماسياسية، قد لعبت دورا في مآل العراق الحديث، سواء أكان سلبا أم إيجاباً.

لكننا نظرنا لهذه القوى المذكورة أعلاه من خلال:

---

(1) ـ الدكتور حميد حمد السعدون، رجال وتاريخ، ص. 69،دار ميزوبوتاميا، بغداد 2013.

(2) ـ للمزيد راجع، د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي، مصدر سابق.

(3) ـ للمزيد راجع، حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية ج. 2، ص. 43،، مصدر سابق.

ـ أولوية منطلقاتها، عراقوية العراق، أم عروبة العراق؛

ـ منطلقها الاجتماعي والسياسي وقربها من الديمقراطية الاجتماعية كنظام حكم؛

ـ من نزعتها المستقبلية وبرنامجيتها للعراق القادم.

التناقض بين الواقع وانبعاث الانتلجنسيا:

ورب سائل يسأل عن العلاقة بين التخلف، بمفهومه العام، وظهور مثل هذه الآراء المتقدمة التي عكستها والمستجيبة لواقع التطور وسننه. أقول أن تحليل الأكاديمي عامر حسن فياض، في تتبع هذه العلاقة قد أصاب جوهر الحقيقة، طالما أنه «... **ليس الوعي هو الذي يحدد الكينونة بل الكينونة هي التي تحدد الوعي، (وهو) حجر الأساس لنظرية ماركس في المادية التاريخية. ويرى جورج طرابيشي إمكانية تعديل، وليس عكس، هذه الأطروحة على مستوى البلدان النامية انطلاقاً من مقولة لينين (الوعي يحدد الموضوعي)، وهذا يعني، وهنا موضع المسألة الأساسي، عدم وجود علاقة حتمية اشتقاقية آلية بين الفكري النظري المتقدم، والواقع المتخلف، بل وجود علاقة جدلية متحركة لا تمنع من أن يكون هناك واقع اجتماعي متخلف وفكر نظري متقدم في مرحلة تاريخية واحدة...إن الكينونة التي تحدد الوعي في البلدان النامية هي كينونة مزدوجة، كينونة تخلف هذه البلدان وواقع بؤسها من جهة، وكينونة سائر العالم المتقدم والمتطور من جهة أخرى. ومن التوتر بين هاتين الكينونتين يتحدد المثل الأعلى لبلدان العالم الثالث، أي بالنتيجة فإن المسألة، أي مسألة الاختيار الواعي، ستتمحور حول إدراك المثل الأعلى... وهذا الاختيار هو الوظيفة التي لا يقدر على إجادتها سوى المثقفين...**[1]».

ومن هذا المنطلق، يمكننا تفسير بروز علماء ومثقفين انطلقوا من واقع التخلف ليحلقوا في سماء المعرفة والتغيير، بل أن بعضهم أمسوا من (المثقفين العضويين) الذين ساهموا ليس في تهيأة وحراثة تربة التغيير العام لواقع المجتمع، بل اخذوا بعلمهم ونشاطهم، الفكري والعملي، يساهمون في صيرورة التغيير ذاتها.. رغم الظروف القاسية التي أحاطت بهم.كما مر بنا. علماً بأن أغلبهم عاش في المرحلة الملكية

(1) ـ د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي ص. 123 مصدر سابق.

ودرس فيها، إلا أن أدوارهم الأرأسية قد تبلورت بعد ثورة 14 تموز، عندما أتاحت لهم فرصة ليس رسم القرار المركزي للدولة حسب، بل تنفيذه. كما أنهم مثلوا الحلقة المركزية في سلطة الجمهورية الأولى. ومن خلال واقع تجربة القوى الديمقراطية وما مثلته الانتلجنسيا العراقية المعاصرة بخاصة العضوية منها، يمكننا القول بإن وجود مقومات الفكر الديمقراطي: «**... كانت مقومات وضعية أكثر من كونها موضوعية، الأمر الذي وضع أمام استيطانة الديمقراطية اللبرالية ووجودها وانتشارها في هذه البلاد شرطين لا ثالث لهما: الأول هو شرط الوعي، الذي لا يمكن الفكاك منه إلا على أيدي المثقفين، والثاني شرط نظام الحكم ومؤسساته الديمقراطية اللبرالية المصاغة وفق الصيغة الدستورية البرلمانية...** [1]».

وتأسيساً على ذلك فكانت تاريخية الحركة الاستقلالية، سواء في المرحلة العثمانية أو النضال ضد الاحتلال الأجنبي البريطاني، ومن ثم النزوع نحو استكمال مقومات الاستقلال السياسي والأقتصادي في زمن الجمهورية الأولى، كل هذه الصيرورات كانت تمثل المنطلق الأسمى لنشاط الحركة الاستقلالية في نشاطاتها وأهدافها المشترطة المشاركة الواسعة للجماهير، وفي هذا الصدد يقول حسين جميل: «**إن نشاط الحركة الاستقلالية في العراق لم يقتصر على مقاومة الحكم الاستعماري والعمل على التحرر منه، بل أستهدف إلى جانب ذلك، أن يكون الحكم الذي تنشده في ظل الاستقلال التام دستورياً ديمقراطياً، وهكذا كانت الديمقراطية طابعاً للحركة الوطنية الاستقلالية في العراق منذ بدايتها وطيلة مسيرتها...**[2] «سواء في زمن الجمهورية الأولى حيث أنصب على الاستقلال الاقتصادي أو/ و في مرحلة الحزب الواحد في الجمهورية الثانية(9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) كما اعتقد ذلك، طالما أن العامل الموضوعي الكامن وراء الحركة الاستقلالية وما أُضيف لها من أبعاد اجتصادية، لا يزال قائماً في جوهره في الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ ولحد الان).

وهذا ما كانت تمارسه أغلب القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية طيلة

---

(1) ـ المصدر السابق، ص. 231.

(2) ـ مستل من أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات والممارسة، ص. 520، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

العراق المعاصر وبمختلف حقبه الزمنية، حيث تارة يتصاعد وفي أخرى يخمد مؤقتاً، وفي ثالثة يحتدم الصراع والتناقض بين نفس المكونات الديمقراطية، أو/ و بينها وبين السلطات المختلفة، أو/ و بينها وبين القوى الاجتماعية الأخرى غير المؤمنة بالتداول السلمي للسلطة وتبني الديمقراطية عامةً والاجتماعية على وجه الخصوص. وتجددت آليات هذا النزوع النضالي الاستقلالي في زمن الجمهورية الثالثة على ضوء ما ترتب من أوضاع الاحتلال الأجنبي. إذ لا تزال موضوعة الديمقراطية (وبخاصة الاجتماعية منها) وتقويمها وتطويرها تمثل أحد المهام الأراسية لهذه القوى الاجتماعية، التي كان لها السبق التاريخي في الدعوة الحقيقة لتعميق هذا البعد. هنا نتذكر ونشير بقوة التاريخ إلى:

- تلكم الشخصيات اللبرالية التي لعبت دور التنوير منذ أواخر العهد العثماني وتصدت للكثير من المفاهيم والرؤى الساكنة لواقع الحياة المتغيرة؛

- كذلك الرواد الأوائل للفكر المساواتي (الاشتراكي) وما لعبوه من دور تثويري في إدخال المفاهيم الجديدة وخاصةً المادية منها، إلى عقول الفئات الاجتماعية الحديثة (الانتلجنسيا، والطلبة والطبقة الناشئة ـ العمال)، وبمختلف السبل، حتى أسست اللبنات الأولى لقوى التغيير الاجتماعي؛

- الوطنيون العراقيون وما أسسوا له من مدارس فكرية انطلقت من الفئات التجارية القروسطية المتنورين وبعض الشخصيات المتنورة من القوى التقليدية، وكذلك بعض من ضباط الجيش. وكان خير من يمثلهم (مدرسة) الحزب الوطني برئاسة محمد جعفر أبو التمن، ومن ثم جماعة الأهالي ولاحقا الحزب الوطني الديمقراطي؛

- القوى الاشتراكية الراديكالية من تنظيمات ماركسية ومن ثم الحزب الشيوعي، والفئات المتأثرة بأفكاره أو بعض من جوانب نظريته العلمية أو القريبة منه فكرياً: كحزب الشعب والاتحاد الوطني وجمعية **الرابطة الثقافية** [1] والمنظمات الثقافية الأخرى

---

(1) - لقد ضمت هذه الجمعية عددا كبيرا من الشباب المثقف في العراق حيث بلغ عدد أعضائها في الأيام الأولى لتكوينها ستين عضوا في بغداد والموصل وبعقوبة والكوت، وضمت بين أعضائها

التي أخذت تبث الروح الديمقراطية وتشجع النشاط العلمي والاجتماعي؛

- وكذلك التنظيمات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تأسست خاصةً، منذ منتصف الأربعينيات والتي أخذت تبث الروح الثقافية والدعوة للديمقراطية البرلمانية. كالجمعيات المهنية والنقابات العمالية والتنظيمات الطلابية وغيرها.

لقد تصدت هذه المؤسسات وتلك التنظيمات الاجتماعية الدائرة في أفلاك قوى سياسية أو/ و أثنية أو/ و دينية، تمحور بعض من أوجه الصراع للنواحي الملتهبة التي غطت القرن المنصرم برمته، حول كل من:

- القيم الاجتماعية ومنابتها ومنابعها والخروج من السلفية الفكرية؛

- التنظيم الاجتماعي للدولة وشكل المؤسسات المدنية؛

- الأنماط الاقتصادية والإنتاج الاجتماعي وقواه التحديثية وتلائمها مع ماهية العصر؛

- الحريات السياسية وتنظيماتها الحزبية والتداول السلمي للسلطة؛

- حقوق الإنسان الطبيعية والمكتسبة، للفرد والجماعة، الأثنية والدينية والسياسية؛

- الخصال النفسية المتحورة حول التقلبات الحادة في الحياة الاجتماسياسية الاقتصادية والفكرية؛

- ماهية العلاقات الخارجية للدولة العراقية وأشكال تحققها ضمن الصراع الدولي.

لقد ترعرع العالم الراحل عبد الجبار عبد الله في مثل هذه الأجواء العامة وذلك الحراك الاجتماسياسي الذي ساد المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة المركزية

عددا من كبار المثقفين الذين لعبوا دورا فكريا وثقافيا متميزاً، نذكر منهم على سبيل المثال، الدكتور فاضل حسين والاستاذ طه باقر وكوركيس عواد، فضلا عن مؤسسيها، عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وحسين جميل وجواد هاشم وغيرهم». د. ستار نوري العبودي، الدكتور عبد الجبار عبد الله، سفير العراق العلمي،ص.51، المرتضى، بغداد التاريخ بلا. في حين يضيف د.إبراهيم الخميسي في كتابه، عين الإعصار، عبد الجبار عبد الله في مئويته، ص.48 أسماء أخرى لم يذكرها المصدر الأول، منهم: خدوري خدوري، مخلف العبيدي، جمال عمر نظمي، حازم نامق، جميل عبد الله، ناظم الزهاوي، محمد توفيق حسين، كامل قزانجي، عبد القادر إسماعيل البستاني. وهؤلاء جميعهم محسوبين على المدرسة الوطنية ذات التوجه الديمقراطي واليساري.

والآمال معلقة عليها، باعتبارها العتلة المركزية للخروج من حلقات التخلف، ومن ثم من دور الفئات والطبقات الاجتماعية الجديدة كل في مجال عمله وتخصصه. كان العالم الراحل من المساهمين الأوائل من الجيل الثاني من الانتلجنسيا في هذا الحراك العام باعتباره من صفوة العاملين في الحقل العلمي، فإذا كانت سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية بالنسبة له تمثل عهد التكوين المعرفي، فأن سنوات ما بعد الحرب، مثلت بدايات التألق العلمي ليس في حقل اختصاصه حسب، بل حتى المساهمة العضوية المقترنة بالعمل في الحقول الثقافية العامة والتربية، مما أهلته ليكن احد علماء المعرفة المتعددة الجوانب، طيلة رحلته العلمية، التي لم تخلوا من المصاعب ولا من الألم الذي صاغ منه علما معرفياً، ونموذجا إلى الإنسان الملتزم بموضوعيته وعلميته ومؤمناً بالحرية الفكرية اللبرالية والاستقلالية في البحث العلمي. إذ «... كانت حصيلته العلمية من البحوث لغاية وفاته قد بلغت ثلاثة وثلاثين بحثاً عدا أطروحته في الدكتوراه، وربما تجاوزت هذا العدد، ذلك لأنه أنجز حتى عام 1963 ستة وعشرين بحثاً، وهو منشغل بمسؤوليات وظيفية وطنية كبيرة، فكيف بعد أن أحيل على التقاعد وتفرغ للبحث العلمي؟ لا شك أن إنجازاته العلمية قد تضاعفت، لا سيما قبل أن يشتد عليه المرض...[1]»..علماً بأن الكثير منها لا تزال تدرس في الجامعات العالمية.

هذه القيم المعيارية التي تحلى بها وأعماله العلمية في مجال تخصصه وغيرها المتعددة، أهلته أن يجتاز حدود الوطن إلى أهم المؤسسات العلمية في العالم الغربي آنذاك، ألا وهو «... معهد ماسوسيتش MIT الفني في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أول عراقي يتم قبوله فيه لصعوبة مناهجه وارتقاء ما يقدّمَ فيه من علوم...[2]»، حيث تم التعاقد معه كباحث وتدريسي. كما ساهم من خلال بحوثه التخصصية في المؤتمرات العلمية أو من خلال العروض التي عرضت عليه العديد من المناصب في دول عديدة. إلا أنه ربط جدلياً بين هذه العروض وبين مهمة خدمة بلده والمساهمة العضوية في الارتقاء

(1) ـ د. ـ ستار نوري العبودي، الدكتور عبد الجبار عبد الله، ص.118، مصدر سابق.

(2) ـ د. حميد حمد السعدون، رجال وتاريخ، ص. 69، مصدر سابق. ومما يذكر أنه قبل انتسابه إلى المعهد المذكور فقد حصل أثناء عمله في الأنواء الجوية في مطار البصرة، تمكن من الحصول على شهادة الدبلوم العالي في الأنواء الجوية بالمراسلة من إحدى المعاهد العلمية البريطانية خلال الأعوام 1938 ـ 1939. راجع د. ستار نوري العبودي، ص. 56، مصدر سابق.

به ضمن اختصاصه على وجه الخصوص. منطلقاً من أن العلم، أي علم، يجب أن يكون في خدمة الانسان والارتقاء به. هذه المكانة العلمية وذلك البعد الانساني أهلته إلى تبوء المركز الثاني في أهم مؤسسة أكاديمية في العراق وهي جامعة بغداد، رغم أنه لم يكن أول رئيس للجامعة،[1] وكذلك نائب رئيس لجنة الطاقة الذرية.

البيئة الاجتماعية والثقافية لعبد الجبار عبد الله:

لقد عاش عبد الجبار عبد الله في سنوات تكونه الاجتماعي ومن ثم الفكري والوظيفي في بيئة اجتماعية (أُسرية دينية) (قيل) إن الحاجة والفاقة لازمتها من جهة، ومحيط اجتماعي متنوع في تكوينه الاثني والديني والسياسي من جهة ثانية. ومن طائفة دينية صغيرة الحجم من ناحية الكم لكنها كبيرة في العراقة والتاريخ الطويل وفي زمنيتها، وفي الحفاظ على ذاتها وتكوينها الديني من جهة ثالثة، ولكنه لم يكن متزمتاً دينياً رغم نشأته في أسرة روحانية حيث كان والده وجده وجد والده، الرؤساء الروحانيين للديانة المندائية [2].

لعب هذا المحيط الاجتماعي بشموليته، هو الأخر، دورا مهماً في صياغة شخصيته في أبعادها الإنسانية العامة وما تميز به من تواضع اجتماعي جم، وفكر إصلاحي متفتح، مثلت الأساس الأول لتكوينه النفسي والفكري/ الثقافي والسياسي، وإن لم ينتمي إلى السياسية بمفهومها الضيق (الحزبية).. وكانت هذه الحالة بمثابة حجر الأساس الذي حدد سلوكه العام في مجالات الحياة المتعددة. بالإضافة إلى كونه كان من صفوة ما «... يتميز (به) الكبار من علماء ومبدعين حقيقيين بالتواضع والبساطة، ففي سعيهم نحو اكتشاف أسرار الطبيعة وتسخيرها لخدمة البشر، وفي جهودهم لإيجاد وخلق القيم الجمالية، يكونون بعيدين عن النرجسية والتبجح والضجيج.! فالعالم والباحث

(1) ـ «... كان للدكتور عبد الجبار عبد الله، سويةً مع الدكتور متي عقراوي، الدور الرئيسي في التهيئة والإعداد لتأسيس أول جامعة عراقية حديثة، هي جامعة بغداد التي تأسست عام 1956. كان أول رئيس للجامعة هو د. متي عقراوي، وشغل د. عبد الجبار عبد الله منصب الأمين العام للجامعة عام 1958، كما كان وكيلا لرئيس الجامعة...». د. إبراهيم الخميسي، عين الإعصارص. 48، مصدر سابق.

(2) ـ د. ستار نوري العبودي، عبد الجبار عبد الله ص. 12، مصدر سابق.

يدرك قبل غيره، ويعرف أكثر من الآخرين، عن تواضع نتاجه العلمي والإبداعي بالنسبة إلى الحقائق والألغاز عن الكون والإنسان. ومن الأمثلة البارزة على ذلك وبشهادة الكثيرين هو العالم العراقي الكبير عبد الجبار عبد الله...[1]».

مَثَّلَ الواقع العراقي في تنوعه الاجتماعي وامتداده العربي أحد مصادر ثقافته، غير التخصصية، فقد كان مولع، ككل الكبار من الإصلاحيين، في تاريخ العراق وفي الأدب العربي القديم والجديد، حتى قيل أنه كان يمارس كتابة الشعر لا بل «... كان شاعراً ومثقفاً واعياً بأهمية التراث العربي... وقد وجدت في مكتبته الكثير من الكتب التاريخية والأدبية...»، بمعنى أنه «... عمد إلى تعدد وتنوع مصادر ثقافته العلمية والإنسانية المختلفة بما في ذلك الكتب السياسية والقانونية... [2]«وبالإضافة إلى ذلك كان الراحل يجيد عدة لغات هي: العربية، الإنكليزية، الفرنسية، الألمانية والآرامية.

هذا التنوع في مصادر الثقافة، كان حافزاً قويا دفعه إلى معترك الممارسة العضوية للحياة، وكذلك التبني النظري والعملي للفكر الديمقراطي اللبرالي في منحاه اليساري التقدمي. حيث ساهم مع شلته من الأصدقاء المقربين إلى هذا التيار الفكري، من العمل على إشاعة أجواء الحرية الفكرية وتكريس نضالهم الحياتي من أجل التطلع لعراق المرحلة القادمة.وهذا ما يتجلى من شبكة أصدقائه ومعارفه، في البدء ممن زاملوه من طلبة الإعدادية المركزية ببغداد، حيث أصبحوا يمثلون الجيل الثاني من الأنتلجنسيا العراقية، والكثير منهم من رواد الفكر الديمقراطي واليساري، التي مارست فعلها العضوي، بخاصةً، منذ الأربعينيات وبالأخص في زمن الجمهورية الأولى. من أمثال «... عبد الفتاح إبراهيم، رشيد مطلك، حسين جميل، زكي خيري، الأخوين عبد القادر وعبد الله البستاني، عاصم فليح، امينة الرحال، جواد هاشم، مهدي هاشم، محمد صالح القزاز،عبد القادر السياب، علي حيدر سليمان، إبراهيم حلمي، عبد المجيد حسن، جميل توما، نوري ميخائيل ومحمود أحمد المدرس وغيرهم[3]».

كما «... إن التدقيق والتأمل في حياة عبد الجبار عبد الله خلال هذه المرحلة المهمة

---

(1) ـ د. إبراهيم الخميسي،، عبد الجبار عبد الله، ص. 26، مصدر سابق.
(2) د. ستار نوري العبودي، عبد الجبار عبد الله، ص. 24، و25. مصدر سابق.
(3) ـ عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم، من ماهيات السيرة الذاتية، ص. 121مصدر سابق.

من حياته، تعطينا تصورا واضحاً عن مدى الفرص التي أتيحت أمامه في التعرف بشكل أو بآخر إلى العديد من الشخصيات الوطنية التي قامت بدور سياسي فاعل في العراق خلال المراحل اللاحقة، مثل شخصية عبد الوهاب مرجان، رئيس وزراء العراق (1957 ـ 1958) وعبد الكريم قاسم رئيس الوزراء العراق (1958 ـ 1963) اللذان كانا من زملائه المعاصرين في مرحلة الدراسة الإعدادية في بغداد... كما إن الأحداث السياسية المهمة والخطيرة التي ترافقت مع تلك المرحلة، قد تركت ولاشك أثراً من جهة ثانية، كما حصل مثلا في الاحتجاجات التي قام بها الطلبة في بغداد وفي مقدمتهم طلبة الإعدادية المركزية ضد زيارة الفريد موند إلى بغداد عام 1928، وليس بمستبعد أن يكون عبد الجبار عبد الله أحد هؤلاء الطلبة المحتجين على تلك الزيارة، أو تكون مثل تلك الأحداث قد تركت أثراً مهما في بناء شخصيته الوطنية في المراحل اللاحقة...[1]».

أُرسل العالم الراحل إلى الجامعة الأمريكية في بيروت في العام الدراسي 1930 ـ 1931 للدراسة في بعثة علمية على حساب وزارة المعارف باعتباره من الناجحين الأوائل على العراق آنذاك، و«... كان الجو السياسي في الجامعة الأمريكية جواً حراً مفعماً بمشاعر معادية للإحتلالين البريطاني والفرنسي، جواً تسوده المشاعر الوطنية التوّاقة إلى التحرر والاستقلال... في هذا الجو السياسي الوطني تكونت نواة تنظيمية من عدد من الطلاب العراقيين الذين يدرسون في الجامعة الأمريكية في بيروت، **ضمت عبد الفتاح إبراهيم، وعلي حيدر سليمان، وجميل توما، وعبد الله بكر، ونوري روفائيل، ودرويش الحيدري، وإبراهيم بيثون وأنا وآخرين.** جاءت المبادرة من عبد الفتاح إبراهيم وكان لولبها، عقدنا اجتماعاً تدارسنا فيه ما يمكن أن نقوم به وقررنا تنظيم وطني باسم الشعبية يعمل من أجل تحرير البلاد... بالاشتراك مع عدد آخر من

(1) ـ د.. ستار نوري العبودي، عبد الجبار عبد الله، ص. 21. مصدر سابق. وهذه الرؤية سبق وأن اختبرتها بالنسبة لعبد الكريم قاسم، حيث أن تأثرهما بالغليان السياسي وحركة الاحتجاج والحراك الاجتماعي في البلد عامة وبالصحبة من الطلبة الواعين في مشاركتهم السياسية الأولى في تاريخ العراق، الذين كانوا معهما، بالإعدادية المركزية وقد استدعت مشاركة هؤلاء الواعين في مثل هذه الأعمال الاحتجاجية والتي رسخت بثبات في قوة شخصيتهم. وكانت جماعة الرحال هم المحركون الأساسين لمشاركة الطلبة في الممارسة العضوية السياسية، كما ذكرنا سابقاً.

الطلاب العراقيين الذين لم يكن لهم أدنى علم بتنظيم الشعبية قدمنا، بعد ذلك، طلباً رسمياً لتأسيس ناد سمّيناه (نادي النشء العراقي) ووضعنا له نظاماً داخلياً...[1]».

وقد انتسب، كما أعتقد، عبد الجبار عبد الله إلى هذا النادي والذي كان يهدف لتوحيد الطلبة العراقيين، لان العديد من أصدقائه كانوا من بين هؤلاء الطلبة من أمثال محمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم وعلي حيدر سليمان. ولما عاد هؤلاء الشباب إلى العراق كانوا يمثلون بذرة جماعة (الشعبية) التي تطورت إلى تنظيم سياسي (جماعة الأهالي) ومن ثم الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يجهد لتحقيق الديمقراطية في الحكم. هكذا بذرت البذرة الأولى للتيار الديمقراطي من هذه المجموعة.

في الوقت نفسه شكل لاحقاً الأشخاص المحوريون في جماعة (الشعبية) **جمعية الرابطة الثقافية عام 1943، ونادي بإسم الرابطة الثقافية** حيث قامتا بدور ثقافي وطني ديمقراطي منذ أربعينيات القرن المنصرم، بوسائل متعددة كان منها: إصدار النشرات وتشجيع البحث العلمي والتوسع في نشره، كذلك تحبيذ التأليف والترجمة والقيام بإلقاء المحاضرات وإقامة وتوطيد العلاقات الثقافية العامة مع الجمعيات والنوادي الاجتماعية المتشابهة الأهداف والتوجه الفكري.كما أصدرت الجمعية مجلة (الرابطة) وأسست، لهذه الغاية، شركة «...للطباعة خاصة سمتها مطبعة الرابطة» وكان مقرها في منطقة الصرافية (مطبعة دار الجماهير) والتي جرى استملاكها من قبل الدولة عام 1968 بعد تعويض المساهمين السابقين. ومع ذلك فإن مجلتها التي شغل فيها عبد الجبار عبد الله موقعاً مهماً، كانت هي الأهم بين جميع نشاطاتها، كما يؤكد ذلك أحد أعضائها...[2]».

وهنا يبرز الدكتور عبد الجبار عبد الله كأحد الشخوص المحوريين في جمعية الرابطة الثقافية ومجلتها، حيث شغل منصب سكرتير التحرير منذ صدور عددها الأول عام 1944 «ولغاية العدد الثاني عشر... فحل محله خدوري خدوري، سكرتيراً جديداً

(1) ـ محمد حديد، مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق، ص. 67، دار الساقي، بيروت 2006.

(2) ـ د. فاضل حسين، جمعية الرابطة الثقافية، فصل من تاريخ الديمقراطية في العراق المعاصر، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد 2، 1982، ص.16 مستل من د. ستار نوري العبودي»، ص. 52، مصدر سابق،

لها...» أما هيئة التحرير فتكونت من» جمال عمر نظمي، وخدوري خدوري، ومحمد غناوي، وعبد الجبار مخلف العبيدي [1]». بالإضافة إلى صاحبها عبد الفتاح إبراهيم.

لقد أوضحت مساهمات العالم عبد الجبار عبد الله وكتاباته الأولى في المواضيع الاجتماعية والفكرية، البعيدة عن اهتماماته العلمية والتخصصية، قدرة الرجل في تعلقه بالأفكار اللبرالية والديمقراطية والتحرر وبالمضمون الاجتماعي لكل حراك جمعي، وكشفت عن توجهاته الفكرية وتطلعه الفلسفي في دعم فكرة الحداثة، وهذا ما يمكن تلمسه في مقالاته من قبيل: (الحرية والضرورة) كذلك (الحرية والضرورة في المجتمع) ثم مقالته (نشأة العلم) و(العلم والتطورات الاجتماعية). وقد أكملتها رؤيته المستقبلية لواقع العراق عندما أخذ يكتب المقالات الثقافية أو خطبه حول دور الجامعة وأفق تطورها.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا، وهذا يشمل العديد من الانتلجنسيا العضوية بالتحديد، لماذا أخذ عبد الجبار عبد الله هذا المنحى الفكري المعتدل؟

- هل يكمن ذلك في كون إن هذا المنحى يصب في ماهيته البحثية عن جوهر سعادة الإنسان؟

- أم إن إحساسه بأن هذا التيار الفكري كان يطالب بحقوق المكونات الاجتماعية المختلفة ويدافع عنها في حرية المعتقد والحقوق الإنسانية الطبيعية والمكتسبة[2]؟

- أم أن إحساسه بالانتماء للمجموعات السكانية ذات الدخل المنخفض، وما لاقاه - من شظف العيش، قد دفعت به إلى هذا التوجه، بغية انتشال هؤلاء من واقعهم المأساوي المرير؟

- أم أن صحبته للالنتجنسيا ودعاة المساواتية والتحديث لعبت دوراً في الارتقاء المعرفي له ودفعت به إلى الانضمام لهذا التيار؟

---

(1) ـ د. العبودي، المصدر السابق، صص.49، و54.

(2) ـ كتب الباحث العراقي مير بصري في كتابه أعلام السياسة، عن قاسم يقول» كان عبد الكريم قاسم رؤوفاً بالأقليات الكثيرة التي يزخر بها الوطن العراقي: فقد أعترف بحقوق الصابئة واليزيديين والأكراد والتركمان والآشوريين والبهائيين، وألغى قانون إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين، ومنع تهجير الإيرانيين الساكنين في العراق، ومنح الجنسية العراقية لآلاف الأكراد الفيلية...» ص. 248، مصدر سابق.

ـ أم في أبعاده النفسية وروحه البناءة وقدرته الفكرية ونظرته العلمية دفعته إلى تبني صيرورات التغيير المنصبة على العلم، كأحد الروافد الأراسية، وبه يمكن ويكمن الولوج في طريق التطور؟

ـ أم إن العوامل التي حبذته لمثل هذا الاختيار تمثل في هذه كلها.

هذه الأسئلة وغيرها يمكن البحث فيها للوصول إلى ماهياته الحقيقية. وبغض النظر عن الدوافع يمكننا القول إن الحقيقة التاريخية ستقف شاخصة إلى انتماء هذا الجليل إلى كونه من أنصار:

«مملكة العقل والعلم والإنسان[1]»

المنطلق منها وإليها. وهذا مما أهله أن يكون من بناة تاريخ العلم للعراق المعاصر.. وخاصةً في انطلاقتاها. إذ أرى وأزعم، أن التاريخ الفعلي والحقيقي للعراق المعاصر قد أنطلق على يد مثل هؤلاء ومنذ الجمهورية الأولى.

وتأسيساً على ذلك سأحاول الكشف عن ماهيات العلاقات التي كانت تضم هذه جمهرة واسعة من الشخصيات والفئات الاجتماعية والجماعات المختلفة التي رسمت لنا طرق العراق القادم. وفي واحدة منها هي العلاقة بين عبد الجبار عبد الله والزعيم قاسم وكليهما كانا من الانتلجنسيا. وهذا ما سأتطرق إليه في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

ثانياً. هو والزعيم وأوجه التشابه:

قبيل الدخول في قراءة أوجه التشابه بينه والزعيم، لابد من القول: إن الشخصيات الفذة لا تظهر في أي مجتمع كان بصورة اعتباطية، بل بحكم الضرورة التاريخية. إذ

(1) ـ يشير الدكتور حميد السعدون في كتابه رجال وتاريخ، ص. 70 مصدر سابق، إلى أنه من اسباب عودته للعراق كان أحدها «... أن الكثير من المؤسسات الأمريكية التي تتعاون مع الجامعات ـ وهي المؤسسات العسكرية ـ كانت تطلب منه الدخول والمساهمة في مشاريع سرية وتخصصية ذات صلة وعلاقة بأهدافها العسكرية، وهذا ما يتقاطع وموقفه الانساني للحياة البشرية، الأمر الذي دعاه أن يقفل ملف الإقامة والتجنس والدخول في مشاريع علمية سرية، على الساحة الأمريكية، بشكل نهائي».

أينما ومتى ما تظهر إليها حاجة المجتمع والتاريخ: عندها تظهر الحاجة إلى مثل هذا الشخص ويتم العثور عليه، حسب تحديد ماركس. بخاصةً عندما تعي إن «الإنسان العظيم، عظيم... بكونه يتمتع بخصائص تجعله الشخص الأكثر قدرة على خدمة احتياجات عصره الاجتماعية العظيمة [1]». وعليه فظهور الزعماء مرهون بالضرورة التاريخية، وليس هذا فحسب، بل بقدرة هذه الشخصية على فهم ومعرفة هذه الضرورات التاريخية. وهذا ينطبق على كلا الزعيمين ألأول في ميدانه العلمي والثاني في إدارته للصراع والبناء الاجتماعيين.

ومن خلال ما تقدم ومن دراساتي لشخصية عبد الكريم قاسم أعتقد، أنه كان ذو نظرة إصلاحية بناءة، وقد بدأ بالانتقال من عوالم العسكرية البحتة إلى عوالم السياسة، فكان سياسياً بلباس عسكري، منذ مطلع الثلاثينيات كما مر بنا. وكان يهتم كعالمنا عبد الجبار عبد الله، بالشأن العراقي العام وبسبل تطوره، كل حسب مجاله. كما أنهما عاشا في ظروف اجتماعية متشابه، إلى حدٍ بعيد، في عوامل عدة. وكانا يستزيدان المعرفة العامة والتثقيف الذاتي، من منبع فكري واحد وهو التأثر بالأفكار العراقوية المنحى، ذات البعد الحداثوي الاجتماعي، كل بفهمه وطريقته الخاصة.

لذا نسج قاسم علاقات اجتماعية، شكلها مهني، وجوهرها يكمن في بلورة الفكر الغائي المنصب على ضرورة تغيير النظام السياسي وليس ترقيعه، باعتباره يمثل جوهر المعضلة المتعلقة بتطور المجتمع العراقي، وهذا ما كانت الأحزاب الوطنية تطالب به، حتى أنه أصبح أسيرُ لها عندما تسنم مركز السلطة، والتي عبرت عنه من خلال تبني حركة الاستقلال بشقيها السياسي والاقتصادي، وتلبية متطلبات النهوض بالصيرورات الاجتماعية لأغلب الطبقات والتكوينات.

كما أنهما كانا بعيدين عن التفسيرات الدينية للظواهر الاجتماعية والطبيعية، لذا لم يتعصبا لهذا الموقف أو ذاك، بل تبنيا، كل بطريقته الخاصة وفي مجال تخصصه، العلمانية كأسلوب في الإدارة العامة للحياة. فكانا بناءان بكل معنى الكلمة. كما

(1) ـ جورج بليخانوف، دور الفرد في التاريخ، المؤلفات الفلسفية، ترجمة د. فؤاد أيوب، ج.2، ص. 290وما بعدها، الطبعة الأولى، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق 1982.

أنعكس التشابه النسبي بينهما في السلوك الاجتماعي وما تحليا به من بساطة وتهذب وحسن الطوية ونزعة إنسانية وإيمان بالمساواة الاجتماعية.

وأفترض إن بينهما سبق في التعارف، إذ أن أغلب العاملين من قادة هذا التيار الفكري كان قاسم قد أقام معهم علاقة صداقة من خلال (معلمه) مصطفى علي، كرشيد مطلك وناظم الزهاوي، والدكتور جواد علي وغيرهم.. ومن هنا أعتقد إن هناك علاقة أو تعارف مسبق بين العالم الفيزيائي والسياسي العسكري، سواءَ من خلال الدراسة في ذات المدرسة (الإعدادية المركزية)، أو/ و كذلك من خلال الأصدقاء المشتركين لهما والمذكورين سابقاً.

كما أن العالم عبد الجبار كان نائب رئيس لجنة الطاقة الذرية، وكانت له محاضرات في المؤسسة العسكرية حول الحرب الذرية ومن المحتمل إن قائد اللواء التاسع عشر كان معنياً بهذا الموضوع باعتبار إن هذا اللواء من الألوية الضاربة في المؤسسة العسكرية.

ومن خلال الوقوف على السيرة الحياتية لكل منهما، حتى رأيت أن هناك تشابها في كل من:

- كان كل منهما ذو نزعة بنائية ذات بُعد إنساني، كما كان كلاهما يستهدفان الإصلاح؛
- من كونهما متحرران من الالتزام بالتقاليد البالية والتفسيرات الدينية للظواهر الاجتماعية والطبيعية؛
- كلاهما ينطلقان من الهوية العراقية إلى بعدها الأرحب الإنساني وينتميان اليها وليس للولاءات الفرعية من رابطة الدم (العائلية أو العشائرية أو القبلية) أو الدين أو الطائفة؛
- مثل العراق الهاجس المركزي لهما؛
- خضعا لتأثيرات بيئية اجتماعية وسياسية متقاربة من حيث توجهاتها الفكرية واتجاهها العام؛
- كانا يكرهان العنف لذات العنف كغاندي، في سلوكهم وممارستهم للحياة؛

- تأثرا بالحركة الوطنية ذات المنطلق العراقوي، بخاصةً الحزب الوطني الديمقراطي دون الانتماء إليه؛

- كانا يعتقدان بأن الحرية ضرورة اجتماعية بالغة الأهمية، لذا كرها التعصب بكل أشكاله. كما تحليا بالشجاعة في طرح الآراء ولا يساومان على جواهر الظواهر الوطنية العامة؛

- أنصبت آراءهما على ضرورة النظر إلى المستقبل باعتبار لا يكتب لأي عمل النجاح إذا لم تكن فيه حصة للأجيال المقبلة؛

- لعب كل منهما في ممكن مجاله، الدور الحيوي الوسيط بين القوى الاجتماعية بالنسبة قاسم، والصراع الفكري في الجامعة لعبد الجبار عبد الله؛

- كونهما من الأشخاص العضويين إذ كلاهما ساهم في تهيئة تربة التغيير القادم، ولهما حسنة ومن ثم عملا، كل في مساحة حقله، على تحقيق صيرورة التغيير، وهذه حسنة ثانية، كما أنهما نجحا نسبيا في حقل اختصاصهما.. فلهما حسنة ثالثة.

لقد تجلى هذا النجاح بالنسبة لهما بعد التغيير الجذري في 14 تموز، وما لعبا من دور لدى شرائح واسعة من الفئات الاجتماعية في الريف والمدينة، ومن فئات الطبقة الوسطى، التي رأت فيهما وسيلة لتحقيق ذاتها ومصالحها ورؤيتها ليس للواقع الملموس فحسب بل القادم المرتجى. هذا الاستنتاج مستخلص من عدة عوامل ذات ترابط جدلي هي:

- عمق عملية التغير الجذري ومداه الاجتماعي / ألاقتصادي/ السياسي/ الفكري؛

- النتائج الحضارية الحداثوية المترتبة على عملية التغيير؛

- شمولية التغيير لأغلب المكونات الاجتماعية؛

- ماهية تحالف القوى الاجتماعية التي قادت عملية التغيير؛

- برنامجيتها للواقع المستقبلي.

ثالثاً. الثورة الثقافية ما بعد تموز وانتخاب عبد الجبار عبد الله رئيسا للجامعة:

لقد كان من أهم المعالم لهذا التغيير الجذري الكبير، هو الثورة الثقافية (كما ونوعا) التي أحدثت نقلة نوعية جديدة في واقعها ومكوناتها وأفقها القادم، ومدياتها وانفتاحها على الكثير من الفلسفات عبر (**دمقرطة الثقافة**) التي حررت ثورة تموز أبعاد موجاتها التوسعية، إذ توسعت فرص التعليم بكافة مراحلها، وازدادت إمكانية التمتع بثمار الثقافة التي أمست أكثر نضجا وتلاءماً مع متطلبات الواقع وروح العصر كم أصبحت حراكاً حداثوياً، إلى جانب ما أوجدته أو ارتقت بما كان قائماً، من مختلف أشكال التعبير الحديثة ومضامينها الثقافية السياسية والأدبية والتصورات الشعبية وغيرها من المجالات. كما أنها أنزلت ضربة قوية بالقيم الاجتماعية البالية وللعلاقات ومؤسساتها التقليدية، وحاولت قدر الامكان إجتثاث مقوماتها المادية، وإعادة إنتاج وتطوير البعض منها، كمحصلة للتغيرات المادية بالتوأمة مع الأوضاع الجديدة.

«... حملت ثورة 14 تموز 1958 تغييرات كبيرة في البلاد في نواحيها المختلفة، وجاءت التحولات السياسية والاقتصادية والشروع بالتصنيع بالمشاريع الإنمائية لتؤكد الحاجة إلى كادر متعلم ينهض بهذا البناء..وإلى تطوير التعليم العالي والفني ليشمل تخصصات جديدة على البلاد، كالهندسة الكيماوية وهندسة النفط والحاسبات الالكترونية والتخطيط وغيرها، وكان تأسيس جامعة بغداد استجابة لهذه الحاجة. وانتخب الدكتور عبد الجبار عبد الله ليتولى رئاستها. كانت مهمة صعبة في جمع شمل الكليات التي كان لكل منها تاريخها الخاص، كما كان على الرئيس اختيار كادر يتسم بالكفاءة العلمية والإدارية لإدارة الجامعة وكلياتها...[1]».

(1) ـ د. عبد الكريم الخضيري،عبقري الجيل، ص. 126، الثقافة الجديدة، العدد261، لسنة 1995. وقد كان لقاسم مقابلة مع عبد الجبار عبد الله، إذ «بعد قيام ثورة تموز عام 1958 تبلورت الامور وقد كان هناك لقاء له مع الزعيم الشهيد عبد الكريم قاسم الذي اشار عليه باستحداث وزارة باسم وزارة العلوم وان يكون هو وزيرها الاول وكان جوابه من خلال تواضعه المعروف سيادة الزعيم: الاشتغال بالعلم افضل لي فابتسم الزعيم فاعجب بصراحة رأيه وطلب منه ان يكتب له مايراه في هذا الجانب وخلال فترة وجيزة قدم برنامجه الذي يتلخص بالنقاط التالية: 1 ـ اعتبار الجامعة البوابة الاولى للتطور وحرية البحث 2ـ الاعتماد على الملاكات العلمية الوطنية وليس الاجنبية في بناء حضارتنا العلمية 3ـ زيادة البعثات العلمية للخارج وفي ضوء ذلك صدر المرسوم الجمهوري بتعيني رئيسا لجامعة بغداد وقد عمل على ابقاء الجامعة بمعزل عن الاتجاهات الحزبية واستطاع ان

وقد اشتهر العالم الراحل بسعة الافق والمدارك الثقافية، تعددت مصادر ثقافته بوجهها التقدمي. فضلا عن قراءاته التأريخية والفلسفية والقانونية وحتى الدينية منها(بخاصة ما له علاقة بالدين المندائي الذي كان يقرأه بلغته الآرامية). هذه القراءات المتعددة المناحي والمقترنة بوعي سياسي بمنحاه اليساري، التي تتوأمت مع ذكاء فطري عززته قراءاته ليصبح مكتسباً. كل هذه العوامل وغيرها خلقت منه مثقفاً عضويا واعياً، ذا منطلق عراقوي، كأغلبية مثقفي زمانه.. ناهيك عن قراءاته التخصصية في مجال الفيزياء.

لم يأت انتخابه رئيسا لجامعة بغداد، بصورة اعتباطية أو إرضاءً لجهة سياسية، قدر كونه يحمل كل المؤهلات العلمية والإدارية والشهرة العالمية والخبرة الجامعية، باعتباره من المؤسسين للجامعة وعضو مجلسها التأسيسي، والأهم موقفه التربوي من الجامعة ومهامها العلمية والمبادئ التي يجب أن تسير عليها لتخرج كادرا يشعر بمسؤوليته العلمية والأخلاقية إزاء مجتمعه، وما يجب أن تتوفر في الجامعة من مستلزمات الحرية في البحث وعدم التدخل في الشأن الجامعي واستقلاليتها.

و وفي زمان إدارته للجامعة ولأول مرة يتم التوسع في جامعة بغداد من حيث الدراسات العليا، إذ تم فتح الدراسات العليا ـ الماجستير في كلية الآداب، حيث تم التوسع لاحقا في الدراسات العليا فقد تم قبول 44 طالبا في العام الدراسي 1961 ـ 1962، بالاضافة إلى فتح أختصاصات جديدة مثل العلوم السياسية وقسم الأدب الكردي وإنشاء معهد الدراسات الإسلامية العليا وإنشاء المجلس الأعلى للبحوث العلمية وإنشاءالمعهد التكنولوجي ومعهد الغابات وإقرار مشروع كلية الهندسة في البصرة وانشاء كلية الطب في الموصل كي تكونا نواة لجامعتين مستقلتين مستقبلا [1].

«... ولابد من التأكيد على حقيقة مهمة أخرى وهي أنه ورغم أن الدكتور متي العقراوي كان أول رئيس للجامعة... إذ أحيل على التقاعد عقب ثورة 14 تموز 1958 بمرسوم جمهوري صدر في 29 تموز من العام المذكور، فتحول الدكتور عبد الجبار

يوفر المصادر العلمية لكي يمهل للباحثين حرية العمل والبحث العلمي.» جعفر لبجة، شخصيات لها تاريخ، جريدة المشرق البغدادية في 13/ 3/ 2011.

(1) ـ راجع للمزيد، د. ستار العبودي، صص. 77 ـ 82، مصدر سابق.

الذي كان وكيله وأمين الجامعة إلى منصب الرئاسة من الناحية الفعلية لاسيما أنه رافق خطوات تأسيسها منذ البداية. وخلال هذه المرحلة، تشكلت لجنة لإعادة النظر في مشروع الجامعة، بعد أن توقف عمل المجلس التأسيسي الأول بعد الثورة، وقد أوصت اللجنة بإلغاء قانون سنة 1956، والاستعاضة عنه بقانون جديد... وأصبح الدكتور عبد الجبار الأمين العام للجامعة اعتبارا من الثامن عشر من شهر تشرين الأول عام 1958ولغاية الثامن عشر من شهر شباط 1959، إذ صدر أمر تعينه كأول رئيس للجامعة في العهد الجمهوري وثاني رئيس لها منذ تأسيسها عام 1956... [1]».

لقد نافس الدكتور عبد الجبار على هذا المنصب، الدكتور عبد العزيز الدوري وذلك في مطلع عام 1959. «...ونتيجة هذا الخلاف بين أعضاء مجلس الوزراء، أرسلت أسماء المرشحين الذين مرّ ذكرهم إلى مديرية الاستخبارات العسكرية من أجل تقييمهم، لاختيار مجلس الوزراء أفضلهم، وبعد أن تدارست المديرية المذكورة، أسماء المرشحين، وجدت أن أفضلهم علماً وإنتاجاً فكرياً هو الدكتور عبد الجبار عبد الله. وعندما اجتمع مجلس الوزراء لغرض تقرير المرشح النهائي، تمّ استدعاء رئيس دائرة الاستخبارات لهذا الغرض (كان رفعت الحاج سري رئيسها ـ الناصري)، وخلال الاجتماع أبدى رئيس مجلس السيادة تحفظاً غير منطقي على ترشيح الدكتور عبد الجبار، يقوم على أساس اجتماعي، كون العراق بلد إسلامي، ولابد من أن يكون رئيس أول جامعة مسلماً وكان الرأي موضع سخرية من قبل وزير الداخلية العميد الركن أحمد محمد يحيى، ولذلك رد عليه قائلاً: سيادة الفريق نريد إماماً للجامعة، لا إماماً لجامع لإمامة الصلاة... [2]». كما ذكر ذلك معاون مدير الاستخبارات العسكرية العميد خليل إبراهيم حسين الزوبعي. وبعد مباشرة الدكتور عبد الجبار برئاسة الجامعة واصل العمل بقوة وشجاعة وسار بالجامعة وسط الهياج السياسي والصراع الحزبي الموصل وغير المبرر علمياً بين قوى جبهة الاتحاد الوطني، فكان الرجل يقود إدارة الجامعة على وفق منطق رؤيته المتمحورة حول مبدأين أساسيين هما:

(1) ـ المصدر السابق، ص. 69. علماً بأن قانون الجامعة الجديد ينص على الانتخاب وليس التعين ولذا فاز الدكتور عبد الجبار على منافسه الدكتور عبد العزيز الدوري في الانتخابات التي جرت لأساتذة الجامعة ونشرت نتائجها يومها في بعض الصحف المحلية. هامش، ص. 74.

(2) ـ المصدر السابق، ص. 77

ـ استقلالية الفكر الأكاديمي وحريته؛

ـ استقلال الجامعة من أي تدخل.

أما مهمات الجامعة كما يرها العالم الراحل فتتمحور في:

«ـتدريس مختلف المهن وأعداد المهنيين والخبراء؛

ـ تربية الشباب تربية صحيحة؛

ـ القيام بالحث العلمي وتطويره [1]»

ولم يتوان في تحقيق الكثير من الإنجازات وتأسيس نواة لجامعتي الموصل والبصرة، واستحداث الدراسات العليا(الماجستير في البدء ومن ثم الدكتوراه في فترة منظورة) وإنشاء المجلس الأعلى للبحوث العلمية، وغيرها من المؤسسات التي تمثل أسس تطوير الجامعة.

«...وكانت رئاسته للجامعة، قد شهدت إرسال الآلاف من الطلبة في بعثات دراسية، بخاصةً لإنكلترا وأمريكا، إدراكا منه بقيمة المؤسسات العلمية المرسل إليها الطلبة. بل أنه ساهم مساهمة فعالة في أثناء رئاسته جامعة بغداد في قبول الطالبين (شيت نعمان) و(خضر عبد العباس) في معهد ماسوسيتش MIT ولم يسبقهما في ذلك غير ـ عبد الجبار عبد الله ـ ومهدي صالح حنتوش... [2]» كما سعى نحو التجديد في خطواته التطويرية لبناء هذا الصرح. وكان لولب حركة النشاط في استحداث كلياتها، كما لعب دوراً كبيراً ورئيساً في تشييد بناية الجامعة وكلياتها في ضاحية الجادرية وهو مكان يحيط به نهر دجلة من جهاته الثلاثة، ولا يتداخل مع ضوضاء المدينة واتساعها[3].

انتخابه رئيسا للجامعة

وبعد ثلاثة أعوام قضاها الراحل في مسيرة ليست هينة على الإطلاق، وأقل ما يقال عنها إنها غير مستقرة لا بالنسبة للمجتمع السياسي ولا الجامعة على السواء.

(1) ـ د. إبراهيم الخميسي، عين الإعصار، ص. 61، مصدر سابق.
(2) ـ د. حميد حمد السعدون، رجال وتاريخ، ص.74، مصدر سابق.
(3) ـ المصدر السابق، ص. 73

وفي صيف عام 1961 انتهت[1] فترة الرئاسة الأولى حيث مدتها ثلاثة سنوات، على وفق منطق المادة 18 من قانون الجامعة الذي أقر بعد ثورة 14 تموز وأشترط أن يتم انتخاب ثلاثة مرشحين، ممن هم بمرتبة أستاذ، من قبل رئاسة الجامعة وتعرض على وزير المعارف في حينها حتى يختار واحداً منهم ليعرضها على مجلس الوزراء الذي يصدر قرار التعين بمرسوم جمهوري لمدة 3 سنوات.

حول هذا الموضوع يقول إسماعيل العارف وزير المعارف آنذاك: «... **وفي ذلك الزمن كان الصراع بين القوميين والتقدميين قد بلغ أشده في المجتمع وفي جامعة بغداد ووزارة المعارف بصورة خاصة.وكان الصراع يتجسد في كل عملية انتخاب أو تعين شخص في وظيفة عمومية مهمة مسؤولة عن الإدارة العامة.** وقد اشتهر الدكتور عبد الجبار عبد الله بآرائه الحرة وتفكيره الديمقراطي، فجوبه خلال توليه رئاسة الجامعة بمعارضة شديدة من الأساتذة والكتل القوية في الجامعة بالرغم من سعة علمه وتضلعه في علوم الفيزياء والأنواء الجوية... وعندما أقترب موعد تعين الرئيس الجديد زادت سخونة الجدل حول من سيشغل هذا المنصب السياسي والعلمي الخطير وتسرب الجدل إلى مجلس الوزراء. فكان بعض الوزراء يؤيد إعادة تعيين عبد الجبار عبد الله ويتصدر هؤلاء الزعيم عبد الكريم قاسم نفسه، ومنهم من كان، لسبب أو آخر يفضل تعيين شخص جديد لرئاسة الجامعة. وقد شعر عبد الجبار عبد الله بحراجة موقفه وموقفي فجاءني راجياً أن أعفيه من الترشيح ثانيةً لهذا المنصب فقال لي، إذا كنتم تعطفون عليَّ أعفوني من هذه المسؤولية واسمحوا لي أن أعمل في السلك الخارجي حتى يسهل عليَّ العلاج من السرطان. فلما عرضت ذلك على الزعيم عبد الكريم قاسم أصر على إعادة ترشيح عبد الجبار عبد الله لجامعة بغداد.

وعند ذاك طلبت من الدكتور عبد الله أن يجمع مجلس الجامعة ليختار ثلاثة من بين أعضائه. فتم عقد مجلس الجامعة وجرى اقتراع سري على ثلاثة رشحوا أنفسهم

(1) ـ يبدو أن هناك خلط في مسألة تعين الراحل بمنصب رئيس جامعة بغداد، كان الأول في شباط 1959 كما يرويها نقيب المعلمين آنذاك نجيب محي الدين (جريدة الزمان في العدد 1535 في 20 حزيران 2003، والثانية عام 1961 حسب رواية إسماعيل العارف كما جاءت في مذكراته، ص. 320. راجع أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، دار لانا، لندن 1986.

للمنصب هم: الدكتور عبد الجبار عبد الله وحصل على 12 صوتاً والدكتور عبد العزيز الدوري عميد كلية الآداب وقد حصل على 13 صوتاً والطبيب البيطار صادق الخياط عميد كلية البيطرة، وقد حصل على 7 أصوات... فجلب لي رئيس الجامعة نتائج اختيار المجلس للمرشحين، وذكر لي بأنه ألقى بورقة بيضاء في صندوق الاقتراع ولم ينتخب نفسه لكي يتساوى في الأصوات مع عبد العزيز الدوري. فقررت أن أطرح الأسماء الثلاثة على مجلس الوزراء نظرا لحدة الصراع وتقارب آراء الوزراء في اختيار الرئيس الجديد للجامعة، وأردت بذلك أيضاً أن أفسح المجال لمن له رأي من الوزراء أن يدلي به أمام رئيس الوزراء صراحةً... وفي الجلسة التالية للمجلس في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) 1961، طرح عبد الكريم قاسم الموضوع أمام الوزراء قائلا بأن وزير المعارف تنازل عن حقه إلى مجلس الوزراء في اختيار رئيس الجامعة وسوف نناقش الأسماء المرشحة واحدا واحدا. وكنت قد هيأت مع الكتاب خلاصة علمية عن تأريخ حياة كل مرشح وطلب هم أن تهيء له أجهزة الأمن خلاصة عن تأريخ كل منهم سياسياً. فبدأ يقرأ على المجلس ما ورد في الخلاصات عن الدكتور عبد الجبار عبد الله وقد كانت حياته العلمية غنية بالإنجازات والبحوث في مجال الفيزياء وفي اختصاصه بالأنواء الجوية بالذات، كما كان منتمياً إلى عدد من الجمعيات الفيزيائية الأمريكية والعالمية وله بحوث علمية كثيرة في دوريات ومجلات على علمية متخصصة. ولم يكن هناك ما يشوب تأريخه السياسي.

ثم أنتقل إلى عبد العزيز الدوري فقال إن هذا الرجل لم يقدم للعلم شيئاً في حياته سوى ما كتبه عن أحد أدوار العصر العباسي كأطروحة للدكتوراه وسوى بحث مقتضب عن بغداد في دائرة المعارف البريطانية، أما تأريخه السياسي فقد كان حافلاً بالنشاط مع العهد الملكي وشارك في لجان حلف بغداد السرية وعُرف بعلاقاته المريبة بالجهات الأجنبية وأمور أخرى هيأتها له أجهزة الأمن.

ثم تحدث عن الطبيب البيطار صادق الخياط فقال أنه طبيب بيطري ليست لديه مزايا عملية تؤهله أن يتبوأ مركزاً علمياً وإدارياً كرئيس جامعة بغداد.. وكان من الطبيعي أن يشعر الوزراء بتحمس عبد الكريم قاسم وميله **إلى تجديد رئاسة عبد الجبار عبد الله** وتحامله على عبد العزيز الدوري. فطلب من الوزراء أن يدلوا بآرائهم

إلا إن أحدا منهم لم يجرؤ على ترشيح غير الدكتور عبد الجبار عبد الله، عدا وزير البلديات باقر الدجيلي. إذ قال بشيء من التردد والتعلثم أنه يؤيد اختيار شخص آخر لو أمكن وأورد اسم صادق الخياط. فثارت ثائرة عبد الكريم قاسم وقال: (كيف تواجهون المجتمعات العلمية إذا وضعتم على رأس الجامعة طبيباً بيطرياً لم يحصل على اختصاص علمي أو دراسة إدارية عالية؟ يجب ألا تؤثر عليكم عوامل أخرى غير الكفاءة والعمل عند اختيار أية شخصية لإدارة هذه المؤسسة العلمية الوحيدة في العراق)[1]... فوافق المجلس بالإجماع على ذلك ووقعنا المرسوم الذي كان معدا لذلك ثم دفع عبد الكريم قاسم بالمرسوم الجمهوري إلى رئيس مجلس السيادة الجالس على يساره كي يوقعه ولكن رئيس مجلس السيادة أخذ الورقة ووضعها في اضبارة أمامه دون توقيعها... وبعد ذلك التأخير المتعمد تذاكرت مع الزعيم عبد الكريم قاسم وقلت له يبدو أن رئيس مجلس السيادة لا يوافق على تعين عبد الجبار عبد الله وإن له رأياً آخر فالأفضل أن تناقشه وتصلا إلى حل لهذه المعضلة، فقال عبد الكريم قاسم «إن الفريق نجيب الربيعي بدأ يتناسى التأريخ القريب وهو متأثر ببعض الدعايات ومع ذلك لا تقلق سوف يوقعه غداً».

حل في اليوم التالي لحديثي مع عبد الكريم قاسم موعد اجتماع مجلس الوزراء. وعندما أجتمع الوزراء، جلس عبد الكريم قاسم في مكانه المعتاد وابتسم ثم نظر إلى رئيس مجلس السيادة وتحدث مجاملاً وقال أرجو أن يسمع المجلس ما يلي» قررت باعتباري لا زلت القائد العام للقوات المسلحة الوطنية الذي لا يزال مصدر السلطات للنظام الثوري أن أحل مجلس السيادة وأعيد تأليفه بعدئذ»، ففوجئ الجميع بذلك وسكتوا وكأن على رؤوسهم الطير. أما رئيس مجلس السيادة فقد امتقع لونه وبدا عليه الارتباك واضحاً لأنه كان يعرف ما تخفي ابتسامة عبد الكريم قاسم من مفاجئات. ثم قرأ عبد الكريم قاسم المرسوم وعنوان الموقع عليه «القائد العام للقوات المسلحة الوطنية» وضغط على الجرس فجاء السكرتير وقال له: «خذ هذا المرسوم وليذع في

(1) ـ ويورد خليل إبراهيم حسين أستكمالا لقول الزعيم قاسم بالقول: «...إن الثورة جاءت لإنصاف الناس، لا تفرق بين مذهب ومذهب، ودين ودين آخر، بل جاءت لوضع كل إنسان عراقي مهما أختلف دينه وقوميته وشكله في المحل المناسب، وإن الثورة ستزيل من أمامها كل من يقف في طريقها لتحقيق هذه الغاية...». مستل من د. ستار العبودي، ص. 77 مصدر سابق.

أقرب وقت». وفي منتصف الجلسة توقف عبد الكريم قاسم وقال لدينا مرسوم آخر اقرأه عليكم، ثم بدأ يقرأ مرسوم إعادة تأليف مجلس السيادة من نجيب الربيعي ورشاد عارف وعبد المجيد كمونه. وعندما انتهى منه لاحظت علامات الارتياح على وجه رئيس مجلس السيادة الذي ظل مع ذلك مرتبكاً طوال عقد الجلسة. وقبيل انفضاض الاجتماع سلمني الربيعي مرسوم تعينُ رئيس الجامعة موقعاً من قبله وبقية أعضاء مجلس السيادة [1]». أعتقد إن هذه القراءة هي من أكثر القراءات مطابقة للوقائع التاريخية، رغم ما يكتنفها من دور (للأنا) التي هي ميزة مذكرات العارف نفسه.

ومن نافلة القول إن صراعا قد نشب بين بعض فئات الانتلجنسيا وبالتحديد من ذوي النزعة العراقوية والعروبية، فلقد تزعم عالم انثروبولوجي من النزعة العروبية حملة مضادة لانتخاب العالم عبد الجبار عبد الله السام رئيسا للجامعة.. حيث نشر العديد من المقالات تناولت بالنقد ليس سيرة قاسم فحسب بل شملت العالم عبد الجبار عبد الله، ليس من الناحية العلمية بل الشخصية والمعتقد الديني. «... ومن المقالات على سبيل المثال من التي تمكنت الاطلاع عليها كتابين، تم طبعهما ونشرهما في الأسواق في تلك الفترة إذ كانت قد نشرت محتوياتهما في أول الأمر على شكل مقالات صحفية يومية وصدرت بعدها في كتابين ولو أن معظم الهجوم كان ينصب على علم عراقي صابئي مندائي بارز وهو الدكتور «عبد الجبار عبد الله»(1911ـ 1969) لكونه كان رئيس لجامعة بغداد وشملت شتائم ولعنات الأستاذ الدكتور«شاكر مصطفى سليم»كل أفراد عائلة الدكتور المرحوم **عبد الجبار عبد الله** محاولاً تحريض الشارع القومي «العروبي والبعثي» والحركات الرجعية المتحالفة معها من الذين تضررت مصالحهم من ثورة 14 تموز 1958، ضد الدكتور العالم الفذ «عبد الجبار عبد الله» باتهامه بالشيوعية وترويج أفكارها وإدخال عناصرها بالعمل في الجامعة والمؤسسات العلمية حتى وصل امتداد تلك الشتائم والتهجم والتشهير والتحريض إلى أهله ومعارفه وأقاربه وديانته واذكر منهم الأستاذ المفكر والأديب الراحل «نعيم بدوي» (1911 ـ 2002) وغيره من الذوات الذين ورد ذكرهم في كتاباته، وطالتهم شتائمه وتهجماته التحريضية، حتى من استعان بهم المرحوم د. عبد الجبار

(1) ـ إسماعيل العارف، أسرار ثورة، ص. 323، مصدر سابق.

من الأساتذة الأفذاذ ومنهم الدكتور الأديب العالم اللغوي مهدي المخزومي(1910 - 1993)، وهو الذي عهدت إليه عمادة كلية الآداب والعلوم في جامعة بغداد، وبالتأكيد كان لهذه الكتابات التحريضية وغيرها التأثير الكبير في إسقاط ثورة 14 تموز1958 في انقلاب 8 شباط الأسود 1963 والهجوم الكبير الدامي الذي حدث بعدها على اليسار العراقي والقوة الوطنية التقدمية ورموزها بل أصاب الخراب والدمار العراق وعموم شعبه، وقد أصاب أبناء الصابئة المندائيين على أيادي الانقلابين ومن تبعهم ولف لفهم من قتل وسجون واعتقالات مغرضة وبطش وتنكيل جائر الشيء المهول، إذ كان لتلك الكتابات التحريضية السافرة وغيرها التأثير السلبي على الصابئة!...[1]».

انقلاب شباط وعبد الجبار عبد الله:

كان انقلاب شباط الدموي النقطة الفاصلة والمؤلمة في حياة الراحل سواء الاكاديمية او الحياتية، فبعد الاعتقال في النادي الاولمبي ومن ثم في معتقل المثقفين [2]، حيث تعرض الراحل إلى التعذيب المادي والنفسي. وكانت تهمته الجاهزة هي الانتماء إلى الحزب الشيوعي العراقي.. هذا الاعتقال وتلك الوحشية التي عومل بها أحدثت رجة في الاوساط العلمية في خارج العراق بخاصة في أمريكا، حيث طالبت العديد من الجامعات ومؤسسات البحث العلمية بضرورة اطلاق سراح هذا العالم الكبير، واستقبالهم له للعمل في جامعتها ومؤسساتها البحثية [3].. مما سرع من إجراءات محاكمته، وتم إسقاط التهم الموجة إليه، وقد برأته المحكمة.. مما أدى بسلطة الانقلاب إلى ألإفراج عنه واطلق سراحه، خاصة أنهم لم يجد هؤلاء ما يدينونه

(1) - يحيى غازي الأخرس، أحد ضحايا صدام وحرب تصفية الحسابات إعدام نصب الجندي المجهول لرفعت الجادرجي، الحوار المتمدن في 1/ 4/ 2009.

(2) - أنشأ معتقل المثقفين في بناية نقابة عمال الاسواق التجارية والبنوك، التي كانت مقابل سينما بابل، حولتها حكومة الانقلاب وحرسها القومي إلى معتقل للمثقفين، كان يديره الاديب التراثي جليل العطية. تم تهديم البناية بعد ذلك.

(3) - يذكر الدكتور ستار العبودي في كتابه القيم عبد الجبار عبد الله،، من أن عبد الجبار عبد الله، كان قد حصل على العديد من عروض العمل في الجامعات الاوربية والامريكية بسبب شهرته العلمية الكبيرة منها «مثلا، منصب استاذ في جامعة نيو مكسيكو1954، ومنصب باحث علمي في معهد الفضاء الأمريكي سنة 1961، ومنصب أستاذ لكرسي الجيوفزكس في جامعة نيويورك سنة 1962، وأعتذر عن قبولها جميعا بسبب تفضيله خدمة بلاده...» ص. 127 - 128، مصدر سابق.

به. وأعتقد بأن الاحتجاجات العلمية الرسمية وغير الرسمية كانت وراء الإسراع في محاكمته.. وقيل حتى أن مؤسسة نازا الفضائية الأمريكية كانت قد ضغطت على الحكومة الأمريكية من اجل اطلاق سراحه.. وقد قابله وفد منها في معتقله، لكنه ابى أن يخرج بواسطتها، لأنه لم يخدم إلا وطنه. لكن هيهات للفكر الاجتثائي ان يفهم هذه الرؤيا الوطنية الصادقة. لقد عمقت سلطة الانقلاب من إغترابه الإنساني وذلك بإستلابه المعنوي، عندما منعوه من العمل ثانية في الجامعة التي كان أحد مؤسسيها الأوائل.. مما أدى به إلى الاعتكاف بداره إلى حين هجرته المرغم عليها عام 1964.. بسبب تسلط القوى القومانية وإضطهادهم للقوى العراقوية من مختلف التوجهات اليسارية والكردية والشعية وبقية المكونات الاجتماعية الأخرى الصغيرة.

ويعلل الكاتب توفيق التميمي سبب هجرة العالم عبد الجبار عبدالله الى خارج العراق بالقول: «... لم يذهب العالم عبد الله خارج وطنه العراق الا مرغماً عند اشتداد الحملات المسعورة من قبل البعثيين والمأجورين من رعاع الحرس القومي للنيل من الاساتذه والرموز الوطنية المبدعة...». وتابع إن «... هذه الحملات شملت العالم عبد الجبار عبدالله الذي غادر العراق وهو يحمل على جسده النحيل بصمات التعذيب في تلك الفترة...». وشدد على أن «... كتابة التأريخ من جديد على اساس الامانة والنزاهة العلمية والوطنية لا على اساس مسطرة صدام حسين المعروفة من الاكاذيب والوقائع المزورة والبطولات المفتعلة...».

ويشير ذات المؤلف توفيق التميمي، في نقده لكتاب د. ستار العبودي بالقول: «ورسائله التي لم يكلف الباحث نفسه في تثبيتها لأمر في نفسه.. وتعدى ذلك الى التشويش على أسباب رحلته الإضطرارية الأخيرة للولايات المتحدة.. بعد ان فّر هارباً من معتقلات الحرس الجمهوري ليحمل على جسده النحيل خارطة القسوة لجلادي البعث كوصمة عار في تأريخ هذه السلطة الجاهلة ولم يذكر المؤلف بأن التعذيب وبصمات الهمجية والألم الكبير قد إستجاب للدعوة التي وجهتها إليه سلطة البعث الثانية وفرح بها إلا ان حالته المرضية حالت دون ذلك..وهذا ما يخالف الحقيقة والوجدان والضمير الوطني.. فلم تكن أسباب رفض عودة عبد الجبار عبد الله الى العراق عام 1968 هو ما ذكره المؤلف من الأسباب المرضية.. بل ان عبد الجبار عبد

الله كان معروفا بنباهته ورؤيته العلميتين وبصيرته الشفافة.. التي أدرك بهما ان القطار الأمريكي الذي حمل عصابات الحرس القومي الى العراق لإغتصاب ثورة تموز الأولى.. هو نفسه الذي جاء بهذه العصابات لتحكم العراق من جديد.. وهو لا يمكن ان يعود لوطنه وهو مازال يحتفظ على جسده وفي أعماق ذاكرته جراح معتقلاتهم وآثار تعذيبهم.. كما هي رسالة تنبيه من العالم الخالد عبد الجبار عبد الله للعلماء الآخرين.. بأن لا يقتربوا من خدمة سلطة غاشمة تعتبر الحرب ضد الرموز والكفاءات العلمية واحدة من أبرز مهماتها الكبرى.. وأثبت التأريخ الدموي لهذه السلطة الانقلابية.. صحة ودقة فرضية العالم الراحل عبد الجبار عبد الله، كما أثبت التأريخ فروض وصحة نظرياته العلمية الفيزيائية.[1]

موجز حياته[2]

ولد الدكتور عبد الجبار عبد الله في قلعة صالح ـ لواء العمارة عام 1911.

ـ اكمل دراستة الاعدادية في بغداد عام 1930.

---

(1) ـ كل الاقتباسات المذكورة مستلة منتوفيق التميمي، موقع دفاتر، *www.defater.com.*
أن كتاب د. العبودي كتب في أواخر القرن المنصرم، وضمن مرحلة وجغرافية القمع المطلق والفكر المأزوم. ولهذا أشار الكاتب والصحفي توفيق طعمة التميمي في مقالة له على الكتاب نشر في جريدة الصباح يكشف فيه زيف الموضوعة التي تحدث بها المؤلف عن تعاطف العالم الراحل مع (الاتحاد الوطني لطلبة العراق) ويقول: «... ولم أعرف مبررا واحدا لمؤرّخ في عراقنا الجديد للتستر على جرائم هذه الطغمة إلا لمجانفة طريق الحق والإبتعاد عن معايير النزاهة والأمانة التأريخية..ويتمادى المؤلف في ذلك.. عندما يعرض تعاطف العالم عبد الجبار عبد الله مع الثلة التأسيسية الأولى لما يسمى بـ(الإتحاد الوطني لطلبة العراق) وهم ثلة من الطلبة الفاشلين الذين جاءوا من عصابات الطرقات المجهولة.. لغرض التشويش وعرقلة المد الديمقراطي الذي كانت تعيشه الجامعات العراقية في أجواء ومناخات الديمقراطية لثورة 14 تموز المباركة. وبلغ مؤلف هذا الكتاب ذروة مغالطاته.. عندما نسب لعبد الجبار عبد الله تهمة «التعاطف» مع هذه التنظيمات الطلابية المشبوهة.. التي تخرجت منها ملاكات التعذيب والقسوة في حكم البعث الثاني بعد 1968، أمثال الجلاد ناظم كزار الذي كان طالبا في المعهد التعاوني الهندسي.. وغيره من الذين إبتلعتهم مؤامرات المنظمة السرية للبعث.. ولم يكتف مؤلف هذا الكتاب بتلك المغالطة التأريخيةالتي تفضحها شهادة الشهود من أقرباء وأصدقاء الدكتور عبد الجبار عبد الله.. راجع موقع دفاتر

(2) ـ إعتمدنا في هذا الايجاز على عدة مصادر لكن اهمها هو كتاب د.ستار نوري العبودي، مصدر سابق.

- نال شهادة البكالوريوس في العلوم من الجامعة الامريكية في بيروت عام 1934
- حصل على وظيفة مدرس للغة الانكليزية في متوسطة الشرقية عام 1934.
- بعدها قرر الانتقال إلى اعدادية العمارة كمدرس للفيزياء والرياضيات لغاية 1938.
- انتقل للعمل في مطار البصرة في قسم الانواء الجوية لغاية 1941.
- انتقل للعمل في الاعدادية المركزية في بغداد مع بداية العام الدراسي 41 ـ 1942 ومن ثم في كلية الملك فيصل ودار المعلمين الابتدائية.
- في اوخر 1943 سافر الى الولايات المتحدة لينال شهادة الدكتوراه.
- حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الطبيعية (الفيزياء) من معهد ماسوسيتش للتكنولوجيا MIT في الولايات المتحدة الامريكية عام 1946. ومعهد المذكور يعتبر من ارقي الجامعات العلمية في العالم.
- اكمل دراسة الدكتوراه خلال مدة قياسيةلا تتجاوز سنة وعشرة شهور (2/ 10/ 1944 ـ 31/ 7/ 1946)
- عين استاذاً ورئيساً لقسم الفيزياء في دار المعلمين العالية في بغداد من سنة 1949 الى 1958، وفي خلال هذة الفترة رشح استاذا باحثا في جامعة نيويورك الامريكية بين سنتي 1952 و1955.
- في عام 1958، قبل الثورة، عين أميناً عاماً لجامعة بغداد ووكيلاً لرئيس الجامعة واستمر في هذين المنصبين حتى عام 1959.
- عين عام 1959 رئيساً لجامعة بغداد.
- له العديد من البحوث العلمية التي نشرت في ارقى المجلات العلمية الامريكية والاوروبية.
- عضو في العديد من الجمعيات العلمية في امريكا واوروبا.
- استمر بمنصب رئيس جامعة بغداد حتى قيام انقلاب 8 شباط الدموي حيث اقيل من منصبة.
- اعتقل وعومل معاملة مهينة عند اعتقالة بعد انقلاب 8 شباط 1963 الأسود.

- تم تعينه بالمعهد الوطني للبحوث في كولارادو في الولايات المتحدة

- اصيب بمرض سرطان الدم منذ بداية الستينيات

- توفي في اليوم التاسع من شهر تموز عام 1969 ونقل جثمانه إلى بغداد.

والحقيقة ان كل عراقي يفتخر في ان تكون بلاد مابين النهرين قد انجبت عالما عبقرياً ووطنياً وأباً مربياً مثل الدكتور عبد الجبار عبد الله وقد لمس الزعيم عبد الكريم قاسم منه هذه المكانة العلمية العالمية العالية والوطنية وإخلاصه لتربة العراق وثورة 14 تموز، وقد قرر ان تكون لجامعة بغداد الفتية منزلة علمية عالمية عالية من خلال ترؤس شخصية مثل الدكتور عبد الجبار عبد الله رئاسة جامعة بغداد.

الفصل الثاني:

من تاريخية صراع الهوية في العراق:

1.2.. البدايات

2.2.. من سمات الصراع

3.2.. من عواقب الصراع

1.2 . البدايـات:

منذ انتكاسات الحضارات الأولى القديمة في وادي الرافدين وإلى الغزوات الخارجية ما قبل وبعد القرون الوسطى، بخاصة منذ سقوط بغداد في عام 1258، ومن ثم سيطرة الدولة العثمانية [1]، الأسوء في تاريخية الاحتلالات، دخل العراق في الحلقة المفرغة للتخلف، وتشتت قواه الاجتماعية وهدمت القاعدة المادية التحتية اللازمة للتطور [2].. وتكاثرات النكبات الطبيعية والاجتماعية والحروب الداخلية والخارجية، مما عمق المشاكل الاجتصادية وتراجع المؤسسات الاجتماعية والثقافية وساد الجهل وتوقفت بغداد عن عملية الابداع المعرفي، كما توقف العقل العراقي عن الجدال والسجال للمسائل الفلسفية والفكرية وأختفت مدارسه اللغوية والكلامية.

بمعنى أنهم لم يستطيعوا انتاج وإعادة الانتاج للقيم المادية والفكرية.. وكان من نتائج ذلك الانشطار الاميبي للمكونات الاجتماعية، والتقوقع على الذات العشائرية الشبه مستقلة والمكتفية ذاتياً والمتحاربة فيما بينها، وبينها وبين السلطة المركزية العثمانية. لقد «... أستمرت هذه الحقبة زهاء سبعة قرون متتالية، عاش العراقيون خلالها حالة شلل حضاري تام، غرست فيهم ما يسمى في علم **الفيزياء بالقصور الذاتي**inert (هي حفاظ الأجسام على حالتها الساكنة أو التحرك في اتجاه واحد مالم تتعرض إلى قوة خارجية ترغمها على الخروج من سكونها، أو تغيير اتجاه حركتها)،

(1) ـ «... لقد كانت الهيمنة العثمانية ذات الطابع الاسلامي، قد استمرت زهاء ما يقارب خمسمائة عام، وقد أخضعت العرب في أتون البؤس، وأشاعت نظام الاقطاع، وتحركت اتجاهات عنصرية هادفة إلى ابادة العرب... «عزيز سيد جاسم، جدل القومية والطبقة في السياق التاريخي، ص. 154،، الطبعة الثالثة، الشؤون الثقافية، بغداد 2006»

(2) ـ تعرضت بغداد، كمركز، خلال الفترة 1621 ـ 1895 إلى كوارث طبيعية واجتماعية من مجاعة واحتلال وفيضان ووباء وحرب أهلية بلغ عددها 16 كارثة.. ختمتها الحرب العالمية الأولى. للمزيد راجع بطاطو، ج. 1، ص. 34، مصدر سابق

وقد جاءت نتيجة تلاشي الإطار المجتمعي الذي يجمعهم، وانحلالهم إلى جماعات متفرقة منكفئة على ذاتها... [1]».

حيث «... كان الفرد العراقي لقرون عديدة يفتح عينيه على الحياة، فيجد المسؤول الإداري والضابط العسكري والحاكم، غرباء ليسوا من هذه الأرض ولا يتكلمون لغتها، لكنهم يتحكمون بحياة عائلته وعشيرته ومنطقته. ويكتشف بالتجربة أن جهده وتعبه يذهب للأجانب الذين يحكمونه ويتحكمون به. أي أنه أجير ولد في هذه الأرض. فمنذ القرن الخامس عشر، وحتى العقد الثاني من القرن العشرين كان العراق خاضعاً لحكم القبائل والعوائل التركية، بدأت بالخروف الأسود ثم الخروف الأبيض التي سقطت على يد الصفويين الفرس، ثم جاء احتلال العثمانيين الأتراك، واستعاده الصفويون ثم استقر للعثمانيين حتى أواخر الحرب العالمية الأولى.. [2]».

وكما قلنا سابقاً، كانت بداية القرن المنصرم من أخصب مراحل التطور الفكري واكثرها خطورة على واقع مستقبل البلد.. كان أحد معالمها هو **إشكالية تحديد الهوية الجماعية** والتي تعتبر من أهم القضايا المؤثرة في الوعي الاجتماعي وفي تجلياته الفلسفية والسياسية والحقوقية والجمالية والدينية. كما تمثل وسيلة للتطور والغاية للتوحد والحفاظ على الذات الجمعية.. لما لدورها الحاسم **في توحيد أو تشتيت القوى الاجتماعية** وبخاصة في مرحلة انتقال المجتمع في العصر الحديث **نحو الدولة/ الأمة**.. وهو بمثابة صراع مستمر على تحديد مسارات الهوية الموحدة للمجتمع السياسي والثقافي، وتوجهات التغيير الاجتماسياسي في أفقها المستقبلي، طالما «... **لا يُطرح سؤال الهوية بقوة إلا حين تجد أمة ما نفسها في حالة تحوّل حضاري حاسم، أو حين تكون فكرة الأنا عن نفسها غائمة وملتبسة أو حين تواجه تحديات كبرى لا قبل لها بها. وقد أصبحت الهوية اليوم في القلب من اهتمامات البحث النظري، وكذلك في القلب من ساحات الصراعات والحروب في ميداني الواقع والتاريخ...علينا أن نعي أن اتخاذ الموقع المركزي لموضوعة ما، في زمن ما، داخل الحقل المعرفي تفرضه مقتضيات**

(1) ـ د. سليم الوردي، ضوء على ولادة، ص.6، مصدر سابق.
(2) ـ سليم الحسيني، العراق، وهَمُّ الدولة (3) جذور المشكلة الوطنية، موقع الكاتب في الفيسبوك بتاريخ 24/ 7/ 2016

السياسة والمصالح والصراعات القائمة أكثر مما تفرضه الضرورات المجردة للمعرفة.

كما أن التعاطي مع تلك الموضوعة معرفياً يمكن أن يكون، في إطار أجندات معينة، استراتيجية سياسية في نهاية الأمر، لها آثارها في حقل المعرفة، وفي حياة المجتمع ومستقبل البلاد، على حد سواء. وبذا يستدعي مفهوم موقع الهوية في سياقنا النظري وأفق فهمنا الكلام عن الممرات والتخوم المشتركة ومناطق التفاعل...[1]».

وفي الوقت نفسه يسلط ذات المؤلف الضوء المعرفي على زاوية أخرى للهوية بقوله: «... إذا ما نظرنا إلى الهوية بوصفها نتاجاً لإحداثيات متغيرة تنتقل في فضاء خريطة سوسيو ـ ثقافية متعددة، مجسّمة، نكون قد أحطنا بحدود متحركة لها.. ليست ثمة للمرء هوية واحدة، نهائية، تطبع صورته من لحظة الولادة إلى لحظة الموت.. الهويات المتآلفة والمتضادة والمتصارعة في دواخلنا تجعل من الهوية معضلة مرتهنة بالزمان والمكان.. فالهوية سردية تاريخية مفتوحة.. الثابت الموروث فيها جزء قد يتم تبنيه أو إقصائه، والمتحرك والمتغير هو المادة التي تتشكل الهوية من خلالها وتعاد تشكيلها مراراً وتكراراً. إن تبنّي ذلك الموروث الثابت وجعله المادة الرئيسة في تكوين الهوية، وتحنيطه وتقديسه والحكم على الآخرين الذين لا يشبهوننا من منظوره، هو المقدمة لنبذ الآخر، وازدرائه، وكراهيته، والميل لممارسة العنف ضده...[2]».

كما أن «... وعي الإنسان بالإنتماء والتجذّر لا يتم إلاّ بالهوية، ووضوحها وتماسكها وفاعليتها ستُنتج حِراكاً وفعلاً إنسانياً يستعصي على التهميش أو المصادرة. وعليه، فقولنا بهوية عراقية، يعني قولنا بكينونة عراقية تأريخية اشتملها الزّمان والمكان والعقيدة والفكر والأرض والحضارة والتأريخ.. ويعني الإنتماء والتّجذّر الماهوي لذاتنا الفاعلة والمنفعلة والمغروسة في أرض النهرين منذ فجر التأريخ... وعليه فالثابت والمتحرك في مكنون الهوية هو المُنتج لأُمّتنا العراقية في نسقها القديم والجديد، اشتملته أرض النهرين كوطن لسلالات وأعراق وعقائد وثقافات ودول وحضارات متراصّة ومتراكمة، فاعلة ومنفعلة.. فأُمّتنا العراقية اليوم هي نتاج أُمتنا العراقية في فعلها التأريخي، هي عُصارة كينونة أُمتنا

(1) ـ سعد محمد رحيم، موقع الهوية، الحوار المتمدن بتاريخ 14/ 10/ 2014. http://www.ahewar.org

(2) ـ سعد محمد رحيم، وعود التنوير، ص. 8، مصدر سابق.

في أزمنتها المتعاقبة، وهي عنوان وجودها المعاصر.. وهنا فإنّ صيانتها تتمثّل بصيانة مقومات هويتها الضاربة بالعمق، وصيانة مرتسماتها الدّالة عليه، وصيانة مضامينها التي تُشكّل وذاتها وحدة واحدة من دين ولغة ووطن وثقافة وانتماء وولاء وفاعلية وأصالة.. كونها تعبير عن الكينونة في معناها الأدق، وأي مساس جوهري بعناصر الهوية في أبعادها الثابتة المُشكّلة للماهية والدور يعني المساس بكينونة أُمتنا العراقية ووجودها واستمرارها الحضاري... [1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

«... وبنظرة عجلى إلى التعاريف المذكورة آنفاً يمكن تشخيص ثلاثة اتجاهات رئيسية في الرؤية حيال موضوعة الهوية ـ بانواعها المختلفة والتي ستعرضها ضمن هذه الدراسة:

1 ـ الاتجاه الذي ينظر إلى الهوية من خلال الجوهر والعمق المشترك بين الافراد والجماعات. وهذا الاتجاه ينظر إلى الهوية بوصفها ملازمة للإنسان منذ الأزل وإنها ثابتة وغير قابلة للتغيير بشكل عام.

2 ـ الاتجاه البنائي الذي يعتقد بأن الهوية هي عبارة عن بناء اجتماعي، وهي لم تأت من مكان محدد أو زمان بعينه، بل أنها وليدة الظروف الاجتماعية للإنسان. بمعنى آخر إن الهوية هي تلك الظروف التي يجد من خلالها الانسان طبقته وتأثيره ودوره الاجتماعي ضمن إطار الجماعة.

3 ـ وأخيرا الاتجاه الذي يمكن ان نصطلح عليه بالتفاعلي أو التواصلي الذي يعتقد بأن الهويات بأنواعها هي حصيلة التفاعل، إذ إن الحقائق الاجتماعية هي نتاج الحوار والتفاعل المستمر بين الأفراد وليس لها وجود خارج هذا الإطار. ولما كان التفاعل عملية متواصلة ومتحركة ولا ترسو على حقيقة بعينها، فإن الهويات أيضاً دائمة التغيير والتغيّر...».

وعلى ضوء ذلك «فالهوية هي تلك العناصر المادية وغير المادية التي يتميز بها فرد ما أو جماعة ما ويعدّلها مع مرور الوقت عبر علاقاته/ ها مع الآخرين... [2]».

(1) ـ حسين درويش العادلي، الهوية العراقية ضرورة التشخيص والصيانة، موقع http: //www. mesopot.com

(2) ـ علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، ص.28، مؤسسة مسارات، 2012، بغداد بيروت. ويوضح المؤلف إلى الفرق بين التغيير والتغيّر بكون الأول يحمل صفة الإرادة والإصرار المسبق، أما الثاني فيشمل ذلك التحول اللاإرادي وغير المخطط له.

الهوية الوطنية والقومية:

لقد تعددت الرؤيا النظرية لمفهوم الهوية سواءً الفردية أو/ و الاجتماعية أو/ و الوطنية، وهذا أمرُ طبيعي في مفاهيم العلوم الاجتماعية وتفسير ذلك ينطلق من أن كل مُنظر ينظر إلى منظومة المفاهيم، كل حسب منهجه الخاص، ورؤيته الفلسفية المعبرة عن انتماءته الطبقية أو/ و الفكرية. ولهذا فقد عرف **أنتوني دي سميث** الهوية الوطنية بأنها: «...إعادة إنتاج وإعادة تفسير دائم للرموز والقيم والذكريات والأساطير والتراث الذي يميز الأمم ويعرف به الأفراد وركز سميث من خلال تعريفه هذا على جانبين مهمين في الهوية الوطنية، أولهما الجهة المستفيدة ـ إن جاز التعبير ـ من الهوية الوطنية وهي الأمة والأفراد، والثاني الجانب التفاعلي والحركي والمتغير للهوية لبوطنية... **أما هرميداس باوند** فقد عد الهوية الوطنية بأنها تلك الإجابة الواعية للأمة عن الأسئلة المحيطة بها والمتعلقة بتأريخها وتعلّقاتها ومصدر انبعاثها ونفوذها الحضاري ومكانتها السياسية والاقتصادية والثقافية وقيمها التاريخية... ويخلص **رولان برتون** إلى أن الهوية الوطنية ترتبط بشكل أساس بالأحاسيس والمشاعر التي يكنها الناس إلى بعضهم البعض من خلال عيشهم المشترك على أرض جغرافية محددة ورغبتهم في إنشاء نظام سياسي واحد. وقد تكون للأيديولوجيات الدينية أو العرقية المشتركة ـ بحسب برتون ـ تأثير مكمل للهوية الوطنية على إعتبار إن هذه الأيديولوجيات أو التوجهات تُعمق المشاعر وتعزز المشتركات التي تميز الأمم... [1]».

والهوية الوطنية كما نراها هي واحد من اكثر العواطف تغلغلا بعمق، يرسخها نظام سياسي وعيش على رقعة جغرافية واحدة تجمعها مصالح مشتركة وأسس مادية للثقافة.. وهي نتاج **لظروف أقتصادية واجتماعية** ببعدها التاريخي. بمعنى آخر إن الوطنية لها مدلولات تختلف من عصر لآخر، وهي الأخرى عنصرا من عناصر **الوعي الاجتماعي**[2].

(1) ـ المصدر السابق، ص. 34.

(2) ـ الوعي الاجتماعي هو: الآراء والمفاهيم والأفكار. النظريات السياسية والقانونية والجمالية والأخلاقية وغيرها، والفلسفة والأخلاقيات والدين والأشكال الاخري للوعي. أن دور الوعي الاجتماعي يمكن أن يصبح، ويصبح بالفعل ـ في فترات معينة ـ دوراً حاسماً، رغم أنه يتحدد ويشترط في النهاية بالوجود الاجتماعي، اي الحياة المادية للمجتمع، بمعنى انتاج الثروة المادية والعلاقات التي تقوم بين الناس خلال عملية الانتاج. راجع القاموس الفلسفي، بإشراف روزنتال ويودين، ص. 578، مصدر سابق.

أما القومية، فقد ظهرت في البدء في أوربا مع انحلال النظام الاقطاعي على يد القوة الطليعية الصاعدة للطبقة البرجوازية في حينها. بمعنى آخر كانت الحركات القومية تعني وتتضمن إسقاط الاقطاع والتحرر من القهر القومي الأجنبي وتوحيد البلاد وطرد تحكم الكنسية بتفسيرات الظواهر تاجتماطبيعية. أما في الوقت الحاضر فهي عبارة عن حركات سياسية لأجل الحصول على الاستقلال على قاعدة ارتباط الناس الشعوري (النفسي) الذي تميز، بخاصة في البلاد العربية، بالبحث عن النقاء العنصري وبذاكرة تاريخية مشتركة، وخلوها من الابعاد الاجتماعية والنظرة الطبقية، «... فالقومية هي أيديولوجيا وظاهرة سياسية تقوم على أساس لغوي غالباً أو ديني أو مذهبي أحيانا أخرى... [1]»

لقد أفرزت الحضارة الأوربية ومنهاجها المعرفي، مفهومين متلازمين يتعلقان بالهوية وماهياتها وهما: الوطنية والقومية. وأرى أن هذان المفهومان ملتبسان إذ يحل أحدهما محل الآخر في الادب السياسي. فمفهوم الوطنية «... ملتبسة، بل هي موضع تساؤل، أو ارتياب، ولهذه الكلمة التي دخلت الرواج في القرن العشرين، تاريخ محدود لا يزيد عن قرنين، وهي مشتقة من كلمة (Patri) اي الأب. ولهذا البعد القرابي في المعنى دلالة الانتساب إلى جماعة، وارتباط هذا الانتساب بالأرض.

وعلى عتبة القرن العشرين حل مفهوم (Nationalism) وراج دون أن يلغي المفهوم الأول. صارت الوطنية مقترنة بالوطن، الوعاء الجغرافي للجماعة، ذات مدلول خاص، محلي أو إقليمي. بينما مفهوم القومية المرتبط بالقوم، بُعد عابر نحو جماعة أكبر ونحو كيان سياسي أوسع. في الحالتين تنعم الكلمتان بموقع مقدس في الخيال الجمعي... ويبدو التكامل والتضاد بين الكلمتين من واقع الحال رغم المسائلة والتساؤل المحيطين بهما... [2]». كما أن «... لهاتين المفردتين رواج متواز يبيح لهما حق البقاء والعيش، فالإثنتان تنطويان على معنى الولاء والانتماء والتماهي مع جماعة أكبر من الجماعة الدينية أو الطائفة أو القبيلة... [3]».

(1) ـ علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية، ص. 43، مصدرسابق.
(2) ـ الدكتور فالح عبد الجبار، جريدة المدى. ط.الالكترونية،في 13/ 6/ 2007.
(3) ـ الدكتور فالح عبد الجبار، في الاحوال والاهوال، ص. 47، مصدر سابق.

وفي الوقت نفسه فقد أفرزت الافكار القومية في أوربا «... **عن نوعين مختلفين أساساً من القومية**. فهناك أحد أشكال القومية وهو **قومية المواطنة** التي جاءت مع الثورة الفرنسية، فكرة الوطن، الوطن الأم الذي يعتبر فيه كل السكان الذين يعيشون في أراض محددة مواطنين بغض النظر عن أصولهم العرقية أو اللغوية... وفي مقابل هذه الفكرة باعتبار القومية هي **المواطنة** للسكان االذين يقطنون بصورة مشتركة **أرضاً هي الوطن**. هناك ذلك النوع من القومية الذي يرتبط بدرجة أوثق بألمانيا وايطاليا وبإعادة توحيدهما. وهذا وضع يختلف تماماً، فهذه البلدان تتالف من دويلات عدة مختلفة، اي أنها مفتتة... وفي الحقيقة يرى القوميون العرب في هذا النوع نموذجاً لهم، وبالضبط لآنهم يعتقدون أن وضع الأمة العربية مماثل، حيث توجد دول كثيرة ولكن أمة واحدة... [1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

ولابد من الاقرار المسبق بأن«... المجتمع العراقي الحديث بالرغم من حاجته الماسة لمعرفة هويته والوعي بها من خلال التعمق بالمشكلات والتعقيدات التي عاشها، إلاّ أن انشغالاته السياسية والخطوط الحمراء التي فرضت عليه قد حالت دون معالجات حقيقية كان لابد أن يهتم بها المختصون والأكاديميون الذين تخصصوا في الشؤون العراقية الحديثة. هنا، أود القول بأن هذا «**الموضوع** «له مخاطره **إن عولج من دون حيادية أو أن يكتب فيه من زوايا معينة**. وعليه، ينبغي القول هنا، الاعتماد على مصادر كل طيف من الأطياف التي يزدحم بها العراق والكشف عن الروابط الحقيقية بين الناس ومستويات تبايناتهم، ولكن شريطة فهم الركائز الأساسية التي تجمعهم وتوحدهم. فضلا عن أن المصادر ينبغي أن تكون اجتماعية أكثر من أن تكون سياسية. وهنا أود التنبيه أيضاً، انه بالقدر الذي يعتمد فيه على وثائق رسمية، لابد من الاعتماد على ما أنتجته ذاكرتنا العراقية مهما كانت درجة محلياتها... ليست الهوية الوطنية بنيةً مغلقةً على ذاتها وإنما هي ظاهرة جوهرية مُتَحَوِّلَةٌ دوماً ومرتبطة بمحور ثبات يتمثل بالتراب الوطني. **إنها مفهوم يعّبر عن ذاته بذاته عبر الزَّمن ومعاييره وفي سياق علاقة تبادلية بين الجغرافية إزاء التاريخ** وهي تنهض في تفاعل متحقِّقٍ أوتصمت وتتعرّى

---

(1) ـ الدكتور سامي زبيدة، نزعتا القومية العربية والاسلام السياسي في المنطقة، الثقافة الجديدة ص. 79، العدد 258 آذار 1994.

في حالة توتر وانكسار تاريخي أو انهيار مكبوح من مرحلة إلى أخرى سواء في وجود نسيج المدن أو في مكونات المحيط! وبمعطيات حركة الحياة الوطنية المتنوعة.[1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

ونظرا لأن عمليات بناء الدولة في العالم العربي، تتميز بتنوع الخلاف والصراع بين مختلف المصالح الاجتماعية والسياسية للجماعات المتعددة، من أجل الاستحواذ على سلطة الدولة، وكذلك من أجل تحديد طبيعة ووجهة النظام السياسي للدولة العربية الوليدة وبخاصة في المشرق العربي.. التي تشكلت وتأثرت بمساعي الدول الغربية الكولونيالية (**بريطانيا وفرنسا في البدء والولايات المتحدة لاحقا لإعادة تشكيلها كما في نيتها الآن**). كذلك رسمت معالمها الجغرافية وتوجهاتها السياسية بحيث تساهم في تحقيق مصالح ورؤية هذه الدول الاستعمارية. بمعنى آخر **نود التأكيد على أن عملية بناء الدولة في المشرق العربي عموما، ومنها العراق، كان تحت وصاية الغرب وهيمنته الفكرية والسياسية**، مما اثر على نمط التفكير والسلوك السياسيين وعلى نشوء وتطور المؤسسات الحديثة (البرلمان، الدستور، الأحزاب، المؤسسة العسكرية والامنية ومنظمات المجتمع المدني...الخ) التي رافقت تأسيس الدولة وبنائها.[2]

ومن الناحية المنهجية فأن عرضنا لواقع صراع تحديد الهوية الجماعية من الناحية التاريخية والتركيز على الفروقات«**...لا يعني بالضرورة انني أدعي بأن هذه الفروقات هي أزلية. فالولاءات الاثنية والمصالح الطبقية والهويات الجماعية، تتعاضد وتتواصل وتتفاعل مع بعضها نظرياً وكذلك على أرض الواقع. فإن محاولة إبراز جانب واحد في فترة معينة لا يعني بأي شكل من الاشكال طغيانه على الجوانب الأخرى. الهويات المتداخلة والولاءات المتغيرة تتعايش مع بعضها البعض حيث أن الحقائق تشير إلى أنه في التأريخ الجماعات البشرية تتغير... في بعض الآحيان بشكل راديكالي حسب مفاهيمها... فالولاءات هي جزء من شعور عام وعقائد موروثة ودوافع تحدد توجهات وتحركات المجموعة البشرية..**[3]».

(1) ـ د. سيار الجميل، اهمية الهوية العراقية، موقع http: / /www.mesopot.com

(2) ـ للمزيد راجع، ماريون فاروق سلكليت، المجتمع المدني، ص. 37، مصدر سابق.

(3) ـ ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ص. 16، مصدر سابق.

إن «... مفهوم الانتماء يعتبر أحد المفاهيم المركزية التي تحدد طبيعة علاقة الفرد وارتباطه بوطنه وجماعته وولائه له ويكشف عن الآلية النفسية التي تتحكم في هذه العلاقات، وبخاصة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك بالقيم والمعايير والاعراف التي توجه سلوك الافراد نحو هوية وطنية واحدة...[1]». كما أنه في الوقت نفسه «... تتشكل الهُوية، ويُعاد تشكيلها في أفق الزمن والتجربة. ولهذا فهي تقتضي شرط الحرية حين نعاينها من منظور تنويري عقلاني لتكون مسعى اختيارياً يضمن الاتصال في ضمن مجال أنسني رحب ومفتوح على الآخر.. إن الذات المتحققة بوجود آخر(ها) في ضوء المعيار الذي ذكرناه هي التي توفر فرص الفهم والتعاطف والتسامح والتعايش، في مدار كوني يسع الجميع، ويوفر أسباب النماء والسعادة وتحقيق الذات للجميع...[2]».

ومن الجدير بالذكر أن النمو الجنيني للافكار القومية في البلاد العربية، وبخاصة المشرقية منها، قد بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر. ويُرجع جورج انطونيوس: «... أول جهد في حركة العرب القومية إلى سنة 1875، أي قبل ارتقاء عبد الحميد العرش بسنتين، حين ألف خمسة شبان، من الذين درسوا في الكلية البروتستينية السورية ببيروت، جمعية سرية، وكانوا جميعاً نصارى، لكنهم أدركوا قيمة انضمام المسلمين والدروز إليهم، فإستطاعوا أن يضموا إلى الجمعية نحو أثنين وعشرين شخصاً يتمون إلى مختلف الطوائف الدينية ويمثلون الصفوة المختارة المستنيرة في البلاد. وكانت الماسونية قد دخلت قبل ذلك بلادم الشام على صورتها التي عرفتها أوربا، فاستطاع مؤسسو الجمعية السرية، عن طريق أحد زملائهم أن يستميلوا إليهم المحفل الماسوني الذي كان قد أنشئ منذ عهد قريب، ويشركوه في أعماله....» ولكن يستدرك انطونيوس ويعود ويذكر بالنص «... بدأت قصة الحركة القومية للعرب في بلاد الشام سنة 1847، بإنشاء جمعية أدبية قليلة الأعضاء في بيروت في ظل رعاية أمريكية.. [3]» على وفق

(1) ـ إبراهيم الحيدري، الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية العوية الوطنية، http: / /www. mesopot.com

(2) ـ سعد محمد رحيم، وعود التنوير، ص. 11، مصدر سابق.

(3) ـ جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص.149، مستل من حسن السعيد، نواطير الغرب، صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي 1948ـ1968، ص.55، ط. 2، مكتبة عدنان بغداد 2015.

النموذج الألماني الذي يؤكد على الأصل العرقي. وهذا ما رأيناه بصورة واضحة في رؤية ساطع الحصري وبصورة ضمنية عند ميشيل عفلق وغيرهم من المنظرين للقومية العربية.. الذين تأثروا بإفكار الفلاسفة الألمان من أمثال هايدبغر وفيختة [1].

لابد من القول من أن أحد العناصر الأراسية للقومية هي أن تؤلف لنفسها تأريخاً [2]، حقيقياً كان أم مزيفاً، ولذا«...يذكر ساطع الحصري أن القومية الأولى تحددت ابتداء بالتفكير في أمور الخلافة الاسلامية وفي حق العرب بهذه الخلافة. وهذه كانت اولى مظاهر الفكرة القومية عند العرب المسلكين وكانت فكرة ممتزجة باعتقاد ديني ومرتبطة بغايات دينية... ثم يستنتج الحصري بأن البذور الأولى لفكرة القومية العربية (الخالصة) المتجردة من الاعتبارات الدينية بدأت عند العرب المسيحيين قبل أن تبدأ عند العرب المسلمين...[3]». كما كان الحصري «... يطالب بالنموذج الفاشي لبناء الأمة وهو النموذج الذي حارب كل ما هو محلي وأثني وديني لمصلحة التماثل مع السائد القومي في ايطاليا تحديدا... [4]».

لكن تطور الفكرة القومية ومن ثم تبلورها إلى حركة في ذاتها وليس لذاتها، ذات تأثير سياسي ملموس وايديولوجية لتفسير واقع البلاد العربية، لم يتم، تاريخياً، إلا أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى«... وإذا امكننا التعميم حول تطلعات أولئك الذين كانو

(1) ـ راجع مواد الندوة الفكرية التي نظمها المنبر الثقافي بعنوان: القومية، النشوء، الأشكال، المشكلات، النظريات. والتي قدمت الثقافة الجديدة خلاصة ومقتبسات من بعض بحوثها التي نشرت في العددان 256 و258 لعام 1994.

(2) ـ من الملاحظ أن الانظمة القومانية بالعراق المعاصر، ملكية كانت أم جمهورية، قد ركزت على الابعاد التاريخية للذاكرة العراقية مبتدأةً أيها منذ الدولة الاموية، في حين ركزت القوى الاسلاموية على الذاكرة منذ ظهور الاسلام تحديدا.. أما الذاكرة العراقوية (الرافدينية) فقد سبرت غور التأريخ العراقي منذ حضارات المدن السومرية وما بعدها، بل وحتى قبلها منذ حضارات القرى المنتشرة في السهل الرسوبي من بلاد ما بين النهرين.

(3) ـ مستل، من عزيز سيد جاسم، جدل القومية، صص. 157 و 158، مصدر سابق. مع العلم أن العروبيين الذين سيطروا على الجانب التعليمي منذ تأسيس الدولة لم يؤلوا جهدا للعراقوية ولم تذكر في مناهج التدريس ما يمت للذاكرة الرافدينية.

(4) ـ فالح عبد الجبار وآخرون، الإثنية والدولة، الأكراد في العراق وإيران وتركيا، تأملات في التماثلات،،ص.496، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت 2006، مستل من علي طاهر الحمود، العراق، هامش ص. 91، مصدر سابق.

نشطين في الحركة التي سنطلق عليها (العروبة) قبل الحرب العالمية الأولى وخلالها، فلعل من السليم القول أنهم أرادوا تحرير العالم العربي من الهيمنة العثمانية أو اخراج المناطق التي جاؤوا منها من نطاق الحكم العثماني. فقد اعتقد البعض من هؤلاء النشطين وليس جميعهم، أن بريطانيا وفرنسا مستعدتان لمساعدتهم في تحقيق هذا الهدف. وفي اعقاب التسوية السلمية (1918 ـ 1920) التي لم يتمخض عنها أنشاء الدولة المستقلة التي تمناها أو قاتل من أجلها هؤلاء الافراد العرب، بدأ شكل جديد من العروبة أو من القومية العربية بالظهور... وتألف هذا الشكل الذي انتشر من خلال قنوات تطورت بسرعة إلى ما اصبح يمثل التعليم العام، من إعادة اكتشاف شعبية (التراث العربي المشترك) والقول أن الأمة العربية كانت قائمة في السابق ويشكل العراق (أو سورية أو فلسطين) جزء لا يتجزأ منها...[1]».

ومن الملاحظ إن انبعاث الفكرة العروبية لم يكن على ذات المستوى بالنسبة للبلاد العربية، وبالأخص المشرقية منها، إذ قبل نشوئها في العراق، كان هناك قطبان أرأسيان هما:

- **الأول:** في سوريا الكبرى، وبخاصة بيروت، ذات النزعة الشمولية القوية نتيجة التعسف التركي؛
- **الثاني:** في مصر التي نمت في ظل الاحتلال البريطاني وإن كانت معادية له [2].

وكما اشرنا سابقا إلى ظاهرة إن الدعاة والنشطاء الفكريين والسياسيين الأولين للعروبية لم يكونوا من المسلمين، فالجزء الأكبر منهم، كانوا من المسيحيين، ولربما

(1) ـ ماريون فاروق سلكليت وبيتر سلكليت، نزعة العروبة بالعراق، ص. 83، الثقافة الجديدة العد 258، آذار 1994

(2) ـ يطرح السؤال التالي ذاته.. لماذا تم انبثاق الحركة القومية العربية في المشرق العربي (الأسيوي) منذ البداية؟ اعتقد أن الضرورة المعرفية تستوجب البحث في هذه الموضوعة. ألأن الظروف كانت مواتية في حين كان المغرب العربي (الأفريقي) ضمن خيمة التقسيم الاستعماري الأوربي؟ أم ان هنالك ارتباطات بالتكوين الاجتماعي لتلك البلدان؟ أم بسبب النزعة الأوربية المركزية واخمادها لكل حركة ذات بعد قومي؟ أم بسبب العزالة السياسية عن المشرق العربي والدولة العثمانية التي لم تهتم لهذه المسألة؟ أم كمنت المسألة بسبب نضج الظروف الموضوعية والذاتية في المشرق العربي بسبب قربها من مركز السلطة العثمانية وما لاقته من أضطهاد وتميز؟ أم بسبب السياسية العثمانية في تأليب الأجزاء العربية الواحد ضد الآخر؟ وغيرها من الاسئلة المشتقة من ذلك معرفيا.

يُفسر هذا الأمر باعتبار أن التيارات الاسلامية، وبخاصة في مطلع القرن المنصرم، كانت على الدوام أكثر صخباً في عدائها للقومية وهذا مستمر إلى وقتنا الحاضر إلى حدٍ ما، كما اعتقد، رغم محاولات حزب لبعث في آواخر فترة حكمه السابق، من دمج الفكرتين الاسلاموية والعروبوية، لكنه لم يفلح في تحقيق ذلك.

وهنالك فرضية بالنسبة للعراق سبق وان تبنيتها وطرحتها في كتبي السابقة، مفادها أن العامل الخارجي للظاهرة العراقية [1]، كان بمثابة المحطم للقصور الذاتي كما مر بنا، وهي في البدء (قوى الاحتلال الاجنبي - بريطانيا تحديدا) إذ كان لها الدور الأرأس والكبير في تكوين الدولة العراقية ككيان جيوسياسي معاصر، حتى يمكننا اعتباره أحد سنن تكوينها وهو يتماثل، في الكثير من الآحيان، مع أغلب بلدان عالم الأطراف، سواءً العربية او غيرها، حيث تم فرضه بالقوة المادية والمعنوية، وحدد مضامين وأشكال مؤسسات الدولة الوليدة وأنساقها الإدارية على وفق مصالح واستراتيجيات قوى الاحتلال. هذه الخصوصيات العامة في نشوء الدولة العراقية كانت ولا تزال تثير الكثير من الإشكاليات السياسية، فيما يتعلق بالهوية الجماعية، لأن هناك اختلافات في زمنية النشوء بين النزعتين القومية (العروبية) والوطنية (العراقوية).

وتأسيسا على ذلك فإن «...الحركة القومية في العراق قد أختلفت عن سوريا ومصر في عدة نقاط، أهمها إثنتان بالنسبة لموضوعنا:

- أنها ظهرت ونمت في وقت متأخر نسبيا (1909 - 1920)؛
- وكذلك فإنها تعرضت خلال تبلورها للاضطهاد المزدوج من جانب السلطات التركية والبريطانية على التعاقب.

وهذه الحقيقة ميزت الحركة القومية في العراق بسمتين متناقضتين بعض الشيء:

---

(1) - لقد لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في التأثير على الظاهرة العراقية، فبالإضافة إلى دوره في تشكل الدولة العراقية فكان طيلة المرحلة الملكية، أحد أضلاع مثلث الحكم (وضلعاه الآخران مؤسسة العرش ورئاسة الوزارة)، كما اجهض العامل الخارجي،على وفق متطلبات مصالحه،الكثير من الحركات المهمة في تاريخ العراق المعاصر منها: اسقاط حكومة الانقلاب الأول عام 1937، وإخماد حركة مايس التحررية عام 1941، واجهاض ثورة 14 تموز، ودوره في صعود البعث للحكم في عامي 1963 و1968، والقضاء على حكم البعث عام 2003، ولا يزال التأثير بعد الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003 - 31 كانون أول 2011) الأمريكي.

فمن جهة لم يأل القوميون في العراق جهداً لإظهار سخطهم على الاحتلال البريطاني[1]. ومن جهة أخرى قبل القوميون في العراق بزعامة الهاشميين تلك الزعامة التي رفضها اشقاؤهم المصريون جملة وتفصيلاً...[2]»، وذلك بسبب ارتباط الحركة القومية العراقية بما يسمى (الثورة العربية بقيادة الشريف حسين[3])، والأخيرة بالبريطانيين بصورة مباشرة وسرية، في البدء، وبحلفائهم بصورة غير مباشرة من الفرنسيين والروس بموجب اتفاقية سايكيس ـ بيكو ـ سازانوف وزير خارجية روسيا القيصرية[4].

(1) بل والأكثر من ذلك أن «... المس بيل كانت مقتنعة بأن على البريطانيين إنهاء الحكم المباشر للعراق وتسليمه للتيار القومي العروبي، إذ كان عمق هذا التيار عربياً سنياً حضرياً...». مستل من علي طاهر حمود، العراق من صدمة، ص. 127، مصدر سابق.

(2) ـ د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية، ص. 73، مصدر سابق. وقد تجسد ذلك بإنسحاب القائد العسكري عزيز المصري من ما يطلق عليه (الثورة العربية). لكننا نعتقد بأن الاحتلال البريطاني لم يضطهد القوى العروبية بل ساعدهم على احتلال المواقع الأرأسية للسلطة التي شيدوها وبخاصة بالعراق، من خلال الضباط الشريفيين، ولهذ أشار بطاطو إلى أنهم «...خلال العشرينيات عرّف الكثير من المنتمين إليها أنفسهم بالتماثل مع النظام الملكي...». راجع حنا بطاطو، الطبقات، الجزء الأول ص. 335، مصدر سابق. وهذا ما اكدته دراسة ليورا لوكيز، اعتماداً على التقارير البريطانية ذاتها.. للمزيد راجع كتابها العراق والبحث عن هوية، مصدر سابق.

(3) ـ ـ ولد «الشريف حسين بن علي عام 1853 في اسطنبول، أمه شركسية أسمها وسيلة خانم، ينحدر نسبه إلى الهاشميين في مكة المكرمة، تولى الشرافة على مكة بعد إعلان الدستور العثماني عام 1908. كان طموحا فبدأ بتوسيع رقعة عمله، لعدم اكتفائه بما قرر له الباب العالي بحدود إدارة البدو والقبائل الموكلة عادة لمنصب شريف مكة منذ منتصف القرن التاسع عشر، وراح يوسع نفوذه إلى إدارة شؤون المدن الأخرى التي كانت من صلاحيات الوالي العثماني، وتسببت في حدوث خلافات ومشاكل للسلطات العثمانية أدت إلى تغيير خمس ولاة في ثمانية أعوام، كان الشريف حسين مشبعا بروح قومية وحب الزعامة وبدعم من بريطانيا بموجب اتفاقية سرية، قاد ثورته العربية في مكة في 9 شعبان (10 حزيران ـ 1916 م) وأولاده الثلاثة فيصل وعبد الله وعلي»، راجع حامد مصطفى مقصود، ثورة 14 تموز، مدارات الأخوة الأعداء ص. 162، موكراني ـ أربيل 2002. وتشير مس بيل إلى أن المكتب العربي في القاهرة، هو الذي خطط لترشيح شريف مكة لزعامة العرب عام 1915، وعلى الأخص الثلاثي الاستخباراتي المتكون من لورنس وهوكارت وبيل. للمزيد راجع: العراق في رسائل المس بيل، ت. جعفر الخياط وقدم له وزاده تعليقا عبد الحميد العلوجي، وزارة الاعلام، بغداد 1977. وكذلك كتاب إليزابيث بيرغوين، جيرتروود بيل، من أوراقها الشخصية 1914 ـ 1926، ترجمة وتعليق نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت 2002

(4) ـ لكن الروس انسحبوا من هذه الاتفاقية السرية بعد الثورة البلشفية في اكتوبر 1917، بل والاكثر من ذلك افشوا مضامينها وذلك بنشرهم لوثائقها السرية التي تنص على إعادة تقسيم البلاد العربية المشرقية بين هذه الأطراف الثلاثة.. بيد أن العرب أدركوا أنهم خُدعوا، وأن بريطانيا استغلت توقهم للاستقلال عن الخلافة العثمانية لمحاربتها بأيديهم. وأن الشريف حسين، الذي قاد الثورة

ومن خلال قراءة تاريخ الحركات والتيارات القومية في العراق، فإن لها سمات من أبرزها:

- تختزل العراق بإرثه الحضاري منذ فجر التأريخ إلى مجرد قطر من أقطار الدول العربية؛
- ارتباط نشأتها بالشريف حسين وابنائه مع معرفتهم المسبقة بأنهم لا يمتون بصلة للفكرة القومية التحررية، بقدر ما تهمه مصالح أسرته المادية والسياسية؛
- ومما يزيد من ابتعادهم عن الماهيات التحررية، استنادهم على نقيض الفكرة القومية ألا وهي مؤسسة القبلية المقترنة بخطاب سياسي ذات اللثغة الدينية؛
- استجابة للتماثل القسري عند تعاملها مع الآخر وتأكيدهم على التمايز الإثني، الديني والمذهبي؛
- كانت الحركة القومية عند نشوئها، تعلق الآمال على وعود بريطانية في تحقيق طموحها، المتناقض مع الماهيات التحررية؛
- تمسكت الحركات القومية بنزعتها المتعالية على الأمم وبصورة خاصة المجاورة للعراق وذلك «... بإزدرائهم التأريخ ووضعوا ظاهرة الأمة والدولة القومية فوق التأريخ نفسه، متقدمين إلى المستقبل بحثاً عن ماض لم يكن، على طريقة الشعار المعروف: أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة... [1]»؛
- كانن هذه الحركات شديدة العداء للفكرة الوطنية العراقوية وأتهموها بخيانة الأمة ونعتوها بالشعوبية؛
- تنصلت عن معالجة المشاكل الاجتصادية الناجمة عن ما تطرحه الحياة؛
- ركزت على اللغة وإتخذوها معياراً مميزاً وحَدّاً ثقافياً مع الآخر.

وهكذا كان العراق المعاصر منذ تأسيس حكومته المركزية عام 1921 إلى الوقت

العربية الكبرى، وتحالف مع البريطانيين لنقل الخلافة إلى العرب، لم يكن إلا أداة لمحاربة الأتراك، تخلي عنه وانتفت الحاجة لخدماته ونفي إلى قبرص.وقد لعب دورا كبيرا في خداع العرب ضابط الاستخبارات البريطاني لورانس العرب.

(1) ـ د. فالح عبد الجبار، إشكالية الوطني والاثني / المذهبي ي العراق، ص.70، مجلة إضافات، العدد الأول بيروت ـ شتاء 2008، مستل من علي طاهر حمود، العراق من صدمة، ص. 90، مصدر سابق.

الحاضر، يمور فيه تنازع لتحديد ماهية الهوية الجماعية للبلد، نراه خفي تارةً أو معلن تارة أخرى؛ ذو عنف معنوي مرة ومادي في أخرى، متخذاً هذا التنازع أشكالا متعددة، منها دينية أو/ و مذهبية أو حجج غير واقعية ليتستر خلفها. وعليه فإن: «... عدم الاستقرار السياسي والحكم التسلطي في العراق بجذورهما (يعودان) إلى تنازع مبدأين على طبيعة المجتمع السياسي في دولة الأمة الحديثة، حيث تطورت رؤيتان متنافستان تاريخياً بصدد هوية المجتمع العراقي. ظهرت **الرؤية الأولى** مع بروز التوصيف القومي العروبي للعراق في أعقاب الثورة العربية 14 ـ 1918، (الأدق 16 ـ 1918 ـ الناصري) ومع انهيار الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العاليمة الأولى. وهذه **الرؤية للمجتمع السياسي تعود بأصول العراق الحديث إلى ماضيه السامي، وبالتحديد إلى العرب في زمان ما قبل الإسلام وحقبة الإمبراطورية العباسية.** وطبقاً لهذه الرؤية، فإنه طالما أن الشعب العراقي قد بلغ العظمة إبان فترات التوحد العربي، لذا فإن توحداً كهذا هو من متطلبات التقدم في الحقبة المعاصرة.

أما **الثانية** وهي الرؤية الوطنية العراقوية التي أرتبطت بمعارضة البريطانيين بعد اجتياحهم للعراق 1914 وخلال ثورة حزيران ـ تشرين الأول عام 1920، فكانت تبحث **عن أساطيرها التأسيسية في حضارات العراق القديمة، وفي التراث العربي** كذلك، ولكن من دون تفضيل للأخير...[1]»(التوكيد منا ـ الناصري).

هاتان الرؤيتان تنازعتا، منذ وبعد تأسيس الدولة العراقية وإلى وقتنا الحاضر، على **الهوية الجماعية والمجتمع السياسي،** بعد فشل إستمرار تجسيد الوحدة الوطنية العراقية التي ناضل من أجلها حزب حرس الاستقلال والقوى المدنية في بغداد بالاخص، قبل انطلاق شرارة الانتفاضة (الثورة) **الكبرى في عام 1920**. وقد أتخذ هذا التنازع شكلاً جديدا كمِنَ تمدده واحتدامه في المؤسسات الحديثة التي استوجبتها متطلبات تأسيس الدولة الوليدة ذاتها، كالاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والتجمعات المهنية والنوادي الاجتماثقافية والصحافة، بل حتى انتقلت لمؤسسات الدولة: المؤسسة العسكرية والتعليمية ومجلس النواب والأعيان وغيرها.

---

(1) ـ أريك دافيس،مذكرات دولة،ص.29، مصدر سابق.

وعلى ضوء هذا التنازع أنقسم المجتمع برمته وبخاصة فئة الانتلجنسيا والمتعلمين التي بدورها تخندقت بين مناصر لهذا الإتجاه او ذاك، كما انقسم بدورهم المناصرون الآخرون لكِلا النزعتين، في النظر إلى ماهيات العراقوية والعروبية، كل على وفق مصالحه وفلسفته الخاصة ومنهجه وأدواته التحليلية، وأيضا على عمق الذاكرة التاريخية ومكوناتها ومنطلقاتها في حراكها الاجتماسياسي والفكري. «... ومما هو جدير بالتأكيد في هذا الصدد هو أنه صحيح أن الاستقلال الوطني كان هدف الجزء الأغلب من العراقيين الواعين سياسياً، إلا أن أقلية صغيرة ممن تبنى هذا المشاعر كانت (قومية عربية) بالمعنى المحدد لكونها مؤيدة لدمج العراق بكيان عربي أكبر. **غير أن هذه النزعة لم تتمتع بشعبية واسعة في العراق** مثلما لاقته على سبيل المثال وفي الوقت نفسه في سوريا تحت الانتداب... من هنا، على الرغم مجازفتنا بزعزعة هذه الفكرة، **فإن القومية العربية ونزعة العروبة لم يكن لهما صدى واسع في العراق على الاطلاق**. أما شعبية الناصرية قبل ثورة 14/ 1958 في العراق، فلم تكن لها علاقة بمضمون العروبة، بل أنها نشأت بسبب كونها قد مثلت رمزاً للاستقلال العربي عن الغرب، وأيضاً بسبب مضمونها الاجتماعي التقدمي... [1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

ولا بد من التأكيد ثانيةً على أنه لم ينتشر الشعور بضرورة **تحديد الهوية الجماعية** بصورة جلية إلا أثناء تأسيس الدولة المركزية وإزدادت حدة بعد تشكلها، واشتدت وتائر هذه التساؤلات حول ماهية الهويةِ الجماعِية للعراق بعد الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003 ـ 31 كانون أول 2010) وإعادة تشكل الدولة وتسلم السلطة من قبل القوى العراقوية. بمعنى آخر يبقى السؤال قائما **لحد الآن** والى المستقبل المنظور:

[لـمـن هـذه الـدولـة؟[2]]

وللإجابة عن ذلك لابد من الرجوع إلى زمن تاسيس الدولة العراقية الوليدة

---

(1) ـ ماريون فاروق سلكليت وبيتر سلكليت، نزعة العروبة، ص. 85 و86، مصدر سابق.

(2) ـ لقد عبر عن هذه الحالة عام 1946، الجواهري الكبير في قصيدته (ذكرى ابو التمن)، عندما قال:

ذُعِـر الجنوب فقيلَ: كيدُ خـوارجٍ! وشكا الشمالُ فقيلَ: صُنْعُ جوار!
وتـنـابزَ الـوسطُ الـمُـدِلُ فلم يَـدَّع بـعـضُ لـبعضٍ ظِنـةً لـفخـارِ
ودعـا فـريـقٌ أن تـسـودَ عـدالـة فرُ مـوا بكلِّ شنيعـةٍ وشَنـار
وتسـاءلَ المُتعَجبونَ لـحا لـة نـكـراءَ: مَن هُم أهـلُ هـذي الـدار؟

والإشارة إلى توصيف الحالة التي كان فيها المجتمع العراقي عند تحوله من جماعات زراعية رعوية إلى مجتمع في طور التبلور، حسب وصف الملك فيصل الأول (1885 ـ 1933) في مذكرته السرية التي كتبت عام 1933، حيث جاء فيها: «... (أقول وقلبي ملآن أسى، أنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية خالية من أي فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سمّاعون للسوء، ميّالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتفاض على أي حكومة كانت، نحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذبه، وندربه، ونعلمه، ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم أيضاً عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل). واليوم وبعد نحو سبعين عاماً، تستعيد هذه الكلمات وهجها من جديد، بعد أن كانت قد خبت إلى حد كبير وصارت تاريخاً مكتوباً فحسب، بفعل النقلات النوعية المستنيرة التي خطاها بناة الدولة العراقية الحديثة في بداياتها، بسعيهم البصير لإرساء قيم التمدن والتعليم والعلمانية والانفتاح الثقافي، بما أسهم تدريجياً بتشكيل هوية عراقية مركزية تجمعت حولها وفيها كل الهويات الفرعية المبعثرة التي أفرزها الاستبداد العثماني وما قبله. لكن هذا التطور الحضاري النوعي لم ترافقه نقلات مماثلة لبناء مؤسسات مجتمعية قوية تحتضن هذه الهوية الفتية وتصونها عقلانياً، لأسباب تتعلق بهيمنة المملكة البيروقراطية الناشئة آنذاك من معطف الاحتلال البريطاني، على المجتمع المحروم والمهَمّش والمغترب عنها. فكان أن تحَجّر التغير الاجتماعي البنّاء بمرور الوقت، وأصبحت (ضروراته) وكأنها لا تستجيب إلا لفظاظة الجنرالات (الوطنيين) الذين لم يواجهوا مجتمعاً يلجم أوهامهم. فركبوا دباباتهم وداسوا مشاعر الوعي الجمعي للعراقيين في أهم مراحل تفتحها، مستبدلين الهوية الوطنية الموحدة بهويات فرعية سياسية متصارعة، ممهدين لوصول الفاشية بـ (قطار أمريكي). فكانت بداية حرب هذا المجتمع ضد نفسه! [1]». (التوكيد منا ـ الناصري).

(1) ـ الدكتور فارس كمال نظمي، الهوية الاجتماعية إلى أين؟ في 23/ 10/ 2005 .http: //www. ahewar.org وللعلم أن الملك فيصل الأول قد استخدم المؤسسة العسكرية والمنظومة التعليمية، لما لهما من دور حيوي بل وقيادي في عراق تلك المرحلة، بصورة ذكية جداً من أجل سريان قرار الدولة المركزي وتوطيد التوجه العروبي. ولهذا سيطر الضابط الشريفيون العروبيون على المفاصل

وهكذا كانت حالة صراع **واشكالية تحديد الهوية الجماعية العراقية** قد بدأت، كما أكدنا سابقاً، بالتكوين والتجسيد مع انبثاق الدولة المركزية المعاصرة عام 1921، بعدما طمستها، إن لم يكن ذوبتها الامبراطوريات الاسلامية في (الكومسبوليتية) منذ القرن السابع ولغاية بدايات القرن العشرين. وعليه «... شكل مفهوم **(الهوية الاجتماعية Social Identity)** عنصراً ديناميكياً ضمن بنية أوسع هي (مفهوم الفرد عن ذاته) والذي يتضمن بدوره عنصراً آخر هو مفهوم **(الهوية الفردية)** محدَّداً بإدراك الفرد لخصائصه الشخصية المميزة التي تجعل منه كائناً متفرداً لا يشبه غيره. فالهوية الاجتماعية هي (وعي) الفرد بانتمائه إلى جماعة تاريخية توفر له إطاراً وظيفياً لإشباع حاجته إلى الأمن النفسي، وإطاراً مرجعياً لصياغة منظومة قيمية ـ ثقافية تنظم إدراكاته للعالم وتفاعلاته معه وتقييماته له، وإطاراً نزوعياً للسعي نحو إنجاز أهداف جمعية مشتركة، دون أن يتعارض ذلك مع أهدافه الفردية الخاصة. فالهوية الاجتماعية بهذا المعنى هي نتاج للتجارب المشتركة ونمط الحياة المشتركة بين أفراد تلك الجماعة التاريخية...[1]».

لقد رصدنا في دراساتنا السابقة، **أن الهوية الجماعية للعراق كانت تتقاسمها النزعتان (العراقوية والعروبية)** وقد كانت جدلياً، من أحد الاسباب المباشرة لتأسيس الدولة العراقية. كما وقد مثلت أحد أهم المعاضل التي وسمت تاريخ العراق المعاصر طيلة القرن العشرين، **ولا تزال تتفاعل** على ضوء الظروف الحسية الجديدة التي اعقبت **الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003 ـ 31 كانون أول2011)**، لان هذه السيرورة غير **مكتملة ولم تنته بعد في سياق صيرورات بناء الدولة/ الأمة الحديثة وإعادة انتاجها، كما يجري الآن في** الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ وإلى الان) على ضوء المعطيات السياسية المعاصرة، رغم أنها أخذت تسود بعكس مما كان سائداً عند تأسيس الدولة حيث كان (المكون السني المسيطر الأرأس)، **وآلان** أعتمدت أيضاً على مكون واحد وهو (المكون الشيعي المسيطر الأرأس).

الأرأسية للدولة واناط فيصل الأول مسؤولية التعليم بالعروبي ساطع الحصري، حتى أنه في مرحلة لاحقة، أصبح رئيس أركان الجيش طه الهاشمي مديرا عاما للمعارف، وقد جلبا عشرات المدرسين العرب لرعاية التوجه العروبي في التعليم وكذلك في تسيس النوادي الثقافية ومنظمات الفتوة بغية محاولة السيطرة الفكرية على الشباب وتوجيههم بالفكرة العروبية.

(1) ـ المصدر السابق.

كما أنعكست مضامين الحالة الحالية على تشرذم المكونات الاجتماعية من خلال تبني الهويات الأدنى من مستوى الهوية الوطنية، وقد تمثلت وتجسدت في الانتماءات الفرعية والهويات الثانوية: الاثنية والدينية والمذهبية والمناطقية ورابطة الدم (القبيلة والعشيرة والفخذ والعائلة)، مما سوف يهدد العراق ككيان جيوسياسي اجتماعي. علماً أن هذه الهويات الفرعية لا تستطيع من تحقق مآلها ولا مصالح من ينادي بها.. لأن منطق العصر وروحه تكمن في الكيانات الكبيرة وليس في الدويلات الصغيرة (المايكرو دولة) بعد أن اصبح العالم، كما يقال، قرية كبيرة بحكم التطور العلمي العاصف للثورة التقنية والمعلوماتية ووسائل التواصل الاجتماعي. واتوقع من نتائج هذا التبني للهويات الفرعية والدعوة (للمايكرو دولة) وجود الحروب العدائية (بشكليها المادي والمعنوي)، أو على الأقل سيادة الصراعات بين هذه (الدول المصطنعة)، لأن هذا التوقع مستند إلى الرغائب تتماشى مع استراتيجية قوى الاحتلال الثالث والمراكز الأمبريالية وتجسد هذا الموضوع في مفهوم الشرق الاوسط الجديد وجسده مشروع بايدن حول تقسيم العراق وسوريا.

ونؤكد ثانية، ومن هذا المنطلق الأخير، تتفاعل في الوقت الحاضر ومنذ انبثاق الجمهورية الثالثة، رؤية سياسية ذات ابعاد مصلحية زبائنية تنتمي لرؤى الولاءات الدنيا من مذهبية وأثنية ومناطقية، تهدد ليس الكينونة العراقية حسب، بل ماهيات وجود هذا القوى ذات النظرات العصابية والانوية الضيقة بحد ذاتها، التي اتخذت من هذه الرؤى مطيتها لتحقيق مصالحها الفئوية الضيقة جداً. ويتحمل، كما أعتقد، مسؤولية كل هذا الوضع مجموعة من العوامل ببعدها التاريخي، وهي كل من:

- النظم التسلطية الملكية والجمهورية وبخاصة النظام السابق (الوحشية البعثية)؛

- الرؤية الفكرية الأمريكية التي قبلت بها قوى المعارضة لنظام الحكم السابق[1]؛

- قوى الاحتلال الثلاث ورؤيتها لواقع آفق العراق القادم[2]؛

---

(1) ـ لقد فرضت أمريكا وحلفاؤها الغربيون على المعارضة المناهضة لحكم صدام حسين، فكرة تقسيم المجتمع إلى الثلاثية اللعينة (شيعة وسنة وأكراد)، بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة، منذ مؤتمر بيروت عام 1991 وما بعدها، وبالأخص مؤتمر لندن عام 2002.

(2) ـ خلقت قوى الاحتلالين الأولين (بريطانيا) جملة إشكاليات أثارتها والقوى المساندة له وتلك التي

- **القوى السياسية الماسكة الآن بالسلطة وبالاخص الإسلاموية وتبعيتها؛**

- **صراع القوى الإقليمية والدولية وتدخلاتها في الشأن الداخلي.**

لقد تخندقت، إلا ما ندر، جميع المكونات الاجتماعية وقواها السياسية وبخاصة الأسلاموية في بوتقة مصلحيتها الفئوية ومذهبيتها ومناطقيتها وأثنياتها الصغيرة. فسياسيو هذه القوى يتحملون المسؤولية الكاملة على تفشي **هذه النزعة التفكيكية للكيان الجيو سياسي ومقوماته الاجتماسياسية** ذات البعد التاريخي، طالما أن الطرف الأكبر فيها (الاسلام السياسي)، السني والشيعي على السواء، قد فشل في بناء الدولة المدنية المتوئمة مع روح العصر وعَمَقت الخلافات في البلد ومكوناته الاجتماعية حد الاستنفار المادي والسيكولوجي. إذ إن «... **المنظومة النفسية الجمعية لأية جماعة**، تتشكل ضمن شوط زمني طويل، ولا تطرأ عليها تغيرات جوهرية إلا ضمن شوط زمني طويل أيضاً، بمعنى أن الحدث السياسي - بسبب سرعته - قد يفرض شروطاً تاريخية معينة على السلوك الظاهري لجماعة ما، دون أن يعني ذلك قدرته بالضرورة على إحداث تغييرات مماثلة لمنطق تلك الشروط في المنظومة النفسية الداخلية لتلك الجماعة...[1]»

ومن الجدير بالتنويه إن انعدام التناغم في السلوكية الحياتية، بمجمل ابعادها، والسيكولوجية، العامة والخاصة، والمستويات الفكرية، التحررية والشفاهية، بين المدينة والريف ذات الانظمة الاجتماعية والثقافية المتباينة، إن لم تكن متناقضة في بعض مفاصلهما، إذ لكل منهما مفهومه الذاتي للحراك الاجتماسياسي الثقافي، وجملة المفاهيم التي دخلت الحياة الفكرية من قبيل:**الدولة المركزية، الدستور، الحزب، الاستقلال، الحقوق، الديمقراطية**...الخ من جهة.

إلتحقت بركابها، في وجهة الجمهورية الأولى إلى أن أدى إلى تغيبها القسري. أما الاحتلال الثالث فقد خلق ولا يزال«... بتكتيكياته السياسية والاقتصادية والعسكرية العنيفة والمبيّتة، مناخات مناسبة لاستيراد التطرف الديني الدموي من الخارج، ولعزل التيارات العلمانية (اليسارية والليبرالية) التي نشأت من رحم الهوية العراقية الموحدة، في مقابل شحذ مشاعر التعصب الديني والطائفي والعرقي بين تنظيمات قديمة ومستجدة دافعاً إياها إلى دوامة الخطف والتعذيب والاغتيالات المتبادلة في بعض الحالات، دون أن يعني ذلك بالضرورة أن شرخاً مركزياً مماثلاً قد حدث في مفهوم الهوية الاجتماعية لهذا المجتمع، مع عدم جواز إنكار حدوث شروخ جزئية هنا أو هناك...» مستل من الدكتور فارس كمال نظمي، الهوية الاجتماعية، مصدر سابق.

(1) ـ المصدر السابق.

ومن جهة أخرى «... ففكرة سلطة الدولة في نموذج الدولة/ القومية، كان لابد لها ان تصطدم مع التوجهات القبلية والعشائرية المتسمة بالطابع الاستقلالي الذاتي (النسبي). وكذلك فإن مفهوم الولاء للدولة يتعارض مع مفهوم الولاءات السائدة في المجتمع العشائري. لذا فمن أجل أن تكسب الدولة ولاء المجتمع العشائري، الذي تختلف عاداته وتصرفاته عن مجتمع المدينة، كان لابد من العمل على خلق ولاءات جديدة وتحديدات جديدة للهوية [1]»

ولهذا حاولت الدولة العراقية الملكية احراق المراحل عندما تبنت العروبية وتخندقت بها دون العراقوية لتنطلق منها نحو الأمة العربية من جهة، واخضعت فلاحي العشائر المتنفضة بالقوة المادية، نتيجة تجريدهم من الأرض، ورشوة شيوخ العشائر من خلال تسجيل الأرض كملكية خاصة وليس ملكية تشاركية للعشيرة من جهة أخرى. ومن جهة ثالثة فإن اكتشاف النفط جعل منها قوة مستقلة عن الأمة ومعتمدةً على الاقتصاد الريعي والاقتصاد الأوامري. هذه الحالة كانت على نقيض ما تم من الصيرورات التي شاعت في البلدان الأوربية المتطورة حيث طردت الاقطاع ومنظومة قيمه ومعاييره وفلسفته.. في حين أن المحتل البريطاني والنخبة السياسية الحاكمة ثبتت الاقطاع، كما مر بنا.

ولهذا فأن «... الدولة/ الأمة الحديثة نتاج عصر التنوير، والثورة الصناعية، وقد سبق الاثنين ما شاع في أدبيات تاريخ الفكر باسمي عصر النهضة، والإصلاح الديني.. وتخلل ذلك انهيار النظام الإقطاعي. من هنا انتزعت الدولة نفسها من سلطة الكنيسة المتحالفة مع الأنظمة الملكية الإقطاعية، فأصبحت علمانية. والعلمانية من أقانيم عصر التنوير، حيث تدير السلطة الحاكمة المجتمع وموارده بقوانين وضعية، مكرِّسة أسساً راسخة لحرية المعتقد والضمير... [2]».

وتأسيساً على ذلك يمكن التحديد الزمني التقريبي لتأرخة ظهور إشكالية الهوية الجماعية في العراق، هو منذ العقد الثاني من القرن المنصرم بالشكل العروبي منها في البدء، حيث ظهرت في نزاعها ضد سياسة التتريك التي انتهجتها حكومة الاتحاد

(1) ـ ليورا لوكيتز، العراق، ص.88، مصدر سابق.
(2) ـ سعد محمد رحيم، وعود التنوير، ص.21، مصدر سابق

والترقي العثمانية بعد انقلابها عام 1908. واشتدت وتيرة هذه النزعة بعد اعلان ما يسمى (بالثورة العربية في الأعوام 16 ـ 1918) أثناء الحرب العالمية الأولى، وكذلك خلال الاحتلال البريطاني الأول (1914 ـ 1932)؛ ومن ثم **أثناء وبعد تأسيس الدولة المركزية** حيث أشتدت العروبية في نزعتها أثناء تمركزها في قمة السلطة منذ **(استيراد) الملك فيصل** وتوليه الحكم لأن «... المسألة الوحيدة التي كانت تبرر تواجد فيصل كملك على راس السلطة هي فكرة القومية العربية التي كانت تحدد أسس التميز السياسي بين الترك والعرب وتشكل الأساس الأيديولوجي للوحدة العربية...[1]». واستمرت في ذلك الزخم منذ أواسط الثلاثينيات عندما اصبحت المؤسسة العسكرية أحد اجنحة مراكز القرار الأراس في الدولة العراقية.. وبلغت أوجها في خضم حركة مايس 1941. لكن بعدها أنتكست مؤقتاً النزعة العروبية في الاحتلال الثاني (1941 ـ 1947)، ثم عادت وانتعشت من جديد في تصاعدها النسبي اثناء الحرب الفلسطينية الأولى عام 1948، وتقوت اثناء فشل العدوان الثلاثي على مصر وتأميم قناة السويس عام 1956. واستمرت بالتأثير السياسي المقترن بالتحليل اللاعلمي للظروف الجديدة في الكثير من الاحيان والمقترنة بتبني العنف، **في الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963)**، وسادت نزعتها الانتقامية وبلغت أوجها الاجتثاثي، ليس للعراقوية حسب، بل حتى لبعض فصائل النزعة العروبية[2]، بعد الانقلاب البعثي ـ القوماني عام 1963، واستمرت إلى نهاية الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003).. بخاصة بعد تموز عام 1979 وإغتصاب السلطة من صدام حسين.

لكن في زمن الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ ولحد الآن) انعكست الآية

(1) ـ ليورا لوكيتز، العراق والبحث، ص.109، مصدر سابق. وتذكر الكاتبة (ص.112) «... إن استغلال واستمالة العشائر من قبل الساسة البغداديين عن طريق الاحتيال والخداع واستعداد البريطانيين لدعم السنة في الحفاظ على الأمن الداخلي، أصبح واقعا سائداً مما ساهم في تعزيز موقع الشريفيين السابقين كنخبة سياسية للبلاد وكذلك أدى استغلالهم لموقعهم السياسي هذا إلى ازدياد ثرواتهم الشخصية، حتى الملك فيصل نفسه كان يلجأ إلى اساليب في الحصول على المكاسب المادية لا تختلف عن أساليب الساسة الآخرين، ففي خانقين مثلاً سجل الملك اراضي شاسعة بإسمه ولم يعط اصحاب الأراضي إلا تعويضاً بسيطاً...».

(2) ـ للمزيد حول صراع حزب البعث مع فصائل التيار العروبي بإعتبارهم أعداء كما جاء في تقريرهم السياسي المنعقد في عام 1963، راجع: مجموعة باحثين، تاريخ وزارة العهد الجمهوري، في عشرة أجزاء، الجزء السادس، الطبعة الثانية، صص، 317 ـ 320، دار الحكمة، بغداد 2004 ـ ى2005.

وانهزمت العروبية أمام العراقوية كرد فعل لما مارسته من إضطهاد طيلة القرن المنصرم الملكي والجمهوري.. وحتى العراقوية السائدة الآن تجلت في فكرها الأضيق والمتمثل في عدم الانفتاح نحو الأرحب وهو الانتماء إلى الأمة العربية وهو بمثابة رد فعل معاكس للسياسات العروبية. وهذا الموقف غير صحيح بالمطلق.

وبالعودة إلى الموضوع الأرأس.. فقد تمحور النزاع في ماهية الهوية الجماعية للعراق المتمركز في التساؤل الأرأس وهو:

[لمن الأولوية؟؟ لعراقية العراق أم لعروبة العراق؟؟]

رغم أن أتباع النزعة العراقوية، كما اشرنا سابقا، هي الاكثر عددياً، وتمثيلاً للتنوع الاثني العراقي وأبعد تاريخياً إذ تمتد إلى الحضارات الرافدينية الأولى. وتمثل من الناحية المنهجية الولوج من الخاص إلى العام دون أهمال أو تناسي علاقة الأغلبية السكانية بالانتماء للقومي العربي.. بمعنى دمج الفكرتين الوطنية والقومية في صيرورة حراكية واحدة ومنطلقة من أولويته الخاصة.

كما أن العراقوية أكدت، وهذا ما ميزها عن النزعة االعروبية، على الحاجة للعدالة الاجتماعية والتعددية الثقافية ومعالجة الاختلالات فيها، ولهذا فقد جذبت عدداً كبيراً من الأتباع وخصوصاً من النخبة الثقافية العربية ومن القوى الكردية والأغلب من القوى الشيعية المتعلمة والمجموعات الأثنية والدينية كاليهود والمسيحيون والمندائيين والأيزديين والطبقات الوليدة العمالية والمهنية.

بمعنى آخر أن العراقوية الحقة «... غير منغلقة على ذاتها بل منفتحة على الهويات الاقليمية المحيطة بها. يتوجب التذكير بأننا قد تعودنا على الشعور بالتناقض بين الانتماء للهوية العراقية والهوية العربية. ان هذه الاشكالية تعود الى الفكرة السيئة التي أشاعها العروبيون باعتبار الانتماء الى (الامة العربية) يجب أن يلغي الانتماء الى العراق، لأن (الروح القطرية) مناقضة لـ (الروح القومية!!)، بينما الحقيقة تقول اننا يمكننا بكل عقلانية أن نمنح هويتنا الوطنية أبعاداً لهويات محيطة عديدة. ان العراق مثل أي بلد في العالم يمكنه أن ينتمي لهويته الوطنية وبنفس الوقت الى هويات كبرى مكملة: العربية والشرق الاوسطية والاسلامية والبحر المتوسطية والانسانية... [1]».

(1) ـ أهمية الهوية العراقية موقع ميزوبوتاميا، http: / /www.mesopot.com

في الوقت نفسه تركز العروبية وتنطلق من العام (القومية العربية) إلى الخاص (الوطنية العراقية) وضرورة أنصهار الأخير في بوتقة الأمة (العام) رغم الظروف المتباينة بل حتى المتناقضة، في مستويات النضج والارتقاء الاجتصادي والسياسي والفكري والحضاري بين الدول العربية. وهي بهذه الدعوة تحاول حرق مراحل التطور وقانونياته وسنن الإرتقاء، بخاصة ان بعض هذه الدول لم تخطو سوى خطوات قليلة في صيرورة بناء الأسس المادية لنموذج الدولة/ الأمة في الوقت الراهن، حيث لا يزال نظامها السياسي يعيش، في بعض الجوانب، في مرحلة ما قبل الدولة، كدولة العشيرة في السعودية أو دولة الأسرة كما في دول الخليج، التي تعطي للولاءات الدنيا موقعا أعلى من موقع الهوية الوطنية فيها كالروابط القائمة على أساس رابطة الدم (القبلية والعشائرية والأسرية). بمعنى آخر فإن «... الظواهر الراهنة في الواقع القومي العربي نلمس وجود تفاوت سياسي وقتصادي بين مجموع الاقطار العربية التي تتشكل منها البنية القومية العربية الواسعة... [1]».

كما ان علاقات الانتاج في أغلب البلدان العربية، لا تزال الغلبة فيها لانماطها ما قبل الرأسمالية، ولم تنتقل إلى نظام اجتماعي قائم بذاته، بل ذات انماط اقتصادية متعددة من جهة، وان مستوى تطور القوى المنتجة لا تزال ضعيفةً وليس ما يؤهلها لأجل تبني الفكرة القومية، كما كانت عليها أوربا آثناء توحيدها وبصورة خاصة ألمانيا وايطاليا وغيرها من البلدان التي ولجت التشكيلة الرأسمالية.. ناهيك عن التشابه في اقتصاديات الدول العربية من حيث بنيتها التقنية والقطاعية. أما من الناحية السياسية فإن انعدام التداول السلمي الحقيقي للسلطة بين المكونات الاجتماعية المختلفة ميزتها الأرأسية، بل حتى ان بعضها يمكن أن نطلق عليه دولة القبيلة، وحتى جمهورياتنا العربية الحديثة تحولت إلى البعد الوراثي وأمست جمهوريات وراثية.

وأمام هذه الظروف وصعوبة تجاوزها في الأمد المنظور، وتجاهلاً لمستلزمات قوانين التطور وسننه الموضوعية، لذا تم تبنى التيار العروبي، في المشرق العربي تحديدا، فكرة الانقلابية العسكرية كوسيلة للوثوب إلى السلطة، لعدم قدرته لتسنمها

(1) ـ عزيز السيد جاسم، جدل القومية، ص. 141، مصدر سابق.

من خلال الديمقراطية البرلمانية والتداول السلمي لها.. بغية تحقيق فكرتها العروبية، وذلك بالاعتماد على القوة والعنف المادي والمعنوي، وعلى وفق الطريقة البسماركية، متناسين أن ألمانيا كانت قد قطعت شوطاً لا بأس به في صراعها مع النظام الاقطاعي، وتكلل هذا بهزيمته وفتح الابواب على مصرعيها لسيادة النظام الرأسمالي في عموم البلد وبالتالي انهت إلى الأبد الدويلات الاقطاعية.

كما تجلت هذه النزعة حول الهوية الجماعية وأشتدت بقوة عندما، بخاصة، لم تجعل الحكومات القومانية،، ملكية كانت أم جمهورية التي سيطرت على مقدرات العراق المعاصر، «... **من أولوياتها تأصيل قيم المواطنة والعدالة والتسامح. وكانت هذه غائبة، بنسب متفاوتة، في سياسات وممارسات الحكومات المتعاقبة التي أدارت تلك الدولة منذ العام 1921 ...**[1]». وعلى الخصوص عندما تم، في عام تأسيس الدولة العراقية 1921، الشيوع الواسع الانتشار العلني لشعار شعب عراقي واحد والعراق للعراقيين، الذي أكثر قبولاً من شعار شعب عربي واحد الذي رفعه القوميون العراقيون من الشباب المثقف والذي كان يحظى في بعض الآحيان بدعم مثلث الحكم وفي غالب الآحيان من الملك نفسه، عسى ان يعيد للعائلة الهاشمية عرشها المفقود في الحجاز وسوريا. ولقد اقترنت، من الناحية التاريخية، ظهور الفكرة القومية بالعراق مع جملة من الظروف المحلية والعالمية، تفاعلت جدليا مع زمكانيتها(الزمان والمكان). وقد تمثلت هذه الظواهر الأرأسية في:

- اندماج الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية، بخاصة في مطلع القرن المنصرم، تمثل في ظهور تراكيب ونزعات جديدة للتفكير تسامت، إلى حدِ ما، عن الهويات الفرعية وتناغمت مع الهوية العروبية الجامعة؛

- كما كان من نتائج عالمية الاندماج التعرف على الافكار القومية الأوربية التي وحدت بعض اقطارها؛

- تواجد الضباط العراقيين في الجيش العثماني منذ نهاية القرن التاسع عشر، عندما

(1) ـ سعد محمد رحيم، المثقفون: الحلم العراقي وهوية الدولة، الحوار المتمدن في7/ 7/ 2014 / / :http
www.ahewar.org

درسوا في الاكاديميات العسكرية أو/ و تواجدوا في الثكنات العسكرية العثمانية في بعض البلدان الاوربية؛

- ومن خلال اختلاطهم باقرانهم من الضباط الأتراك الذين تأثروا بالافكار القومية وبخاصة جماعة الاتحاد والترقي. مما حفز أغلب الضباط العراقيين في الجيش العثماني على تبني هذه الأفكار القومية.

ومما يدلل على ذلك هي أن غالبية هؤلاء الضباط هم «... من وجهة النظر القومية، عربية ومسلمة، ومن وجهة النظر الاجتماعية، منحدرة من خلفيات متواضعة وقد أختارت العمل في الجيش. وقد ذكر أن من بين (113) قومياً عربياً ناشطا في عدة منظمات في الاستانة، كان واحداً فقط مصرياً و18 عراقياً والبقية من سوريا الكبرى، ومن بين ال 94 سورياً (51 من سوريا و22 من فلسطين و21 من لبنان) كان عشرة فقط عسكريين. في حين كان جميع العراقيين الثمانية عشر ضباطاً عسكريين...[1]».

كما تؤكد دراسة أكاديمية أخرى، هذه المحصلة، من أن بروز، **الفكرة العروبية** في العراق بدأت عندما اتجه «... الشباب العراقي بالدخول في المعاهد المدنية والعسكرية في القسطنطينية. وحدث هذا التطور في الوقت ظهرت فيه الاتجاهات القومية العلمانية في الاقطار العربية عامة، لا سيما في مصر وسوريا الكبرى. وفي السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876 ـ 1908)، أخذ الكتاب العرب ينشرون أفكاراً عن دولة عثمانية فدرالية تتمتع فيها الولايات المختلفة بدرجة ما من الحكم الذاتي. وشارك الضباط العرب العاملون في الجيش العثماني **مشاركة بارزة في ثورة تركيا الفتاة في عام** 1908 ... ونتيجة ذلك تأسست عدد من الجمعيات السرية العربية، وكانت أهدافها تتراوح من مجرد اللامركزية الادارية في الولايات العربية إلى الانفصال التام عن لامبراطورية... [2]». (التوكيد منا ـ الناصري).

وكما قلنا سابقاً، فقد أشتدت النزعة العروبية بعد عام 1916 عند انطلاق ما يسمى (**بالثورة العربية**)، بخاصة بعدما ساهم بها الضباط العراقيون بقوة متميزة مقارنة

(1) ـ د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية ص.139، مصدر سابق.
(2) ـ د. مظفر عبد الله الامين، جماعة الاهالي، ص، 17، مصدر سابق.

بالضبط العرب الاخرين والتي تمت بالتعاون مع بريطانيا بالاساس [1].. وهو ما يتماشى مع الاستراتيجية البريطانية آنذاك التي وعدتهم رياءً بتكوين الدولة المشرقية العربية الموحدة بقيادة الشريف حسين شريف مكة. كما اشتدت هذه النزعة بعد الاتفاق البريطاني الضمني مع الملك فيصل الأول عام 1919 (وكان أحد بنوده الاتفاق مع رئيس الصهيونية العالمية آنذاك على عدم الممانعة من تحقيق وعد بلفور) بتعينه ملكاً على العراق بمساعدة الضباط الشريفيون (هم بالتحديد من ساهم مع بريطانيا في الثورة العربية وخدموا مع فيصل الأول عندما كان في سوريا قبل طرده من قبل فرنسا عام 1920)، حيث سلمتهم قوى الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) المفاتيح المركزية للسلطة في المملكة العراقية على وفق نتائج مؤتمر القاهرة المنعقد عام 1921، الذي تم فيه معالجة 4 قضايا مركزية، وبقدر ما يخص العراق، تمحورت حول المواضيع الساخنة آنذاك وهي:

- علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا من حيث النفقات؛
- شخصية من سيتولى حكم هذه الدولة؛
- نوع وشكل قوات الدفاع في الدولة الجديدة التي ستتمتع بمسؤوليات أوسع في الدفاع عن نفسها؛
- وضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق. [2]

(1) ـ «... يبدو أن فكرة التعاون مع الانكليز لتحقيق استقلال العرب، كانت مغرية على الأقل، لبعض الضباط العراقيين. ففي أيلول/ سبتمبر 1915، ترك الملازم الأول محمد شريف الفاروقي صفوف العثمانيين وسلم نفسه إلى السلطات البريطانية في مصر. وقد إدعى أنه جاء بالنيابة عن ضباط (العهد) لكي يجري مفاوضات مع الانكليز. وقد جرى لقاء بينه وبين جهاز الاستخبارات التابع لوزارة الحربية البريطانية في القاهرة في 12 أيلول/ سبتمبر 1915...» وبعد هذا التاريخ اصبح الفاروقي يمثل الملك حسين لدى الانكليز بالقاهرة. راجع د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور، ص.145، مصدر سابق. بعد ذلك تعززت صلة فيصل الأول بالبريطانيين حتى أصبح أحد اللاعبين الأساسيين في المشروع البريطاني في المنطقة برغم التفاوت في عناصر القوة التي يمتلكها مقارنة بهم، مما أدى بالفرنسيين أن يروا فيه (جنديا بريطانياً) حسب تعبير وزير الخارجية الفرنسي كليمونصو حتى اصبح «... شخصاً أكثر استقامة واخلاصاً وأشد رغبة في التعاون مع الحلفاء في وقت السلم كما في وقت الحرب...». كما صرح رئيس وزراء بريطانيا في مجلس العموم. للمزيد راجع د. عبد المجيد التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921 ـ 1932، دار آفاق عربية، بغداد 1991.

(2) ـ مؤتمر القاهرة: عقد في 12 / 3/ 1921 برئاسة وزير المستعمرات آنذاك تشرشل، لتحديد كيفية

النزعة العراقوية:

لقد ظهرت النزعة العراقوية (الوطنية) تأريخياً، خلال الفراغ السياسي الذي خلفه سقوط الحكم العثماني بالتزامن مع اشتعال الانتفاضات الشعبية في الاعوام 1918 ـ 1920 [1]، بغية تجسيد الفكرة الاستقلالية «... وممارسة الأمة شؤونها بنفسها عن طريق نوابها المنتخبين من قبلها، فعملت من أجل الهدفين معاً، وعملت على تحقيقها جنباً إلى جنب، فكانت أول مطالب الحركة الوطنية في الشهر الأول الذي بدأ عهد ما بعد الحرب، الاستقلال التام والحكم الدستوري النيابي، ففي الاستفتاءالذي أجراه الحاكم الملكي العام، بالنيابة في شهري كانون أول (ديسمبر)سنة 1918 وكانون ثاني (يناير) سنة 1919، عبرت المدن الرئيسية التي كانت تعتبر من مراكز الحركة الوطنية (بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف) عن طلبها الاستقلال وأن يكون الحكم مقيداً بمجلس

إدارة البلدان الشرق اوسطية التي احتلتها بريطانيا وفرنسا وتقاسموها.. وساهم المندوب السامي البريطاني بالعراق برسي كوكس في المؤتمر بعد اصطحابه كل من جعفر العسكري وساسون حسقيل وزيري الدفاع والمالية في الحكومة المؤقتة الأولى (27/ 10/ 1920 ـ 9/ 9/ 1921) برئاسة عبد الرحمن النقيب، بصفة مستشارين وكذلك مندوبي المكتب العربي في القاهرة من ضمنهم مس بيل. وكان الملك فيصل الأول اثناء انعقاد المؤتمر في القاهرة، لكنه لم يشارك فيه. راجع للمؤلف، الجيش والسلطة، ص. 133. مصدر سابق.

(1) ـ ومن أهم الانتفاضات التي حدثت خلال هذه الفترة كل من: انتفاضة النجف 1918، وانتفاضة محمود الحفيد في السليمانية 1919، وكانت أهمها تأثيرا على البريطانيين هي انتفاضة (ثورة) العشرين في الفرات الأوسط وتلعفر. حيث تم تحقيق الوحدة الوطنية. إذ «أقدم الوطنيون العراقيون على خطوة مبتكرة لم يكن لها نظير في تاريخ العراق الحديث، حيث جاء المشهد الذي لا سابق له، على حد قول المخابرات البريطانية، عندما كان المسيحيون البغدادبون يمارسون بعض طقوسهم الدينية. فقد قام وفد من المحمديين (يتألف من ابو التمن والداود وآل بازركان وغيرهم بجمع فريق من الشباب السنة والشيعة (المتنورين) الذين أخذوا يرمون الورود والماء المعطر على الموكب أثناء مروره ويهتفون: عاش محمد سيدنا المسيح، عاش اخواننا المسيحيون،عاشت الوحدة العراقية،عاشت الوحدة الوطنية) وقد اجاب المسيحيون بمن فيهم القساوسة: عاش اخواننا المحمديون، عاش العرب...» مستل من د. وميض جمال عمر نظمي، ص. 364، مصدر سابق.

وكما ذكرنا سابقاً فهذه هي المرة الأولى في التأريخ يتجسد الانسجام الشيعي / السني. ولكنهما توحدا ثانية ونسقا اعمالهما في زمن الجمهورية الأولى بغية الاطاحة بحكم الزعيم قاسم ذات القاعدة الشعبية، إذ عبر المكون (الشيعي)عن مصالح الاقطاعيين والملاك الكبار والتجار الكمبرادور التي افقدت ثورة تموز مصالحهم المادية والاجتماعية السياسية، وعبر المكون (السني) عن قوى الردة التي فقدت إستئثارها بالحكم، لأن الثورة قد حققت، نسبياً، مساهمة اغلب المكونات الاجتماعية في القرار المركزي للسلطة.

منتخب من أهالي العراق...[1]». لقد عبر عن هذه الفكرة ودعمتها بقوة آنذاك، من قبل مجاميع اجتماعية عديدة. متخذين من الدعوة إلى تحقيق الوحدة الوطنية العراقية منطلقاً، ذات الشقين:

ـ وحدة المسلمين مع غير المسلمين؛

ـ ووحدة المسلمين أنفسهم (أي بين الشيعة والسنة).

لكن، لم تسمح قوى الاحتلال الأول ولا النخبة العروبية الحاكمة لمثل هذه التحالفات أن تدوم طويلاً ولذا لم تكتسب بعدها الوطني الدائم المرتكز على تعزيز الهوية الوطنية، لأنها لو استمرت وبخاصة وحدة المسلمين لأسست«... **بدورها الشرعية المطلوبة إلى قيادة سياسية تمثل مختلف الطوائف. إذن الخلافات والمناورات السياسية التي ظهرت فيما بعد كانت دليلا على عمق الاختلافات بين المجموعتين...[2]»**.

في الوقت نفسه عمقت فكرة الوحدة الوطنية العراقية المتبناة من النزعة العراقوية، واقع الصراع بين أجنحة الادارة البريطانية المحتلة للعراق:

ـ بين أنصار التبعية المباشرة (أتباع المدرسة الهندية)؛

ـ ومناصري التبعية غير المباشرة (أتباع المكتب العربي بالقاهرة)[3].

ولقد رجحت الانتفاضات الشعبية وبخاصة (ثورة) العشرين، فكرة تأسيس الدولة العراقية وبروز الوطنية العراقية، التي كانت تحديا مستترا للرؤية العروبية، من خلال تعبيرها عن التنوع الاجتماعي والأثني والديني والثقافي العراقي.

---

(1) ـ حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 ـ 1946، منشورات مكتبة المثنى، بغداد 1983. مستل من د. عبد الحسين شعبان، جذور التيار،ص. 172مصدر سابق. ومن الملاحظ في هذا الاستفتاء حدد الاستقلال وأن يكون الحكم مقيدا بمجلس منتخب.. في حين إن الاستفتاءات التي جرت بعد هزيمة ثورة العشرين، ربط بحكم مقيد تمثل في أن يكون أحد أنجال الشريف حسين. ويبدو أن البريطانيين ومعهم الضباط الشريفيون قد روجوا لهذه الفكرة بعد طرد فيصل من سوريا، حيث تم ارسال مجموعة من الضباط الشريفيين لاجل الدعاية للملك فيصل بمعونة قوى الاحتلال وقبيل مؤتمر القاهرة المنعقد في آذار 1921. في حين خلت الاستفتاءات السابقة من الربط بين استقلال العراق وأحد أنجال الشريف حسين.

(2) ـ ليورا لوكيتز، العراق، ص. 91، مصدر سابق.

(3) ـ راجع حول هذا الصراع للمؤلف، الجيش والسلطة في العراق الملكي، مصدر سابق.

واعتقد أن جدل هذه الإشكالية (تحديد الهوية الجماعية للبلد) وعدم حلها جذرياً، كانت من **المسببات الأرأسية** لعدم الاستقرار الاجتماسياسي طيلة فترة ما بعد تأسيس الدولة العراقية وإلى الوقت الحاضر، بخاصة في زمن الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963)، عندما تنازعت النزعتان اعلاه، فكريا وماديا مما أدى إلى إضعافهما على المدى البعيد، بل حاولت عمليا النزعة العروبية إجتثاث، إن جاز التعبير، الطرف الآخر عمليا، بغية استمرارية الهيمنة لأحد الطرفين وهي العروبية بردائها الآحادي (السني[1]) للفترة الماضية، والعراقوية بردائها ايضا الآحادي (الشيعي) في الجمهورية الثالثة(9 نيسان 2003 ـ إلى الوقت الحاضر). **وكليهما، حسب اعتقادي، ينتابهما خلل بنيوي في أوالية فكرها ومنظومة معاييرها ونظرتها من الأزمة البنيوية، وقد تمثل ذلك في النظرة الضيقة والرؤية المصلحية، عندما ركضت الأولى إلى الأمام وتلحفت الثانية بالهوية الفرعية المذهبية.**

وتأسيسا على تاريخية هذا الصراع، وكما رصدنا سابقاً، حسب رأي المستنبط والمستنتج من تاريخية الحركة السياسية لعراق القرن العشرين وإلى الوقت الراهن، فقد ظهرت **هاتان النزعتان** ووسمتا ولا تزالان، هذا الحراك السياسي وصراعاته مع ذاته أو/ و مع المكون الآخر وقد أنطلقت كل منهما:

ـ الأولى من أولوية عراقية العراق ذو المكونات الاجتماعية والاثنية المتعددة؛

ـ الثانية، أنطلقت من أولوية عروبة العراق.

ومن الضروري التنويه إلى أن هذا الصراع منذ بداياته في المرحلة الملكية، كما

(1) ـ أعتمدت بريطانيا على مكون واحد من مكونات المجتمع العراقي، المكون السني عند تأسيس الدولة.. ليس محبة بهذا المكون الذي يمثل اقلية كبيرة مقارنة بالمكونات الأخرى، بل بغية جعله محتاج إلى قوة خارجية تسانده في ادامة سيطرته على الحكم وتحقيق المنافع الذاتوية لهما، وتبني الهوية العروبية ليحاول أن تجعل منه أكثرية. وكانت عاقبة ذلك إقامة سلطة تسلطية استبدادية قمعت كل الانتفاضات المطالبة بالعدالة الاجتماعية والتنوع الثقافي والتداول السلمي للسلطة. وهذا ما تم في المرحلة الملكية وكذلك في الجمهورية الثانية (9شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003). أما حالياً وبقدر ما يتعلق بهذا الموضوع، فإن السلطة (الشيعية) تمارس ذات البعد الاقصائي، والدليل على ذلك مقولة رئيس حزب الدعوة: (ما نطيه بعد) لا نعطيها بعد الآن. وهذا يصب في ذات التفكيكية الانحلالية للكيان العراقي الجيوسياسي.

يعتقد أحد الباحثين «... حول مسألة الهوية، التي تتراوح بين (العربية) و(العراقية) كانت محصورة على نحو رئيس ضمن المستوى النخبوي السياسي، فعلى مستوى الطبقات الفقيرة والأمية، التي شكلت السواد الأعظم من السكان، فإن مسألة الهوية كانت موضوعاً نخبوياً بعيداً عن نطاق اهتماماتهم الحقيقية ولا يعطونه أهمية كبيرة ناهيك عن المزيد من الولاء... [1]». وهذا أمرٌ طبيعي طالما ان النخبة المثقفة تعتبر حاملة الافكار المستقبلية.

لقد اقتبس، كما نوهنا، التيار القومي الفكرة القومية بمفهومها الغربي **(وبخاصة النموذج الالماني)** منذ نهاية القرن التاسع عشر وأخذت شكلها الواضح، غير المتبلور، قُبيل الحرب العالمية الأولى، بعد تفاقم عسف الدولة الاستبدادية الطورانية التركية وبخاصة بعد الانقلاب العثماني الأول عام 1908 وسيطرة جمعية الاتحاد والترقي على السلطة.. باعتبار أن الفكرة القومية عبرت آنذاك عن الاماني **لاجل السلطة اللا مركزية** للعرب ضمن الدولة العثمانية.

وبعد التفاهم مع بريطانيا تم طرح الفكرة الاستقلالية منذ عام 1916 من قبل الزعامات العربية التقليدية التي تزعمت ما اطلق عليه (الثورة العربية) كي تقطع الطريق على الابعاد الحقيقية نحو الاستقلال السياسي **وتأسيس الدولة المركزية المعبرة عن مصالح كل المكونات الاجتماعية العراقية ضمن الديمقراطية البرلمانية والتداول السلمي للسلطة**، وليس استئثار مكون واحد بالسلطة، رغم الظروف الموضوعية والذاتية غير الملائمة..فكيف يمكن تحقيق الفكرة القومية، ببعدها التحرري بخاصة، ضمن الهيمنة الاستعمارية وسيادة الانظمة الرجعية وتفشي الانتماءات النافية لذات الفكرة، من قبيل المؤسسات ما قبل الدولة كالعشيرة والقبيلة والمناطقية؟.

ولهذا بديلا عن الدولة المشرقية الموحدة المعبرة عن الاماني، كما كان مفترض حسب اتفاق الشريف حسين مع بريطانيا، تم تأسيس الكيانات القطرية المتمذهبة، فكان منها الدولة العراقية المأزومة بنيوياً منذ البداية، حيث عجزت عن حل الإشكاليات الأراسية، سواءً الداخلية أو الاقليمية وربطها بالبعد القومي، الذي تم تبنيه من قبلها

(1) ـ د. عديد دويشا، تاريخ العراق، ص. 185، مصدر سابق..

أثناء سيرورة انتقالها نحو الدولة/ الأمة العصرية وتحقيق المهمات الأراسية المتمثلة بالاستقلال الوطني وتحقيق مصالح كل المكونات الاجتماعية السياسية والثقافية وتحقيق نسبي للعدالة في توزيع الثروة والارتقاء بالتنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والفكرية التي تقتضيها البنية الجديدة للدولة بما يلائم روح العصر، وعبر المساهمة في القرار المركزي للسلطة.

وهكذا نود التأكيد، تماشياً مع الظروف الحسية السائدة آنذاك واستيلاء النزعة العروبية على السلطة بعد تأسيس «... (الحكم الوطني) قام فيصل بن الحسين على رأسه في الافادة من مؤسستي التربية والجيش عند تأسيس المملكة العراقية في آب 1921، ونجح في وضعهما في خدمة هذه الفكرة القومية ونشرها وترسيخها. وكان ساطع الحصري من أبرز أعوان الملك فيصل، قد لعب دورا طليعيا متميزاً في وضع تلك البرامج التربوية ذات التوجه القومي، وعرف عنه إلتزامه الشديد بتلك المبادئ ومناقبيته...[1]»، بغض النظر عن مدى تطابق هذه السياسة التربوية والواقع العراقي في بعده التاريخي وعمق ذاكرته الرافدينية ومصالح مكوناته الاجتماعية المتعددة، والتي تتمركز في بعض جوانبها، حول الصراع في تحديد الهوية الجماعية العراقية.

وتشير دراسة أخرى إلى ذات المدلول بالقول: «... وأذا القصد من بناء الجيش، هو تعزيز السيطرة المادية للحكم الملكي على الدولة العراقية المشكلة حديثاً، فإن سياسة الدولة التعليمية سعت إلى خلق جيل جديد من الشبان العراقيين لمؤازرة رؤية قومية عروبية لمستقبل البلاد. ومن اجل تحقيق هذه الغاية، حاولت الدولة أن تغرس في أذهان الشباب العراقي تصوراً يتسم بالرومانسية وبالحنين إلى الماضي... حيث إن تعين الحصري مديرا للتعليم (مدير عام المعارف حسب المصطلح آنذاك ـ الناصري) في عام 1921، قد مثل سعياً مقصودا لخلق هوية سياسية قومية عروبية مشتركة ينتمي إليها كل العراقيين...[2]».

(1) ـ حركة القوميين العرب، نشأتها وتطورها عبر وثائقها 1951 ـ 1968، تحرير هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، ج.1، ص. 41، مؤسسات الابحاث العربية، بيروت، 2001.

(2) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 101، مصدر سابق. في الوقت نفسه فقد قام ساطع الحصري «بتشجيع الروح العسكرية بين صفوف المدنيين وغرس فضائل النظام والطاعة والاستعداد للتضحية واحترام الجيش في نفوسهم سواء عن طريق الوظائف التي شغلها في وزارة المعارف أو

وعليه فقداستفادة هذا التيار من عناصره في المؤسستين العسكرية والأمنية (القمعية)، ومن مؤيديهم في الحقل التعليمي والفكري، في تأليف تجمعاتهم االعسكرية السرية بقيادة العقيد صلاح الدين الصباغ ورفاقه منذ نهاية العشرينيات، والذين أزداد دورهم وتضخم منذ اواسط الثلاثينيات من خلال إخمادهم لإنتفاضات العشائر من جهة، ومن جهة ثانية من دعم التيار القومي الملكي لهم بحيث انهم قادوا ستة (6) انقلابات عسكرية، مكشوفة ومستترة، بين الاعوام 1937 ـ 1941 [1]. واستخدموا الدولة وظيفياً باعتبارها، كما عرفها ماكس فيبر: (هي المؤسسة التي تتمتع بالاحتكار المشروع للقوة في المجتمع).. ولهذا فإن المهمة الأرأسية للمؤسسة العسكرية قد تم استخدامها كقوة قمعية ساهمت في اخماد الانتفاضات الشعبية المناهضة لتوجهات السلطة العروبية الملكية، ولهذا فأن حروبها الداخلية كانت اضعاف حروبها الخارجية على امتداد تاريخها المعاصر.

بمعنى آخر إن المكونات الاجتماعية المتناثرة للمجتمع العراقي قد أصبحت علاقاتها المتبادلة أكثر تعقيداً من جهة كما اشتد الصراع بين النزعتين العراقوية والعروبية بفضل «... دخول عامل الدولة على المعادلة. فالدولة لكونها أصبحت مرجعية جديدة، كان من المفروض بها أن تعمل على تغيير طبيعة العلاقات بين المجتمعات المختلفة، إلا أنها خلقت تساؤلات جديدة مثل: **أي دولة هذه؟ ودولة من هي؟؟**.

هذه التساؤلات اصبحت امثلة مفيدة لعملية اعادة تقييم العلاقات الأساسية بين الدولة العراقية وسكانها. إن التساؤل **لمن تعود الدولة؟** يبقى الأساس في الصراع الداخلي القائم... [2]» **لحد الان**، بين هذه المكونات الاجتماعية، طالما لم تستند

المحاضرات التي ألقاها في نادي المثنى «د. فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا سنة 1941هامش ص. 168، الدار العربية للطباعة، بغداد 1979».

(1) ـ حول دور الجيش راجع كتابنا، الجيش والسلطة في العراق الملكي، مصدر سابق. أما الانقلابات الستة فهي: حركة أمين العمري ـ عزيز ياملكي في 11/ 8/ 1937؛ حركة الزعماء السبعة (حسين فوزي، وأمين العمري وعزيز ياملكي والعقداء الأربعة: صلاح الدين الصباغ ومحمد سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب) في 24/ 12/ 1938؛ حركة الزعماء السبعة في 5/ 8/ 1939؛ حركة العقداء الأربعة في 21/ 2/ 1940؛ وحركة العقداء الأربعة في 2/ 1/ 1941. وقد سبقها انقلاب بكر صدقي العراقوي النزعة في 29/ 10/ 1936.

(2) ـ ليورا لوكيتز، العراق والبحث، ص.207، مصدر سابق.

الدولة على مبدأ المواطنة، ولا على اساس الهوية الوطنية العراقية في امتدادها نحو الأمة العربية.. مع الأخذ بالاعتبار تطلعات الشعب الكردي في حق تقرير مصيره تماشيا مع البعد الحضاري للتمدن العالمي ومواثيق حقوق الانسان الفردية والجمعية.

ومن الناحية الفكرية فقد استندت النزعة العروبية على **نظرية النقاء العرقي**، مما ادى بها إلى التشكيك بالولاء لأغلبية المكونات العراقية المتعددة الاثنيات والاديان والمذاهب. كما لم تعترف بشيء للمكونات الاجتماعية سواءً السياسية أو الثقافية بل عارضت بقوة توجهات هذه المكونات. فسلطت جميع الحكومات القومانية السابقة طوال القرن العشرين (بإستثناء الفترتين اللتين حكمت بهما النزعة العراقوية: حكومة انقلاب 1936 بقيادة بكر صدقي، والجمهورية الأولى 14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963)، أية فكرة عن نيل الحقوق لهذه المكونات الاجتاعية.

وهذا الأسلوب عبد الطريق لتتشكل «... دولةً عُصابية على مقايسها، ثم ابتلعتها تماماً حد التوحد، حتى صار الفرد العراقي عاجزاً عن التمييز مفاهيمياً بين الحكومة والدولة والوطن لكنه كان يدرك، وبمستويات وعي متنوعة، حجمَ الخصومة النفسية المتراكمة بين مجتمع مُرغَم على كبت هويته، وبين سلطة (أو دولة لا فرق) مغتربة عنه تريد استدماجه فيها قسراً ليمضي «صاغراً» في دربها الموهوم نحو «مجد» مشروعها القومي. كانت خصومةً لا رجعة فيها، انتهت بانتقام المجتمع من سلطته ودولته معاً بتخليه عنهما لصالح احتمالات جديدة جاءت بها الآلة العسكرية الأمريكية في نيسان 2003... [1]».

ومن جانب آخر فقد وضعت النزعة (التيار) العروبية [**العرقية في مواجهة الطبقية الاجتماعية التي تنادي بها النزعة العراقوية**] وما يشتق منها: كالفقر وأسبابه؛ المشاكل الاجتصادية المستعصية وحلها؛ التوزيع العادل للثروة؛ المساواة من عدمها. كذلك تمسكها بالنزعة الطائفية المتمذهبة في الحكم واحتكار الاقلية للقرار المركزي للدولة، وعدم حل مشاكل المكونات الاجتماعية الأخرى حلاً ديمقراطيا وعادلاً. في حين **أن النزعة العراقوية** كانت«... توفر تبصرات حاسمة برؤيتها الأكثر استيعاباً للمجتمع

(1) ـ د. فارس كمال نظمي/ النزعة العلمانية في الشخصية العراقية، موقع الحوار المتمدن في 13/ 5/ 2010. http: / /www.ahewar.org

السياسي والتعبير الثقافي في الثبات إزاء تصور هو الأكثر شوفينية والأكثر إقصاء مثلما يتمثل بالنزعة القومية العربية...[1]» وبالاخص التي قدمها البعثيون، كنموذجا [2]، بعد اغتصابهم للسلطة بالمعونة الأنكلو/ امريكية عام 1963.

وتدلل الشواهد التاريخية السياسية على نشوب الصراع وإشتدادت آواره بين هاتين النزعتين (التيارين) على أمتداد تاريخ الظاهرة العراقية المعاصرة. إذ كان في البدء كتناقض غير عدائي عند تأسيس الدولة العراقية وأغلب المرحلة الملكية، وبرز بحدة واضحة بعد انقلاب بكر صدقي 1936 [3]، ذي النزعة العراقوية. كما اشتدت حدتها

(1) ـ اريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 189، مصدر سابق.

(2) ـ حول هذا النموذج راجع التقرير السياسي المقدم للمؤتمر القطري لحزب البعث والمنعقد في أيلول 1963، حيث يصنف أغلبية القوى السياسية ضمن القوى المعادية لفكره وسلطته وهي حسب ترتيبهم: «... القوميون العرب، العربي الاشتراكي، الرابطة القومية، الوحدويون الاشتراكيون، الاخوان المسلمون، الشيوعيون، البارتيون الانفصاليون، الرجعية (الاقطاعيين، الرجعية الدينية، البرجوازية المحتكرة) وجماعات سياسية محترفة من أمثال الجادرجي والحزب الوطني التقدمي وسياسيي العهد الملكي...» وبهذا فقد شملوا الأغلبية العظمى من الفئات السياسية التي لها ثقلها النوعي في المجتمع. راجع، تاريخ وزارات العهد الجمهوري، ط.2، الجزء 6، ص. 317 وما بعدها، مصدر سابق.

(3) ـ استنادا لتقرير وزارة الخارجية البريطانية، فأن حكومة الانقلاب ارادت ايصال رسالة «... إلى الشعب العراقي، هي خلق وضع في العراق تكون له اولويات سياسية واجتماعية جديدة مع ضمان عدم تدخل الجيش في شؤون الدولة. عكست برامج الحكومة الجديدة الأفكار التي كانت تنادي بها جماعة الأهالي من خلال جريدتهم الأهالي. فمن بين المطاليب التي كانت تنادي بها الجريدة اتباع أسلوب ليبرالي في التعامل مع الاعلام واستحداث تغييرات في البنية الادارية للدولة، معتبرا افندية المدن جوهر الخلل في النظام السياسي العراقي...». مستل من ليورا لوكيتز، العراق،ص.120،مصدر سابق. كما أن الانقلاب «...قد تحرك لاستبدال حكومة مستبدة باخرى أكثر تجاوباً مع حاجات الشعب. وقد لقي الانقلاب تأييدا شعبياً كبيراً...». جيني سنغلتون، الحزب الوطني، ص.52،مصدر سابق.

والفريق بكر صدقي (1885 ـ 1937) ولد في قرية عسكر بناحية آغجلر/ محافظة كركوك، من أبوين كرديين، تخرج من الكلية العسكرية في أسطنبول عام 1908، خدم في الوحدات العثمانية وشارك في الحرب العالمية الأولى، عمل بالأركان العثمانية العامة بعد أن رفع إلى رتبة مقدم. شارك مع حكومة فيصل الأول في سوريا. وقد عاد إلى العراق مع الضباط الشريفيين وساهم في تاسيس الجيش العراقي، رقي إلى رتبة عقيد عام 1928، وإلى رتبة زعيم عام 1931، درس الأركان في المدارس التركية والألمانية والبريطانية حيث شارك في أحدى دورات الكلية العسكرية البريطانية في (كمبرلي) عام 1932، ورقي إلى آمر لواء ركن بعد تخرجه، ساهم بالقضاء على حركة الأثوريين الذي خوله فيصل الأول ومؤسسة العرش بإستخدام القوة المفرطة حسب تصريح نوري السعيد عام 1933

المقترن بالعنف في الزمن الجمهوري، وبخاصة الأول منه (14 تموز1958 ـ شباط 1963[1]) حتى أمسى **تناقضا رئيسياً للعوامل الداخلية**، بعد تطور المجتمع السياسي نسبيا واتخاذه شكلاً شبه مؤسساتي في صيغة تنظيمات وأحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني مأمولاً لها أن تتطور، حتى وإن أُلبس لبوسات أخرى بصورة مقصودة أو غير مقصودة، لكن بقى احد أوجهها، هو الصراع بين النزعتين العراقوية والعروبية. وهنا لا بد من التأكيد على أن هذا النزاع، وبخاصة في الجمهورية الأولى، كان«... **الأكثر خطورة بكثير، والأكثر واقعية فقد جرى على أرض العراق بين الشيوعيين والقوميين العرب** (كمعبرين عن النزعتين العراقوية والعروبية ـ الناصري). ولقد كان هذا النزاع حقيقة مركزية في التاريخ العربي المعاصر، كما كان مأساوياً حقاً، وحاسماً إلى حد كبير. وخلف هذا النزاع وراءه عراقاً يحمل ندوباً لا تمحى، وعراقا منقسماً بحدة وبعمق على نفسه كما لم يحصل أبداً في الذاكرة الأخيرة... كذلك فقد أدى هذا النزاع إلى الإساءة إلى الأحزاب الشيوعية العربية خارج العراق، وخنقهم سياسياً في معظم الحالات وأنهى دورهم بالمعنى العملي ـ وربما إلى الأبد... وأكثر من هذا فإن هذا النزاع عمل بوضوح إلى جانب المصالح التي عارضها الطرفان، إذ سهل كثيراً مهمة الدبلوماسية الامبريالية البريطانية التي خشيت انعكاس مضامين أمة عربية موحدة على المصالح النفطية فسعت، منذ الأشهر الأولى للثورة، إلى إيجاد صدع بين العراق الجديد والقوة العربية الرئيسية في الشرق الأدنى. ولا شك في أن النزاع كان محنة للطرفين، ومع ذلك كان متأصلاً في الوضع التاريخي وجزء منه لا يمكن

ومن ثم رقي إلى رتبة فريق ركن عام 1936 بعد القضاء على الانتفاضات المسلحة لعشائر الفرات الأوسط وسوق الشيوخ. قاد أول إنقلاب عسكري في المشرق العربي ضد حكومة ياسين الهاشمي. يجيد العربية والأنكليزية والتركية وشيء من الفرنسية. المعلومات مستقاة من حامد مقصود، ص. 403، مصدر سابق.

ـ حول هذه الظاهرة راجع: كتابنا، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، الطبعة الثانية الجزء الأول، كذلك د. علي كريم سعيد، البيرية الخضراء، مصدران سابقان.

(1) ـ «... لقد فتحت ثورة 14 تموز آفاقا واسعة وامكانيات كبيرة امام الوحدة العربية المتحررة والمعتمدة على الشعب العربي وليس على حكامهم. طالما ان الوحدة صيرورة معقدة ومشروطة موضوعيا بالظروف المادية والذاتية المتعلقة بقدرة الشعوب من تحقيق هذا الحلم ووعي ضرورته ليس بشكل عاطفي...». للمزيد راجع بطاطو.ج.3.ص.141

تجنبه. ولقد نبع هذا النزاع من قلب المسار الداخلي لتطور الشيوعية والقومية العربية ـ بشقيها الناصري والبعثي ـ على حد سواء، ومن اللا تسامح في أي تنافس، في مجال الأفكار كان أم في مجال السلطة، وهو اللا تسامح الذي توازى فيه الجميع، ولكنه كان أساساً مشروطاً زمنياً، وأخيرا فإنه كان نابعاً من كل نتائج الظروف التي أدت إلى خلق الجمهورية العربية المتحدة، والتي أملت دفع البعثيين للعراق بإتجاه وحدة لم يكن العراق مستعداً لها، لا موضوعيا ولا نفسيا... [1]». (التوكيد منا ـ الناصري).

ونؤكد على أن هذا الصراع بين هاتين النزعتين طيلة القرن العشرين، قد أتخذ اشكالا متباينة من حيث الشكل والمضمون، ففي فترة تراه صراعا سياسيا نخبويا، وفي ثانيةٍ لم يبرز كتناقض رئيسي، وفي ثالثةٍ نراه صراعاً فكرياً انعكس على الاوضاع الاجتماسياسية وفي رابعة منها نراه ذات صبغة عنفية إلى حد ما، كما وسم العقود الثلاثة الأولى من قيام الدولة ولغاية منتصف الأربعينيات [2].. وفي خامسة يترأى ويتجسد بين قوى اليسار والقوى القومية. كما في حالة سادسة كان الصراع مباشر وعنفي وعلى مستوى الشارع السياسي بعد الحرب العالمية الثانية.. إذ اشتدت هذه النزعة بعد الاكتساح الهائل للفكر الديمقراطي للعالم واشتداد الحراك السياسي في المستعمرات السابقة. وفي العراق بعد نجاح الاتجاهات العراقوية منذ عام 1946 في

(1) ـ حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية، ج.3،، ص.177، مصدر سابق. علما بأن هذا الصراع قد تعدى حدود العراق وشمل المشرق العربي برمته وانتشر بحدة إلى عموم العالم العربي.وقد عكس إلى حد كبير تدني الوعي الاجتماعي وتجلياته السياسية والجمالية وحتى الفلسفية لكلا الطرفين وغلبة الامنية على الواقع، وسيادة المنزع الاستعجالي وحرق المراحل التي باءت بالفشل الذريع، ولوي قوانين التطور وسننه.

(2) ـ ـ وقفت الكتلة القومية موقف المعادي للأفكار اللبرالية والاشتراكية/ المساواتية في العراق، وقد عبر عن هذا الموقف نادي المثنى الذي أصدر «... كراسين عام 1939 طبعا بمطبعة المعارف، الأول بعنوان (موقفنا تجاه الشيوعية) والثاني (موقفنا تجاه النازية). عد الشيوعية بعد مناقشة علمية لها، بأنها خطر عظيم على حاضر ومستقبل الفرد العراقي والعربي...» وقد سبق هذا الموقف تبني محمد مهدي كبة لمثل هذه الدعوات حيث قال: «في خضم الآراء والتيارات المختلفة تبنى فريق الشباب العربي المثقف طريق الوقوف بوجه التيارات الفكرية الغربية التي أخذت تغزو عقول عدد من المثقفين، بما يحفظ تراث الأمة العربية وحضارتها ويعمل على بعث الروح القومية بين أبناء الأمة». بالنسبة لقول كبة راجع د. نضر علي شريف، محمد فهمي سعيد، الدور العسكري والسياسي في تاريخ العراق المعاصر ص. 217، و209.، بيت الحكمة، بغداد 2002.

زمن الوزارة السويدية الثانية (23/ 2/ 1946 ـ 31/ 5/ 1946)، من تأسيس 4 أحزاب سياسية عراقوية االتوجه من أصل 5 أجازتها الحكومة وهي: **حزب الأحرار؛ الحزب الوطني الديمقراطي؛ حزب الاتحاد الوطني وحزب الشعب؛ أما الحزب ذو البعد العروبي فهو حزب الاستقلال**[1].

وعليه فقد اشتدت نزعة الصراع بين الاتجاهين بخاصة أثناء وثبة كانون الثاني عام 1948 وما بعدها، سواءً في كلية فيصل أو اثناء أربعينية شهداء الوثبة في الأعظمية وفي الكرخ، وهذا ما أشارت له العديد من المذكرات والدراسات التي فسرت فشل الانتفاضة المذكورة في تجذير مطلبيتها.[2]

(1) ـ راجع للمزيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط. 4، ج.7، ص. 23 وما بعدها، بيروت 1974.

(2) ـ راجع حول هذا الموضوع عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، ج. 7، ص. 323 وما بعدها، مصدر سابق، كذلك مذكرات القيادي السابق في الحزب الشيوعي باقر إبراهيم الموسوي، دار الطليعة بيروت 2002، كذلك المقابلة الصحفية التي أجراها حازم صاغية مع عامر عبد الله والمنشورة في مجلة ابواب،العددان 2 و3، لندن 1994، وكذلك مذكرات صادق الفلاحي، وقائع سنوات الجمر، اعداد وتقديم باسم الدرة، صص. 301 ـ 314 مكتبة عدنان، بغداد 2015.. حيث يذكر في ص.305 اعتداءات قامت بها مجموعة «... قومية النزعة والمذهب وقد جندت نفسها لمكافحة الشيوعية وكذلك قيل أن هذه الجماعات تنتسب إلى حزب الاستقلال الذي هو الآخر تولى مهمة محاربة الشيوعية منذ التاسع والعشرين أي بعد الوثبة بيومين... وأكثر من مرة سارت مواكب من القوميين وجماعة حزب الاستقلال وهي تحمل شعارات الهلال والصليب متعانقان ضد الشيوعية، لقد جندت نفسها لتخريب اي مسيرة شعبية وأي اجتماع جماهير وأي اضراب عمالي...».
كما أشار إليها القيادي الشيوعي السابق ثابت حبيب العاني في مذكراته: صفحات من السيرة الذاتية، 1922 ـ 1998، حيث يقول: «... بدأت الاعتداءات على المواكب وعلى طلاب الكليات لتخريب هذه الوحدة الوطنية من قبل أنصار حزب الاستقلال الذي شارك ممثله في حكومة الصدر، وشاركهم في هذه الحملات اتباع جماعة الأخوان المسلمين حديثة التأسيس بزعامة محمد محمود الصواف الذين رفعوا شعار (الله غايتنا) وكان من جملة تلك الاعتداءات، الاعتداء على طلاب كلية الملك فيصل وعلى الطلاب اليساريين وعلى المواكب، وكانت هذه بداية لتمزيق وحدة الصف الوطني...».ص. 79، دار الرواد المزدهرة، بغداد،2014.ويؤكد هذه الحالة حنا بطاطو، ج. 2، صص.209 وما بعدها. مصدر سابق. كذلك إيرك دافيس، مذكرات دولة، صص. 148 وما بعدها، مصدر سابق. وفي الوقت نفسه يشير د. عزيز الحاج إلى تصدي التنظيمات الطلابية لحزب الاستقلال بعد مؤتمر السباع عام 1948 يقول: «... وكانت قيادة حزب الاستقلال قد انزلقت إلى مطب محاربة اليسار وهاجمت زمرة من المتعصبين وعلى صدورهم شعارات اسلامية طلبة كلية فيصل التي كانت من معاقل اليسار...».شهادة للتاريخ(أوراق في السيرة الذاتية السياسية)،ص. 107، مؤسسة الرافد، لندن 2001.

وقد تحولت العلاقة بين النزعتين في مطلع الخمسينيات إلى التعاون الحذر بعد أعلنت القوى السياسية المعارضة عن عدم قدراتها فرادا من تغيير مسالك الحكم وتحقيق التداول السلمي للسلطة بين المكونات الاجتماعية، فكانت الائتلافات الانتخابية لعام 1954 قد مهدت لاحقاً إلى تشكيل **الكتلة التاريخية** عام 1957، والمتمثلة بأحزاب جبهة الاتحاد الوطني والشخصيات الديمقراطية المستقلة، وتم إستثناء الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدما رفضت القيادات السياسية للتيار القومي (حزبي الاستقلال والبعث) دخوله إلى التحالف الجبهوي بسبب نظراتهم الشوفينية إلى المكونات الاجتماعية غير العربية. وحلا لهذه الإشكالية تم ربط الحزب الديمقراطي بعلاقة ثنائية مع الحزب الشيوعي.

لكن هذا التعاون الحذر لم يصمد، **بعد التحقيق المادي للتغيير الجذري في صبيحة 14 تموز 1958، إذ أختلت موازين قوى الاحزاب العراقوية والعروبية، لصالح الأول، حتى أخذ كل تيار منهم يفكر بأنوية عالية، فتطور الخلاف إلى اختلاف، ومن ثم اشتد النزاع العدائي المتبادل بينهما طيلة الجمهوريات الثلاث**، وبخاصة في الأولى حيث تحول إلى تناقض رئيسي مبوصل ومصطنع بين هاتين النزعتين المتحاربتين بلغ حد الاجتثاث المادي والمعنوي [1].

---

(1) ـ حول هذه النقطة يشير عامر عبد الله إلى أنه «... في خريف 1958، وصل بغداد من القاهرة السيد فائق السامرائي (سفير العراق في القاهرة) فطلب من حزبنا والأحزاب الوطنية الأخرى إجراء لقاء مشترك، وقد تم اللقاء عصرا في حديقة داره في (شارع طه)ببغداد [بحضور الشيخ محمد مهدي كبة وصديق شنشل، عن حزب الاستقلال، والمرحوم كامل الجادرجي ومحمد حديد، عن الحزب الوطني الديمقراطي، والسيد فؤاد الركابي وأحد زملائه القياديين، عن حزب البعث، وكنت أمثل، الحزب الشيوعي العراقي، في هذا اللقاء مع رفيق عارف] افتتح فائق السامرائي الحديث بأن ذكر أنه التقى الرئيس جمال عبد الناصر في عشية قدومه إلى العراق، وبحث معه مسألة العلاقة بين العراق ومصر، فأعرب عبد الناصر عن استعداده لقبول أية علاقة مع الجمهورية العربية المتحدة تتفق عليها الاحزاب السياسية في العراق ويوافق عليها عبد الكريم قاسم.فأعرب قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال عن إلتزامهما بمبدأ (الاتحاد) الذي نص عليه البرنامج المشترك للحزبين اللذين كانا قد قررا قبل ذلك الاتحاد في (حزب المؤتمر الوطني) ومن جانبي أكدت على موقف حزبنا، أن ثلاثة من الاحزاب الرئيسية في العراق ـ فضلا عن الحزب الديمقراطي الكردي ـ تتخذ موقفاً واحداً من مشروع الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، ولم يبق إلا أن يتخذ حزب البعث موقفاً مماثلاً كي نخرج بموضوع مشترك نعرضه على عبد الكريم قاسم، الذي لن يعارضه بالتأكيد، ثم نسافر جميعاً إلى القاهرة لعرضه على عبد الناصر... اتجهت الأنظار بعد ذلك إلى فؤاد

وعليه فتدلل تاريخية الصراع بين النزعتين، أنه كان مرةً خفيا وأخرى مكشوفا، في الزمن الجمهوري لغاية الاحتلال الثالث (9 نيسان2003 ـ 3 كانون أول2011)، ما عدا فترة هدنة نسبية في السبعينيات 1973 ـ 1978. وتدلل الكثير من المعطيات التاريخية على أن هذه الهدنة كان مخطط لها من قبل العروبيين السلطويين بغية الانقضاض المادي اللاحق على العراقويين، من قوى اليسار عامة والشيوعيين بخاصة، ليعاد الصراع بصورة مكشوفة وقاسية وبخاصة منذ 1979، بعد أن هيأ التيار العروبي في صيغته البعثية العراقية، لهزيمته الفكرية والسياسية، عندما انتقل من البعد القومي إلى القطري ومن ثم إلى االهوية الفرعية ـ المناطقية، ومن ثم التحول نحو العشيرة المتريفة وأخيراً استقر في حكم العائلة والرئيس الواحد.

وكما ذكرنا سابقا فقد احتدم الصراع في الجمهورية الأولى وأثيرت مجددا النزعة العدائية بين الطرفين، وتزامن مع الصراع الذي جرى في قمة سلطة 14 تموز أي (بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف) وانعكس على قواهما في المؤسسة العسكرية والشارع السياسي في الوقت نفسه.. إذ أنقسم المجتمع العراقي عمودياً بين هاتين النزعتين من خلال شخوصها الأبرز والقوى السياسية الممثلة لهاتين النزعتين. ولا يستبعد تدخل العامل الخارجي[1] (العربي والاقليمي والدولي)، أو على الأقل

الركابي الذي شعر بالحرج الشديد، واكتفى بالوعد بأنه سيعرض هذا الأمر على قيادة حزبه. وبذلك أنتهى اللقاء بخيبة أمل بدت واضحة على الجميع. بعد سنوات، أي في عام 1965، التقيت بفؤاد الركابي الذي أكد في معرض استذكاره لهذه الواقعة، بأنه كان وآخرين من قيادة حزبه، قد توصلوا هم أيضاً، إلى أن أفضل ما كان يمكن فعله بعد انتصار ثورة تموز، هو إقامة رابطة اتحادية مع الجمهورية العربية المتحدة، بإعتبارها الرابطة الوحيدة والمناسبة، وأنهم عرضوا هذه الفكرة على ميشيل عفلق لدى زيارته للعراق بعد ثورة تموز، فرفضها بشدة وعنف ودعا من إلتقى بهم إلى العمل من أجل وحدة اندماجية فورية «حتى ولو اقتضى الأمر ربع قرن من الكفاح ضد الشيوعين «حسبما ذكر لي فؤاد الركابي نصاً...». عامر عبد الله، الشيوعيون وقضية الوحدة العربية، الثقافة الجديدة، العدد 293، ص. 28. وقد أشار الى رفض ميشيل عفلق، عضو القيادة القطرية السابق خالد علي الصالح في كتابه، على طريق النوايا الطيبة،دار رياض الريس لندن 2000.

(1) ـ تدلل الوثائق الرسمية والمذكرات الشخصية والدراسات الجادة على التدخل السافر من الدول الاقليمية والعربية في الشأن العراقي. إذ «... لولا الدعم الغربي بصورة عامة، والدعم البريطاني بصورة خاصة، لم ينجح أي انقلاب يطيح بحكم عبد الكريم قاسم...». حسب قول المؤرخ فاروق صالح العمر، عضو قيادة شعبة البصرة عام 1963. مستل من فايز الخفاجي، الحرس القومي ودوره الدموي في العراق، جرائم أول ميلشيا بعثية في تاريخ العراق المعاصر عام 1963،ص. 285، دار

للاستفادة وتوظيف هذه الصراع (على مستوى القيادة السياسية أو/ و ذات النزعتين) وتعميقه وبوصلته بغية **الاطاحة القسرية** بنظام 14 تموز التي غيرت من موزاين القوى العالمية في أخطر بقعة بالعالم ولما لدورها من تأثيرات على الاقتصاد العالمي كمصدر أرأس للطاقة (النفط).

إذ تشير الدلائل التاريخية حتى من قبل مناصري عبد السلام عارف ومن مختلف الأطراف السياسية العراقوية والعروبية، إلى أن الأخير بعد الانتصار الذي حققه في تنفيذ الجزء الأهم من عملية التغيير الجذري في 14 تموز، **تغير سلوكه النفسي/ السياسي** بدرجة كبيرة وأخذ يعامل رفاق الفكر والسياسة والسلاح وبضمنهم رئيسه قاسم، بنزعة متعالية مضخماً من ذاته بدرجة عالية، حتى أنه شرع بالتآمر عليه [1].لقد جسد هذا التغير وتماثل مع الفارس الذي يدخل «...الكهف بدرعه ليقتل التنين سيخرج من الكهف ليس ذلك الفارس السابق، بل الفارس الذي يحمل صفة جديدة: الفارس قاتل التنين[2]». كما عمق هذا التعالي، نفسيته المحافظة جدا وعدائه للأفكار التقدمية وقواها السياسية وبخاصة ذات النزعة العراقوية. كما كانت محدودية تفكيره، **والمشهور بخصوماته**[3]. من عوامل اشتعال الآوار في عدائه لقاسم [4].

سطور بغداد 2015. كذلك راجع ما بحثنا من إدلة تاريخية سياسية حول دور العامل الخارجي في انقلاب 8 شباط في كتابنا، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير،ج.2،الفصل الثالث، صص.5ـ118، مصدر سابق.

(1) ـ حول هذا الموضوع، راجع مذكرات كل من: جاسم العزاوي، صبحي عبد الحميد، عبد الكريم فرحان وموسوعة 14 تموز لخليل الزوبعي، هادي خماس، ناظم الطبقجلي، محسن حسين الحبيب،إسماعيل عارف، صبيح علي غالب، فؤاد عارف وأحمد فوزي في كتبه وبخاصة عن سيرة عارف، وأكرم الحوراني في مذكراته، ود. سنان الزيدي، وطارق العقيلي في اطروحتيهما وإبراهيم علاوي في كتابه المقايضة، وحنا بطاطو في موسوعته ومذكرات عبد السلام عارف نفسه، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات الاكاديمية الأجنبية التي عالجت تاريخ العراق المعاصر.. من قبيل الاكاديميان بينزور في كتابهما العراق، والزوجان سلكليت في دراستهما المتعددة عن العراق، وإريك دافيس في مذاكرات دولة، ومايلز كوبلاند في لعبة الامم وباتريك كوكبورن في كتابه المشترك صدام خارج من تحت الرماد، وجون بيركنز في كتابه التاريخ السري للامبراطورية الامريكية وغيرهم.

(2) ـ رياض رمزي، الدكتاتور فنانا، ص.103، دار الساقي، بيروت 2007.

(3) ـ مذكرات حازم جواد، حاوره غسان شربل، نشرت في جريدة الحياة شباط 2004، تم جمعها في كتاب ص.59، في بغداد وأضيف إليه بعض الردود، بدون تاريخ ولا دار النشر.

(4) ـ نشير إلى واقعة ذكرها التاريخ السياسي العراقي واختلفت الآراء بصحتها.. مفادها أن عارف

وقد تزامن هذا الصراع وتسلل إلى الشارع السياسي وتلقفته القوى الاجتماعية وأحزابها السياسية من خلال رفعها شعاراتها الخاصة ذات النظرة الاحادية والمعبرة عن أنويتها السياسية، وليس تلك الجامعة لعناصر (الكتلة التاريخية) آنذاك والمتمثلة في احزاب جبهة الاتحاد الوطني، بغية فرض كل طرف منهم هيمنته وتصوراته الفلسفية والسياسية ولآفق مشروعها المستقبلي على القوى الاخرى، مستخدمة العنف المادي والمعنوي لتحقيق ذلك الغرض، بدلا عن الحوار الهادف والسجال الموضوعي والمتلائم مع الواقع المادي الذي ساد في البلد على ضوء وضعه الجديد وما افرزته الأحداث وإعادة كتابة ميثاقها الذي عفى عليه الزمن وتثبيت أسس التحالف وتوسيع واقعه وتحديث مضمونه الاجتصادي/ السياسي [1].

وبدلاً عن ذلك ساهمت القوى العروبية في تبني الفعل الانقلابي العسكري المقترن بالمساعدة الدولية في أغلب المحاولات، إذ ساهمت القوى العروبية بأكثر من 38

قدم نفسه الى ناصر باعتباره من اشد المناصرين له وسيعقد الوحدة بين البلدين، وسأله ناصر وماذا عن صاحبك، فأجاب طلقة بخمسة وعشرين فلساً؟؟ فتعجب ناصر من هذا القول. راجع الجزء الخامس من جلسات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، وزارة الدفاع، بغداد 1959.

(1) ـ لقد حددت القوى العراقوية، وبخاصة اليسار منها، موقفها من الوحدة منذ اواسط الخمسينيات وبخاصة بعد الوحدة السورية المصرية والتي نادت في ماهياتها القبول بالاتحاد الفيدرالي «... من خلال تناولها نطاقها التاريخي المعين وعلى ضوء الخصائص الملموسة للوضع المعين. فهم إذ ربطوا عملية التقدم نحو الوحدة، شرط الانعتاق من السيطرة الاستعمارية وحكم عملائها، ومن ثم الاقتراب منها عبر أشكال ناضجة من الروابط الاتحادية الممكنة التحقيق بين بلدان مستقلة، إنما كانوا يتناولون المسألة ليس بروح علمية فحسب، بل بروح عملية وتجاه الوحدة القومية بالذات. فلم يكن من المطلوب قط تحقيق اتحاد يخدم مصالح الاستعمار والطبقات الرجعية، أو اتحاد الملوك والأمراء بل وحدة شعوب حرة مستقلة، وحدة تخدم نضالها القومي التحرري وتقربها نحو أمانيها في الوحدة القومية...». عامر عبد الله، الشيوعيون وقضية، الثقافة الجديدة، ص. 27، مصدر سابق. وعليه يمكننا القول بأن وحدة الأمة العربية ضرورية للعرب، إن لم تكن حتمية لانها تستند إلى حقائق العلم من حيث التاريخية والجغرافية والفكرية؛ كما أن هذه الوحدة تتماشى مع العصر الحديث وما تتطلبه السوق والثورة التقنية، وبالتالي التكتلات الدولية الكبرى؛ وكلما كانت ذات نزعة تقدمية وتتحق عبر الخيار الديمقراطي وعلى وفق خطوات مدروسة طويلة الأجل وان تبنى على حجر الزاوية الاقتصادية، لكانت الانجع.. من تلك الوحدات التي بشر بها القذافي وحتى ناصر والبعث. «...إن كل الاحداث والتطورات العربية منذ ذلك الوقت على أن موضوع الوحدة يجب معالجته معرفياً أولاً، قبل طرحه سياسياً، وأن البناء الثقافي والنفسي والاقتصادي وتخفيف العصبيات القطرية والعشائرية والأسرية ووعي الخصوصيات القطرية شروط لابد منها لأية خطوة وحدوية ناجحة وراسخة...» د. عزيز الحاج، شهادة للتاريخ، ص. 234، مصدر سابق.

محاولة انقلابية من أصل 39 [1]، أي بنسبة أكثر من 95% من المحاولات الانقلابية التي جرت في زمن الجمهورية الأولى (في الفترة التموزية القاسمية النيرة)، وهناك محاولة واحدة لقوى التيار العراقوي. وقد أستمرت الصيرورة الانقلابية على حدتها وبلغت أوجها في انقلاب شباط 1963 بقيادة المنفذ المحلي حزب البعث وبتخطيط القوى الاجنبية (الأنكلو/ أمريكية).

ومن الواضح والجلي ان السلطة السياسية، كانت مركز الصراع وغائيته المنشودة، بصيغتها التسلطية منذ إن استولت عليها المدرسة القومانية المتمذهبة عند تأسيس الدولة العراقية في آب1921 ولغاية 9 نيسان 2003، بإستثناء مرحلتي حكومة بكر صدقي وحكومة الزعيم قاسم، وهذا ما يوضحه التاريخ السياسي للعراق المعاصر، أذ كانت التسلطية والاستخدام المكثف للعنف المادي والمعنوي سمة لازمت كل الحكومات القومانية ملكية كانت أم جمهورية.

التشابه والاختلاف بين مرحلتي النزعة العراقوية:

لكن في الوقت نفسه حكمت النزعة/ التيار العراقوية عهدين لغاية الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003ـ 31 كانون أول 2011)، كما ذكرنا ذلك سابقاً، وقد تم فيها استخدام العنف ولكن بصورة لا يمكن مقارنته بالحكومات القومانية، الملكية والجمهورية، كما كان استخدام العنف كرد فعل للتحركات المناهضة لهذا التوجه العراقوي الاصلاحي.. وهاتين المرحلتين هما:

ـ**الأولى:** حكومة انقلاب بكر صدقي (29/ 10/ 1936ـ 17/ 8/ 1937) ذات العشرة أشهر [2]؛

(1) ـ راجع حول اهم الانقلابات في الجمهورية الأولى، في كتابنا، عبد الكريم قاسم في يومه الاخير، ط. 2 مصدر سابق. حيث تم تحليل الفعل الانقلابي العسكري في مرحلتين بالاساس وهما فترتا سيطرة النزعة العراقوية على الحكم.. حكومة الانقلاب الأول 1936 والجمهورية الأولى، وتحديد القوى السياسية التي ساهمت في العملية الانقلابية.

(2) ـ "... هكذا صار النظام العراقوي ممثلاً بحكومة صدقي/ سليمان واقعاً بين مطرقة القومين المشككين من جهة، وبين سندان الحزب البريطاني أي القوى والشخصيات السياسية المتحالفة مع الاستعمار البريطاني ورمزها الأشهر هو نوري السعيد وهو سياسي عراقي من أصول داغستانية. ثم جاءت الضربة الحاسمة للنظام من حيث لا يحتسب فقد اغتيل العقيد بكر صدقي على أيدي القومين العروبيين بمدينة الموصل... وهو في طريقه إلى تركيا لحضور مناورات عسكرية ولم يصمد حليفه حكمت سليمان في الميدان وهو الوحيد والمستهدف من قبل القومين بقيادة رشيد عالي

ـ والثانية: المرحلة التموزية/ القاسمية (14/ 7/ 1958 ـ 9/ 2/ 1963) ذات 1666 يوماً.

وأعتقد أن هناك أوجه تشابه بين المرحلتين اعلاه، نوجزها بصورة مكثفة بـ:

ـ تماثلهما الأراس في منطلقهما العراقوي وإن لم يتخندقا به؛

ـ دور الجيش في وصولهما (كبقية القوى العروبية) للسلطة؛

ـ اعتمدا على قوى وسط اليسار المتمثلة بجماعة الأهالي في الأولى والوطني الديمقراطي في الثانية؛

ـ غائيتهما المستهدفة وهي النهوض بأكثرية الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذات الدخل المحدود؛

ـ تطوير البنية الاجتصادية للبلد على وفق منطق العصر وروحه؛

ـ الاهتمام بالمكونات الاجتماعية الاثنية والدينية ومنحهم بعض من حقوقهم الثقافية والدينية؛

ـ عمق الاصلاحات الاجتماعية التي أسست للنهضوية القادمة؛

ـ محاولة استرجاع الثروة النفطية من براثن شركات النفط الاحتكارية؛

ـ دعم الشرعية من خلال ضم العناصر المدنية الاصلاحية؛

ـ ركزتا على الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي وعلى أرثه الرافديني وذاكرته الثقافية؛

ـ التعبئة الواسعة للجماهير في اسناد النظام؛

ـ معاداة التيار العروبي المتمذهب لهما؛

ـ العداء البريطاني لكليهما، وبالنسبة للجمهورية الأولى توسعت دائرة العداء لكل دول

الكيلاني والبريطانيين بقيادة نوري سعيد ناهيك عن القلاقل والمتاعب الجماهيرية التي اعتاد على إثارتها اليسار العراقي الفتي والنامي بسرعة ضد نظام الاستقلال المنقوص فاستقال وانسحب من الحياة السياسية بسقوط تحالف صدقي/ سليمان يغيب التيار العراقوي عن قيادة الدولة لكنه يظل موجوداً ومحسوساً كإرهاصات ورغبات ونوايا سياسية لفترة طويلة ستمتد حتى سقوط النظام الملكي واندلاع ثورة 14 تموز/ جولية 1958...» علاء اللامي، النزعة العراقوية، مصدر سابق. والكلام عن الماهية الاصلاحية لحكومة الانقلاب ومنطلقها هو في حدود تخلي جماعة الأهالي عنها ومن ثم تحولها إلى دكتاتورية عسكرية يتحكم بها قائد الانقلاب بكر صدقي.

الجوار والغرب؛

- لم يسعيا إلى تكوين قاعدة اجتماعية صلدة لهما؛

- حاربا كلا النظامين القوى الرديكالية من أجل استرضاء القوى المحافظة التقليدية؛

- الدعم العملي لحركة التحرر العربية.

كما أن العهدين قد اختلفا في كل من:

- الزعامة وكيفية إدارتهما للسلطة والصراع الاجتماسياسي؛

- في عمق غائيتهما المستهدفة وسعة الطبقات والفئات المستفيدة؛

- موقفهما من العروبة بإعتبارها امتداد للعراقوية؛

- جذرية المنجز وعمقه؛

- في طبيعة النظام السياسي (ملكية وجمهوري)؛

- في طبيعة القوى الاجتماعية المساندة وتبلورها؛

- في التأثيرية المستقبلية وآفقها.

وهنا لابد من التنويه من أن هذا الصراع بين النزعتين (العراقوية والعروبية) كما أكدنا سابقا، قد ظهر على السطح، واصبح مكشوفا وتحديداً بعد انقلاب بكر صدقي حيث تحول من صالونات النخبة السياسية وتلك المتعلمة إلى الحياة السياسية النخبوية، وتبلور باعتباره «... صداماً فكرياً حاداً بين الطبقات السياسية والفكرية، الذي، ولا عجب في ذلك، وجد طريقه إلى صفوف الجيش، متمحوراً حول هوية العراق الوطنية. أن الصراعات التي اكتنفت حقبة بكر صدقي التي أفضت في نهاية الأمر إلى زوال حكومة حكمت سليمان لم تظهر مجموعات السلطة والتنافس بين الأعضاء المختلفين للنخب السياسية والحاكمة وحسب، بل أظهرت أيضاً المفاهيم المختلفة لما شكل هوية العراق الوطنية: هوية عراقية إعترفت وقدمت الدعم لمجموعات البلاد العرقية والطائفية المختلفة، وهوية عربية لم ترَ في العراق جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي وحسب بل قائداً أولاً... [1]». رغم أن «سياسة العراق **أولاً** التي اتبعتها حكومة

(1) ـ د. عديد دويشا، تاريخ العراق، ص. 181، مصدر سابق.

حكمت سليمان ـ بكر صدقي والتي قوت موقع العراق اقليميا وركزت على الطبيعة التعددية للمجتمع العراقي لو كتب لها الدوام كانت ستصبح الأساس الجديد **لبلورة هوية وطنية مختلفة للعراق**. ولكن بزوال الحكومة مهد الطريق مرة أخرى أمام العودة المظفرة للفكر القومي العربي ولم تستطع فكرة **العراق أولاً** مجاراة تطور الأحداث... »[1]. وهذه العودة للحكم من قبل العروبية الملكية قد استمر لغاية ثورة 14 تموز.. حتى تكللت الأمور بعودة العراقوية في الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9شباط 1963)، التي أنهزمت مرة أخرى في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9نيسان 2003)، لكنها عادت **العراقوية كشكل دون الماهيات الأرأسية** في الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ ولحد الآن) وكان الصراع المسلح ميزة هذه المرحلة الجديدة.

الاختلاف بين النزعتين:

لقد أفرز هذا التنازع في تحديد الهوية الجماعية للعراق، جملة الاختلافات في الرؤية الواقعية للعراق وصورة مستقبله. لقد اختلفت النزعتان **(العراقوية والعروبية)** في:

ـ الماهيات والمناحي الطبقية؛

ـ والرؤى السياسية والفكرية والفلسفية؛

ـ وجذرية التوجهات الاجتصادية؛

ـ ضمن الرؤية المستقبلية لواقع العراق (الصعب المراس)؛

ـ المنطلق والمرجع الفكري لحراكمها السياسي؛

ـ الموقف من الحداثة والعصرنة؛

ـ في سكونية الحراك والنظرة السلفية؛

ـ في درجة الانفتاح والمرونة إزاء القوى الاقليمية والدولية؛

ـ والموقف من وحدة الانظمة العربية وليس شعوبها؛

ـ في تحالفاتها السياسية الداخلية والخارجية[2].

(1) ـ ليورا لوكيتز: العراق، ص. 125، مصدر سابق.

(2) ـ لعب الرئيس ناصر دورا خطيرا في تعقيد الأمور الداخلية للعراق، كان في محاربته للنظام الملكي

بمعنى آخر فقد اختلفا من حيث:

- نواحي القضايا المتبناة؛
- المنطلق الفكري؛
- الغائية المستهدفة؛
- القوى الطبقية المستهدفة منها؛
- الافق التاريخي لصيرورات مشروعها؛
- قاعدتها الاجتاعية المستند عليها وسعتها العددية.

وكان كل عامل مما ذكر اعلاه، متأثر بتلك الظروف المادية المحسوسة وايضا بالتغيير المبتغى تحقيقه بحكم انتماءه الطبقي واستعداده الفكري وسعة افقه وغائية القوى الاجتماعية المستهدفة.

والاستنتاج المنطقي الذي يمكن الحصول عليه من أن هذا الصراع بالعاقبة المحصلة:

كان خسارة كبيرة لا تعوض لكلا النزعتين إذ ساهمتا، مع الاختلاف بالنسب، بفقدان أهم تجربة في العراق المعاصر(تجربة 14 تموز)، كما أن صراعهما قد عبَّدَ الطريق نحو جلد الذات الجمعية وبداية التشكيك بها، إن لم يكن شلها وفكرها وأوالياتها (ميكانزمياتها)، وعَبّدَ مسالك العنف المتبادل والطريق نحو الدكتاتورية

عنصرها الايجابي عندما كان في قممه النيرة بحيث أصبح رمزا لاستقلال العرب عن الغرب، أما الجانب السلبي، الذي تندم عليه لاحقاً، فقد رأى في ثورة 14 تموز تحديا لطموحاتها في الهيمنة والزعامة على السياسة القومية في الساحة العربية، مما أدخل ناصر في عز انويته وذاتويته، وتدخله المستمر في العراق والأردن واليمن وغيرها من الاقطار العربية. وبصدد العراق فقد بدأ التآمر عليه منذ يوم 16 تموز 1958 عندما اجتمع مجلس قيادة الثورة المصري يوم 16 تموز في دمشق «... وفي نتيجة بحثهم لثورة العراق كان رأي عبد الناصر أن العراق قام بثورة لم تجاريها ثورة 23 يوليو ويعني ذلك أن قادة الثورة أكفاء (يقصد العراقيين) وبامكانياتهم ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف فالاحتمال أنه سيقوم العراق (لامكانياته الكبيرة) ويقود الأمة العربية وتصبح مصر في الخلف، ولذا فيجب تدمير الثورة العراقية بأي ثمن...». اقتبس هذا النص من مذكرة الملحق العسكري العراقي في القاهرة العميد عبد الوهاب الأمين، مستل من خليل إبراهيم حسين، موسوعة ثورة 14، ج. 1، ص. 234، مصدر سابق.

المقيتة طيلة اربعة عقود ونيف منذ الرحيل القسري لثورة 14 تموز.. مع الواقع المفتوح لكل الاحتمالات التفكيكية ليس للعراق وحده بل لكافة الاقطار العربية، وهذا ما نشهده الآن. نقول ذلك لأن تأريخية هذا الصراع لم يشمل العراق حسب، وانما أنتشر في الوطن العربي برمته وبالاخص مشرقه، مما فسح المجال للقوى المناهضة لهذين التيارين، في ماهياتهما التحررية، من توجيه السياسية العربية من منطلقاتها الفكرية والذي هو بالمحصلة ضد الاماني المرتجاة. كما تم تسَيُّد النزعات والهويات الفرعية وعودة البلد إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى.. حيث الانتماء والولاء لرابطة الدم أو/ و المذهبية أو/ و المناطقية أو/ و الاثنية.

لقد أوضحت: «... حقائق سياسية أساسية لن يمل المرء من تكرارها، ملخصها أن هناك خطيئة كبرى قد أرتكبت على أرض العراق في فترة معينة، من قوى سياسية يفترض فيها أنها تملك الوعي الوطني والقومي والإخلاص وحسن التقدير، مع القدرة على قراءة الواقع وتحليله واستشراف المستقبل. وبالتالي أن ندرك ـ ولو كنا متأخرين كثيراً ـ أننا مشينا جميعا إلى الفخ الذي أعده لنا أعدؤنا بعد أن أغرقنا أنفسنا في الدم الوطني والقومي منذ أواخر الخمسينيات في القرن العشرين وحتى اليوم. ولقد كان الجذر هو ذلك الهوس السياسي والعاطفة الطائشة والعداء المجنون الذي تبادلته القوى السياسية المختلفة، وخاصةً المعسكرين القومي والشيوعي، فكانت محصلة ذلك كله أن تحطمت قوانا كلنا وأوصلنا أنفسنا إلى الهزائم المتبادلة لينتصر أعداؤنا فتحقق لهم الكثير مما ارادوا... [1]».

وأرى إن الحركة الصاعدة من القاعدة (جماهير ومنظمات مجتمع مدني واحزاب سياسية) إلى القمة، (السلطة ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية واجهزتها الآمنية) ستتيح بتفاعلاتها الجدلية، لكلا النزعتين في تطوير ذاتهما والارتقاء بهما [من مكونات لذاتها إلى مكونات في ذاتها] المقترنة بالضرورة بتطور الوعي الاجتماعي في تجلياته: الجمالية والسياسية والحقوقية والاخلاقية.. لتصبح العراقوية مؤطرة بأطر جديدة من حيث الشكل والمضمون وتحقق ذاتويتها المعنوية والمادية ضمن إمتدادها نحو الأرحب والأوسع بالانتماء إلى الامة العربية، مع أخذ خصوصياته بنظر الاعتبار.

(1) ـ حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها، ص. 245، مصدر سابق.

والنزعة العروبية في الوقت نفسه، ستتفهم خصوصيات المجتمعات العربية وبالتالي احلال صيغ تضامنية تحررية تنطلق من اصحاب المصلحة الحقيقية (الجماهير العربية) بالانتماء والتوحد العربي وبالشكل المحسوم علميا وليس عاطفيا كما كانت عليه في صيغها القديمة التي فقدت جاذبيتها (كالصيغة البعثية والناصرية والقومية السورية والقذافية وغيرها)، والانطلاق من الاندماج الاقتصادي للتكامل الأشمل وليس من الالاعيب السياسية التي استخدمت الاهداف السامية لغير غائيتها الجميلة.. طالما، بعد فشل هذه التجارب، **أن لغة الميزان ترجح كفة الانطلاق من الخاص (الوطنية) إلى العام (القومية)**.. ويكمن السبب الأراس في افول الافكار القومية التقليدية السابقة وأحزابها وحركاتها السياسية المحتضرة هو في عجزها عن تحقيق ذاتها المتمثل بإقامة الوحدة العربية، أو على الاقل التعاون المشترك في مجالات الحياة الثقافية والاقتصادية المتمثلة في تفعيل السوق العربية المشتركة التي وافقت الجامعة العربية على انشائها منذ أكثر من نصف قرن، لكنها لم ترى النور لحد الآن.

كما من الضروري تثقيف الجماهير حول شعار الوحدة بصيغته الديمقراطية، من جملة اهداف معينة قابلة للتنفيذ، وليس لمشاريع هائمة وغيرها من العوامل الكامنة في صدق الدعاة السياسيين، ناهيك عن حرث تربة التغيير للوصول إلى الهدف الاسمى.

وتأسيسا على ما تقدم يمكننا الوصول إلى بعض من السمات، **غير المكتملة والقابلة للتغير والتعديل والتطور**، لصراع النزعتين، غير المبرر في الكثير من اوجهه، والمبوصل في توجهه وسياقاته التاريخية، وهذا ما سنبحثه في المبحث التالي:

2.2. بعض من سمات الصراع بين النزعتين:

اولا:

تكونت، كما أرى، رؤية النزعة/ التيار التي انطلقت من **أولوية عروبة العراق**، بصورة ضبابية وعاطفية ومقترنة باللاواقعية والمغشوشة بالامنية والمنال البعيد عن التطور في قوى الانتاج وعلاقاته وعن الواقع الاجتماعي الفكري والسياسي المادي، حيث سيادة القيم والمعايير القبلية والعشائرية المتشظية وشبه المستقلة ذاتيا ذات الاقتصاد شبه المكتفي ذاتيا والمدن المعزولة. لقد بدأت هذه النزاعة بالظهور منذ العقد الأول من القرن المنصرم وتبلورت بعد تأسيس الدولة العراقية المعاصرة، وبالتحديد من قبل فئة اخصائي العنف المنظم (الضباط) العاملين في الجيش العثماني، والذين تعاون أغلبهم مع قوى الاحتلال الأول البريطاني (1914 ـ 1932) التي أسست الدولة وسلمت مفاتيحها الأراسية الى هؤلاء الضباط وبالاخص الشريفيين منهم، الذين عملوا بالتنسيق مع جيش الاحتلال البريطاني تحت إمرة فيصل الأول[1] فيما يسمى بـ (الثورة العربية) التي انطلقت بتحريض من بريطانيا وبالتنسيق معها، والتي رافقها التوصيف القومي العروبي للعراق وأفقه المستقبلي، حيث امتلكوا الدولة من خلال تسنمهم وأدارتهم لمؤسساتها ومراكزها المفصلية.

يعتبر تدخل الضباط في إدارة الدولة من الناحية العملية، على وفق معايير النظم

(1) ـ رأت بريطانيا في الملك فيصل خير من يعين في هذا المنصب، مقارنةً بالأسماء المطروحة لتولي عرش العراق، من أمثال أخيه الملك عبد الله، طالب النقيب، الشيخ خزعل، عبد الرحمن النقيب وغيرهم؛ لأن فيصل:
- بوصفه النقيض السلبي لدور المجتهدين الشيعة الذين أيد بعضهم وقاد ثورة العشرين؛
- لم يكن معاديا لبريطانيا بل حليفا لها؛
- موافقته الضمنية (الصريحة والسري) على عدم إعاقة تحقيق وعد بلفور بشأن الوطن القومي لليهود؛
- عدائه للبلشفية في روسيا؛
- سيكون موقعه ضعيفا، لأنه ليس عراقياً، مما يسهل الضغط عليه على وفق احتياجات بريطانيا ومشاريعها؛
- الجوانب الشخصية للملك لما له من كارزميا بين الضباط العراقيين.
- إدعاه بالانتساب الى عائلة النبي، صدقا كان أم تزويرا.

وغيرها من الاسباب. للمزيد راجع كتابنا، الثورة الثرية، مصدر سابق.

السياسية «...أحدى أهم نتائج هذا الاختلال الوظيفي في بنية النظام الملكي في تدخل الجيش في العملية السياسية، الذي أنهى في نهاية المطاف مصير الملكية، وقد بدأت ممارسة استخدام الجيش في الإطاحة بالساسة المنافسين إستخداماً جاداً في منتصف ثلاثينيات القرن العشرين... [1]».

وهكذا تبرز الحقائق التاريخية لبنية الوزارة العراقية المعاصرة، سيطرة الضباط ذوي النزعة العروبية ومن مكون اجتماعي واحد، على المفاتيح الأرأسية للدولة المتمذهبة. وفي الوقت نفسه ولدت هذه السيطرة رد فعل شعبي وخلق شعور بالسخط والامتعاض من لدن البعض من النخبة السياسية ذات الأصول المدنية، وكذلك من قطاع شعبي واسع من الزعامات التقليدية في المدن ومن بعض شيوخ القبائل في الريف التي ظلت محافظة على عاداتها الاجتماعية القديمة، وهذا قاد للصدام وعدم القبول طالما «... أن نفسية وطرق النظام القديم التي هي نتاج قرون طويلة، ما زالت مغروسة في حياة شرائح واسعة من الناس وأنها لن تذوي وتزول بسهولة. ولكن الأهم أن الولاء القومي الجديد، بالرغم من كونه يتعامل مع شروط جديدة، لا يزال ضبابياً، غير واثق من اتجاهه، قومية عراقية أم قومية عربية جامعة، وغير مقبول لدى الأكراد وضعيف الامتصاص للشيعة، ويفتقر إلى أخلاقيات معيارية، وإلى حميمية دافئة، وإلى الدعم العاطفي القوي والثابت الذي كان ذات يوم ملازماً للولاءات القديمة... [2]».

بمعنى أخر أن النزعة العروبية قد ولدت في رحم الدولة الوليدة وتمسكت بها وبمؤسساتها وبالأخص القمعية (العسكرية والأمنية) والتعليمية والمؤسسات السياسية على تعدديتها، طيلة العراق المعاصر بإستثناء عهدين اساسيين كما مر بنا. لذا تمتعت هذه النزعة بتأييد كل من قوى الاحتلال الأول والسلطة الجديدة التي كانت ذات بُعد قومي مُتمذهب في الغالب، بحيث «... **أعاقت جزئياً، في الفترة 1921 -**

(1) ـ د. عديد دويشا، تاريخ العراق، ص.207، مصدر سابق.وراجع للمؤلف: الجيش والسلطة مصدر سابق. كذلك د. رجاء حسين الخطاب، تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي 1921 ـ 1941،ط.2 بغداد 1982، جامعة بغداد؛ محمد طربوش، دور العسكر في السياسة، ت. اللواء الركن محمود أحمد البياتي، بيت الحكمة، بغداد 2012؛ صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة، ط. 2، دار تانيت للنشر، الرباط 1994.

(2) ـ حنا بطاطو، الجزء الأول، ص. 55، مصدر سابق.

1958، إلتحام العراقيين بعضهم بالبعض الآخر، ولكنها فعلت الكثير في الوقت نفسه لتحضيرهم لحمل الصفة القومية، سواءً جاء ذلك اختياراً أم للضرورة، بصورة مباشرة أم غير مباشرة، عبر عمليات بدأتها هي أم عمليات وقعت في شراكتها...[1]».

كما أن ارتباط الملكية، والنظام برمته، بالشيوخ الذين أمسوا اقطاعيين وما أولتها من عناية لهم.. وما قام به الأخيرون وبمباركة من النظام، ان يثقلوا بقوة كبيرة على كاهل الفلاحين الذين تحولوا إلى منزلة مماثلة لمنزلة الاقنان. بمعنى آخر أدى الترابط العضوي بين شيوخ العشائر (الكبيرة بخاصة) ومثلث الحكم (مؤسسة العرش والوزارة وقوى الاحتلال) إلى ان تعجز هذه القوى مجتمعةً من الايفاء بإلتزاماته الدستورية وفي تجلياتها السياسية والاخلاقية، وتكون عائقاً أمام توحيد المكونات الاجتماعية المتعددة في بوتقة الهوية الوطنية، والأكثر تعميقاً للانقسام الطبقي وتناحراته.. مما جعل المملكة عرضة إلى الانتفاضات الشعبية سواءً في الريف أو/ والمدينة والتي بلغ عدد الانتفاضات الكبيرة نسبيا، طيلة مرحلتي الانتداب والملكية، أي منذ الفترة 1918 ـ 1958، على الثلاثين انتفاضة ونيف، ما عدا الانتفاضات الفلاحية الصغيرة.. وتلك ذات النزاع العشائري المحدود، او تلك الاضرابات العمالية والطلابية الصغيرة في المدن. وقد مثلت هذه الانتفاضات بمثابة تهيئة الأرضية الاجتماسياسية للتغير الجذري الكبير في 14 تموز. وكانت جميعها بدوافع داخلية بصورة اساسية عكست الأزمة البنيوية للحكم الملكي [2]. وبالتالي فشلت في تحقيق الانسجام مع المحيط العربي، ما بالك مع الوحدة العربية؟؟؟

في حين أن النزعة الوطنية العراقوية قد ظهرت وأرتبطت بمعارضة الاحتلال البريطاني وتوجهاته، قبل وأثناء انتفاضة (ثورة) العشرين، ضمن صيرورة نمو الحركة الاستقلالية. وقد تمثلت بالأساس الشعبي لأكثر المكونات الاجتماعية العراقية

---

(1) ـ المصدر السابق، ص. 53.

(2) ـ . للمزيد راجع حنا بطاطو، ج. 2، ص. 121 وما بعدها، مصدر سابق. اما الانقلابية العسكرية في العهد الجمهوري فقد كثرت هذه االمحاولات الانقلابية وكانت أغلبها في الجمهورية الأولى، التي بلغ عددها 39 محاولة، اي بمعدل محاولة كل 42 يوما، بمشاركة قوى اقليمية ودولية وكان الانقلاب البعثي الأول مثلا ساطعا في هذا المجال. للمزيد راجع كتابنا عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، ط. 2، بثلاثة أجزاء، مصدر سابق

المتعددة، حيث كانت تضم في بوتقتها مختلف التكوينات الاجتماعية والدينية والأثنية في العراق. وهذا ما تجلى بسطوع، في أحد جوانبه، في الحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر ابو التمن (العقل المفكر لثورة العشرين [1]) وغيره من القوى الاصلاحية والرديكالية.

بمعنى آخر كان تحرك النزعة العراقوية ذات طابع عراقي صرف، مستنبط من ماهيات مكوناته الاجتماعية المتعددة.. والمتوئم مع قانونية الارتقاء وسنن التطور الاجتماعي، الذي كان من الممكن لو كتب له النجاح أن يغير من تاريخ العراق المعاصر ويؤسس لهوية وطنية عراقية ذات سمات تعددية تولي الاهتمام إلى الأمور الداخلية وترتقي بها لتنطلق نحو الأرحب: الانتماء للأمة العربية.

ثانيا:

كما قلنا فإن النزعة العروبية اشتد عودها وتأثيرها من خلال سيطرتها على الدولة الوليدة ومؤسساتها (الرسمية واللا رسمية)، وسخرت مواردها المادية وقوتها المعنوية (سلطة وقوانين وتعليم) وجملة المصالح لخدمة رؤيتها المستقبلية وتحديد الهوية الجماعية للبلد، من دون ان تكون لها امتدادات اجتماعية مؤيدة كبيرة ضمن المكونات العراقية وقواها السياسية. كما كانت تتجنب التطرق إلى هذه المكونات وقضاياها الخاصة بالمساواة النسبية والعدالة الاجتماعية والمشاركة في القرار المركزي للدولة. في الوقت نفسه دخلت النزعة العروبية في صراع مع القوى المنادية بأولوية عراقية العراق وبالاخص مع الجناح العسكري لها، وقد تجلى ذلك بوضوح في الانقلاب الأول عام 1936.. حيث إن الاصلاحات التي اعلنها الوزير في حكومة الانقلاب ابو التمن والمعبرة عن رؤية العديد من المكونات «... **لم ترق لملاكي الأرض والقوميين الذين هاجموها حالاً وبعنف مستمر**... أما القوميون الذين شعروا أصلاً بالاستياء لسقوط الهاشمي من السلطة. فقد أغضبهم عدم إيلاء الحكومة الجديدة اهتماماً بعلاقات العراق بالعالم العربي... [2]».

(1) ـ د. مهند عبد الكريم ابو رغيف، الأحداث السياسية، ص.229، مصدر سابق.
(2) ـ جيني سنغلتون، الحزب الوطني الديمقراطي، ص. 53، مصدر سابق.

وتأسيسا على ما تقدم فقد كان للتيار العروبي تأثير كبير على النخبة العسكرية من الضباط تحديداً، دون المراتب (قاعدة المؤسسة العسكرية) المؤيدين للنزعة العراقوية بشدة وهم المنحدرون من الأغلبية العربية الشيعية من المناطق الجنوبية[1]. أما الجناح المدني للتيار العروبي فقد تحالف في علاقة زبائنية مصلحية مع مؤسسة العرش والسلطة السياسية وقاعدتها الاجتماعية، بل وحتى، في بعض الآحيان، مع قوى الاحتلال[2]، إذ بدأ يطرح مشروعه ذات البعد القومي بفعل تشجيع ومؤازرة السلطة التنفيذية والضباط العروبيين وبعض المثقفين القوميين من أمثال ساطع الحصري ومشروعه التعليمي وكذلك فئة المدرسين العرب الذين تم استقدامهم واستخدامهم في المدارس الثانوية منذ العشرينيات[3]، فقد كانوا يركزون على أن يكون العراق منارة للعروبية االذي ينطلق منه الافكار القومية وأنه سيؤدي ذات الدور الذي قامت به بروسيا في توحيد الاقاليم الالمانية.

كما انهم، بمعونة الضباط العروبيون، قد حققوا، ما بوسعهم وبما كان متاحا لهم،

(1) ـ لقد انتشرت التنظيمات السياسية اليسارية والريدكالية (وتحديدا الشيوعية) في قاعدة المؤسسة العسكرية، والذين لعبوا دورا كبيرا في زمن الجمهورية الأولى (14تموز1958 ـ 9شباط 1963) ذات النزعة العراقوية، من خلال كشفهم إلى العديد من المحاولات الانقلابية، كما ان حركة حسن سريع في 3 تموز 1963، كانت الرد المباشر لهذه القاعدة ضد عنفية النزعة العروبية وتوجهاتها السياسية في حربها ضد النزعة العراقوية. للمزيد راجع د. علي كريم سعيد، العراق البيرية مصدر سابق

(2) ـ لقد أرتبط العقداء الأربعة بنوري السعيد باعتباره راعيا لهم، بعد وفاة ياسين الهاشمي، ولما وعوا أن السعيد مرتبط بهم لمصلحته واستخدمهم كوسيلة ضغط من أجل تذليل صعوباته داخل نخبة الحكم، كما أن ارتباطه بالمشروع البريطاني اقوى من ارتباطه بهم.. لذا فكوا التحالف معه، بعد فوات الآوان.

(3) ـ ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، العراق من الثورة، مصدر سابق، وفي الوقت نفسه يشير سالم عبيد النعمان ما يؤيد هذا الرأي عندما يقول: «ان انقلاب بكر صدقي ضد حكومة ياسين الهاشمي العروبية ومساهمة الاهالي في هذا الانقلاب بحدود، أحدث عداء بين القوميين والديمقراطيين عموماً وزاد من تعميق هذا العداء بروز الفاشية في اوربا وانتقالها الى الاقطار التابعة والمستعمرة ومنها بلدنا واستغلال الاستعمار البريطاني لاصدار تشريعات معادية للديمقراطية...». كامل الجادرجي مصدر سابق. ومن الجدير بالذكر أنه بعد فشل حركة مايس 1941 قام الوصي والنخبة السياسية الحاكمة بـ«... تطهير المدارس والكليات من المدرسين القوميين العرب المناوئين لبريطانيا، وكان قد جرى سحب الجنسية العراقية من ساطع الحصري وطرد ما يزيد على نحو 300 مدرساً ممن كان الحصري قد أستقدمهم لغرس الأهداف القومية في قلوب الشباب العراقين، إلى الخارج...». د. عديد دويشا، تاريخ العراق، ص. 183، مصدر سابق.

ماهياتهم الفكرية المتمحورة حول اشاعة فكرة الوحدة العربية وروجوا لها، بغض النظر عن مدى تطابقها مع الواقع المادي للمجتمعين العربي وبخاصة العراقي المتسم بالتعددية القومية والدينية واللغوية. واعتقد أن هذا يعني الهروب إلى الأمام وقفز على الواقع الموضوعي، ويحمل في الوقت ذاته بعداً متمذهباً. وأنه نتيجة منطقية لمضمون العقد الاجتماعي المثلوم التي قامت عليه الدولة العراقية أنذاك [1]، والذي لم يُعبر عن المشاركة والمساهمة النسبية لجميع المكونات الاجتماعية في سلطة الدولة وبخاصة السياسية والتشريعية منها. وقد تعمقت هذه الفكرة عندما تلاقفتها القوى القومية في الثلاثينيات وروجوا لها من خلال تأسيس النوادي الثقافية (المثنى مثلا) ذات الصبغة الشوفينية ذات المنحى الفاشي[2] والمعادي لليسار، وشكلوا نظام الفتوة الذي ترافق مع فشل الانتفاضة الفلسطينة لعام 1936 وما بعدها، ولجوء بعض من قادتها للعراق وتأثيراتهم على التوجهات السياسية للتيار القومي وبالأخص أمين الحسيني[3].

(1) ـ استندت قوى الاحتلال الأول على مكون واحد من مكونات المجتمع العراقي وهم السنة، بينما الواقع المادي للمجتمع ومنطق الدولة الاقليمية، على الأقل آنذاك، «... كان يغلب على منطق البنية الطائفية والعرقية للمجتمع، الذي كان يرى فيه بعض السنة العرب بأن العروبة هي الخيار الوحيد لـ (كمالهم)ووضعهم كأغلبية...». تشالرز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ص. 248، مصدر سابق.

(2) ـ لقد تبنى التيار العروبي موقفا، إلى حد كبير، مواليا لدول المحور منطلقين في ذلك مع مبدأ: عدو عدوي (وهنا بريطانيا) صديقي..وكانَ أغلب الشارع السياسي العراقي يساير هذا الشعور الكاره للبريطانيين.. وهذه احدى أهم سمات المعارضة العراقية طيلة المرحلة الملكية.

(3) ـ يقول الدكتور كاظم حبيب: «...وتكرست هذه الرغبة أكثر فأكثر منذ مجيء الحاج محمد أمين الحسيني، مفتي الديار الفلسطينية، ومعه مجموعة من الفلسطينيين الذين أجبروا على أو إختاروا مغادرة فلسطين، إلى بغداد. وتحت تأثيره ودوره المباشر اتخذت حركة القوميين العرب مساراً جديداً بعدة اتجاهات أساسية، وهي:1 تشكيل لجنة التعاون بين البلاد العربية التي ضمت «رشيد عالي الگيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعاوي والعقداء الأربعة والعقيد إسماعيل حقي من العراق، وشكري القوتلي وعادل أرسلان وزكي الخطيب من سورية، ويوسف ياسين وخالد الهود من العربية السعودية». وهي لجنة علنية اعتبرت قاعدة لنشاطها العلني بين الأوساط العراقية ولتعزيز تحركها الشرعي على الأقطار العربية الأخرى. ..»، نقاشات فكرية وسياسية مع السيد الدكتور فاضل الجلبي الحلقة 6/ موقع الناس. واعتقد ان الدكتور حبيب لم يعني هنا حركة القوميين العرب التي تأسست في مطلع خمسينيات القرن المنصرم في بيروت، قدر ما يعني التيار العروبي.

ويشير مصدر آخر معتمداً على الوثائق البريطانية إلى أن المفتي قد شكل «... حكومة مصغرة لنفسه له، مدعومة من حوالي خمسة آلاف من مؤيديه وكان يحل كضيف شرف في كل مناسبات الدولة

والأكثر من ذلك أن اغلبية أحزاب التيار القومي تنكر وتنفي وجود المكونات العرقية والاثنية، غير العربية ليس بالعراق وحده بل في عموم البلاد العربية، وقد «... تجسد هذا الميل في ممارسة سياسية وعسكرية زادت من تأزيم المشكلة دون أن تمهد الطريق أمام حلها حلاً ديمقراطياً. فالرؤية المنهجية القومية العربية كانت تصر على اعتبار مشكلة الأقليات العرقية وحتى الدينية من صنع الاستعمار...[1]». (التوكيد منا ـ الناصري). ليس هذا حسب بل اقرنوا هذا الانكار بالاجتثات المادي والمعنوي لها، من خلال صهرها في بوتقة الأمة العربية، وإذا لم يستطيعوا فمن خلال حرمان أغلب المكونات الاجتماعية من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية والثقافية وقرارات الدولة المركزية، وقمعهم المادي للانتفاضات الشعبية والاثنية.. وهذا ما توضح منذ سيطرة التيار العروبي على السلطة عند تأسيس الدولة العراقية الملكية وفي الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003).. والتعامل مع القضية الكردية وأحزابها وابعاد الاثنيات الأخرى خير دليل على هذه اللغة الاجتثاثية، وهذا ما دللت عليه فكرة رئيس الوزراء القومي النزعة ياسين الهاشمي في وزارته الثانية (17/ 3/ 35 ـ 29/ 8/ 1936) عندما طرح مشروع إسكان القبائل البدوية العربية في كردستان العراق، ضمن رؤيته لصهر القومية الكردية في البوتقة العربية.

فكانت اربعينيات حزب الاستقلال، ومن ثم لاحقا ظهور احزاب قومية على الساحة العراقية من قبيل حزب البعث وحركة القوميين العرب في الخمسينيات. كما برزت في زمن الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963) أحزاب سياسية عروبية أكثر مثل: (الرابطة القومية والتجمع القومي العربي في القاهرة وحركة الكادحين العرب والحزب العربي الاشتراكي والرابطة القومية والحركة الاشتراكية العربية وغيرها)

ويسيطر بشكل غير مباشر على الكثير من مؤسسات الدولة عن طريق تعين اتباعه من الفلسطينين والسوريين في المناصب المهمة في الأجهزة التعليمية والادارية. كان المفتي يستلم منح مالية مباشرة من الدولة العراقية ويتدخل في مواضيع تتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية على السواء، ممارسا ضغطا كبيرا على مسؤولي الدولة من أجل استمرار العلاقات مع ايطاليا حتى بعد دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا متحدياً بكل وضوحا التحذيرات البريطانية الأمر الذي زاد من حدة التوترات...».
راجع ليورا لوكيتز، العراق يبحث، ص.132، مصدر سابق.

(1) ـ د. مسعود ضاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي 1840 ـ 1990، ص. 34، دار الاداب، بيروت 1991.

مقارنةً بالمرحلة الملكية. كما تعددت تنظيماتها السياسية نتيجة تشظيها وتشعبت نشاطاتها وما رافقها من تحولات فكرية لبعض فصائلها لاحقاً، التي كانت بالتناقض مع ما بدأوا به (كحركة القوميين العرب التي تبنت الفكر العلمي على سبيل المثال بعد مخاض عسير بعد عقد ونيف من تأسيسها)، كما اضمحلت احزاب سياسية لم تتمكن لقلة مناصريها وخوائها الفكري والنظري، من مسايرة التغييرات العميقة التي حدثت بالساحة العراقية وعلى النطاقين العربي والعالمي كحزب الاستقلال، على سبيل المثال.

والانتقاد الرئيسي الموجه لهذا التيار انه كان يَخضع برنامجه السياسي الى الأمنية والحلم بعيدا عن الواقع المادي الملموس للتكوين الاجتماعي بكل تعدديته وتناقضات الواقع المادي الملموس من جهة؛ ودرجة تطوره واستيعابه لماهيات المرحلة من جهة ثانية؛ والتغني بأمجاد الماضي بمسحة عاطفية دون الألتفاف إلى ماهيات البنية الاجتصادية المتغيرة للمجتمع العربي الحديث والعراق على وجه الخصوص من جهة ثالثة، حيث استمرت البنية الزراعية/ القبلية التي سادت منذ ايام العثمانيين ولازالت الى الوقت الحاضر في العديد من البلدان العربية.. ولم تتمكن من عبور ذاتية القبيلة وقيمها ومعاييرها، ما بالك تبني الفكر القومي؟

بالاضافة إلى كل هذا لم يستطع التيار العروبي كسب الفقراء وذوي الدخل المحدود والفئات الاجتماعية المسحوقة بالريف عكس التيار العراقوي لأن «... خطاب البعثيين والقوميين حافل بالشؤون الوطنية العامة والقومية الاستراتيجية البعيدة المدى، وهي مطالب ذات شأن كبير يتطلب التفكير بها إلى عافية ووقت فراغ كافٍ، في حين تنشغل الأكثرية الساحقة من فئات المجتمع البسيطة بتحسين وضعها المعيشي وبالعدالة الاجتماعية والانسانية الآن وفوراً... [1]»، حسب رؤية كاتب عروبي التوجه والانتماء.

بمعنى آخر واستنتاجا من ذاتية التطور، كقوانين وسنن، والواقع المادي لهذه البلدان التي توضح تاريخيتها إنها لم تسر «... على وتيرة واحدة من حيث تطورها السياسي والاقتصادي والثقافي، الأمر الذي أوجد في كل منها أو بعضها أوضاعا خاصة

(1) ـ د. علي كريم سعيد، العراق البرية، ص. 102، مصدر سابق.

وظروفا متفاوتة. وهذه الاوضاع والظروف الخاصة، هي واقع لا سبيل إلى إزالته بمجرد الرغبة في تجاهله. والقومي الحق المخلص لعروبته وطموح أمته إلى الوحدة، هو من يسير شطر الهدف سيراً واعياً مضمون النتائج، ويعمل بروية وحسن تدبير على ضوء الواقع وبمعزل عن الهوى والطيش والمصالح الشخصية [1]». لكن هذا لم يحدث، لأنه مرتبط بتطور القوى المنتجة وبقدرة القوى الاجتماعية ومنابعها الطبقية التي أدارت هذا التيار على تحقيق ذلك وبالظروف الملموسة والتشابه الكبير في مضامين الانماط الاقتصادية المتعددة وطبيعة تبعية سياستها الخارجية العاكسة جدليا لسياستها الداخلية للقوى الرأسمالية.. وكذلك جهل القادة العروبيين بمنطق التغيير وكذلك الجهل بقوانين وسنن التطور التاريخي للبنية الاجتماعية.

ويحلل ماهيات هذه الفكرة أحد الاكاديمين بالقول: «... لم يكن تفكير القوميين الثوريين الذين جاءوا إلى السلطة في البلدان العربية متشابهاً ومؤيداً بشكل مطلق للوحدة العربية. وكان شعار (وطنية البلاد) في الممارسة فوق (القومية العربية). ولم تكن هذه الصفة مميزة لمصر وحدها فقط، بل لجميع الأنظمة البرجوازية الصغيرة الأخرى. وبالرغم من التأكيدات على الاستعدادت للذود عن وحدة العالم العربي، بل وإعلان هذه الهدف شعاراً رئيساً، إلا أن التناقضات بين مختلف البلدان العربية التي تحررت من التبعية الاستعمارية قد أتسعت... [2]».

ثالثا:

كانت هذه النزعة/ التيار تعول في تحقيق الاماني القومانية على افراد وقادة محوريين على وفق النظام الابوي [3]. إن أغلب تيارات هذه النزعة، وبخاصة التقليديين

(1) ـ عامر عبد الله، قضايا عربية، ص. 8، دار الفكر الجديد، بيروت 1959.

(2) ـ الاكاديمي يفغني بريماكوف، الشرق الوسط المعلوم والمخفي، ترجمة علي عرب وعبد السلام شهباز، ص. 57، دار اسكندرون، دمشق 2006.

(3) وكان من عواقب اللهاث وراء القادة العرب.. ما كشفت عنه وسائل الاعلام الاسرائيلية من خلال عملاءها من بعض القادة العرب؟ إذ «... سمحت الرقابة العسكريّة الإسرائيليّة بنشر التفاصيل الكاملة عن العلاقات السريّة بين جهاز المخابرات الاسرائلية» الموساد» والحسن الثاني ملك المغرب، التي بدأت في أوائل الستينيات من القرن الماضي، على خلفية طلب الحسن الثاني من إسرائيل تقديم المساعدة له في تصفية المناضل المغربي الشهيد «المهدي بن بركة». وكشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيليّة، اليوم الخميس في تقريرٍ مطوّلٍ ومُفصّلٍ،

منهم، غير مؤمنة بأن حركة التحرر العربي ظاهرة تاريخية تتحرك على وفق قوانينها الموضوعية وسننها الخاصة بالارتقاء وبارتباطها الوثيق مع حركة التطور العام ونتاجها والواقع المادي الملموس والمتغير على الدوام. كما انها حركة شعوب وتفاعل تنبثق من الضرورة الموضوعية وليس من نتاج أنظمة نخبوية اجتماعية / سياسية وفكرية، أو/ و أنها منحة من السماء.. أو من هذا القائد أو ذاك الرئيس.

ان حركة التحرر العربية، بثوبها التقدمي[1]، تنطلق من الممكن والمسموح

النقاب عن العلاقة الوطيدة التي تجمع الحسن الثاني بجهاز المخابرات الاسرائيلية «الموساد»، حيث خصص له جناحا كاملا من الفندق الذي احتضن اشغال القمّة العربيّة المنعقدة بتاريخ 13 سبتمبر1965، ليتمكّن بسهولة من توثيق وقائع المؤتمر، الذي كان مغلقًا في قسمه المهم. المعلومات التي حصل عليها «الموساد» خلال تجسسه على القمة العربية، كانت بالنسبة لاسرائيل بمثابة «اكبر كنز استراتيجي» كما قال الجنرال «شلومو غازيت» رئيس شعبة الاستخبارات العسكريّة الاسرائلية «أمان»، حيث تمكنوا بواسطتها من هزيمة الجيش العربي في حرب 1967، ولكن ايضا في تعميق الخلافات وتوسيع الهوة بين الاشقاء لافشال رهان الوحدة العربية. ففي حديث ل الجنرال «شلومو غازيت» مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيليّة، سينشر بالكامل غدا الجمعة حسب صحيفة «راي اليوم»، قال انه بعد انتهاء المؤتمر، حصل «الموساد» الإسرائيلي على جميع المعلومات والوثائق والمستندات والخطابات التي ألقيت في المؤتمر، ولفت في سياق حديثه إلى أنّ القضية الأكثر خطورةً، والتي كُشف النقاب عنها، كانت تتعلّق باستعدادات الجيوش العربيّة لمحاربة إسرائيل. واضاف انه: عندما حصلنا على الوثائق تبينّ لنا أنّ جميع قادة الجيوش العربيّة أكّدوا خلال إلقائهم لكلماتهم في المؤتمر على أنّ الجيوش العربيّة ما زالت بعيدة عن أنْ تكون جاهزةً ومُستعدّةً لخوض الحرب ضدّ إسرائيل. وشدّدّ في سياق حديثه على أنّ هذه المعلومات، كانت بالنسبة لإسرائيل أكبر كنز إستراتيجيّ، حيث قام الموساد، الذي يتبع مباشرةً لديوان رئيس الوزراء، بتزويد المستوى السياسيّ بالمعلومات القيّمة عن عدم استعداد الجيوش العربيّة للمُواجهة العسكريّة.ولفت الجنرال «غازيت» إلى أن تحليل التسجيلات أكّد لصنّاع القرار في «تل أبيب»، على أنّ الأحاديث العربيّة عن مشروع الوحدة، ما هي إلّا ثرثرة، لا أكثر ولا أقل، وأنّه لا يوجد بين الدول العربيّة موقفًا موحدًا ضدّ إسرائيل.وبفضل التسجيلات، تبينّ للمُخابرات الإسرائيليّة أنّ الجيوش العربيّة، ليست جاهزةً لخوض حرب ضدّ إسرائيل، وأنّ سلاح المدرعات المصريّ في حالة مُزرية للغاية، وليس مُستعدًّا للقتال...». راجع http: / /sumoudsh.net . المنشور في 13اكتوبر 2016.

(1) ـ تشير أحدى الدراسات الاكاديمية إلى أن معارضة التيار العروبي للحكم في زمن الجمهورية الأولى قد «...ضمت العديد من القوى القومية اليمينية التي إتسمت بمحدودية النفوذ الجماهيري وبإزدواجية المواقف، وسطحية التحليلات وذاتية الأهداف وإنعدام البرامج، كما لم يكن لأية منها وحدة فكرية أو سياسية تجمع أنصارها، لذا كان عدد منها يحاول أن يخفي قصوره وعيوبه بالعمل تحت الشعارات الوحدوية التي يرفعها الرئيس جمال عبد الناصر، ثم أن الصراعات كانت تشتد بينهم أحياناًأكثر مما كانوا يحققونه من لقاءات مشتركة، ربما لأن أطرافاًكبيرة منها كانت ترتبط

به (داخلياً وخارجياً) وبما تصيغه ذاتية الحركة الاجتماعية نفسها، بخاصة إذا ما استوعبت الطبيعة الموضوعية لمكوناتها وماهياتها ورعت قوانين ارتقائها ومن ثم اختطت منهجها باعتبارها الجوهر الحي المتطور للتوجه التاريخي القادم، مما يجعل كل حركة لا تنسجم مع ماهياتها الطبيعة معرضةً للفشل والانتكاس شكلا ومضمونا.

ومن هذا المنطلق فإن الرؤية الاحادية للوحدة العربية سيصطدم بالمسالك المتعددة للوصول إلى هذه الغائية المستهدفة.. وهذه المسالك مرهونة بالفوراق في الحياة المادية والثقافية بين البلدان العربية وانماط الانتاج، وبالتالي فإنها لا تسير في ايقاع واحد باتجاه الوحدة، ولا في مسلك أحادي التوجه. وتبعا لذلك فسيتعدد قادة هذا التوجه الغائي كما ستتعد كل من: أشكاله، ومراكزه، وقواه الداعية وطرق بلوغه، حسب ماهيات الظروف المادية المحسوسة وما تسمح به الظروف الدولية [1]. وبالتالي سيتطلب تحقيق هذه الغائية نضالاً شاقا من قبل الشعوب العربية، وليس الحكام العرب، وحركة الناس وايمانهم بهذا التوجه ومقدار رغبتهم فيه، طواعية وليس بالقوة سواءً المادية أو المعنوية.

وتأسيسا على هذا، تراجع ايقاع الحراك السياسي للقوى القومية العروبية عندما ربطت مصيرها بأنظمة وقادة من أمثال (جمال عبد الناصر وحافظ الأسد ومعمر القذافي) وهذا ما يلمسه المرء من انشطارت هذه القوى كحركة القومين العرب،

بإجهزة الجمهورية العربية المتحدة...». د. عبد الفتاح علي البوتاني، العراق، دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958 ـ 8 شباط 1963، ص. 321،دار الزمان، دمشق 2008.

(1) ـ لم يكتف اتباع هذه التيار من السير في مسلك واحد، بل أنهم قد هاجموا المسالك الأخرى التي انطلقت من ظروفها الحسية.. بحيث صبوا غضبهم الجامح على كل من لم يعترف أو يتمشى مع توجههم. لنا من حملة الصحفي الناصري النزعة محمد حسنين هيكل مثالا يُضرب وتلك الصحف في عموم الوطن العربي، من الحكومات العربية المتحررة وانظمتها كما هو الحال في عراق الجمهورية الأولى (14تموز 1958 ـ 9 شباط1963)، حيث شن الاعلام الرسمي للتيار العروبي جملة من الاكاذيب عن نظام الجمهورية المذكورة.. تبين مدى الحقد على هذه التجربة النيرة. للمزيد راجع د. علاء الدين الظاهر، إنصاف عبد الكريم قاسم، تفكيك هيكل وتعرية عبد الناصر. جمهورية الزعيم، ص. 31، مجلة الموسم، العدد الخاص 102، هولندة 2013. كذلك د. سيار الجميل تفكيك هيكل، الأهلية للنشر، عمان 2000، كذلك جرجيس فتح الله،العراق في عهد قاسم، ج. 2، آراء وخواطر، دار نبز، ستوكهولم 1989.

وحزب البعث وتعدد منابره السياسية والتنظيمية، والحركة الاشتراكية العربية وانقساماتها وغيرها من الحركات ذات البعد العروبي ذات الطابع المحلي. ولم تعتمد هذه القوى السياسية على الشعوب وتطلعاتها في انجاز مهماتها الاجتماعية الداخلية لتنطلق نحو الأرحب.. بل حتى تم تناسي قضية العرب الأولى في فلسطين وقل الاهتمام بها. وعليه نرى أنه، على سبيل المثال، بوفاة أحد روادها الرئيس عبد الناصر، قد انحسرت بدرجة كبيرة حركة التيار العروبي بل وأرتدت بعض من عناصرها عن ماهياتها المعلنة، كما عادت أغلب هذه الحركات والاحزاب السياسية، ليس للولاء القومي ولا الوطني بل إلى الولاءات الأدنى والهويات الفرعية حتى اقل من القطرية، كالمناطقية بل وحتى الدينية والمذهبية وتجربة حزب البعث في العراق خير دليل على ذلك. كما أن هذا التراجع قد انتابه خلل بنيوي كمن في أن هذه الأنظمة العروبية لم تقم على مؤسسات دستورية ثابتة ترعى هذا التوجه وتخطط لبلوغه، ولا رؤية واقعية لمجتمع قبلي وعشائري غير قادر على الانتقال به إلى دولة قومية.. في حين أن أسس اقتصاده متخلف يسوده بعض من العلاقات ما قبل الرأسمالية ونظم مجتمعية ما قبل الدولة ونفسية غارقة في الموروث الثقافي السيسيولوجي الماضوي.

إذن فلقد «... كذبوا جميعاً بلا إستثناء اعتباراً من فؤاد الركابي وقيادته القطرية إلى عبد السلام عارف وكتلة الضباط القوميين إلى العشرات الذين حاربوا نظام عبد الكريم قاسم من أجل هدف الوحدة وعندما تسلموا الحكم وضعوا الوحدة خلف ظهورهم...[1]». لأنهم لم يكونوا أحزاباً بالمفهوم العلمي، بقدر ما أنهم عبارة عن (اتحاد من الزمر) كما وصفتهم أحدى الدراسات، إذ كان الحافز على الانتماء للتيار العروبي متباينة فهنالك من أنتمى لأسباب ايديولوجية، وبعضهم مهنية، والآخر بدافع الاصول المناطقية المتمذهبة، بدليل أنه هذه الزمر قد أنقلبت بعضها على البعض الآخر في اللحظات الحرجة[2].

وممكن توسيع الظاهرة إلى جميع الحكام العرب بلا إستثناء من ناصر إلى الأسد والى القذافي الأكثرهم صراخا. وهكذا «... غدا الصراع في العراق بين الوحدة

(1) ـ شامل عبد القادر، الإغتيال بالدبابة، ص. 29، بغداد 2011، دار النشر بلا.
(2) ـ للمزيد راجع: تشالرز تريب، صفحات، ص. 239، وما بعدها، مصدر سابق

الاندماجية الفورية والاتحاد الفيدرالي صراعاً على السلطة، من الذي يحكم العراق ويدوس على عنق خصمه... [1]».

رابعا:

ومن سمات هذه النزعة/ التيار التي حاولت عبر تاريخيتها ان تستخدم وتحبذ القوة والعنف (المادي والمعنوي) المتسم بالثأرية [2]، في تحقيق أهدافها عبر (نخب) اشتراطية، ومن خلال تبني الفكرة الانقلابية العسكرية ومقتضياتها الفكرية، كالناصرية وشكلها التجريبي، والنموذج البعثي ذو المسحة الرومانسية اللا واقعية، ونموذج حركة القوميين العرب وشعارها(وحدة. تحرر. ثأر) ذو النظرة العصبوية، دون النظر الى قوانين وسنن الارتقاء والتطور للبنية الاجتصادية ولتعددية الانماط الاقتصادية وتشابهها في مستوى ووسائل الانتاج، ذات المستوى المنخفض لكل الدولة العربية. وسيادة النمط الريعي في عدد منها.

- **فمن جهة:** تم اخضاع الظروف لمبدأ العنف كوسيلة ناجعة، كما تصوروا، إلى تحقيق الامنية والحلم.. وهذا ما توضحه التجربة العامة للمشاريع الوحدوية وبخاصة العراق حيث: «**... إن حقيقة كون القوميين العروبيين، وخصوصاً ضباط الجيش المنحدرين من الطبقة الوسطى ومن قاعها كانوا يعتبرون أن الصراع بينهم وبين الوطنيين العراقويين لا يمكن رأبه إلا بتطبيق معادلة التصفير لطرف على حساب الطرف الآخر...**» وخير دليل على «**... هذه الانتهاكات لا تقاس بوحشية النظام البعثي في ظل زعامة صدام حسين التكريتي... إلى اتصاف العراق بسمة جمهورية الخوف... [3]**».

(1) ـ زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي، ص. 190، مصدر سابق.

(2) ـ لقد تجلت هذا الثأرية، المستمدة مقوماتها وماهياتها من منظومة القيم العشائرية، في انقلاب 8 شباط حيث بيان الابادة رقم 13 الذي خول ابادة الشيوعيين، من قبل أجهزة غير مخولة رسميا، كما أعدت قوائم سلفاً لالقاء القبض عليهم، كما تم اعدام الحياة لعبد الكريم قاسم وصحبه وتركهم غارقين في بحر دمائهم وعرضهم عبر ذلك المشهد التلفزيوني أسوأ اللقطات في تاريخ العراق المعاصر«... هكذا إذن يبدأ الطغاة حكمهم بعمل عنيف يشعر المواطن خلاله أن عهدا قد حل تحرك فيه الحياة العامة كي يصبح الحدث قيمة بذاته تسمح له أولا بتغيير الذاكرة الفردية وثانياً بطبع الحياة بطابعهم الشخصي...». رياض رمزي، الدكتاتور فنانا، ص. 82مصدر سابق.

(3) ـ إريك دايفس، ذاكرة دولة، ص. 233، مصدر سابق. ويقول المؤلف ص. 27. «... فمنذ التأسيس عام 1921، عانت الدولة الأمة من العنف وعدم الاستقرار السياسي بما في ذلك حدوث أول انقلاب عسكري في العالم العربي عام 1936. وبالرغم من وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في ظل

- ومن جهة ثانية: واستنباطاً من أعلاه، فإنهم عجزوا عن فهم منظومة قيم التسامح الثقافي والاثني وعدم النظر الى ماهية المكونات الاجتماعية للعراق، الذي اقترن بالارتياب بولاء المكونات الصغيرة وفرضهم التجانس المتمنى (!!!) لمكونات متعددة بالضد من الواقع الصلد.. لهذا استخدموا العنف المادي والمعنوي من أجل كتم أصوات هذه المكونات الاجتماعية. بمعنى آخر انهم ضعضعوا الفكرة التضامنية التشاركية للمكونات الاجتماعية، ووطدوا النزعة التسلطية في الحكم من خلال عدم أعترافهم بالتنوع الاثني والقومي وما يشتق منها من أبعاد ثقافية وذاكرة تاريخية جمعية. وفي النقيض من ذلك كانت الرؤية العراقوية أكثر استيعابا للمجتمع السياسي المتعدد المكونات والتعبير الثقافي المتنوع قبلوا بالفكرة الموضوعية: **الوحدة في الاختلاف.**

- ومن جهة ثالثة: فإن النزعة العروبية، سواءً في الحقبتين الملكية أم الجمهورية، قد شجعت على العنف وبخاصة المعنوي (بجانبيه الترغيبي والترهيبي) وذلك من خلال حرمان غالبية المكونات الاجتماعية من المشاركة في القرار السياسي والثقافي، وأشاعة دولتها التسلطية بالعنف واستخدام الذاكرة التاريخية من أجل غائية تعزيز مشاعر الارتياب (البارانويا) والخوف المرضي في سياساتها من خلال **تعزيز هذه المشاعر عبر النماذج اللا تاريخية للماضي العراقي والتركيز على الحالات الانتقائية، وخلق وعي انغلاقي مزيف يعاني من رهاب الغرباء**.. وهذا ما لمسه المواطن العراقي في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 20003) وبخاصة اثناء حقبتي البعث الأولى (1963) والثانية على وجه الخصوص (17 تموز1968 ـ 9 نيسان 2003). حتى أطلق على هاتين الحقبتين لما سادها من أرهاب مقيت بـ (جمهورية الخوف [1])

الحكم الملكي، وإلى حد ما في الحقبة الجمهورية الأولى في ظل نظام الزعيم عبد الكريم قاسم، إلا أن هذه الانتهاكات لا تقاس بوحشية النظام البعثي. كما وقد تجلى هذا المبدأ بصورة جلية عندما أصدر العروبيون من انقلابيي 8 شباط 1963، بيان الإبادة سيء الصيت رقم 13 في مساء يوم 8 شباط. والذي كتبه طالب شبيب وزير خارجية الانقلاب. للمزيد حول هذا الاخير، راجع للمؤلف، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، ط. 2، مصدر سابق.

(1) ـ للمزيد سمير الخليل (كنعان مكية)، جمهورية الخوف ـ عراق صدام حسين، دار الثقافة الجديدة، القاهرة 1991.

- **ومن جهة رابعة:** فإن الفكرة العروبية قد انطلقت من سكونية الارتقاء والفكرة الجامدة، المستمد ذاتها من الماضي حسب، بل وأعتدوا على الفكرة ذاتها، عنفياً لأنه لا «...يمكن حتى للعقائد الجامدة أن تملأ الفراغَ النفسي الجمعي الناجم عن افتقاد الشعور بالأمن بركنيه النفسي والاجتماعي، بل إنها (أي العقائد الجامدة) قد تقدح في إدراكات الناس، أثناء ظروف الانفلات الأمني وتعطيل مؤسسات الدولة، كما لو أنها الحل الأوحد والأمثل لهم؛ أي يستدمج المجتمعُ هويةً «منقذة» ما دام لا «منقذ» آخر سواها، بحسب معادلة الغريق والقشة... [1]».

- **ومن جهة خامسة:** نلاحظ الخواء الفكري لدى أغلب قوى التيار القومي في العراق لمعالجة أرأسيات المشاكل العراقية الملحة: **كغياب فكر العدالة الاجتماعية؛ والتوزيع العادل النسبي للثروة؛ والمسألة الاثنية للمكونات الاجتماعية (الصغيرة والكبيرة على السواء)؛ والأفق التاريخي للمجتمع؛ الطائفية السياسية؛ وتخلف الريف عن المدينة؛ والتنمية المستديمة.** وغيرها من الاشكاليات المستعصية في رحم المجتمعات التي تعاني انسانها من الاستلاب بل وحتى الاغتراب بالمفهوم الفلسفي الاجتماعي. حيث لم ينتج هذا التيار ذلك البعد النظري، على الاقل، في تفسير تاريخية التخلف في البلاد العربية عامة والعراق بخاصة، وسبل التخلص منه. كما ليس لهم تلك القراءات العملية في عمليات الاستنهاض الاجتماعي وحل الإشكاليات المذكورة أعلاه.. وربما يفسر ذلك بعدم نضج العلاقات الرأسمالية وقواها الطبقية، عندما انبثقت الافكار القومية في أوربا من خلال قوى التغيير المتصاعد والمتمثل بالبرجوازي الصناعي، وبالتالي عمد كُتاب التيار العروبي إلى النقل الميكانيكي للفكر القومي الأوربي بأطره العامة، وبالاخص الالماني، وتخندقوا بها دون مراعاة للماهيات الاجتماعية العربية واختلاف الظروف الاجتصادية وبالأخص القاعدة الانتاجية ومستلزمات تطورها.

وهذا ما يمكن تفسيره في صياغة الايديولوجيا القومية بصورة مجردة، إيمانية دون دراستها العملية على وفق الواقع الملموس. وهو ما يتجلى بوضوح في كتابات ميشيل عفلق كمثال، فأفكاره: «...لم تكن مصاغة بشكل منظم في أي مكان، بل بقيت متناثرة

(1) ـ د. فارس كمال نظمي، النزعة العلمانية، مصدر سابق.

عبر خطبه العامة وملاحظاته المرتجلة أمام (مريديه) وموضوعات قصيرة جداً كتب معظمها تحت ضغط الأحداث. وأذا ما جمعت هذه المواد معاً فإنها لا تشكل وجهة نظر متماسكة ومتكاملة. ولهذا علاقة بميل عفلق إلى الاعتماد على الشعور وعلى **(الايمان) أكثر من اعتماده على التحليل وإستقراء الحقائق**، وله علاقة أيضاً بلغة عفلق القريبة من لغة الشعراء **التي تتميز بالإيحاء** أكثر مما تتميز بالوضوح المنطقي.

ولكن الصعوبات المنطقية التي تظهر في ايديولوجيته عند تفحصها ليست ناجمة عن أسلوبه الرومانسي وحسب، بل أيضاً عن انتقائية ليس لها ضابط، فأفكاره عبارة عن خليط من قومية أنسانية أساساً ومن مظاهر فردية (التنوير) وديمقراطية اليعاقبة ومثالية شباب ماتزيني والموقف الطبقي لماركس ونخبوية لينين، يضاف إلى هذا كله وقبل أي شيء آخر، جرعة قوية من الروحية المسيحية والإسلام المفسر قومياً. **وكثيراً ما يكون هذا الخلط ميكانيكياً. وبكلمات آخرى، فإن عفلق لا يقوم بمحاولة جادة لتركيب الأفكار التي تشرّب بها...** [1]» (التوكيد منا ـ الناصري)

أن دراساتهم، الخاصة بالعراق، غالبا ما كتبها أشخاص غير عراقيين وليس لديهم إلمام بالشأن العراقي ولا دراية بمشاكله الأثنية والدينية وطبيعة تركيبة بنيته الاجتصادية كما مر بنا. وعليه فلم يكن لهذا التيار، بخاصة في العراق، «**... على الإطلاق مركز ثقل فكري خاص به...** [2]». وخير مثال يضرب هنا هو البرنامج المرحلي لحكومة انقلاب 1963، حيث تم استدعاء الأردني منيف الرزاز والسوري د. عبد الله عبد الدايم من أجل كتابة البرنامج المرحلي للحكومة. إذ «... من المفيد أن نذكر هنا، أن القيادة القومية في اجتماع لها قبل قيام الثورة بثلاثة أشهر على الأقل، أصدرت قراراً بوضع برنامج مرحلي للحكم الذي يلي قيام الثورة مباشرة. وحين حضرنا اجتماعا آخر للقيادة القومية بعد ذلك بشهرين، تبين أن البرنامج لم يوضع بعد، ثم حين اجتمعنا في بيروت يوم 13 شباط، أي بعد قيام الثورة بخمسة أيام، لم يكن أيضا قد وضع. وكلفني المجتمعون بوضع برنامج سريع بالاشتراك مع د. عبد الله عبد الدايم، وجلسنا ثلاثة أيام متوالية وخرجنا ببرنامج على هيئة رؤوس أقلام وحملناه معنا إلى بغداد... لكن

---

(1) ـ حنا بطاطو، الجزء 3، ص. 37 مصدر سابق.

(2) ـ إيريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 270، مصدر سابق.

الثوار في بغداد كانوا في شغل شاغل عنه بتثبيت الثورة، وأظن أن أحدا لم يقرأ هذا البرنامج على الرغم من محاولاتنا العديدة.»[1]

- **ومن جهة سادسة:** فإن حزب البعث (كنموذج للتيار) من الناحية النظرية يؤمن بالانقلابية، النافي الطبيعي والمناقض لسنن التطور والارتقاء وقوانينها الموضوعية. قدر أن (**الفكرة الانقلابية بقيادة الطليعة الواعية**) التي بشر بها البعث كوسيلة للوحدة العربية، رغم عدم ملائمة البنية الاجتصادية والسياسية لهذا الهدف السامي. فهل تستطيع الأقلية النخبوية البعثية، النطق بإسم الأمة العربية وتعبر عن مخيالها الفكري؟. أما مفهوم الانقلابية لديهم فهو «... يستعمل هذا التعبير عادة للاشارة إلى الانقلاب ضد الدولة ((coup d etat ولكن هذا هو ليس المعنى الذي ينسبه عفلق إلى التعبير. بل أنه يعني بكلمة انقلاب (الثورة). ولكن عدم استخدامه كلمة (الثورة) يعود جزئياً إلى اصراره ـ كالعادة ـ **على تفريق حركته عن حركة الشيوعيين**، حتى من ناحية التعابير والمصطلحات... والانقلاب بالنسبة إليه، هو أولاً وقبل كل شيء، **ظاهرة روحية، وثورة في القيم العربية وفي طريقة تفكير العرب**. وبكلمات عفلق نفسه فإن الانقلاب هو (**الصحوة**) أو (**الولادة الجديدة للروح العربية**) وهو علاج (**الأمة**) قبل علاج (**الدولة**)، لأن (**الدولة ليست إلا... جسداً بلا روح**)...ولكن كيف يرى عفلق العلاقة بين البعث نفسه والانقلاب؟ طبعاً إن البعث هو الأداة الرئيسية لإعادة تشكيل الأمة والحاجة إلى الانقلاب هي التي أوجدت الحزب. والواقع أن وجود الحزب يدل على أن الانقلاب قد بدأ فعلاً... ولهذا فإن أولئك الذين يجسدون هذه الفكرة **يملكون الحق في التحدث بإسم الأمة بأسرها. بكلمات أخرى، فإن عفلق يعيد هنا مبدأ الأكثرية الديمقراطية إلى الخلف ويأتي بمبدأ اقلية النخبة إلى الواجهة**...[2]».(التوكيد منا ـ الناصري).

بمعنى آخر يريدون أن يفرضوا الرغائب الذاتوية على الواقع، وحرق مراحله على صيرورات تطوره. إذ يشير دستور البعث في المادة (6) من أن «... حزب البعث العربي الاشتراكي، **انقلابي** يؤمن بأن اهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن ان تتم **الا عن طريق الانقلاب والنضال**، وان الاعتماد على التطور البطيء

(1) ـ . منيف الرزاز، التجربة المرة ص. 76 وما بعدها، دار غندور، بيروت 1967.

(2) ـ حنا بطاطو، الجزء الثالث، ص.45 و46، مصدر سابق.

والاكتفاء بالاصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الاهداف بالفشل والضياع...[1]». وقد يفسر تاريخية السلوك العملي للحزب قبل استيلامه السلطة أو بعدها هذه الانقلابية عامة وبالاخص عندما تتبنى الاغتيال الفردي والانقلابات العسكرية سبيلا للوصول إلى السلطة، حيث تبين الممارسة التاريخية، في العراق الجمهوري بخاصة، أنهم لم يصلوا إلى السلطة إلا عبر الانقلابية العسكرية كما حدث في انقلابي 1963 و1968.

مما يسمح بالاعتقاد بأن اساس العنف يكمن في الذاتية الشعورية لعفلق ولهجته ومنهجه ومنظومة قيمه الاخلاقية والسياسية ببعدها الفلسفي «... التي كثيراً ما تدل على الكفاح أو تشير إليه واكثر من هذا فإنه يبدو وكأنه يستبعد الوسائل السلمية في ملاحظته القائلة بأن الطبقة المسيطرة سياسياً والمستغِلَّة اقتصادياً لن تتخلى عن موقعها طوعاً. وفي إحدى الفقرات تصل قتاليته إلى حدود مدهشة، إذ يقول العمل القومي القابل للنجاح هو ذلك الذي يستثير الحقد حتى الموت تجاه أولئك الذين يجسدون فكرة مضادة للقومية. إن من التفاهة بمكان أن يحارب أعضاء الحركة النظريات يقولوا لماذا علينا أن نهتم بالأشخاص. إن النظرية المعادية لا توجد بذاتها لذاتها، بل تتجسد في أشخاص لابد من زوالهم لزوالها. إن هذا انزلاقاً إلى مرتبة التعصب الأكثر إثارةً للرعب وهو يستدعي إلى الذهن الأعمال الوحشية التي أرتكبها البعثيون ضد الشيوعيين في العراق عام 1963... [2]»(التوكيد منا ـ الناصري).

وما إعدام الزعيم قاسم ورفاقه في الإذاعة والتلفزيون ظهر التاسع من شباط 1963 وإطلاقهم عليه تسمية (عدو الله) «... يكشف عن عمق الكراهية التي كانت تعتمل في صدور القوميين العروبيين تجاهه علاوة على ذلك إن الإعمال اللاحقة من إعتقال وتعذيب وإعدام ما قدره العديدون بثلاثة آلاف من المتعاطفين الشيوعيين واليساريين، تبين بأن قاسم لم يكن سوى رمز لهدف أكبر سعي من أطاحوا به إلى تدميره... [3]».(التوكيد منا ـ الناصري) ومن الناحية العملية، فقد تم ترجمة هذه الأفكار

(1) ـ راجع: موقع www.albasrah.net الخاص بحزب البعث.

(2) ـ حنا بطاطو، الجزء الثالث، ص. 46، مصدر سابق.

(3) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 221، مصدر سابق. في حين هنالك دراسات موضوعية قدرت عدد الذين قتلوا في الفترة 8شباط 1963 ـ 18 تشرين الثاني من ذات العام، بين 10 إلى 15 ألف شخص، والرقم المذكور اعلاه يمثل عدد الضحايا في الشهر الأول فقط كما أعتقد.

الانقلابية عندما تعاون البعث العراقي مع مخططي انقلاب عام 1963، وهم خبراء الانقلابات العسكرية في العالم الثالث من الامريكان والبريطانيين، الذين تعاونوا معهم وخططوا لهم الفكرة الانقلابية.. ولهذا أشاروا على حزب البعث ضرورة الاستعجال في تنفيذ انقلابهم في 8 شباط بدون تأخير، لأن هناك من ينافسهم بالفكرة الانقلابية (حركة القوميين العرب) والمزمع قيامها في أول يوم من عيد الفطر في شباط من ذات العام، كما أن قاسم قد قرر الاعلان عن مشروع الدستور الدائم يوم 24 آذار (عيد الحرية ـ الخروج من حلف بغداد) من ذات العام ومن المفترض والمخطط له أن تتم الانتخابات في تموز ويفتتح البرلمان يوم 14 تموز عام 1963 [1].. لذا ستصعب عليهم الاطاحة بالنظام عن طريق الانقلابية العسكرية، وحتى لو نجحوا فستلاحقهم اللعنة البرلمانية.. ولهذا طبقوا النصيحة في كل من العراق وسوريا.

اما في المجال السياسي، فلم يستوعب التيار العروبي، في صيغته الناصرية أو البعثية، التداول السلمي للسلطة عبر البرلمانية حتى بعد استلامها للسلطة، بدليل «... رفض البعث النداءات للتحول نحو الديمقراطية خلال السبعينات، وسمّى نداءات كهذه على أنها برجوازية وتبنى بدلا من ذلك سبيلا غير واضح المعالم سماه (الطريق الثالث)، لما بات يعرف (بالديمقراطية الشعبية) والتي تُفسر بأنها تقف وسطاً بين اللبرالية الغربية والشيوعية السوفيتية. وقبل عام 1975، تحجج النظام بالانتفاضة الكردية في الشمال لتأجيل الديمقراطية. وبين عامي 1975 و1979، كان صدام يتذرع بأن خطر الحزب الشيوعي العراقي ومن ثم الثورة الإسلامية في إيران هما اللذان يعيقان أي تحرك صوب الشكل الديمقراطي للحكم.. [2]». واعتقد بأن هذه حجج واهية لماهية هدف الحزب والكامن في تصفية الحركات السياسية اليسارية النزعة. كما كمن رفضهم

(1) ـ راجع آخر مقابلة صحفية لعبد الكريم قاسم في 5 شباط إلى جريدة لموند الفرنسية، والمنشور في كتلبنا: 14 تموز وعبد الكريم قاسم في بصائر الآخرين، ص. 369، مصدر سابق. ومن خلال تحليلنا إلى مسيرة الانقلاب البعثي عام 1963، نرى أن هناك عدة مفاصل مهمة لم يستطيع العقل العسكري للانقلاب من الالتفات إليها.. كما لوحظ أنه منذ عام 1960 وصول جملة من الخبراء الأمريكان والبريطانيين المختصين بالانقلابات العسكرية في عالم االأطراف، إلى العراق ومنهم مختصين بإجتثاث الشيوعيين فيها.. بصفة دبلوماسيين في السفارتين الأمريكية والبريطانية. للمزيد حول هذا الموضوع راجع كتابنا، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، ط.2، مصدر سابق.

(2) ـ إيريك ديفيس، مذكرات دولة، ص. 286، مصدر سابق.

للحكم الديمقراطي من خلال أنشاء المجالس الشكلية (كالمجلس الوطني) والذي يمنع الترشيح لعضويته إلا من أمن بالبعث وفكره.. حتى تحول النظام برمته وأختزلت الدولة ومؤسساتها بحزب البعث وفكره ومن ثم بعشيرة صدام التي اختزلت باسرته الضيقة لتنتهي بشخصية صدام.

وهكذا بقيت السياسة العراقية شخصانية في قمة السلطة، منذ تاسيس الدولة العراقية المعاصرة وبالأخص عند استلام التيار العروبي، ففي المرحلة الملكية قد أختزلت السلطة بشخصية نوري السعيد رغم الوجود الشكلي لمجلسي الأمة، وفي الجمهورية الأولى بشخصية قاسم، رغم شعبية برنامجه وأفقه المستقبلي، وفي زمن انقلاب 1963 تمثلت الشخصانية بحزب البعث ومجلس قيادة الثورة، وما بعد 18 تشرين اختزل الحكم بعبد السلام عارف ومن ثم أخية عبد الرحمن.. اما في زمن البعث الثاني فقد أختزل الحكم بحزب البعث ومجلس قيادة الثورة ومن ثم بصدام وحده.

خامساً:

لم تعكس التحالفات السياسية لهذه النزعة/ التيار في العراق، جوهر ومضمون الحركة العربية التحررية سواءً في الملكية، حيث وقف بالضد من دخول الحزب الديمقراطي االكردستاني إلى جبهة الاتحاد الوطني عام 1957، أو في الجمهورية الأولى، إذ تحالف هذا التيار مع نقيض ماهيته التحررية المفترضة.. فكيف نفهم تحالفه مع بقايا النخب السياسية الملكية (من اقطاعيين والعوائل الأرستقراطية والكمبرادورية والنخبة الملكية الحاكمة) التي كان يناضل ضدها وضد تسنمها للسلطة واحتكارها لها؟ وما هو الهدف من تحالف التيار العروبي مع هذه القوى أو ممثليها السياسيين، وهم من الذين ساهموا في النضال ضد ماهية النظام االملكي وقاعدته الاجتماعية ودرجة تخلفه واستغلاله للفلاحين والفئات الكادحة ومدى اعاقته للفكرة التحررية العربية وحركة التوحيد العربي؟

ألا تعكس هذه التحالفات الفقر الفكري والسياسي وقلة الخبرة في فهم قوى التطور وقوانينه؟ وإلا كيف نفهم تحالف هذا التيار مع قوى الماضي (السلف المقدس) وبرامج التيار تعج (باللثغة) العلمانية؟ مما أدى بالنتيجة إلى أن هذه التحالفات السياسية وحراكه المعادية للقوى التقدمية، قد ساهمت، بقوة، في ضمور الأهداف الغائية لصيرورته السياسية ووأد روحها الشعبية وتوجهها الديمقراطي (كما

هو مفترض) وانتقلوا بها من الواقع الحي للناس إلى التجريد الميت، ومن الشارع إلى الصالونات، ومن لزوميات حراك الفكرة إلى الولاءات الدنيا والعشائرية، كما عكستها التجربة البعثية بالعراق [1].

سادسا:

وانطلاقا من ذلك فقد كانت إحدى الغائيات السياسية، لبعض احزاب هذا التيار كحزب الاستقلال وحزب البعث وحركة القومين العرب في بداياتها [2]، هو الوقوف ضد التوجهات والأفكار الديمقراطية والعلمانية لحركة اليسار عامةً والشيوعية بالأخص في عموم العالم العربي، حيث كانت إحدى غائيته، منذ بداية حركة البعث عام 1938 ولغاية بيان تأسيسه في عام 1947، تكمن في«... أن حركة البعث بمجملها كانت تأبى على نفسها أن تكون على يمين الشيوعية، في الوقت الذي كانت تخوض معركة ضارية ضدها، بل على العكس من ذلك كانت تطمح إلى أن تتجاوز الحزب الشيوعي وتنتزع منه مبرر وجوده في العالم العربي. ولكي يتسنى لها ذلك أضطرت إلى أن تأخذ شعاراته و(تكتيكه) السياسي ثم تضفي على هذا التكتيك وتلك الشعارات صيغة قومية ولهجة أكثر عنفاً. على اي حال، لقد ظهر العداء للشيوعية في المنشورات والكتابات الأولى لحركة البعث. يمكننا إذن أن نحدد العلاقات المقبلة بين البعثيين والشيوعيين، فالتصادم الذي كان يأخذ طابعا عنفياً في بعض الأحيان مع الحركة الشيوعية سيطر إلى حد كبير على نشاط البعث منذ بداية نشأته، ونتيجة لذلك تطعمت ايديولوجيته بالعداء للشيوعية...». [3]

(1) ـ ذات الانتقاد ممكن توجيهه إلى بعض القوى الرديكالية من التيار الوطني (العراقوي) التي حاولت التحالف، ذات الوجهة قصيرة الاستيعاب والمدى، مع بعض العناصر القريبة منها في الحزبين الوطني الديمقراطي والديمقراطي الكردستاني في حزيران من العام 1959 كبديل عن جبهة الاتحاد الوطني واحزابها المؤتلفة.. مما ادى الى اضعاف التوجه اليساري في كلا الحزبين مما أدى خسارة الحزب الشيوعي ظهيرا له فيهما.. لهذا فشلت كل التحالفات السياسية الجمعية اللاحقة، كما كانت عليه في المرحلة الملكية..لانها تحالفات آنية مبنية على رد الفعل وبالتضاد مع الهدف الاستراتيجي البعيد وانسجاماً مع الافعال المادية للحركة السياسية.

(2) ـ للمزيد راجع: محمد جمال باروت، حركة القومين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية دمشق، 1997

(3) ـ مصطفى دندشلي، مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي حزب البعث العربي

والأكثر من ذلك كان «... من الأمور المؤكدة أن الفكرة القومية التي تفوح منها رائحة النازية، قبل الحرب العالمية الثانية، وفي أثنائها وبعدها بقليل، قد استهوت الأوساط القومية العربية ومن بينها الأوساط البعثية... أعلن البعثيون أنفسهم، بدون مواربة، في منشوراتهم أن تطرف نظرتهم القومية، خلال المرحلة الأولى من كون الحزب، لم يكن غريبا عن التأثر قليلا أو كثيرا بالجو الايديولوجي الذي أشاعته النازية في البلاد العربية...[1]». ليس هذا فحسب بل شمل هذا الموقف كل الاثنيات القومية (الأقليات) المتعايشة في العراق والوطني العربي من خلال استحضار نظريات المؤامرة للارتياب بولاء الاقليات التي صُورت على أنها عميلة للمصالح الأجنبية المصممة على تجزءة العراق سياسياً واجتماعياً، فإن الثوريين القوميين (من العرب السنة في أغلب الأحيان) قد شجعوا على العنف من خلال حرمان الغالبية من الشعب، وخصوصاً الشيعة والكرد، من المشاركة السياسية والثقافية. وهذا ما تم رصده منذ عراق الثلاثينيات من القرن المنصرم حيث تأثرت النزعة القومانية بالافكار الفاشية، كما ذكرناها سابقاً.

في الوقت نفسه توضح الادبيات السياسية من أن الحركة الشيوعية والقوى التقدمية كانت على الدوام بنظر مختلف الأوساط القومية العربية، كالبعث بخاصة في بدء تكوينه والكثير من التيارات والأحزاب السياسية، تيارا معاديا للحركة القومية والوحدة العربية، رغم بطلان هذا الادعاء من الناحية التاريخية والعملية، وهذا ما يوضحه تاريخ العراق المعاصر والبلدان العربية المشرقية.

سابعا:

اما من ناحية المنطلق التاريخي الثقافي والفكري ومضمونه فقد أختلفت النزعتان (العراقوية والعروبية) بصورة واضحة، فقد كانت النزعة العراقوية تنطلق من تشجيع الظاهرة العراقية والتركيز على ذاكرتها التاريخية الرافدينية، لعمق يمتد إلى الحضارات

الاشتراكي، الايديولوجية والتاريخ السياسي، تعريب يوسف جباعي ص، 42 و44،». ط. الأولى، دار النشر بلا بيروت 1979. كذلك راجع ناصر الناصر، لنحدد المسؤولية في البدء، جريدة الغد الديمقراطي، العدد 113 لندن 1993.

(1) ـ نضال البعث، الجزء الأول، ص. 169، مستل من مصطفى دندشلي، حزب البعث، ص. 52، مصدر سابق.

الأولى ما قبل التاريخ كالسومرية والبابلية والاشورية، بغية التركيز على التعايش المشترك لكل المكونات الاجتماعية والاثنية والدينية التي عاشت في حضارة وادي الرافدين، كي تتغلب على هذا الانقسامات وتلك الرؤى الهاربة من ذاتها نحو الامام دون شعورها بالواقع المادي الاجتماعي للعراق.

في حين كانت النزعة القومانية ومنطلقها التاريخي لا يتعدى **الفترة الاسلامية/ العربية** التي سيطرت على العراق منذ القرن السابع الميلادي، وربط الهوية العراقية بتلك الفترة حصرا، والتأكيد على مضامينها العروبية والاسلاموية.. ولهذا ربطت العشائر العراقية بالقبائل الحجازية مع التأكيد الدائم على المشتركات اللغوية والدينية والثقافية. كما شجعت هذه النزعة فكرة القومية العروبية والذاكرة التاريخية المصاحبة لها وسيطرت على مناهج التعليم منذ تأسيس الدولة العراقية في الملكية، وما كان يقرره مدير المعارف ساطع الحصري ورؤيته القومانية تحديداً، كي يبرز تفوق العنصر العربي والتوكيد عليه، إلى درجة التشكيك بالمكونات الاجتماعية الأخرى. وقد استمرت على ذات المنهج في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) وبخاصة بعد انتزاع صدام حسين السلطة عام 1979. كل هذا وسم قاعدة التفسيرات القومانية ذات السمات التعصبية والانغلاقية على الفكر الانساني.

اما من الناحية الثقافية للبعث فيصفه أحد كاتب بالقول: أن«... كثرة أحاديث البعثيين عن الثقافة لكن الحزب كان بدون ثقافة. والذين يسمون بـ «**مثقفي الحزب**» ليسوا أكثر من مجموعة من حملة الشهادات، (**وللحزب طريقته الخاصة في تزويد بعض أعضائه بالشهادات والرتب**). ومنذ أن ولد الحزب وحتى اليوم لم يستطع الحزب أن يقدم نفسه على أنه صاحب مدرسة فكرية، كما لم يستطع أن يقدم برنامجاً عقائدياً واضحاً. فالحزب في نظر عفلق مهمته أن يشق الدرب لا أن يعبده لسالكيه، فالمهم أن تعلن أهدافاً تحسن اختيارها وتنادي بها، وتحولها إلى شعارات يسهل على الجماهير حفظها وترديدها والمناداة بها مثل «**أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة**» «**الطليعة**» «**البعث**» «**الأصالة**» «**قدر الأمة**» «**الموضوعية**» «**المرحلة التاريخية**» «**اللحظة التاريخية**» «**الوحدة**» «**الحرية**» «**الاشتراكية**» «**المؤامرات الاستعمارية**» «**العوامل السلبية**» «**الثورة**» «**إجهاض الثورة**» «**العنف الثوري**» «**الطهر الثوري**» **العهر الثوري**»

وتأخذ خطابات وأحاديث عفلق وتلامذته توكيدات على كل ما يطرحه الحزب وكأنها أركان إيمانية متلازمة «فلا بد من الوحدة ولا بد من الحرية ولا بد من الاشتراكية» وكل هذه «اللابدات» غير قابلة للتعليل ولا للتحليل ولا للمناقشة ولا للتقديم ولا للتأخير، فالحديث عن هذه العلاقات محرم، وجيلنا لا يزال يتذكر اختلافات الحزب مع عبد الناصر على تقديم الحرية على الوحدة أو العكس في الشعارات المطروحة...[1]».
(التوكيد منا ـ الناصري):

(1) ـ د. طه جابر العلواني، حقيقة حزب البعث وتكوينه، alhewar@alhewar.com.

3.2.. من عواقب الصراع:

وتاسيسا على ما تقدم ومن خلال الوقائع التاريخية نستطيع إعتبار أن «... **انقلاب عام 1963 الذي اطاح بنظام قاسم، مفصلاً حاسماً في التاريخ العراقي الحديث بالمقارنة مع ثورتي 1920 و1958 وحركة 1941. إذ بينما أكدت ثورتا 1920 و1958 على** الاستيعاب السياسي والثقافي، استندت حركة 1941 وانقلاب 1963 إلى توصيف قومي عروبي ضيق للمجتمع العراقي السياسي العراقي، قلص على نحو خطير من الحرية في التحزب والتعبير، حيث وجه الانقلاب ضربة قاسية على نحو خاص للقوى الوطنية العراقوية، من خلال قمع الحزب الشيوعي العراقي وهو أحد مكونات هذه القوى الأكثر نفوذا. كما ان صلات قيادة هذا الحزب بالطبقة العاملة والطلاب والمثقفين قد قطعت بفعل قتل الكثير من قياداته واعتقالهم... وعلى الرغم من أن الاطاحة بالنظام البعثي الأول من قبل عبد السلام عارف في تشرين الثاني 1963، قد أنشأت بيئة سياسية أقل تضيقاً نوعا ما، إلا أن النظام التعددي الحزبي لأواخر الأربعينيات والخمسينيات لم يعاود الظهور في العراق على الاطلاق. **وعقب 1963 لم يعد بإمكان المثقفين الذين دعموا الاجراءات الديمقراطية أن يعملوا كجماعة، كما باتت الصحافة المطبوعة خاضعة لرقابة الدولة على نحو متزايد...**[1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

وهكذا عكس هذا الانقلاب عن الصيرورة الاجتماسياسية التي ظهرت منذ تاسيس الدولة بين من ينظر ويطمح إلى رؤية العراق كدولة / الأمة المتعددة الاثنيات والثقافات ومتناغمة مع الواقع العراقي وقد سبق وأن انطلقوا من رحم الحركة الاستقلالية ببعيديها السياسي والاقتصادي وخاضوا ولا يزالون، صراعا مريرا ومتواصلا من أجل الوحدة العراقية كأداة جامعة وإن لم يتخندقوا بها لينطلقوا نحو الأرحب والانتماء إلى الأمة العربية.

وبين من يريد أن يحرق مراحل التاريخ ويقفز على الواقع المادي والنفسي المعاش والمتميز بقوة التأثير لمؤسسات ما قبل الدولة من العشيرة والقبيلة، إلى واقع مفترض ذو طابع نخبوي انقلابي ومقترن بالعنف المادي والمعنوي. ولهذا أمسى **انقلاب**

(1) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 241، مصدر سابق.

شباط 1963 واحداً من أكبر النكسات في تاريخ العراق المعاصر. فالانقلاب بالمعيار الأخلاقي سبة تاريخية وانتهاك للذات الجمعية والفردية؛ وبمعيار التطور إرتداد إلى الوراء؛ وبالمعيار السياسي العودة إلى السلطة التسلطية المتمذهبة؛ وبالمعيار الجمالي هو القبح بذاته؛ وبالمعيار البنائي هو تهديم؛ وبالمعيار الاجتماعي هو تفكك للبنية.

وهكذا كانت الحصيلة الأرأسية لإنقلاب شباط 1963، قد كمنت عملياً في:

- محاولة ابادة القوى الديمقراطية عامة واليسارية الرديكالية (الشيوعية) بخاصة؛
- قتل النزعة العراقوية الاكثر ملائمة لواقع التكوينات الاجتماعية المتعددة؛
- كما أن الانقلاب ومساراته قد همشت تهميشاً مضطردا المنظمات والتجماعات التضامنية (منظمات المجتمع المدني) التي ازدهرت في اعقاب تموز وبلغ عددها في حدود 700منظمة مركزية دون فروعها؛
- «اصبحت الحياة السياسية أكثر أتساما بالطائفية عقب انقلاب 1963... [1]»
- ارتداد النموذج الوطني للحكم المنطلق من مصلحة البلد وإعادة إرسائه على المكونات الاجتماعية ما قبل الدولة التي حاول قاسم إلغائها، كالعشائرية والمناطقية والمذهبية؛
- تم تدمير الانتاج الثقافي التنويري المتركز على فكرة (التاريخ من الأسفل) والمتبني للطبقات الدنيا والاهتمام بمصالحها الاجتصادية؛
- سيادة النظرة الواحدية (للتجانس غير الواقعي) الاجتماسياسي: الفكر الواحد والحزب الواحد والاثنية الواحدة؛
- تم إلغاء الرأي الآخر الذي يزخر بها المجتمع العراقي، وواحدة من مسائلة من خلال سحب اجازات الصحف والمجلات والفرق المسرحية يوم 8 شباط [2]؛
- أجهاض العديد من الاصلاحات الاجتماعية التي تم إنجازها، كقانون الأحوال الشخصية؛

---

(1) ـ مستل من المصدر السابق، ص. 242 و227.

(2) ـ راجع كتابنا، عبد الكريم قاسم في يومه الاخير،ط.2، الجزء الثالث، ص، 173، مصدر سابق. علماً بأن الغلق قد تم بموجب البيان رقم 14 للمجلس الوطني والمذاع في مساء يوم الانقلاب. ومن الجدير بالذكر ان عدد الصحف العراقية المطبوعة قد بلغت عام 1960 حوالي 50 صحيفة ومجلة وكان من بينها 65 صحيفة في بغداد وحدها.

- أجهاض للسياسة النفطية القائمة على الأسس الوطنية والمغردة خارج سرب الاحتكارات العالمية.

ومن جانب آخر علينا «... التعمق في أحداث تلك الفترة المضطربة من تاريخ العراق السياسي، تعطينا انطباعاً قوياً في أن ما حدث بعد تدمير التجربة القاسمية **«العراقوية»** ومقتل قائدها وعدد كبير من أبناء العراق على **أيدي القوميين مرة أخرى،** إن ما حدث وما زال يحدث حتى يوم الناس هذا، يحمل الكثير من متغيرات وتناقضات النزعة العراقوية وتيارها الذي فشل في الاحتفاظ بالسلطة مرتين، لأنه - بكل بساطة - يشكو من خلل تكويني برنامجي خطير عرضنا لبعض جوانبه قبل قليل. وإن هذه التجربة تستلزم دراسة مجتمعية وتاريخية سياسية معمقة وواسعة ففيها يكمن العديد من جذور كوارث الحاضر ومآسيه.

وتتخذ هذه الأمنية أو الرغبة الفردية طابعاً خلاصياً فريداً وجماعياً، وقائماً على تصور ديموقراطي إنساني، يؤمن بتعددية حزبية وثقافية حقيقية، وولاء للوطن العراقي كقيمة حضارية متجسدة في المواطن الإنسان. الوطن غير المبتور عن عمقه الاستراتيجي القومي العربي، تقوم الدولة فيه على مبادئ مواطنة عصرية أساسها المساواة في الحقوق والواجبات وليس على أساس عضوية الطائفة الدينية أو الإيمان الأعمى بأيدلوجية ما. إن الديموقراطية بهذا المعنى هي الوسيلة التاريخية المجربة لتحقيق اندماج مجتمعي أكيد وحقيقي يعيد الاعتبار للمركبات الصحيحة للكيانية العراقية، بعيداً عن البرامج الانعزالية الداعية إلى فصل العراق عن محيطه العربي أو تلك المشككة بعروبة العراق والأغلبية الساحقة من مواطنيه والناظرة إلى العرب العراقيين كمحتلين ومستعمرين...[1]». (التوكيد منا - الناصري)

وهنا لابد من القول، بصدق الموضوعية والعلمية التاريخية، من أن **كافة الاحزاب السياسية** التي سبق وإن تحالفت في جبهة الاتحاد الوطني (1957) والتي مثلت في **لحظة زمكانيتها (الكتلة التاريخية)** للثورة، وغيرها التي تأسست بعد الثورة.. جميعها قد فشلت في تطوير منهاجها وأهدافها حسب الظرف الجديد

---

(1) - علاء اللامي، النزعة العراقوية من الجاحظ إلى عبد الكريم قاسم، مصدر سابق.

والاستمرار بفعلها التشاركي التضامني. ولهذا فقد وقعت جميعها، وإن اختلفت في النسب.. في:

- أسر الفعل الآني دون الاستراتيجي؛

- لرد الفعل دون الممارسة الواعية لذات لفعل؛

- الأنوية الحزبية أو/ و الطبقية أو/ و الأثنية وليس للأغلبية الشعبية؛

- الشعارات الفارغة غير الملائمة للممارسة المقتضية؛

- التجريد النظري وليس الملموسية العيانية؛

- الأحادية الحزبية وليس ضمن الكتلة التاريخية؛

- المطاليب الكلية وليس حسب الممكن والمتاح؛

- عدم التوئمة مع الظروف الحسية؛

- انعدام حس التناسب بين الأهم والمهم والثانوي.

لأن هذا الكم من القوى قد«... **خلطت شعارات متناقضة، احياناً لا يجمع بينها شيء سوى كونها شعارات بلا تعريف، يشتبك فيها الحابل بالنابل غالباً بسبب مصادرها السقيمة والبائسة هي ذاتها: ناصرية كانت أم ستالينية، بكداشية أم عفلقية أو غيرها من الرغاء...[1]».**

وفي هذا السياق نؤكد أن أغلب القيادات السياسية في جبهة الاتحاد الوطني، إن لم يكن جميعها، بعد ثورة تموز، ركبها الغرور وكانت تفتقد إلى بعد النظر، إذ انساقت إلى ممارسات وسلوكيات حياتية آنية وتركت المستقبل المنظور دون معالجة، وباءت محاولاتها لأجل العودة للتآلف ووضع برنامج جديد يتوائم مع المهام التي طرحتها حياة العراق بعد الثورة.

كما حاولت أغلب هذه القوى، البحث عن أسسها وماهيات تواجدها ومبرر نشاطها في:

- الماضي المنقرض وليس الحاضر الملموس، ناهيك عن المستقبل المدرك؛

(1) - د. حسين الهنداوي، بين ثورتي 14 تموز/ فرنسية أو عراقية،، ص. 6، مصدر سابق.

- **التفكير المثالي وليس الواقع الموضوعي ببعده المادي المتلائم مع الظروف الحسية؛**
- **الظرف الجديد ومستلزماته وليس في النظرة السكونية؛**
- **من النقل الميكانيكي وتماثلاته وليس من التفاعل الجدلي مع الواقع الملموس والمنطقية العقلية.**

ولهذا ورداً على الشعارات التي تم رفعها من التيار العروبي فقد مثلت سياسة الثورة والزعيم قاسم وشعاره: **العراق أولا.. وإن لم يتخندق فيه**.. بل سار نحو الأرحب وذلك بالانتماء إلى الأمة العربية.. والاهتمام في ماهيته الاجتماعية والفكرية، هي في الوقت ذاته تعبير و(ربما) رغبة العراقيين في البحث عن ذاتهم الوطنية. «**... وما الاهتمام بدراسة الظاهرة القاسمية لدى العراقيين في هذه الآونة، إلا نوعا من عملية البحث عن الذات الوطنية وتأطيرها على نحو يمكننا من خلاله معرفة الهوية الخاصة بالعراقيين ومميزاتهم عن بقية شعوب العالم المتحضر، إذ يسعى العراقيون للحاق بركب العالم المتقدم من جديد...** [1]».

وهكذا فقد مكث قاسم بالسلطة مدة 1666 يوماً.. التي تعتبر على وفق مقاييس الارتقاء.. مرحلة من أهم مراحل عراق القرن العشرين.. وتفسيرات طردها القسري من الحياة بالمعونة الاجنبية لا يمكن أن تحل بديلا عن «... الانفعالات السياسية التي أحاطت بثورة تموز 1958 والعنف والوحشية التي أتسمت بها عملية الإطاحة بنظام قاسم في 1963، وما تلا ذلك من إضطهاد للشيوعيين واليسار الوطني العراقوي؛ قد تضمنت في مجملها خليطاً معقدا من العوامل التي تجعل أي مسعى لاختزال زوال النظام في 1963 بدينامية بسيطة من ديناميات الصراع الطبقي أو الصراع الأثني أمراً يتعذر الدفاع عنه... [2]».

---

(1) ـ د. رياض الأسدي، باب الخراب، دراسة في التاريخ الاجتماعي للزعيم عبد الكريم قاسم1914- 1963ص.129، دار الفيحاء 2013.

(2) ـ إريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 233، مصدر سابق.

الفصل الثالث:

من ماهيات التغيير الجذري في 14 تموز

[لا يتحطم أي نظام اجتماعي قط قبل أن يكتمل تطور كل قوى الانتاج التي تتناسب معه. ولا يمكن لعلاقات انتاج أرقى قط أن تحل محل العلاقات القديمة قبل أن تنضج الشروط المادية لوجودها ضمن إطار المجتمع القديم. ذلك أن البشرية لا تحدد مهمات لها إلا إذا كانت قادرة على تحقيقها]

كارل ماركس

[الحركة الداخلية للنظام القائم وتفاعلاته الخارجية تولد نقيضه في أحشائه. وينمو هذا الجنين وينضج إذ يأخذ النظام القديم مداه. ويزداد التوتر بينهما حداً لا يعود عنده النظام قادراً على احتواء القوى التي تحمل بذور النظام الجديد. عند ذاك، تفجر هذه القوى النظام القديم من الداخل وتقوض أركانه مشيدة النظام الجديد على انقاضه ومن الدمج الجدلي بين عناصره]

كارل ماركس

[والدولة هي الشكل التاريخي الخاص الذي تكتسب فيه الحرية وجوداً موضوعياً]

هيغل

[الشعب الحر يمتثل ولا يخدم أحداً، له قادة وليس له أسياد، يمتثل للقوانين، ولا يمتثل إلا للقوانين ولا يمتثل للقادة إلا بقوة القوانين]

جان جاك روسو

[اليسار هو الدفاع عن قيم التقدّم، الديمقراطية، المساواة في كل المجالات، والعدالة الإجتماعية]

[في بلدان المشرق العربي أبواب السلطة تكمن في الجيش، صاحبة القوة وليس في الإدارة المدنية].

. المدخل:

في البدء لابد من الاشارة إلى إن من الحقائق المدركة لواقع العالم العربي بما فيها العراق، وأغلب البلدان الشرق أوسطية أساساً، لم تعرف النظم الملكية في تاريخيتها، على الأقل، الحديثة والمعاصرة.. وأنها بدأت بالتكوين بفعل عامل خارجي، منذ مطلع القرن المنصرم. لكن صيروة هذه الظاهرة بدأت منذ منتصف القرن المنصرم بالأفول عبر لانقلابية العسكرية بمختلف مضامين توجهاتها حتى ساد (العصر الجمهوري). وهذه الصيروة تتمشى إلى حد بعيد مع مثيلاتها في أغلب عالم الأطراف.

لقد تم استحداث المملكة العراقية في العام 1921 تنفيذاً لمقتضيات الاحتلال الانكليزي، كنتيجة مستهدفة من نتائج الحرب العالمية الأولى الاستعمارية، ومن مقتضيات الانتداب المفروض، وهو الصيغة المخففة اخلاقياً وشكلياً للاستعمار المباشر، الذي لم يعد يلائم الواقع الدولي، وضمن صفقة مصالح زبائنية بين من نصبوا ملوكاً وأعوانهم (الضباط الشريفيين) في المشرق العربي وتحكموا في قرارات دولهم، مع قوى الاحتلال الاستعماري الانكلو/ فرنسي على وفق معاهدة سايكس/ بيكو.. وما قرره مؤتمر القاهرة المنعقد في عام 1921، حيث تم تعيين فيصل ملكاً على العراق [1].

ولهذا جرت تهيئة قبول هذا التعيين من خلال بث الدعاية له من قبل سلطة الاحتلال والضباط الشريفيين الذين سبق لبعضهم الوصول للعراق لهذه الغاية [2]، وكذلك محاولات البيت الهاشمي في العراق من خلال بعض الرموز العراقية، بإعتباره مرغوبا به من الشعب من خلال المضابط التي نظمها الطاقم الاداري للمحتل وما قام به فيصل

(1) ـ لقد قسم البريطانيون المشرق العربي المحتل على ضوء اتفاقية سايكس ـ بيكو ووزعوه على ابناء الشريف حسين، فكان الملك عبد الله قد عين ملكا على العراق.. قبيل احتلاله بالكامل، وفيصل على سوريا ولبنان، ولما تم طرده من قبل القوات الفرنسية تم التفاوض معه على ترشيحه ملكا على العراق ويبقى أخيه عبد الله على شرق الأردن.

(2) ـ توضح تاريخية الضباط الشريفيين من أرسالهم لبعض الضباط الذين خدموا مع فيصل في سوريا بعد اختياره من قبل البريطانيين لحكم العراق.. ومن ثم اجريت الاستفتاءات المقترنة بأن يكون احد انجال الشريف حسين ملكا على العراق.. وكما مر بنا فقد خلا استفتاء 1918 ـ 1919 من هذا الشرط.

الأول ملك العراق (1921 ـ 1933) بعد تنصيبه، من محاولة جر الانتباه إلى صلات الهاشميين بقبيلة قريش الحجازية وصلته بالبيت النبوي/ الفرع الحسني (صدقاً أو زعماً) بغية «... **إقناع مواطنيه الجدد بأنهم لا يتمتعون بتراث مشترك حسب، بل إن لهم مستقبلاً مشتركاً أيضاً... إن محاولة فيصل لبناء ذاكرة تاريخية عراقية بحيث تخلق آراء ملائمة للهاشميين، قد عكست جزئياً انغماس عائلته في الشؤون السياسية العراقية الداخلية...** [1]».

وتماشياً مع هذا الاستنتاج، تؤكد الوثائق البريطانية إلى أنه «... في تلك الفترة لم يكن هناك في العراق شعور **بالمحبة تجاه فكرة الملكية كنظام للحكم**، والملك نفسه كان على دراية بعدم جذور له في المنطقة، لذا نراه كان يتراصف أحياناً مع المتطرفين وأحياناً اخرى مع علماء الدين بحثاً عن حلفاء له...أن اختيار فيصل لم يكن مبنياً على الرغبة الشعبية، **بل أتى نتيجة الضغط الذي مارسه الضباط الشريفيون على المسؤولين البريطانيين العاملين** على الساحة وخاصة العلاقات التي كانت تربط **الكولونيل تي. إي لورنس** T.E. Lawrence بالاوساط السياسية البريطانية... [2]»(التوكيد منا ـ الناصري).

لقد مهدت لهذا التعيين مقابلة فيصل لحاييم وايزمان، رئيسه الوكالة اليهودية آنذاك،، إذ جرت المفاوضات بينهما على هامش مؤتمر فرساي، انتهت بتوقيعهما في 3/ 1/ 1919 في لندن وتوقيعهما على الاتفاق التحرري المبرم والذي أعطى بموجبه فيصل ابن الحسين اعترافا ضمنياً بتحقيق وعد بلفور الذي مضمونه الأرأس على ايجاد وطن قومي لليهود في فلسطين، وعدم ممانعته له [3].

وهكذا تأسست الملكية العراقية بالتعاون المنسق مع عائلة الشريف حسين، واهمال

(1) ـ آريك دافيس، مذكرات دولة، ص. 201، مصدر سابق.
(2) ـ ليورا لوكيتز، العراق، ص.109، مصدر سابق. علماً بأن «... الوثائق المتعلقة بتلك الفترة تشير إلى أن البريطانيين لم يكونوا على دراية بمدى قلة شعبية هؤلاء بين الاوساط العراقية(القادمين الجدد من الحجاز)...». ذات المصدر وذات الصفحة.
(3) ـ راجع نص الاتفاق لدى جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين أسد وإحسان عباس، ص. 592، بيروت 1966؛ كذلك د. إبراهيم العطار، الموسوعة الهاشمية في القرن العشرين، المجلد الثاني، المطابع العسكرية، عمان 1995، والكتاب الأخير هو تبرير، غير منطقي ولا موضوعي، لتوقيع الملك فيصل الأول بسبب الضغوط البريطانية والصهيونية ومرافقه لورنس حسب رؤية المؤلف.

الرغبات المنادية بضرورة تبني النظام الجمهوري، وهو الوريث الشرعي للانتفاضات الشعبية والتي توجتها أنتفاضة (الثورة) العشرين.. **لان الملكية الحديثة لم تكن لها جذور في التربة العراقية**. بل هي نتاج للرغبة البريطانية التي كانت تستهدف، ضمن ما تستهدفه، هو وضع الملك المستورد في الموقف الضعيف ومديناً لمن عينه ويداري هذا الموقف بدون تصلب. أما لو تم تبني النظام الجمهوري لكان البلد في موضع آخر والرئيس المنتخب سوف يعتمد على قوة الرأي العام في المواقف المختلف عليها، كما اتوقع.. وهذا ما يتماثل مع ما جرى في سوريا ولبنان.

وتوضح تاريخية الدولة الملكية، على وفق الفكر السياسي الحديث، أن العراق لم يشهد ميلاد الدولة/ الأمة، لاسباب موضوعية تكمن في ماهية الظروف التي عاشها العراق أيام العثمانيين، وقد سبق وان تطرقنا إلى بعضها سابقاً، وأخرى ذاتية تكمن في مضمون القوى الاجتماعية آنذاك وتشظيها وعمق التخلف الفكري والاجتصادي. لذا كانت الدولة العراقية دولة (سلطانية) وليس دولة حديثة من حيث الماهية والمضمون، حيث من واجباتها الأرأسية ضمان الحق (الطبيعي والمكتسب) وتطبق القانون الذي تسنه وتُفعل مؤسساتها وتحقيق نوعا من العدالة النسبية في توزيع الثروة ويكون حقل الممارسة السياسية حق للجميع وقائم على التنافس السلمي بين الفرقاء الاجتماعيين.

ونستطيع التوكيد على ظاهرة في تاريخ العراق المعاصر لازمت النظامين الملكي والجمهوري (بكل جمهورياته الثلاث مع اختلاف المسببات) وهي: «**... أن عدم الاستقرار في النظام السياسي بشكل عام ينبع أساساً من قلة دعم المواطنين للحكام في مرحلة بناء الدولة العصرية حين تحاول السلطة خلق (معتقدات جديدة) في سبيل تحويل الولاءات السابقة (للقرابة والدين ما شابه) إلى ولاءات جديدة أكثر تعقيداً مثل الوطنية والعصرنة، بشكل يضفي الشرعية على الحكومة وبالتالي على الدولة نفسها من أجل ضمان استقرار النظام السياسي بشكل عام. وعلى هذا الأساس يعتبر نشر التعليم والتمدن والتثقيف (صفة تعبوية اجتماعية) تؤدي بالأخير إلى خلق الشعور لدى المواطنين، بمختلف طوائفه، بالانتماء إلى الدولة ومؤسساتها... [1]**».

---

(1) ـ ليورا لوكيتز، العراق، ص.24، مصدر سابق.

وكان من نتائج عدم الاستقرار هذا هو المطالبة بالتغيير، أو على الأقل التصحيح، في بنية مؤسسات الدولة واسس نظامها السياسي وقدرته على عكس مشاركة المكونات الاجتماعية في القرار المركزي للدولة وذلك من خلال مشاركتهم ومن ضرورة التداول السلمي للسلطة بين هذه المكونات.. لهذا بدا واضحاً للمتابع والدارس لتطور الدولة العراقية (شبه الاقطاعية/ الريعية) إن دورها الاجتصادي/ السياسي قد أصابه خلل بنيوي لازمها منذ ولادتها، رغم أنه كان يسير بخطى تسارعت منذ الخمسينيات، نحو الإنهيار النهائي وانعدام تطورها، تحت وطأة التغييرات البنيوية في ذات النظام وتناقضاته وعدم قدرته على تجاوز أزمته الداخلية.

لذا تصاعدت حركة الاحتجاجات المدنية وتطورت صيرورات الانتفاضات الشعبية في الريف والمدينة لحد أن النخبة الاوليغاركية عجزت عن حل هذه الأزمة العضوية واكتفت، بدلاًعن ذلك، بتصعيد الإرهاب والقمع، وتدخل المؤسسة العسكرية في قمع الانتفاضات منذ الثلاثينيات.. مما نبه الضباط عامة والعضويين بخاصة على التفكير بدروهم ودور مؤسساتهم في إدارة السلطة دون تغيير النظام.

ولكن بعد إخفاق حركة مايس وما حل بالمؤسسة العسكرية ومساهمة العائلة الهاشمية في ضياع فلسطين، فقد تحول رأي الضباط المنتظمين ضمن حركة الضباط الأحرار، على تعدد تنظيماتها وتكتلاتها، إلى ضرورة إلغاء النظام برمته.. عكس هذا الطموح وتلك المطالب الملحة التي عجزت عن تحقيقها القوى المدنية على وفق أمكانياتها الذاتية وبخاصة التقليدية بسبب المضايقات القاتلة من قبل النظام الملكي.. **فكان التغيير الجذري في 14 تموز.**

وقبيل الولوج في تحديد أراسيات هذا التغيير الجذري، نؤكد على ما قاله باحث اكاديمي من أن: «... في كل دولة تُحدد الأهداف حسب أهميتها، فهنالك الأهداف الوطنية كهدف أدنى، ثم الأهداف الأخرى، كهدف أوسط، وهدف بعيد، وهناك تسميات أخرى تؤكد كلها على التمييز بين الأهم والمهم والرئيسي والثانوي، لتأخذ سياقاتها في سلم الأولويات...[1]». ولكن هذا التقسيم للاهداف يجب ان يتمتع

(1) ـ د. قحطان الحمداني، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز 1958 إلى 8شباط 1963، ص. 65، مكتبة مدبولي، القاهرة 2008.

بالمرونة وليس بالجمود والثبات، بسبب طبيعة المتغيرات في السياسية الداخلية والصراع الاجتماعي بين المكونات الاجتماعية وقواها السياسية ونتيجة التدخلات الاقليمية والدولية بالشأن العراقي، مما سيؤدي بالضرورة إلى تغيير سلم الاولويات.

«... ولابد من الإشارة إلى أن عبد الكريم قاسم أيضاً لم يكن قد وضع تسلسلاً لأولويات الأهداف، وإنما كانت الأحداث على الأغلب، هي التي ترفع هدفاً وتنزل آخر. وقد حدد سبعة أهداف في آواخر عام 1962 وهي كما يلي:

1 ـ الإخاء الوطني: داخل البلاد تضمها الوحدة العراقية؛

2 ـ الإخاء العربي: رابطة الأخوة العربية وجمع شمل وتوحيد الصفوف؛

3 ـ الإخاء الإسلامي: جمع صفوف الشعوب الإسلامية والدول الإسلامية وتوحيد كلمتها لتدافع عن أمة العرب والمسلكين؛

4 ـ الإخاء الإنساني: خدمة الإنسانية والمحبة والمساواة؛

5 ـ محاربة الاستعمار أينما كان سواء في داخل الجمهورية العراقية أو داخل الوطن العربي أو في أرجاء العالم؛

6 ـ حماية سيادة البلاد واستقلالها وحماية أرضها وسلامة الأرض المقدسة والدفاع عن أمة العرب؛

7 ـ نشر العدالة الاجتماعية بين الناس... [1]».

وغيرها من الاهداف الاجتصادية والتعليمية والفكرية التي طالت المجتمع العراقي، بصورة عامة، ووضعته على سكة الحداثة والارتقاء والتطور. أن تحقيق هذه الغائيات أدى إلى تغيير في بنية علاقات الانتاج الاجتماعي وقاعدتها المادية.. مما حفز القوى الاجتماعية التي فقدت مصالحها ومراكزها الاجتماعية، إلى مقاومة مثل هذه التغييرات العضوية والهيكلية لنظام الدولة وماهيات العقد الاجتماعي. وهذا يفسر في بعض مفاصله، نشوء العنف السياسي وتصاعده، ذات الاصطفافات الجديدة والمنبثقة من تغيير طبيعة القوى الاجتماعية التي أدارت السلطة السياسية في زمن الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 ـ 9 شباط 1963).

وهكذا فهل من حقنا أن نتسائل «... هل كانت ثورة تموز ثورة حقيقية ام كانت انقلابا

(1) ـ المصدر السابق، ص. 76

عسكريا مجردا؟ ليس كل انقلاب عسكري ثورة. كانت في العراق عدة انقلابات عسكرية لم تكن ثورات لانها كانت مجرد تنافس على المناصب ولا تغير بالنظام الطبقي. وكان الانقلاب الذي اطاح بحكومة عبد الكريم قاسم هو الاخر مجرد انقلاب عسكري لانه لم يكن عملية طبقية. كانت ثورة تموز ثورة حقيقية لانها اسقطت النظام الطبقي الاقطاعي الخاضع للامبريالية القائم وانشات نظاما طبقيا جديدا هو النظام الراسمالي. وهل كانت ثورة تموز ثورة وطنية ام كانت ثورة وطنية ديمقراطية؟ كانت السنتان الاوليان من حكومة عبد الكريم قاسم اعظم ديمقراطية عاشها الشعب العراقي في تاريخه...[1]».

---

(1) ـ حسقيل قوجمان، كلمة عن ثورة 14 تموز، في 13 /7/ 2016 موقع الحوار المتمدن www.ahewar.org.

2.3 . : من تاريخية الضباط الأحرار[1]:

**** قال كليمنصو: الحرب قضية خطيرة وجدية إلى الحد الذي لا يمكن تركها للعسكريين وحدهم.**

**** ورد ديغول: السياسة قضية خطيرة وجدية إلى الحد الذي لا يمكن تركها للسياسيين وحدهم.**

اعتقد، على ضوء تشابك العلاقة بين المجرد والعملي، فأن المنادة بفكرة جديدة يجب عليها:

- ان تكون قادرة على خلق ظرف الإبداع؛
- أن يكون الإبداع قادراً على الإنتشار ضمن بيئته؛
- أن تحمل هذه الفكرة شحنات من المعاني والدلالات المستقبلية.

ولهذا سنحاول أن نحلل الظواهر الخاصة بثورة 14 تموز وبكل ما يستنبط بها على وفق المعايير المذكورة اعلاه.. سواءً على ظاهرة حركة الضباط الأحرار وغائيتها أو/ و ولأهدافها وما تحقق.. وحتى بتلك الصراعات التي نشبت في رحم المجتمع العراقي المعاصر منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921.

في البدء لابد من القول إننا نعيش التاريخ بوصفه حاضرنا من جهة، ولابد أيضاً من إزالة القداسة في فهم التاريخ أو عند التعامل معه، لأن التاريخ هو ماضينا وبالتالي لا قدسية فيه ويجب النظر إليه بإعتباره مصدر من مصادر الوعي الاجتماعي(الجمعي

(1) ـ للمزيد راجع كتابنا، عبد الكريم قاسم، من ماهيات السيرة الذاتية، الفصل الخامس، مصدر سابق. ولابد من التنويه إلى أن الكثير من المسميات التي وردت بصدد كتل الضباط الأحرار قد تعرضت إلى التغيير والتبدل بعد الثورة وخاصةً بعد عام 1963، بصورة مزاجية وإعتباطية لهذا الضابط أو ذاك، منها مثلاً: اللجنة العليا للضباط الأحرار، كتلة المنصورية، الكتلة الوسطية (البديلة) وغيرها من ألاسماء التي أطلقت بعد نجاح الثورة ولم تكن في حينها متداولة بين الضباط المعنيين، وغالباً ما تشتق هذه المسميات من مواقف ذاتوية أو وصفية بحتة. لذا تعددت الأسماء للحالة الواحدة. بل بقى بعضها بدون تسمية، فمثلا الكتلة التي كونها عبد الوهاب الشواف ورفعت الحاج سري ووصفي طاهر وغيرهم والتي قادت محاولة (11/ مايس 1958)، لم يطلق عليها أي اسم بسبب ظرفية تأسيسها من جهة وعدم إستمراريتها بسبب نجاح الثورة من جهة ثانية. ولهذا أطلقت عليها مجازاً كتلة (11 مايس 1958).

والفردي)، **الثقافي والجمالي، السياسي والفلسفي من جهة ثانية.** ومن هذا المنطلق ندرس وقائعنا التاريخية بعين الحقائق النسبية وفي ظرفيتها الزمكانية.. وهذا ما نطبقه في دراستنا لقاسم ودوره بصورة عامة في تاريخ العراق الحديث وضمنها الحركة الغائية للضباط الأحرار.

أصبحت المؤسسة العسكرية تلعب دورا مهماً في اغلب بلدان عالم الأطراف النامي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أمريكا اللاتينية ومن ثم زحفت إلى الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وإلى القارة الافريقية ما بعد الحرب العالمية الثانية.. أما في الاقطار العربية فقد إزدادت وتائرها بعد الحرب العالمية الثانية كما جرت في سوريا ومصر والعراق ومن ثم في بقية البلدان في الستينيات وما بعدها.

لقد تميز هذا الدور بالازدواجية.. فهو يقوم مرة بدور مؤسسة رسمية وثانيةً بدور مؤسسة سياسية بخاصة. وفي آحيان اخرى وفي ظرفٍ ومكانٍ معينين (ربما) يلعب كلا الدوريين في اطار صيرورة الاندماج الديناميكي لهذه البلدان، التي تولي أهمية كبيرة للعوامل المنبثقة عن الوضع الدولي وحدة صراعاته وتناقض مصالح أطرافه وطبيعتها. إذ يوضح تاريخ هذه البلدان أن اخصائيو العنف المنظم هم الأكثر نفوذاً في الميادين السياسة الداخلية، مقارنة بزملائهم في المجتمعات الصناعية المتقدمة. وتستنبط بعض من مركبات هذا الموقف من التضخيم الذاتي المفرط للعسكري المحترف، الذي «... نموذجه المثالي ليس رجل العلم أو المهندس أو الاداري صاحب الاعمال. فصورته الذاتية المهنية تتضمن مركباً بطولياً لا مرد له من حيث أن على العسكري أن يجابه الخطر.. وها هو يتحول إلى استاذ...[1]». هذا الموقف ولَّدَ لدى الضباط (صادقاً أم كاذباً) حالة نفسية بكونهم قوة (عصرية) منظمة وقادرة على التحرك السريع والتصرف بالوسائل الفتاكة، **فأيقظ فيهم ثانيةً (الدور التاريخي) المناط بهم وباعتبارهم قوة طليعية حقيقية ذات رسالة تاريخية، بغض النظر عن مدى واقعية ذلك.**

ومن الناحية التاريخية لمنطقة الشرق الأوسط (وضمنها المشرق العربي) في العصر الحديث، فيمكن تأرخة ظهور العسكر على المسرح السياسي لعام 1879،

---

(1) ـ الجيش والحركة الوطنية، فريق من الباحثين بإشراف د. انور عبد الملك، ص 35، مصدر سسابق.

وهو تاريخ (ثورة) أحمد عرابي في مصر.. وبعد تسعة وعشرين عاماً أنتصر الضباط العثمانيون(1908)، ثم بعد ثمانية وعشرين عاماً حدث الإنقلاب الأول في العراق (1936) وما تبعه من 6 انقلابات عسكرية.. ناهيك عن تلك الانقلابات التي حدثت في دول المنطقة كتركيا وإيران، في مطلع العشرينيات، وما أعقبها من محاولات انقلابية قام بها الضباط المسيسيون أو المغامرون.

وكما قلنا سابقاً، فقد برزت مساهمة الضباط في الشأن السياسي قبل تأسيس الدولة العراقية (1921) وذلك بعد تزايد دور القوميين الأتراك واستيلائهم على السلطة السياسية في انقلابهم على سلطة السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908. إذ كون هؤلاء الضباط بالاشتراك مع بعض من زملاءهم العرب جمعيات سرية من أجل إحياء الثقافة العربية وتحقيق الإدارة الذاتية والتمتع بشيء من الحرية السياسية المشتقة من ذات الشعار الذي رفعه الاتحاديون (الحرية، العدالة، المساواة). وقد تطورت هذه المطالب مع طبيعة الحكم العثماني، حتى بلغت حد المطالبة بالاستقلال السياسي للدول العربية، المشرقية على وجه الخصوص، خاصةً بعد أن تناقضت سياسة الاتحاديين مع جوهر وماهية شعاراتهم وتصاعدت لديهم النعرة الطورانية [1]، حيث كانت الاتاتوركية تعبيرها العملي، والتي استندت على ثلاثة مكونات هي:

- تفوق العنصر التركي؛
- إبعاد الصراع الطبقي؛
- العلمانية/ التغريبية التي طبقت بالقوة.

وكرد فعل لهذه السياسة، أسس بعض الضباط العرب حزب العهد برئاسة عزيز المصري في أواخر عام 1913. «... وكانت سياسة حزب العهد تنحصر في الدفاع عن مصالح العرب وتحقيق الحكم الذاتي للأمة العربية ضمن الإمبراطورية العثمانية...[2]».

(1) الطورانية: «هي الفكرة التي استهوت الاتحاديين بعد حرب البلقان 1912 ـ 1913، وظهرت بوصفها دعوة إلى الجامعة الطورانية بفعل اتحاد تيار القومية التركية، مع حركة «أتراك روسيا «النازحين إلى استانبول وأصبح التياران يعملان لغاية واحدة، هي الجامعة الطورانية التي كان من المقرر أن تضم الشعوب التي تتصل مع الأتراك برابطة الأصل المشترك مثل الصين والتركستان والمنغار». مستل من د. نضر علي أمين الشريف، محمد فهمي سعيد، هامش ص. 67، مصدر سابق.

(2) د. غسان العطية، العراق ـ نشأة الدولة، ص. 86 ـ 87 مصدر سابق.

وكانت عضوية الحزب مقتصرة على الضباط العرب **وأغلبيتهم كانوا من العراقيين** ومن الرتب المتوسطة والدنيا منهم: **ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجميل المدفعي** وغيرهم. كما أسس الحزب فرعين قبيل الحرب العالمية الأولى أحدهم في بغداد وكان من أبرز أعضاءه: **طه الهاشمي وتحسين علي وعبد الغفور الشالجي**، والأخر في الموصل وكان من أعضاءه البارزين **مولود مخلص وعلي جودت وشريف الفاروقي**[1] وغيرهم.

في الوقت نفسه انتظمت مجموعة أخرى من الضباط في جمعيات سرية أخرى:» مثل «القحطانية» و«العلم الأخضر» و «العربية الفتاة»، والعلنية مثل: «المنتدى الأدبي «و«حزب اللامركزية «[2]». وكان عدد الضباط المسيسين في الجيش العثماني بصورة عامة، قليلا جداً كالعادة، مقارنة مع مجموع الضباط الإجمالي الذين كانوا يخدمون آنذاك والذين قدروا بحدود 24 ألف ضابط [3].

فمن جهة.. لم يعكس هؤلاء الضباط عامةً **(والمتحزبون منهم بخاصةً)** توجهات الرأي العام العراقي السائدة آنذاك. وكان من الصعب اعتبار توجهاتهم السياسية والعقائدية تعبر عن الرأي العام العربي أو العراقي، رغم تعدد وتشظي هذا الأخير، لأن أغلب الضباط كانوا في انفصال جغرافي شبه دائم، وفي عزلة نفسية عن واقع مجتمعهم، نتيجة خدمتهم في أصقاع أخرى.

من جهة ثانية.. في شعورهم بالتفوق الاجتماعي وهي من السمات المهنية والسلوكية للموظفين العثمانيين عامةً وللضباط بصورة خاصة، إذ كانوا ينظرون إلى ذواتهم الفردية بروح متعالية مضخمين إياها، وفيها ازدراء للكثير من القيم الاجتماعية السائدة وخاصةً في المناطق غير التركية.

ومن جهة ثالثة.. كما كانوا ينظرون لأنفسهم على أنهم يمثلون ذلك التواصل للحلقات التاريخية السابقة التي كان فيها للقواد العسكريين القدح المعلى في إدارة

---

(1) المصدر السابق، ص.88. علما بأن بعضهم كان من الفارين من الجيش العثماني ولم تكن لديهم الرغبة لأسباب شخصية أو سياسية، في الحرب إلى جانب الحلفاء. وكان نوري السعيد، الذي كان عضوا بالعهد أحد هؤلاء عام 1915». مستل من إليعازر بعيري، الضباط، ص. 328، مصدر سابق.

(2) ـ نضر علي الشريف،محمد فهمي سعيد، ص. 69، مصدر سابق.

(3) ـ اليعازر بعيري، ص.328، مصدر سابق.

المجتمع العربي/الإسلامي على مختلف مراحله السابقة، لكن بمنظور أكثر ملائمةً لروح العصر السياسية. وقد مثلت هذه المشاركة السياسية للضباط العراقيين في الجيش العثماني، البدايات الأولى لعملهم السياسي، التي ازدادت نسبتها (المطلقة) بصورةٍ فعالة بعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 نتيجةً لجملة من الظروف الداخلية الخارجية وما يستنبط منهما:

- الشروط والظروف الاجتماعية والسياسية لعراق تلك المرحلة وآلية توازناته الاجتماعية القلقة؛
- ولحساسية وتعددية تكويناته الاجتماعية والدينية والقومية، كعوامل داخلية أرأسية؛
- ولطبيعة قوى الاحتلال وتوجهاته اللاحقة كعامل خارجي؛
- وسعيه لتكوين قاعدة اجتماعية لحكم تتناغم مصالحها ورؤاه ومصالحه، وقد كان هؤلاء الضباط يمثلون أهم عناصرها.

بمعنى أدق فقد غُرزت المؤسسة العسكرية عبر ضباطها، في قلب مركزية سلطة الدولة من قبل قوى الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) وثبتت هي ذاتها بعمق في القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي، من خلال الاستيلاء على المراكز المفصلية لمؤسسات الدولة، كذلك من خلال علاقات المصاهرة بين ومع النخب السياسية الحاكمة، حتى أمست أهم عناصرها وأصبحت، منذ ذلك التاريخ وطيلة القرن الماضي، مقر السلطة والسيادة الحقيقيتين، وبالتالي امتلكت مفاتيح التغيير في الدولة وأصبح الضباط النواة المركزية لنخب الحكم وتكتلاته، بصورة نسبية.

وقد تجسدت هذه حالة بخاصة في المرحلة الملكية من خلال سيطرتهم على مفاصل السلطتين التنفيذية والتشريعية متمثلةً في: رئاسة الوزارة ووزارات القوة، حسب معيار المرحلة الملكية، (وهي الدفاع والمالية والداخلية والخارجية)، كذلك على رئاسة مجلسي الأمة (النواب والأعيان). وإزداد تدخلهم في العهد الجمهوري وبخاصةً منذ الجمهورية الثانية (شباط 1963 ـ نيسان 2004) ولحين سقوطها[1].

(1) ـ للمزيد عن تحليل بنية الوزراة الملكية ومجلس الأمة (النواب والأعيان) حسب الأصل المهني بين ذوي المهن العسكرية والمهن المدنية راجع كتابنا، الجيش والسلطة، مصدر سابق. كذلك د. نزار توفيق حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، آفاق عربية، بغداد 1984، والكتاب الأخير بالأصل أطروحة دكتوراه.

ومن العوامل المهمة التي نرى أنها ساعدت على بلوغ هذه النتيجة وتسيس الضباط هي:

1 ـ **رغبة قوى الاحتلال في التعامل مع هؤلاء الضباط، وهذا ما كشفت عنه الآوالية التي اعتمدتها بريطانيا بعد احتلالها للعراق، حيث استندت على قوى العنف المنظم وإبعدت الفئة المتعلمة من الطبقة الوسطى والضعيفة في الوقت نفسه، من صنع القرار المركزي للدولة[1].**

2 ـ **ولكونهم «... من العناصر القومية من العراقيين منتظمة في عدة تنظيمات ومجموعات متميزة. إلا أن هذه التنظيمات كانت تمثلها لجنة تم تشكيلها سنة1920 للتفاوض مع وزارة الخارجية البريطانية وكانت هذه اللجنة تضم ستة أعضاء عراقيين ومقرها في دمشق حيث كان هؤلاء أعضاء في حكومة الملك فيصل ـ ملك سورية. وكانت هذه اللجنة تضم الملك فيصل وجعفر العسكري، ناجي السويدي، ياسين الهاشمي، مولود مخلص، علي جودت الأيوبي، ونوري السعيد، حيث كانوا جميعاً أعضاء في جمعية العهد التي كان يترأسها فيصل[2]»**، وكانوا جميعهم ضمن قوام جيشه العربي المتحالف مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية.

3 ـ أن أغلبهم «**قدموا خدمة جيدة جداً لبريطانيا ومعظمهم موالون لبريطانيا**». كما عبر عن ذلك لورانس، ولأجل إمكانية استخدامهم «**لتحقيق خدمة لبريطانيا في مناطق عربية أخرى**»، كما صرح تشرشل، وباعتبارهم «**إداريون مدربون**[3]» حسب قول المس بيل.

(1) ـ تشير الوقائع التاريخية إلى أن الدولة العراقية ومن خلال المؤسسة العسكرية بسطت سيطرتها على العشائر المتشظية لأجل سريان مفعول قرارها المركزي. وقد امتلكت مؤسسة العشيرة طيلة العقد الأول من نشوء الدولة، من البنادق أكثر بكثير مما امتلكه الجيش الوليد.. وأورد الملك فيصل الأول عام 1932 أرقام متحفظ عليها، لكنها تعكس الاتجاه العام، إذ قدر عدد البنادق لدى العشائر بحدود 150 ألف، في وقت امتلكت الدولة 10 ألف بندقية. هذه الوضعية تناغمت وخطط قوى الاحتلال في أن تكون مهمة الجيش الأرأسية هي الحفاظ على الأمن الداخلي وليس الأمن الخارجي.

(2) ـ وليد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية ص. 12، دار واسط بغداد 1986.

(3) ـ الأقوال مستلة من د. وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية، صص. 167،166، 241، مصدر سابق.

4 ـ ويمكن ذكر عامل أخر لتسيس الضباط، يكمن في **تأثرهم بالأفكار الانقلابية التي حدثت في كل من إيران (المشروطية) وتركيا 1908 (ضد إستبداد السلطان) والانقلاب الاتاتوركي 1923**، الذي أمسى المثل الأعلى لأغلب ضباط تلك المرحلة، حيث سيطرت المؤسسة العسكرية على مقاليد السلطة في كلا البلدين. هذه الأحداث حفزت نظراءهم العراقيين على تتبع خطاهم والتماثل مع أدوارهم.. خاصةً إذا علمنا أن أغلب ضباط العشرينيات كانوا عثمانيي المسلك والثقافة والتأثر.

5 ـ كما يلعب البعد السيسيولوجي الكامن في الموروث الثقافي/ الاجتماعي وما يضيفه الدين الإسلامي بخاصة من هيبة بل وحتى في بعض الأحيان من شرعية دينية ودنيوية، على المجاهد/ للمقاتل/ للعسكري، في منطقة هي من اكثر مناطق العالم على مر التاريخية، تعرضت للغزو العسكري الخارجي. كما أن معظم دولها تكونت حدودها السياسية المتحركة نتيجة للفتوحات العسكرية على مر العصور. كل هذا فسح المجال لاختصاصي العنف المنظم أن يلعبوا دورا متميزاً. كما يتجسد البعد السيسيولوجي في كون أن المجتمع العراقي مشبع إلى حد **التخمة بفكرة إستخدام القوة في حل إشكاليات الحياة** وهذه مستنبطة بدورها من الظروف التاريخية التي مر بها المجتمع ولقربها من تخوم موطن البداوة وقيمها الممجدة لدور القوة في الحياة.

6 ـ لقد إستوحت بريطانيا فكرة العمل مع الضباط في العراق، مما كان سائدا في أمريكا اللاتينية منذ أواخر القرن التاسع عشر، حيث عجت تلك المنطقة بالانقلابات العسكرية، ذات البعد الأمريكي، نتيجة الترابط العضوي **لمصالح القادة العسكريين الكبار لتلك الدول مع الرأسمالية عامةً والامريكية** على وجه الخصوص. أن نجاح الولايات المتحدة في تحقيق الصيرورة الانقلابية هناك، قد أغرى البريطانيين على تتبع ذات المسار بعد أن ضخمت من ذات الضباط ومكانتهم من خلال الترويج لفكرة **أن الجيش تجسيداً لوحدة البلاد**، والذي فرضته بالوسائل القسرية كما يدلل على ذلك تاريخ العراق السياسي.

وحظيت هذه الظروف الوضعية بقبول ضمني من ضباط مختلف المراحل اللاحقة، الذين تبنوا فكرة تدخل الجيش في السياسة عبر الانقلابية العسكرية وممارسة الضغط في الكثير من الآحيان. وقد سيطرت هذه الفكرة على أغلبية القيادات العسكرية مما دفعهم آحياناً، تحت ضغط الصراع بين كتل الحكم إلى التفكير بأخذ زمام المبادرة بأيديهم.. وقد شاطرهم الكثير من أعضاء النخب السياسية المدنية المتأثرين بالفكرة الانقلابية، وبخاصة التيار العروبي، التي مثلت في بعض تجلياتها عن:

- التعبير المباشر لصراع الضباط على الحكم سواءً أثناء الحكم الملكي، الذي شكله مدني وجوهره عسكري، أو الجمهوري؛
- كما عبرت في بعض أوجهها عن مدى تناقضات نخب الحكم وعن طبيعة أزمتها البنيوية؛
- كانت تعكس، في بعضها الأخر، عن الطموحات الفردية للضباط المغامرين؛
- وأخيراً فالانقلابات العسكرية عكست، إلى حدٍ ما، عن أوجه التناقضات الاجتماعية والسياسية بصورةٍ عامة، وداخل المؤسسة العسكرية بخاصة.

ومن الملاحظ أن الظاهرة الانقلابية تكاد تنعدم في المجتمعات المتبلورة طبقياً، التي يتميز نظامها السياسي، على الغالب، بكونه من «... **المجتمعات الراسخة في الديمقراطية، حيث جعلت المؤسسة العسكرية بكاملها تحت سيطرة المدنيين...** [1]». وتأسيساً على تاريخية المؤسسة العسكرية، فقد وجدت تكتلات **عسكرية قبيل تشكيل الحركة الغائية للضباط الأحرار، أي قبل عام 1948 تمثلت**، بـ: تبلورها في خضم الصراعات الاجتماسياسية ومعادلات الحياة وتناقضات المصالح، والأهم حسب ما أعتقد، في البحث عن **الهوية الوطنية الجامعة وآفاقها المستقبلية**، منذ انتهاء الانتداب وبداية مرحلة الاستقلال الشكلي (1932).

لقد تبلورت في رحم المؤسسة العسكرية، كما نعتقد، **أربعة اتجاهات أرأسية جديدة في الساحة السياسية والفكرية** منذ تأسيس الدولة، ووسمت القرن المنصرم برمته إلى حدٍ كبير، انعكست في ماهيات وأوالية (ميكانزمات) الحراك والصراع الاجتماعيين

(1) ـ سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والعسكريين. جريدة الحياة، لندن بتاريخ 23/ 04/ 2001

اللذان شملا اغلب القوى الاجتماعية الحية، بعد ان تراجع نسبيا تأثير الفكر الديني والتقليدي آنذاك من معادلة الصراع الأرأس. هذه الاتجاهات بصورة مكثفة هي:

- الفكر القومي المنطلق من تاريخ أكبر القوميات، والذي راح يكثر الحديث عن عروبة العراق والبعث العربي و(بسماركية) دور العراق في توحيد الاقطار العربية من خلال القوة العسكرية وإذابة الاقليات القومية في بوتقة الوطن الواحد؛

- الفكر الوطني ذي الصبغة الليبرالية المنطلق من أولوية عراقية العراق ومن طبيعة تركيبته الاجتماعية والاثنية والدينية، إلى الأمة العربية، دون إهمال أو تناسي علاقة الأغلبية السكانية بإنتمائها القومي؛

- الفكر الماركسي الذي بدأ يشق لنفسه طريقاً في واقع الحياة السياسية والفكرية في منحاها التقدمي منذ منتصف عشرينيات القرن المنصرم، ليصبح ظاهرة سياسية لها حضورها الفكري والسياسي، شئنا ذلك أم أبينا، إتفقنا معه أم لم نتفق.. وكان له دورا متميزا في تحريك الواقع الاجتماعي وتثويره بكل أبعاده، وخاصة عندما أخذ على عاتقه، من منطلقه الطبقي، الدفاع عن مطالب الفئات الاجتماعية الفقيرة والمكونات الاجتماعية الصغيرة؛

- ويمكننا الإشارة بقوة أيضاً إلى الاتجاه القومي الكردي المتمحور حول الحق الطبيعي لأمته المجزئة والطامحة إلى تكوين ذاتها ضمن وحدتها القومية وتقرير المصير.. وقد كان هذا الاتجاه في بداية نشوءه آنذاك وتكونه المضطرد من حيث التنظيم والفعالية والمنطلقات، ثم أخذ يتبلور بفعل نضاله المستمر.

تقابل مع هذه التوجهات الفكرية السياسية، اصطفاف سياسي داخل المؤسسة العسكرية تمثلت بالتوجهين الأرأسين العروبي والعراقوي بمختلف منطلقاته، كما رأينا، بالإضافة إلى انتشار، نسبي، لتنظيمات سياسية تمثلت بـ:

الأولى: ذات نزعة عثمانوية في البدء، ومن ثم ذات نزعة اسلاموية/ عروبوية. كان يتزعم هذا الاتجاه الضابط توفيق حسين في الثلاثينيات من القرن الماضي. ولكن هذا الاتجاه سرعان ما اختفى وتشتت أعضاؤه في سياق سيرورة الصراع بين الاتجاهين

الأرأسيين العروبي والعراقوي.. لكن تمخض عنه تنظيمات دينية بخاصة الأخوان المسلمين الذين تكاثرت اعدادهم وبخاصة في الجمهورية الأولى.

والثانية: التنظيم العسكري للحزب الشيوعي الذي ظهر منذ أواسط الثلاثينيات، حيث بدء في قاعدة المؤسسة العسكرية لذا لم يكن له دور مؤثر في القرارين السياسي والعسكري للمؤسسة، قدر كونه منفذ للقرارات العسكرية وعليه تتركز المهمات التنفيذية الاساسية للعمليات الميدانية. تمركز هذا الاتجاه وانتشر بين الجنود والمراتب بالأساس، ومن ثم أخذ ينمو ببطئ شديد بين الضباط الصغار ذوي المناشيء الطبقية الفقيرة والمتوسطة.. حتى أمسى في بعض المراحل من أكبر التنظيمات.[1] كما كان هذا الاتجاه ذات طابع تنظيمي حزبي حديث.[2]

والثالثة: «...التيار الوطني اللبرالي المستقل الذي هزته سياسات النظام الملكي والحكومات المتعاقبة وتدهور أوضاع الشعب وحياته الاقتصادية والاجتماعية وسياسات الدول الخارجية التي شدت العراق إلى الأحلاف العسكرية والاستعمارية وأهملت القضايا العربية...[3]»

(1) ـ كان الجيش العراقي على سبيل المثال عام 1959 يضم خمسة آلاف ضابط... كان منهم 1200 كاصدقاء للحزب الشيوعي.. بينما كانت قوة الأخوان المسلمين تأتي بالدرجة الثانية وتليها قوة القوميين ثم البعثيين وفي آخر القائمة قوة القاسميين. مستل من: ثابت حبيب العاني، صفحات من السيرة، ص. 260، مصدر سابق.

(2) ـ يقول فاضل البراك مدير الأمن العام السابق إنه: «لو بحثنا في وثائق الحزب الشيوعي العراقي حتى سنة 1941، فلن نجد ما يشير إلى قبوله بفكرة النشاط السياسي في القوات المسلحة، بل على العكس عثرنا بالفعل على وثائق تثبت أنه قد استنكر تلك الفكرة وقاومها وأدانها...» دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع ص.133، مصدر سابق. هذا القول غير دقيق ولا يتمتع بالمصداقية العلمية والوقائع التاريخية تدحض ذلك. علماً أنه لم يشر إلى تلك الوثائق وما طبيعتها.

(3) ـ يشير د. كاظم حبيب إلى تصنيف أخر، حيث يقول: «برزت في أوساط الجيش العراقي منذ النصف الثاني من الثلاثينات من القرن السابق 5 تيارات سياسية وهي: التيار الحكومي المحافظ الذي كان يمثله العسكريون القدامى في السلطة ومجموعة من كبار الضباط ممن شاركوا بفعالية في الدفاع عن الملكية ونظام الحكم السياسي القائم وسياساته المختلف، بما فيها نشاطه ضمن المواثيق والأحلاف العسكرية. التيار القومي العربي الذي ارتبط بالعقداء الأربعة وفيما بعد بالضباط المرتبطين فكرياً بحزب الاستقلال أو بحزب البعث والقوى القومية الأخرى (القوميين الناصريين)، وهم لا ينفصلون فكرياً عن الرواد الأوائل في النصف الثاني من العشرينات أو في الربع الأخير من الثلاثينيات وبداية الأربعينيات... التيار الشيوعي الذي بدأ بمحاولات تنظيم الجنود في الثلاثينات من قبل زكي خيري وأرتبط بالحزب الشيوعي العراقي، ومن ثم اتسع هذا

لقد نمت هذه الاتجاهات والتكتلات في رحم المؤسسة العسكرية وكانت تمثل، لحد كبير، انعكاسا لواقع أرأسيات الصراعات الاجتماعية/ السياسية والفكرية المطروحة في الساحة السياسية آنذاك.

تأسيساً على ما تقدم، نستخلص، إن كل هذه الكتل والتنظيمات لم تستطيع بخاصة قبل منتصف اربعينيات القرن المنصرم من:

- تكوين قاعدة اجتماعية عريضة منظمة فعالة ومؤثرة، سواءً في المؤسسة العسكرية أو في الحياة المدنية السياسية؛

- ولم تستطيع تبني برنامجاً سياسياً يستقطب أصحاب المصلحة الحقيقية في التغيير؛

- كما إنهما لم يمتلكا وضوحاً سياسياً، بنسب مختلفة، لواقع العراق وسبل تطوره؛

- كما اختلفا في طبيعة العلاقة بين الوطني (الخاص) والقومي (العام).

لقد كان الدور التأثيري للضباط متذبذباً وحسب الظرف الزمكاني الملموس، فتارة يكون مباشراً وفي أخرى بصورة غير مباشرة، فمرة قويا وأخرى ضعيفاً. لهذا فبعد هزيمة حركة مايس 1941 التحررية، التي كانت في إحدى جونبها تمثل إنتكاسة للدور السياسي للضباط، أتفقت كتل الحكم على تبني استراتيجية جديدة تتمثل في الإبعاد الكلي للمؤسسة العسكرية من المشاركة في حل الخلافات الداخلية الأنوية فيما بينها ككتل حاكمة، وفي إبعادها ما أمكن من المشاركة في حل التناقضات بينهم كنخب سياسية حاكمة وبين الجماهير الشعبية في انتفاضاتها، إلا في حالات الضرورة القصوى.

وعليه فقد تكاثفت جملة من العوامل وراء التكتل الغائي لحركة الضباط الأحرار، لكن قبيل ذلك أفرزت في البدء:

النشاط لتتشكل منه لاحقاً (منظمة اتحاد الجنود والضباط)» و«... التيار القومي الكردي الذي تبنى القضايا القومية الكردية ورفض سياسات الحكم إزاء الشعب الكردي. وكان هذا التيار يرتبط بالحزب الديمقراطي الكردي (الكردستاني).علماً بأن بعض الأكراد ارتبطوا أيضاً بالتيار الشيوعي وآخرين بالتيار اللبرالي، كما أن بعضهم كان ضمن التيار الحكومي المحافظ...». والتيار اللبرالي المستقل. راجع للمزيد، لمحات من عراق القرن العشرين.، في13 جزء، الجزء 6، منشورات آراس اربيل 2013.

أولاً: المحاولات التنظيمية الفردية (1941 ـ 1948):

بدأت، في مثل هذه الظروف وما قبلها، ارهاصات حراك سياسي تعبوي بين الضباط الشباب ومن الرتب الصغيرة، إتسم بالتكتلية العفوية والسرية، وحاولت، باندفاع الشباب العاطفي وتسرعه وقلة خبرته العملية والسياسية، تكوين تنظيمات حلقية مبنية على الأمنية والشخصية الكارزمية، للمساهمة في تغيير القرارات المركزية للدولة أوعلى الأقل التأثير عليها.. وفي حالات قليلة جداً كانت تستهدف إسقاط النظام السياسي برمته وإن لم يستهدف تغيرات جذرية في العلاقات الاجتصادية. وقد بلغ عدد هذه التنظيمات الفردية ما يقارب العشرة [1]، منها على سبيل المثال، عندما «... اقتنع عدد من الضباط الصغار سنة 1948 إلى حماية انفسهم بتشكيل تنظيم تعاوني وذلك بتقديم جزء ضئيل من راتبهم تجمع عند أحدهم يستفاد منها عند إلقاء القبض على أحدهم لتصرف على عائلته وكان المنظم لهذه الفكرة هو طه الشيخ أحمد اما الضباط فهم: طه الشيخ أحمد، رفعت الحاج سري، جلال الأوقاتي، ماجد محمد أمين، سليم الفخري، غضبان السعد، إسماعيل العارف، خليل إبراهيم حسين، صبيح علي غالب، محمد خليل، فريد ضياء محمود. ولم تؤدِّ هذه الفكرة إلى خطوة عملية ولم تتطور إلى تنظيم سياسي داخل الجيش... [2]» لأنهم، **حسب قناعتنا**، ذوي توجهات فكرية وحزبية متباينة والتي تصدم، بالضرورة، بالزمالة المهنية وبطبيعة مضمون التغيير الجذري المرغوب. ولقد ثابر البعض من هؤلاء على الانتماء إلى ما اطلق عليه بجماعة القسم والتي إنتمت لاحقاً إلى التنظيم الشيوعي (اللجنة الوطنية لإتحاد الجنود والضباط).

وتأسيساً على ما ذكر فإن كل الارهاصات الأولى للتنظيمات السياسية في الجيش، المذكورة أعلاه وتلك غير المذكورة، **تميزت بأنها:**

- كانت غير موحدة مركزياً ولم تتسم في بالاستمرارية، ولم تخلق شخصية محورية أو كتلة مركزية تجمع هذا التشظي أو تدور في رحاها على الأقل، ولهذا كانت كل خلية تعتقد أنها الخلية السرية الأولى التي تكونت في المؤسسة العسكرية؛

---

(1) ـ راجع عن هذه التكتلات الفردية، كتابنا من ماهيات السيرة عبد الكريم قاسم الفصل الخامس، مصدر سابق.

(2) ـ راجع جواب العقيد صبيح علي غالب على أسئلة العقيد صبحي عبد الحميد، المنشورة في مذكراته «اسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق» ط.2، ص. 252، العربية للموسوعات، بيروت1994.

- فيها الشيء الكثير من تضخيم الذات رغم صغر حجمها وتأثيرها [فالعاصفة التي يثيرونها ليست بالعمق الذي يدعونه] وفيها الكثير من الغطاء الدعائي؛

- كانت أغلب هذه التنظيمات ذات سمة عفوية ورد فعل انفعالي لشبان في بدايات مداركهم للوعي السياسي، لم يمتلكوا رؤية سياسية واضحة تستطيع الإجابة على القضايا المطروحة، ما بالك المستعصية؛

- كانت مفعمة بعواطف وحماس الشباب، الذين لم يتجاوز أعمار أغلبهم عن 18 ـ 20 سنة ومن المتأثرين بقيم القوة والرجولة والشهامة؛

كان أغلب منتميها من الفئات الوسطى وتحديداً من الطبقة المتوسطة الدنيا ومن أسر حضرية حرفية أو صغار التجار والملاك؛

ـ مما أكسبهم صفات هذه الفئات المتسمة بالقلق والتذبذب، ونقل الولاء من جماعة إلى أخرى ومن حزب لأخر؛

لم ترتقِ هذه التنظيمات بذاتها إلى ظاهرة اجتماعية، نظراً لغياب البعد الذاتي والضرورة الموضوعية وظروف تحققهما. لذا مثلوا الارهاصات الأولى لظاهرة برزت بعد أكثر من عقد من الزمن. وكانت الاجراءات التي قامت بها قوى الاحتلال الثاني (1941 ـ 1947) ونخب الحكم بمثابة الكابح لبلورة مثل هذه الصيرورات الاجتماعية، نظراً لخطورة المؤسسة العسكرية، بعد إنهزام دور مؤسسة العشيرة، في التأثير على التوازنات السياسية والاجتماعية.

ورغم ذلك فقد مهدت هذه التنظيمات الفردية وتلك الجماعية الضعيفة، وما رافقها من ظروف داخلية وعربية ودولية، على بروز وبلورة وعي نوعي جديد أفصح عن مكوناته ما يمكن أن نطلق عليه اسم: [ظاهرة الضباط الأحرار]. نتيجة لما ساد من ظروف، داخلية وخارجية كعوامل موضوعية، وما حدث من تغيرات داخل المؤسسة العسكرية بعد فشل حركة مايس 1941، كعامل ذاتي.. جميعها دفعت بالضباط المسيسيين وبعضهم عضويين:

ـ نحو إستكمال شروطهم الذاتية والارتقاء بها إلى مستوى الطموح المنتظر والمتمحور حول بلورة حراكهم الاجتماعي في تنظيم ملموس ومجسد من جهة.

ـ ومن جهة أخرى فإن إحساس الضباط، المسيسيين بخاصة، بقدراتهم الذاتية على إحداث التغيير، نظرا لما يمتلكوه من ادوات قسر مادي بالتماثل مع ما ساد في المنطقة.

بمعنى أخر تفاعلت جدلياً هذه العوامل بصورة جمعية وأثمرت في بلورة كل من:

ـ شكل الظـاهرة: تنظيمات عسكرية متعددة، تبلورت في مركز واحد، يدور في فلكه أو قريباً منه تكتلات أصغر حجماً يجمعها:

ـ مضمون الظاهرة: المُنصب على تبني التغيير المنشود في شكل وجوهر الحكم، وذات مضامين اجتصادية/ سياسية تتلاءم، إليحدٍ كبير، والواقع العراقي في إمتداده القومي.

ثانيا: التنظيميات الجمعية الغائية (1948 ـ 1958):

توضح تاريخية حركة الضباط الأحرار أن جملة سمات رافقت صيرورة بدايات حِراكها التنظيمي والفكري وصلاتها الأفقية والعمودية، ونواتها التأسيسة الأولى والشخوص التي مثلت المحور الأرأس لتتمركز حولها. بمعنى آخر لازمت هذه الحركة بصورةٍ عامة تباينات عميقة حول:

ـ تأريخية النشوء وأولوية التأسيس؛

ـ طبيعة التوجه الفلسفي ومكوناته الفكرية؛

ـ تبلور التنظيم وبداية العمل؛

ـ القادة الأرأسيون للتنظيم الغائي للضباط الأحرار.

وتشير كثير من الدلائل إلى أن الشكل الجنيني الأول للتنظيم الغائي، وليس الظرفي كما هو الحال ما قبل عام 1948، **قد تكون أثناء حرب فلسطين الأولى وفيها بالذات،** كفكرة ودافع. في الوقت ذاته **هناك من ينفي وجود مثل هذا التكتل الغائي في تلك الفترة،** كما يقول نعمان ماهر الكنعاني إذ «... أنا أتصور أن حركة الضباط الأحرار ليس لها تاريخ يمتد إلى تلك الفترة (حرب فلسطين 1948 ـ الناصري) ولهذا أحببت أن ألقي

ضوءاً على الموضوع لعل فيه فائدة...[1]». لكن الكثير من الدراسات تؤكد على وجود مثل هذا التنظيم[2].

❖❖❖ الضباط الوطنيون.

كان أول تنظيم غائي وقد أطلق عليه اسم ويميط الباحث د. علاء الدين الظاهر، اللثام عن هذه النقطة بالقول: «... **إن بداية التنظيم تعود إلى حرب فلسطين عندما أُحيل عبد الكريم قاسم إلى مجلس عرفي لأنه قام خلافاً للأوامر بتقديم دعم مدفعي للجيش المصري في الفالوجة. أثارت إحالة قاسم للمحاكمة حنق ضباطه فأقدموا على تشكيل تكتل الضباط الوطنيين...**[3]».

وكان التنظيم يضم كل من: **العقيد الركن نجيب الربيعي؛ المقدم الركن عبد الكريم قاسم؛ النقيب رفعت الحاج سري؛ الرائد الركن طارق سعيد فهمي؛ الرائد الركن عبد الوهاب الأمين؛ الرائد الركن داود الجنابي؛ الرائد طاهر يحيى؛ النقيب محسن الرفيعي؛ الملازم الأول خليل إبراهيم حسين.**

وتشير العديد من المصادر المقترنة بالوقائع التاريخية، رغم تضاربها في التفصيلات، أن تكتل الضباط الوطنيين قد تفتت كمجموعة موحدة عاملة، عند عودة الجيش من فلسطين. لكن مع ذلك بقى بعض من أعضائها(بخاصة عبد الكريم قاسم ورفعت الحاج سري) يواصلون التكتل مستثمرين العلاقات التضامنية / المهنوية/ السياسية، بغية تجميعهم حول فكرة التكتل الغائي والتي تطورت لاحقاً إلى تكتلات متبلورة غير ظرفية وذات بناء منظم، أستقلت نسبياً بعضها عن البعض الآخر في المرحلة الأولى، ومن ثم توحدت أكبرها (رغم ما إنتاب مضمونها من خلاف تنظيمي وفكري) في مرحلة لاحقة[4].

(1) ـ راجع: الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز ص. 252، الشؤون الثقافية، بغداد 1987.

(2) ـ للمزيد راجع، خليل إبراهيم حسين الزوبعي، موسوعة 14 تموز، ج. 6، ص. 60 وما بعدها، مصدر سابق. «... وقد أصدر التنظيم أول منشور له بعنوان (الموت للعرب والحياة للجواسيس)...». ص.66، ذات المصدر.

(3) ـ د. علاء الدين الظاهر، الجوانب الإيجابية في عهد شخصية الفريق الركن عبد الكريم قاسم،، مجلة الموسم، ص. 58، العدد 32، أمستردام 1997. كذلك د. سيار الجميل، تفكيك هيكل، ص، 465، مصدر سابق.

(4) ـ إن تاريخية المؤسسة العسكرية العراقية وولوجها في عالم السياسية، كما اتضح لنا، يعود إلى بدايات

وهنا لابد من التنويه من أن اي باحث جاد لا يستطيع أن يقرر بصورة حاسمة ويقينية وبالأدلة القطعية، متى وكيف تشكلت كتل الضباط الأحرار ومن كان المؤسس الأول لها. فالكل، مع إستثناءات قليلة، تحاول إبراز ذاتها على حساب الآخرين أو تعطي لذاتها الفردية أو التكتلية، على غير إستحقاقها التاريخي، مكانةً أو دوراً بالقرب من القادة المحوريين في الحركة. وسوف نتتبع بصورة مكثفة عن أهم هذه التنظيمات التي تشكلت ما بعد عودة الجيش العراقي من فلسطين عام 1949، منها:

❖❖❖ التنظيم الشيوعي:

تركز بالأساس آنذاك في قاعدة المؤسسة العسكرية (المراتب ـ من ضباط صف وجنود) وقد ضم هذا التنظيم خلال الفترة 1947 ـ 1949 حوالي 262 عضواً في الجيش. كان منهم 7 طلاب في الكلية العسكرية، في حين مثل ضباط الصف والجنود، المتطوعون والمكلفون، ما يقارب 55% من المنتمين، أي 144 عضواً، وخلا هذا التنظيم من أي ضباط آنذاك. ونتيجة للقمع الذي مُرس ضد الحزب بعد وثبة كانون 1948 وإعدام الحياة لقادته، أنخفض عدد الأعضاء العسكريين في الحزب إلى 92 عضواً كان منهم 6 ضباط وطالب واحد في الكلية العسكرية وآخر في المدرسة الطبية العسكرية وطبيب عسكري[1].

وهذا التنظيم يمثل استمرار لتكتلين ذو طبيعة حزبية بحتة، إذ «... في أواسط الأربعينيات تمكنت رابطة الشيوعيين العراقيين بقيادة داوود الصائغ المنشق عن ح. ش. ع بقيادة الرفيق فهد، من تكوين منظمة عسكرية برئاسة لجنة من الضباط هم:(الرئيس الركن سليم الفخري، الرئيس الركن غضبان السعد، الرئيس عبد القادر الله ويردي، الملازم حسين خضر الدوري، الملازم عايد كاطع العوادي والملازم صالح الدريعي) ومقرهم في الموصل. وهناك تنظيم عسكري يشرف عليه الرفيق فهد ومسؤوله الملازم

تأسيس الدولةالعراقية من خلال تسنمهم المناصب الحساسة، وان تكتلات الضباط المسيسن تشكلت في مطلع الثلاثينيات، أما التكتلات الغائية لتغيير النظام فقد بدأت إرهاصاتها منذ أول تنظيم لهم كما مذكور أعلاه.. وبالتالي فليست حركة الضباط الاحرار في العراق، كما روج لها التيار العروبي، من أنها بدأت بعد انقلاب 1952 في مصر.

(1) ـ بطاطو، ج.2.ص. 447 ـ 443، مصدر سابق..

عبد العزيز عبد الهادي الذي التحق بالحزب الشيوعي عام 1941، يتكون من خلايا الجنود وضباط الصف... [1]».

ومن ثم وبعد وثبة كانون الثاني وما تعرض له الحزب الشيوعي من اضطهاد طالت أغلب تنظيماته فقد ألف الملازم الأول (فاضل البياتي) من الحرس الملكي منظمة بين الجنود وضباط الصف. وأتصل بالحزب الشيوعي العراقي وكان قد حقق اتصاله بالمنظمات اليسارية التي سبقته وإنضم إليها. وقد تطور لاحقاً إلى تنظيم ذات سمات حزبية وكون كتلته الخاصة عام 1955 وأطلق عليها إسم «**اللجنة الوطنية لإتحاد الجنود وضباط الصف والضباط**.وهذه الكتلة الجديدة كانت تظم مستويين من التنظيم: **الأول**، تنظيم الضباط والثاني، التنظيم الخاص بالمراتب (ضباط صف وجنود). ويتميز برنامجها برؤيتها الطبقية الرديكالية وبرنامجها ذات البعد اليساري وخطابها السياسي الصارخ الذي تتسم به، وإلى أساليبها التنظيمية التي لا تنسجم مع ما تطرحه الكتل الأخرى. كما إن الاسماء المنظوية ضمن هذه الكتلة أكثرهم تقريباً من المحسوبين على قوى اليسار ومن المنتمين إلى جناحها الرديكالي (الحزب الشيوعي العراقي).. هذا البرنامج وتلكم الشخوص المسيسة كان السبب الأراس في أبعادهم من التنسيق مع أغلب كتل الضباط الأحرار التي لا تقبل في عضويتها غير كتل الضباط. قبل أو بعد توحدها في عام 1957،

❖❖❖ تنظيم ما بين النهرين

«... في أوائل العام 1950 تم تشكل تنظيم في الفوج الثالث من اللواء الرابع في الديوانية، [2] منظمة سرية أتخذت لها الإسم السري (ميسوبوتاميا: ما بين النهرين)

---

(1) ـ حامد مصطفى مقصود، ثورة 14 تموز، ص. 15 ـ 16، مصدر سابق.

(2) ـ يبدو أن هذه الكتلة قد أتحدت مع كتلة سبق وأن أسسها في الديوانية «... العميد إسماعيل علي آمر مدفعية الفرقة، بعد أن إستقال عن التنظيم الإم (يقصد تنظيم رفعت الحاج سري ـ ع.ن) وأخذ يصدر منشورات ولما علمت الإستخبارات... أحيل على التقاعد ضمن قائمة تضم ثلاثة ضباط آخرين لا علاقة لهم بحركة الضباط الأحرار... وبعد التقاعد حاولت الإستخبارات إرضاءه وإرساله إلى سوريا للإستفادة منه ولكنه رفض...» اخليل إبراهيم حسين الموسوعة، ج.6، ص. 284، مصدر سابق. إن هذا النص المختزل لا يوضح ماهية علاقة إسماعيل علي بكتلة سري ولماذا إنفصل عنها، وغير محدد سنة إحالته على التقاعد.. وتم إنتخاب إسماعيل علي رئيساً لهذا التنظيم

برئاسة إبراهيم حسين الجبوري. وتم الاتفاق على بذل المجهود في ضم أكبر عدد من الضباط تحت هذا الشعار. بقيت منظمتنا محدودة داخل اطار اللواء المذكور في الديوانية وفي عام 1953 كانت المنظمة تتألف من 23 ضابطاً بمختلف الرتب[1]. وإلتحق بها جملة من الضباط من ذوي التوجهات الديمقراطية منهم: العميد المتقاعد (إسماعيل علي) وإبراهيم حسين الموسوي. وأتصلت المنظمة بـ (وصفي طاهر) وقرروا تغيير أسم المنظمة، التي أطلق عليها (**اللجنة العسكرية المتحدة الحرة**) وانتخب العميد (إسماعيل علي) رئيساً والرائد إبراهيم حسين الجبوري نائباً أول وأنتخب (وصفي طاهر) نائباً ثانياً.

وحدث تطور مهم للكتلة بعد إنضمام ما أطلق عليه بـ«... جماعة القسم وهم من الضباط الشباب الذين بدأوا نشاطهم بدفع ربع دينار لكل منهم والقسم بالحفاظ على السر ويقود التنظيم طه الدوري ومن بين افراده خزعل السعدي وخليل إبراهيم العلي وأحمد محسن العلي الذين إنضموا إلى صفوف الحزب الشيوعي العراقي فيما بعد بإستثناء الدوري...[2]» وتأسيساً على ذلك فقد كان مآل هذه المنظمة، التي لم تسلط عليها الأضواء الكافية. ورغم تداخلهما من حيث المنطلق الفكري والإشراف الحزبي.

أما علاقة قاسم بالكتل اليسارية فلم أعثر ما يدلل على ما ذهب إليه الزوجان خيري من أن الزعيم قاسم كان عضواً في اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط عندما يقولان: «**كما أنظم إليها عدد من الضباط ومنهم وصفي طاهر وعبد الكريم قاسم وإسماعيل علي[3]**»، بقدر ما كان له علاقات مع بعض الضباط الشيوعيين سواء أكانوا

الديمقراطي لفترة محددة ومن ثم قدم إستقالته منه كما تشير مذكرات إبراهيم الجبوري المنشور مختصرها لدى جرجيس فتح الله، العراق في عهد، الجزء 2، صص. 496 ـ 522ـ مصدر سابق.

(1) ـ يشير ليث الزبيدي إلى أنه «كان هناك تنظيم شيوعي آخر مقره لواء الديوانية ومن أبرز أعضائه النقيب إحسان مهدي البياتي والنقيب حسن الوائلي والنقيب كاظم عبد الكريم والملازم الأول منعم جاسم ويرتبط هذا التنظيم بتنظيم بغداد الذي يرأسه الرائد فاضل مهدي البياتي المنوه عنه أعلاه». ويبدو أن هذا التنظيم هو إمتداد إلى ما ذكره إبراهيم الجبوري أعلاه. راجع: ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط. 2، ص. 110، مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1981،

(2) ـ ثابت حبيب العاني، الحزب الشيوعي: السلطة والقوات المسلحة الثقافة الجديدة، العدد 266 ص. 33.

(3) ـ الزوجان سعاد وزكي خيري، دراسات في تاريخ ص. 261، مصدر سابق.

في الخدمة أو أُحيلوا على التقاعد، منهم: إسماعيل علي وإبراهيم حسين الجبوري ووصفي طاهر وسليم الفخري وغضبان السعد وغيرهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أغلب الضباط المسيسين يعرف بعضهم البعض الآخر وكانوا ينسقون العمل في بعض الآحيان.

❖❖❖ **تنظيم المنصورية** [1]:

وهو أكبر الكتل وأكثرها سريةً وانضباطاً. يؤرخ اللواء الركن المتقاعد خليل سعيد فكرة انبثاقه، بقوله: «... **ولكن في رأي الشخصي إن البداية للتنظيم الذي فجر ثورة 14 تموز، قد بدأت بعد العودة من حرب فلسطين 1948 ـ 1949 وكانت في معسكرات التدريب الإجمالي لسنة 1950 على شواطيء الحلة** [2] **«بقيادة عبد الكريم قاسم. هذا الرأي فيه شيء من الموضوعية، لكن هذا التنظيم بشكله وقوامه لم يفجر الثورة، بل كان عمودها الأرأس. لكن (أزعم) أنه أرسى حجر الأساس للتكتلات اللاحقة. في الوقت ذاته راح البعض ينفون وجود مثل هذه الكتلة، دون الإستناد لوقائع مادية وبغير تمحيص للوقائع التاريخية، منهم عضو اللجنة العليا الضابط القومي محسن حسين الحبيب كما ورد في مذكراته** [3].

«... وهكذا يظهر للقارئ أن عبد الكريم قاسم ترأس في سنة 1955 أكبر مجموعة من الضباط القادة والأعوان الذين يعسكرون في المنصورية وجلولاء وكان لعبد السلام عارف وطاهر يحيى القدح المعلى في المفاتحة والضم وكان عبد الكريم قاسم موضع

(1) ـ لقد أختلفت الروايات وتضاربت المدونات، وتنابز الرواة، حول تاريخ نشوء تنظيم المنصورية بين مؤيد ونافي، التي إنحصرت بالتحديد في الفترة بين 1948 ـ 1956. إذ قال بعضهم إنها تأسست في عام 1954؛ وآخرون أشاروا إلى عام 1955؛ وغيرهم قال أنها تكونت في عام 1956 أو 1957. فمثلاً ذكر كمال عمر نظمي: «... وهو شيوعي وصديق لعبد الكريم قاسم قبل الثورة، أن عبد الكريم قاسم فاتحه بوجود تنظيم عسكري سياسي سري يعمل على القيام بثورة وطنية أما في أواخر عام 1954 أو أوائل 1955». مستل من جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1953 ـ 1958، 285. بغداد 1980. في حين قال ليث الزبيدي أنه: «بنفس الوقت الذي تم فيه تشكيل اللجنة العليا، تشكلت تنظيمات أخرى للضباط الأحرار بين صفوف القوات المسلحة كتنظيم المنصور(ية) الذي يرأسه عبد الكريم قاسم...»، أي آواخر عام 1956.

(2) ـ راجع مجلة البداية، العدد 5، ص.6، بغداد 2004.

(3) ـ محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز في العراق، دار الاندلس 1981، المكان بلا.

ثقة ضباط جلولاء ـ المنصورية، وإن الإدعاء القائل بأن عبد الكريم قاسم لا يملك التنظيم ولا ترتبط به كتلة من الضباط يحتاج إلى مراجعة وتدقيق لأنه يفتقر إلى الدليل والوثيقة...[1]».

أن «... كتلة المنصورية التي يترأسها عبد الكريم قاسم والتي كانت تضم كتلتي المنصورية جلولاء ومن قادتها طاهر يحيى وناظم الطبقجلي (قبل أن ينقل في 15/ 3/ 1958 إلى الموصل) وعبد الرحمن عبد الستار وعبد اللطيف الدراجي (بعد أن نقل إلى جلولاء في 15/ 6/ 1958) وعبد السلام عارف، ومن أعضاءها فتاح سعيد الشالي وقاسم الجنابي وحافظ علوان وعبد الرزاق محمد سعيد وحسين صادق وعارف يحيى الحافظ ويونس الدوري ورشاد كمال الدين وحسن عبود (قبل أن ينقل إلى اللواء الخامس عشر) وعبد الفتاح المراياتي وعبد الوهاب ياسين ورشيد شاكر وعبد المجيد جليل وعلي العاملي وأحمد صالح العبدي وغيرهم، وفي بغداد كان من كتلة قاسم كل من: عبد الكريم الجدة ومحمود عبد الرزاق ووصفي طاهر، وفي المسيب كان الكثير من ضباط اللواء الأول الذي قاد عبد الكريم قاسم أحد أفواجه يرتبطون بعبد الكريم قاسم، فعلى سبيل المثال لا الحصر منهم: عبد الرضا عبيد وكاظم مرهون الفتلي وكاظم مرهون الكريطي وأكرم محمود وعبد الجبار عبد الكريم الظاهر وغيرهم، ومنهم من كان يرتبط بعبد السلام عارف كالعقيد أحمد حسن البكر والعقيد هادي الراوي... ومنهم من كان له دور فعال في السيطرة على اللواء نفسه منهم على سبيل المثال لا الحصر الملازم الأول طارق عباس حلمي والملازم الأول كامل محمود خطاب...وهكذا يظهر للقارئ أن عبد الكريم قاسم ترأس في سنة 1955 أكبر مجموعة من الضباط القادة والأعوان الذين يعسكرون في المنصورية وجلولاء...[2]».

لقد أنطلق قاسم يسبر غور الاحزاب العراقية ذات المنطلق العراقوي وبالتحديد: الحزبين الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي [3]، وأوفد لهما (رسول الثورة

(1) ـ خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، ج.6، ص. 288، مصدر سابق..
(2) ـ المصدر السابق، ج.6، ص.286 ـ مصدر سابق.
(3) ـ يقول القيادي الشيوعي عامر عبد الله عن هذه العلاقة: «...وموقف الحزب منها وتطور صلاته بها، والدور الذي يجب أن يلعبه في توحيد صفوفها، لا سيما مجموعتي عبد الكريم قاسم ومحي الدين عبد الحميد. وكان الجانب الأساسي من محتوى التقرير ناتجاً عما كنت أنقله إليه عن قاسم وصلتي

ـ رشيد مطلك) منذ منتصف الخمسينيات ليكسبهما إلى تأييد الثورة، ومعرفة موقفهما، ويسترشد بأرائهما ويقف على مطاليبهما.. ثم كلفهما بمعرفة رأي كل من مصر عبد الناصر حيث تم إيفاد كل من حسين جميل ومحمد حديد، وكذلك كلف الحزب الشيوعي لمعرفة موقف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية من الثورة المنتظرة وقام بالمهمة عامر عبد الله وجمال الحيدري في البدء وسلام عادل وعامر عبد الله في المرة الثانية [1].

❖❖❖ **كتلة رفعت الحاج سري. رجب عبد المجيد:**

كان **رفعت الحاج سري** من الضباط القلائل الذين ثابروا على مواصلة العمل التنظيمي الغائي.. وقد تعمق ذلك بعد نجاح الانقلابات العسكرية في سوريا في البدء ومن ثم في مصر ولبنان، أن رفعت الحاج سري كان، بحق، **أحد المؤسسين الأوائل لحركة الضباط الأحرار**، وليس المؤسس الأول للحركة، في الوقت نفسه لا توجد دالة معلومة ومؤكدة توضح من هو المؤسس المحوري الأول دون غيره. **ولذا فإن حركة من هذا القبيل، كانت في البدء ذات صفة سرية من جهة، وذات طبيعة جمعية وليس فردية من جهة أخرى، وهذا ينسجم ودرجة النضج الذاتي للحركة ذات الطابع السري والتي ظلت بعيدة عن أن تؤكد ذاتها كظاهرة في المؤسسة العسكرية في مطلع الخمسينيات. كان رفعت وبحكم مهنويته، ينحو في حياته العسكرية نحو هذا الغائية المستهدفة.** [2]

عمل رفعت الحاج سري بمعية رجب عبد المجيد ونظرا لاختلاف طباعهما فقد

المستجدّة به...». مستل من: سنوات الفقر والأمل الخائب، مجلة أبواب العددان 2و3، لندن 1994.

(1) ـ حول محمد حديد وايفاده، راجع مذكراتي ـ الصراع من أجل الديمقرطية؛ وحسين جميل، مجلة آفاق عربية؛ وعامر عبد الله الاتحاد السوفيتي وثورة 14 تموز، الغد الديمقراطي، العددان 57 و58 في 1983. كلها مصادر سابقة.

(2) ـ حتى أنه أراد التماثل مع الرئيس ناصر في قيادة الحركة وهما كانا في ذات الرتبة الصغيرة. لكن رفعت لم يستطع بلوغ ذلك لأن هناك في حركة الضباط الأحرار في العراق، خلافاً لمصر، من كان أعلى رتبة منه وأكثر كفاءة عسكرية وسياسية ومرونة فكرية وتجربة عملية من جهة؛ ولديهم تنظيم اوسع من الكتلة التي كان يعمل فيها رفعت من جهة ثانية؛ وأن التراتيبية العسكرية العراقية كانت الأقرب قبولا من التراتيبية الحزبية من جهة ثالثة.

افترقا كل على حده، أنت في طريق وأنا في طريق، حسب توكيد رجب (في حين تؤكد بعض الأراء أن رفعت لم يرغب مطلقاً في العمل الموحد مع رجب). وأستمرت هذه الحالة بينهما لغاية 14 تموز. إذ لعب التنافس بين الضباط الأحرار المحوريين، دوراً في تكوين وتفرق بعضهم بخاصةً أولئك الطامحين للزعامة، الذين يرون في أنفسهم أحق من غيرهم من أصحاب الرتب الأعلى في كتلتي المنصورية والقادة (كتلة بغداد) اللتان أصبحتا مركز ثقل اللجنة العليا لاحقاً، وزداد وزنها بعد توحيدهما، حيث كانت رتبة أغلب كتلة القادة أعلى، من رتبة رفعت الحاج سري في فترة تكون هذه الكتلة من أمثال الزعيم الركن ناجي طالب والزعيم الركن نجيب محي الدين.. ولهذا لم ينظم رفعت إلى اللجنة العليا رغم تثبيت عضويته.

وعليه دأب رفعت على تكوين سمعة لنفسه وسط زملاءه في المؤسسة العسكرية، ضمن حدود مفاهيمه الدينية والاخلاقية، المتسمة بالتزمت والصرامة، والابتعاد عن المحرمات الدنيوية المتعارضة مع قيمه الإسلامية ونظرته الاجتماعية وهندسة أبعادها. كما كان متأثراً بالمروث الاجتماعي/ الثقافي السائد. هذه السمعة حققت له شيء محدود من الكارزمية في عالمه العسكري وخلقت ثقة لديه في إداء دور مهم في الحياة، وتغذت هذه النزعة من موروثه العائلي (الأرستقراطي) العسكري.

وقد كللت هذه المثابرة نفسها بتكوين هيكلة تنظيمية قائمة على أساس خلوي، تضم كل خلية عدد محدود من الضباط، تطورت لاحقاً إلى تنظيم وتأليف لجنة لقيادة التنظيم في نهاية عام 1951 ومما يؤيد تحليلنا هذا، هو أن أكثر أعضاء لجنته كانوا من ضباط دورته المارة ذكرها، وها أنني أثبت بعض الأسماء للتدليل وليس للحصر متجنباً ذكر الرتب العسكرية لكل منهم وهم: إسماعيل العارف، نعمان ماهر الكنعاني، وصفي طاهر، مجيد جليل، عبد الوهاب الأمين، صالح مجيد السامرائي ومحي عبد الحميد وغيرهم. ومن الملاحظ أن الرجل الذي لعب دوراً في هذه الكتل لاحقاً لم يكن من المؤسسين الأوائل لها.. وأعني به رجب عبد المجيد. ومن هذا المنطلق أني سأقترب من الحقيقة أكثر فأكثر، إذا أطلقتُ على هذه الكتلة أسم كتلة رفعت سري-محي الدين عبد الحميد، نظراً لما لعباه من دور في تنظيمها قبل إنشطارها بعد إنضمام رجب عبد المجيد، الذي سلط الأضواء على ذاته أكثر من الآخرين في كتلة القادة أو تنظيم (بغداد).

لقد توسعت كتلة القادة (بغداد) مجدداً وبصورةٍ كبيرة بعد العدوان الثلاثي على مصر في خريف 1956، الذي ترافق مع تزايد روح التحدي لدى الضباط الأحرار وتصلب عزيمتهم وإصرارهم على بلوغ غائيتهم.. وقد أمتد تأثيراتها إلى أغلب الوحدات العسكرية، وأنظم إلى الكتلة (أو نسق العمل معها) العقيد طاهر يحيى والعقيد عبد الرحمن عارف وغيرهم. كما نسجت الكتلة علاقات وإتفاقات (جنتلمانية) مع بعض الكتل الأخرى بصورة جمعية أو مع بعض أفرادها القياديين بصورة فردية.

❖❖❖ تنظيم 11 مايس 1958:

في أوائل كانون الثاني 1958 في إجتماع عقد في دار الرائد كامل الشماع، في تكوين كتلة جديدة أخذت على عاتقها محاولة تنفيذ حركة 11 مايس 1958، وقد ضمت قيادتها كل من: «... العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، والمقدم رفعت الحاج سري والمقدم وصفي طاهر والمقدم ماهر نعمان الكنعاني والرائد حسن مصطفى النقيب والعقيد عبد الغني الراوي والرائد خليل العلي والرائد خزعل السعدي والرائد طه ياسين الدوري والرائد كامل الشماع... [1]».

ومن الملاحظ أن هناك ثقل نوعي كبير للضباط الديمقراطيين واليساريين في هذه الكتلة الجديدة، كما إتسم أعضاءها المنفذون بالاندفاع والحماسة تصل حد المغامرة. ويبقى السؤال المهم بالنسبة لهذه الكتلة، ينصب على ماهية الرابطة التي جمعت سري ذو النزعة الدينية/ القومية مع جمهرة واسعة من الضباط ذوي التوجهات اليسارية والديمقراطية؟؟ وبم يُفسر إندفاع سري للتعاون حتى مع كتلة إتحاد الجنود والضباط التي يرعاها الحزب الشيوعي من خلال بعض ضباطها المعروفون له في هذه الكتلة [2]؟ وكيف يفسر أندماج هذا الخليط من الإنتماءات السياسية المتعارضة في كتلة واحدة؟ وما هو الجامع المشترك بينها؟ فهل هو إسقاط النظام الملكي حسب، وإذا كان نعم فما هو برنامج الكتلة وموقف القادة المحوريين الأقوياء (رفعت/ الشواف/ وصفي) في تحقيقه، وهم المتعارضون في الإنتماءات السياسية والفكرية؟!.

---

(1) ـ ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز، ص. 165، مصدر سابق

(2) ـ للمزيد راجع: حامد مصطفى مقصود، ثورة 14 تموز، مصدر سابق.

لم تزودنا الأدبيات المنشورة عن حركة الضباط الأحرار بما يُفيد في تعليل هذه الظاهرة الجديدة سوى إن روح المغامرة والتسابق لإحتلال الدور القيادي بين القادة الكبار لمجمل الحركة، وهذا واضح جدا من خلال التشريح الاجتماعي والنفسي لقيادة هذه الكتلة (11 مايس 1958) دون إستثناء وما رسمته سلوكياتهم السياسية من تأثير على الأحداث قبل 14 تموز أو بعدها، عندما ساهموا بصورةٍ عضوية في الفعل السياسي بعد تشظيهم وتفرقهم وما إنتابهم من عداء بلغ حد الإجتثاث المادي بعضهم البعض الأخر.

❖❖❖ االلجنة العليا للضباط الأحرار:

في سياق التطور الكمي لكتلة القادة (بغداد) وتضاعف خلاياها قبل نهاية 1956 «... إلى حدٍ شعر معه الضباط الأحرار بضرورة إيجاد شكل للعلاقة أكثر تنظيماً وتمركزاً. وبعد سلسلة من الإتصالات وعمليات جس النبض تشكلت (لجنة عليا) ضمت الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد والعقيد الركن ناجي طالب والعقيد الركن عبد الوهاب الأمين والعقيد الركن محسن حسين الحبيب والعقيد المتقاعد طاهر يحيى والمقدم المهندس رجب عبد المجيد والمقدم الركن عبد الكريم فرحان والمقدم وصفي طاهر والرئيس الأول الركن صبيح علي غالب والرئيس الأول الجوي المتقاعد محمد سبع... ومحتمل جداً أن تكون اللجنة قد عقدت إجتماعها الأول في شهر كانون الأول/ ديسمبر من تلك السنة في بيت الرئيس أول الجوي المتقاعد محمد سبع في منطقة الأعظمية... وقبل أن ينفض الإجتماع وافقت اللجنة على إقتراح طرحه رجب عبد المجيد يتعلق بإعتبار رفعت الحاج سري واحداً من أعضاء اللجنة، ولكنه لم يتمكن أبداً من المشاركة في أعمال اللجنة نظراً للرقابة المشددة المفروضة عليه...[1]».

(1) ـ حنا بطاطو، ج. 3، ص. 85، مصدر سابق. في حين يذكر جاسم العزاوي (ص.74) وصبحي عبد الحميد (ص.57) إسم عبد الرحمن عارف ضمن قوام الكتلة. وينفي ذلك ليث الزبيدي (ص. 109) إستناداً إلى أقوال بعض الضباط الأحرار، كما إشار إلى تغيب كل من الأمين وسري عن الاجتماع. في حين لم يذكر العزاوي (ذات الصفحة) أسم سري ضمن قوام هذه الكتلة. وأعتقد أن إضافة سري تم إلى اللجنة العليا لكتلة القادة، التي كانت تجري مفاوضات مع كتلة المنصورية، وبعد إنضمام قاسم وعارف لقوامها، أكد رجب إقترحه السابق بضم سري للجنة لأجل إحداث توازن للقوى داخلها بين التيارين العراقيوي والعروبوي، وبينه كسكرتير للجنة وبين قاسم رئيسها.

والحقيقة كان يرفض حضور إجتماعاتها لأسباب الزعامة الأنوية ولعدم إنسجامه مع بعض الإعضاء، كما مر بنا. كان هذا الإجتماع منصباً على كتلة القادة (بغداد) وليس اللجنة العليا التي أُضيف لها خمسة أعضاء اربعة منهم منذ مطلع عام 1957 والخامس في آيار 1958 وهو عبد الوهاب الشواف.

وفي إجتماع لقيادي كتلة القادة عقد بعد إسبوع (وقيل بعد أسبوعين) من الإجتماع الأول (كانون أول 1956)، تم إنتخاب الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد، رئيساً لها ورجب عبد المجيد سكرتيراً. وقدَ تمت هذه العملية ضمن سياقات الأنظمة العسكرية ومراعاتها للرتبة والأقدمية بالإضافة إلى ما تميز به من إنضباطية عسكرية ورؤية سياسية واضحة ومن أقدمية في تأسيس حركة الضباط الأحرار حيث عمل على تجسيد صيرورة هذه الظاهرة منذ الحرب الفلسطينية الأولى ضمن قوام القادة الأرأسيون لها.

لقد إندمجت كتلة المنصورية، من خلال عبد الكريم قاسم إلى كتلة القادة (بغداد)، في مطلع عام 1957، لكنه، كغيره من رووساء الكتل، لم يكشف قاسم عن مكونات وطبيعة كتلته وشخوص قادتها، بحكم سرية العمل وطبيعة التنظيم الخلوي التي كان سائداً فيها، وما فرضته ظروف عملهم. أما كيفية إنضمامه وآليتها فقد كانت بمبادرة من اللجنة العليا التي خلال أحد إجتماعاتها «... في أوائل عام 1957، إستعرضنا أسماء بعض الضباط الذين كان من المفيد ضمهم إلى الحركة وخاصةً آمري الوحدات والتشكيلات منهم، وكان من جملة الضباط الذين تردّدت أسماؤهم الزعيم الركن (العميد)عبد الكريم قاسم (آمر لواء مشاة في المنصور)... وبعض الضباط الآخرين... ولذلك عهدنا إلى محيي حميد (المقصود محي الدين عبد الحميد ـ ع.ن) بمفاتحة ناظم الطبقجلي لمعرفته الوثيقة به (صبيح علي غالب، يقول أنهم كلفوه بمفاتحة الطبقجلي ـ ع.ن)، وتعهد المقدم رجب بمفاتحة عبد العزيز العقيلي، أما عبد الكريم قاسم فتعهد وصفي طاهر بمفاتحته... وفي اليوم التالي أخبرنا ناجي بأن عبد الكريم قاسم متفق معنا في الفكرة وأنه يرغب في الإنضمام إلينا فوافقنا على ذلك، مع العلم بأن الكلام والمشاورات دارت حول إنضمام عبد الكريم بمفرده إذ لم يكن لديه تنظيم مرتبط به كما إدعى البعض...[1]». لكننا لم نعثر على ما يؤيد هذا الرأي النافي لوجود

---

(1) محسن حسين الحبيب، حقائق، ص. 55، مصدر سابق. في حين يشير بعض الضباط إلى أن مفاتحة

كتلة لدى قاسم، لدى بقية الأعضاء، ولا عند الكم الأغلب من الباحثين، الذين يؤكدون أن هنالك كتلة المنصورية برئاسة عبد الكريم قاسم[1].

ويمكن إرجاع أسباب دمج التنظيمين، كما نرى، إلى ما يلي:

1. توحيد العمل الجدي للإسراع بقيام الثورة ووضع الخطط اللازمة لذلك؛
2. زيادة قوة وحجم تنظيم الضباط الأحرار ومنع المنافسة بينهما؛
3. سرية العمل وعدم إفساح المجال لتسرب أنباء التنظيم إلى السلطة؛
4. الإستفادة من أكبر عدد من الوحدات العسكرية الفعالة التي يسطير عليها الضباط الأحرار...[2]»؛
5. الإستفادة القصوى من هالة الكارزما (الصمدانية) التي تحيط بشخصية قاسم ومن سمعته في أوساط ضباط الجيش.

كانت اللجنة التي صوتت في حينها، تضم كل من: محي الدين عبد الحميد؛ ناجي طالب؛ عبد الوهاب الأمين؛ محسن خسين الحبيب؛ طاهر يحيى؛ رجب عبد المجيد؛ عبد الكريم فرحان؛ وصفي طاهر؛ صبيح علي غالب ومحمد سبع. وسميت اللجنة بإسم **اللجنة العليا للضباط الأحرار**.

لقد تم إنتخاب قاسم بشبه إجماع كلي (9 ضد 1)، ليس لأنه أقدم ضابط في اللجنة وأعلاهم رتبة حسب، بل يقف خلف ذلك، كما أرى، جملة من العوامل هي:

ـ ذو كفاءة عسكرية وشهادة عليا ـ ركن وخريج دورة القادة الاستراتيجيين؛

قاسم كانت في كانون ثاني وليس آذار كما ذكر أعلاه، راجع ليث الزبيدي، ص. 111، مصدر سابق إستنادا لقول ناجي طالب ومحمد سبع ومحي الدين عبد الحميد. في وقت يشير بطاطو إلى تواريخ مختلفة حيث يذكر أن اللجنة العليا فوضت وصفي طاهر في نيسان/ أبريل، وفي مايس/ آيار» وبعد التداول في بيته في العلوية في بغداد مع الزعيم الركن ناجي طالب... إندمجت جماعته بالحركة الرئيسية».ج.3، ص. 97. هذا التصور العام لدمج كتلة المنصورية باللجنة العليا يخالف ما ذكره مجيد خدوري من أن هذه المبادرة جاءت بناءً على طلب عبد الكريم قاسم ذاته بعد عودته من الأردن. راجع العراق الجمهوري، ص. 39.مصدر سابق.

(1) راجع للمزيد حول ذلك: موسوعة 14 تموز، كذلك ما تم تداوله في ندوة (الذاكرة التاريخية) من شهادات مختلفة وما جاء في الدراسات التاريخية منها: مجيد خدوري العراق الجمهوري، ليث الزبيدي، د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي وحنا بطاطو وغيرهم.

(2) ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز، ص. 111، مصدر سابق.

ـ كان يتولي وحدة عسكرية ضاربة؛

ـ كان يتزعم واحدة من أكبر كتل الضباط الأحرار؛

ـ كان الأكثر نضجاً بين القادة العسكريين وشخصية محورية؛

ـ كان من المساهمين الأوائل في تاريخ الحركة؛

ـ كان يحظى بإحترام بين صفوف الضباط لسجله العسكري النظيف؛

ـ لم تلوثه المغريات المادية ولم يستغل مناصبه وبعيدا عن الزهو والخيلاء؛

ـ له ثقافة سياسية فكرية واسعة ومتابعة متواصلة لهما؛

ـ كان أحد أنشط ضباط الحركة ومساهم عضوي فعال في نشاطاتها منذ عام 1948؛

ـ لعبت خلفية شخصيته وسمعته في حرب فلسطين دوراً مهماً في إنتخابه.

أما بصدد قوام اللجنة العليا للضباط الأحرار فقد تطورت بالأساس من كتلة القادة وتوسعت رويدا رويدا، لتضم ضباطاً برتب عالية ذوي توجهات فكرية/ فلسفية متباينة. وجاءها التوسع الكبير بعد عملية الاندماج مع كتلة المنصورية ومن ثم إنضمام قاسم ومن ثم عارف إليها. وعليه فقد كان قوامها يتكون عشية الثورة كما يوضحها الجدول أدناه.

جدول يوضح قوام اللجنة العليا للضباط الأحرار حسب رتبهم العسكرية وإصولهم الاجتماعية والفكرية عشية ثورة 14 تموز 1958

الإسم والرتبة	تاريخ ومكان الولادة	الأصل الاجتماعي	الإنتماء الفكري
1 ـ الزعيم الركن عبد الكريم قاسم/ الرئيس	1914 بغداد	الفئات الوسطى الدنيا/ نجار	يميل للحزب الوطني الديمقراطي
2 ـ الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد/ نائب أول للرئيس	1914 بغداد	ضابط في الجيش العثماني	يميل للحزب الوطني الديمقراطي
3 ـ الزعيم الركن ناجي طالب/ نائب ثاني للرئيس	1917 ناصرية	ملاك أراضي	مستقل قومي النزعة

4 ـ العقيد المهندس رجب عبد المجيد/ سكرتير اللجنة	1921 عانه	تاجر أغنام	مستقل قومي النزعة
5 ـ العقيد الركن عبد الوهاب الأمين	1918 بغداد	ملاك أراضي صغير	يميل للوطني الديمقراطي
6 ـ العقيد الركن محسن حسين الحبيب	1916 الشطرة	ملاك أراضي صغير	مستقل قومي النزعة
7 ـ العقيد الركن عبد السلام عارف	1921 بغداد	تاجر صغير	قومي ذو نزعة إسلامية
8 ـ العقيد طاهر يحيى	1914 بغداد	تاجر حبوب	ذو نزعة قومية
9 ـ العقيد عبد الرحمن عارف	1916 بغداد	تاجر صغير	قومي ذو نزعة إسلامية
10 ـ العقيد المتقاعد رفعت الحاج سري	1917 بغداد	ضابط عثماني	قومي ذو نزعة إسلامية
11 ـ المقدم الركن عبد الكريم فرحان	1919 الصويرة	ملاك صغير	ذو نزعة قومية
12 ـ المقدم الركن عبد الوهاب الشواف	1916 بغداد	ملاك قاضي شرع	وطني ذو نزعة يسارية
13 ـ المقدم وصفي طاهر	1918 بغداد	ضابط عثماني	وطني ذو نزعة يسارية
14 ـ المقدم الركن صبيح علي غالب	1920 بغداد	موظف حكومي	وطني ذو نزعة وطنية
15 ـ رئيس أول طيار متقاعد محمد سبع	1916 بغداد	ضابط عثماني	ذو نزعة قومية

ـ جُمدت عضوية وصفي طاهر في حزيران 1958، بعد مساهمته في المحاولة الانقلابية التي جرت ليلة 11/ 12 مايس 1958.[1]

(1) يشير بطاطو، في ج.3، ص.97 إلى أن وصفي طاهر قد إنسحب من اللجنة وحل محله عبد الوهاب الشواف.

ـ أُلحق عبد الوهاب الشواف باللجنة بعد محاولة11 مايس 1958 إرضاءً لطموحه.

ـ كانت أعمار أعضاء اللجنة تراوحت بين 37 ـ 44 عاماً. و11منهم أعمارهم بين 40 ـ 44.

ـ أغلب أعضاء اللجنة من أصول عربية (13: 15) اي بنسبة 87%

ـ أغلب الأعضاء ولدوا في مدينة بغداد (11: 15) أي بنسبه 73%

ـ أغلب الأعضاء قد أكملوا كلية الأركان (9: 15) أي بنسبة 60%

ـ 5 منهم أكملوا دراسته العسكرية العليا في إنكلترة (5: 15) أي بنسبة 33%

ـ 4 منهم كانوا من عوائل ذو أصول عسكرية (4: 15) أي بنسبة 27%

ـ 5 منهم من عوائل مالكة للأراضي (كبيرة وصغيرة) (5: 15) أي بنسبة 33%

ـ 4 منهم من عوائل تجارية (كبيرة وصغيرة) (4: 15) أي بنسبة 27%

ـ الباقين أحدهم من أصول مهنية والآخر من موظف بسيط (2: 15) أي بنسبة 13%

ـ جميعهم خريجي المدرسة العسكرية العراقية (15: 15) أي بنسبة 100%

ـ جميعهم أنتسبوا للكلية العسكرية ما بعد 1932 (15: 15) أي بنسبة100%

ـ 12 عضوا إنضموا إلى اللجنة قبل 1956 (12: 15) أي بنسبة80%

ـ 3 أعضاء إنضموا إلى اللجنة بعد عام 1956 (3: 15) أي بنسبة 20%

ـ جميعهم من المسلمين (15:15) أي بنسبة 100%

ـ تراوحت رتبهم العسكرية بين مقدم وزعيم ركن.

ـ جميعهم كانوا في الخدمة الفعلية يوم الثورة بإستثناء رفعت سري ومحمد سبع وطاهر يحيى

ـ أغلبهم كانوا من حيث الإحتراف المهني على مستوى جيد فما فوق.

ـ أغلب الأعضاء سبق لهم وإن مارسوا الفعل السياسي في شبابهم.

ـ لعبت الرابط الصداقية بينهم دوراً مهماً في الإنتساب يفوق دور الروابط الفكرية والسياسية.

ـ كان جميع الأعضاء غير منتمين لأي حزب سياسي، آنذاك على الأقل.

ـ كان البعض منهم متأثراً بأفكارحزب الوطني الديمقراطي والإستقلال والشيوعي

ـ وكان جامعهم المشترك منصب على عملية التغيير الجذري وإسقاط النظام الملكي.

3.3 . من أراسيات أهداف الثورة الثرية (14 تموز 1958):

من مميزات حركة الضباط الأحرار منذ مطلع الخمسينيات في العراق، وجود غائية عامة مستهدفة، مقارنةً بتلك التكتلات التي سبقت حرب فلسطين الأولى، وهذا ما ميزها، في الوقت نفسه عن الحركات الانقلابية التي سادت آنذاك في عموم المشرق العربي. كمنت هذه الغائية في إسقاط النظام الملكي بالاساس، اما ما تبلور من اهداف فقد تم مناقشته شفاهً بعد تكوين اللجنة العليا للضباط الأحرار. ولهذا يكتنف هذه الغائيات المتبلورة والتصورات المتبناة الكثير من الغموض والتشوش إستناداً إلى ما عرضه الضباط الأحرار أنفسهم أو بالأحرى الاشخاص المحوريون منهم في اللجنة العليا[1].

هذا الغموض مستنبط من خلفياتهم الاجتماعية والطبقية ومساحات التباعد النفسي بينهم؛ وفضاءاتهم الفكرية المتباينة التي إتسمت بالتناقض بل وحتى التناحر في بعض مفاصلها، رغم أن جامعها الأرأس تجسد في البعد السياسي المتمثل بإسقاط النظام الملكي، حيث رأوا فيه إستنزافه لذاته وبالتالي فقدانه لمبررات وجوده الدستوري والسياسي الشرعي وضيق قاعدته الاجتماعية وتخلف أهم عناصرها (الاقطاع والارستقراطية التقليدية والطفيلية الكومبرادورية).

وعند العودة إلى البحث في ماهيات برامج كتل ضباط الأحرار، بإستثناء اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود والضباط، سنصل إلى مدى واقعية الإستنتاج أعلاه. إذ لم يُعثر على برنامج موحد متفق عليه بين هذه الكتل ولا حتى عند أعضاء اللجنة العليا، الذين لم يدونوا في حينها برنامجاً مكتوباً لغائيتهم المستهدفة، وذلك لتحريم كتابة اي شيء بينهم. وأغلب من كتب عن أهداف الحركة بالتفصيل، فاعتقد أنها دونت ما بعد الثورة بما فيهم محسن حسين الحبيب وعبد الوهاب الأمين الذي اشار فيها إلى وجود ميثاق وطني يشتمل على المبادئ الجوهرية التي اقرها الأربعة عشرا ضابطاً دون قيد أو شرط[2].

---

(1) ـ راجع للمزيد مذكرات كل من: محسن حسين الحبيب، صبيح علي غالب، إسماعيل العارف، صبحي عبد الحميد، عبد الكريم فرحان، ومن الكتاب: ليث الزبيدي، حنا بطاطو، ج. 3، د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الذاكرة التاريخية، د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي، د. محمد حسين الزبيدي، وموسوعة 14 تموز، كلها مصادر سابقة.

(2) ـ راجع مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص. 40، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1974، علما بأن مذكرات عبد الوهاب الأمين غير منشورة لحد الآن.

لكن «... من خلال مقابلاتنا لأعضاء اللجنة العليا فأنهم أكدوا بأن هذه المذكرات ربما كتبها العقيد الأمين بعد قيام الثورة وبالأخص أثناء محاكمة العقيد الركن عبد السلام عارف. لأنهم أقسموا اليمين بعدم كتابة أية ورقة أو جملةعن التنظيم خوفاً من أنكشاف الحركة لدى سلطات العهد الملكي. أما عن الميثاق الوطني الذي يتضمن الأهداف والمبادئ، فأن التنظيم لم يقر أي ميثاق، وإنما كانت هناك أهداف ومبادئ أساسية تعتبر من البديهيات لأية حركة أو عسكرية ضد الحكم الملكي الرجعي وهي التحرر السياسي والاقتصادي...[1]».

ولهذا الاسباب تمت مناقشات عامة وحورات شفهية لبعض الأهداف المرجوة والتي كانت متاثرة، إن لم تكن مستنبطة من مطالب الحركة الوطنية المعارضة بشقيها العراقوي والعروبوي، بحيث صيغت من خلال إستنطاق الأحداث اللاحقة، التي تزامنت مع الأمنية الآنية والمستقبلية. لذا أصبحت أهداف الحركة موضع جدل بين أعضاء اللجنة العليا والكتل المتحورة حولها والقريبة منها.

وهنا ستطرح الأسئلة التالية نفسها بقوة: هل فكر القادة، المحوريون على الاقل، في حركة الضباط الأحرار، في تحديد أهم الأهداف الغائية لذاتها؟؟ وإن وجدت فما هي هذه الأهداف؟؟ وبعضها يناقض الفلسفة الحياتية لاغلبية قادة اللجنة العليا حيث انهم متبنون للفكر العروبوي الاسلاموي بصيغته التقليدية؟؟ وإذا وجدت مثل هذه الأهداف هل تم مناقشتها والاتفاق عليها داخل اللجنة العليا؟؟ أم كُتبت بعد نجاح الثورة؟؟ أم انها تم استخلاصها من مطاليب الحركة الوطنية المعارضة؟؟ وإذا كان بالايجاب فهل تم الاستعانة بالقوى السياسية المدنية على بلورتها إن وجدت؟؟ وما مدى تطابق هذه الاهداف مع تطلعات الشعب العراقي؟؟ وغيرها من الأسئلة بهذا الخصوص.

ينفرد محسن حسين الحبيب من دون بقية اعضاء اللجنة العليا [2].. في تحديد، حسب قراءته اللاحقة، ما يقارب من عشرين هدفاً ضمتها ثلاثة مستويات هي:

(1) ـ ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958، ص.139، مصدر سابق.

(2) ـ يقول محسن حسين الحبيب، إن هذه الأهداف دونها لأول مرة عام 1960، واحتفظ بها لمدة 20 عاما، واثناء هذه الفترة ظهرت الدراسات الاكاديمية والبحوث والمذكرات، مما «... وجدت أن الوقت قد حان لإعادة قراءة وترتيب ما كنت قد كتبت، فكانت هذه الصفحات...». كما يذكر ذلك في تقديم لمذكراته.

1 . الداخلية:

- إلغاء النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري؛
- القضاء على الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين؛
- إسترداد حقوق العراق النفطية وإقامة صناعة نفطية عراقية؛
- الخروج من منطقة الإسترليني وتحرير الإقتصاد من التبعية؛
- تحقيق الوحدة الوطنية والحل العادل للقضية الكردية؛
- تضييق الفوارق الإجتماعية وتأمين العدالة الاجتماعية [1].

2 . العربية:

- الخروج من الإتحاد الهاشمي؛
- التقارب الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة والدول العربية المتحررة؛
- إسناد الشعب الفلسطيني في إستعادة أرضه؛
- الوحدة العربية هدف مصيري يجب السعي لتحقيقها على مراحل، **إلا إذا تعرض العراق إلى غزو خارجي يستهدف إعادة النظام الملكي، حينئذ يمكن المناداة بالوحدة الفورية مع ج.ع.م.** [2]

---

(1) - سنذكر مؤشرا واحدا على انعدام العدالة الاجتماعية اثناء الملكية «... يذكر الاستاذ صالح فليح حسن الهيتي في كتابه (تطور الوظيفة السكانية لمدينة بغداد الكبرى) ونقلاً عن تقرير حكومي صادر في تموز 1958، إن هنالك قرابة 184 الف نسمة من سكان بغداد يسكنون الصرائف والاكواخ الطينية، ومعنى ذلك إنهم يشكلون (18,4%) من سكان المدينة، وإن ثلاث وسبعون بالمائة منهم جاءوا من لواء العمارة، وعشرة ونصف بالمائة منهم جاءوا من لواء الكوت. كما يورد مصدر آخر إن عدد سكان الصرائف قد اصبحوا قرابة مائتان وخمسون الف نسمة عام 1961، وإن المهاجرين سنوياً الى بغداد كانوا بحدود سبعين الف نسمة. آنذاك كان سكان العراق ثمانية ملايين فقط...» مستل من علي بداي، ثورة تموز ونشوء «المدّور الأجتماعي» موقع الناس http: / /al-nnas.com

(2) - في هذا المقطع دلالة واحدة تفضح زيف الذين رفعوا شعار الوحدة الفورية، وبخاصة حزب البعث، الذي أصر زعيمه بضرورة رفع هذا الشعار، رغم قناعة الكثيرين من القيادة القطرية بعدم ملائمته للوضع السياسي. للمزيد راجع خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطيبة، رياض الريس، بيروت - لندن 2001.

3. الدولية:

- الخروج من حلف بغداد؛
- إزالة السيطرة البريطانية على القواعد العسكرية في العراق؛
- إتباع سياسة الحياد الإيجابي؛
- إقامة علاقات مع الدول الإشتراكية؛
- سياسة العراق الخارجية تبنى على أساس الإحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

هذا البرنامج يطبق من خلال تأليف: مجلس قيادة الثورة من أعضاء اللجنة العليا والذي هو بمثابة السلطة التشريعية: ومجلس وزراء أغلبه من المدنيين؛ ومجلس سيادة يقوم مقام رئيس الجمهورية؛ وتحديد فترة إنتقالية يشرع بعدها الدستور الدائم [1].

إن هذه الاهداف المسطرة - تتشابه إلى حدٍ كبير مع ما ذكره ليث الزبيدي في موسوعته الموضوعية والقيمة عن ثورة 14 تموز بالعراق.. والتشابه في المضامين وفي تصنيفها الداخلي والعربي والدولي.

فمن جهة.. هذا الطرح للإهداف يضع الباحث في مواجهة عدة إستفهامات وتساؤلات عن مدى مصداقية هذا البرنامج شبه المتكامل للجنة العليا، في وقت كان معظم ضباط المؤسسة العسكرية يعانون من ضعف في مقوماتهم الفكرية والسياسية، علاوةً على كون البرنامج كان أرقى مما سطرته القوى السياسية المؤتلفة بجبهة الإتحاد الوطني آنذاك، في برنامجها المستهدف ذو النقاط الخمس[2]، من حيث: **الشمولية والسعة؛ في المدى الآني والمستقبلي؛ بصدد المضامين الاجتماعية والسياسية؛ التحالفت الإقليمية والدولية؛ طبيعة النظام السياسي؛ أوالية (ميكانزم) تداول السلطة.**

وإزاء هذه الحالة وشفوية ما تردد على ألسن الضباط الأحرار وعبر مذكراتهم كلها

(1) راجع محسن حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز، ص. 56، مصدر سابق.

(2) راجع للمزيد عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج.10، ط.4، ص. 242، مصدر سابق. وقد شملت هذه النقاط: تنحية نوري السعيد وحل المجلس النيابي؛ الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة؛ مقاومة التدخل الاستعماري وإنتهاج سياسة مستقلة أساسها الحياد الإيجابي؛ إطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية؛ إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة المفصولين لأسباب سياسية.

دللت على عدم إتفاقهم على ماهية برنامجهم، لا يسعنا سوى التأمل في ما طرحه الحبيب من برنامج والقول أن فيه: تضخيم كبير للذات المهنوية للضباط؛ وللإيحاء بكونهم قادرون على إستعادة مكانتهم و(دورهم التاريخي) في السلطة ولهم الأولوية في إدارتها، ليس لكونهم يتصرفون بوسائل العنف المادي حسب، بل (لمشروعهم التنموي!!) ذات الأبعاد الشاملة للمعضلات الاجتصادية/ السياسية والثقافية. وهذا ما يتبين من تبنيهم لمشروع نهضوي لم يتم الاتفاق عليه، ناهيك عن أخذ رأي الشعب فيه، لذا ليس من حق بعضهم أن يسطروا مبادئ معينة ويدعون إنها تمثل رأي الكل، بخاصة في غياب القادة الكبار أو صمت بعضهم المكره. وبالتالي فالاستنتاج الذي خرجنا به، عبر طرح الاستفهامات المتعددة حول الاهداف الغائية من الحركة، نتوصل إلى أنه تم كتابته على ضوء المنجز المتحقق والتي تبنتها حكومات الزعيم قاسم.

ومن المعلوم من تاريخية المؤسسة العسكرية إنها بدأت في استيعاب ذاتها المهنية وإستنهاضها منذ الثلاثينيات، واستعادته ثانيةً بعد ما أصابها من تحلل في أعقاب فشل حركة مايس 1941 والتخفيض المعتمد لحجمها من قبل مثلث الحكم الملكي، وبالتالي فإن بروز ظاهرة حركة الضباط الأحرار في مطلع الخمسينيات، دلالات ذات مغزى في بلوغها نحو إعادة استنهاض ذاتها. وعليه فإن الاهداف الأولية التي سطرتها الحركة الغائية كانت، كما نعتقد، تقتصر على أهداف محدودة أراسية تتمثل في إسقاط النظام الملكي، ولم يكن في وسعها أن تطرح مثل هذا البرنامج الواسع الشامل لأغلب المعضلات الاجتصادية/ السياسية التي كان يعاني منها المجتمع العراقي، وعلى الأقل، لدى العديد من أعضاء اللجنة العليا.

أن هذا التعدد الكبير للأهداف، كما جاءت في مذكرات الحبيب، توحي بأنها مستوحاة من مصدرين أراسيين، كما اتصور، وهما:

- **مما طرحته الحركة الوطنية المعارضة للنظام الملكي؛**
- **ومما طبقته حكومة تموز/ قاسم في عمرها القصير (الجمهورية الأولى 1666 يوماً).**

وتأسيسا على ذلك يحاول الحبيب من جهة، الإيحاء بأن هذه الأهداف كانت من بنات أفكار اللجنة العليا، علماً بأن حكومة الزعيم قاسم قد نفذت أغلبها المطلق وبما

يقارب من 85 % من مجموع الأهداف المذكورة [1]؛ أو أن محسن الحبيب، وبصورة لا شعورية، أراد بذكرها بهذا الشكل، إدانة كل الذين خرجوا على قاسم من الضباط الأحرار وغيرهم، وهو من أولهم، وإستلموا السلطة من بعده ولم يستكملوا بقية الأهداف غير المنجزة والتي مثلت منطلق محاربتهم لقاسم، والمتمثلة في[2]:

ـ عدم إستكمال المشوار بالنسبة لحل القضية القومية وبالأخص الكردية منها [3]؛

ـ عدم تشكيل مجلس قيادة الثورة؛

ـ عدم تحديد نهاية فترة الإنتقال وتشريع الدستور الدائم [4].

ومن جهة ثانية يلاحظ على الأهداف التي سطرها الحبيب، أنها، كما قلنا سابقاً،

(1) ـ حسن العلوي، عبد الكريم قاسم، رؤية بعد العشرين، صص.125 ـ 148، دار الزوراء، لندن 1983.

(2) ـ المصدر السابق، ص. 147.

(3) ـ يذكر عبد اللطيف الشواف: «...لقد سمعت من صديق أثق بخلقه وكفاءته أنه لما نشب الخلاف بين المرحوم الملا مصطفى البرزاني وعبد الكريم قاسم في الستينيات وسرعان ما وصل إلى مواجهات عسكرية خطيرة في شمال العراق ـ حاول الشاه استغلال الوضع للحصول على مكاسب سياسية فعرض ـ سراً ـ على عبد الكريم بواسطة الملحق العسكري الإيراني في بغداد ـ التعاون للقضاء على الثورة الكردية، فجوبه برفض المرحوم عبد الكريم قاسم وقوله له (بأنه لا يتآمر ضد أبناء شعبه ـ يقصد الملا مصطفى والثورة الكردية) ـ ان الذي روى لي هذه الرواية هو الزعيم عبد الله العمري (صديق عبد الكريم وصديق الحزب الوطني الديمقراطي وعميد كلية اركان في عهد المرحوم عبد الكريم...». عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون، ص.94، مصدر سابق.

(4) ـ يذكرعبد اللطيف الشواف: «... أما الدستور الدائم فقد طلب مني قاسم في أول 1963 دراسته ووضع مشروعه ومسودة حوله، ويبدو أنه قد طلب من وزارة الداخلية إعداد مشروع مواد أولية للدستور بالاستعانة بصيغ الدساتير الأخرى القريبة إلى النظام القضائي العراقي والمعروفة في العراق آنذاك، وقد وضعت لجنة من وزارة الداخلية نصوص الدستور... ويبدو أن هذا المشروع ودراستي القاصرة عن السلطة القضائية وربما غيرها كانت على مكتب المرحوم عبد الكريم قاسم عند القبض عليه في وزارة الدفاع ثم قتله في شباط 1963...». المصدر السابق، ص. 110.

ومن الجدير بالذكر فقد قال قاسم في آخر مقابلة معه نشرت في جريدة لموند الفرنسية بتاريخ 5 شباط 1963: «... فإنني أتعهد الآن بأن لجنة من الخبراء ستشكل قبل نهاية شهر شباط هذا..لتكلف بإعداد مشروعين، دستور دائم وتشريع انتخابي جديد وسنضع تحت تصرفها من أجل ذلك، نصوص عدد من الدساتير الأجنبية ومنها النصوص السويسرية والالمانية والفرنسية والمصرية والسورية، وفي كل الأحوال، إنني أتعهد علناً أمام الشعب بأن يكون عام 1963 هذا عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية...». مستل من كتابنا، ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في بصائر الآخرين، ص. 375، دار الحصاد دمشق 2012.

تتعارض مع معتقدات أغلب أعضاء اللجنة العليا، وكذلك ضباط بعض الكتل ذات التوجه القومي أو تلك ذات الولاءات الدنيا، الذين لم يستطعوا الخروج من محيطهم الضيق، والذين لم يملكوا الرؤية الكلية، ولا الترابط الجدلي بين الأهداف الداخلية والعربية والدولية.

وتاسيسا على ذلك فيمكن الاستنتاج من أن الحكم على قاسم من قبل البعض في اللجنة العليا وغيرهم، بكونه إنحرف عن الثورة لا مجال لطرحه، بقدر ما تفوح منه الثأرية والقسوة المبالغة والرؤية غير العادلة.. والتساؤل الذي يفرض نفسه هنا **هل أستطاع الناقدون لقاسم إستكمال غير المُنفذ من الأهداف؟؟ وبخاصةً ما يتعلق بالوحدة العربية التي كثرت إتهامهم لقاسم بعدم تنفيذها؟؟** سندع لسان التاريخ الاجتماعي ينطق، ليقول لنا ما فعلته الحكومات القومانية طيلة الجمهورية الثانية (9شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) من أجل تحقيق الوحدة (الفورية أو غير الفورية)؟؟ سندع القارئ اللبيب إلى الاجابة على هذا التساؤل. كما ستتبعه بطرح الاستفهام المتمحور حول تطابق الظروف الموضوعية والذاتية مع هذا الهدف الانساني والضروري؟؟.

إني أميل، وبقوة الموضوعية، إلى أن ما سطره الحبيب من أهداف غائية جميعها **مستقاة مما نفذته حكومات الزعيم قاسم من برامج عملية على كافة الأصعدة الداخلية والخارجية، وفي المناحي الاجتصادية والسياسية والتربوية الفكرية.. وما أعلنت عنه من مشاريع مستقبلية ونادت به من مبادئ يسترشد بها، ليس كأبعاد نظرية مجردة، قدر كونها برامج عملية نفذت فعلاً وأحدثت إنعطافاً في بنية وتركيبة الواقع الاجتصادي السياسي والفكري بحيث بمجملها وضعت العراق على سكة الحداثة والتطور.**[1]

ومن جهة ثالثة ومما له علاقة بأهداف حركة الضباط الاحرار فيوضح النشاط السياسي لقاسم وهو في اجواء التحضير للثورة من أنه قد طلب المشورة من الحزبين ذويّ المنطلق العراقوي وهما الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي كما مر بنا. لذا اتصل قاسم بالحزب الشيوعي في صيف 1956 من خلال رشيد مطلك.. وحاول

(1) حول هذه المواضيع راجع كتابنا، قراءة أولية في سيرة عبد الكريم، مصدر سابق، كذلك دراستنا الموسومة: قراءة أولية في المشروع القاسمي، جريدة الغد الديمقراطي، العددان 120و121، لندن 1995.

التعرف على رأيه بالثورة المنتظرة وأهدافها وبرنامجيتها المستقبلية. يسرده عامر عبد الله القيادي السابق في الحزب الشيوعي بالقول: «... بعد اختتام اجتماعات الكونفرنس الثاني مباشرة، عقدت اللجنة المركزية اجتماعاً... وفي هذا الاجتماع قدم سلام عادل لأول مرة تقريراً موجزاً عن الشوط الذي قطعته حركة الضباط الأحرار وموقف الحزب من هذه الحركة وتطور صلاته بها، والدور الذي يجب أن يلعبه في توحيد صفوفها وتقويم وجهتها وأهمية مساندتها ومساعدتها على الانتصار... وتقرر بالنتيجة تحرير رسالة إلى قاسم تتضمن طائفة من الأفكار والاقتراحات الاضافية وبعض التدابير العملية... اوصلنا نسخة من الرسالة إلى قاسم بواسطة رشيد... كانت من بين مطالبنا ومقترحاتنا التي تضمنتها هذه الرسالة:

** ضرورة إعلام الحزب مسبقاً بموعد البدء بالحركة والاتفاق على توقيتها؛
** الاستمرار بالاتصالات والمشاورات لاختيار الفرصة المناسبة؛
** ضمان وجود عبد الإله ونوري السعيد والملك فيصل في العراق لدى البدء في الحركة...».

ويضيف: «...كانت المقترحات التي قدمناها لقاسم برنامجاً متكاملاً تقريباً لسائر أهداف الحركة الوطنية...ولم أعد استذكر نصوصها الآن. ولكن كان بضمنها: **الخروج من حلف بغداد؛ إجلاء القوات البريطانية؛ إلغاء اتفاقية الأمن المتلادل مع الولايات المتحدة؛ وبالتالي تصفية جميع الارتباطات والمواقع الاستعمارية؛ كما تضمنت ضرورة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي؛ وتوثيق التضامن مع مصر وسورية ودعم القضية الفلسطينية وثورة الجزائر..الخ. وبالطبع جرى التأكيد في المطاليب على إطلاق سراح السجناء؛ وطائفة من المطاليب المتعلقة بتوزيع الأراضي على الفلاحين؛ وتلبية حقوق العمال ومكافحة البطالة؛ وحل مجلس الاعمار؛ وانتهاج سياسة وطنية مستقلة معادية للاستعمار... كنا نؤكد على حق التنظيم السياسي والنقابي وعلى شرعية الحزب الشيوعي والاحزاب الوطنية الأخرى**[1]».

ترى ما هي القواسم المشتركة بين هذه الاهداف ذات الطبيعة الحزبية وأهداف

(1) ـ عامر عبد الله، خواطر وذكريات، بمناسبة الذكرى 25 لثورة تموز المجيدة، الثقافة الجديدة، العدد 144، ص. 18، تموز 1983.

اللجنة العليا التي سطرها قلم محسن حسين الحبيب وما كتبه ليث الزبيدي وغيرهم؟؟ وتداخلها في الغائيات؟؟ وعن أي منها يمكن إعتماده في التحليل والبحث؟؟.

ومع كل هذا وتأسيساً على ما طرح من الأهداف المتقاربة بل ذات المضامين المتماثلة إلى درجة كبيرة، حول البرنامج المعتمد من قبل اللجنة العليا، **التي تمحورت، حسب قراءتنا، على المجالات التالية** في تشابكها الجدلي والواقع العراقي وزمنيته وتفاعلها مع محيطه الإقليمي والدولي:

- الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية في علاقتها الجدلية مع الإنتماء للأمة العربية؛
- تحديد حدود للحريات الديمقراطية (الحزبية، النقابات، الصحافة، وسائل التعبير...الخ)؛
- معالجة المسألة القومية وخاصةً الكردية وحقوق التكوينات القومية والدينية؛
- القيام بالإصلاحات الأجتصادية لصالح الفئات الوسطى والفقيرة في المدن والفلاحين في الريف؛
- إقامة علاقات متميزة مع العربية المتحدة ومناصرة حركات التحرر العربية وبالأخص فلسطين والجزائر؛
- الخروج ما أمكن من تبعية العراق للعالم الغربي وأحلافه العسكرية بخاصة حلف بغداد؛
- إتباع سياسة الحياد الإيجابي وعلاقات دولية قائمة على التعاون المتبادل والمصالح المشتركة.

لكن **المنجز مما حققته الثورة** قد تجاوز هذه الاهداف، بمساحة زمنية طويلة، وبسعة اجتماعية شملت الكثير من الفئات والمناطق، وهذا ما سنلاحقه في قراءتنا التالية. ونستطيع من خلال النظرة التاريخية لتطور العراق المعاصر، القول بكل موضوعية، إن التغيير الجذري في 14 تموز 1958 قد اعاد انتاج ذاته في سياق تحقيق غائياته وأهدافه وأمسى **ثورة** بكل معنى هذا المفهوم العلمي. ومن المفروض أن تختلف أية ثورة عن الانقلاب الفوقي في سمتين أرأسيتين هما:

- المشاركة النشطة للجماهير بدلاً من سلبيتها؛
- واستمرارية التغيير مقابل الحدث الواحد.

لهذا وعلى وفق هاتين السمتين يمكننا إعتبار ثورة 14 تموز كانت تدشيناً لثورة عملاقة. لكن لا يمكن مقارنتها، طبعاً، بالثورة الفرنسية أو الروسية أو الكوبية [1].. التي كل منها لها سماتها الخاصة فالثورة الفرنسية هزمت الاقطاع وفتحت الباب نحو اوربا الرأسمالية. والروسية نقلت العالم إلى التشكيلة الاشتراكية وإلغاء الطبقات والملكية العامة لوسيلة الانتاج، وللكوبية سمتها الأرأسية وهي اعتمادها على حرب العصابات وصولا إلى السلطة.

وعلى ضوء ذلك بأمكاننا تبني فرضية مفادها، سبق وأن طرحها المبدع الشهيد كامل شياع، التي تمحورت في أن التغيير الجذري في تموز قد «... دشن سياقا تاريخيا يختلف جذرياً عما سبقه من حيث:

- نواحي القضايا التي تبنتها؛
- القوى المحركة لها؛
- والافق التاريخي لمشروعها التحرري... [2]».

والاستنتاج الذي نخرج به من حصيلة ذلك يتمحور في: إن اهداف الثورة تشمل نظرة اوسع، على الاقل في الأفق التاريخي للتغيير، مما طرحه بعض أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، وجبهة الاتحاد الوطني وكذلك ما طرحه الحزب الشيوعي ناهيك عما طرحه بعض ضباط التيار العروبي.

كما يمكننا بعد إستتباب العواطف والرؤى من القول: أن قيادة التغيير الجذري في 14 تموز التي سبق وأن رسمت وخططت لهذا التغيير قد استوعبت تطابق الضرورة التاريخية مع ظروفها للعراق الملكي، كما نعتقد، ولهذا كان منطلق ماهياتها السياسية والهوية الجماعية للبلد، على اساس الوطنية العراقوية، كأحد مستلزمات الضرورة، وكي تصبح اداة للصيرورة التي تحقق افقها التاريخي والقضايا التي تبنتها، وتنطلق من هذه الأولوية في انفتاحها على الانتماء مع الارحب/ الأمة العربية، بغية بناء مجتمع

(1) ـ للمزيد راجع: اليعازر بعيري،ضباط الجيش والسياسة، ص.175، مصدر سابق.
(2) ـ كامل شياع، هل طوت ثورة 14 تموز فصلها الأخير، الثقافة الجديدة، العدد310، ص، 55، بغداد 2003.

عصري تعددي يجمع وسطيا بين الوطنية والقومية، وإمكانية بناء الدولة على اسس مشاركة اغلب التكوينات الاجتماعية العراقية. أي دولة **عابرة للطائفية** السياسية، غير متمذهبة، حيث وجد هذا التوجه الرفض التام من التيارات السياسية العروبية، سواءً في العراق أو محيطه العربي، والأكثر تحديدا الناصرية واحزابها المنتشرة في المشرق العربي.. رغم أن هذا النمط المتبنى من قبل سلطة تموز، كما يرى كم كبير من القوى الاجتماعية ومن الباحثين للظاهرة العراقية الحديثة، **هو الأكثر ملائمة مع ماهيات التكوينات الاجتماعية وظروفها ببعدها التاريخي وجغرافية المكان ومقوماتنه الاستراتيجية**. وهذا ما تدلل علية طبيعة المهام المطروحة الان في الجمهورية الثالثة، وما أثارته الحكومات المتمذهبة من إشكاليات تهدد الكيان العراقي برمته.

شرعية السلطة:

ومن الجدير بالذكر ومن الناحية النفسية من إن علاقة الدولة بمواطنيها يجب ان يسود على وفق منطق وبنود العقد الاجتماعي والقبولية العامة لما لها من إنعكاسات على ذات التطور الاجتصادي والنفسياسي، أما بعكس ذلك:

** «... حين لا تنشأ السلطة على شاكلة الشعب، اي حين تتناقض الخصائص النفسية للسلطة مع مزاج الشخصية الاجتماعية السائدة في البلد، تغترب الدولة عن ذاتها وعن المجتمع، وقد تعاني الإزدواج أو التشظي حدّ الفساد والانحلال.

**حين تستمد السلطة هيبتها من سلطة أعلى (كالبطش أو الإله أو جيش احتلال) لا من إلتفات الناس الطوعي حولها وتأييدهم العقلاني لها، ينسحب المجتمع إلى أقصى تخوم الهامش، ويصبح التطور الاجتماعي محض ذكرى بعيدة.

** إذا كانت السلطة تعاني من أعراض العُصاب السياسي ممثلاً بممارسة قيم الموت والعنف وعاداة الجمال، فيما يصر المجتمع على ممارسة صحته النفسية الجمعية ممثلةً بالدفاع عن قيم حياته اليومية بكل ما تتضمن من علاقات اجتماعية واقتصادية وجمالية ذات طابع مدني سلمي، حينذاك تتراكم نطفُ التغيير بعيداً وعميقاً في رحم المعاناة، وتصبح قيود في معصمي مجتمعٍ مثقلٍ بالحديد مفاتيحَ

مستقبلٍ زاهر...[1]». وهذا ما شهدناه في مختلف الحكومات التسلطية سواءً الملكية أو في الجمهوريات الثانية والثالثة وهذا ما يوضحه بجلاء الماهيات التاريخية للنظام السياسي المعاصر.

وقبل الدخول في ماهيات الثورة، فسوف يطرح السؤال التالي نفسه بقوة: ترى في ظل المطالبة بالتحولات الديمقراطية وتحقيق التنمية الاجتصادية الفكرية، بعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، وعلى وفق منظورها، هل يمكن إعتبار، ما قامت به حركة الضباط الأحرار بزعامة عبد الكريم قاسم، إنقلاباً على الشرعية الملكية؟؟ وفي الوقت نفسه ستثار جملة من الآسئلة منها: من أين استمدت الملكية شرعيتها؟؟ وما هي المضامين الأراسية لهذا التغيير الجذري في تأريخية الظاهرة العراقية؟؟ ومدى تطابقه مع منطق التغيير بحد ذاته وملائمتها للحداثة كمبرر إلى الانقلاب على الشرعية؟؟ وغيرها من الآسئلة المتعلقة بذات الموضوع وماهياته.

وقبيل الإجابة لابد ان نعرف من اين تكسب الانظمة الشرعية ومقبوليتها؟. أعتقد أن أُسها الأراس هو: قبول الأغلبية الشعبية بالحكم وممارسة السلطة، بما فيها حق اللجوء إلى القوة إذا اقتضى الأمر ذلك. ومن الناحية النظرية المجردة، هناك مصادر متعددة لهذا التساؤل: «... فإن غالبية التعريفات المعطاة للشرعية هي في الغالب غامضة وغير محددة بشكل دقيق، فبالنسبة ل د. كولاس، كل ما هو مؤسس قانونياً أو عقلياً أو قيمياً هو شرعي. كما يرى بول ياستيد: أن مصطلح الشرعية يعني أسس السلطة وتبرير الخضوع أو الطاعة الناجمة عنها. وقد جاء تعريف ميشيل دوبري للشرعية الأكثر وضوحاً إذ يرى أن الحكام يجب أن يستندوا إلى احتياطي من الشرعية أو(الدعم الاستشاري) مما يقتضي أن يكون هؤلاء الحكام (شرعيين) بطريقة أو أخرى. فالحكام والمؤسسات التي يمارسون السلطة من خلالها والسياسات العامة التي يضعونها وينفذونها، يجب أن تتوافق مع معتقدات المحكومين وقيمهم وميولهم ومشاعرهم، أو لا تبتعد عنها صراحة أو بشكل دائم...

وبالنسبة لموريس دوفرجية: يكون شرعياً كل نظام سياسي يتمثل للاجماع الشعبي.

---

(1) ـ د. فارس كمال نظمي، الأسلمة السياسية، ص. 75، مصدر سابق.

ووفق هذا المنظور، يكون شرعياً ليس فقط النظام الذي يعمل وفقاً لقيمه الخاصة، وإنما أيضاً ذلك الذي يستجيب على الأقل بشكل ضمني للتطلعات الشعبية... وأخيراً يشير توبيرتو بوبيو إلى أن السلطة الشرعية هي سلطة ذات السند الصحيح. السلطة المشروعة هي سلطة ممارستها صحيحية. الشرعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة صاحب السلطة. المشروعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة الرعية. وعندما يتذرع الحاكم بالشرعية يتذرع الرعية بالمشروعية... بالنسبة للحاكم، الشرعية هي التي يؤسس حقه والمشروعية هي التي تؤسس واجبه. أما بالنسبة للرعية على العكس فشرعية السلطة هي أساس ومرتكز واجبه في الطاعة والخضوع. ومشروعية السلطة هي الضمانة الاساسية لحقه في ألاّ يُضطهد...

فمفهوم الشرعية يجب أن يتم تحديده من خلال علاقته وترابطه مع مفهوم الموافقة والقبول ومع شبكة المعايير التي يحصل بصددها التوافق بين أفراد المجتمع، ومع القانون الذي يعد عنصر حماية وتعميم للاتفاق حول الشرعية، التي تتمتع بقيمة سياسية خارجة عن إطار التنظيم القانوني، وترمي إلى إيجاد حل لمشكلة سياسية أساسية هي تبرير السلطة السياسية والطاعة في الوقت ذاته...[1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

في الوقت نفسه يعطي د. حكمت حكيم، مفهوما أوسع وأوضح لمفهوم الشرعية، حيث يقول:

«... يتمثل جوهر مفهوم الشرعية بقبول الغالبية العظمى من المواطنين لحق الحاكم في ان يحكم، وهذا القبول من عدمه يجري في ظروف شفافه وليس عن طريق الاذعان، قد يكون سبب قبول المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم بوحي من معتقداتهم الدينية، او بسبب اعجابهم الشديد بصفاته وخصاله الايجابية وما يجسده من قيم ومثل عليا، او لانهم اختاروه بشكل حر وطوعي (بشكل ديمقراطي واعطوه هذا الحق لمدة معلومة)... إذن مفهوم الشرعية بهذا المعنى هو المقابل المصطلحي لمفهوم البيعة في التراث العربي الاسلامي كما اشار اليه ابن خلدون، وتعتبر كتابات

(1) ـ د. احمد ناصوري/ النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، دمشق 2008.

عالم الاجتماع الالماني(ماكس فيبر) منذ قرن تقريباً المرجع الرئيس في عالم السياسة حول مفهومي الشرعية والسلطة، (اكد ماكس فيبر على ان الشرعية يمكن ان تستمد من واحد او اكثر من المصادر الثلاثة المتمثلة بالتقاليد والزعامة الملهمة والعقلانية القانونية،.. [1]».

ومن هذه التعاريف وغيرها يمكننا ان نستنتج ونستنبط جملة معايير، سياسية وقانونية، للشرعية تتمثل، حسب اعتقادي في:

- القبول العام والتأييد الشعبي؛
- التداول السلمي للسلطة بين المكونات الاجتماعية وقواها السياسية؛
- البرنامجية والغائية المستهدفة؛
- المؤسسات السياسية المستديمة؛
- مدى تطابقها مع روح العصر والحداثة؛
- من تبني مصالح الأغلبية الشعبية [2].

(1) ـ حكمت حكيم، حول مفهوم الشرعية، الحوار المتمدن في 12/ 7/ 2004. http: //www. ahewar.org

(2) ـ لقد استمدت ثورة 14 تموز إحدى معايير شرعيتها من أهتمامها بالطبقات المسحوقة وذوي الدخول المنخفضة التي زخرت بهم المرحلة الملكية وأورثتها اجتماعيا وسياسيا لحكومة لثورة. تقول الاحصاءات الرسمية أنه: «...في أواخر عام 1956، لم يكن سوى (21%) من السكان يعيشون في مساكن دائمية مزودة بأنابيب للماء الجاري. قد افضى هذا الأمر إلى حدوث انقسام مادي صارخ بين ال (30%) من السكان الذين يشكلون الطبقة العليا الغنية والطبقة الوسطى الميسورة، وآل (70%) المتبقية الموجودة في قاع السلم الاجتماعي الاقتصادي التي كانت تعيش في فقر مدقع. وكان التفاوت في أقسى صورة في المناطق الريفية حيث أمتلك أقل من (1%) من مالكي الأراضي (55%) من الأراضي، في حين ثلاثة أرباع الفلاحين كانوا يمتلكون أقل من (17%)من الاراضي. وفي واقع المر فأن الغالبية الساحقة من أسر الفلاحين كانوا لا يملكون أراض أو كانوا كذلك تقريباً... «د. عديد دويشا، تاريخ العراق، ص. 150، مصدر سابق. كما أنه «... وأكثر من ذلك، ففي العام 1958 كان أكثر من ستة أسباع السكان لا يزال أمياً. وهناك عامل آخر لابد من التشديد عليه، ألا وهو أن الملكية، بتميزها عدداً أكبر من العراقيين عن الكتلة غير المتعلمة، كانت تمنح هؤلاء منزلة الطبقة الوسطى من دون أن تضمن لهم، على العموم، دخل الطبقة نفسها. وهنا يكمن أحد مصادر الاضطرابات التي كانت من المظاهر المتكررة في المدن والبلدات خلال العقد الأخير من العهد الملكي..» بطاطو، ج. 1، ص. 53، مصدر سبق.

لو طبقنا هذه المعايير على السلطة الملكية، فنرى أنها اكتسبت شرعيتها (الشكلية) وقوتها الاجتماعية من عدة مصادر هي:

- قوى الاحتلال البريطاني الأول، أي من خارج البنية الاجتماعية التي تسيطر عليها وتحكمها؛
- وتعمقت من خلال تزوير مضابط التعين والاستفتاءات الصورية والتدخل المباشر بالانتخابات (التعينات) المتحكَم بها مع سبق الأصرار، رغماً عن كل الشرائع الدستورية والقانونية والاخلاقية، باعتراف الشخصيات المحورية في النظام[1]؛
- من مصادر القوة المادية والمعنوية للارستقراطية التقليدية في المدينة والريف؛
- من قوة الأرث المعنوي التي أضفتها المؤسسة الدينية؛
- من عناصر القوة التي امتلكتها مؤسسات العنف المادي (الجيش وقوى الأمن الداخلي)
- من الأرث المعنوي لعائلة فيصل الأول، بإعتباره يمت بصلة إلى الأسرة النبوية، صدقا أم كذبا.

اما من حيث مضمون الشرعية التي استندت إليها السلطة الملكية وقننتها دستورياً، فقد أنتهكتها حكوماتها المتعاقبة برمتها بدون استثناء، على وفق عدة مؤشرات ومعايير ومواضيع اجتصادية وسياسية، انصبت على الماهيات الأرأسية لكل من الظواهر والمظاهر التالية:

- لم يعبر العقد الاجتماعي (بين السلطة والمكونات الاجتماعية)، عن أماني وحقوق كل المكونات، حيث تركزت السلطة بيد مكون واحد بالأساس دون المشاركة الحقيقة للمكونات الأخرى في قرار السلطة؛
- تقوم العلاقة بين النخبة الحاكمة والمكونات الأخرى على أسس مصلحية / زبائنية ضيقة؛

---

(1) ـ للمزيد راجع مذكرات الاشخاص المحوريين للمرحلة الملكية منهم: فاضل الجمالي؛ خليل كنه؛ عبد الكريم الأزري؛ توفيق السويدي؛ جميل الاورفه لي؛ رستم حيدر؛ ناجي شوكت؛ جميل المدفعي؛ أحمد مختار بابان؛ علي جودت الايوبي وغيرهم. كذلك عبد الرزاق الحسني في تاريخ الوزارات العراقية.

ـ الانحياز الطبقي الفاضح ومحاباة الملاكين الكبار وشيوخ العشائر والفئات الغنية وكبار المسؤولين[1]؛

ـ الاهمال شبه التام لغالبية المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية وشيوع التفاوت في توزيع الدخول حيث حالة الفقر والتخلف والحاجة لازمت وجودهم الاجتماعي؛

ـ شيوع وتعمق قانون التطور المتفاوت بين المناطق الحضرية والريفية؛

ـ انتهاك الدستور الذي سنته وأدارت السلطة، بمناسبات كثيرة، بالمراسيم والقرارات والاحكام العرفية[2]؛

ـ عدم نجاح كل الحكومات الملكية في تحقيق التنمية الاجتصادية والثقافية ولا في عصرنة الحياة؛

ـ عرقلة التداول السلمي للسلطة بين الطبقات والقوى الاجتماعية؛

ـ احتكار رسم السياسات العليا بدون مشاركة قوى الاجتماعية أو ممثليهم الحقيقيين، مما ادى إلى ضعف الديناميكية السياسية؛

ـ كبح الممارسة الديمقراطية الحقيقية التي لا تعمل في فراغ، بل على وفق النظام الاجتماعي القائم؛

ـ احتكار فئة قليلة (أولغاركية) للسلطة التنفيذية (166 وزيرا تداولوا 778منصبا وزاريا)[3]؛

---

(1) ـ يتجلى ذلك في انتقال ملكية أرض العشيرة المشتركة إلى ملكية خاصة للشيخ، كذلك عدم شمول العلاقات الزراعية بالقانون المدني العراقي بل خصصت لهم قانون (دعاوى العشائر) المحابي للشيوخ، كما تم شرحه سابقاً.

(2) ـ لم يلزم دستور 1925 وتعديلاته 1943، أخذ موافقة السلطة التشريعية حول قانونية المراسيم والقرارات التي تتخذها السلطة التنفيذية، بل اكتفيا بعرضها على المجلس، وهذا ما حدى بالعديد من النواب إلى المطالبة بالتخلي عن فكرة إصدار المراسيم كليةً، نتيجة لتجاوزها حتى على الدستور ذاته. وما جملة المراسيم التي أصدرتها حكومة نوري السعيد الثانية عشر (3/ 8/ 54ـ17/ 12/ 1955) التي حدت من الفعل الديمقراطي الشكلي وهيأت الاجواء لعقد حلف بغداد، إلا أحد الأدلة على الإستخدام التعسفي لحق إصدارها. وبلغ عدد القوانين والمراسيم التي اصدرتها كل الحكومات الملكية 27، حدت من حرية المواطن على وفق الدستور. أما عدد المرات التي طبقت فيها الاحكام العرفية منذ الاستقلال الشكلي عام 1932 ولغاية 14 تموز قد بلغت 16 مرة، اي غطت 40% من زمنية المرحلة الملكية. راجع، للمؤلف، الجيش والسلطة، ص. 344 وما بعدها، مصدر سابق.

(3) ـ للمزيد عن تحليل بنية الوزارة الملكية بين العكسر والمدنيين راجع كتابنا الجيش والسلطة، مصدر سابق.

- احتكار23 عائلة لحركة رأس المال وبين 50 ـ 60 عائلة على السلطتين التنفيذية والتشريعية؛
- سيطرة الاقطاع وسراكيلهم والشيوخ وأنظمتهم وقيميهم على الحياة في الأرياف؛
- سيطرة ذوي الأصول العسكرية على السلطة التنفيذية وبخاصة الوزارات السيادية؛
- ربط العراق بالاحلاف العسكرية والتي لا فائدة للعراق منها؛
- التبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية والتحكم بالدينار العراقي؛
- سيادة العقلية العثمانية وما رافقها من فلسفة سكونية أعتمدت على التراث السيسيولوجي والثقافي؛
- عدم السماح للطبقات الأخرى المساهمة في إدارة الصراع الاجتماعي في محيط سياسي متغير بسرعة؛
- اعتمدت كل الحكومات الملكية على القوة والعنف في تثبيت قرارها المركزي وسريان مفعوله؛
- كانت اكبر نقاط ضعف النظام الملكي فشله ببناء مؤسسات سياسية مرنة قابلة للاستمرار؛
- فشل النظام السياسي الملكي في مأسسة شكل ديمقراطي تشاركي عبر مؤسسات المجتمع المدني.

وهكذ من التحليل اعلاه، وبتكثيف شديد، يمكننا القول أن الحنين للملكية في العراق ربما يكون حنيناً لاستقرار متخيل لكنه غير واقعي ولبراليته مصطنعة. لأنه كما يوضح تاريخ العراق المعاصر بجلاء، أن الدولة العراقية عندما تأسست على يد قوى الاحتلال الأول (1914 ـ 1932)، كانت تحمل في ثناياها العديد من التشويهات والازمات البنيوية التي لا زمتها، بعضها مفتعل؛ والآخر من صميم واقع التخلف العراقي؛ وثالثةٌ من تبعات الاستعماريين العثماني والبريطاني؛ ورابعهما من فشل الحكومات في احداث نقلة نوعية في العقلية العراقية ومنطلقاتها الاجتصادية والحداثوية؛ وخامسهما من طبيعة القوى الطبقية التي قادت السلطة؛ وسادسهما من ماهيات قوى الاحتلال واستراتيجيتها للعراق والمنطقة.

ومن نافلة القول فقد واجهت هذه الدولة مشكلات وتحديات هائلة، ولكن بسبب طبيعتها الطبقية المتمذهبة وقسوة الظروف وماهية رجال التأسيس وضيق افقهم وسيطرة العسكريين على مفاصل السلطة الرئيسية وعثمانيتهم المنغلقة... الخ فقد فقدت بوصلة تطورها لأنها لم تستفد مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية، ولا هي سمحت بمساحة كافية للمؤسسات الحديثة التي رافقت نشوئها، والتي اقتضتها مستلزمات التشكل. لذا كانت نزعة العنف المادي والمعنوي قد لازمتها سواءً في المجال الرسمي أو/ و اللا رسمي. والذي بدوره انعكس كل ذلك في تعميق الأزمة البنيوية لها المتصاعدة مع الزمن والتي تطورت مع تطور مؤسساتها من جانب، والوعي الاجتماعي في تجلياته من جانب آخر، وبنية الصراع الطبقي الذي شهدته وجملة التناقضات التي تكدست بين ولوج المستقبل وسكونية الاعتماد على الماضي والمصالح الطبقية الأنوية من جهة ثالثة.

وتأسيسا على مجمل ما ذكر يمكننا التأكيد على أن ثورة 14 تموز، قد ورثت كما كبيرا من الاشكاليات الاجتصادية والسياسية بل وحتى المؤسساتية، من المرحلة الملكية السابقة. لكنها تصدت لها بجملتها، ضمن سياق تحقيق ذاتها وشرعيتها الاجتماسياسية من خلال الصيرورات والأفكار والغائيات المنصبة على الإنسان كقيمة مطلقة لذاته وبخاصة ألانسان المستلب والفقير. هذا التصدي وتلك الحلول، كان حسب الممكن والمتاح، ولم تظهر عبثاً بل على وفق الضرورات التاريخية للظاهرة العراقية وقانونيات التطور وأوالياته والاشكاليات الناجمة عن التغيير في بنية النظام السياسي وقواها الطبقية، التي باتت من الصعب تلاشيها، طالما كانت ضمن التاريخ الذي هو عملية الخلق الذاتي للإنسان عبر تطور عمله وانتاجه. وبالتالي فقد كانت الثورة وبرنامجيتها ومنطلق عراقويتها هي التهديد والنافي الطبيعي المتحدي للنزعة التسلطية القومانية، ملكية كانت أم جمهورية، وبالاخص الانتقائية البعثية، وتمذهبها ونظرتها الواحدية للتجانس الاجتماعي المفترض والرؤية العروبية للعراق المتعدد الاثنيات والمكونات.

وعليه ومن منطق المنطلق اعلاه، نتوصل كما توصل إليه المستعرب الفرنسي مكسيم رودنسون، من أن 14 تموز[الثورة الحقيقة الوحيدة في العالم العربي]

والاكاديمي حنا بطاطو من[أن ثورة تموز هي ثورة أصيلة [1]]. وأقول أنها أعظم حدث في الشرق الأوسط بعد نهاية الحرب الثانية ليس بالعراق وحده، بل عموم العالم العربي، وهي بمثابة الثورة الفرنسية، نسبياً، حيث نقلت العراق إلى عصر جديد، حيث انهزمت الاقطاعية وبدأت ملامح الراسمالية الموجه وتعددية الانماط الاقتصادية بما لها وعليها. كما حقق التغيير الجذري في 14 تموز الاستقلال السياسي وطرد طبقة الاقطاعيين والكومبرادور من التأثير الاجتماسياسي، كما طُردت بريطانيا من اهم قلاعها آنذاك في الشرق الأوسط. وكانت الثورة قد حققت بعضُ من الاستقلال الاقتصادي ووضعته في الطريق الرأسمالي الموجه وتحرير العملة من هيمنة منطقة الاسترليني البريطانية، كما انها فتحت الابواب على مصراعيها على القوى الاجتماعية العصرية وبالاساس الطبقة الوسطى بفئاتها المتعددة، التي ارتفعت وتائر نموها الكمي والنوعي وتأثيراتها على مجمل ابعاد الحياة وبالاخص التنويرية.

كما أن ما قامت به الثورة من إجراءات اصلاحية قد وضعت العراق على سكة الحداثة، ليس المنجز الذي قامت به حسب، بل أن العديد من المنجزات التي حققتها الحكومات اللاحقة، لأنها قد تأسست على القاعدة المادية والفكرية التي بنتها ثورة 14 تموز. وتم تقوية الركائزية المادية والمعنوية للهوية الوطنية وتجسير الهوة الأثنية بين المكونات الاجتماعية الأرأسية وأكدت على المشتركات التعاضدية والتضامنية فيما بينها. **كما تعتبر ثورة 14 تموز هي الحكومة الأولى في العراق المعاصر والوحيدة التي بدأت عملياً بالسير على طريق الحل الجذري لمشاكل الهامشيين اجتماعياً في مدن العراق قاطبة وبخاصة الكبرى منها، وهم من ضحايا العلاقات شبه الاقطاعية بالريف بالاساس اثناء المرحلة الملكية.**

(1) ـ حنا بطاطو، الجزء 3، ص. 116، مصدر سابق.

4.3. في أرأسيات المنجز للثورة الثرية:

لقد ترجمت هذه المواضيع الأراسية في جملة من المنجزات. ولهذا [ما من شك بأن هذه الثورة التي كانت حدثاً بارزاً في التاريخ العراقي في القرن العشرين، تشمل بالمنظور الأصغر على كل تناقضات وإمكانات التغيير الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي اللذين تطورا إلى حد ما في المجتمع العراقي... وبتعبير آخر، إن التأثير الاجتماعي للثورة كتحريكها للجماهير وتشجيعها للابداع الفني والأدبي قد تم تجاهله إلى حد كبير، كما تم تجاهل الدور الحاسم للثقافة في التغيير السياسي فيما يتعلق بكل من الثورة الاجتماعية والسياسية الديمقراطية... تجاهل أولئك الذين قدموا الدراسات المذكورة أعلاه التركة الايجابية للثورة].

اجمالا تختلف ثورة تموز عن المرحلة السابقة لها واللاحقة أيضا، في الكثير من مفاصل آفقها التاريخي، إذ تكمن في كل من:

- ماهياتها وغائيتها الاجتصادية والسياسية؛
- القاعدة الاجتماعية المستفيدة؛
- نزعتها التحررية؛
- برنامجيتها وغائياته؛
- وفي طبيعة الطبقة التي قادتها؛
- واخيرا في الافق التاريخي لها.

لقد تم ترجمة هذه الصفات في جملة من القرارات السياسية والاقتصادية، انعكست في مضامين برنامجيته العملية الطموحة التي طالت العراق: كجغرافية سياسية؛ وطبقات اجتماعية؛ وتكوينات أثنية.

وكان للمنجز من الأهداف عناوين أساسية لفكرتين أرأسيتين تحلت بهما سلطة 14 تموز وهما:

- التوزيع النسبي للثروة الوطنية من خلال الاهتمام بذوي الدخول المحدودة والفئات الفقيرة؛

- الهوية الوطنية العراقية المستندة إلى النظام الجمهوري.

وكلا الفكرتين تمثلت وتجسدت عمليا بحيث أهلتا أغلبية المجتمع العراقي على الاختيار الصحيح ووضعته برمته على سكة الحداثة والتطور.. نورد بعض من منجزاتها بصورة مكثفة في كل من:

- الاستقلال السياسي؛

- سياسة تحرير الاقتصاد العراقي من الهيمنة البريطانية [1]؛

- الخروج من الكتلة الاسترلينية؛

- تحديث الانماط الاقتصادية الملائمة للتطور والتوجه نحو النظام الرأسمالي الموجه[2]؛

- السياسة النفطية والإشراف عليها من خلال: الهيئة العامة لشؤون النفط [3]

- تشريع قانون رقم 80؛

- تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية [4]؛

- اعتماد التصنيع قاعدة للتطور الاقتصادي وشموليته لجغرافية العراق [5]؛

(1) - لقد اتبعت حكومة الثورة مبادئ جديدة كانت نقيض المبادئ والتوجهات القديمة وقد تمثلت في «... أولاً: التعامل مع جميع الدول دون تحيز؛ وثانياً: عقد الاتفاقات التجارية المتكافئة على أساس الإلتزام والاستيراد النسبي وتشجيع المقايضة؛ وثالثاً اتباع سياسة استيراد موجهة تتفق مع الخصائص الجديدة للسياسة الاقتصادية والمالية في الحقول الأخرى؛ ورابعاً توسيع تصدير المنتجات العراقية؛ وأخيراً خلق قطاع تجاري عام يوجه السياسة التجارية الجديدة...». ابراهيم كبة، هذا هو، طريق 14 تموز ص. 54، دار الطليعة بيروت 1969.

(2) - حول هذا الموضوع يراجع محمد حديد، مذكراتي، مصدر سابق.

(3) - لقد تمثلت في الانجازات التالية: إنشاء ادارة وطنية لمصفى الدورة وتعريق مناصبها؛ إلغاء إمتياز شركة نفط خانقين وإستلام مصفى الوند؛ إسترجاع المياه الاقليمية واخراجها من امتياز شركة نفط البصرة؛ اجراء المسح النفطي الكامل في الأراضي المسترجعة من الشركات بموجب القانون رقم 80؛ تأسيس منظمة الأوبك. للمزيد راجع د. إبراهيم كبة، هذا هو طريق، صص، 41-47، مصدر سابق.

(4) - وقع الزعيم قاسم على قانون تأسيس شركة النفط الوطنية يوم 8 شباط.

(5) - لقد شمل هذا الجانب العديد من المشاريع بلغ عددها 44 مصنعا كبيرا، ومثلت قاعدة للصناعة سواءً الثقيلة (صناعة وسائل الانتاج) كمعامل الحديد والصلب والاسمدة الكيماوية واللوازم والعدد الكهربائية أو الصناعات الزراعية كمعامل المكائن والمعدات الزراعية والاسمدة

- محاربة الأحتكار السياسي لنخبة الحكم؛

- محاربة الاحتكار الاقتصادي لعوائل الحكم الملكي وذلك بتوسيع المشاركة في العمليات المنتجة والاستيراد[1]؛

- قانون تعديل قانون السلطة التنفيذية ليكن أكثر ملائمة لصيرورة التطور؛

- قانون الاصلاح الزراعي[2]؛

- إلغاء قانون دعاوى العشائر وتوحيد القوانين والانظمة العامة للمجتمع العراقي [3]؛

- التوسع في حقول تقديم الخدمات التعليمية والصحية والخدمية؛

- محاولات التخفيف من قانون التطور المتفاوت بين المدينة والريف؛

- التوسع في البنى التحتية من مستشفيات وسكك الحديدية وطرق وجسور ومطارات وميناء[4]؛

النتروجينية ومحطات الجرارات الزراعية وكذلك الصناعات التحويلية ذات الاستهلاك الجماهيري كمعامل النسيج القطني والصوفي والتريكو والخياطة والزجاج والمصابيح الكهربائية ومعامل النسيج والاحذية والتعليب، كما تمثلت في تقديم العشرات من دراسات الجدوى الاقتصادية للقطاع الخاص، وكذلك حمايته من المنافسة.

(1) ـ تمثل بالاساس في توسيع من لهم حق الاستيراد من جهة وتوسيع مجال الاعفاءات الصناعية لتشمل المشاريع الصغيرة وذلك بإلغاء الحد الأدنى من رأس المال من جهة ثانية.. كذلك توسيع القطاع المختلط من جهة ثالثة، وأخيرا التوسع في مجال الحماية الصناعية.، للمزيد: د. ابراهيم كبة، هذا هو، صص. 46 ـ 52، مصدر سابق.

(2) إن عدد الملاكين الذين تم إعلان خضوعهم للاستيلاء خلال عامي 1958 ـ 1959، قد بلغ 1147 ملاكاً يملكون حوالي 7، 5 مليون دونم. المصدر السابق، ص.68 والذي وصفه كامل الجادرجي بالقول: «...لم يكن بالامكان في نظر التاريخ تسجيل حدث 14 تموز بثورة من دونه...». مستل من عبد الفتاح بوتاني، العراق، ص.68، مصدر سابق.

(3) ـ كما تم ايقاف العمل بقانون التسوية الذي استخدمه الاقطاعيون للاستيلاء على الأراضي وإلغي قانون حقوق الزراع الصادر عام 1834، والذي تحكم بالعلاقات الزراعية بالريف وثبت نفوذ الاقطاع.

(4) ـ تم بناء 25 مستشفى و150 مستوصف، و2334 مدرسة وبناء 22 جسرا، وتم بناء ميناء أم قصر ومطار بغداد الدولي.. كما تم بناء 10 مدن، بالاضافة إلى توزيع عشرات الألوف من الأراضي السكنية للفقراء والجمعيات المهنية، لتشمل مختلف مناطق العراق وأغلب مكوناته الاجتماعية. وعلى وفق «...نظرية كارل دويتش، الذي أعتبر أن عملية التصنيع والتحضّر وزيادة شبكات النقل والمواصلات والإعلام التي تشكل مفردات الحداثة، تؤدي إلى إلغاء الرموز وخصائص الحياة التراثية للناس. بمعنى آخر إن التقنيات الحديثة ونمو العقلانية والعلمنة وإستحقاقات الحياة

- قانون الأحوال المدنية وتعزيز حقوق المرأة والطفل [1]؛
- سن قانون الجمعيات والاحزاب السياسية؛
- محاولات إلغاء الطائفية السياسية والانفراد بالحكم من خلال مكون واحد؛
- تشريع قانوني العمل والضمان الاجتماعي لصالح العملية الانتاجية وإحقاق حقوق العمال؛
- السياسة الضريبة المتصاعدة وقانون التركات بغية الحد من التفاوت في الدخول؛
- الثورة التعليمية وتعميمها لتشمل الطبقات الفقيرة والقرى الفلاحية النائية؛
- التوسع الكمي والنوعي بالتعليم العالي، وإزدياد البعثات الدراسية للخارج وبناء جامعة بغداد؛
- سياسة الإسكان وشموليتها لذوي الدخل المحدود والطبقات الفقيرة والهامشيون في المدن؛

الحضرية تشجع على تذويب الفوارق الثقافية القائمة على الدين والطائفة والعشيرة....» علي طاهر الحمود،العراق من صدمة، هامش ص. 114، مصدر سابق.

(1) - يرى حسن العلوي بأن المؤسسة الدينية وبخاصة الشيعية، قد أضطربت اضطرابا شديدا بفعل هذا القانون الذي ساوى بالارث بين الذكر والأنثى.. وهذا الموضوع قد سبق وأن سنته الدولة الملكية في عام 1953 بالنسبة للأراضي الزراعية، لكن قاسم حاول ان يعممه إلى كل ما له علاقة بالأرث تماشيا مع منطق العصر والمساواة والعدالة النسبية. وعبر عن هذا الموقف أحد مؤسسي حزب الدعوة طالب الرفاعي، يقول رغم أعترافه بخطأه: «...لم يكن عبد الكريم قاسم طائفياً إنما كان ميله إلى الشيعة، إلا إننا كرجال دين لم نعرف استثمار هذا الميل، وأنا كنت من أشد المحاربين لعبد الكريم قاسم، لكن اشعر الآن بخطأ توجهي آنذاك، كان يمكن لهذا الرجل أن ينقل العراق إلى عصر آخر. لقد ساقنا البعثيون والقوميون إلى معاداة عبد الكريم قاسم، ساقونا ببغض الشيوعيين والقضايا الشخصية كانت داخلة بقوة في عواطفنا وتوجهاتنا...». راجع د. رشيد الخيون، آمالي السيد طالب الرفاعي، ط. 2، صص. 143، 145، 183، دار مدارك، الامارات العربية، دبي، 2012.
وأعتقد أن هذا الموقف للمؤسسة الشيعية ورجالها قد تفجر تعبيرا مصلحيا عن رفضهم لاصدار قانون الاصلاح الزراعي، حيث تضررت المؤسسة الدينية نتيجة فقدان المصالح التي كان يغدقها عليها الاقطاعيين وملاك الأراضي، وليس كرد فعل لقانون الأحوال الشخصية، اي أن السبب هو مصلحي اقتصادي ذو رائحة طبقية وليس سببا فقهياً، كما هو سياسي نتيجة تأثيرات اليسار الراديكالي في الرأي العام. وإلا بماذا يفسر سكوت المؤسسة الدينية عن قانون 1953 بالنسبة للاراضي الزراعية؟؟.

- التوسع في استحداث مؤسسات خدمية للمواطنين من مستشفيات ومدارس [1]؛

- الثورة الثقافية والسياسة التعليمية ونشرها إلى اقصى المناطق النائية؛

- الإقرار الدستوري للقضية الكردية والحقوق الثقافية للمكونات الأخرى؛

- حرية ممارسة الطقوس الدينية والاعتراف لغير المسلمين بمناسباتهم؛

- الافتقار النسبي للعنف السياسي الذي ترعاه الدولة؛

- الانطلاق من أولوية العراق دون التخندق فيه؛

- التضامن العربي ودعم حركات التحرر بخاصة في فلسطين والجزائر وفي الجنوب العربي المحتل؛

- نبذ الاحلاف العسكرية؛

- تبني سياسة الحياد الايجابي والانفتاح على دول العالم بغض النظر عن ماهية النظام؛

- الانطلاق من مصالح العراق في العلاقات الدولية؛

- أنجاز مسودتي الدستور الدائم وانتخاب مجلس النواب [2]؛

ونرى، أن التركة التي خلقتها ثورة تموز 1958 والتي ابانت عن وجهها الحقيقي الأرأس قد تمثلت في:

«... أولا: إمكانية قيام دولة غير طائفية [3]، إذ لم يكن هناك أي تمييز في جهاز الدولة من قبل قاسم أو من المسؤولين رفيعي المستوى ضد جماعة أثنية معينة...

(1) - منها تعديل قانون السلطة التنفيذية واستحداث وزارات خدمية كالبلديات والاصلاح الزراعي، وكذلك قانون تاسيس مصلحة المبايعات الحكومية وغيرها من المؤسسات الخدمية التي اتسع نطاقها بصورة كبيرة.

(2) - «... وأعدت حكومة المرحوم عبد الكريم لتأسيس مجلس تشريعي وطني بلائحة مسودة لانتخاب النواب، ثم مسودة دستور دائم... أما الدستور الدائم فقد طلب مني قاسم في أول 1962 دراسته ووضع مشروعه ومسودة حوله... وعندما كلفنا بوضع مسودة للدستور لم يطلب حكماً معيناً - أو مركزاً معيناً أو صلاحيات معينة لنفسه أو لجماعته في الجيش أو لأية مؤسسة أخرى، بل بقى كما عبر عن نفسه - فوق الميول والاتجاهات...». عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم، ص.110، مصدر سابق.

(3) - ونتوصل إلى استنتاج مفاده أن تبني برنامج ثورة 14 تموز، هو مفتاح الحل للأزمة البنيوية التي يعيشها نظام المحاصصة الطائفية ما بعد 2003، وبالتالي قيام دولة غير طائفية تتمتع المكونات الاجتماعية بالفرص المتساوية..

ثانيا: سمحت حقبة قاسم بقدر كبير من الخميرة الثقافية والسياسية لأواخر الأربعينيات والخمسينيات **لكي تتمأسس في مجتمع مدني ناشيء**... حيث إن التكاثر واسع النطاق للتنظيمات السياسية والثقافية والاجتماعية قد وفر للعديد من قطاعات الشعب الفرصة الأولى لتذوق السلطة...

ثالثا: سمح النظام بتكوين بيئة لحراك ثقافي جديد بالاعتبار... اعتبر العديد من المثقفين حقبة قاسم فرصة ضائعة للتسامح وللحرية النسبية في التعبير عن الأفكار...

رابعا: تمثلت إحدى أعظم تركات قاسم **بسياساته في الإصلاح الاجتماعي**، حيث وضع إصدار قانون رقم 80 في كانون الأول لعام 1961 الإطار الذي كان له أن يحدد مفاوضات جميع الحكومات التالية... وعليه فإن قاسم هو الذي أطلق العنان للعملية التي كان لها أن تؤدي إلى التأميم الكامل للنفط 1972. ورغم أن قانون رقم 30 في أيلول 1958 قد سعى إلى تطبيق الإصلاح في ملكية الأراضي الزراعية... ففي الذاكرة التاريخية لم ينفك الإصلاح الزراعي عن الارتباط بموضوعة العدالة الاجتماعية التي كان يلهج بها الحزب الشيوعي العراقي والمنظمات اليسارية الأخرى...

وأخيرا: تبقى لدينا تساؤلات تتعلق بالايديولوجيا والسلطة التي برزتا في حقبة عبد الكريم قاسم. إن الأحداث التي اكتنفت اندحار قاسم وإلقاء القبض عليه وإعدامه قد أوضحت بأنه، وعلى منوال ما حدث في عامي 1958 و1968 فيما بعد، كانت السلطة تغير من يتوالون عليها بفعل نشاط حفنة صغيرة فقط من الناشطين السياسيين... لم ينشأ قاسم على الإطلاق كادراً من المثقفين العضويين يمكن له أن يشكل ما يدعوه غرامشي (الكتلة التاريخية)... [1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

---

(1) ولنتخذ من برناجية ثورة 14 تموز نبراسا في هذا التوجه بغية الحفاظ على كينونته المتلائمة مع روح العصر.

ـ إيريك ديفيس، مذكرات دولة، صص. 228 ـ 231، مصدر سابق. ويستعرض ذات المؤلف عقلية عبد السلام عارف، المنافس اللدود لقاسم عقب الثورة بقوله «... قد أعلن في تموز 1958 بأن هنالك ثلاث مجموعات تهدد الثورة هي: الشيعة والأكراد والمسيحيون. ولا يخفى أن تعليقات عارف التي بينت عدم ثقته بالفئات العراقية من غير العرب السنة، قد عكست استمرار التقليد الذي نهج عليه صنوه صلاح الدين الصباغ، الذي سعى إلى تمييز (الأصلاء) من أفراد المجتمع العراقي السياسي عمن ليسوا كذلك...» ص. 214.

ومن هنا لابد من العودة والتأكيد على الظرف الموضوعي الكامن في أن كل ثورة وبخاصة التي تقودها الطبقة الوسطى في ظروف عدم تبلور التشكيلة الاجتماعية، فأنها ستكون متعرجة بين الارتقاء والتقهقر، بين التطور والارتداد ولهذا لم يتسن للثورة أن تتجذر بالعمق بما يكفي «... ولكن هذا ما يميل إلى تميز كل الثورات التي تلعب عناصر الطبقة الوسطى دوراً تقريرياً تقريباً. وصحيح كذلك أن التيه ميز مسار الثورة وأنها كانت لها تعاقبات صعود وهبوط ولكن هذا ناجم عن عدم انسجام الطبقة الوسطى وعن الانشقاقات في صفوفها وصفوف سلك الضباط الذي هو ذراعها المسلحة والشرعية القائدة لها.

وتمثل العامل السببي الآخر في الضغط الذي مارسته الطبقات الأدنى، أي ضغط الطبقات التي يقودها الشيوعيون والتي تعمل بأيديها. وهناك أيضاً الحقيقة الأساسية جداً، وهي أن الثورة بنسفها بنية السلطة القديمة والتركيبة الطبقية القديمة، أخلت بالتوازن الدقيق القائم بين المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق، وأساساً بين العرب والأكراد وبين الشيعة والسنة، والناجم عن عدم التساوي في التطور الاجتصادي لهذه المجتمعات أساساً... [1]».

وهذا ما تجسد في الصراع العنفي وغير المبرر في الكثير من مفاصله، بين قوى (الكتلة التاريخية) للثورة.. وكان التساؤل حول الهوية الجماعية للعراق والمتمثل في أولوية عروبة العراق أم أولوية عراقية العراق.. أحد تجسيدات هذا الصراع الذي قضى في الأمد البعيد على كلا الطرفان.. مما سهل صعود الفئات الطبقية غير المتبلورة والمتريفة والهامشيين فكريا وفي عملية الانتاج الاجتماعي.

وهكذا تكالبت القوى المتضررة وتجمعت مصلحيا، وبالتعاون والتخطيط مع القوى الدولية، وبخاصة الأمريكية والبريطانية. وهذه القوى ضمت «... مجاميع متباينة من حيث التوجهات الفلسفية الفكرية وآفق التصورات المحتملة للعراق القادم، إذ ضمت عديدا من أحزاب التيار القومي على تعددها، وكان حزب البعث نواته الاستقطابية المركزية. كما ضم تيارات القوى الدينية (الشيعة والسنية) وكذلك

---

(1) ـ حنا بطاطو، الجزء الثالث، ص.117، مصدر سابق.

بقايا الاقطاعية والعهد الملكي والارستقراطية التقليدية وبخاصة أغنياءها، في المدينة والريف والضباط المغامرين...[1]».

ومن الناحية الفكرية السياسية، فقد تشابكت تناقضات المصالح والافكار بصورة حتى يصعب تصور إلتقاء العلماني من التيار القومي (الجمهوري) مع القوى السلفية؟؟ وبين الحركة العروبية المتحررة في ماهياتها مع قوى الماضي من أنصار الملكية؟؟ بين بعض أجنحة التيار اللبرالي الحديث وشيوخ العشائر؟؟ وبين (الدعاة) للتحرر والاستقلال السياسي والاجتماعي وبين المراكز الراسمالية الغربية؟؟ وتخلف قوى اليسار وعدم تمكنها من إعادة بعث روح التحالف المتناظر مع القريبين منها؟؟ كذلك التأييد المتحفظ من قيادات الحزب الوطني الديمقراطي وإنعزالية بعض من قادته عن الحكم الذي يمثله طبقياً وفكرياً؟؟ وعدم قدرة ذات النظام الوطني نفسه عن تجميع، على الأقل، قاعدته الاجتماعية وتجسيدها في تحالف سياسي معين؟؟.

هذه الظروف هيأت التربة القلقة إلى الاطاحة بسلطة تموز وتغيبها القسري بالتخطيط من بعض المراكز الرأسمالية (الامريكية والبريطانية على وجه التحديد).. وكان في جوهره فقدان أهم فرصة تاريخية للعراق المعاصر.

(1) ـ للمؤلف، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، ج. 1، ص.177، مصدر سابق.

ملحق الثاني الفصل الثالث:

في أكاديمية ساندهيرست[1]

بتـــأريخ 1977/ 7/ 14 تخرجت من الكلية العسكرية العراقية الأولى وكان ترتيبي الأول على الدورة انا واثنان من زملائي الضباط، وكما جرت العادة ان يرسل الثلاثة الأوائل على الكلية لأتمام دراستهم في أكاديمية ساندهيرست الملكية الحربية البريطانية تم ارسالنا بالفعل وعند وصولنا الى مقر الأكاديمية كان رئيس الأكاديمية الجنرال كرايمر توم كلفين في استقبال الطلبة الجدد وما ان وصل الينا توجه الينا بالسؤال هل انتم من العراق؟؟

مع اننا كنا نعلق على صدرونا ايقونة العلم العراقي كباقي الطلاب كل يعلق علم بلده على صدره، فأجبناه نعم سيدي نحن من العراق فبدا التجهم على وجه الرجل وصار يدقق في اسئلته من اي العشائر انتم ومن اي المدن مما اثار استغرابنا حتى وصل الى اخر سؤال من منكم يحب الجنرال عبد الكريم قاسم؟؟

فلم يجرؤ احد على الرد بحبه كوننا منتمين الى حزب البعث في ذاك الوقت ونخاف على انفسنا وعوائلنا من ردة فعل الحكومة العراقية اذا ما احيطت علم بأجوبتنا وسارت أيام الدراسة وبقي في بالي عدة اسئله اود ان اطرحها على الجنرال كرايمر حتى اتى يوم التخرج وكان لنا لقاء مع الجنرال كوننا حصلنا على المراتب الاولى الثلاثه في الأكاديمية فقد حصل جنيد محمد خضير الجبوري رحمه الله على عصا الأكاديمية الذهبية وأنا حصلت على سيف الأكاديمية أما عبدالستار محمد امين السبعاوي فقد حصل على صولجان الأكاديمية ولم تمنح اكاديمية ساندهيرست الصولجان

---

(1) ـ مستل من موقع.

منذ تأسيسها الى يومنا هذا الا اربع مرات وكانت لكل من تشيرتشل، مونتغومري، أيزنهاور، رومل والأخرين منحت لهم شرفية مع انهم كانو اعداء لبريطانيا العظمى وبالأخص رومل الذي حارب البريطانيين لفترة طويلة والمرة الخامسة كانت للضابط العراقي عبد الستار محمد أمين مما حدا بهم بتقديم عرض لنا نحن الثلاثة بالبقاء في انكلترا كضباط في الجيش البريطاني

وبالطبع رفضنا نحن الثلاثة وفي اثناء لقائنا برئيس الأكاديمية توجهت له بالسؤال عن سبب سؤاله لنا عن الزعيم عبد الكريم قاسم فكان الجواب كالآتي ((نحن كقادة في اكاديمية ساندهيرست حين يأتي الطلاب الجدد ننظر هل بينهم عراقي فأذا كان نعلم ان المرتبة الأولى في الدورة ذهبت للعراق وها انتم اتيتم ثلاثة وحصلتم على مراتب لم يحصل عليها احد قبلكم في احدى السنوات قدم الى الأكاديمية تلميذ عراقي وتخرج بتفوق وكان في اخر التخرج يطلب من كل تلميذ ان يقدم خطة عسكرية لطريقة احتلال عاصمته فما كان من الطالب العراقي الا ان قدم خطته العسكرية وكتب عنوان لها (اسهل خطة لأحتلال بغداد) وحين قمنا بتدقيق الخطة وجدناها خطة لأحتلال لندن وليست بغداد وكانت خطة محكمة بدقة عالية لا يمكن ان يرسمها ويضع تفاصيلها الا قائد بريطاني فارسلنا في طلب هذا التلميذ وسألناه ماهذا الذي قدمته؟ فأجاب وهل انا خائن أو غبي لأقدم لكم خطة لأحتلال بلدي؟؟ ومنذ ذلك اليوم ونحن نتخوف من التلاميذ العراقيين. وكان هذا الطالب هو عبد الكريم قاسم

الفصل الرابع:

قاسم والجادرجي واللقـــاء الذي لم يتم

1.4 . مدخل تاريخي مكثف

2.4 . الزعامة الكارازمية (الملهمة)

3.4 . كارزمية قاسم

4.4 . كارزمية الجادرجي

5.4 . اللقاء العاصف

1. المدخل للقاء

2. محضر اللقاء

3. الجادرجي والتعامل مع العسكر

. الخاتمة والاستنتاجات

. ملحق الفصل الرابع: مصادر الزعامة لدى قاسم والسعيد

[قاسم والجادرجي صنعا تاريخا للعراق ولم يصنعهما تاريخ العراق]

[الحرية هي مجرد الضرورة إلى الوعي]

بليخانوف

[صناع التأريخ الإنساني الكبار.. قليلو العدد]

[كل شيء في الكون يقاس من حيث قيمته بالنسبة إلى الإنسان]

بروتاغوروس

[الطاغية.. شخص كُتب عليه أن يأكل أولاده]

أفلاطون

1.4 . مدخل تاريخي مكثف:

تشير رؤية أكاديمية، إلى أن تاريخية السلطة في العراق الملكي وعلى نطاق الفكر السياسي لمستوى النخبة السياسية (الاوليغاركية) الرسمية والتي سيطرت على مؤسسات السلطة بعد الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) حتى الحرب العالمية الثانية، قد تميزت بإستقطاب «... حاد ذي قطبين متناقضين، أولهما قطب يتكون في الغالب، بما فيه قوى مفكرة ومقررة، من المجموعة العسكرية التي تعاونت مع الملك فيصل الأول، والتي كانت تتألف من ضباط درسوا وتدربوا في ظل النظام العثماني... ثم انتقلوا مع الملك فيصل إلى سوريا ومنها إلى العراق... ألفت هذه المجموعة فكراً عسكرياً، عثمانياً فهو بحكم ذلك فكر استبدادي النزعة، لا يسمح بمشاركة الغير في قرار الحكم بل يحتكره لنفسه وللفئة التي ينتمي إليها ويتمثل هذا الاتجاه في شخصيتي ياسين الهاشمي ونوري السعيد.

والقطب الثاني كان للمدنيين، وهم من خريجي معاهد الحقوق وغيرها في اسطنبول أو فرنسا أو العراق مثل ناجي السويدي وتوفيق السويدي ورستم حيدر وحمدي الباجه جي وساسون حسقيل ومحمد زكي البصري وغيرهم. كان أغلب هؤلاء المدنيين يسعون إلى توطيد النظام الدستوري، الديمقراطي المخفف...[1]».

أما على المستوى المجتمعي، فقد تميزت بمستويين، كما ارى، أيضاً تمثلت في:

أولهما: تتمثل بالنخبة التقليدية (المؤسسة الدينية والعشائرية والارستقراطية التقليدية في المدن) التي آزرت، إلى حد ما، رؤية النخبة الاوليغاركية للقيادة السياسية للبلد المذكورة اعلاه، التي لم ترى في الأفق السياسي، سوى ذلك الحراك الاجتماعي السكوني الذي تعودوا عليه، وما فرضته قوى الاحتلال وتشكيلها للدولة الوليدة. اما الفكر العملي لهذه النخبة (بالأساس)، فهو مستمد من المفاهيم الماضوية حسب ما دونه السلف في زمانهم والذي إستمد مقوماتها من الوجود الاجتماعي الذي ساد، أي انه تقليدي بإمتياز و«... جمه فكر خلاصي غيبي، في انتظار من يخلصه من مصائبه، أو يتعاطف مع همومه. ولم يحاول هذا الفكر أن يقدم على تهيئة تنظير سياسي يتمكن بموجبه أن يعيد تنظيم

---

(1) ـ جيني سنغلتون، الحزب الوطني، ص. 10، مصدر سابق.

المجتمع ليتوافق مع متطلبات الاقتصاد والتكوين الاجتماعي المستجد...[1]».

أما المستوى الثاني: فقد نمى في أحشاء الفئات الجديدة المتنورة من ليبراليين ومثقفين ومتعلمين، حللوا الواقع المادي على وفق الرؤية العلمية الحديثة واستشفوا استراتيجيتهم الفكرية من تلك الرؤى على المحيطين الداخلي والخارجي وتلاقحها جدليا، ولذا فقد وقفوا بصلابة ضد توجهات الاوليغاركية النخبوية ومشاريعها المستقبلية، بالاعتماد على ما تيسر وما سمح به من نشر الافكار الجديدة التي تسربت، كما قلنا سابقاً، بصورة غير معلنة.. وتم تبنيها من قبل الفئات الاجتماعية الجديدة.. من اصحاب المهن والصنائع والفئات العمالية والطلبة والمثقفين وبالاخص اللبرالين منهم أو/ و الرواد الأوائل للفكر المساواتي ذو النزعة التقدمية.

هذه التبدلات النوعية وذلك التغيير المحسوس في العقول كان قد رصدها أحد المثقفين العضويين ومن المساهمين الأوائل في الحركة الطلابية ومن ثم في الحلقة الماركسية في بغداد ومن بعدها في الحزب الشيوعي، بالقول: «... **كان أبي عندما يجلس مع أقربائه من الرجال كنا نسمع منه ومنهم كلمات جديدة وفكرات جديدة لا عهد لنا بها من قبل، بل أخذ ينكشف لنا عالم جديد تتضاءل أمامه كل تصوراتنا السابقة بما فيها تصوراتنا ومشاهداتنا بصدد الحرب التي عشناها لأربع سنوات عجاف[2]».**
بمعنى آخر، إن هذ التحول الإنتقالي كان ضمن مرحلة تكوين الدولة العراقية، وإحدى سماته الأساسية، أنه كان جذريا سواءً في البنية الاجتصادية أو البناء السياسي أو في المنطلقات الفكرية ومدارسها المتنوعة. إذن «... فهو انتقال من مجتمع مستتبع إلى الدولة العثمانية إلى مجتمع أخذ يتعلم حكم نفسه بنفسه، وإن كان تحت استتباع غير مباشر، ومؤطر بإرشاد تدريبي من قبل الإدارة البريطانية. وهو أنتقال من مفهوم خاضع لهيمنة لاهوتية صارمة، وحكم سلطوي وأبوي مطلق، إلى مجتمع يسعى أن يكون مدنياً علمانيا، أي مجتمع يستبدل الشريعة بقانون، وهو إنتقال من عقلي وسيطي إلى عقل مدني معاصر...[3]».

---

(1) ـ مستل من مقدمة رفعة الجادرجي،، ص. 16، مصدر سابق.. هذا ما يميز الفكر العراقي بدرجة كبيرة وبخاصة في الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ لحد الان).

(2) ـ زكي خيري، صدى السنين، ص. 34 مصدر سابق.

(3) ـ مستل من مقدمة رفعة الجادرجي، ص. 10،مصدر سابق.

لكن عقلية النخبة الحاكمة (الاوليغاركية) لم تكن متفتحة على مثل هذه المقاييس المعرفية، ولم تكن فعالة ولا عضوية للتصدي لمثل هذا الانتقال من مجتمع زراعي متشظي قائم على الاكتفاء الذاتي.. إلى مجتمع الدولة المركزية المعاصرة. وهو في الوقت نفسه«... يتعارض مع مصالح الفكر السلطوي، كلا العسكري والاهوتي اللذان كانا مهيمنا على إدارة المجتمع وسلوكياته، وقد أسس هذا الفكر مصالحه ومقامه وكيانه الاجتماعي مستنداً على هذه الهيمنة والسلطة المستبدة. كما كان الانتقال يتعارض مع مفهوم السلطة الأبوية وممارساتها في مختلف مرافق العيش: ضمن أفراد العائلة وفي البيت والمدرسة والعمل وفي الممارسات التي تنظم العلاقات بين السلطة والفرد، إضافة إلى ممارساتها ضمن أفراد فيما بينهم... إن الفرد العراقي، بقدر ما أخذ يتعامل مع هذا التغير ويؤثر على معيشه وقد وجد نفسه في أزمة نفسية، لا حول لها في مرجعيته المعرفية التقليدية... [1]».

وضمن هذه اللوحة من المتغيرات الموضوعية (للدولة ومؤسساتها وعلاقاتها الداخلية والخارجية) والذاتية للمجتمع (الحراك المجتمعي والتغيرات في البنية الفكرية والحركة الاستقلالية)، وقد سبق وان تطرقنا إلى بعضها سابقاً فقد أنتشرت في العراق ببطء ودون سابق آنذار افكار جديدة ذات طبيعة مساواتية تناهض الاستبداد الاجتماسياسي والاقتصادي، وتحاول الإطاحة بسلطان التقليد والخضوع إلى سطوة الافكار البالية التي لا تتلائم مع العصر وروحه. لقد أنطلقت في البدء من تفسيرات دينية متحررة من سلطة التقليد وافكار السلف، ومنسجمة مع ذاتها المستقبلية، ولتتحول منذ منتصف العشرينيات إلى تيار فكري علماني التوجه علمي المنطلق ومادي التفسير نسبياً.

أثارت هذه الظروف فئة الشباب والطلاب، الأكثر استجابة للرؤى الرديكالية والعلمية، البحث عن الماهيات الحقيقية للظواهر الطبيعية والاجتماعية، وماهية السلطة ومبرراتها الشرعية ومفاهيم الاستقلال وأبعاده، والنظر إلى الظواهر الدينية بزمنيتها وتاريخيتها.لقد تعمق لدى هذه الفئة «...الانزعاج الفكري الذي عبر، أول ما عبر، عن نفسه في سنوات مطلع القرن والذي كانت جذوره تمتد إلى استنفاد الإسلام، واصبح ميل الشباب المتعلم إلى الشك بالأمور التي يراها كبار السن مثالية أو يعتبرونها

(1) ـ المصدر السابق، ص. 11.

مسلمات أكثر بروزاً وأنحسر احترام هؤلاء الشباب للتقاليد...[1]».

وكان من أوائل فئة الطلبة في داخل العراق كل من: عبد القادر إسماعيل وعزيز شريف ويونس السبعاوي وجميل عبد الوهاب وزكي خيري وحسين جميل وعمر خلوصي وفائق السامرائي وسليم زلوف وأحمد قاسم وخليل كنه وصادق حبه وغيرهم، كما كان لهم نواة ضمن المبعوثين. لقد كان الحزب الوطني برئاسة محمد جعفر ابو التمن قد إلتزم حراكهم السياسي. أما من الناحية الفكرية فقد إلتزمتهم جماعة الرواد الأوائل للفكر الموساواتي (حسين الرحال وجماعته) ورسمت ابعاد تحركهم السياسي والعلمي[2]. أما من خارج العراق وبالاخص الطلبة الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأمريكية ببيروت فمنهم: عبد الفتاح إبراهيم، نوري روفائيل وجميل توما وعلي حيدر سليمان وإبراهيم بيثون وعبد الله بكر.. ومحمد حديد الذي درس في لندن. ثم حدث التطور الأرأس لهؤلاء الطلبة، وبخاصة ما بعد تخرجهم، حيث قرروا الخروج عن المألوف التقليدي وزجوا بأنفسهم في آتون الممارسة السياسية بعد أن:

- رأوا ماهيات الصراع المصلحي الزبائني في الحلقة الضيقة من النخبة الاوليغاركية السياسية؛
- لمسوا ببصائرهم المتنورة ذلك التعامل (الدوني) لهم من قبل تلك النخبة الرسمية والمعارضة حيث لم يفسحوا المجال لهم لبلوغ مركز القرار؛
- كان أغلبهم من المعارضين الاشداء لسياسة بريطانيا ومشاريعها الاستراتيجية للعراق والمنطقة؛
- أنهم يمثلون النقيض االنوعي لنخبة الحكم الاوليغاركية ببرنامجيتهم المستقبلية لواقع العراق؛
- كانوا بتضاد مع الافكار التقليدية السائدة، وذوي نبرة علمانية ـ علمية بأفق تقدمي؛

(1) ـ بطاطو، الجزء الثاني، ص. 41، مصدر سابق.

(2) ـ للمزيد راجع، مظفر الأمين، جماعة الأهالي، ص. 60 ـ 61، مصدر سابق. كما إلتزمت جماعة حسين الرحال كل من: الحركة النقابية الفتية بصيغتها الجنينية والتي عبرت عن هذا المآل جميعة اصحاب الصنائع برئاسة محمد صالح القزاز.. بعد أن رفضت السلطة منحها الاجازة بأسم نقابة العمال. كذلك الحركة الطلابية كما رصدنا ذلك سابقاً.

- تأثرهم بالآراء الفلسفية الحديثة التنويرية فرضت عليهم التعمق في ماهيات وأسباب اللا مساواة الاجتماعية والتفاوت الطبقي المادي والجغرافي (في الريف والمدينة).

وبعد تخرجهم من الدراسة، وضمن تلك الظروف وتلك الرؤى المتبناة، دعت هذه الكوكبة من الخريجين إلى الاصلاح الاجتصادي والسياسي ودعوا أيضاً إلى الحرية الفكرية وربطوه بالممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بين الطبقات الاجتماعية عبر اشاعة اللبرالية السياسية وضرورة التخطيط الاقتصادي من قبل الدولة وتشجيع التصنيع واقامة الجمعيات التعاونية واحترامها لحقوق الفرد وصيانة ملكيته. أجبرت الظروف السياسية مجموعة منهم إلى التكتل الغائي من خلال تنظيم ذات طابع لبرالي تقدمي النزعة، فكانت **جماعة الأهالي**. وهم، كما أرى، يمثلون الجيل الثاني لرواد الفكر المساواتي ذات المنطلق اللبرالي..[1] التي تميزت تاريخيا بكونها «**حركة سياسية، تقود حزب، في الوقت عينه، تقوم بدور الانتلجنسيا التثقيفي، وهذا ما تفردت به عن غيرها إلى حدٍ كبير خاصة في الظروف السياسية في العراق...**[2]» آنذاك.

بمعنى آخر إن جماعة الأهالي، لم يعد هناك شك، في أنها اول مدرسة ديمقراطية ذات طابع لبرالي،، وربما أول حزب سياسي ذو نزعة تقدمية يسارية، نشأت لتحقيق الأهداف الوطنية، وتطورت أفكارها مواكبة التحولات الاجتماعية ضمن ثلاثينيات القرن السابق. كان **نواة هذه الجماعة** مجموعة من الشباب المثقف بعضهم من تأثر ببعض افكار مجموعة حسين الرحال والآخر ثقافتهم كانت حديثة من حيث المضمون والمنهج الاجتماعي، وصنف ثالث لهم كان متأثراً بالفكر الماركسي. وقد نشأة فكرة التكتل الشبابي التي تعتبر من اولى التجمعات السياسية العلنية المعارضة التي ظهرت بالعراق من خارج نخبة الحكم، حيث ركزت على القضايا الاجتصادية والسياسية

(1) - للمزيد راجع، فؤاد الوكيل، جماعة الأهالي. كذلك محمد الدليمي، كامل الجادرجي ص. 50 - كذلك د. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، 1946 - 1958، جامعة بغداد، 1963. عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية بالعراق،وزارة الاعلام، بغداد 1975. كذلك حكمت خليل محمد، جماعة الأهالي والفاشية، دار العباد، بغداد2007. كذلك د.مجيد مسعود. صفحات مشرقة من حياة عبد القادر البستاني. *www.jammoul.net*.

(2) - مستل من مقدمة رفعة الجادرجي، ص. 38، مصدر سابق. وأعتقد بأن هنالك قوى سياسية هي الأخرى منظمة تميزت بالدور التثقيفي كالحزب الشيوعي العراقي الذي لعب دورا كبيراً في التأثير على مجمل المساحة الثقافية.

كمدخل واقعي إلى الاستقلال الحقيقي (بشقيه السياسي والاقتصادي)، وقد اطلقوا على برنامجهم مبادئ الشعبية، الذي أعده منظرهم، كما أعتقد، عبد الفتاح إبراهيم. لقد عبروا في البدء عن أرائهم عبر جريدتهم التي تم إجازتها في 2 تموز 1931، وصدر عددها الأول يوم 2 كانون ثاني 1932 بإسم صاحبها ومديرها المسؤول حسين جميل. واثناء اغلاق جريدتهم من قبل السلطة، فقد اصدروا عدة مطبوعات منها (رسائل الأهالي إلى الشباب) اهمها:على طريق الهند 1932؛ الشعبية 1933؛ مطالعات في الشعبية 1935.

أما مصادرها الفكرية فقد كانت متعددة حيث يتلمس الفرد فيها الفكرة الفابية وبعض من المفاهيم والمقولات الماركسية وتلك الافكار التنويرية ذات المنهجية العلمية غير المألوفة في العراق آنذاك. أن هذا التشابك الفكري يعود، كما أرى، الى المنابع الفكرية للمؤسسين وطبقية انتمائهم.

لقد تشكلت جماعة الأهالي عبر تحالف مجموعتين من الشباب الخريجين المثقفين:

- **الأولى**: مجموعة الطلبة الذين أنهوا دراستهم في الخارج ولاسيما بيروت وبريطانيا
- **الثانية**: مجموعة الطلبة الذين أتموا دراستهم داخل العراق وساهموا في أحداث الطلبة في أواخر العشرينيات كحادثة النصولي وزيارة آلفرد موند.

وقد حدث لقاء بين المجموعتين في بغداد. وقد انضم الجادرجي للمجموعة بعد انسحابه من حزب الاخاء الوطني لعوامل عدة منها:

- تذبذب قيادته السياسية؛
- عدم مصداقيته السياسية [1]؛
- عدم افساح المجال له في القرار السياسي للحزب.

(1) ـ وخير مثال على عدم مصداقية حزب الإخاء، فقد تآلف مع الحزب الوطني على مناهضة الاتفاقية العراقية البريطانية لعام 1930، التي عقدتها حكومة نوري سعيد الأولى (23/ 3/ 1930 ـ 19/ 10/ 1931) لكن حزب الاخاء وافق على تعين رشيد عالي الكيلاني رئيسا للديوان الملكي ومن ثم رئيسا للوزراء في وزارته الأولى (20/ 3/ 1933 ـ 9/ 9/ 1933)، ومن ثم الموافقة على المعاهدة. بمعنى آخر كانت معارضة حزب الاخاء تقوم على معارضة الوزارات وصولاً للحكم لا غير. راجع د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي، مصدر سابق.

ويعتبر الحزب الوطني الديمقراطي امتدادا لجماعة الأهالي والوريث (الشرعي) لها ولسبل بلوغها وغائيتها التي انعكست في برنامج الحزب، بعد تسرب العديد من المؤسسين للجماعة كعبد الفتاح إبراهيم ومحمد جعفر أبو التمن وعزيز شريف وحكمت سليمان وعبد القادر البستاني المسقط عنه الجنسية.

لقد تطورت الجماعة أثناء وما بعد الحرب العالمية الثانية وتجسدت في **الحزب الوطني الديمقراطي عام 1946**، نتيجة تكاثف جملة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية، منها: **تفاقم المشاكل الاجتصادية الداخلية؛ نجاحات القوى التقدمية بخاصة ذات المنحى اليساري نتيجة لنضالاتها السياسية؛ التطاحن بين اعضاء النخبة الحاكمة؛ الانتصار على الفاشية والتصدي لأفكارها وانتشار الفكر الديمقراطي في العالم؛ المطالبات العالمية بتحقيق الحريات وغيرها من العوامل، أذعنت النخبة الاوليغاركية الحاكمة وأضطرت إلى مجارات هذا الانتشار الواسع.**

وفي الوقت نفسه **وبتوجيه من بعض الجهات البريطانية** [1] أجبرت النخبة الحاكمة بضرورة تغيير أساليب الحكم التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية والاحتلال الثاني (1941ـ1947) للعراق، من أجل السماح بشيء من حرية النشر والتساهل المقنن في التعامل السياسي النسبي مع القوى الاجتماعية المعارضة وتأليف أحزاب سياسية منذ أن جمدت في وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17/ 3/ 1935 ـ 29/ 10/ 1936). وعلى ضوء ذلك فقد تألفت خمسة من الأحزاب بعد موافقة وزير الداخلية سعد صالح في 2/ 4/ 1946 من بينها الحزب الوطني الديمقراطي أما الأخرى فهي:

«أ ـ **حزب الاستقلال**: تضم هيئته المؤسسة محمد مهدي كبة، داود السعدي، إسماعيل الغانم، فاضل معلة، علي القزويني، عبد المحسن الدوري، رزوق شماس، عبد الرزاق الظاهر، فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل. وقد تبنى الحزب أفكاراً قومية ودعا إلى القيام بإصلاحات سياسية واجتماعية معتدلة [2].

---

(1) ـ تقول المصادر التأريخية بعد أتسنم حزب العمال البريطاني للسلطة، فقد كان عاملا قوية اجبر مؤسسة العرش على إلقاء خطاب سياسي في 27 كانون أول 1945، اعلن فيه ضرورة إطلاق سراح المسجونين السياسيين وإلغاء القوانين الاستثنائية ومنح الصحف شيء من الحرية النسبية. للمزيد راجع الحسني، تاريخ الوزارات، ج.7، ص.3، مصدر سابق

(2) ـ يذكر بطاطو، أن الحزب «...عرف نفسه بكونه تضامنياً وشمولياً وشعبياً وحديثاً. وفي كلمات

ب ـ **حزب الأحرار**: رئيسه توفيق السويدي رئيس الوزراء آنذاك، وتضم هيئته القيادية داخل الشعلان، وسعد صالح وزير الداخاية وعبد الوهاب محمود وزير العدل، وعلي ممتاز الدفتري وزير المال وآخرين، ويلاحظ أن حزب الاحرار قد تكون من بعض رجال السياسةا لقدماء والنواب السابقين، ويدعو إلى إصلاح الحكم ضمن الإطار الدستوري والنظام السياسي القائم.

ج ـ **حزب الاتحاد الوطني**: تتكون هيئته المؤسسة من عبد الفتاح إبراهيم، محمد مهدي الجواهري، جميل كبة، موسى الشيخ راضي، وأدور قليان، موسى صبار وعطا البكري. ويتضمن منهجه مبادئ اشتراكية قريبة من الماركسية.

د ـ **حزب الشعب**: تتكون هيئته المؤسسة من عزيز شريف وتوفيق منير وعبد الأمير أبو تراب وعبد الرحيم شريف وإبراهيم الدركزلي ونعيم الشهرباني وجرجيس فتح الله. وهو أكثر الاحزاب التي أجيزت يسارية، ومعظم هيئته المؤسسة من المحامين المعروفين بالاتجاه الماركسي.

كذاك قدمت بعض الشخصيات طلباً لتأسيس حزب بإسم حزب التحرر الوطني، إلا أنه لم يحصل على الإجازة إذ اتهمت السلطات أعضاء هيئته المؤسسة بالإنتماء إلى الحزب الشيوعي السري... [1]».

أما **الحزب الوطني الديمقراطي** «...وفي يوم 5 آذار 1946 م قدم كل من السادة: كامل الجادرجي محمد حديد وعبد لكريم الأزري ويوسف الحاج ألياس وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة، طلباً إلى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي بإسم الحزب الوطني الديمقراطي، ورفقوا الطلب بمنهاج الحزب... فكان حزبا عقائديا كافح كثيرا في سبيل مبادئ الحزب، وعانى بعض أعضاءه هروب الاضطهاد... [2]».

أخرى أعلن الحزب معارضته لوجهة النظر الطبقية، وللإقليمية والطائفية والتعصب الديني، ودعمه سيادة الأمة ولتبني روح العصر حتى مع التمسك بالخصوصيات القديمة والجليلة المميزة والمثل العليا...»،الكتاب الاول، ص..36، مصدر سابق.

(1) ـ محمد حديد، مذكراتي، ص.194، مصدر سابق.

(2) ـ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المجلد7، صص. 23 وما بعدها حيث منهاج هذه الاحزاب.

لقد أثار الكثير من مؤيدي الحزب، جملة من الاعتراضات والاستفهامات حول بعض شخوص الهيئة المؤسسة وبخاصة: عبد الكريم الأزري وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي التي لم تكن تنتمي إلى جماعة الأهالي وليس لهم علاقة لا بفكر جماعة الأهالي ومبادئها ولا برديكاليتها وغائيتها. بل والأكثر من ذلك كانوا محسوبين على السلطة كما أنهم كانوا يعدون شخصيات برجوازية واقطاعية [1]. وللعلم لم يستمر مرجان بالعمل ضمن الحراك السياسي للحزب بسبب عدم فوزه ضمن قوام الهيئة الادارية في اجتماعها العام الأول. علماً بأن الأزري والشالجي قررا الإستقالة من الحزب في فترتين مختلفتين قبل انعقاد المؤتمر الأول في 28/ 11/ 1946 وانتخب محلهما كل من طلعت الشيباني ورجب الصفار [2].

وبعد إجازة الحزب عقد اجتماع عام في 27 نيسان من ذات العام لانتخاب أول لجنة إدارية مركزية، وتم انتخاب كل من: كامل الجادرجي (بالاجماع)؛ حسن جميل؛ محمد حديد؛ صادق كمونة؛ عبد الكريم الآزري عبود الشالجي؛ وزكي عبد الوهاب. كما إن الحزب صادف في حياته النضالية (1946 ـ 1961) حراكا داخليا طيلة هذه المرحلة، إذ تم طرد أو أجبر على تقديم الإستقالة للكثيرين من قوام اللجنة الادارية للحزب، وبخاصة ذوي التوجهات الرديكالية والماركسية ككامل قزانجي وطلعت الشيباني وقاسم حسن وغيرهم، بل شمل ايضاً بعض الرموز المهمة في الحزب في بعض الفترات ومن ثم عودتهم كمحمد حديد مثلا وانفصاله عن الحزب وتأسيس الحزب الوطني التقدمي مع جملة من أعضاء اللجنة الادارية للحزب. رغم دوره التاريخي في نشاط الحزب وتمثيله له في الكثير من المؤتمرات العربية والدولية.

أصبح الحزب الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه ظاهرة في الحياة السياسية، سواءً في المرحلة الملكية أو في الجمهورية الأولى، وبنى لذاته موقعاً مهماً، وبدلالة واقعة مثيرة للجدل هي: **أن ثورة 14 تموز لم تتحقق مادياً في حالة رفض الحزب دعمها، كما سنبين ذلك لاحقاً. ولهذا اكتسب بعض من مؤشرات القوة المعنوية في الساحة السياسية.**

---

(1) ـ د. محمد الدليمي،كامل الجادرجي، ص. 110،مصدر سابق.

(2) ـ راجع للمزيد، مذكرات كامل الجادرجي، ص. 167، وأيضا مذكراتي لمحمد حديد، ص.203، مصدرات سابقان.

ولعب الثلاثي (**مكتب الرئاسة**[1]) وهو بمثابة المكتب السياسي لدى العديد من الأحزاب، كالحزب الشيوعي العراقي، المتكون من: **كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل** دوراً مؤثرا، بل إن جاز التعبير محتكرا لقرار الحزب المركزي، إلى حد معين، في حياة الحزب الداخلية، رغم ما انتاب الثلاثي من تنافس وصراع نسبي.. ومع هذا ظهر بينهم خلاف حد التناقض ووصل إلى حد الاختلاف والقطيعة وبخاصة في الجمهورية الأولى (14تموز1958 ـ 9 شباط1963).

لقد تشكلت جملة من السمات والظواهر لازمت الحزب طيلة حياته، فترى بعضها يظهر إلى السطح والآخر يكون محصوراً ضمن دائرة اللجنة الادارية الحزب، وفي ثالثة منها يتمحور ضمن مكتب الرئاسة القيادي.. ومن هذه االسمات العامة التي نوجزها ونكثفها كما يلي: [2]:

- ذوبان الحزب برئيسه الجادرجي وقد تحولا تأريخيا وواقعيا إلى وحدة واحدة يستحيل الفصل بينهما [3]؛

- لم يكن الحزب جماهيرياً رغم قاعدته المؤيدة بين المثقفين والمتعلمين، بخاصة من فئات الطبقة الوسطى المتوسطة والعليا، لهذا بقى محصوراً داخل أروقته التقليدية وبالاساس بيت رئيس الحزب؛

- كان حزباً نخبويا عن عمد كما اراد له رئيسه وهيئته الادارية وهو يتناسب مع إنتمائهم الطبقي؛

- لم تعد لديه قاعدة تنظيمية واسعة وبخاصة بفئة الطلاب والعمال؛

- لم يبذل الحزب جهداً تنظيمياً خاص بالفلاحين وفقراء المدن بسبب طبيعته الطبقية؛

- ضم مختلف الاتجاهات من أقصى اليمين إلى اقصى اليسار وهذا ديدن أحزاب الطبقة الوسطى؛

---

(1) ـ مذكرات كامل الجادرجي، ص.131 مصدر سابق.

(2) ـ لقد تناولت العديد من الدراسات الاكاديمية وغيرها دور الحزب في الحياة السياسية المعاصرة، أو نشاط قادته، كما ان هنالك العديد من مذكرات قادته وبالاخص كامل الجادرجي ومحمد حديد وغيرهما ممن تناولت نشاط الحزب فبالامكان العودة إليها، ولا مجال الخوض في تاريخية الحزب الوطني الديمقراطي في هذه الدراسة.

(3) ـ د. عادل البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي ص. 15، مصدر سابق.

- لم يكون له إمتداد في الجيش، لأنه لم يكن يؤمن بالانقلابية العسكرية إلا عند الضرورة؛
- كان اسلوبه يكمن في انتظار الناس من القدوم إليه دون ذهابة إليهم؛
- ولذا أمست أواليات (ميكانزمات) الحزب التنظمية أحد المعوقات في تحوله إلى حزب جماهيري؛
- كما وسم كحزب (صالونات) ليس له نشاط جماهيري وهذا ما يتماشى مع النظرة الأبوية لقيادته؛
- كان منطلق الحزب عراقوياً دون التخندق فيه، متطلعاً إلى الانتماء العروبي؛
- مبادئ الحزب تمثل تراجعا عن جماعة الأهالي من حيث الراديكالية، ووسم حراكه بالاعتدال[1]؛
- لعبث صحافة الحزب (الأهالي وأخواتها) دوراً في تثوير وتنوير الابعاد الفكرية والسياسية الاجتصادية وبخاصة البرلمانية الديمقراطية؛
- كان الحزب يستخدم تجميد النشاط السياسي كوسيلة احتجاجية سلبية؛
- لديه وجود مادي ملموس في الساحة السياسية نتيجة مواقفه العلنية وغائيتها الاصلاحية؛
- لا يحبذ الحزب، وبخاصة رئيسه، العمل السري مطلقاً لتأثره بالفابية والاشتراكية المعتدلة[2]؛

(1) - «... لم يطرح الحزب الوطني الديمقراطي لا في منهاجه ولا في أدبياته آراء جذرية بخصوص المجتمع عموما، والاقتصاد خصوصاً. فأنه رأى العلة الأساسية في تأخر الحياة الاقتصادية في العراق في قلة الانتاج، وسوء توزيع ثمارته، وكان حله الأمثل لمعالجة هذه العلة ومعالجة الفقر والجهل والمرض هو التنظيم في ميداني الزراعة والصناعة، ودون مس النظام شبه الاقطاعي القائم إلا في اطار تحديد الملكية الكبيرة...». عادل البلداوي، الحزب الوطني، ص.25. مصدر سابق.

(2) - «... كانت قد تولدت لدى الجادرجي بعد تجربته مع حكومة بكر صدقي نفرة من العمل السري لا زمته طيلة حياته، إضافة إلى كره شديد للحكم العسكري. وقد رفض في مذكرة كتبها إلى المحررين في صوت الأهالي عام 1943، العمل السري على اساس أن المنظمات السرية لا تفيدنا وأن الفشل كان مصير معظمها... بأن معضمنا يفتقر إليقدرات العمل السري...».جيني سنغلتون، الحزب الوطني، ص، 68، مصدر سابق. واعتقد بأن الجادرجي لا يستطيع الالتجاء للعمل السري لأنه أمين إلى جذوره الارستقراطية ولأنه اصبح قامة مشهورة وأن أغلب قادة الوطني الديمقراطي هم من التجار والملاك والمهنيين المشهورين.

- كان يصر على ضرورة التداول السلمي للسلطة بين القوى الاجتماعية من خلال البرلمانية؛
- ناضل وندد الحزب بالانتهاكات للحريات السياسية والانتخابية واستخدام العنف اتجاه الرأي الآخر؛
- كانت خصومات الحزب لنخبة الحكم الاوليغاركية شديدة وبخاصة لنوري السعيد؛
- لهذا تعرض الحزب وصحافته وقيادته إلى الكثير من الرقابة والتضييق والاضطهاد؛
- لعب الحزب دورا مؤثرا في فكرة التحالف الجبهوي وبخاصة في تأسيس جبهة الاتحاد الوطني؛
- كان الحزب من المساهمين العضويين في التغيير الجذري في تموز 1958 [1]؛
- كانت أفكار الحزب ومضامينها الأرأسية ذا وجهة علمانية وغير مشوبة بالعداء للدين؛
- كان رئيس الحزب قليل المرونة في التعامل السياسي وإيمانه بذاته وبما يراه كبيراً جداً؛
- لعب الطموح الذاتي لرئيس الحزب دوراً في حدوث احتكاكات في الهيئة الادارية للحزب؛
- انتمت للحزب من كل الأطياف الاجتماعية والدينية والأثنية وقد وصل التنوع حتى في قيادته؛
- كان الحزب يتهيب من الافكار اليسارية ومن الشخصيات المتسمة بهذه الصفة؛
- لعب الكثير من قادة الحزب دورا مؤثرا في حكومات الجمهورية الأولى؛
- صادف الحزب أكبر إنشقاق في تاريخه بعد ثورة 14 تموز، بسبب الموقف من حكم الزعيم قاسم؛
- سلبية رئيسه من قاسم، أحدى اسباب اختفاءه من الساحة السياسية وتجميد نشاطه عام 1961؛

---

(1) - كما يقول ابنه رفعة الجادرجي في مقدمته لكتاب جيني سنغلتون، ص.15، مصدر سابق. وما ذكره كل من حسين جميل في الكثير من مقالاته ومحمد حديد في مذكراته.

ـ لقد أغفل الحزب، إلى حد ما، هوة واقع تخلف المجتمع من حيث قاعدته الاقتصادية وبنائه الفوقي المتمثل في الأبعاد الفكرية والثقافية مما جعل من افكاره عن الديمقراطية السياسية مثالية [1]؛

وهكذا أحتل الحزب الوطني الديمقراطي، من بين الأحزاب العلنية، المكانة اللائقة كمدافع عن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بين الطبقات الاجتماعية، وبقى أمينا لها لغاية تجميد نفسه (ومن ثم حل ذاته عمليا) في تشرين الأول من عام 1961.. حيث ما بعد ذلك بقى يزاول نشاطه من خلال رئيسه كامل الجادرجي لحين وفاته في الأول من شباط 1968، على أثر نوبة قلبية. وهكذا غاب عن الساحة السياسية العراقية أحد أحزاب اللبرالية بإمتياز.. وخمدت آواره التنويرية.

وما بعد الاحتلال الثالث عام 2003، حاول بعض من قادته كهديب الحاج حمود، وعباس العزاوي ونصير الجادرجي ـ امكانية معاودة نشاطه.. ولكن ولأسباب أنوية وذاتوية، انقسم الحزب إلى حزبين هما:

ـ الحزب الوطني الديمقراطي الأول، برئاسة هديب الحاج حمود؛

ـ الحزب الوطني الديمقراطي، برئاسة نصير الجادرجي.

ومما يؤسف له غياب هذين الحزبين عن نشاطهما في المرحلة الحالية.. التي تتطلب شكلا ومضمونا حراكيا وممارسة واعية لكل حركة سياسية تحاول غرس التداول السلمي للسلطة وإحترام الرأي الآخر. لقد ضيع الحزب الوطني الديمقراطي فرصته التاريخية في زمن الجمهورية الأولى.

---

(1) ـ راجع للمزيد د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 289، مصدر سابق.

2.4 ـ الزعامة الكارزمية (الملهمة):

[كلما كانت سجايا القائد تتوائم وتتزامن مع متطلبات واقع التغيير المنشود كان دوره ضروريا طالما أن القائد ليس نتاج ذاته حسب بل هو نتاج تفاعل حيوي بين النشأتين الشخصية والاجتماعية]

«... الكاريزما (charisma) (مصطلح) مستمد اصلاً من العهد الجديد في النص اليوناني الذي يعني (عطية النعمة الألهية)، أدخله عالم الاجتماع ماكس فيبر (1864 ـ 1920) ليعني الصفة الخارقة التي يمتلكها بعض الأشخاص فتكون لهم قوة سحرية على الجماهير. وقد ميز فيبر بين كاريزما الفرد التي تنشأ من صفات طبيعية عنده، وكاريزما المنصب المستمدة من الطبيعة المقدسة للمركز...(1)». وقد ترجم هذا المصطلح الموسوعي التراثي هادي العلوي بـ(الصمدانية).

ومن الجدير بالذكر غالباً ما يشعر قائد أية مجموعة من الناس وبالاخص ذوي الكاريزمية، بتضخم الذات مع الاختلاف بالنسب، فالقيادة بحد ذاتها.. هي قمة عالية يكون تنفس الهواء عندها مختلف ورؤيا المهام الجمعية المستقبلية، ستكون ليس كما يراها يتصورها أو يراها القابعون في وادي الطاعة والتنفيذ. كما أن (الأنا) العالية التي تميز هؤلاء القادة ستكبر أيضاً مع كبر المهام والمسؤولية التي أخذوا على عاتقها تطبيقها بالتلائم مع الضرورة الاجتماعية. فالقادة «... القادرون على التأثير في مصير المجتمع بفضل السمات المحددة في طبيعتهم. كما أن تأثيرهم بالغ في بعض الاحيان. لكن امكانية ممارسته ومداه يتحددان بفعل التنظيم الاجتماعي وحالة القوى. فليس خلق الفرد (مثلا) عاملاً في التطور الاجتماعي إلا حين تسمح به العلاقات الاجتماعية وحيث تسمح به وبقدر ما تسمح به... وبالتالي فالتنظيم الاجتماعي للبلد هو الذي يقرر في أية مرحلة معينة دور الأفراد الموهوبين أو العاجزين وبالتالي ما يتصفون به من أهمية تاريخية... (2)».

وعليه فالقادة يمارسون تأثيراً كبيراً في مصير المجتمع رغم بقائهم مرهونين بالبنية الاجتماعية وبعلاقاتها الداخلية والخارجية. صحيح جداً أن الجماهير الشعبية هي صانعة التاريخ، لكن هذا لا يقلل من مكانة القائد في صيرورة الصنع هذه. طالما أن

(1) ـ د. عبد الفتاح إمام، الطاغية.ط.3، هامش ص.103،مكتبة مدبولي،القاهرة 1994.

(2) ـ جورجي بليخانوف.المؤلفات الفلسفية، ترجمة فؤاد ايوب،ج.2،ص.308،دار دمشق،دمشق ..1982

فكرة الضرورة التاريخية لا تقلل البتة من دور الفرد بالتاريخ. إذن هناك علاقة جدلية بين الطرفين، بخاصة إذا كان القادة ملمين بالظروف السائدة ومتفهمين لماهيات توجهها.

«... والملاحظ إن الإلهام خضع لعدة تفسيرات هي:

الأول - بعض السيسيولوجيين رأى أنه اصطلاح ديني قاصر على ذوي الالهام السماوي ولا ينسحب على الزعماء السياسيين بأي حال من الأحوال فلا يمكن معاملة مارتن لوثر كأدولوف هتلر.

الثاني - يؤكد على أن مصدر الزعامة الملهمة هي المزايا الشخصية الخارقة للعادة لدى بعض الأفراد المتفوقين الذين يقومون باعمال عظيمة تقرب في بعض الأحيان من مرتبة المعجزات ولذلك فإن الجماهير تخضع لهم وتسير وفقا لمشيئتهم.

الثالث - الإلهام في الزعامة لا يتعلق بماهية الزعيم ذاته، وإنما برؤية الأفراد الذين يخضعون لزعامته، اي اتباعه ومريديه. إن هذا التفسير كان قد وضع الزعامة الملهمة في إطارها الاجتماعي والسياسي، وقد تبناه (ماكس فيبر). فالزعامة الملهمة في نظره لا يمكن فصلها عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع في زمن ومكان معينين... [1]».

كانت الزعامة الاجتماعية ذات البعد الكاريزمي ولا تزال إلى حدٍ بعيد، كما أعتقد، تستند في أغلب جوانبها في المجتمعات الشرقية النامية ومنها العراق، على العلاقات الأبوية (البطريكية) ذات المضمون الاخلاقي والخطاب الآحادي، المتضمنة لمنظومة قيمية ومعيارية تمت بصلة للعصور السالفة والمتوائمة مع درجة التطور في قوى الانتاج الاجتماعي وماهية النظام الاجتماعي المنبثقة عنها، بالتلائم مع الموروث الثقافي/ السيسيولوجي والماهية السيكولوجية/ الاجتماعية الملائمة، وطبيعة وقوة المؤسسات السياسية التي تتناسب عكسيا مع الزعامة الملهمة، فضعف الأولى يقوى الثانية والعكس صحيح. كذلك عمق حضور مؤسسات المجتمع المدني ودرجة استقلاليتها عن الدولة، وجغرافية المكان واهميتها الاستراتيجية.

(1) - د. صادق أسود، الزعامة الملهمة في العالم الثالث مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد3، المجلد الثاني، حزيران 1973. مستل من ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز، ص. 333، مصدر سابق.

ولهذا يربطون بين الزعامة والابوية أي بين السياسة والاخلاق، فمرة يسحبون الاخلاق إلى السياسية، اي يبجلون القائد باعتباره أب الجميع، وثانيةً يسحبون السياسة إلى الاخلاق من خلال إلزامية الطاعة إلى القائد/ الأب.. وهذا ما نراه في مختلف مراحل النظام السياسي العراقي، الملكي منها أو الجمهوري.

وتستمد الزعامة المعاصرة ابعادها ومقوماتها من جملة مصادر أهمها:

- الشخصية ومقوماتها ومواهبها؛
- الملكية والثروة؛
- التنظيم الرسمي والارسمي.

وتظهر هذه المصادر بصورة متداخلة بعضها بالبعض الآخر وفي الغالب متحدة بشكل دائم بخاصة في المجتمعات المتبلورة طبقياً. فالشخصية ومقومات الزعامة تتعزز أكثر فأكثر بالثروة والملكية والمقدرة المالية الداعمة والعكس بالعكس، إذ كانتا تاريخياً، متلازمتين معا منذ ظهور الملكية الخاصة وبالتالي الانقسام الطبقي. وإن «... وجدناهما مختلفتين من حيث طبيعة الأولى عن الثانية، فالثروة وتملكها مرتبطة بالجانب الاقتصادي، بينما السلطة هي الوجه السياسي للعملة، وهي لا تنفك تخدمها وتوظف كل وسائل الدهاء والحيلة والخبث والقمع والعنف من أجل ابقاء أصحاب الثروة ونفوذهم الخفي والمعلن. وكما يقال دوماً إن من يملك الثروة يمتلك السلطة...[1]».

والشيء ذاته ينطبق على السلطة المستمدة مقوماتها من التنظيم الاجتماعي (أحزاب سياسية، مؤسسات رسمية ولارسمية، منظمات مجتمع مدني) وفعاليته، بغض النظر عن شكل تواجده وتطوره وسعة انتشاره وشكله الاجتماعي ودرجة حداثته وديمومته. «... ففي المجموعات الجيدة التنظيم يستخدم القائد صيغاً من التعامل مع مرؤوسيه كالمشورة والرجاء وفي بعض الآحيان يستخدم الارشاد والوعظ، وفي احيان نادرة جداً يستخدم الايعاز والأمر، ولا يكاد يلجأ مطلقاً إلى الاقناع. وتقوم هيبة مثل هؤلاء القادة على الصفات الشخصية والعملية وعلى سعة المعرفة والتجربة، وفي احيان نادرة جداً على اسناد ودعم من الادارة[2]».

(1) - بدر عبد الملك، بروتوس ما زال حياً، ص. 24، كتاب المدى رقم 2، دار المدى، دمشق 2001.
(2) - ياكوف كولومينسكي، الفرد والآخرون، ت. موفق الدليمي، 77، دار التقدم، موسكو 1990.

«... علماً ان الصفات الشخصية للقادة تُقرر الصفات الفردية للأحداث التاريخية، ولكن لابد من تحقيق شرطين كي يكسب الرجل الموهوب نفوذا كبيرا على مجرى الاحداث وهما:

«أولا: يجب أن تجعله هذه الموهبة أفضل ملاءمة من أي أمرء آخر للحاجات الاجتماعية لعصر معين، فلو كان نابليون يملك موهبة بتهوفن الموسيقية بدلاً من عبقريته العسكرية الخاصة، لما اصبح بالطبع أمبراطورا.

ثانياً: يجب ألا يسد النظام الاجتماعي القائم، الطريق أمام شخص يملك الموهبة الضرورية والنافعة في ذلك الزمن المعين... [1]».

ومن زاوية علم النفس الاجتماعي، يقترح عالم النفس الاجتماعي الروسي بوريس باريغين «... تصنيف الزعامة حسب ثلاثة معالم هي: مضمون؛ وأسلوب؛ وطابع نشاط الزعيم:

- فمن حيث مضمون النشاط يمكننا الحديث عن زعماء ملهمين وزعماء منفذين وزعماء يلهمون ويبرمجون وينظمون تجسيد أفكارهم في واقع الحياة.

- ومن حيث أسلوب القيادة نجد: ديمقراطيين ودكتاتوريين ـ اوتوقراطيين ومن يجمع في ذاته الأسلوبين. ـ أما من حيث طابع النشاط فقد يكون هناك زعماء متعددو الأغراض وآخرون (موقفيون). الأولون يبرزون على الدوام كزعماء، بينما يحتاج الآخرون لأجل ذلك إلى موقف خاص... [2]».

ومن ناحية ثانية علينا التأكيد على الناحية المعرفية للكرازمية ببعدها الفلسفي المرتبطة بنظرتنا إلى الإنسان، حيث أن القائد الكارزمي «... لا يصبح ذاتاً إلا في التاريخ والمجتمع.. ولهذا السبب فهو ليس فرداً مجرداً، إنما هو موجود اجتماعي، كل قدراته وإمكانياته تشكل الممارسة... الواعية والعضوية الفعالة... ومع ذلك فإن الإنسان بإعتباره القوة الايجابية في التفاعل بين الذات والموضوع، يعتمد على الموضوع في نشاطه. لأن الموضوع يضع حدود معينة لحرية الذات في الحركة... ونشاط الذات

(1) ـ جورج بليخانوف، ج. 2، ص. 313، مصدر سابق.
(2) ـ مستل من ياكوف كولومينسكي، الفرد، ص. 76، مصدر سابق.

مشروط موضوعياً، أيضا، بحاجاته وبمستوى الإنتاج. والإنسان في إعتماده على هذا، وأيضاً على مستوى المعرفة بالقوانين الموضوعية، يحدد لنفسه أهدافاً واعية، يطرأ نتيجة لبلوغه إياه تغير على الموضوع والذات على السواء. ومع تطور المجتمع تلعب العوامل الذاتية دوراً يزداد كبراً بإطراد... [1]

وعليه فالفرد ليس (أنا) معزولة.. لكنها مشروطة بشروط مادية واجتماعية. ومن هنا فالقادة المحوريون «... قادرون على التأثير في مصير المجتمع بفضل بعض السمات المحددة في طبيعتهم. كما أن تأثيرهم بالغ في بعض الآحيان. لكن امكانية ممارسته ومداه يتحددان بفعل التنظيم الاجتماعي وحالة القوى. فليس خلق الفرد (مثلاً) عاملاً في التطور الاجتماعي، إلا حين تسمح به العلاقات الاجتماعية وجيث تسمح به وبقدر ما تسمح به... غير أن الفرد لا يستطيع أن يبرهن على مواهبه إلا حين يشغل مركزاً مناسباً في المجتمع. وبالتالي فالتنظيم الاجتماعي للبلد هو الذي يقرر في أية مرحلة معينة دور الأفراد الموهوبين أو العاجزين وبالتالي ما يتصفون به من أهمية تاريخية... [2]».

وفي الوقت نفسه علينا أن لا ننتقص من دور الجماهير الشعبية في التاريخ ونفصلها عن أهمية دورها في صنع التاريخ وبالتالي إختيار الزعامة القائدة. بمعنى أن عظماء التاريخ يستندون في حراكهم على الجماهير الشعبية فمن يكون يوليس قيصر لولا الفينقيون المحاربون معه؟ ومن يكون جنكيز خان لولا جمهرة عساكره ونابليون وجنوده.. اي لا يجوز اعتبار الشخصية المحورية، مهما بلغت مرتبتها التأثيرية، بديلا عن المجتمع. بمعنى آخر ان هنالك علاقة جدلية بين القائد / الجماهير. فالقائد هو نتاج التفاعل بين عوامل الوراثة والبيئة، لأن الفرد ينشأ في مجتمع معين ويكتسب منه مقومات شخصيته.. في ذات الوقت تلعب الجماهير «... في التاريخ دائماً دورا مهما، ولكنها لم تلعب هذا الدور بنفس حجم الأهمية الذي تلعبه اليوم. فالعمل اللا واعي للجماهير يمثل (بعد أن يحل محل الفعالية الواعية للأفراد) أحد خصائص العصر

(1) ـ الموسوعة الفلسفية، بإشراف روزنتال وبودين، ص. 216، مصدر سابق
(2) ـ جورج بليخانوف، دور الفرد في التاريخ، ت. فؤاد أيوب، المؤلفات، ج.2، ص. 319، دار دمشق، دمشق 1982

الحالي...إن دخول الطبقات الشعبية في الحياة السياسية وتحولها التدريجي إلى طبقات قائدة، يمثل أحد الخصائص الأكثر بروزاً لعصرنا، عصر التحول...[1] «السريع في كل المجالات.

إن الاعتراف بأهمية دور الفرد في التاريخ توجب التحذير من الوقوع في المبالغة وبالتالي تقديس الفرد بصورة عمياء والوقوع في فخ عبادة الفرد، حيث ينسب لها قدرات خارقة تتيح لها الانفراد في صنع التاريخ وتحديد مساراته حسب مشيئتها، وبالتالي التقليل من دور الجماهير الشعبية المنتجة كصانعة للتاريخ. كما يجب عدم الخلط بين هذه الموضوعة وبين نفوذ القادة، لأن أية عملية تاريخية تحتاج منفِّذين عمليين لذات العملية التي أناطت بهم الضرورة الاجتماعية القيام بها. طالما أن «... التأريخ ليس ظاهرة جمالية، بل واقع ثقيل ومؤذ، لأنه لا يقف دون التمادي على الغايات المنتظرة منه أو الرغبات المسقطة عليه التي تحاول إنهاء القصة قبل الآوان... [2]».

دللت الوقائع التاريخية المستقاة من تجارب مختلف الشعوب وعلى امتداد تاريخها، أن هناك نوعين من الزعماء:

ـ منهم من يمثلون القوى الاجتماعية ويعبرون عن مطامحها؛

ـ ومنهم من يساعدون في خلق هذه القوى الاجتماعية ويهيئون مستلزمات تطورها.

ويستنبط من هذين النموذجين أن القائد (العظيم) هو من كان نتاجاً للعملية التاريخية ومساعداً في بلورة تحقيقها المادي في الوقت ذاته. وهو الذي يستطيع أن يعبر عن[**إرادة عصره في كلمات ويدل على عصره على إرادته وينيرها، أن ما يفعله هو قلب وروح عصره، أنه يحقق عصره**]. ولهذا لا يظهر الزعماء في التأريخ عفوياً، بل على طبق الضرورة التاريخية ذاتها عندما تنضج الظروف الموضوعية والذاتية في مراحل الانعطاف والحقبات المهمة.

***

(1) ـ غوستاف لوبون، سيكولوجيا الجماهير، ت. هاشم صالح، ص. 41، ط. 3،الساقي، بيروت - لندن، 2011

(2) ـ كامل شياع، عن التأريخ والتأويل، ص.31، مصدر سابق

وبالعودة إلى المحور الأراس لهذا الفصل.. علينا، كما أعتقد، الاقرار بأن الشخصيات المحورية ليست بحاجة إلى المديح، بقدر ما انها تعكس ذات المديح في تجلياته الجمالية والموضوعية ومن خلال سلوكياتها في إدارة الصراع الاجتماعي واختيار الأساليب المنبثقة من الغائية المدركة والمخطط لها وسموها، وهي النقيض والنافي النوعي للمبدأ المكيافلي (الغاية تبرر الوسيلة)، لأنها في صميم موقعها في كينونة الصيرورة التغيرية، أي بمعنى موقعها في التأثير على ذات الصيرورة المستهدفة، مهما كان نوعها، وبما يلائمها من أساليب جمالية تلائم مضمون الهدف والغاية. ومن هنا تكتسب وسائل التغيير، فردانيتها التي تجعلها ما ان تتحدث عن التغيير إلا وكانت مقترنةً بها. كما أن هذه الوسائل تصارع من أجل مثالية، ترفع عتلات ذاتيتها وتحدد حراكها الارتقائي، وتبقى متمسكة بما نوت عليه وعلى التغيير حتى وان كان يتضاد مع الواقع المادي.

وعليه فإن كلا الشخصيتين المبحوثتين الزعيم عبد الكريم قاسم والسياسي كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، لهما حضورهما الفعال في تاريخية الحياة السياسية العراقية، المقترنة بفكرة التغيير لدى كل منهما. فعند الأول كانت عملية وعند الثاني كانت محاولة عملية. لكنهما قد إختلفا بطرق الوصول إلى الصيرورة التغييرية ذات البعد الغائي وهذا الاختلاف نابع من جملة من العوامل منها: ثقافتاهما المختلفتان والاهم من الاختصاص المهني لكل منهما. وهذا ما سيتجلى في سياق هذه الدراسة. ولكنهما في الوقت نفسه كانا ذات منطلق واحد، إذ كانا ينتميان إلى المدرسة العراقوية، كأغلب الاحزاب والحركات الاجتماسياسية بكل قواها المتعددة، وكذلك الحركة القومية الكردية نسبيا. ولكنهما، كبقية القوى، لم يتخندقا في عراقيتهما بقدر ما اعتبراها إمتدادا طبيعيا إلى الانتماء العربي الاوسع والارحب. بل واعتبرا الوحدة العربية، كهدف سامي يسعان إليه من خلال الطرائق والوسائل التي تتناسب وهذه الغائية، ومن حركة الشعوب وليس الحكومات، وعبر التكامل الاقتصادي التدريجي والترابط العضوي بين أجزائها. إن هذه الغائية ليست رغبة رومانسية أو اعتبارها ضمن الظاهرة الصوتية الهائمة للزعامات العربية غير المؤمنة بها في مضمونها وحراكها عبر أنويتهم المفرطة وشخصانيتهم المتضخمة.

كما أن هاتين الشخصيتين، قاسم وكامل، لم يستندا على فكرة **(القائد القوي الذي يتمتع بالبطولة الزائفة المنبثقة عن ذاته)**، الذي سار عليها أغلب القادة المحوريين الذين حكموا العراق من الوصي إلى نوري السعيد وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني، مرورا بعبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وصدام حسين، بحيث انهم نسبياً ضخموا من ذاتهم وقدراتهم، كما لو ان كل منهم (شيخ مشايخ المعرفة السياسية)، لا ينازعهم أحد.

كما كانا (قاسم وكامل) يتمتعان بالنفوذ والسيطرة المعنوية والنفسية، كل في مجاله، بالنسبة لهيئة صنع القرار، الجادرجي في الحزب والسياسة الوطنية، وقاسم في مجلس الوزراء وإدارة البلد.. رغم الاختلاف في حقل الشمول وفي التأثير على التوجه العام.. **طالما إن الرجال العظام صانعي التاريخ تُبجل شخصياتهم وتحترم بمقدار ما غيرت أعمالهم ومناهجهم في مصائر شعوبهم جذرياً، نحو الافضل،لآماد طويلة، وبمقدار ما غيرت مثلهم في مفاهيم الحياة الاجتماعية وأنماط تحققها، ولا يمكن قياس العظمة بمقدار ما نجحوا في تحقيقه أو اخفقوا فيه.**

3.4 . كارزمية قاسم:

[كان عبد الكريم قاسم رجل الوسطية في عصر التطرفات، وبذا كان سابقا لزمانه، جاء ورحل قبل الآوان، هذه تراجيديا شكسبيرية فريدة]

السيسيولوجي الدكتور فالح عبد الجبار

في البدء لابد من إلقاء الضوء على البيئة الاجتماعية التي عاش عبد الكريم قاسم في كنفها بصورة مكثفة [1]، والذي تجلت حقيقته في نهايته، حيث نرى حقيقة ما تراكم في مجرى صيرورته الفردية والتاريخية المستنبطة ليس من قدرته فحسب، بل من الظرف المادي والاجتما نفسي الذي عاش فيه وتصلب عوده الاخلاقي والمعرفي.

ولد قاسم في 21/ 12/ 1914 في المهدية، المحلة الشعبية البغدادية في رصافة بغداد. وتشير اكثر الدلائل المادية المتوفرة، إلى وضع العائلة الاقتصادي البائس، لكنه لم يحصل حد الادقاع، حيث ولد قاسم وعاش فترة شبابه في بيت لازمته الحاجة والعوز المادي لفترة طويلة نسبياً. كما تدلل القرائن الاجتماعية على صعوبة حياته المقترنة بالمشاق وعدم الثبات من حيث الدخل المادي لأسرته. كان والده يعمل في ورشة نجاراً بمحلة قنبر علي بمعية الحاج علي محمد القيسي والد الاديب وأول وزير للعدلية في حكومة 14 تموز.. مصطفى علي.وكان عبد الكريم ومصطفى أخوين بالرضاعة [2].كان قاسم الأب، يستمد المعونة المادية لاجتياز مصاعب الحياة، من

(1) ـ لقد فصلت حياة الزعيم قاسم واستشهاده في جل اعمالي التي تمحورت حول فعل 14 تموز وفاعله الأراس عبد الكريم قاسم من الناحية االبيوغرافيا ونشاطه ما قبل الثورة او ما بعدها.. ورصدتها في سلسلة بثلاثة مجلدات:

الأول: من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم 1914 ـ 1958 صدر في 2006، المجلد الثاني: الثورة الثرية بجزءين فصدر الاول عام 2009 وهذا الكتاب يمثل جزءه الثاني، المجلد الثالث والموسوم عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، فقد صدر في طبعته الأولى 2003 وبطبعته الثانية بثلاثة اجزاء 2015. وقد مهدت لذلك بقراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم 2003 بطبعتين، والجيش والسلطة في العراق الملكي بطبعتين الأولى في 2000 وطبعته الثانية 2005 دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، كما ناقشت عدة دراسات حول ذات الموضوع، فصدرت بعنوان ثورة 14 تموز وقاسم في بصائر الآخرين 2012.

(2) ـ راجع مخطوطة مذكرات مصطفى علي، حول 8 شباط، الموسومة: يوميات وخواطر وزير معتقل،

أخيه الاكبر الضابط علي محمد البكر الذي (قيل) استشهد وهو يدافع عن بغداد ضد المحتل البريطاني الأول عام 1917.

تشي جملة دلالات بالوضع المادي السيء والمكانة الاجتماعية المتواضعة، كأغلب ناس بلدي آنذاك، منها على سبيل المثال، محل ولادته، إذ ولد وعاش في المهدية المجاورة لمحلة الفضل حيث تسكنها، ولا تزال، العوائل الفقيرة والكادحة، وتجاورها محلات القادمين الجدد من البلدات القريبة من بغداد. هذه الوضعية الاجتماعية وواقع عمقها القاسي ستؤثر لاحقا في ماهيات منظومة قاسم الفكرية والعملية من خلال تبنيه الهوية الوطنية وفكرة المساواة والعدالة الاجتماعية النسبية والإعتزاز بالانتماء العراقي. وكان قاسم يعتز بالانتماء إلى هذه الفئة الاجتماعية، وكان يكرر القول: «**...أني ابن الفقراء.. أنني فقير.. شخص فقير وجدت وعشت في حي الفقراء وقاسيت زمناً طويلاً مرارة العيش، ولكننا نملك الغنى، غنى النفس وكنا نملك الغنى، غنى الأباء...**[1]».

كانت المحلات القريبة والمتجاورة من سكنه يعيش فيها أغلب ألوان الطيف الاجتماعي العراقي وبحالة تضامنية تعاضدية، سواءً الأثني منه (كرد وعرب وتركمان)، أو الديني (مسلم ومسيحي ويهودي ومندائي) وحتى المذهبي (سنة وشيعة)، لهذا تأثر قاسم بهذا المحيط وما حمله من تعدد وتنوع الأفكار الديمقراطية اللبرالية والوسطية وتبني المنطلق العراقوي في انتمائه الأرحب، وما أشاعته هذه المعايشة الاجتماعية من افكار التسامح والتعاضد الاجتماعي. هذه الظروف صاغت في، أحد جوانبها على الأقل، وساهمت في صياغة كارزميته، بما اكتسبه من منطلقات فكرية تطورت مع تطور فكره وغائيته الحياتية طالما (إن مواهب الفرد وجملة السجايا الملازمة له وصفاته الذهنية وتركيبته السيكولوجية سيكون لها أثر بالغ في مجرى الأحداث وعواقبها).

أربعة وأربعون ليلة في المعتقل، واطلعني عليها الصحفي القدير حسين علي، نائب رئيس تحرير المدى في بغداد. كذلك مقدمة الاديب عبد الحميد الرشودي للمذكرات حيث يذكر ان مصطفى علي كان معلما لعبد الكريم في المدرسة الحيدرية.. وحسب علمي لم يدرس عبد الكريم في هذه المدرسة أذ بعد عودة والده من الصويرة عام 1926انتسب الى مدرسة الرصافة في قنبر علي حيث سكنت العائلة.

(1) ـ مستل من ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق،ط.2،مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1981.

ومن القراءة التاريخية الواعية لسيرة قاسم، أرى أن كارزميته اعتمدت بالدرجة الاساسية على جملة من العوامل منها: قوة شخصيته ومواهبه؛ صلابة مواقفه الحياتية، وبالاخص في المؤسسة العسكرية، وليس على أرث العائلة الاجتماعي ولا غنى المُلكية والثروة ولا التنظيمات الرسمية واللا رسمية. كما انه لم يستمدها من الانتماء ورابطة الدم (الصلات العائلية، العشيرة والقبيلة) إذ كان من أبناء عصره وعموم الناس الكادحين، كذلك من التأييد الشعبي الذي ناله من جراء ما تحقق من منجز على يديه «... إذ يعترف غير قليل من أولئك الذين وقفوا ضده في تلك الساعة بأن عامة الشعب كانت تكن حباً مخلصاً يفوق حبها لأي حاكم آخر في تاريخ العراق الحديث... [1]»، وهذا ما ميزه، مقارنة بالعديد من الشخوص السياسية المحورية أو من أعضاء النخب السياسية وبخاصة الحاكمة، سواءً الملكية أو الجمهورية. «... إذ لم يكن المرحوم عبد الكريم واسع الخيال بالنسبة إلى كل ما يؤدي إلى ربحه أو حقه المادي، بل كان على العكس، ضيق الخيال محافظاً ولكنه فيما يتعلق بإعمار العراق وسعادته ونموه الزراعي والصناعي وفي مجال الخدمات وفي تقدم أبنائه من فقراء الريف، والعمال والنساء واسع الخيال مقداماً محباً للتغيير الذي يبنى على الخير والرخاء الاقتصادي والاطمئنان إلى المستقبل والمصير بعيداً عن المغامرة والارتجال وإن كان الوضع السياسي الخارجي والداخلي يفرض عليه التعجل والارتجال في حدود ضيقة واستطاع بجهد أن يضيق من هذه الحدود... [2]». وهذا ما ميزه عن حكام العراق المعاصرين بدون إستثناء. بخاصة في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963 ـ 9 نيسان 2003) وعلى الأخص في الجمهورية الثالثة (9 نيسان 2003 ـ ولحد الآن)

لقد أرتبط قاسم منذ شبابه بالفعل السياسي وتأثره بالرواد الأوائل للفكر الاشتراكي التقدمي ذات الصيغة المساواتية من خلال معلمه وراعيه المعرفي في مطلع شبابه وتكونه الفكري الأديب والوزير مصطفى علي، الذي أثر بقاسم بقوة، من خلال حثه على تثقيفه الذاتي والمعاينة الحسية للحياة الاجتماعية لأغلب الناس وبالاخص الفقراء منهم وبضمنهم الفلاحين. وهذا ما قام به قاسم عندما عين معلماً في الشامية،

(1) ـ بطاطو، الطبقات الاجتماعية ج. 3، ص. 296، مصدر سابق.
(2) ـ عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم، ص. 107، مصدر سابق.

حيث اصبح هذا السلوك الحياتي سمة ملازمة له حتى عندما خدم في المؤسسة العسكرية، لأنه أدرك حقيقة «... أن القائد العسكري البعيد عن السياسة يكون مغلق الفكر، كما يكون التفاهم بينه وبين السياسيين متعذراً. ولكن القائد العسكري إذا كان متعاوناً مع رجال السياسة ومتفهما لأهدافهم واستراتيجيتهم وخططهم، فإن بصيرته السياسية تضيء له الطريق العسكري، كما أنه يكون خليقاً عندئذ بتقديم المشورة الصائبة التي تتآخى وتتكامل فيها النوازع الحربية والنوازع السياسية... [1]»، ما بالك وأن قاسم مارس كليهما.

وحول ذلك استشهدُ برواية المفكر والشخصية القيادية في الحزب الشيوعي العراقي عامر عبد الله، يقول فيها: «... كان الحزب يقوم باستطلاعات واسعة للتعرف على القوى المساندة والمناوئة للحركة في صفوف الجيش. وأذكر من ضمن مساعي الحزب في هذا المضمار محاولة استكشاف موقف قائد الفرقة الثانية في كركوك (صالح زكي توفيق) وبالفعل فقد نظم الحزب لقاء معه على العشاء في دار (كمال عمر نظمي) في خريف 1956، وأجرى معه حوار طريف يتناسب مع طبيعته الهازلة. فقد أشار إلى أنه شأن جميع العسكر في العراق ـ على حد قوله ـ ليسوا فرسانا في هذه القضية الخطيرة، التي تحتاج إلى علم وفلسفة ـ كما هو الحال بالنسبة لعبد الناصر وجماعته. ولكنه استدرك (وكان هذا أمرا باعثاً على الدهشة) بأن شخصاً واحداً فقط **يستطيع أن يفعل شيئاً وهو عبد الكريم قاسم.. وانه بالتالي مستعد، لتأييده، ثم بدأ يطري على جسارته في القتال آبان حرب فلسطين ويؤكد بأنه مغامر من طراز فريد... [2]»**. (التوكيد منا ـ الناصري)

وعليه سنتوصل إلى استنتاج منطقي مفاده ان قاسم كان **سياسي بلباس عسكري**. والدليل كان يدرك دور المؤسسة العسكرية وقوة جبروتها في التغيير عندما قال: «... **إننا رجال الجيش جميعاً كنا نشعر أن الظلم والاستعباد والاستغلال وكبت الحريات وصل إلى منتهاه. ولم تكن عند الشعب القوة الكافية التي تذود عنه هذا الظلم. ولو كنا نعتقدأن باستطاعة الشعب أن يزيل هذا الكابوس من الظلم لما تدخلنا تدخلاً مسلحاً،**

---

(1) ـ يوسف ميخائيل أسعد، الشخصية القيادية، ص. 11، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1997..

(2) ـ الثقافة الجديدة، العدد 144، ص. 20، تموز 1983.

لكننا عرفنا أن الشعب أعزل مغلوب على أمره ولذلك ركبنا هذا المركب واضطررنا إلى التدخل حتى نصون حقوق الشعب... [1]».

كما أنه «على الأقل أنقذ العراق من أن يكون أداة سالبة في أيدي القوى الخارجية. وأنه وبطريق قويم جداً وسع في بعض الأحيان، وإن يكن لحد محدود، في حرية التعبير أكثر مما فعله أسلافه. ومع الأخذ بالاعتبار كل ما يتردد من المآخذ على عهد قاسم. فالثابت أننا سنسمع العراقيين وإلى سنين مقبلة كثيرة، يقارنون عهد قاسم بما جاء بعده من عهود مقارنة تنتهي لمصلحته هو لا مصلحتها... [2]» حتى «أن قاسم ظل يضيق على الحكام اللاحقين بسبب إدمان الشعب على مقارنتهم به... [3]».

كما أن «...هنالك اهتمام شديد لدى الكثيرين من الجهات فيما يتعلق بشخصية عبد الكريم قاسم وسياساته حسبما يبدو من العديد من المؤتمرات والمطبوعات التي صدرت مؤخراً. وينشأ قدر كبير من هذا التفكير... حيث يتواصل الإعجاب بقاسم كزعيم لم يتنكر لأصوله المتواضعة وكان نزيها ومناوئاً بشدة للنزعة الطائفية، وصادق الولاء لفكرة تحقيق الرفاهية والتقدم للعراق. وبصرف النظر عن الحكم التاريخي على عبد الكريم قاسم وعهده، غير أن ما تبينه هذه الذاكرة التاريخية التنقيحية يكمن في القدرة المحتملة لرموز الماضي على أن تستحوذ على مستبدي الزمن الحاضر... [4]».

لقد قدم قاسم «... مثلاً أعلى كان مختلفاً عن سابقية ولاحقيه ممن حكموا العراق الحديث، إذ أن قاسم كان رجلاً بسيطاً في الأساس وعفيفاً لا يسعى وراء الثروة الشخصية. وتشير تسميته بالزعيم إلى أنه كان أول قائد عراقي معاصر يأتي من بين صفوف الجماهير العراقية ويحظى بدعم شعبي وعلى خلاف الحكام الآخرين... إن خلفية عبد الكريم قاسم تعتبر نموذجية بالمقارنة مع خلفيات العديد من الناشطين

(1) ـ خطاب الزعيم عبد الكريم قاسم 1958 ـ 1959، ص. 40، إعداد ماجد شبر، دار الوراق لندن 2007.

(2) ـ الاكاديميان أديث وأيف بينزور، العراق ـ دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 ـ 1975، ت. عبد المجيد القيسي/ جزءان، ج. 1، ص. 459، الدار العربية للموساعات، بيروت 1989.

(3) ـ د. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط، من حوار المفاهيم إلى حوار ص. 103 مصدر سابق.

(4) ـ إيرك دافيس، مذكرات دولة، ص. 234، مصدر سابق.

البارزين في الموجة الثانية لحركتين القومية العروبية والوطنية العراقوية اللتين هيمنت عليهما الطبقات الوسطى...»[1]

وانطلاقاً من هذه الفكرة الأخيرة، وما سبقها، نستطيع تحديد المصدر **الأراس لزعامة قاسم والكامنة في:**

- دوره في **تأسيس اللحظة التاريخية** الخاصة بتطور العراق والسير به على طريق الحداثة؛
- إستمرارية محاولاته المتكررة في الانقلاب على النظام الملكي[2]؛
- مما فرضته صيرورة الصراع الاجتماعي ليلعب **دور الوسيط الحيوي بين الطبقات الاجتماعية**[3]؛
- من **المنجز المتحقق** لصيرورات التقدم الاجتماعي/ الاقتصادي والتعليمي بكل أبعاده ومضامينه؛
- من **الطبقات والفئات المستهدف** الارتقاء، الطبقات الدنيا، بها واشباع الكثير من ضرورات حياتها؛
- طبيعة وشكل الحكم وقاعدته الاجتماعية العريضة؛
- فلسفة المضامين الاجتصادية والسياسية والفكرية لسلطة 14 تموز؛
- أرسى للسلطة وأواليتها وتوازاتها السياسية الدقيقة على وفق قواعد نوعية جديدة؛
- توسيعه النسبي للقاعدة الاجتماعية المشاركة في القرارات المركزية للدولة؛
- من منطلقه العراقوي والعاكس لماهيات المكونات الاجتماعية العراقية[4]؛

(1) ـ المصدر السابق، ص. 190.

(2) ـ يقول عامر عبد الله: «... ولكن قاسم برهن في كل الظروف على انه أكثر استعدادا للمخاطرة. والدليل على ذلك، اصراره على مواصلة العمل والمحاولات العديدة التي قام بها لتفجير الثورة ومنها محاولات تنطوي على قدر كبير من المجازفة فلقد اثار دهشة زملائه مرة بعد اخرى... مع بقائه مصراً على تصفية الملكية واعلان النظام الجمهوري...»، نهر الأحداث يجري هادئاً، طريق الشعب في 17/ 7/ 1978

(3) ـ كانت نظرة قاسم تتسم بالعلمانية المتحررة، دون تحدي للمشاعر الدينية، انعكست في ماهية برنامجيه العملية التي طالت العراق كجغرافية سياسية وطبقات اجتماعية.

(4) ـ تمثل هذا المنطلق في التأكيد على عراقوية العراق من خلال اختيار الشمس البابلية لشعار الثورة

- من ربطه الجدلي بين النزعتين الوطنية (العراقوية) والقومية (العروبية)[1].
- من سمعة مهنيته العسكرية وترأسه لحركة الضباط الأحرار؛
- ومن قدرته ونمط تفكيره المتنقل من حيز الأمكان إلى حيز العمل؛
- كان أول قائد عراقي معاصر يأتي من بين الجماهير العراقية ويحظى بدعم شعبي؛
- من خلال إدارته السياسية التي تمحورت حول إلغاء الطائفية السياسية؛
- من موقفه الوسطي بين اليسار واليمين ومواقفهما من ماهيات برنامجية السلطة وكبح تطرفهما، رغم ميله إلى وسط اليسار[2]؛
- من نظرته ومنطلقاته المساواتية إلى المكونات الاجتماعية العراقية؛
- من معيار الكفاءة والوطنية في تسنم الوظائف الحكومية.

والتصميات الرافدينية لرمزها الرسمي والتأكيد على كون العراق مهد الحضارات والتوكيد على الوشائج الثقافية المشتركة للمكونات العراقية وغيرها من الابعاد الفكرية والثقافية.

(1) ـ أنطلق قاسم في موقفه من علاقة الوطني بالقومي من وحدة المكونين، ومن زمكانية (الزمان والمكان) وعي الذات العراقية وخصوصيتها الاجتماعية والأثنية، بإعتبارها العتلة القادرة على رفع مكونات وعي الذات القومية إلى رؤيا واسعة وعملية عضوية يشعر فيها الفرد بتجليات انتمائه القومي الملموس، وليست بإعتبارها عملية فوقية لنخبة إنقلابية صغيرة أو/ وتلبية لرغبة أنوية / إرادوية لقائد ما، وتُفرض بالقسر المادي والتآمر العنفي. هذا الدمج في رؤية قاسم بين وحدة المكونيين ينطلق من ماهية صلب المكون التاريخي للعراق وهوية الذات المتعددة الاطياف الاجتماعية والاثنية والدينية.

(2) ـ كامل شياع، اليسار ومثال المساواة، الثقافة الجديدة، ص.52، العدد293. واليسار واليمين كما يقول المؤلف هما «مصطلحان متضادان شاع تداولهما منذ أكثر من قرنين (مع الثورة الفرنسية تحديدا) للإشارة إلى ايديولوجيتين وحركتين اقتسمتا مجالي الممارسة والفكر السياسيين، بصفتهما هذه يتميز المصطلحان بشموليتهما وبإستثناء أحدهما الآخر، بمعنى أنه لا يمكن لأي عقيدة أن تكون يسارية ويمينية في آن واحد. تنطوي الثنائية التناقضية لليسار واليمين على عدة استخدامات، فهي قد تكون ذات طابع وصفي (لتخليص موقف طرفي النزاع)، أو ذات طابع تقيمي (للحكم سلباً أم ايجاباً، على موقف طرف أو آخر) أو ذات طابع تاريخي (للإشارة إلى الانتقال أو المرور من مرحلة إلى آخرى في الحياة السياسية). وتعكس ثنائية اليسار واليمين في الاقتصاد وعلم الاجتماع والقانون والفلسفة بصورة ثنائيات مثل: السوق/ التخطيط، المجتمع / الأمة، المجال الخاص/ المجال العام، التعالي / التلازم...».ومعيار التميز بينهما المساواة.. فثنائيتهما تناظر ثنائية المساواة وعدم المساواة.؟ ومع ذلك فهنالك من الناحية الفعلية إمكانية دائمة لظهور حد ثالث بينهما يتجسد في المواقف الوسطية التي تفرضها الضرورات السياسية. كما يوضح التاريخ السياسي للجمهورية الأولى.

وطالما أن امكانية ممارسة الفرد لأي تأثير اجتماعي منوط بالنظام الاجتماعي العام، فإن ذلك «...يفتح الباب أمام تأثير ما يسمى بالصدفة في المصائر التاريخية للأمم... ويترتب على ذلك بالتالي أن مصائر الأمم ترتهن أحياناً بالمصادفات، وهذا ينطبق على مقولة هيغل الشهيرة: (في كل شيء محدود عنصر من المصادفة...[1])».

أما العوامل الرئيسية لمصدر الزعامة والقوة لدى السياسي العسكري عبد الكريم قاسم فقد تمثلت، كما أراها، في [2]:

ـ كفاءته وقدراته التي أصبحت قوة اجتماعية؛

ـ سعة قاعدة حكمه الاجتماعي؛

ـ ديناميكية السلطة السياسية وإدارته للصراع الاجتماعي؛

ـ سلوكيته الحياتية كمثال يحتذى به؛

ـ من اعترافه بالحقوق الاجتماعية لكل المكونات الاجتماعية؛

ـ من برنامجيته التي مثلت مطالب المعارضة الوطنية خلال الحقبة الملكية.

---

(1) ـ د. مؤيد الونداوي، مستل من حضارة العراق، ج. 12، دار الحرية بغداد 1985. والمصادفة من الناحية الفلسفية: هي الأشياء النسبية التي لا تظهر إلا في تقاطع العمليات الضرورية. فالضرورة التاريخية تلحقها حتما صدفة خارجية، وللأخيرة ضرورة كأساس لها وهي صورة من مظهرها.. بمعنى أنه لم ينشأ عن التطور الاجتماعي في سياق تحقق صيرورته في مجتمع ما. فعلى سبيل المثال بالنسبة إلى سكان مكسيكو كان ظهور الأوربيين في أمريكا محض صدفة، بمعنى أنه لم ينشأ عن التطور الاجتماعي لتلك البلدان. لكن هوى الرحلات والاكتشافات عند السواح الاوربيين لم يكن صدفة، بل كان مرهوناً بحصيلة الاوضاع الاقتصادية في البلد المفتوح والفاتح.

(2) ـ للمزيد راجع د. عقيل الناصري، قراءة أولية مصدر سابق.

نقد قاسم:

[أعلم أن كمال الوجود وجود النقص فيه، إذ لو لم يكن لكان كمال الوجود ناقصاً بعدم النقص فيه]

أبن عربي

القول أعلاه فيه الكثير من الصحة المعرفية والتاريخية، وكأنه منهج جدلي. ومن هذا المنطلق تتطلب الموضوعية أن نسلط الضوء المكثف على نقاط الضعف في ذاتية الزعيم قاسم وسياسته في إدارة الصراع الاجتماعي والتي أثرت سلباً أو/ و كبحت من فعالية الظاهرة التموزية/ القاسمية التأثرية وإنجذابية القوى الاجتماسياسية التي مثلت قاعدة الحكم الأرأسية، بغية استكمال مواقع الرؤيا فيه طالما أن: «... **التأريخ يتمحور بتأرجحه بين خطوة للأمام وخطوة للوراء، بين خلق ممكنات مرغوبة وبين وأدها في أية لحظة...**»[1] على وفق: زمكانية ظهورها؛ **ثقل العوامل المتناقضة التي مسكت بالواقع المادي للمجتمع العراقي؛ من محدودية إمكانيات الفرد/ القائد؛ من قاعدة من لا يعمل لا يخطئ**. في الوقت نفسه لم يكن قاسم ...«**بدوره ملاكاً أو قديساً، وله مسؤولية في تدهور الأوضاع السياسية آنذاك...**»[2] التي يمكن إرجاعها إلى الظروف والعوامل التي سادت مرحلته وحجم الصراع الداخلي والتآمر الاقليمي والدولي على نظامه إذ بعضها لها:

- **علاقته بمنظومته الفكرية والمؤثرات الحياتية التي استمدت مضامينها من الثقافة التقليدية المستنبطة من واقع عراق مطلع القرن المنصرم ومن وثقافته العسكرية؛**
- **قلة دراسته النظرية وخبرته العملية في الإدارة السياسية وفنونها والصراع الاجتماعي وابعاده والمضامين الفلسفية لحركة الحياة؛**
- **ردود افعال صراع القوى الاجتماعية والمواقف السياسية إزاء كيفية حل التناقضات وتقنينها عمليا وسنها تشريعيا؛**
- **مما أجبرته الظروف الواقعية على القيام به رغم تعارضها وماهية أفكاره ومثله؛**

(1) ـ كامل شياع، عن التأريخ والتأويل وحقيقة 14 تموز، الثقافة الجديدة، العدد 278، لسنة 1997.
(2) ـ د. عزيز الحاج، تقيم القادة الوطنين بين التجريح والتقديس، جريدة الزمان، في 27/ 4/ 2000، لندن.

- من تعارضات القوى السياسية وصراعاتها التنافسية؛
- الموروث السيسيولوجي الثقافي المتمحور حول أبوية الزعامة الملهمة وعبادة البطل؛
- الموروثات الاجتصادية السياسية للنظام الملكي ومن كونها تفتقر إلى مؤسسات فاعلة؛
- من التوترات الاثنية والاجتماعية القائمة ومن الاختلال الذي احدثته ثورة تموز من خلل التوازنات؛
- من المنزع الاستعجالي الذي كسى القوى الاجتماعية الحية، بما فيهم قاسم [1]؛

«إن هذه النواقص يجب النظر إليها على ضوء الانهماك الكبير بالصراع السياسي الداخلي والخارجي. فالمؤامرات مستمرة وسيل الدعاية المعادية من الإذاعات الخارجية تعكس تيارات عقائدية متضادة من جهات مختلفة وتخلق جواً من عدم الثقة وعدم الاطمئنان، كثيرا ما تحول الاهتمام من الأعمال البنائة وإعمار التطور الداخلي... [2]».

كما أن ذلك يعود إلى ماهية طبيعة الطبقة الوسطى، التي ينتمي إلها قاسم بذاته، وطبيعتها غير المتجانسة ولا المتناغمة ولا الموحدة وذات المواقف المتذبذبة. وفي الوقت نفسه لتنشئته المهنية/ العسكرية وغيرها من العوامل.

وتأسيسا على ذلك فيمكن نقد قاسم، بصورة مكثفة، من أنه [3]:

---

(1) ـ» أدت الاختلافات العقيدية بين الأحزاب إلى تفجير الأوضاع بطريقة هددت إستقرار البلاد، ولم يكن عبدالكريم قاسم حاسماً كفاية لإيقاف تلك الصراعات أو إيجاد مخرج للأزمة السياسية...»، محمد حديد، مذكراتي، ص. 463، مصدر سابق. في حين يذكر ذات المصدر في ص.462، موقف هذه الاحزاب من دعوة قاسم بالقول «... أقترحت عليه أن يدعو شخصيات من الأحزاب الوطنية المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني قبل الثورة. وذكرت له بصورة خاصة كامل الجادرجي وحسين جميل وصديق شنشل وعامر عبد الله، وكان ذلك سنة 1961، وقد علمت حينئذوبشكل موجز أن مواقف أكثر هؤلاء كانت سلبية ولا تنطوي على استعداد للتعاون على إعداد الظروف الملائمة لذلك التطوير...».

(2) ـ أديث وأي بينروز، العراق، ج. 1، ص. 456، مصدر سابق.

(3) ـ للوقوف على نقد قاسم وسياسته راجع: د. عقيل الناصري، قراءة أولية، صص.107 ـ 122، مصدر سابق.

- كان يرى في ذاته تمثيل الكل [1]؛
- نظرته الطوباوية الثورية إلى الصراع الاجتماعي؛
- اعتماده على الكثير من أدوات السلطة القديمة وبخاصة الأمنية المدنية التي كانت تعمق التناقضات في المجتمع عوضاً عن حلها أو على الأقل التقليل من حدتها[2]؛
- لم يستوعب عمق عملية التغيير الاجتماعي وتناقضاتها التي حققها مادياً؛
- الابطاء في استكمال الأسس الدستورية للسلطة؛
- لم يكن حاسما بما فيه الكفاية، وغلب شعاره [عفا الله عما سلف] نشاطه السياسي حتى شمل المتأمرين على النظام العام؛
- الإبطاء في التواصل العميق للمنجز المستهدف؛
- دمج السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا خلل كبير في تنظيم دولة التغيير المنشودة؛
- لم يكمل مشواره في حل المشكلة القومية للحركة الكردية؛
- سياسته التسامحية تتطلب ظرفا ووعيا اجتماعيين ملائما لهما، غير المتوفرين في حينها [3]؛
- أحتدام الصراعين الداخلي والخارجي (الإقليمي والدولي) افرغتا الثورة من ديناميكيتها التطورية، ليصبح هو كذات، مركز الصراع الاجتماسياسي؛

(1) - فعلى سبيل المثال ففي خطابه في كلية الاحتياط في آذار 1959 قال: «... قمت بالثورة لصالح كل الناس، إني دوماً مع الناس كلهم. أني فوق الميول والتيارات دوماً، وليس لدي إنحياز لأي جانب، كما إني انتمي إلى الشعب بأسره، وإني أهتم بمصالح الجميع، وأسير إلى الأمام معهم كلهم، كلهم أخوتي...». وهذا عين الطوباوية الثورية.

(2) - لقد لعبت الاجهزة الامنية والاستخباراتية دور سيئا جدا في حماية النظام في الجمهورية الأولى.. وقد تعاونت حتى مع القوى المتآمرة بل والخارجية ايضا.. وكانت تؤلب الزعيم قاسم ضد قاعدته الجماهيرية وقواها السياسية كالحزب الوطني الديمقراطي والتقدمي والشيوعي وجمهرة اليسار والتقدميين.. وهذا ما دللت عليه الدراسات التاريخية التي ظهرت بعد الاحتلال الثالث منها: د. عبد الفتاح البوتاني، من أرشيف جمهورية العراق الأولى - الحركة الشيوعية في تقارير مديرية الأمن العامة 1958 - 1963، اربيل 2010، عادل البلداوي في عهد عبد الكريم قاسم، بغداد 2004، كذلك د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1958 - 1968، دار الحكمة بغداد 2010،

(3) - راجع تقيم محمد حديد، لقاسم، ص. 463 - 469، مذكراتي، مصدر سابق.

- عظم المسؤولية التي أخذت الثورة على عاتقها لتحقيقه وبمنزع استعجالي لا يتوافق مع سنن التطور؛
- مثلت الفئات الفقيرة عصب مشروعه المركزي، إلا أنه لم يحكم بها وإنما حكم لها؛
- لم يحاول قاسم مراجعة ذاته القيادية وتعقب تقاطع مشاريعه الاستراتيجية من حيث الأولويات؛
- ما اعقب الثورة من صراعات اجتصادية نفسية سياسية أثرت وساهمت وعجلت في تغييبها القسري؛
- جهده المبذول من أجل استرضاء القوى المحافظة وبخاصة المؤسسة الدينية؛
- سعيه من أجل ترضية القوى الاجتماعية المتناقضة؛
- زيادة في الاعتداد بالنفس والقدرة على سيطرته على الصراعات؛
- عدم قدرته في تكوين الكتلة التاريخية لتقود صيرورة التحقيق المادي لغائية الثورة؛
- عدم تجانس القاعدة الاجتماعية من النواحي الأثنية والأيديولوجية وجذرية الرؤية[1]؛
- فشله في مأسسة الثورة والتشجيع على المشاركة السياسية بما يتجاوز المستوى الرمزي [2]»؛
- فشله في تكوين قاعدة من المثقفين لما لهم من دور في عملية بناء مؤسسات للدولة ومنظمات المجتمع المدني؛
- في عدم تطبيق السياسة الاستباقية للجم القوى المناهضة للثورة [3].

---

(1) - رغم الدعوات المتكررة لقاسم من إنشاء حزب سياسي، إلا أنه رفض بصورة مطلقة، لأني اعتقد بإن مثل هذا الحزب سوف لا ينجح لانه مرتبط بشخصه، من جهة ومن جهة ثانية سيكون عرضة لمحاولات الاطراف المنضوية من الهيمنة عليه، ومن جهة ثالثة فإن هذا الحزب سيتمزق بفعل الانقسامات الفكرية.

(2) - أريك دافيس، ذاكرة دولة، ص. 190، مصدر سابق

(3) - لقد كانت سياسة قاسم في لجم القوى المناهضة للحكم تتمثل في بدء شروعهم بالفعل الانقلابي ومن ثم يلقي القبض عليهم، وليس هنالك سياسة استباقية للجمهم، وهذا ما دلل عليه الانقلاب الاخير في 8 شباط، حيث قال لمراسل الليموند قبل 3 ايام من الانقلاب بأنه يعرف «أسماء كافة العناصر المخربة، إلا أن الأمر لا يعود لي بصفتي رئيساً للحكومة إصدار أمر بإعتقالهم، إنما أترك الأجهزة المسؤولة في الدولة كي تقوم بواجباتها الملقاة على عاتقها... »راجع للمؤلف: ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في بصائر الآخرين، ص.374،دار الحصاد دمشق 2011..

4.4. كارزمية الجادرجي:

علينا القول منهجياً أن الحديث عن الجادرجي في هذه الدراسة سينحصر بالتحديد بعلاقته مع ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم تحديدا وليس بكليته النضالية والفكرية وليس بشموليته السياسية ونضاله المستمر ضمن نطاق الحزب الوطني الديمقراطي وقبلها مع جماعة الأهالي، من أجل ترسيخ فكرة البرلمانية الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بين القوى الاجتماعية المختلفة.

في البدء لا بد من الإقرار بأن الجادرجي مثل«... ظاهرة سياسية عراقية لقرابة ثلاثة عقود، وإذ تعني الظاهرة فيما تعني، شيئاً ليس في السياق الاعتيادي حدث كان أو غير ذلك. فالجادرجي سياسي إلتزم بقضية الديمقراطية طيلة حياته ومارس العمل السياسي وفق مباديء وأليات الديمقراطية، كما في الديمقراطيات العريقة، وهو لم يكن شخصية جماهيرية، فلا أتذكر ولم أقرأ أن الجادرجي خطب في حشد جماهيري. وقد اعتمد في عمله السياسي خطابا عالي المستوى مع ممارسة سياسية نخبوية بعيدة عن أساليب العمل الثوري، السري منه والعلني...[1]».

وتأسيسا على ذلك لابد من الإشارة إلى ان كل من قاسم والجادرجي تربيا في بيئتين مختلفتين، بل حتى متناقضتين طبقياً، مما ترتب عليه أختلافهما في منظومتيهما القيمية المعيارية المنبثقة من وضعهما الاجتماعي ومن تخصصهما المهني وكذلك من تجاربهما، وما تبعها من مؤثرات نفسية وسياسية وفكرية وأثرتا على الأمنية المراد بلوغها ضمن النشاط السياسي العام وسبل تحقيقها.

ولكن في الوقت نفسه كانت لهما مشتركات فكرية وسياسية واهداف غائية تبلورت في شخصيتيهما، وكانت بمثابة القاسم المشترك لكل منهما وهي:

- الرؤية السياسية الاصلاحية؛
- الغائية الاجتماعية المستهدفة؛
- المنظور الفكري لواقع العراق ومستقبله؛
- المنطلق في الأولوية للعراق نحو الأرحب؛

(1) ـ فوزي عبد الرحيم، الجادرجي إلتزم الديمقراطية طوال حياته، جريدة الصباح الجديد في 13 شباط 2013، بغداد

ـ الموقف من النظام الملكي وقاعدته الاجتماعية؛

ـ في ماهية وملائمة عتلات التطور الاجتماعي كمؤسسة وطبقة؛

ـ في سجاياهما الذاتية وإعتداد كل منهما بذاته؛

ـ سعة فهمهما للظواهر الاجتماتاريخية؛

ـ وعيهما للضرورات الموضوعية الحاملة بالتغيير(1)؛

ـ ولتلك المهمات التي ألقتها الظروف والتاريخ عليهما.

وبالرغم من تقاربهما في التوجهه العام والمنطلَق والسير الحثيث نحو الارتقاء بالمكون العراقي الوليد عبر هويته المتميزية، **إن لم نقل مدى تأثر قاسم** بوجهات نظر وتوجهات الجادرجي الفكرية وبالحزب الوطني الديمقراطي ومدرسة جريدة الأهالي السياسية، إن جاز القول كنموذج سياسي فكري يتناغم وماهيتهما الاجتماعية وتوجهاتها الفكرية.. حتى اعتبر الزعيم قاسم نفسه **(تلميذاً) للاهالي وللجادرجي بالتحديد**، كما سنرى لاحقاً، حيث لعبت **جماعة الأهالي** وصحيفتهما، **في البدء، دورا مهما**، منذ تأسيسها في مطلع الثلاثينيات ومن ثم إلتحاق الجادرجي بها، **في نشر الفكر** الديمقراطي اللبرالي ذو البعد الاجتماعي للمشاكل التي يعاني منها العراق، وبخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتأثيرهما على أجيال من فئة الشباب ومنهم كان الشاب قاسم، الذي وصفه محمود الدرة بقراءاته للماركسية والتقرب من الماركسيين، وهو يعني بالحقيقة بجماعة الأهالي، العراقوية المنطلق وتقدمية الفكر وهذا ما تجلى فيما تطرحه من حلول للمشاكل الاقتصادية والسياسية.

ومن هذا المنطلق ومن اعجاب **قاسم** بالحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه وسياستيهما العامة وتأسيسا عليه.. لم يخبر **عبد الكريم قاسم**، بصفته رئيس اللجنة العليا للضباط الاحرار وقائد ومخطط للتغيير الجذري، أغلب قيادي اللجنة العليا، ولا أحزاب جبهة الاتحاد الوطني (وبالتحديد حزبي الاستقلال والبعث) بموعد التحقيق المادي للتغيير، **في حين أبلغ، تحديداً، كل من الحزبين الوطني الديمقراطي والشيوعي**

(1) ـ «... نقول كلما كانت سجايا القائد تتوائم وتتزامن مع متطلبات واقع التغيير المنشود كان دوره ضروريا طالما أن القائد ليس نتاج ذاته حسب بل هو نتاج تفاعل حيوي بين النشأتين الشخصية والاجتماعية... »للمزيد راجع كتابنا، قراءة أولية، مصدر سابق..

العراقي. لا بل حتى أنه طلب من الحزب الوطني الديمقراطي أن يحدد موقفه من الحركة وإلا سيؤجلها. وحول هذا الموضوع يقول نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد: «... في ربيع 1958، ابلغني رشيد مطلك أن عبد الكريم قاسم يريد من الحزب الوطني الديمقراطي ومنّي شخصياً، الموقف النهائي تجاه الحركة. وأضاف رشيد مطلك أن عبد الكريم قاسم أخبره بأن يؤكد لي بأنه إذا لم يتعيّن هذا الموقف النهائي فإنهم لن يقدموا على الحركة. وإن الاقتراح بأن تكون الحركة عسكرية بحتة أول الأمر، ثم تنتقل إلى النظام المدني (كما كان يريدها الجادرجي ـ الناصري)، غير عملي بالنسبة إلى العسكريين، لأنهم لا يتوقعون تأييداً شعبياً مطلقاً إذا لم تكن الأطراف السياسية الوطنية مشتركة في الحركة... [1]».

ولمعرفة بعض من هذه الجزئيات في العلاقة بين قاسم والجادرجي، سنلقي الضوء في البدء على بعض من جوانب النشأة لكامل الجادرجي حيث ولد في 4 نيسان 1879 في الحيدرخانة من رصافة بغداد، إذ كانت عائلته ذات مكانة في إدارة السلطة العثمانية في بغداد، حيث تبوء والده عدة مرات رئاسة بلدية بغداد. بمعنى أن كامل نشأ «... في ذلك الوسط العثماني المرتفع بحيث لا يقبل ان يناديه أحد بأي كلمة سوي كامل بيك التركية. ثورة 58 كانت ضربة كبيرة لطبقة الأفندية مما جعل الجادرجي يشعر غريباً في الوسط الجديد الذي يميل الي كيان شعبي بعيد عن الوسط الذي يعيش فيه الجادرجي، ان معارضة الجادرجي للحكم الملكي لم تعني انسجامه مع الوسط الجديد الذي ساد العراق بعد الثورة أو تخليه عن الأصول الاستقراطية المستفيدة من الأصل الانكشاري الذي جعل في هؤلاء الأفندية ملاكين لأراضي زراعية شاسعة جعلت من الجادرجي يعيش حياة مكلفة لا يتبضع الا من مخازن حسو اخوان أو أورزدي باك الغالية الثمن وجعلت منه اقطاعياً شُملت أراضيه الزراعية بقانون الاصلاح الزراعي ويعيش بدون عمل كأي اقطاعي غائب عن اقطاعيته... [2]».

---

(1) ـ للمزيد راجع كتابنا 14 تموز الثورة الثرية، مصدر سابق. محمد حديد مذكراتي، الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، ص. 310، دار الساقي بيروت 2006.

(2) ـ د. فاضل الجلبي، دور خلافي للجادرجي في ثورة تموز العراقية» جريدة (الزمان) الدولية ـ العدد 3016 ـ التاريخ 9/ 6/ 2008. لندن. وقد تعرضت دراسة الدكتور الجلبي إلى مناقشة مسهبة من قبل الدكتور كاظم حبيب نشرت في عدة حلقات منذ 3/ 7/ 2008 في الحوار المتمدن. www.ahewar.org

بمعنى آخر كانت عائلته من الملاكين الغائبين الكبار، لذا «... لم يعرف الجادرجي الحرمان أو عدم الاستقرار الاجتماعي وذلك بفضل الثروة التي ورثها عن آبائه والتي يسرت له عيشاً رغيداً، كما استخدم بعضها في دعم نشاطه السياسي...[1]». وتعزيز مكانته الكارازمية الاجتماعية والسياسية حتى أنه «... **عند تطبيق قانون الاصلاح الزراعي وشمولنا به قمت بإعداد الإقرارات اللازمة دون مراجعته، وهي اقرارات تتعلق بحوالي 250 قطعة من الأراضي وتمثل ثروة طائلة...[2]**».

كما ان عائلته «... من عائلات بغداد القديمة، شغل رجالها مناصب هامة في الدولة، وكان لهم مجلس كبير من المجالس التي اعتاد وجهاء بغداد واعيانها اقامتها في دورهم ودواوينهم وقد برز منهم رفعت الجادرجي وولداه رؤوف بك وكامل الجادرجي... فهم عائلة ميسورة يمكن اعتبارها ارستقراطية ومن العوائل المعروفة، التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتقاليد الدينية والاجتماعية، شأنا في ذلك شأن أية عائلة عراقية... أدت اسرة الجادرجي دوراً مهما في الشؤون السياسية للعراق، شأنها في ذلك شأن عائلة السويدي وبابان والخضيري في بغداد، وآل العمري والجليلي في الموصل وعائلة النقيب وباش اعيان والمنديل في البصرة[3]» وغيرها من العوائل الارستقراطية القديمة في بقية مناطق العراق.

كانت العوائل الارستقراطية القديمة والملاك والتجار الكبار، غالباً ما تسكن في بغداد، في المرحلة العثمانية وبعد تأسيس الدولة العراقية، بعيدة، فكريا ونفسياً ومكانياً عن المحلات الشعبية الفقيرة. وتتمركز حول نهر دجلة بالقرب من مراكز القرار السياسي والدواوين الحكومية في محلة القشلة وجديد حسن باشا والحيدرخانة وما جاورها من محلات. هذا الترفع والعزلة الاجتماعيتين خلقت الاحساس بالتفوق والى

---

(1) ـ د. مجيد خدوري، عرب معاصرون، ادوار القادة في السياسة، ص. 234، الدار المتحدة بيروت 1973.

(2) ـ رفعت الجادرجي، صورة أب، ص. 180، مصدر سابق.

(3) ـ د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 18 ـ 20، مصدر سابق. ومن الجدير بالذكر تدلل المعطيات التاريخية للمرحلة الملكية، إلى تحكم ما يقارب 55 ـ 60 عائلة في القرارين المركزيين السياسي والاقتصادي وأغلبها ينتمي الى العوائل الارستقراطية القديمة والاقطاعية. في حين تشتت مداها بدرجة كبيرة في الجمهورية الأولى، من حيث الشكل والمضمون.

الانغلاق النسبي إلى حدٍ ما لعوائل الحكم، مما انتج علاقات مصلحية زبائنية عصبوية متزمتة، من خلال الجماعات القرابية والمصاهرة، غير المتفاعلة مع الافكار والرؤى الحديثة التي بدأت تتسلل خفيةً إلى الواقع الاجتماعي العراقي وبضمنها الافكار اللبرالية وتلك المساواتية والأخرى المطالبة بحرية المرأة ودمقرطة التعليم وانتشاره وحرية الرأي والمعتقد... الخ. وفي الثلاثينيات بدأت عوائل هذه الفئة من نخبة الحكم بالانتقال إلى المناطق الجديدة في الوزيرية وما جاورها وفي البتاويين وبستان الخس وبالقرب منهما، في ظروف سكنية أكثر ثراءً ورفاهيةً مقارنة بما كانوا يسكنون.

وينقل إلينا الأبن الأكبر لكامل الجادرجي شيء مما كانت العائلة فيه وبعض من نمط حياتها اليومية والتي تشي بالجانب الارستقراطي لها، بالقول: «...وبمناسبة الحديث عن المواد الغذائية إذكر دخول بعض الأغذية المستوردة على مائدة الفطور كالبورج في الشتاء والكورن فليكس في الصيف. وهذا يذكرني بالنظام الذي أتبعه الوالد باستمرار بشأن مواعيد الطعام. لقد كنا كما سبق أن رويت، نجتمع بكاملنا على مائدة الطعام في أوقات الواجبات. فإذا حضر الغذاء مثلا ذهب أحدنا، أو أحد الخدم، إلى غرفة استقبال الوالد، وإن كان معه أيّ عدد من الزائرين، معلناً أن الطعام جاهز، عندئذ تُنهى الزيارة ويقوم الوالد ويحضر إلى المائدة. وكانت أوقات الواجبات محددة مسبقاً أيضاً ولا يجري تعديل عليها إلا في مناسبات نادرة جداً. ولا اذكر أن الوالد قد تخلف عن مائدة الغذاء إلا مرة في السنة مثلا حين يطلب أحد الأصدقاء تناول غذائه مع الوالد فيرسل الطعام عندئذ إلى غرفة الجلوس. وهذا أمر استثنائي للغاية... [1]».

وبالنقيض من بيئة قاسم المنتمي لابناء الفقراء حيث عاشت ضمن محلات بغداد القديمة التي سكنتها العوائل الفقيرة والكادحة والمتوسطة، وهم الأغلبية الساحقة من سكنة بغداد، مع قلة من الموظفين الصغار والمتعلمين التقليديين من كل ملل ومكونات المجتمع العراقي، بأطيافه الاثنية والاجتماعية والدينية والمذهبية.. من مسلمين ومسيحيين، من يهود ومندائيين، أيزيدين وشبك، سنة وشيعة، من عرب وأكراد، تركمان وكلدو اشوريين وسريان. اي أن بغداد كانت تخضع للبنية الطبقية.. فكبار المسؤولين

(1) ـ رفعة الجادرجي، صورة أب، ص. 64، مصدر سابق.

يسكنون بالقرب وفي المحيط القريب من محلة القشلة، مقر الوالي العثماني ومن ثم رئاسة الوزارة بعد تأسيس الدولة العراقية. في حين تخصصت محلات سكن عوائل الصنف الثاني والثالث في محلة «... **الميدان للعسكريين الاتراك، والحيدر خانة للعوائل الارستقراطية وكبار المسؤولين، ودكان شناوة للموظفين الادنى مرتبةً...**[1]».

ومع هذا التعدد في الاصول الاجتماعية التي اختلطت في بوتقة المحلات الشعبية ولدت نوع من الروح الحميمية نتيجة المعايشة المشتركة مما نادى اغلبية ابنائها وساهموا في تثبيت الاسس المادية للهوية الوطنية العراقية لاحقا. كما لعب كل من الدين ونظام القربى والنَسب دوراً في بلورة وعيها الاجتماعي دون تعصب، وذات طابع محافظ دون تزمت، متكافلة دون تسلط. كما انتشرت في هذه المحلات لاحقاً الافكار الجذرية والرديكالية كمحلة باب الشيخ وما جاورها، حيث انتشرت افكار وأنصار الحزب الشيوعي فيها وقبلها الحركات الماركسية.وأن «... **ثلث الاعضاء القادة لجماعات بغداد (الماركسية) يعيشون في باب الشيخ وان الحزب الشيوعي قد بنى في السنوات التالية وفي هذا الحي بالذات،إحدىٰ أوسع قواعده المؤيدة وأكثرها استقراراً**«... [2]». ولهذا انعقد المؤتمر التأسيسي لجمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار عام 1934 في أحد أزقتها. ونقلاً عن مهدي هاشم، أحد المؤسسين للجمعية، أن مؤتمرها التأسيسي قد إلتأم في أحد الأزقة المقابلة للباب الرئيسي للحضرة الكيلانية، ليس بعيداً عن دار أول رئيس وزراء في العراق المعاصر عبد الرحمن النقيب.[3]

في حين شهدت المحلات الشعبية الميسورة نسبيا، كمحلة قنبر علي وما جاورها، إنبثاق الافكار الديمقراطية ذات الطابع اللبرالي والمساواتية كجماعة الرواد الأوائل للفكر التقدمي (جماعة حسين الرحال) كما رأت جماعة الاهالي النور من مثقفي هذه المحلة وتلك القريبة منها، وفي اعتقادي يمثلون الجيل الثاني من رواد الافكار الديمقراطية واللبرالية.

أما بالنسبة لكامل الجادرجي فيمكننا القول أنه كان له بعض من السمات القيادية

---

(1) ـ د. عزيز الحاج، بغداد ذلك الزمان، ص. 144، المؤسسة العربية للدراسات،بيروت 1999،

(2) ـ حنا بطاطو، الجزء الثاني، ص. 77، مصدر سابق.

(3) ـ هذا ما اخبرني به كاظم السماوي في صيف عام 1996.

المقترنة بكاريزما تطورت مع مكانته السياسية والحزبية، هذه الكاريزمية عكست سيكولوجيا رغبة الجادرجي في أن يكون له موضع في الحياة السياسية العامة وفي الحياة الحزبية الخاصة كأن «... **يكون أبرز شخصية في الحزب الوطني الديمقراطي، والرئيس الأول والأخير له**...[1]». وينتمي، كما اعتقد، **إلى فئة الانتلجنسيا العضوية المنطلقة من أولوية عراقية العراق**.. حيث ربط مهامه الثقافية وحراكه السياسي في سيسيولوحية صيرورة التغيير الغائي المرغوب به والمعبر عنه من قبل قطاعات اجتماعية واسعة، وهذه نقطة ايجابية كبيرة له.. حيث ساهم بقوة روحية وزخم فيزيائي ليس في تهيئة تربة التغيير حسب، بل كان مساهما مدركاً **حسب الممكن والمتاح**، في الدعوة إلى تبني فكرة التغيير من خلال البناء الديمقراطي الحقيقي واللبرالية السياسية والتداول السلمي للسلطة وعتلتهما البرلمانية.. **وبهذا كان مساهما مدركاً وواعيا في استحداث تاريخ جديد لذاته ولحراكيته السياسية وانتماءه، بالمفهوم الواسع، الطبقي ومن ثم الوطني**. وكذلك كمعبر أرأس عن مطامح ومصالح الطبقة الوسطى بفئاتها المتعددة بل والمتناقضة.

كما أن منظومته الفكرية أخذت بالتطور والارتقاء عبر التثقيف الذاتي، واغنتها التجربة السياسية والصراع الاجتماعي، والدليل هو أنه «... **ترك صفوف حزب الاخاء الوطني، لأنه رأى برنامجه خالياً من المبادئ الاجتماعية وان عقيدته السياسية غير واضحة، إذ لم تكن تشمل غير المطالبة بالاستقلال وإنهاء الانتداب، فيما وجد في تفكير جماعة الأهالي السياسي شيئا جديدا يسد الفراغ الذي يحس به ويشبع القلق الذي يشعر به**...[2]».

لقد وهب الجادرجي جل حياته، منذ ولوجه العمل السياسي في مطلع شبابه، **إلى القضية الوطنية العراقية وامتداداته الطبيعية نحو الامة العربية بأفقها الديمقراطي اللبرالي ضمن تصوره الاجتماعي**.. حتى باتا صنوين ما أن نتكلم عن أحدهما حتى يفرض الثاني نفسه والعكس بالعكس. كما ناضل الجادرجي منذ العشرينيات، بكل مقدرته وما يسمح له ظرفه وظروف البلد من أجل تحقيق الدستور المتبني لمسألة التداول

(1) ـ د. عادل البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق، ص. 16،مصدر سابق.

(2) ـ المصدر السابق، ص. 17.

السلمي للسلطة بين القوى الاجتماعية، كوسيلة أرأسية، من اجل العدالة الاجتماعية، حسب مفهومه لها، والتوزيع العادل النسبي للثروة الوطنية وانتشال الفقراء من واقع حياتهم بالتوافق مع رؤاه الفكرية غير العميقة الجذور على الاقل من الناحية النظرية.

ساهم الجادرجي منذ مطلع العشرينيات بالفعل السياسي غير المباشر، كما نعتقد، عبر مشاركة والده إذ «...بعد الحرب 1919 ـ 1920 وبعد أن وقع العراق تحت وطأة الاحتلال البريطاني، اشترك في بعض الاعمال المناوئة لبريطانيا مما أضطره للفرار مع عائلته من البلاد لكي يتجنب المحاكمة أو السجن. وأمضت عائلة الجادرجي العامين التاليين في تركيا... ولكنه عاد مع والده إلى بغداد في اعقاب قيام حكم وطني، سنة 1922...[1]».

ومن بعدها كان كامل الجادرجي يعيش على هامش الحراك السياسي وصراعاته، لكنه كان يتطلع إلى الأمام من خلال عمله كحلقة وصل بين وزراة المالية ومجلس النواب، حيث كان يعمل مسؤولا عن الدائرة البرلمانية في الوزارة خلال عامي 1926 ـ 1927، كما لو أنه يراقب حراك النخب السياسية ذوي المواقف السريعة التبدل والمتنقلة من هذا الحزب إلى آخر مناقض له حسب ما توجههم مصالحهم، فكان أحدهم مثلاً مرة يؤيد المندوب السامي سراً وثانيةً يعارض الملك المستورد علناً وثالثة المواقف يخاطب ود المعارضة الشعبية وينادي بضرورة التعجيل بالتحولات الجارية في البنيتين الاجتماعية والاقتصادية وحركة ايقاعهما وتحديد توجهاتها المستقبلية، مقارنة بالفترة العثمانية، وصراع المصالح والاستحواذ على الأراضي الأميرية من قبل الشيوخ الكبار وبالاخص وملاك المدن وسياسييها من أعضاء النخبة الأولغاركية.

كما كان الجادرجي آنذاك يرصد ذلك الحراك الأول لفئة االعمال، عندما كانت في مرحلة طبقة لذاتها، لتنظيم انفسهم وكذلك المشاركة الواعية لفئة الطلبة بالساحة السياسية. كما كان في الوقت نفسه يعد نفسه لتسلم المهام ببعدها البرلماني كوسيلة أراسية كي تخدم واقع المجتمع وتخدم ذاته الطامحة سواءً النفسية أو السياسية واستمرار المكانة الاجتماعية لها والرقي بها إلى الأعلى.

(1) ـ مجيد خدوري، عرب معاصرون، ص. 235، مصدر سابق. كذلك كامل الجادرجي، من أوراق، مصدر سابق.

كانت الخطوة الأولى: لولوجه، وهو في عمر الثلاثين، عالم السياسة المباشر ومن ثم دخول الاحتراف السياسي اكثر من كونه احترافاً فكريا أو تنظيراً عقائدياً إلا بما يخدم الهدف السياسي، كما أرى، من خلال الانضمام الى قوام النخبة السياسية الحاكمة آنذاك، ومن ثم تحديد وتأطير مكانته السياسية، فكان العمل ضمن حزب الشعب (المعارض شكلياً وضمن نخبة الحكم الأولغاركية) الذي تزعمه ياسين الهاشمي. لأنه من مميزات الاحزاب السياسية التي يؤلفها المحوريون من الأوليغاركية السياسية الحاكمة طيلة المرحلة الملكية، أنهم أسسوا «... احزابا سياسية كان بالإمكان أن تصبح قنوات للتغيير الجيلي (نسبة إلى الجيل ـ المترجم)، بيد أن هذه المنظمات كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقا بشخص زعيمها وسياساته. وتمنح العضوية في هذه المنظمات فرصة الحفاظ على الموقع المتميز الذي يحضى به العضو، ولكن لا تمنحه امكانية التأثير، ناهيك عن التغيير، للسياسات أو تحوير الممارسات السياسية وكان الانضمام إلى حزب نوري السعيد، على سبيل المثال، بالنسبة لأغلبية الأعضاء طريقاً سريعاً للكسب الشخصي أو على ترقية غير مستحقة، أو سعيا وراء بلورة علاقة بشركة أجنبية... ولم يكن النقاش (في هذه الإحزاب) الذي يعبر عن أقل مقدار من التشكك ناهيك عن الرغبة بالاصلاح أمراً يمكن التسامح معه بل أن هذه الأمور ليست حتى في وارد التأمل...»[1] (التوكيد منا ـ الناصري)

أما اسباب انخراط الجادرجي في حزب الشعب فقد حللها السياسي والحاكم سالم عبيد النعمان، بأنه بعد أن ألف «... ياسين الهاشمي أواخر سنة 1925 حزب الشعب ولعب عاملان في تفضيل الجادرجي الانتماء لحزب الشعب أحدهما ذاتي

(1) ـ. د.عديد دويشا، تاريخ العراق، ص.198، مصدر سابق.

وفي الوقت نفسه يشير د. مؤيد الونداوي في محاضرة له حول: تاريخ الاحزاب السياسية ونشؤها في العراق المعاصر إلى ان «...العقد الاول من عمر العراق الحديث 1920 ـ 1930 شهد ظهور اكثر من حزب ولكنها كانت احزاب لا تقوم على اسس عقائدية او تنظيمية وكان المؤسسين لها قادة سياسيون هدفهم الاول استخدام احازبهم لاجل التمكن من خوض الانتخابات والفوز برئاسة الحكومة وحالما يتم الامر لهم يتم حل الحزب، كما انهم كانوا يستخدمون تلك الاحزاب وعبر خلق تحالفات مع عدد من سيوخ العشائر لاجل القيام بثورات واضطرابات محلية تسعى لاجل خلق بيئة مناسبة لاسقاط الحكومة...». موقع كاردينيا في 10/ 9/ 2012 http: / /www.algardenia. .com

فدار الجادرجي قريبة من دار الهاشمي وكان الجوار عاملا مهما تهيأ لياسين الهاشمي التعرف على هذا الشاب القوي الشخصية والمتعدد المواهب ليختاره سكرتيراً ومستشاراً له في وزارة المالية. ولعب العامل الموضوعي دوره فياسين الهاشمي كان زعيم المعارضة والمعارض يكسب عادة معظم الناس المعارضين للحكم فكيف اذا كان هذا الحكم تحت الاحتلال، يضاف الى ذلك فان منهاج هذا الحزب يحقق الى حد ما متطلبات تلك المرحلة في العشرينيات... [1]».

أما الخطوة الثانية: فهي التي ارتقت به الى مصاف النخبة السياسية **(الأولغاركية الطابع)** ذات المكانة الواضحة، وذلك عندما **تم (انتخابه[2])** نائباً عن لواء الدليم في عام 1927 عن حزب الشعب [3]. وجدد انتخابه في السنة التالية 1928 وبقى في النيابة لغاية عام 1930. لقد كانت الانتخابات تجرى في المرحلة الملكية برمتها، بإشراف الحكومة الكامل وبتخطيط **مثلث الحكم** (مؤسسة العرش، السلطة التنفيذية ـ رئاسة الوزارة والمندوب السامي لغاية 1932 ومن ثم السفارة البريطانية) ولم يتم **(انتخاب)** الجادرجي لفلسفته ومبادئه الخاصة أو مكانته السياسية آنذاك وهو الشاب غير معروف على الصعيد الوطني سياسياً، قدر كون أن أبيه كان أمين العاصمة لغاية الاحتلال الأول وشقيقه الأكبر رؤوف كان ضمن نخبة الحكم السياسية وهو من ضمن الخط الثاني لقيادي حزب الشعب الذي رشح كامل للنيابة.

---

(1) ـ سالم عبيد النعمان، عن كامل الجادرجي مصدر سابق.

(2) ـ منذ أن جرت أول انتخابات في عام 1924 لانتخاب المجلس التأسيس ولأخر إنتخابات عام 1958، فقد كانت منذ فيصل الأول «... الذي جعل موافقته الشخصية أمراً ملزماً قبل حصول المرشحين على دعم حكومي، ولم يتفاقم الأمر سوءاً إلا في السنوات التي تلت وفاة فيصل، وفي اربعينيات القرن العشرين وخمسينياته سيوافق الوصي والوزراء بدعم من البريطلنيين على قائمة بالمرشحين سيجري توزيعها على متصرفي الألوية وقادة المجالس المختلفة وأحيانا من دون حتى أعلام المرشحين المحظوظين أنفسهم، الذين سيستمعون إلى إنتخابهم أعضاء في البرلمان من المذياع...». د. عديد دويشا، تاريخ العراق، ص. 210، مصدر سابق.

(3) ـ «... ثمة حقيقة تأريخية لابد من ذكرها الا وهي، ان ياسين الهاشمي رئيس حزب الشعب كان يروم من تأسيس حزبه استقطاب الشباب ليكونوا نواة لكتلة برلمانية معارضة في مجلس النواب، الامر الذي حفز الجادرجي إلى ترشيح نفسه عن لواء الدليم، مما مكنه من الفوز في انتخاب عام 1927م، وهذا ما اثار حفيظة حساده، فانبرى الصحفي المعروف إبراهيم صالح شكر يهاجمه في جريدة الزمان ويتساءل عن هذا الفتى الذي اقتحم اسوار البرلمان على اكتاف ياسين الهاشمي واخذ مقعده بين الشيوخ والكهول...» سعاد محمد مرهج التميمي، كامل الجادرجي في الثلاثينيات، ملحق جريدة المدى في 20/ 9/ 2015.

وهكذا كانت النيابية والانتماء الى اللجنة القيادية لحزب الشعب ومن ثم في اللجنة المؤسسة لحزب الاخاء الوطني بزعامة ياسين الهاشمي نفسه في ذات عام 1930 ومن ثم ضُمه الى اللجنة القيادية العليا في السنة التالية، كانت جميعها طرقاً للانتقال والبلوغ المهني للفعل السياسسي الذي لعب فيه الجادرجي دورا مهما في هذا الاطار، جعلت منه شخصية محورية ومن دعاة الديمقراطية النيابية.

وسار على هذا المنوال عندما اتفق حزب الاخاء بزعامة ياسين الهاشمي مع الحزب الوطني بزعامة ابو التمن في وثيقة تناهض اتفاقية عام 1930 التي عقدتها الوزارة السعيدية الأولى (23/ 2/ 1930 ـ 19/ 10/ 1931).[1]. وبعد موافقة ياسين الهاشمي على تسنم رشيد عالي الكيلاني منصب رئيس الديوان الملكي ومن ثم موافقة الحزب على تشكيل الوزارة الكيلانية الأولى (20/ 3/ 1933 ـ 9/ 9/ 1933) أنقطعت علاقة الجادرجي بحزب الاخاء الوطني، كما أن هناك أسباب أخرى كمنت وراء قطع العلاقة من أهمها البعد الذاتي والكامن في عدم قدرته على التأثير على القيادة العليا للحزب لصغر سنه، على الاقل بالنسبة للقادة حيث ينظرون إليه انه شاب لم يولج دهاليز السياسة ولم يستوعب ألاعيبها، وقد تم ذلك في نهاية عام 1933.

أما الخطوة الثالثة: فهي إنتماؤه إلى **جماعة الأهالي**، إذ قرر إنسحابه من حزب الإخاء الوطني مع بدايات ظهور جماعة الأهالي (1932) وما احدثته من انقلاب فكري جديد في المحيط الاجتماسياسي والفكري، ولما تضمنته أراؤهم من ابعاد غير مألوفة ضمن النخبة (الأولغاركية)، ولِما احتوته من برامج اجتصادية وافكار اصلاحية ذات بعد لبرالي. **ومن هنا تطلع الجادرجي إلى زعامة هذه المجموعة.. المتقاربة من حيث**

---

(1) ـ «... تضمن ميثاق التأخي النقاط التالية: 1 ـ إن المعاهدة فاسدة وجائرة ويجب تعديلها؛ 2 ـ إن المجلس الحالي (النواب ـ الناصري) يجب أن يحل، لانه لا يمثل البلاد؛ 3 ـ إن الوزارة التي تؤلف يجب أن تعمل على الأساسين الأول والثاني...» مستل من د. محمد الدليمي، الجادرجي، ص. 38. «... والاهمية التاريخية لهذه الوثيقة هي انها ولاول مرة شكلت ائتلافاً وتعاوناً بين حزبين وكانت واضحة الاهداف وانها تعتبر نواة جيدة وفاتحة لقيام ائتلاف او جبهات وطنية للحركة الوطنية للسنين المقبلة فهي الاداة الفعالة والناجحة ضد الاستعمار...» سالم عبيد النعمان. وتذكر سعاد محمد مرهج «... إذ قام كامل الجادرجي وعدد من رفاقه بجولة سياسية لمدن الفرات الاوسط وذلك من اجل «تأليب شيوخ العشائر والرأي العام ضد الحكومة والضغط عليها من اجل عدم التصديق على المعاهدة». مصادر سابقة.

العمر والثقافة، فإنضم إليهم وبرز كموجه وقيادي سياسي اكثر من كونه موجها فكريا ضمن المجموعة، لأن هذا الدور لعبه المفكر عبد الفتاح إبراهيم[1].

فعندما أنتمى الجادرجي إلى جماعة الأهالي وأصبح أحد أعمدتها. وكانت هذه الخطوة درامية بما فيها الكفاية، تنازعه على المكانة الأولى في الجماعة وتنافس بالأساس مع أحد مؤسسيها ومنظرها ألا وهو عبد الفتاح إبراهيم، الذي جمد نفسه لاحقا وانفصل عن الجماعة، كما دخل في خلاف، ولكن بدرجة أقل، مع عبد القادر إسماعيل البستاني، الذي أنسحب من الجماعة وانتمى إلى الحزب الشيوعي العراقي، وأصبح عضوا في لجنته المركزية بعد عودته من سوريا بعد ثورة 14 تموز.

ومن هذه الوقائع يستخلص إلى أن الجادرجي لم يكن «... لين الجانب، فمنذ الساعة التي أنضم فيها إلى جماعة الأهالي، أخذ يصطدم مع آخرين. ورفض أن يضم إلى حزبه زعماء أحزاب سياسية أخرى حتى لو أظهروا استعدادهم للتعاون معه. ولو وافق الجادرجي على تشكيل منظمة سياسية أوسع، لكان محتملا أن تعجز الاولغاركية الحاكمة عن قمع الاحزاب السياسية كما فعلت حين تناولت كل حزب على حدة. ولكن الجادرجي الذي أراد المحافظة على انضباط حزبه والتشدد في تنظيمه وتسييره، فضل العمل من ضمن منظمة أصغر حجماً لكنها متماسكة متضامنة... وهكذا فقد

(1) ـ كان عبد الفتاح إبراهيم من ابرز المتنورين نظريا في جماعة الأهالي وفي الوقت نفسه كان من مؤسسيها الأوائل، كما مر بنا، وقد انسحب من الجماعة وبالاخص بعد موافقتهم على التعاون مع الجيش قبيل انقلاب عام 1936. ويعتبر عبد الفتاح المسؤول عن الكتيب الذي اصدرته الجماعة والموسوم (مطالعات في الشعبية) وكان متأثرا بالفكر الماركسي.. ومنذ انتماء الجادرجي الى الجماعة فقد نشب خلاف بينهما وحسب عبد الفتاح الذي يعتقد إن «... إن معارضة الجادرجي لي كانت بسبب رغبته في تبوء مركز القيادة بدلا عني، وأن تركزي في الجريدة والنادي والجمعية ربما جعله يشعر بأنه لا يستطيع تسيير الأمور كما يشاء مما دفعه (الجادرجي) إلى ضرورة إزاحتي...».وهذا أقرب إلى الحقيقة التاريخية.

في حين يذكر الجادرجي في مذكراته (ص.197 ـ 198)، مصدر سابق، أن سبب الخلاف يعود لكون عبد الفتاح «... يدين أصلا بالماركسية وأن ثقافته كلها مستمدة من الماركسية... بالاضافة إلى ذلك كان يعطي لشخصه المقام الأول في جميع اشتغالاته ومحاولاته ونظرياته الخاصة...». مستل من محمد الدليمي، ص.74، مصدر سابق. لكني اعتقد إن هناك أكثر من دافع لهذا الخلاف إذ يبدو لي بأن المنشأ الطبقي والذاتوية/ الأنوية (الأنا العالية) والاختلاف الفكري والايديولوجي.. كلها عوامل لعبت دورها في انفصال الأخير عن الجماعة.

اقتصر تأثير الجادرجي ونفوذه على جماعة صغيرة نسبياً. اما وصوله إلى الحكم فلم يكن من المنتظر تحقيقه بأساليب سلمية...[1]».

أما الخطوة الرابعة: الأكثر دراماتيكية في حياة الجادرجي فقد كانت «... بعد عام 1936 نقطة تحول تاريخية في تكوين الجادرجي الفكري، وحتى السياسي، ففي هذا العام عهدت إليه حقيبة الاقتصاد والمواصلات في وزارة حكمت سليمان التي تألفت على آثر نجاح انقلاب بكري صدقي... مع العلم ان مشاركة الجادرجي في وزارة الانقلاب جاءت نتيجة قناعته بإنعدام الأمل في تعبيد الطريق الديمقراطي أو تغيير أفكار الهاشمي اليمينية أو عقليته التواقة إلى الحكم مدى الحياة...[2]». وبعد استقالة الجادرجي من حكومة حكمت سليمان (29/ 10/ 1936 ـ 17/ 8/ 1937)، في حزيران 1937، وقد رافقها تعطيل جريدة الأهالي عن الصدور إلى أن أسس الجادرجي جريدة صوت الأهالي وكانت علاقاته بالجماعة عبارة عن علاقات شخصية لا يجمعها إطار سياسي معين.

كما كان له دوراً متميزاً، ساهم إلى حد كبير في بلورة كارزميته، عندما استوزر تمثل بالاخص ما له علاقة بضرورة الدخول في مفاوضات مع مجموعة شركة نفط العراق وإعادة النظر في الاتفاقية المبرمة معها.[3] كذلك ما له علاقة بتحسين ظروف

(1) ـ مجيد خدوري، عرب، ص. 255، مصدر سابق.
(2) ـ د. عادل تقي البلداوي، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الأول، ص. 16، مصدر سابق كذلك راجع عبد الغني الملاح، تأريخ الحركة، مصدر سابق، ص. 185.
(3) ـ «... تضمنت المذكرة فضلا عن الاستعراض الشامل للامتيازات خلاصة جاء فيها: أن الوزارة ترى الطريقة الوحيدة لاستثمار مناطق النفط بصورة عادلة ومفيدة هي إعادة النظر في جميع الامتيازات التي منحت بظروف خاصة، لم تراع فيها منافع العراق، وتعديلها على الاسس الاتية: 1 ـ النظر في مدة الامتيازات؛ 2 ـ مساهمة الحكومة العراقية بأرباح شركتي النفط العراقية وخانقين المحدودتين؛ 3 ـ زيادة الحد الادنى لحصة الحكومة من شركة النفط العراقية المحدودة وجعله في الأقل (750000) ليرة انكليزية؛ 4 ـ وضع حد أدنى لحصة الحكومة من شركة نفط خانقين المحدودة وعدم جعل استخراج النفط وتصديره تابعا لرغبتها؛ 5 ـ توزيع مناطق النفط في العراق بصورة عادلة على أساس جيولوجي؛ 6 ـ تخفيض الأسعار المحلية على أساس القاعدة التي تتبعها شركة النفط الانكليزية ـ الايرانية في إيران؛ 7 ـ تدريب العراقيين على الاعمال الفنية في الشركات على غرار ما يجري الآن في إيران؛ 8 ـ تعديل وضع المدير العراقي في لندن ومعاملته كمندوب حكومة إيران، وتخصيص مكتب له في مركز الشركة العام ليكون على أتصال يومي بالشركة...». مستل من د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 81 ـ 82، مصدر سابق.

العمال وتطبيق قانون العمل لسنة 1936 وذلك بمراقبة تطبيق ساعات العمل التي حددها القانون بـ8 ساعات، بالاضاقة إلى منح العمال استحقاقاتهم الأجرية أثناء العطل الرسمية وغيرها من الإجراءات. وكذلك عندما حاولت حكومة الانقلاب تفتيت الملكيات الزراعية الكبيرة وتلك الأراضي المسمات بأراضي (اللزمة) وتوزيعها على الفلاحين وما أثارت من زوابع سياسية كان يكمن خلفها القوى الرجعية والملاكين الكبار والنخبة السياسية واتهام الحكومة ببعبع الشيوعية، ومناهضة الجادرجي ورفاقه في الاهالي إلى اتفاقية السكك الحديدية المبرمة مع بريطانيا لما فيها من تعسف لحق العراق.

هذا الموقف وغيره، كما أعتقد، من حكومة الانقلاب الأول يمثل أحد المبررات الرئيسية الخفية لتعاون السفارة البريطانية مع ضباط التيار االعروبي، في الاطاحة بحكومة الانقلاب العراقوية وإغتيال قائده بكر صدقي ومحمد علي جواد قائد القوة الجوية (ابن بنت عمة عبد الكريم قاسم).

ومن الجدير بالملاحظة أن حكومة الانقلاب قد لاقت تأييدا شعبيا حيث اعدت القوى اليسارية «... بعد الانقلاب بخمسة أيام تقدم لفيف من المثقفين من أنصار الانقلاب... تقدموا وعلى رأسهم يوسف إسماعيل البستاني بطلب إجازة لتنظيم مظاهرة مؤيدة للانقلاب...» زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي، ص. 102، «... ولكن جماعة الأهالي كانت في المقالات التي نشرتها على صفحات جريدة الأهالي قبل ذاك تقف بوضوح ضد الإقطاعية وضد قانون دعاوى العشائر وإلى جانب توزيع الأراضي على الفلاحين أنهما قد تضمنا فقرات تشير إلى رغبتهما المعلنة بإيلاء اهتمام خاص بقضايا الناس الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المحدود من جهة، وإدانة الرشوة والغنى غير المشروع وفساد الأجهزة وعدم قيامها بواجباتها إزاء المجتمع من جهة أخرى، مما ساهم في حصول تأييد واسع من الشارع العراقي للحكومة، ودفع ذلك إلى تقديم «ثلاثة عشر مندوباً طلباً إلى رئاسة مجلس النواب بتاريخ 6 آذار سنة 1937م اقترحوا فيه أن تسن الحكومة قانوناً «تؤلف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة، وتحقق عن مصادرها وكيفية الحصول عليها فإذا ما وجد أنها أو أي قسم منها حصل أو نما بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصباً أو وظيفة فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية». ولكن لم يفسح النواب لهذا المشروع بالمرور، إذ أن هذه الفكرة العادلة، كما يشير السيد عبد الرزاق الحسني بحق، «كانت تمس معظم من تقلد المناصب الوزارية في العراق». راجع للمزيد كاظم حبيب، نقاشات فكرية، مصدر سابق. الحلقة الثالثة في موقع الناس والحوار المتمدن.

وتجلى حقد حكومة نوري السعيد العروبية الثالثة (25/ 12/ 1938ـ5/ 4/ 1939) في معاقبة رئيس وزراء الانقلاب وعضو النخبة السياسية حكمت سليمان وأعوانه. ويشار إلى أن «... المؤامرة (اغتيال بكر صدقي ـ الناصري)التي حدثت كانت بين نوري السعيد بأيعاز من السفارة البريطانية من جهة والعسكريين القوميين من جهة اخرى وقد نفذت المؤامرة في الموصل وكان حافظ خورشيد ابرز المخططين لها مع العقيد فهمي سعيد (عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات، جـ4 ص339)، مصدر سابق.

وقد استمر على ذات المنوال منذ بدايات الاربعينيات وبخاصة بعد تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي، حتى اصبح اكبر داعية للبرلمانية في تاريخ العراق المعاصر منذ دخوله الحياة السياسية حيث كان في البدء مدفوعا بسليقته الوطنية المعادية للاحتلال الاجنبي ومن ثم بوعيه وإدراكه لهذه الصيرورة، وتطلع إلى التغيير من خلال البرلمانية بالاساس وعبر أواليتها وليس عبر برلمانات التزكية والتدخل المباشر من قبل مثلث الحكم.

مصادر كارزمية الجادرجي:

لقد تمتع الجادرجي بكاريزما سياسية وسمته طوال حياته..أما مصدرها الأرأس فيكمن في اعتقادي، بما له علاقة بكل من:

- التنظيم السياسي المتمثل بجماعة الأهالي ومن ثم بالحزب الوطني الديمقراطي؛
- مقاومات شخصيته الثقافية والاجتماعية؛
- الارث الاجتماعي لعائلته باعتبارها من ارستقراطية النخبة السياسية قبل تأسيس الدولة وبعدها؛
- دعوته المتكررة للبرلمانية كوسيلة اساسية للتداول السلمي للسلطة حتى اصبح اسيرا لها؛
- إيمانه بحق الشعب في التعبير عن إرادته؛
- إيمانه بالحياة الدستورية والبرلمانية والتداول السلمي للسلطة؛
- مبادرته لتزعم جماعة الأهالي ذات الخطاب الهادئ ذو الرنين الاشتراكي الاصلاحي المعتدل؛
- إخلاصه لأفكاره ونضاله من أجل تحقيقها التدريجي سواءً جماعة الاهالي أو الوطني الديمقراطي؛
- عدم اغفاله للنواحي الاجتصادية للطبقات الفقيرة والكادحة والفئات الاضعف؛
- لم تكن تغريه السلطة ولا الوجاهة الاجتماعية المكتسبة؛
- نظرته الاصلاحية أمام القوى المتحالفة مع بريطانيا وبالاخص نوري السعيد ورهطه؛

- منطلقه العراقوي نحو الأرحب المتمثل بالأمة العربية دون التعصب لإحداهما؛
- موقفه الوسطي من التحالفات السياسية مع قوى الوطنية، اليمينية (الاستقلال) واليسارية (الشيوعي)؛
- محاولته تعديل اتفاقيات النفط عند تسنمه المنصب الوزاري ومطالبته الحكومات بتأميم شركات النفط منذ عام 1952؛
- موقفه السياسي المتجذر والمبدئي الرافض للتبعية البريطانية واستراتيجيتها في العراق والمنطقة؛
- «...كان حيويا جداً وصريحاً جداً ومحترما جداً...[1]» امام السياسيين المعارضين للحكم أو مع الحكم.

ولهذا الأوصاف التي تمتع بها أصبح «...رمزاً وطنياً في تاريخ العراق السياسي، وكسب احتراما واسعا، وشهرة كبيرة في الداخل والخارج...[2]».

وفي الوقت نفسه شخصت الباحثة جيني سنغلتون، العوائق التي وقفت بالضد من تطور تأثير فعالية الحزب الوطني الديمقراطي وعدم قدرته على تحقيق هدفه الأراس والمتمحور حول تأسيس نظام ديمقراطي، ذو مسحات اشتراكية فابية في العراق، قد تمثلت بعوامل داخلية وخارجية، موضوعية وذاتية. لقد كانت بعض العوامل، كما اعتقد، التي عرقلت عمل الحزب تكمن ليس في البنية الفكرية للحزب وماهياتها التنظيمي حسب، بل إنما في نظرة رئيسه لشخصه وأوالية علاقاته مع القيادة الحزبية المنطلقة من الزعامة الأبوية ذات الخطاب الاحادي.

بمعنى آخر أن بعض من عوامل اخفاق الحزب في مواكبة التغيرات الجذرية كمنت في:

- البعد الذاتوي لرئيسه؛
- طبيعة السلطة الاستبدادية للنظام الملكي وترددها في عدم تشجيع أي تغيير اجتماعي حقيقي؛
- ظروف البلد وتخلفه على مختلف الأصعدة؛

---

(1) - حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، ص.343، مصدر سابق.
(2) - د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 290، مصدر سابق.

- مكوناته ومنطلقاتها الفلسفية وأصوله الطبقية؛
- من تبنيه لنشاط الطبقة الوسطى، المستنيرة وفي الوقت نفسه المتذبذة بالمواقف؛
- من تميز نفسه وحزبه عن بقية الأحزاب وبخاصة الشيوعي وفلسفته ومفاهيمه عن الاشتراكية[1]؛
- لعب رئيس الحزب الدور الأراس في رسم وتوجيه سياسة حزبه حسب رؤيته وليس مبادئ الحزب؛
- نظرته غير المحبذة إلى ذوي الشهادة العليا ويصفهم كما يصف ضباط الأركان لزملائهم من غير الأركان[2]؛
- ابتعاده عن التنظير النظري المجرد لفلسفة الحزب، وذلك لإنتفاء امكانياتها لديه؛
- كان في الكثير من الاحيان مثاليا وغير واقعيي سواء بصدد آرائه وكذلك سلوكه السياسي؛
- في عدم متابعته للتطورات الجذرية في المجتمع وصيرورات التغيير الاجتماعية والنفسية والفكرية والسياسية وبخاصة بعد التغيير الجذري في 14 تموز 1958؛

(1) ـ حول ذلك كتب سالم عبيد النعمان إلى أن الجادرجي: «... تقدم مرة اخرى في مطلع 1950 الى القيادة المركزية في حزبه يدعوها الى تبني الاشتراكية الديمقراطية على نمط حزب العمال البريطاني وكانت مذكرته مفصلة ومعززة بحجج قوية فوافقت اللجنة الادارية المركزية على اقتراحه وأعلنت تبني الاشتراكية الديمقراطية منذ بداية عام 1950 وهي حالة تدعو الى تفهم النظرة الواقعية لافكار الجادرجي المتطورة وغير الجامدة والى حرصه على ان يكون لحزبه فلسفة مستقلة عن الحزب الشيوعي والاحزاب الاخرى...» كامل الجادرجي، مصدر سابق.
وفي الوقت نفسه كتب د. كاظم حبيب عن هذا الموضوع بالقول: «...لقد كان الجادرجي يسعى بكل السبل المتاحة والمشروعة إلى تمييز نفسه وحزبه عن الحزب الشيوعي العراقي وعن الماركسيين اليساريين في حزبه ومنهم الشهيد الراحل الأستاذ كامل قزانجي، على سبيل المثال لا الحصر، وهي مسألة مشروعة من حيث المبدأ، كما كان يريد أن يميز نفسه وحزبه عن اليمين في الحزب وعلاقة ذلك اليمين بالسلطة السياسية وبقوى قومية يمينية أيضاً، وهي مسألة مشروعة أيضاً. وقد تبنى الاشتراكية الديمقراطية عن قناعة فكرية وسياسية ولم يكن يسعى إلى تطبيقها في العراق، كما هي في بريطانيا ومن جانب حزب العمال البريطاني، بل كان يدرك بعمق البون الشاسع بين البلدين...». نقاشات فكرية وسياسية مع السيد الدكتور فاضل الجلبي، الحوار المتمدن، منذ تاريخ 3/ 7/ 2008، مصدر سابق.
(2) ـ مقابلة مع الكادر المتقدم للحزب الوطني الديمقراطي وأول نقيب للمعلمين الاستاذ نجيب محي الدين، بتاريخ 18/ 2/ 2015 في مقر مجلس السلم والتضامن ببغداد.

- في أوالية (ميكانزم) الإدارة الحزبية وتكيفها مع حركة الواقع وسيروراته [1]؛

- وقد «كان ضعيفاً في الناحية النظرية ومتسرعاً في أحكامه وقليل الواقعية السياسية... [2]».

ومجمل ما ذكر أعلاه، تجلى بكل وضوح في تاريخية الحزب الوطني الديمقراطي فسياسة الحزب قد تأثرت برؤية رئيسه وليس بمبادئه، إذ كان ينفرد في فرض رؤيته الأنوية على موقف الحزب رغم عدم وجود من ينافسه على منصب الرئاسة، وإذا لم يتم الأخذ برؤيته، فيقدم استقالة من الحزب وهذا ما تبين في أكثر من موقف منها، على سبيل المثال وليس الحصر: انه قدم استقالته من الحزب عندما رفضت اللجنة الادارية عام 1947 مذكرته حول الاشتراكية. ومرة خرى تم إستخدامها في أيلول 1959 [3]، واستمرت هذه السياسية منذ تأسيس الحزب لحين إستقالته الثالثة، بعدما استقال حسين جميل ومظهر العزاوي وعواد علي النجم، الذين طالبوا رئيس الحزب

---

(1) - تعامل الجادرجي مع الهيئة القيادية لحزبه بصورة غير ديمقراطية، لانه لا يجتمع بهم سويةً، بل بصورة انفرادية أو على شكل مجموعات صغيرة.. وهذا يتنافى مع البعد الديمقراطي الذي أمن به.هذه الآوالية الحزبية أدت إلى إستقالة بعض العناصر القيادية المهمة من الحزب الوطني الديمقراطي بعد أن أسس محمد حديد حزبه التقدمي، بحيث نشأ فراغ في نشاط الحزب..كما كان، كأي سياسي، يحاول ان يقلل من شأن الآخرين من زملاءه القياديين.. يقول عن محمد حديد: «... ولكن، هل يمكن لإنسان أن يبقى تقدميا عندما تكبر مصالحه وتنمو؟؟ هذا ما لا أعرفه، ومفتاح الجواب يكمن في أن حديد نظيف ومثالي إلى حد الذي يمكن فيه لرأسمالي أن يكون نظيفاً ومثاليا...». حنا بطاطو، الكتاب الأول، ص. 347. مصدر سابق.وقد برز هذا التميز بحدة بعد تأسيس محمد حديد الحزب الوطني التقدمي، حيث شنت جريدة الأهالي هجوماً شخصياً تزعمه حسين جميل بالأساس، وتمت بموافقة الجادرجي كما نتوقع. للمزيد راجع محمد حديد مذكراتي، ص، 457، مصدر سابق. هذه العوامل وغيرها أدت إلى انسحاب الجادرجي من الحزب بسبب هذه الخلافات، وهذا مما أدى إلى تجميد نشاطه.ذات المصدر، ص. 458-459. وتؤكد هذه الظاهرة دراسة اكاديمية أشارة إلى أن«... الديمقراطية لا يمكن أن تكون مجرد شعارات وأمنيات، بل لابد أن تكون حاجة فعلية كفيلة بخلق أدوات تحقيقها، ويكمن في هذا التفسير حقيقة أن الجادرجي نفسه لم يكن ديمقراطيا دائما في تعامله، في الأقل داخل حزبه الوطني الديمقراطي الذي نشأ وترعرع في مجتمع تنقصه العديد من دعامات الديمقراطية ومستلزماتها...». راجع د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 289، مصدر سابق.

(2) - حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول، ص.343، مصدر سابق.

(3) - راجع د. محود الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 270، مصدر سابق.

بعقد مؤتمر جديد.. ومن ثم انتهاء وجود الحزب في 14 تشرين أول 1961.[1] وهكذا يتبين أن الجادرجي قد تغيير في الجمهورية الأولى، حيث لم يستطع التعاون مع كبار مساعديه في الحزب وفرض آرائه عليهم، فأدت سياسته إلى تمزق الحزب واستقالة كبار أعضائه بسبب انويته في الزعامة إذ قدم استقالته التي أدت إلى انشقاق الحزب، ومن ثم تعطيله عام 1961 بناءً على رؤيته بالأساس رغم أن الهيئة الادارية للحزب من الناحية الشكلية قد إتخذت قرار التجميد. **كل هذا وغيرها من العوامل صاغت منه شخصية حدت من فاعلية الحزب الوطني الديمقراطي.**

كما لم يكن الجادرجي جماهيريا، لان مفهوم الجماهير وسيكولجيتها، كما تقول الدراسات النفسية، غير مياله كثيرا للتأمل وغير مؤهلة للمحاكمة العقلية، لكنها مؤهلة للانخراط في الممارسة والعمل ولهذا وبسبب تربيته الارستقراطية وبيئته ذات الطابع الأبوي (البطرياركية) ونظرته الطبقية، بل (ربما) وغطرسته وترفعه وطرق إدارته للحراك السياسي.. كلها عوامل نفسية واجتماعية جعلت منه منكفأ على **الذات النخبوية** وبالتالي لم يحبذ العمل الجماهيري. حيث،على سبيل المثال، كانت طريقته في إدارته الحزبية قديمة وغير فعالة وتجسد العلاقة البطرياركية / الابوية، حيث يَقدم الناس إليه في محل سكناه أو الجريدة، ولا يذهب للناس، وربما هذه الطريقة تلائم الحراك الاجتماعي في الثلاثينيات، لكنها لم تكن مجدية في ظل الحراك السياسي المتغيير بدرجة كبيرة في الخمسينيات وبخاصة بعد 14 تموز، حيث لعب الشارع دورا كبيرا ومارس ضغطاً متزايداً من الأسفل.. ولهذا تحركت الاحزاب الأخرى (كالشيوعي والبعث وحركة القوميين العرب) نحو الجماهير في محلات عملهم وسكناهم، لتتبنى مطاليبها من أجل كسبها.. فكان هذا عامل مؤثر في ديمومة وفعالية هذه الأحزاب.

ولهذا أعتقد أن الجادرجي لم يستوعب نبض الشارع السياسي بعد ثورة تموز وما طرأ عليه من تغير جذري عميق، إذ كانت جماهير الشارع تبحث «**... عن أسلوب حياة لا عن بيان سياسي، تبحث عن أسلوب في التفكير والعيش والوجود، لا عن تغيير قانون من قوانين الدولة فحسب. الناس ببساطة تبحث عن إجابات كبرى في عصر انهيارات كبرى، ونحن بحاجة لرؤيا روحية وثقافية واجتماعية شاملة تكون بمثابة بوصلة حياتية**

---

(1) ـ المصدر السابق، ص. 275 ـ 276.

في زمن يحتاج فيه الجميع لإعادة اكتشاف الطريق...»[1]. وما نزول هذه الجماهير، بعد 14 تموز، إلى الشارع إلا للتعبير عن ضرورة التعجيل بخروجها وانقاذها من براثن التخلف المزمن وتحقيق المساواة النسبية في توزيع الثروة التي طالما دعى إليها الجادرجي ذاته ضمن رؤيته الاصلاحية الخاصة.

---

(1) ـ مستل من طوني صغبيني، تسع أسباب لتفوّق الإسلاميين على العلمانيين والتحرّريين، موقع نينار الالكتروني.

5.4. اللقاء العاصف:

[الإنسان مقياس وجود الموجود، ومقياس لا وجود اللا موجود فيها [(1)]]

1. المدخل للقاء

قبل التطرق إلى اللقاء العاصف واليتيم لابد من الإشارة إلى مبادرة عبد الكريم في زيارته لكامل الجادرجي عندما رقد في المستشفى.. يقول محمد حديد نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي: «... ولأجل تعزيز العلاقات الودية التي كانت قائمة بين الجادرجي وعبد الكريم قاسم في ذلك الحين، أخبرت عبد الكريم قاسم بمرض الجادرجي ودخوله المستشفى، واقترحت عليه أن يزوره في المستشفى لأجل توطيد العلاقات ليس مع الجادرجي فقط، بل مع قيادة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الذي يراسه الجادرجي، فرحب عبد الكريم قاسم بهذا الاقتراح. وفي اليوم التالي ذهبت معه مساء لزيارة الجادرجي. وكانت المقابلة ودية سادتها المجاملات المتبادلة التي تجري عادة في مثل هذه المناسبات. وحسب علمي كانت تلك الزيارة الأخيرة بينهما إلى أن دعا عبد الكريم قاسم الجادرجي في آواخر تشرين الثاني (نوفمبر)1961، إلى الاجتماع به لبحث تشريع الدستور الدائم الذي كان يزمع إصداره... [(2)]».

وكما ذكر ففي آواخر شهر تشرين الثاني 1961، دعى الزعيم قاسم، كامل الجادرجي لزيارته في وزارة الدفاع للقاء به وطلب التعاون معه، كما طلبها من الاحزاب الاخرى، في القضايا الساخنة وأهمها ما كان يتعلق بالدستور الدائم والأهم ما له علاقة بمفاوضات النفط مع الشركات الاحتكارية، وما له علاقة بقانون رقم 80 لسنة 1961 المنوي إصداره، الذي صدر بعد حوالي اسبوعين من هذه المقابلة، كذلك محاولة استشارته حول مواضيع الدستور الدائم وقانون تأسيس شركة النفط الوطنية وأيضا حول القضية الكردية التي اندلعت في أيلول من ذات السنة.

بمعنى آخر حاول قاسم اشراك الجادرجي والوقوف على رأيه بشأن جملة المشاكل التي كانت مثارة في عراق تلك المرحلة، ولو بالنصيحة والاسترشاد، ما بالك بالمشاركة في تشكيل حكومة إئتلافية تشرف على انهاء مرحلة الانتقال نحو الحياة

---

(1) ـ مستل من د. عامر حسن فياض، جذور الفكر الديمقراطي ص. 7، مصدر سابق.

(2) ـ محمد حديد مذكراتي، ص. 402، مصدر سابق.

الدستورية. لكن للاسف كما ذكر محمد حديد، «**ينم ذلك المحضر عن السخرية من جانب الجادرجي من طلب التعاون وعدم الجدية في النظر إليه ولم يكن هناك أمل لدى الطرفين بإمكان التعاون...**[1]». وكما قال السياسي سالم عبيد النعمان من: «**أن تعامل الجادرجي مع قاسم كان قاسياً ولا يعكس الجادرجي الديمقراطي...**[2]». وهذا الموقف من قبل الجادرجي، بقدر ما تعكس نفسيته القلقة التي غشت روحه، وكشفت عن تكبره وفضحت انغلاقه إزاء قاسم. كما عكست نظرته الطبقية نحو ضابط من أصول طبقية فقيرة، مغمور في الساحة السياسية قبل الثورة، كما أنها تعبر عن صراع الاجيال. وقد تسبب هذا الموقف في ضياع فرصة تطوير الثورة ذاتها، **كما رصد ذلك** الدكتور عزيز الحاج، بالقول: «... الاحداث الكبرى راحت تتوالى: من صراعات ومن خطط انقلاب وتأمر، فضاعت الفرصة، كما ضاعت فرصة كتابة دستور دائم بسبب رفض المرحوم الجادرجي التجاوب مع رغبة الزعيم...[3]».

وكما ذكر نجدة فتحي صفوة أنه «... ونتيجة لإلحاح رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي على محمد حديد بوجوب الانسحاب من الحكومة، ابدى محمد حديد أنه إذا أصر الجادرجي على لزوم انسحابه من الحكومة، فإنه يرى نفسه مضطرا إلى الانسحاب من الحزب أيضاً. فابدى الجاددرجي، بعد تردد، أن لا مانع لديه من خروج محمد حديد من الحزب لأجل أن يخرج من الحكومة. وقد تم ذلك فعلا واستقال محمد حديد من الحكومة ومن الحزب في وقت واحد سنة 1961...[4]».

---

(1) ـ المصدر السابق، ص. 462.

(2) ـ مقابلة مع سالم عبيد النعمان في داره بالمنصور في خريف 2009 بصحبة فائق عبد الرحيم السعداوي.

(3) ـ د. عزيز الحاج، رحلتي مع عبد الكريم قاسم، موقع الحوار المتمدن في 5/ 4/ 2010. وفي مقال آخر لذات المؤلف في ذات الموقع بتاريخ 5/ 9/ 2011 بعنوان: من عميل خائن إلى رمز وطني، فقد انتقد الدكتور الحاج موقف الجادرجي هذا، ويقول أن الجادرجي قد شارك في الإعداد لانقلاب 1936 وساهم في كتابة بيانه «... ومع ذلك، فإنه إتخذ موقفاً متصلباً وجافاً من عبد الكريم قاسم وهنا التناقض...». وهكذا سار الجادرجي في خصومته لقاسم كما سار مع منافسيه السياسيين في الثلاثينيات مثل عزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر البستاني وتحويلها من خصومات ايديولوجية وسياسية إلى خصومات شخصية.

(4) ـ مستل من مقدمة نجدة فتحي ل مذكرات محمد حديد، ص24، مصدر سابق. وهكذا انفصل محمد حديد عن المؤسسين الاوائل لجماعة الاهالي وبالتالي عن الحزب الوطني الديمقراطي.

ويشرح ذات الواقعة محمد حديد هذه الحالة في فرض الجادرجي رؤيته الانوية على رفاقه في اللجنة الادارية للحزب، بالقول: «... وبعد أن اخفق الجادرجي في اقناعي بموضوع خروجي من الحكومة، أخذ يرسل لي بعض أعضاء الهيئة المؤسسة الذين أعتز بصداقتهم، وأذكر منهم بصورة خاصة يوسف الحاج الياس وحسن زكريا لاستمرار الضغط علي كي أنسحب من الوزارة. فأخبرتهم بعد لقاءين أو ثلاثة بأنني مقتنع قناعة تامة بأن مساندة الحكومة ضرورية لدرء المخاطر المحيطة بالبلد، ومع ذلك فإني مستعد، إذا ما أصر الأستاذ كامل الجادرجي على لزوم انسحابي من الحكومة لتقديم استقالتي، ولكن في الوقت ذاته، أرى نفسي مضطراً للانسحاب من الحزب أيضاً، لأن موقفه يعارض رأيي تماما في هذا الشأن، وأني لا استطيع حينئذ البقاء في الحزب أيضاً ما بقى سائراً في اتجاه يخالف رأيي في قضية أساسية مثل هذه. وبعد أيام قليلة جاءني يوسف الحاج إلياس وأخبرني بأن الجادرجي يقول إن لا مانع لديه من خروجي من الحزب لأجل أن أخرج من الوزارة. فقررت في ذلك الوقت، تقديم استقالتي إلى رئيس الحكومة شخصيا في 23 نيسان/ ابريل 1960مبيناً فيها أن السبب هو وجود خلاف مع الحزب الوطني الديمقراطي بشأن بقائي في الوزارة، وفي الوقت نفسه أرسلت إلى كامل الجادرجي اسنقالتي من الحزب... وشرحت فيها بإسهاب التي دعتني إلى الإستقالة... [1]». في إعتقادي إن هذا الموقف يحمل في طياته بعداً ثأرياً ورؤية سلبية وأنوية/ ذاتوية لزعيم الحزب ومفعم بنظرته الابوية ذات الاتجاه الآحادي.

ويؤكد هذه الواقعة باحث اكاديمي آخر بالقول: «... ولما اشيع في خريف 1961 بأن لجنة لوضع الدستور (الدائم-الناصري) ستؤلف، وذُكر أن اسم الجادرجي سيكون ضمن الأسماء التي ستعلن كأعضاء في تلك اللجنة، صرح الجادرجي قائلاً: (كنت مصمما إذ ذاك على عدم الاشتراك في تلك اللجنة... إلا أنني كنت عازما على أن يكون اعتذاري عن الاشتراك في اللجنة المشار إليه مقرونا ببعض الملاحظات الايجابية). يتراءى لنا أن موقف الجادرجي فيه من السلبية، إذ أن اشتراكه في مثل تلك المواضيع الخطيرة ربما فيه خدمة للبلد أكثر من اعتذاره بغض النظر عن نوايا النظام السياسي.

---

(1) - محمد حديد، مذكراتي، ص. 453، مصدر سابق.

في الوقت نفسه كشف المحضر عن ذلك البعد التواضعي للزعيم قاسم وتبسطه مع (استاذه)، في الوقت الذي يقابله الجادرجي بخشونة غير معهود منه، عكست إلى حد كبير (ماهيات صفاته السلبيه المقترنة بعدم المرونة وبالايمان الذي لا يتزعزع عما يراه صحيحا). كما يعكس الاعتزاز بالذات الارستقراطية والتمسك بها **وكأنها تحاول الأخذ بثأرها** المعنوي من قاسم الذي بلغ من الشهرة، طغت على ما بناه الجادرجي بحق طيلة ثلاثة عقود ونيف.

كما عكس موقف الجادرجي، بإمتياز، من أنه من (سياسي الصالونات). كما انعكست عدم مرونته في عدم الوصول إلى روح التفاهم والحلول الوسط، التي كانت تلح الظروف الموضوعية على تبنيها إزاء المشاريع المتطرفة، مما أثر على ذات الجادرجي وذات الحزب وجعله قيادات بدون قاعدة جماهيرية.بمعنى آخر هناك شبه أجماع من قبل العديد من القوى والشخصيات المؤثرة في الثقافة والسياسة العراقية حتى من بعض من قيادات وكوادر الحزب الوطني الديمقراطي كمحمد حديد، ناهيك عن القوى القريبة من الجادرجي من حيث المنطلق والرؤيا الاجتصادية والسياسية لعراق المستقبل، كاليسار العراقي بفصائله الحزبية والمستقلة. لقد نظر هذا الكم المتنوع فكريا واثنياً، بعدم الحبور والرضا إلى موقف الجادرجي من الزعيم قاسم، وأدانته لتعنته بآراءه وتشكيكه في كل خطوة يخطوها قاسم نحوه، وكلما اقترب الزعيم منه ابتعد الجادرجي عنه بمسافات فكرية وبمواقف عملية تلح الحياة على انجازها وحلها بما فيها سن الدستور الدائم الذي يلح عليه الجادرجي بذاته؟؟.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة، لماذا تعامل الجادرجي مع حكومة الثورة وقاسم بهذه الفجاجة وبتلك السخرية؟؟ دعونا نسبر غور نفسية الجادرجي وتلك الظروف التي كانت تحيط بالعراق والمنطقة.. من خلال رؤية نائبه محمد حديد الذي قال: «... وبعد عودة الجادرجي من القاهرة (سافر يوم 14 أيلول/ سبتمبر 1958 ـ الناصري)، إستمر في موقف التأييد الحذر لحكومة الثورة، بل إزداد تحفظاً **أولاً**: لظهور الشعارات التي تؤدي إلى تجميد (الأصح تمجيد ـ الناصري) النزعة الفردية والمناداة بشعار وحدانية الزعامة، والتي كان سبب ظهورها الخلاف بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف الذي حاول انتحال صفة زعامة الثورة، ومن ناحية أخرى، تشديد القوميين على

زعامة عبد الناصر الذي كان قد انتزع الاعتراف بهذه الزعامة من قبل، بسبب المواقف التحررية التي اتخذها، خصوصاً بعد تأميم قناة السويس ومجابهة العدوان الثلاثي وإقامة الوحدة بين مصر وسورية.

أما السبب الثاني لتحفظ الجادرجي فيرجع إلى الصراعات التي نشأت بين الأحزاب المؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني.

والسبب الثالث هو أن الشعارات السياسية المطروحة في ذلك الوقت، ولا سيما عبادة الشخصية، تتعارض مع أسس النظام التعددي الذي يفترض أن يكون فيه لكل جماعة أو منظمة زعيمها... [1]». ويمكن أن أضيف بعداً رابعا يكمن في ثقافة الجادرجي وموقعه الطبقي المكتسي بالأنوية والفردية ونظرته إلى

صيرورات الصراع الطبقي المقترن بحالات العنف المتبادل بين القوى التي خسرت موقعها، أو تلك التي كانت ترى في تلاشي مستقبلها التأثيري المستقبلي وبين تلك القوى الاجتماعيةالمنتصرة.

أما البعد الخامس، كما أرى، فيكمن في أن منجزات حكومة الثورة في تحقيق برنامجيتها حتى فاقت حدود ما سطره الحزب الوطني الدبمقراطي، وبالتالي فسوف يفقد موضوعة تأثيره على الطبقة الوسطى، أو بالاحرى لدى بعض فئاتها على الأقل.

وهكذا أخذ موقف الجادرجي من تأييد نظام حكومة الثورة، يعمق الخلاف بين اللجنة الادارية للحزب حتى بلغ حد الاختلاف والإنقسام العمودي في بنية وهيكلية الحزب الوطني الديمقراطي الذي أدى إلى تشظيه إلى حزبين هما الوطني الديمقراطي والوطني التقدمي.

ولكن كلا الحزبين لم يستطعا تكوين قاعدة اجتماعية لهما خارج الطبقة الوسطى، بل ربما لم يرغب القادة المحوريون في الحزبين من ولوج مشاكل الطبقات والفئات الكادحة وشغيلة اليد.. في جو من الحراك السياسي قل نظيره في النصف الأول من عراق القرن المنصرم.. مما اثر على حالتهما التعبوية مقارنة بالاحزاب الجماهيرية كالشيوعي والاحزاب الاسلامية والحركات القومية، ومن ثم تجميد نفسيهما، عمليا واختفيا من الوجود الفعلي في الساحة السياسية العراقية منذ عام 1961.

(1) ـ محمد حديد، مذكراتي، ص. 446، مصدر سابق.

«... ومع ذلك يشعر المرء أنه لو كان الجادرجي يتحلى بقدر أكبر من روح التفاهم والحلول الوسط، لأصبح الحزب الوطني الديمقراطي حزباً أكبر وأكثر نفوذاً، رغم المناخ السياسي الصعب في عراق ما بعد الحرب (العالمية الثانية ـ الناصري)... ويذكر عنه أنه كان يفضل الإلتقاء بأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي منفردين أو على شكل مجاميع صغيرى، كما كان خبيراً في ترويج الإشاعات السياسية البغدادية. كان الجادرجي بطبيعته (سياسي صالونات)، ولم يكن زعيما يسحر الجماهير. ولكن ذلك يجب ألا يقلل من دوره... [1]»

1 . محضر اللقاء: [2]

لخص رئيس الحزب الوطني الديمقراطي والشخصية الديمقراطية كامل الجادرجي، ما دار من حديث بينه وبين الزعيم قاسم في محضر وزعه بصورة محدودة على القوى السياسية الفعالة آنذاك وبعض الشخصيات السياسية.. نورده هنا بغية إلقاء الضوء على بعض من الماهيات التاريخية في علاقة بينهما والتي عصفت بالواقع السياسي وأججت عوامل عدم الاستقرار اثناء الجمهورية الأولى.

ومن هذا المحضر يستطيع القارئ اللبيب ان يستنتج بعض من مضامين موقف الجادرجي على حقيقتها، وماهيات موقف الزعيم قاسم، كما انه يجيب على بعض الأسئلة المتعلقة بعدم تعاون الجادرجي مع حكومة الثورة وموقفه المتشنج من قيادة قاسم. كما توضح بعض من تركيبة الجادرجي الفكرية والنفسية، وثقافته السياسية وموقفه السلبي في زمن ثورة 14 تموز، مما عجل في إشتداد التآمر عليها وإخراجها

(1) ـ جيني سنغلتون، كامل الجادرجي، ص. 84، مصدر سابق

(2) ـ نشر العميد المتقاعد خليل إبراهيم الزوبعي في موسوعة 14 تموز، ج.5 ص. 460، ويبدو من النص أن المؤلف لم ينشر المحضر بكامله، إذ يتداخل النص مع رأي المؤلف. كما أن المحضر وأسلوبه يلقي بعض الشكوك في حرفية مضامينه، (وربما) سمح المؤلف لمخيلته بالتدخل كما عهدناه في كامل موسوعته (موسوعة 14 تموز في 7 أجزاء). كما أن المؤلف لم يفصح عن مصدر هذا المحضر، ربما من خلال موقعه كمعاون مدير الاستخبارات العسكرية. ويبدو أن المحضر قد كتبه الجادرجي بنفسه، وهو الأكثر احتمالاً. وفي الوقت نفسه يبدو ان محمد حديد (مذكراتي، ص. 462) قد قرأه واشار الى مصدره كما لو انه منشور في كتاب الجادرجي (من أوراق كامل الجادرجي)، لكن لم يحتوي هذا الكتاب على المحضر الذي انفرد الزوبعي بنشره. وفي الوقت نفسه فإن مضمون المحضر يعبر عن وجهة كاتبها لانها لم تُثبت رؤية قاسم إلا بما يخدم رؤية ومصلحة كاتبه. وكل التوكيدات تمت من قبلنا.

القسري، وهذا ما يستشف من ردوده الانفعالية ومن طبيعة الحوار ومضامينه السياسية بل والاخلاقية والجمالية كإنعكاسات للوعي الاجتماعي. في حين أن قاسم عند اجاباته يخاطبه بكلمة استاذ!، **كما يخاطبه بصيغة الجمع وليس بصيغة المفرد، وهذا دلالة على مكانة الجادرجي لدى قاسم.**

نص المحضر المنشور:

«... **في أواخر شهر تشرين الثاني من عام 1961**، تلفن عصراً مرافق الزعيم، للمرحوم الجادرجي، يخبره بأن الزعيم عبد الكريم يود مقابلتكم في هذا اليوم، وأنه إذا كان ذلك ممكنا، فليتفضل الجادرجي إلى وزارة الدفاع.

وقد رد الجادرجي معتذراً عن هذه المقابلة، بدعوى عدم وجود السائق في هذا الوقت.

ولم تمض خمسة دقائق على إعتذار الجادرجي، كرر المرافق المكالمة التلفونية يعرض فيها **بأن الزعيم مشتاق إلى مقابلة الاستاذ الجادرجي**، وأنه إذا كان لا مانع عندكم فإن الزعيم سيرسل سيارته الخاصة لتقلكم إلى وزارة الدفاع. وعندها وافق الجادرجي على ذلك، حيث رأى وقدر في مثل هذه الحالة صعوبة تلمس الاعتذار.

وأخذ الجادرجي يفكر في هذه الأثناء بالمقابلة كثيراً وأطال التفكير فيها، وهو يجهل السبب الذي حدا بالزعيم أن يطلب هذه المقابلة، ويجهل خلفياتهاالآخرى. وقد عزم الجادرجي بعدئذ أن يقوم بالتصرف التالي حيث يقول:

«.. كنت أسمع أن اشخاصا كثيرون يذهبون إلى وزارة الدفاع لمقابلة عبد الكريم قاسم، ولكنهم كانوا كثيرا ما يتأخرون ويطيلون الجلوس عند غرفة المرافقين، كما كانت تجري بحق البعض منهم تصرفات غير مناسبة. لذا فأنني قررت أن أكون حازماً وصريحاً في هذه المقابلة. وبما أنني لم أطلب شخصياً هذه المقابلة وإنما هو الذي طلبها، فيتعين في هذه الحالة أن يستقبلني فوراً، ولكنه باعتباره رئيساً للوزراء، وقد يكون مشغولاً عند دخولي إلى مقره بوزارة الدفاع لبعض الوقت، فأني قررت أن أنتظر لفترة لا تزيد على خمسة دقائق فقط، وبعدها إن لم تقع المقابلة فأني سأترك المقابلة وأغادر المكان فوراً وحتى وبعدها وإن لم تقع المقابلة فإني سأترك المقابلة وأغادر المكان فوراُ وحتى إذا خرج هو بذاته ليمنعني عن ذلك...».

وأردف المرحوم الجادرجي يقول:

«كذلك كنت أسمع من بعض الأشخاص الذين كانوا قد قابلوه، أسمعهم يتحدثون ـ بعد إنتهاء مقابلتهم إياه ـ بأنهم لم يكونوا قد تكلموا معه بصراحة، بل أنهم كانوا يجاملونه، إن لم يكن ينافقون له، بدعوى أن لا فائدة من التحدث معه بجد وبصراحة باعتباره قد أضحى حاكماً ديكتاتوراً. كما كنت أسمع عن الزعيم عبد الكريم بأنه لم يسمح لهم أن يتحدثوا معه كما يريدون وأنه استطاع أن يتمكن منهم، ويؤثر فيهم بإسلوبه الخاص، لذا فأنني قررت أن أكون معه صريحاً في غاية الصراحة، وقررت أن لا أجامله مطلقاً، حتى في المواقف التي قد تتطلب شيئاً من المجاملة...[1]».

ويسترسل الجادرجي قائلاً:

«وعندما بلغت وزارة الدفاع ودخلت الباب الداخلية التي تقع قرب غرفة الإستعلامات خرج الموظف المسؤول لأستقبالي بكل أدب وإحترام، وفي هذه اللحظة جاء المرافق الخاص فحياني بإحترام وعرض عليّ أن أرافقه إلى حيث الطابق الثاني وعندما وصلت إلى غرفة المرافقين، استقبلت من لدن الحاضرين بأدب جم وبنحو ملفت للنظر، وبعد جلوسي، أخذت أخرج ساعتي من جيبي لأحدد الوقت الذي رسمته وعزمت في نفسي أن أحدده لفترة الإنتظار ولكن بعد أقل من دقيقة واحدة أقبل الزعيم عليّ بلهفة شديدة وأخذ يعبر عن تحيته لي بشوق وانشراح كبيرين، وعرض عليّ الذهاب سويةً إلى غرفته الرسمية، وجعل بإلحاح منه أن أسير أمامه، وعند الجلوس، استأنف الزعيم يرحب بيّ.

---

(1) ـ يصف د. عزيز الحاج، موقف كامل الجادرجي الذي يعتبره وآخرين من الرعيل المتشدد في علاقته بالزعيم قاسم، يقول: «... إن العهد الملكي في العراق كان بين قطبين ناريين: فريق متشدد من الطبقة الحاكمة من أمثال نوري السعيد بالدرجة الأولى، ومعه رشيد عالي وياسين الهاشمي وعلى جودت الأيوبي وناجي شوكت وطه الهاشمي وغيرهم، وبين ساسة وطنيين متشددين باسم الاستقلال التام، والذين كان همهم الأول خدمة العراق وشعبه وعانوا الكثير من أجل ذلك، أمثال جعفر أبو التمن وكامل الجادرجي والشيوعيين وبقية اليساريين والديمقراطيين، ومن انضم إليهم من بعض رجال الحكم مثل حكمت سليمان... ولكن الجادرجي شارك في حكومة أول انقلاب عسكري في العراق والمنطقة العربية، وهيأ للانقلاب، وشارك في بيانه المعلن. ومع ذلك، فإنه اتخذ موقفا متصلبا وجافا من عبد الكريم قاسم وهنا التناقض...» أنظر مقالته: من عميل خائن إلى رمز وطني، الحوار المتمدن في 5/ 9/ 2011.

و يضيف إليه بالقول:

«بأنه كثير الشوق لهذه المقابلة، وأنه لكم كان يتمنى أن تحدث وتتحقق منذ زمن طويل، لأنها مقابلة تتم وتقع بين أستاذ وتلميذ، وقد كنت أعتذر من قوله هذا، وأرد عليه قائلاً: إن الزعيم عبد الكريم ليس تلميذاً للجادرجي، ولا الجادرجي أستاذاً له، فيصر عبد الكريم على قوله ويكرره بأنه تلميذ وفيّ إلى أستاذه.

لقد تكرر الموقف في هذا لعدة مرات، ثم بادر عبد الكريم قاسم يقول:

أنني أعتبر نفسي تلميذاً لكم. فاعترضت على قوله هذا، بأن سلوككم السياسي لا يدل على ذلك، فأجابني عبد الكريم يقول لي: أرجو أن تعتبرني تلميذاً مخلصاً إلى (الأهالي) ولكنني رفضت مرة أخرى أن يكون عبد الكريم قاسم تلميذاً (للأهالي).

فخلص عبد الكريم قاسم إلى القول:

أنني من قراء (الأهالي) منذ عهد بعيد ومازلت احتفظ بأعداد كبيرة منها وذلك إعتزازاً بمواقفها وأنه لما كنتم تكتبون فيها المقالات الافتتاحية وغيرها فأني أعتز بأن أكون أحد قرائها.

فرد الجادرجي يقول:

إن سلوكك السياسي يجعلني في شك من أنك كنت تقرا (الأهالي) وتتأثر بها أو تتعاطف معها في أي يوم من الأيام.

فيجيب الزعيم قائلاً:

على كلٍ أنني إذ اصر على القول بأني كنت تلميذاً لهذه المدرسة، فإن هذا العتاب أو الحوار متعارف عليهما بين الأستاذ والتلميذ وأنني أعتز به.[1]

(1) ـ لا نعلم مدى دقة النص ولا يمكن التحقق منه نظراً لرحيلهما، وحتى لو أفترضنا بواقعية المحضر، فهذا يدلل على مدى الأنوية التي غشت عقلية وتفكير الجادرجي في موقفه من قاسم وثورة تموز، إذ كان يرى ضرورة تسليم السلطة بعد نجاح الثورة إلى المدنيين. إن هذا الموقف غير المرن كان قد كسى السلوكية السياسية للجادرجي منذ ولوجه معتركاتها، وخاصة منذ الثلاثينيات، إذ كان متعلقاً أكثر مما يجب بالجوانب التكتيكية الآنية للأمور، وهذا ما أكده كل من عبد الفتاح إبراهيم في تعامله مع الجادرجي، وحنا بطاطو في سفره العلمي. لذا وقف الجادرجي موقفاً سلبياً من الثورة وقاسم، رغم أن مذكرات محمد حديد تشير بوضوح إلى موافقة الجادرجي على تأييد الثورة والاشتراك في وزارتها، كما مر بنا، لا بل الأكثر من ذلك أن موقف الجادرجي من استخدام القوة والتعامل مع

ثم يسترسل الجادرجي عن هذه المقابلة ليقول:

أخذ الحديث بيننا يتشعب ويمتد ويطول وأنه استغرق ساعات من الليل، وقد تناول أموراً كثيرة ومنها تشعب إلى القضية الكردية، وإلى موقف ملا مصطفى البرزاني وبادر عبد الكريم إلى شرح القضية الكردية وإلى موقف البارزاني، **فقاطعته بقولي أنني أشك في أنك مطلع على تاريخ الشعوب العربية الحديث وأشك في إطلاعك على مطالبة هذه الشعوب**، للدولة العثمانية بإطلاق بعض الحريات لها، وأن الدولة العثمانية قد رفضت ذلك فتطورت الحالة بأن طالبت هذه الشعوب بالحكم الذاتي ضمن الدولة

العسكر قد وافق عليه منذ الثلاثينيات، عندما وصف انقلاب بكر صدقي «... بكونه انقلاب ديمقراطي نال تأييد الشعب في أيامه الأولى، إلا أنه تحول إلى شيء آخر بعد ذلك.
وبشكل عام تمسك الجادرجي باعتقاده هذا حيث قال: (إذا أغلقت كافة السبل الديمقراطية أمام الشعب، فإنه يجب اللجوء إلى القوة «كما جاء في مذكراته في الطبعة الأولى، ص. 210، مستل من جيني سنغلتون، الحزب الوطني الديمقراطي، ص. 50، مصدر سابق. لقد دعم الجادرجي حركة التغيير العنفي، بما فيه الانقلاب العسكري، منذ مطلع الخمسينيات في العراق أو في غيره كمصر عام 1952، على سبيل المثال. هذا الموقف أملته ظروف فشل القوى الوطنية المعارضة في الوصول إلى البرلمان منذ بدايات اللعبة البرلمانية، حتى أنها أخذت منحاً سلبياً نتيجة سيطر مثلث الحكم عليها، وما إن وصلت، المعارضة إلى البرلمان عندما فاز 11 نائباً معارضاً، فقد تم حل البرلمان بعد إلقاء خطاب العرش من قبل حكومة نوري السعيد الثانية عشر (3/ 8/ 1954 ـ 17/ 12/ 1955). ونعتقد بأن تأييد الجادرجي لقوى العنف المنظم هو تكرار لموقف الوطني محمد جعفر أبو التمن في منتصف الثلاثينيات، وهو ذات الموقف الذي قرر فيه ابو التمن قبيل وفاته، حيث أقتنع بما لا يشك فيه من أن المعارضة الوطنية لا تستطيع الوصول إلى السلطة بالأساليب البرلمانية المغلقة بوجههم بأحكام. حول هذا الموقف، راجع: د. خالد التميمي، جعفر ابو التمن ـ دراسة في الزعامة السياسيةالعراقية، دار الوراق، دمشق 1996.
ومن الجدير بالذكر أن الأجهزة الأمنية في زمن النظام كانت تحرض الزعيم قاسم ضد الجادرجي والقوى المساندة له من خلال التقارير الخاصة التي كانت ترفعها إليه بصورة شبه يومية. لكن قاسم لا يأخذ برأيهم ويصر على مصالحة الجادرجي من خلال دمجه في الاستشارة السياسية كما جاء في هذه المقابلة. في تقرير مديرية الامن العامة المرقم 5391 في 3/ 6/ 1961 حول الراي العام، يصف التقرير كامل الجادرجي على غير حقيقته، بالقول: «... أنه رجل مراوغ وخداع يعمل لمصلحته الخاصة ويفرض زعامته الفارغة على أبناء الشعب مستغلاً المناسبات الوطنية في ذلك الوقت وكان يتكلم أكثر مما يعمل وهو فوق هذا وذاك يحب شخصيته حباً جماً ويتبجح بأخلاقه ومواهبه وقد ظهر لنا جلياً حين وجدناه يعمل من أجل نصرة الشيوعيين وتقوية مركزهم في الحزب بحيث أضطر أكثر المخلصين العاملين في الحزب أن يتخلوا عنه وينسحبوا منه...». د. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1958 ـ 1968ن دراسة وثائقية في ضوء التقارير الأمنية الخاصة، دار الحكمة، بغداد 2010، ص. 205.

العثمانية، فكان أن اعتبرت الدولة العثمانية هذه المطالبة بالذات، خيانة عظمى لا تغتفر، حتى بلغ الأمر بعد تطور الحركة أن صار شعار يتناول المطالبة بالاستقلال التام عن الدولة العثمانية وأخذت الأمور تسير في غير صالحها وراحت هي تعد الشعوب العربية باعطاء الاستقلال الذاتي لها ولكن بعد فوات الآوان.

وهنا أنتقل عبد الكريم قاسم في حديثه إلى مهاجمة الملا مصطفى البرزاني[1] فقلت:

إن لدي ملاحظة بسيطة أود أن اقولها، لقد غادرت العراق في صيف عام 1961 حيث كان الملا مصطفى، المواطن الغيور، والصديق الحميم للزعيم عبد الكريم وعند رجوعي إلى البلد، تحول بقدرة قادر إلى أن الملا البارزاني قد أضحى خائناً وناكرا للجميل، وهذا كل ما رأيته وسمعته ليكفيني.

ويضيف الجادرجي ليقول:

ثم جرى حديث حول سوء الأوضاع الداخلية وما يجري ويتم فيها من انتهاكات للحريات سواء أكان الانتهاك يحصل على نطاق عام أم على نطاق شخصي، فأخذ الزعيم يتذرع بأنه لا يعلم بأمور تقع ولا يعرف بحدوث المضايقات وعندما يصل علمه بها ويشعر ويعرف بوقوعها فإنه يسارع إلى معالجتها فوراً، ومنها مثلاً سلطة الحاكم العسكري. وهنا رددت عليه بالقول:

إن هذا كلام يؤخذ على لسان الناس بشكل سخرية وأن الحاكم العسكري السيد

---

(1) ـ لم نعرف ما مضمون هجوم قاسم على البرزاني؟؟ وهل كان بصيغة عتاب أم هجوم ومدى ارتباطه بالوضع السياسي العام للبلد ولذات الحركة الكردية. إعلمني الأديب الراحل عبد الغني الخليلي (ستوكهولم في 14 تموز1996) عن المدعي العام للجمهورية العراقية آنذاك (عبد الأمير العكيلي)عن واقعة شهدها الأخير بنفسه مع قاسم الذي كان متألما من تطور الصدام المسلح مع الحركة الكردية والذي جاء في وقت لم يكن الجيش العراقي قد أكتمل تسليحه بالسلاح السوفيتي الجديد بعد التخلي عن السلاح البريطاني الذي أرسله قاسم إلى ثوار الجزائر وعمان. إذ صرح قاسم أن البرزاني لم يصبر حتى يكتمل التسليح للدفاع عن سيادة العراق ونقوم بالاصلاحات المطلوبه بما فيها منح الحكم الذاتي للأكراد ليكون نقطة انطلاق لوحدة حركة التحرر الكردية في بقية الأجزاء المقسمة. إذ أن دول الجوار نتيجة لذلك المخطط، ستقوم بتحرشات ضد العراق لإجهاض الحكم الذاتي المزمع منحه، وبخاصة إيران وتركيا حيث الكثافة الكبيرة للأكراد فيهما. إن هذا المنزع الاستعجالي لدى قيادة الحركة الكردية هو يكسي أغلب القادة العراقيين، وهو من سمات من عدم النضج السياسي بما فيه الكفاية.

أحمد صالح العبدي لا يعدو جندياً يعمل تحت آمرتكم، وأن في تندر الناس بسيادة الزعيم، قولهم: إن فرض منع التجول يصدر الآمر به من لدن العبدي، أما رفع منع التجول فيصدر عنكم بالذات، وكذلك هناك كثير من الأمور المشابهة لهذه الظاهرة كالإعتقالات وغيرها وهي أمور باتت مكشوفة لدى الناس.

ويسترسل الجادرجي فيقول:

وأخذ الزعيم ينتقل بحديثه إلى موضوع المؤامرات التي تحاك ضد الجمهورية وعلى شخصه بالذات وجعل يشير إلى محاولة إغتياله له، فأخذت أرد عليه بالقول:

إن الخطة التي تسيرون عليها خاطئة، ولهذا فإن التنكر لدى الناس لهذه الخطة كبير وأن فردية الحكم هي التي تسود وتغطي عليه.

وهنا أخذ الزعيم يشير إلى ملابسه الملطخة بالدم ـ حيث أنه يحتفظ بها وقد علقها في غرفته ـ فرددت عليه أقول:

إن هذه الملابس وبشكلها هذا مقززة إلى النفس وأن الغرف الرسمية لا تليق بها ولا تطيقها، فأستغرب عبد الكريم من قولي له ذلك حيث أخذت بعض بوادر الإنزعاج تبدو عليه، ولكنه ظل محافظاً على إتزانه وبادر بالقول:

إن أي شخص رأى هذه الملابس لم يعترض عليها، وأن كثير من العراقيين والأجانب الذين قدر لهم أن يشاهدوها لم يبدي أي منهم اعتراضه عليها، سوى اعتراضكم هذا. فأخذت أرد عليه قائلاً:

إن هؤلاء يخشون غضبك عليهم، فإبتسم عبد الكريم وقال سائلاً: أستاذ هل مخيف أنا؟ فأجبته أنني لا استطيع الجواب على مثل هذا السؤال وأن أبلغ جواب عليه هي ملابسكم التي تشهد بالدم بأنك غير مخيف لمعظم الناس. ولكن الذين يحضرون مقركم، أما أن يكونوا جبناء أو منافقين أو مجاملين، وإني شخصياً قد سمعت عنها كثيراً من قبل العراقيين والأجانب أيضاً. ولهذا اردت أن اصارحكم بهذه الحقيقة، وهي أن تكون هذه الملابس وهذه الذكرى حافزاً في أن تعيد النظر في سلوككم السياسي.

ثم يمضي الأستاذ الجادرجي في القول:

أنتقل عبد الكريم قاسم إلى موضوع آخر وأخذ يقول لي: أن هذا الحديث الذي دار بيننا، **وإنما يدور بين أستاذ وتلميذه في العتاب**

وأجبته: أنكم إذا تصرون على قولكم بأنكم تلميذ لي فهذا من حقكم ولا أنازعكم عليه ولكنه من حقي أن أرفض أن أكون أستاذا لكم.

وعندها أخذ عبد الكريم قاسم يفيد قائلا: أنني قد طلبت هذه المقابلة وذلك لأمر هام وهو أنه في النية القيام بتشريع قانون خاص للنفط يقصد (قانون رقم 80) وأني أود أن أتحدث حوله وأن أعرض عليكم مسودة هذا القانون لتطلعوا عليها وتبدي ما ترتأونه حول القانون من آراء بشأنه[1]

إلا أن الجادرجي أعتذر عن ذلك وقال:

---

(1) ـ لقد وافق الجادرجي على العمل مع حكومة نوري السعيد التاسعة (14/ 11/ 1946 ـ 28/ 3/ 1947) بعد سلسلة «... من المحادثات مع السعيد على تعين وزير في الحكومة من الحزب الوطني الديمقراطي مقابل وعد بإجراء انتخابات حرة وإطلاق حرية التعبير والاجتماع..الخ... ورشح محمد حديد الذي عين وزيراً للتموين... كان قرار الجادرجي وقيادة الحزب الوطني التي استشارها في أمر اشتراك الحزب في الوزارة الجديدة قراراً ينم عن قدر لا يستهان به من السذاجة... ويظهر بأنه لم تكن هناك مبررات كافية للحزب الوطني الديمقراطي لتصديق وعود السعيد. أما الجادرجي فقد فسر في حينه سبب القرار بقناعته بأن الحزب الوطني الديمقراطي كحزب سياسي، كانت تقع عليه مسؤولية الاستفادة من كافة الفرص المشروعة للاشتراك في العملية الانتخابية وفي الحكومة... وكما كان يأمل نوري السعيد، أدى قرار الحزب الوطني الديمقراطي بالاشتراك في الحكومة إلى أن ينتقده حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني نقداً لاذعاً لم تمنع معه توضيحات الجادرجي...». جيني سنغلتون، الحزب الوطني، ص. 91، مصدر سابق.
والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بقوة ما السر في عدم تعاون الجادرجي مع قاسم، رغم أن كلاهما (السعيد وقاسم) ضابطان؟ طالما فسر الجادرجي عدم تعاونه بعد ثورة 14 تموز، بعدم التعامل مع العسكر؟! لذا أزعم أن الأنوية التي إكتست تصرفات الجادرجي في الجمهورية الأولى وإصراره المتشدد وغير المبرر من قاسم، كانت وراء هذا القرار. لأنه سبق وأن «... وافق زعماء الحزب الوطني الديمقراطي وبقية الأحزاب من حيث المبدأ على دعم الانقلاب والمشاركة في أول وزارة بعد الانقلاب شريطة أن يتم تنفيذ برنامج الجبهة...» المصدر السابق، ص. 143.
ولربما أراد الجادرجي أن يكون الشخص الأول في حكومة الثورة؟ خاصة بعد أن طرق سمعه أن «... قاسم يريد أن يكون هو (حسين جميل ـ ع.ن) شخصياً رئيساً لوزراء الانقلاب، اعتذر حسين جميل عن قبول ذلك شارحاً قرار زعامة الحزب الآنف الذكر...أيد الجادرجي ومحمد حديد اعتذار حسين جميل عن قبول منصب رئيس الوزراء، إلا إنهما بعد ذلك بقليل، بدءا الاتصال مع مخططي الانقلاب من خلال مطلك...». نفس المصدر السابق والصفحة. ولربما كانت بسبب إرث الجادرجي الثقافي والسيسيولوجي. كما لا ننسى أن قانون الاصلاح الزراعي قد شمل الجادرجي إذ خضعت 250 قطعة من الأراضي للقانون وهذه تمثل ثروة طائلة. كما يذكر رفعت الجادرجي في صورة آب، ص. 180، مصدر سابق.

أنني لا أستطيع في هذا الوقت بالذات إبداء الرأي حول مسودة القانون حيث أني قد بلغت من العمر الخامسة والستين عاماً، إذ أكون في مثل هذه الساعة من الليل قد تناولت عشائي البسيط وبعدها أخلد إلى فراشي لأستمتع بالسماع إلى الإذاعات الخارجية، وقراءة بعض الكتب المختلفة ثم أسلم نفسي إلى النوم.

وهنا اجاب عبد الكريم قاسم، الجادرجي فقال: إن هذا الأمر مهم وإننا في الواقع نحتاج إلى مشورتكم.

فرد الجادرجي عليه بالقول:

أنني لا استطيع أن افرط بوقتي لأمر لا أعتقد بأنه مستعجل. فأبدى عبد الكريم قاسم تعليقه على الجادرجي قائلاً: أنكم معروفون بتضحياتكم وتفانيكم وقد كان قد عرضتم صحتكم للضعف في سبيل القضايا العامة وأنتم بهذا وبكله معروفون فكيف تبخلون علينا وتضنون بصحتكم علينا وفي مثل هذه القضية بالذات.

ويسترسل المرحوم الجادرجي في حديثه عن هذه المقابلة فيقول:

لقد قلت له أنني في الواقع غير واثق من أن هذا القانون سيتم تشريعه أم لا؟ وهل سيصدر بعد أسبوع أو بعد عدة اسابيع، أم أنه سيصدر بعد أكثر من شهر أو شهرين، أنني في شك في هذه القضية[1]. ولكنكم إذا أعطيتم وعداً بأن القانون المذكور سوف يصدر خلال أسبوع فأننا سنبدأ فوراً بمناقشته وسأطلب من داري أن يهيأ لي الأهل طعامي الخاص لأبقى معكم إلى الصباح لدراسة القانون ومناقشته وإن كان العكس فأننا سوف ندرسه فيما بعد.

وعند هذا تخلل الموقف حديث قصير، ثم عرض الزعيم عبد الكريم قاسم للمرحوم الجادرجي بأن يقوم بجولة مشتركة في بغداد وضواحيها[2]، وقد حاول الجادرجي أن

(1) ـ لقد صدر قانون رقم 80 بتاريخ 11 كانون أول 1961، أي بعد هذه المقابلة في حدود أسبوعين. لكن الجادرجي هنا يشكك بكل إجراءات قاسم، وهذا ما يتضح من قوله أعلاه. ومن نافلة القول، الإشارة إلى أن الزعيم قاسم خاطب الوزراء عند التوقيع على القانون بالقول: تعالوا نوقع على الحكم بإعدامنا. راجع دراستنا: القانون الذي حكم على قاسم بالاعدام، مجلة الموسم العدد 32، مصدر سابق، كذلك مذكرات إسماعيل العارف، مصدر سابق.

(2) ـ لقد اعتاد قاسم بأن يصطحب معه في الغالب أحدى الشخصيات السياسية أو/ و الاجتماعية،

يعتذر بظلام الليل غير أن عبد الكريم قاسم أصر وألح بالرجاء في إتمام هذه الجولة، فقد أجابه الجادرجي قائلا:

أود أن أبين لكم أن الإختلاف بيني وبينكم يجعلكم ترون الأمور في الليل، بينما أنني أرى الأمور جلية واضحة في النهار.

وقد تبسم الزعيم عبد الكريم وعندها مشى كل منهما وأخذ ينزلان سلم المقر وعند الباب حيث كانت السيارة تقف بالقرب منها ـ كان الجنود متجمهرين حولها وأخذوا يصفقون ويحيون الزعيم، فوقف الجادرجي عند مسافة قريبة من سيارة الزعيم ومسك بذراع عبد الكريم قاسم وقال له:

أود أن تخبرني لم يصفق هؤلاء الجنود.. هل قمتم بإلغاء معاهدة أم شرعتم قانونا جديداً[1].

وقد استغرب عبد الكريم قاسم من هذا السؤال ونطق: لا.

فقال الجادرجي: هل كلما يخرج الزعيم من مقره كل يوم يصفق له الجنود ويهتفون اياه.. وهل سمعت يا سيادة الزعيم أي دولة أخرى إذا ما خرج رئيس الوزراء من مقر عمله يقوم الجنود بالهتاف والتصفيق له من غير سبب ولا مبرر.

عراقية كانت أم أجنبية أو/ و بعض الوزراء والقادة العسكريين، بل وحتى بعض من يعرفه أنه يتآمر على نظام حكمه أو لا يتفق مع مشروعه ومنطقه الاجتماعفلسفي والجغرافي، عند تجواله في بغداد للإشراف على المشاريع التي هي قيد الإنجاز. (وربما) كان يقصد من وراء ذلك اظهار مدى شعبيته في الأوساط الاجتماعية التي مثلت قاعدة الحكم في الجمهورية الأولى في المناطق الشعبية وأفهامهم ماهيتها الطبقية. أو أنه كان يرغب في تعريف المصطحب على واقع تطور المنجز الاجتصادي الثقافي الذي تحقق في هذا المرحلة القصيرة؟ حتى بلغ به الأمر أن اصطحب رئيس الوفد المفاوض لشركات النفط الأجنبية. لم تكن هذه الظاهرة معروفة في المرحلة الملكية ولم تكرر بعد غيابه المادي يوم 9 شباط 1963.ترى هل كانت هذه الظاهرة غير المألوفة تنسجم مع العقلية والنفسية العراقية؟؟ أم أراد قاسم أن يؤسس للقادم ويمنع قدر الأمكان من تضخيم الذات المبتلى بها أغلب قادة دول العالم الثالث؟؟ ام عكست نفسية الجادرجي العازل نفسه عن المحيط الذي يناضل من أجل تغييره وقواه الاجتماعية والنظر إليهما بإستعلاء؟؟.

(1) ـ هنا تظهر نظرة الجادرجي إلى ثورة 14 تموز وقاسم، حيث ليس من المعقول أن الجادرجي الكبير لم يرى ببصيرته وتتابعه السياسي إلى ذلك المنجز على الأصعدة الحياتية المتعددة التي طالت فائدتها أغلبية شعبية، التي مثلت القاعدة الاجتماعية للحكم، وهي ذاتها التي كانت تمثل هدف الحزب الوطني الديمقراطي، هنا تتجلى إحدى أنويات الجادرجي بالنسبة لقاسم والثورة وعدم موضوعيته.

فرد عبد الكريم قاسم بقوله: هل تعتقدون بأنني أطلب من الجنود أن يهتفون لي ويصفقون؟

فأجابه الجادرجي قائلا: نعم أنني اعتقد ذلك لأن سكوتكم وعدم اعتراضكم هو الدليل الذي ينم عن رضاكم وينم عن تشجيعكم أياهم على هذا السلوك وخاصةً أنكم شخص عسكري وأنكم تستطيعون بأمر انضباطي بوقف هذه العملية فوراً. [1]

وهنا أبلس [2]عبد الكريم قاسم عن أن ينبس ببنت شفة بالجواب على ملاحظات الجادرجي ومال إلى ركوب سيارته وقد جلس الجادرجي إلى جواره وما كادت السيارة تمضي بهما حتى أخذ عبد الكريم قاسم يفتح راديو السيارة على إذاعة بغداد وأخذ الحديث يتناول شيئاً عن مدينة بغداد وعند وصولهما منطقة باب الشرقي وساحة التحرير، بادر عبد الكريم قاسم إلى القول: **إن هذه الساحة لا يوجد مثلها في لندن ولا في باريس،**

فرد الجادرجي بقوله يتعين عليّ أن أجمع ذاكرتي لأجيبك عما إذا كان في لندن مثلها وفي باريس أيضاً أم لا.

وعند وصول السيارة مدينة الثورة حيث أخذ الناس يتجمهرون ويتجمعون لتحية الزعيم والترحيب به بشكل حار وشديد، وقد كان قسم منهم يحمل العرائض والمذكرات الخاصة بالشكاوى والمظالم والمطاليب الأخرى بهدف تقديمها وعرضها على الزعيم، فبادر عبد الكريم قاسم إلى الطلب من مرافقه بأن يستلم العرائض منهم فإعترض الجادرجي عليه بالقول له:

(1) ـ لقد برزت ظاهرة التصفيق في عراق تموز بقوة، إذ ما أن يخرج قاسم بسيارته إلى الشارع حتى يتجمع الناس حولها وهم يهتفون ويصفقون له.. ولعل تفسيرها يكمن في ماهيات مشروع قاسم الاصلاحي الذي كان يهدف في بعض جوانبه مصالح هذه الفئات الاجتماعية المسحوقة. كما أن هذه الظاهرة نابعة من مضامين الثقافة السيسيولوجية للمجتمع الأبوي الذي نحن فيه، إذ لم يطعم قاسم فقراء المدينة والريف وفئات الشغيلة الأجيرة، الوعود الكاذبة والكلام المعسول بل حقق لهم جزء مهم من احتياجاتهم الضرورية، المادية والمعنوية. أما بالنسبة للجنود، فقد ارتفعت مرتباتهم وألغيت إهانتهم أو تسخيرهم من قبل الضباط، بل سعت الثورة إلى إحساسهم بكرامتهم ومنعت العقوبات البدنية (من ضرب وجلد) التي كانت تفرض عليهم على وفق القوانين العسكرية، كما منعوا من العمل كخدم في بيوت الضباط الكبار...وقد أخذت ظاهرة الترحاب والتصفيق بالإضمحلال بعد إعدام قاسم، حتى بلغ بالرؤساء إلى الاختباء من الناس، وهذا ما تجلى بالنسبة للنظام السابق بصورة لا تخطئها عين.

(2) ـ أبلس: يئِسَ وتحيّر وسَكَتَ لانقطاع حُجَّته

إن هذا أمر لا يتوافق مع مهام رئيس الوزراء ولا مع مسؤول كبير، ولا سيما إذا كان الحكم شعبياً وديمقراطياً إذ أن هناك دوائر مختصة في النظر بشؤون المواطنين وهي تعكف وتعمل على دراستها بعناية ودراية كبيرتين، وإنها أدرى وأعرف بواجباتها وبأمور الناس ومطالب المواطنين.[1]

ثم مضى الجادرجي ليفاجيء الزعيم عبد الكريم قاسم بالسؤال:

أود يا سيادة الزعيم أن تجيبوا على هذا السؤال من غير إحراج.. لقد جلب إنتباهي عند صعودكم إلى السيارة مبادرتكم إلى فتحكم الراديو على إذاعة بغداد بحركة اوتوماتيكية.. إني أسالكم لم قمتم بهذه الحركة، وأنكم لا تصغون إلى الإذاعة بإستيعاب؟

فأجاب قاسم الأستاذ الجادرجي قائلاً: أنني أراقب الإذاعة بإستمرار لأتابع منهاجها وأقف على فعالياتها.[2].

فعلق الأستاذ الجادرجي قائلاً: **أود أن أعرب عما يخالج نفسي فأقول لكم بكل صراحة ووضوح، وقد أكون مخطئاً فيه، أنكم إذ تبادرون إلى فتح إذاعة بغداد إنما تخشون وقوع إنقلاب وتهجسون وقوعه في أية لحظة تمر وتقع وأنني استبعد أن أتخيل رئيس أية دولة ديمقراطية في العالم يبادر إلى فتح الإذاعة عند وجود ضيوف لديه.**

وعند هذه النقطة أشرفت الجولة على الانتهاء وقام الزعيم عبد الكريم قاسم بإيصال الأستاذ الجادرجي إلى داره وقد كانت الساعة تشير إلى الثانية عشر ليلاً[3]».

---

(1) ـ إن موقف الجادرجي هذا نابع كما أعتقد من ماهيات نضاله الدؤوب طيلة عمله السياسي، والمنصب في أحد جوانبه على إزالة الفكر الأبوي ذو الخطاب الاحادي اللا ديمقراطي والتسلطي من السلطة وإلزامها بسياقات النظام والقانون والأنساق البرلمانية السليمة، وهذا ما تجلى في مضامين معارضته للحكم الملكي.. رغم أن الجادرجي في أحد جوانب سلوكيته الحياتية ينطلق من الفكر الأبوي.

(2) ـ لقد اشار إلى هذه النقطة المدير العام للإذاعة والتلفزيون عام 1959 الأديب والسياسي كاظم السماوي إلى هذه الخصلة في حديث لي معه في ستوكهولم في تسعينيات القرن المنصرم، وقد ضمها إلى مذكراته المنشورة في جريدة الاتحاد. إن تساؤلات الجادرجي من خشية وقوع انقلاب والتحسب منه، أمرا مشروعاً لقاسم وليس فيه من ضرر.

(3) ـ هذا نص ما نشره الزوبعي في موسوعته عن 14 تموز، ج.5 ص. 460، لكن رفعة الجادرجي ذكر اللقاء بأقل من صفحة، وحسب ما يتذكر بعد ما يقارب من 24 سنة مما جرى راجع، صورة أب، ص. 179، مصدر سابق..

2. وجهة نظرنا حول اللقاء:

وبصورة عامة فإن هذا الحوار المعروض أعلاه وغير المتكامل يوضح مدى صبر قاسم ودرجة تعلقه بالجادرجي ونهجه السياسي وهذا ما أنعكس ليس في هذا الحوار فحسب بل في السياسة العامة الاجتصادية والسياسية والفكرية التي أنتهجها قاسم وآفق مشروعه التاريخي، حتى يمكننا القول أن القاسمية إستمدت ذاتيتها من برنامج الحزب الوطني الديمقراطي بعمومياتها والذي يمثل أحد أهم فئات الطبقة الوسطى. فثورة تموز، كما استنتجتُ سابقاً، **هي ثورة الطبقة الوسطى المتوائمة مع ماهيات تطور وقوى الانتاج الاجتماعي آنذاك.**

إن هذا المحضر يدلل، كما اعتقد، على ضعف مركز الجادرجي إزاء قاسم ويفسر إلى حدٍ ما، موقفه من الثورة بصورة عامة وعدم التفاعل مع مسيرتها وصيرورات التغيير التي حدثت في البلد. واعتقد أن سبب ذلك يكمن بعض من جوانبه، في أن ما حققته الثورة في فترتها القصيرة وما خططت لبلوغه يفوق ما كان يتوارد في ذهن وأفكار الجادرجي والحزب الوطني الديمقراطي وبقية أحزاب جبهة الإتحاد الوطني، مما أدى بهم إلى اللهاث: إما وراء برنامج الثورة؛ وإما طرح برامج راديكالية، **بل حتى لا منطقية، لا تتناسب والظروف الحسية التي سادت آنذاك، بل حتى لا يمكن استيعابها. إن هذا الزخم التغييري في واقع الحياة المادية والروحية، قد ألغى عملياً الحدود العليا لأفق برامج الأحزاب السياسية وأصابها بالشلل وعدم القدرة على تعميق هذه الصيرورات الاجتصادية والسياسية.**

وفي الوقت نفسه إن موقف الجادرجي قد يفسر في بعض جوانبه، بإنسجامه مع ذاته ومشروعه الديمقراطي ودعوته للبرلمانية، لذا كان بعض من هذا التحدي لقاسم ينبثق من هذا الجانب تحديداً، يضاف إلى ذلك إرث الجادرجي الثقافي والسيسيولوجي.. وعند تحليل موقف الجادرجي السياسي العام ما بعد الثورة، أرى فيه الكثير من النظرات المثالية لواقع متحرك بقوة، ورؤى طوباوية في نظرته لمضامين المرحلة الانتقالية، وهو المدرك للصعوبات التي أثيرت وأصطنع بعضها في الواقع، والتي كانت تكبح فكرة الإنتقال للبرلمانية بالسرعة التي يطالب بها الجادرجي.

إن الحراك السياسي الذي حدث بعد الثورة كان يتطلب النزول للشارع وقيادة الناس

وليس الجلوس في (الصالونات) لتأتيه الجماهير. وهذا ما لم يستطع الجادرجي القيام به، نظراً لثقافته السياسية ومنطلقاته التنظيمية والفكرية **وبخاصة تخوفه من قوة حركات اليسار**[1]، كما مر بنا، وهذا ما توضحه سيرته الذاتية السياسية والاجتماعية.

وكما اعتقد، تعكس أن نظرات الجادرجي لقاسم والثورة غير دقيقة ولا تعكس مضامين تلك المرحلة، كما تعبر عن جوانب الضعف التي أنتابت الحزب الوطني وبخاصة موقف رئيسه من قاسم والثورة والتي كانت السببت المباشر للانشقاق الذي قاده محمد حديد وخدوري خدوري ومحمد السعدون، لأنهم حسب«... **اعتقادهم بأن الحزب يسير في اتجاه خاطئ...**[2]». بمعنى آخر كشف هذا المحضر المبتسر عقلية كامل، حتى وصفه أحد اصدقائه بالقول:«... **أن تعامل الجادرجي مع قاسم كان قاسياً ولا يعكس الجادرجي الديمقراطي...**[3]

والشيء بالشيء يذكر لنقارن هذه الحالة التسامحية لقاسم وسعة صدره، بتلك التي حدثت للجادرجي بالقاهرة في عام 1958، إذ بعد خروجه من مقابلة جمال عبد الناصر في شهر كانون أول 1958، وتفاهما على ماهية الوضع في العراق من كونه متعدد التكوينات، فإن الوحدة الفورية غير ملائمة له في هذه المرحلة. وعندما خرج الجادرجي كان متفائلاً من المقابلة. لكن بعد وصوله إلى الفندق في القاهرة، حتى خرجت مظاهرة صغيرة من التافهين وهي تهتف: (يسقط كامل كادركي عدو الوحدة) وكانت مدبرة من قبل المباحث المصرية.عندها قال الجادرجي بعد مشاهدته لهذه المظاهرة: **لقد سقط ناصر من عيني وأصبح صغيراً جداً.**[4].».

وتأسيساً على ذلك فنحن أما شخصيتين متكاملتين/ متناقضتين وكل منهما يحمل كارزميته عالية المقام وإعتدادهما بالنفس، كما أنهما من منشئين اجتماعيين مختلفين

(1) ـ كتب لي شوكت خزندار في 28/ 8/ 2012، رسالة على الفيسبوك، قال: وبلغ الأمر درجة دفعت المرحوم كامل الجادرجي بأن يقول لسلام عادل: ما لكم وعبد الكريم قاسم، فهو لديه الشرطة وأجهزته الأمنية ودفاعكم عنه لن يكسبكم شيئاً. نعم علاقة الجادرجي مع قاسم ليست فكرة إنما خوف الجميع تجاه الحزب الشيوعي وأمكاناته الجماهيرية ناهيك التاريخية.

(2) ـ رسالة الحزب الوطني الديمقراطي وحقيقة الخلاف في أوساطه، مصدر سابق.

(3) ـ حديث مع سالم عبيد النعمان في خريف 2009.

(4) ـ للمزيد راجع، فوزي عبد الرحيم السعداوي، في ذكرى 14 تموز وقادتها، جريدة الصباح في 13/ 7/ 2008.

عن بعضها البعض، كما ذكرنا سابقاً، فقاسم كون مكانته الكارزمية من خلال تفجيره للحظة التاريخية للتغيير الجذري للانتلجنسيا العسكرية، في حين أن كامل قد بنى مكانته الاجتماسياسية من خلال نضاله الدؤوب من أجل المشاركة الواسعة للأحزاب السياسية في الحكم من خلال التداول السلمي له عبر الانتخابية البرلمانية لمختلف القوى الاجتماعية. كان الجادرجي يحرث الأرض الصلدة ويبذر في رحمها بذور التغيير بصبر وعزم دؤوبين، حتى ايعنت مذاقاً قادها الجناح العسكري للانتلجنسيا العراقية في يوم 14 تموز 1958.. لكنه أبى الاستمرار في رعايتها ودعمها، وإن كان يمنحها، في ايامها الأولى بصورة خاصة، لمماً من دفئه المعنوي وتأييده السياسي.

كما كان قاسم متواضعاً [1] إزاء الجادرجي وإعتداد الأخير بذاته لدرجة عالية كما اتضح لنا سابقاً.. حتى أنه أخذ في مجالسه الخاصة يتهكم على قاسم وبسخرية حادة ويطلق عليه صاحب (أننا) [2]، التي كان غالبا ما يذكرها قاسم في خطبه. بل وصل به الحد إلى أنه اطلق على قاسم صفة الجنون وحكومته (حكومة مجانين) ولذا رفض

---

(1) ـ يذكر رفعت الجادرجي إلى أنه «... وبلقيس (بلقيس شرارة زوجة رفعت ـ الناصري) طلبنا منه مثلا ان يدون مقابلته مع عبد الكريم قاسم (كما مر ذكره) فتذرع بالاعتبارات الامنية... فهو لم يكن كاتبا غزير الانتاج. ولم تكن الكتابة يسيرة عنده، ولم يكن يكتب إلا حين تستدعي الضرورات السياسية...». صورة أب، ص. 179، مصدر سابق. ويبدو أن رفعة لم يعرف بها دونه والده عن هذه المقابلة.

(2) ـ المصدر السابق، ص.175.

التعامل معه[1]، بل ورفض أن يعمل ابنه كأمين للعاصمة بغداد حيث اقترحه الزعيم.[2]

لقد سبق لقاسم أن اشرك الجادرجي، والحزب الوطني الديمقراطي، وأعلمه عن التغيير المرتقب حتى أنه حدد له موعد هذا التغيير غير المعلوم للأغلبية المطلقة من اعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار. واعتقد، على وفق المعطيات المادية، أن الجادرجي بادر بدوره إلى الأنسجام مع هذا الأمر الجديد واحتضنه بقوة معنوية كبيرة، بعد أن اقتنع بعدم إمكانية التداول السلمي للسلطة بين القوى الاجتماسياسية في ظل السلطة الاوليغاركية الحاكمة. وفي الوقت نفسه عدم قدرة أحزاب جبهة الاتحاد الوطني ولا الانتفاضات

---

(1) ـ المصدر السابق، ص. 161. ويؤكد هذه الواقعة محمد ضياء عيسى العقابي في مقالته المنشورة في الحوار المتمدن بتاريخ 16تموز2011،بعنوان موقف الجادرجي من قيادة ثورة 14 تموز، حيث ذكر له النائب البريطاني كريفش أنه «... إجتمع السيدان كريفشس وكامل الجادرجي. أبلغ الجادرجي كريفشس بأنه لم يشأ أن ينخرط في العمل السياسي مع قادة الثورة العسكريين بقيادة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم إستناداً إلى تجربته الشخصية السلبية مع العسكر أيام الحكومة التي تشكلت في أعقاب إنقلاب اللواء بكر صدقي في منتصف ثلاثينات القرن المنصرم. وهو يرى أن على العسكر أن يعودوا إلى ثكناتهم بعد أن قاموا بالثورة مشكورين، ويتركوا الأمر للسياسيين... وكان الأمر الآخر الذي رواه كريفشس عن الجادرجي قوله: «إذا كانت الحكومة السابقة حكومة مجانين (المقصود بحكومة عبد الكريم قاسم ـ الناصري) فحكومة الإنقلاب هي حكومة مجرمين» (المقصودهنا حكومة انقلاب 8 شباط ـ الناصري).

ويؤكد هذه الاساءة رفعت الجادرجي، ففي محاضرة له في لندن أقامها ARK بالقول: «...أما النقلة الجذرية التي أحدثها عبد الكريم قاسم، كما يقول الجادرجي متهكماً ومُنتقداً، فهي إلغاء الدولة، إذا لا برلمان، ولا صحافة، ولا قانون صحافة حتى أن أحد الوزراء قد قال في إحدى الاجتماعات بأن الشيء الذي يقوله الزعيم عبد الكريم قاسم هو قانون بحاله...». في الوقت الذي من الشائع إن هذه المقولة لصدام حسين.

(2) ـ المصدر السابق، ص. 181. ومما له علاقة بالموضوع فإن رفعت الجادرجي ساهم كأبيه في الإساءة لقاسم عندما سبق وان نشر موضوعة تتعلق برغبة قاسم بأن يضع صورته في قلب نصب الحرية الذي اعده النحات العالمي جواد سليم.. لكن قرينته لورنا سليم ترفض مثل هذا الإدعاء، وتؤكد بأن «...زوجها أحب الزعيم عبد الكريم قاسم وحمل له كل التقدير كرجل ذي خصال إنسانية وليس كسياسي. فالسياسة لم تكن تهم جواداً إلا بمقدار ما تؤدي إليه من تحسين لأوضاع الناس. وعندما سافرت لورنا مع زوجها بعد ذلك إلى ايطاليا لإنجاز نصب الحرية، لاحظت أنه أخذ معه صورة للزعيم وعلقها على جدار المشغل الذي كان يعمل فيه... وخلافاً لما أشيع، توضح لورنا أن الزعيم لم يطلب من جواد أن يضع صورته (صورة قاسم) وسط الجدارية، كما زعم بعضهم. لكن بعض المنافقين المحيطين بالزعيم أقترحوا عليه أن تضع صورته في قلب الشمس السومرية التي تتوسط النصب، ويبدو أنه لم يخضع إلى الاقتراح، بدليل أن الصورة لم توضع في النهاية...».انعام كجَه جي، لورنا ـ سنواتها مع جواد سليم، ص. 71 ـ 72، دار الجديد، بيروت 1998.

الشعبية من التأثير أو الضغط، حتى القليل منه، على القرار المركزي للسلطة وبالأخص جانبها السياسي، بعد إغلاقها منافذ العمل السياسي المقترن باشتداد حدة القمع، المادي والمعنوي، وبخاصة بعد إجراءات نوري السعيد منذ عام 1954 [1].

لذلك وقبيل اطلاق سراح الجادرجي من السجن[2]، طلب الزعيم قاسم من الحزب الوطني الديمقراطي تأييد الحركة المزمع القيام بها في 14 تموز وإلا فسوف يؤجلها،كما مر بنا، وهذا ما أكده أيضاً محمد حديد كما جاء في مذكراته قائلاً: «... فذهبت، أنا وصديق شنشل فقط إلى غرفة الجادرجي في السجن صباح أحد الأيام، والجدير ذكره أن أحداً غيرنا لم يحضر هذا اللقاء.[3] لقد أبلغنا الجادرجي المعلومات التي نقلها إليَّ رشيد مطلك وأوضحنا أنه ينبغي تعين الموقف النهائي من الحركة العسكرية إذا أردنا لها أن تنفذ.

---

(1) ـ اصدرت حكومة نوري السعيد الثانية عشر (3/ 8/ 54ـ 17/ 12/ 1955) عدة مراسيم كان منها: مرسوم مكافحة حركة انصار السلام والشبيبة الديمقراطية رقم 16؛ مرسوم اسقاط الجنسية رقم 17؛ مرسوم مراقبة وتصفية نقابات العمال رقم 18؛ مرسوم إلغاء الجمعيات والنوادي والاحزاب رقم 19؛ مرسوم المطبوعات رقم 24؛ مرسوم مراقبة الاجتماعات والتظاهرات رقم 25، كلها لعام 1954 وعلى ضوئها تم إلغاء أكثر من 465 حزبا وجمعية ونادي، واغلاق أكثر من 400 مطبوع دوري بين جريدة ومجلة. راجع جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، آراء وخواطر، ج. 2، ص. 597، دار نبز السويد 1989.

(2) ـ تم اعتقال الجادرجي مع قياديين من المعارضة الوطنية واساتذة جامعيين،على اثر احتجاجهم على موقف حكومة العراق من العدوان الثلاثي على مصر عقب تأميمها لقناة السويس.. وتوقيعه على برقية مرسلة من قبل لجنة الاتصال للاحزاب الوطنية العربية إلى رئيس مجلس الأعيان تحتج فيها وتستنكر ضخ النفط إلى حيفا في اسرائيل و«سببت هذه البرقية إحالة كامل الجادرجي إلى المجلس العرفي العسكري. فأوقف عند عودته إلى العراق في 29/ 11/ 1956 وحكم بالسجن ثلاثة سنوات...» محمد حديد، مذكراتي، ص. 292، مصدر سابق. هذا الحكم قد أثار ردود فعل كبيرة من قبل الاوساط السياسية داخل العراق وبعض الدول العربية، حتى صدرت الارادة الملكية في 25 / 6/ 1958 بالافراج عنه.

(3) ـ في الواقع ان معرفة صديق شنشل (حزب الاستقلال) بحركة وتوجهات الضباط الأحرار، لم تأت من قاسم وانما من خلال الحزب الوطني الديمقراطي حسب مذكرات محمد حديد، ومن خلال سكرتير اللجنة العليا رجب عبد المجيد ذو التوجه العروبي. «... والجدير ذكره أنه لم تكن هناك اتصالات رسمية بين العسكريين وجبهة الاتحاد الوطني، وأن الاتصالات كانت فردية، إذ كان لكل حزب من أحزاب جبهة الاتحاد الوطني علاقاته الخاصة مع بعض ضباط الحركة.» محمد حديد ص. 311، وليس كما يدعي البعث أو ما رسمه رجب عبد المجيد في: الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز، مصدر سابق.. وقد كانت غير أمينة ولا موضوعية في موضوع طرحها.

ومع أن الجادرجي كان منذ البداية مؤيداً لقيام الحركة فإنه كان متردداً بشأن اشتراك الحزب الوطني الديمقراطي فيها بتولي أي أحد من قيادتها منصباً مسؤولاً في الحكومة التي ستشكلها الحركة بعد نجاحها... وقد بيّن له كلانا أنا وصديق شنشل، أن الوضع القادم في العراق لا يمكن أن يتغيّر إلا بعمل عسكري. **وبحسب ما علمته من رشيد مطلك فإن هذا العمل العسكري لن يتحقق إن لم يكن مدعوماً من جبهة الاتحاد الوطني... وبعد نقاش طويل وتمحيص الخيارات والاحتمالات التي يمكن أن تقع، اتفقنا على دعم الحركة التي فوتحنا بشأنها، والاشتراك فيها إذا طلب إلينا ذلك. وبعد بضعة أيام زارني رشيد مطلك، فابلغته موافقة الحزب الوطني الديمقراطي على دعم الحركة وعلى اشتراكي في الوزارة التي ستتولى الحكم بعد نجاح الحركة...**[1]». (التوكيد منا ـ الناصري)

وكما تشير المصادر التاريخية اعلاه على لسان محمد حديد، واستنتاجا مما ذُكر، فإن الجادرجي وافق على المساهمة بحكومة الانقلاب واعتراضه الوحيد كان ان لا يشارك بالحكومة المقبلة، لقناعته الذاتية وتطابقه مع قرارة نفسه مع منظومة افكاره وحواسه ورؤيته للواقع الموضوعية **والأهم لوسطية قاسم وبرنامجه التي تتناغم مع ماهيات الحزب الوطني الديمقراطي**. وكذلك لكون ان مضمون التغيير واهدافه مشتقة من ذات ما يصبو إليه الحزب الوطني وعموم الحركة الوطنية المعارضة والمتمثلة بجبهة الاتحاد الوطني، لا بل تعدت الغائية المنجزة للتغيير الجذري جميع اهداف الجبهة وذات الحزب الوطني بمسافات اجتماسياسية واقتصادية وسقفهم الزمني وما صبت أنفسهم لها.

وفي الوقت نفسه طلب قاسم من محمد حديد وحسين جميل من الحزب الوطني وعامر عبد الله من الحزب الشيوعي دون غيرهم، الاستشارات الاقتصادية والسياسية وماهية برامجهم في هذه المجالات والمزمع تحقيقها بالتلائم مع واقع العراق الموضوعي، كما كلفهما كمبعوثين عنه إلى جمال عبد الناصر وكلف الحزب الشيوعي متمثلاً بعامر عبد الله إلى الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي السابق[2].

(1) ـ محمد حديد، مذكراتي، ص. 310، مصدر سابق.

(2) ـ للمزيد عن هذا الموضوع راجع: حسين جميل يتحدث عن جبهة الاتحاد الوطني؛ محمد حديد، مذكراتي،، عامر عبد الله، الاتحاد السوفيتي وثورة 14 تموز، كلها مصادر سابقة.

3. الجادرجي والموقف من التعامل مع العسكر:

في البدء لابد من التذكير بما شهدته الجمهورية الأولى (14 تموز 58ـ9 شباط 1963) من موجة التطرف السياسي قل نظيرها في عراق القرن المنصرم، حيث انعكست في برامجية الاحزاب السياسية وسلوكها السياسي حتى إن حراكها اصيب بالمنزع الاستعجالي وتبنت سياسة (حرق المراحل)، حيث ان الأغلب الأعم من الاحزاب السياسية، بما فيها الوطني الديمقراطي، رفعت شعارات لا تتلائم وسنن وقوانين التطور الاجتصادي وصيرورات تحققها.. فكانت المبالغة والتطرف في الشعارات والبرامج.. وكلها تصرخ بأعلى الاصوات أنها تعبر عن رأي أغلبية الجماهيرية الشعبية؟؟.

ولما كان قاسم وسطياً وسبق زمانه، كما وصفه السيسيولوجي القدير د. فالح عبد الجبار، فلم يُفهم قاسم من قِبل هذه الأحزاب والقوى الاجتماعية «... التي شاركت في الحياة السياسية حينذاك، سواء أكانت في ممارستها للحكم مع عبد الكريم قاسم، أم في تأييدها لسياسات عبد الكريم قاسم، وهو شخصية وطنية لا أحد يشك بوطنيته ونواياه الحسنة، ولكن الطريق إلى جهنم يمر عبر النوايا الحسنة، قد ارتكبت الكثير من الأخطاء ومارست سياسات تدلل عن طفولة يسارية، مثل الحزب الشيوعي العراقي، أم سياسات يمينية مغرقة في اليمينية والشوفينية القاتلة والعنف، كما في حزب البعث والقوى القومية وحزب الاستقلال، أم في سياسات إسلامية متطرفة في عدائها للحديث والديمقراطية وحرية المرأة كما في موقف القوى الإسلامية السياسية الشيعية منها والسنية، أم في سياسات متعجلة في الحصول على الحقوق المشروعة، كما في الحزب الديمقراطي الكردستاني وثورة أيلول 1961... [1]».

قبيل مناقشة موضوع تعامل الجادرجي مع العسكر، لا بد من إلقاء الضوء على مفاهيم الحزب الوطني الديمقراطي بصدد الثورة والموقف منها.. إذ أن الحزب يؤمن بتطبيق الاشتراكية من خلال البرلمانية والتداول السلمي للسلطة، لذا «... **فهو لا يجيز إستخدام العنف بما في ذلك الثورة إلا في حالتين فقط:**

ـ الحالة الأولى عندما يكون الحكم الدكتاتوري يمنع الشعب من ممارسة الديمقراطية؛

(1) ـ. د. كاظم حبيب، مناقشة فكرية، الحلقة الخامسة، مصدر سابق.

- والحالة الثانية عندما تزيف الديمقراطية فتزور الانتخابات أو تتبع طرق غير ديمقراطية للوصول إلى الحكم مثل الرشوة أو الإرهاب.

وفيما عدا هاتين الحالتين فإن الحزب يؤمن بالوصول إلى الحكم بالطريق الديمقراطي، وهو يتقبل حكم الشعب في الانتخابات التي يعتبرها الطريق الوحيد لتقرير تطبيق الاشتراكية أو عدم تطبيقها...[1]».

يبدو إن مساهمة الحزب الوطني في تأييد صيرورة قلب النظام الملكي، جاء بعد قناعته بعدم الوصول إلى السلطة عبر الانتخابية، كما أن كل حكومات العهد الملكي وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى الأخص حكومة السعيد الثانية عشر (3/ 8/ 54 ـ 17/ 12/ 1955)، كما شرحنا ذلك سابقا، اتخذت جملة من الإجراءات المقيدة للحرية الفردية والجمعية وتشديد قبضة الاوليغاركية السياسية بالتحالف مع الاقطاعيين، كذلك أجراءات معرقلة للتداول السلمي للسلطة ومنع القوى الاجتماعية المعارضة من الاشتراك بالانتخابات.. وقد تمثلت إحدى جوانبها في إسقاط الجنسية عن عدد من المناضلين الوطنيين، وفي سجن الجادرجي ذاته بعد تأييده لتأميم قناة السويس واستنكار العدوان الثلاثي الانكلو ـ فرنسي ـ الاسرائيلي على مصر.واعتقد إن كل هذه الظروف هي التي اقنعت الجادرجي على الموافقة المشروطة وإشتراك حزبه في تأييد حركة التغيير.

فالمرء هنا أمام معضلة أو ظاهرة شكسبيرية بإمتياز، تثير أكثر من تساؤل بل وحتى إستغراب، فيا ترى لماذا منح الجادرجي تأييده المادي والمعنوي لفعل التغيّر الثوري والجذري وصيرورته واهدافه؟؟ لكنه حجبها عن الفاعل الأرأس، الزعيم قاسم، ولم يشترك معه في إدارة وتحقيق مبادئ التغيير مادياً، وهو الذي ناضل طيلة حياته من اجل ذلك؟ ولماذا كان سلبياً إزاء الواقع الجديد وتفاعلاته وصعود الطبقة الوسطى، التي هو وحزبه من أبرز ممثليها والذين ساهموا بقوة ملحوظة ليس في رسم القرار المركزي للسلطة بل إدارتها لها؟؟ ومن ثم اعتكف في داره يستقبل من هب ودب من معارضي السلطة الجديدة وتوجهاتها، بل حتى المتآمرين عليها، فقد كان صبيح محمود شكري «... الواسطة بين الوالد وبين ناظم الطبقجلي ومجموعته، وإن تلك المجموعة كانت

(1) ـ كامل الجادرجي، من أوراق، ص. 144، مصدر سابق

تسعى لتأسيس مجلس ثورة يقوم بتولي إدارة البلاد بشكل جماعي وليس بالشكل الفردي الذي كان سائداً...»[1]؟ فهل تكمن اسباب موقف الجادرجي السلبي من ثورة تموز وقائدها في:

ـ مكونات الواقع المادي والاحتراب السياسي لحلفاء الأمس؟؛

ـ أو/ و أن المآل السياسي للثورة سار عكس ما كان مؤملاً وحلم الجادرجي بالبرلمانية؟؛

ـ أم يكمن السبب في البعد الأنوي الذاتوي وجملة القيم الثقافية والمعتقدات الاجتماعية المستند عليها بإعتبارها من مكونات العوامل اللا شعورية المؤثرة في تحديد موقف الفرد إزاء الظواهر؟؛

ـ أم أن الجادرجي قد أصيب هو الآخر بجوانب من مرض التطرف الذي انتعش آنذاك ولم يكن يؤمن بـ (الممكن والمتاح)؟؛

ـ أم أن السبب يعود إلى نظرة الجادرجي الأبوبة والاعتزاز بمكانته الاجتماسياسية و(الأنا) المتضخمة وصراع الأجيال؟؛

ـ أم يكمن السبب، كما هو شائع، في تجربته المرة مع انقلابي عام 1936 والعمل تحت قيادتهم، كما كان يصرح هو وغيره دوما؟.

فإن كان السبب الأخير هو الدافع الأرأس لمناهضته لقاسم، فهو الأنكى، كما ارى، لأن من يطالع بإمعان سيرة الجادرجي والأدب السياسي الذي بحث في هذه السيرة وصيرورة الحياة البرلمانية، فسيرى أن هنالك شبه اجماع على القول بذلك.. وإذا

---

(1) ـ رفعت الجادرجي، صورة أب، ص. 161، مصدر سابق. ويبدو من هذا المنطلق بالاساس، غضب الجادرجي على قاسم عندما تم تنفيذ الاعدام بالطبقجلي نتيجة تأمره مع العربية المتحدة.. وحول مشاركة الطبقجلي في مؤامرة الشواف واعترافهم بذلك، راجع موسوعة 14 تموز لخليل إبراهيم الزوبعي ذو النزعة القومية والمعادي لقاسم، مصدر سابق

ويشير محمد حديد إلى اندفاع مجموعة من الحزب الوطني الديمقراطي «... التي تحولت في ما بعد إلى التآمر عليها، وإن أولئك الأفراد ساهموا، بمواقفهم، في خلق الظروف المواتية لتنفيذ المؤامرات، كما ثبت ذلك من خلال تعاون بعضهم مع سلطة الانقلاب التي أطاحت حكومة عبد الكريم قاسم في 8 شباط/ فبراير 1963، وأرتكبت أعمالاً وجرائم بشعة بحق كل من دافع عن الثورة أو رفض التعاون معها...». مذكراتي، ص. 453، مصدر سابق.. ويبدو أن هذا المقطع الأخير يشير إلى حسين جميل الذي تعاون مع حكومة الانقلاب وساهم في سن دستورها المؤقت كما اشترك في وفدها الشعبي في مفاوضاته مع قيادة الحركة الكردية.

كان حقاً ذلك فهذا دليل على عدم تميز الجادرجي بين الظواهر الاجتماسياسية، وبين ماهية كبار ضباط الثلاثينيات ذو الثقافة العثمانية، مقارنةً بخريجي المدرسة العراقية من الضباط وبخاصة المسيسين والعضويين منهم.. رغم تشابههم المهني، واللا تشابه في درجة ارتقاء الوعي الاجتماسياسي وفي الغائيات والبرامج، ببعدها التاريخي، وكذلك في الأفق المستقبلي للعراق. وفي اعتقادي إن هذا الباعث، إن صح، فهو لا يصمد بكليته إزاء واقع كينونة عبد الكريم قاسم ولا الماهيات الغائية للثورة، وذلك للأسباب التالية:

أولاً:

هنالك اختلافا جوهرياً في ماهية عسكرية قاسم مقارنةً بالضباط الشريفيين المتعاونيين مع قوى الاحتلال الأول (1914 ـ 1932) وكذلك من بقية الضباط العراقيين خريجي المعاهد العثمانية، ومنهم قائد انقلاب عام 1936، بكر صدقي، في العديد من المفاصل المتعددة المناحي منها:

1 ـ كان قاسم أحد خريجي المدرسة العسكرية العراقية ولاءً وإنتماءً.. وبالنقيض من أولئك خريجي المدرسة التركية ذات الولاءات اللاعراقية، والناقلين ولائهم من الحاضنة العثمانية إلى البريطانية؛

2 ـ كان قاسم مشبعاً بالروح والهوية الوطنية، وقد مَثَلَ العراق، ككيان اجتماعي/ جيو سياسي، مركزاً أراسياً في فكره العملي، وكانت الهوية الوطنية العراقية نقطة انطلاق رسالته نحو المستقبل وقد أنعكست في تحقيقه النسبي للعدالة في توزيع الثروة الوطنية والاهتمام بذوي الفقراء والدخل المحدود وواقع العراق المتعدد التكوينات منطلقا نحو امته.

في حين كان ضباط الثلاثينيات يمنحون الولاء إلى حاضنة مصالحهم الخاصة بغض عن النظر عن هويتها وانتمائها، إذ كان أغلبهم مندمج شمولياً مع العثمانية ومن ثم البريطانية وأخيراً مع العرش المستورد.. كما كانوا غارقين في سيادة وشيوع التفاوت الطبقي وشركاء للنظام شبه الاقطاعي؛

3 ـ كان لقاسم موقفا مبدئيا إتجاه الوطن ومصالحه حتى في أحلك الظروف[1].. وكان عداءه للاستعمار، وبالاخص البريطاني، صادقاً غير مشوباً بالحماسة الشرقية، وداعياً للاستقلال السياسي والاقتصادي ومناهضاً للتبعية والهيمنة مهما كان شكلها ومصدرها.

أما أغلب قادة المؤسسة العسكرية، في مراحل الملكية الأولى، جاءوا محمولين إلى السلطة نتيجة تواطئهم مع قوى الاحتلال البريطاني الأول (1914 ـ 1932)، وشايعوا أغلب مشاريعها وكانوا أدوات حماية وتنفيذ لاستراتيجيتها داخليا واقليمياً؛

4 ـ كان الزعيم قاسم صاحب مشروع غائي، عراقي بكل تلاوينه، مناقض حد التناحر للولاءات الدنيا ورابطة الدم، كالولاء الأسري والعشائري والطائفي والاثني. كما انه لم يستمد غائيته المركزية من الشعارات الماضوية.. بل من الواقع الراهن والمستقبل فحسب، لذا مثل مشروعه بأبعاده الفكرية والسياسية، انقطاعاً مفاجئاً في السلسلة التاريخية من حكم الهيمنة الاحادية سواءً العرقية أو/ و الطائفية، وعمل على إعادة انتاج العقد الاجتماعي حيث ساهمت كل المكونات الاجتماعية في ادارة السلطة.

في حين كان ضباط المؤسسة العسكرية العثمانية وكلاء تنفيذ للمشاريع الاغترابية وصدى أجوف لها، وكانوا متسربلين بروائح النفعية والزبائنية الضيقة والولاءات الدنيا، كما كانوا استمراراً للعنجهية العثمانية في حقول الحياة المادية والمعنوية لكنها بثوب افرنجي، كما كانوا ايضاً مستمدين مشروعهم من عالم الأمس الغابر ومن أجداث اجدادنا وفكرهم وتحكمهم بالأحياء.

5 ـ كان قاسم ذو ثقافة عصرية ذات بعد علماني غير عصبوي ولا تمت للسلفية الماضوية بصلة، في الوقت نفسه غير مشوبة بالتحدي للقيم والافكار الدينية. انها ثقافة حداثوية وتقدمية في منحاه العام، وتفكيره يستند إلى البعد الانساني ويأخذ مصادره من تاريخية العراق بعدا له في نطاق الانتماء العربي.

---

(1) ـ يذكر التأريخ المادي الموثوق.. أن قاسم طلب من قادة الانقلاب في الإذاعة يوم 9شباط 1963، انه يحمل اسرار تهم مصالح الوطن يريد البوح بها لهم.. لكنهم صموا آذانهم عن السماع. للمزيد راجع للمؤلف، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، ط. 2، الجزء الثالث، مصدر سابق.

بينما الضباط العثمانيون وبخاصة الشريفيين منهم كان بعضهم أمياً، بالمعنى الواسع للكلمة، بالمعرفة ويمثل ضيق الافق من خلال تأثيرهم بثقافة التريك بكل استعلائها وجلافتها.. كما كانوا ذوي نظرة عصبوية قبلية ذات بعد ماضوي متأسلم ومتمذهب واستمدوا مكوناتها من السكونية الاجتماعية النسبية وقيمها البالية غير المتلائمة مع العصر وروحه، رافضين للحداثة؛

6- كان الزعيم قاسم عازفاً عن مباهج الحياة، ولم تكن السلطة غائيته كما لم تكن مباهجها تغويه، بقدر كونها وسيلة لتحقيق مشروعه الوطني الخاص المستهدف بالنهوض العام ووضع العراق الاجتماعي والفكري على سكة الحداثة. كما ان قاسم كان كارها للعنف من اجل العنف لذا لم يستخدم الانتقام كوسيلة ضد معارضيه، رغم ان تخصصه المهني كان كمحترف للعنف.. وكان يطبق غائيته بوسائل تتناسب مع جمالية هذه الغائية ومضمونها.. وفي الوقت نفسه لم يؤلف طغمة عسكرية متحالفة مع القوى الاجتماعية المحافظة بغية المكوث في السلطة، كعادة الدكتاتوريين في العالم الثالث. كما أنه لم يمنح المؤسسة العسكرية سلطة إتخاذ القرار.

في وقت كان الضباط الكبار في الثلاثينيات وما قبلها، يمارسون السلطة بنزعة اتاتوركية السلوك وبونبارتية المنزع [1] ويلعب العنف لديهم دوراً مهماً في حل اشكاليات الحياة الاجتصادية والسياسية، كما كان الانتقام والثأرية العشائرية وسيلتهم ضد خصومهم الوطنيين بل وحتى من اعضاء النخبة الحاكمة، وكونوا نواة للطغمة العسكرية التي تتداول السلطة فيما بينها مع بعض المدنيين [2]،

(1) - البونبارتية.. مفهوم مستنبط من دراسة كارل ماركس لما حدث في فرنسا على ضوء الانقلاب العسكري الذي قاده لويس بونابرت في كانون أول 1851، والتي صدرت بعنوان: الثامن عشر من بروميرو لويس بونابرت، حيث طور ماركس فيها أهم الموضوعات الأساسية للمادية التاريخية. أما مضمون هذا المفهوم فهو يُعَدّ: أحد مظاهر مرحلة الانتقال للدولة وليس شكلاً انتقالياً لها ولنظامها السياسي. ومن سماته تعزيز سلطة الدولة ومركزيتها المقترنة بالتوجه العنفي نحو شمولية النظام الرأسمالي. ويعني المفهوم، بمعناه الضيق، مناهضة الثورة ويعبر عن مصالح البرجوازية الكبيرة المستندة إلى الطغمة العسكرية. أما معناه المعاصر الأوسع فهو: الدولة الدكتاتورية المستندة إلى قوى العنف المنظم والمناهضة لديمقراطية، وتمثل قوى اجتماعية متعددة ذات مصالح متنافرة في الوقت نفسه.

(2) - توضح تاريخية النظام السياسي الملكي أنه تم تأليف 58 وزارة، ترأسها 23 منهم من ذوي الاصول

ومنحوا انفسهم حق(؟!) السيطرة على القرار المركزي للدولة وتحقيق المغانم المادية، وكان اخمادهم للحركات العشائرية بصيغ عنفية حادة كان يجري ضمن مبدأ (الغاية تبرر الوسيلة) بغض النظر عن مدى اخلاقية وجمالية هذه الوسيلة وتطابقها مع غايتها؛

7 ـ اخذت الافكار **الاصلاحية الوسطية** للزعيم قاسم تنمو وتتبلور من خلال ما طالبت به القوى الوطنية المعارضة طيلة المرحلة الملكية، كما تنامت افكاره من خلال المشاهدة العيانية الواعية للملموسية المادية لماهيات الحياة الاجتصادية والسياسية وحراكها وتناقضاتها، التناحرية واللا تناحرية، وتحسسه لعمق التخلف والنهب الاستغلالي، الداخلي والخارجي، لقوت الفلاح والطبقات الفقيرة.

في حين كان ضباط المؤسسة العسكرية، وبالاخص الكبار منهم، ذوي الأصول العثمانية الذين سيطروا على إدارة الواقع السياسي لمؤسسات الدولة، غارقين في عسكريتهم، وينظرون إلى الظروف المحيطة بهم ليس أبعد من انوف مصالحهم المتحالفة مع مثلث الحكم وقاعدتها الاجتماعية سواءً بالريف أو المدينة، من خلال العلاقة الزبائنية فيما بينهم ومن خلال المصاهرة بين عوائل الحكم.

8 ـ كان الزعيم قاسم دعياً للتحرر الاجتماعي ومناصراً، ماديا ومعنوياً، للقوى المضطَهدة نتيجة لسياسة النظام الملكي الطبقية ولتوزيعها غير العادل للثروة الوطنية أو أنها نتاج للموروث السيسيولوجية الثقافي، لهذا كان إلغاء قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية بعد اسبوعين من نجاح الثورة [1]، ومن ثم إصدار قانون

المدنية اي بنسبة 39,7 % في حين كان عدد رؤساء الوزرات من ذوي الاصول العسكرية 35 شخصا وبنسبة 60,3 % منهم 29 من الضباط الشريفيين و6 من غيرهم من العسكرين. للمزيد راجع للمؤلف الجيش والسلطة، ص. 322، مصدر سابق.

(1) ـ كان إلغاء هذا النظام البشع والمتحيز من أوائل اهتمامات حكومة ثورة 14 تموز، إذ صدر مرسوم جمهوري بإلغائه في 27 تموز 1958، رغبة في تحقيق المساواة بين جميع مواطني الجمهورية العراقية امام المحاكم بخاصة. وقد سبق وأن «صدر نظام دعاوى العشائر لأول مرة من سلطات الاحتلال البريطاني سنة 1916، لفض الخلافات والنزاعات التي يكون أحد أطرافها من أبناء العشائر من خلال تشكيل مجلس أو محكمة عشائرية تتألف من مجموعة من الشيوخ أو المحكمين العشائريين يراعى في انتخابهم العرف العشائري وجرت تعديلات عديدة على هذا النظام طوال العهد الملكي...» د. قحطان حميد العنبكي، وزارة الداخلية العراقية 14 تموز 1958 ـ 8 شباط 1963، ص.134، جامعة ديالى 2014.

الاصلاح الزراعي في أيلول 1958، وكذلك قانون الأحوال الشخصية لسنة 1959 الذي أنصف المرأة، وقانوني العمل والضمان الاجتماعي وتعديلاتهما في صالح العمال والاجراء وقانون ضريبة التركات المتصاعدة وغيرها من القوانين والاجراءات التي انصبت على تحسين الواقع المادي لهذه الفئات الاجتماعية الكادحة.. كلها تمثل بعض من فيض علائم مشروع قاسم الاجتماعي.

في حين كان الضباط الكبار في ثلاثينيات القرن المنصرم غاطسين إلى العنق في لجة الذات الأنوية، والبحث عن مصالحهم الخاصة وذلك بالاستيلاء على اراضي الدولة الأميرية، بمشاركة النخبة الحاكمة، كما أنهم أسيروا الموروث الاجتماعي ذات الصفة العبودية، وبخاصة في الأرياف وتحول علاقات الانتاج فيه إلى علاقات شبه اقطاعية، بل ساهموا في اخماد الانتفاضة الفلاحية بقسوة ووحشية، مما ترتب عليها طرد الألوف من قوة العمل الشابة وتهجيرهم نحو المدن ليكونوا أحزمة الفقر حول المدن الكبرى. كما ساهم ضباط تلك المرحلة في الحفاظ على العقد الاجتماعي (المثلوب) المبرم مع الدولة العراقية الوليدة والذي لم يعكس مصالح ومواقع التكوينات الاجتماعية المتعددة، مما أهل النخبة الحاكمة على كبح التطلعات الاجتماعية التحريرية لأغلب قوى الشعب من خلال المؤسسة العسكرية والامنية، مما أفسح المجال للضباط منذ الثلاثينيات، إن لم يكن قبلها، في مساهمتهم وتدخلهم في الحياة السياسية.

9 ـ أستمد قاسم شرعيته السياسية من مفردات برنامجه التغييري الشامل لمساحة العراق الجغرافية والاجتماعية وكذلك من التأييد الشعبي العارم الذي هب منذ صبيحة الرابع عشر من تموز، الذي شمل جغرافية العراق برمته والشعب بأغلبية طبقاته وفئاته وحلمها في الغد السعيد، ليكون أول رئيس عراقي للبلد منذ الألف الثالث قبل الميلاد.

في وقت استمد ضباط التأسيس شرعيتهم من حراب الاحتلال الأول والمضابط

كما أن السلطة الحاكمة وقوى الاحتلال سبق لها ان منحت شيوخ القبائل قدرات اقتصادية بتمليكهم المزيد من الأراضي ومقدرات سياسية بجعلهم نوابا في مجلس النواب والاعيان، ومثلوا أحد اركان القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي. وقد مهدوا لهذه المناصب بجملة من القوانين منها قانون التسوية وقانون اللزمة ثم قانون حقوق وواجبات الزراع رقم 28 لسنة 1933 الذي ألزم الفلاح بالبقاء بالأرض مالم يحصل من المالك على وثيقة تثبت براءته من دين المالك، ليكون اشبه بالقن.

المزورة لتي أعدتها مس بيل ونفذها الضباط البريطانيون والطاقم الاداري المرافق لهم، ومن خلال التزوير الفض للانتخابات بدون إستثناء، ومن خلال مشاركتهم في الحروب الداخلية كقوة قمع مادي.

ثانياً:

وفي حالة الأخذ بإلافتراض القاضي بعدم تعاون الجادرجي مع قاسم بسبب تجربته مع ضباط الانقلاب الأول (1936)، فلو أخذنا بهذا الافتراض، رغم ما فيه الكثير من مقومات الصحة، نظراً لكون تجربته مع العسكر قد باءت بالفشل من جهة فإن العسكر انفسهم قد تربوا على حياة الثكنة ومستلزماتها، من قبيل المراتيبية والتراتيبية ودقتها والانضباط وصرامته والأوامر وإلزاميتها، قد نَحَتَ منهم وفيهم مقومات قيادة ذات طبيعة خاصة وسلوك نفسي استبدادي الطابع، لا تمت بأواليات (ميكانزمات) الممارسة السياسية المدنية الشكل.

لكن ايضاً لكل قاعدة إستثناء، على الأقل من الناحية النظرية المجردة، إذ يزودنا التأريخ الانساني بالعديد من الشخصيات العسكرية التي لعبت دوراً كبيراً في حياة شعوبها وبلادها، سواءً في البلدان النامية أو المتقدمة، في العصر الحديث أو القديم.. إذ كانوا قادة بالمعنى المعرفي للمفهوم، ذو أهداف واضحة ومعارف أوسع من مكوناتهم العسكرية، حتى أن بعضهم أصبح مثالاً يحتذى به.. لنا من ديغول وناصر وبومدين وجياب وسوكارنو وسوار الذهب وغيرهم أمثلة تضرب ولا يقاس بها على الدوام. واعتقد إن قاسم كان من ضمنهم إلى حدٍ كبير جداً، كما اشار إلى ذلك محمد حديد من كون قاسم من أكثر العسكريين انسجاماً مع الافكار الديمقراطية.[1]

ومع هذا فهنالك وقائع مستنبطة من سيرة الجادرجي السياسية، تَحول دون قبول هذه الفرضية بشموليتها. منها على سبيل المثال لا الحصر:

---

(1) ـ سامال فرج، (عقيل الناصري) الجادرجي وغاندية صراع السلطة، جريدة الوفاق، العددان 272و273 في3 و10 تموز 1997. لندن والمقالة كانت ردٌ واستكمال لمقالتي المنشورة في ذات الصحيفة بالعددان 260 و261، في نسيان من ذات السنة. كذلك حنا بطاطو، الجزء الثاني من الطبعة العربية، مصدر سابق.

1 ـ سبق وأن أيدت جماعة الأهالي والجادرجي نفسه، انتفاضة مايس 1941 التحررية «بوصفها حركة وطنية ضد الأنكليز...» بل والأكثر من ذلك عدها في العهد الجمهوري الأول «... ثورة وحلقة من سلسلة نضالات الشعب العراقي في معركته الطويلة ضد الاستعمار والحكومات المتعاونة معه من خلال حديثه عام 1958 عن انتفاضة تشرين ثاني 1952... [1]».

2ـ كان الحزب الوطني الديمقراطي والجادرجي يسعيان إلى تحقيق نظرتهم (الاشتراكية الديمقراطية)، بعد اقرارها كنظرية يسترشد به الحزب، عبر البرلمانية وبالأساليب الديمقراطية بدون اللجوء إلى الثورة أو استخدام القوة.. لكنه أشار إلى «... حق الثورة في سبيل الديمقراطية قائلاً.. فنحن بإعتناقنا للاشتراكية الديمقراطية إنما نستهدف تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية فقط وذلك عندما تكون الوسائل متيسرةً، اما إذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية فلا بد آنذاك من اللجوء إلى استعمال القوة ولكني أرى أن مفعول القوة يجب أن يقف عند حده حينما تتحقق الديمقراطية أي حينما يسترد الشعب حقوقه الدستورية...[2]».

3ـ كما برر قبيل ذلك هذا الموقف في 2/ 1/ 1946 «... في مقال نشر في جريدة صوت الأهالي[3] قائلاً: أن الاشتراكيين الديمقراطيين يعتبرون الثورة مشروعة لإزالة نظام

(1) ـ مستل من محمد الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 90 ـ 91، مصدر سابق. رغم أن الجادرجي كان له موقف متردد وليس متناقض من انتفاضة مايس 1941 كما يقول محمد الدليمي إذ ان كلام الجادرجي هو مطلق وليس بالتحديد عن حركة مايس بل شمل تدخل العسكر في انقلاباتهم السبعة في الفترة 1936 ـ 1941، إذ يقول في مقابلة له مع الوصي في 2 تشرين ثاني 1942: «... سوف تظهر التمردات في الجيش العراقي كما حصلت من قبل.وإذا لم تتخذ تدابير اساسية لإبعاد الجيش عن السياسة فالمأساة سوف تتكرر مرارا وباشكال مختلفة وربما تكررت بأشد مما كانت...وكذلك في الانقلابات والحركات الاخرى وعلى الأخص حركة مايس 1941، فمهد لها اصحابها السبيل برأي عام يمقت الوضع السائد ويمقت الانكليز ولا ننسى بأنهم كانوا قد استعانوا بقضية فلسطين فكان لها الاثر الأكبر في مقت الناس للانكليز...». راجع كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، ص.94، مصدر سابق.

(2) ـ المصدر السابق، ص. 113. لقد تم إقرارها في المؤتمر الرابع للحزب والمنعقد في نهاية تشرين الثاني 1950، بعد ان رفضتها الهيئة الادارية للحزب في آب 1947. راجع للمزيد محمد الدليمي، كامل الجادرجي، مصدر سابق.

(3) ـ توقفت جريدة الأهالي عن الصدور في حزيران عام 1937 بعد استقالة وزراء جماعة الأهالي من حكومة الانقلاب، وعوضا عنها و«... في خريف سنة 1942، صدرت صوت الاهالي وضمت

حكم رجعي للمجيء بنظام تقدمي على شرط أن تكون الوسائل الديمقراطية متعذرة... [1]».

4 ـ لقد وافق الجادرجي، كما تطرقنا على ذلك سابقا، على العمل مع حكومة الفريق نوري السعيد التاسعة (14/ 11/ 1946 ـ 28/ 3/ 1947) بعد سلسلة من المحادثات على تعين وزير في الحكومة من «الحزب الوطني الديمقراطي مقابل وعد بإجراء انتخابات حرة ولإطلاق حرية التعبير والاجتماع... ورشح محمد حديد الذي عين وزيراً للتموين... كان قرار الجادرجي وقيادة الحزب الوطني الديمقراطي... قراراً ينم على قدر لا يستهان به من السذاجة... ويظهر بأنه لم تكن هناك مبررات كافية للحزب الوطني الديمقراطي لتصديق وعود السعيد... [2]».

5 ـ كان الجادرجي على علم بتنظيمات حركة الضباط الأحرار منذ عام 1956 وما قبلها، ومطلع على غائيتها وما تنوي القيام به، **إذ توجه قاسم إليه بالذات**، من خلال رشيد مطلك الذي أصبح صلة الارتباط بهم، كما مر بنا، وكلف كل من محمد حديد **(نائب رئيس الحزب الوطني الديمقراطي)** وحسين جميل **(السكرتير العام للحزب)** بالسفر الى جمال عبد الناصر، عندما كان في قممه النيرة. كذلك في استشارتهم بالمسائل الاقتصادية والسياسية لعراق ما قبل الثورة. هذا التوجه لقاسم قد لقى صدى لدى الجادرجي، إذ «بعد استحصال موافقة عبد الكريم قاسم تم عرض ما دار بين حسين ورشيد مطلك على كامل الجادرجي الذي كان لا يزال موجودا في السجن، وقد أيد الجادرجي موقف حسين جميل لكنه طلب منه، مع ذلك، **عدم قطع الاتصال، بل الاستمرار به بشرط عدم تنفيذ أي عمل معين...** وقبل أن ينتهي العام 1956 أمتد الاتصال ليشمل كامل الجادرجي نفسه بصورة غير مباشرة حين اتصل به رشيد مطلك في آواخر تشرين الأول من ذلك العام... [3]». (التوكيد منا ـ الناصري)

قيادات الاهالي القديمة عبد الفتاح ابراهيم عزيز شريف، محمد حديد، حسين جميل، قاسم حسن وغيرهم...». مستل من سالم عبيد النعمان، كامل الجادرجي، مصدر سابق.

(1) ـ المصدر السابق، ص. 89.

(2) ـ جيني سنغلتون، الحزب الوطني، ص. 91، مصدر سابق.

(3) ـ د. عادل البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي، ص. 38 ـ 39، مصدر سابق.

6 - وعلى ضوء ذلك «...كان والدي قد سافر إلى القاهرة في صيف 1956. وقد عُقد قبل سفره اجتماع على أثر حل المجلس النيابي حضره مجموعة من السياسيين بضمنهم أبي واتفق رأيهم على أن نوري السعيد قد أغلق امامهم جميع الابواب ولم تبق إلا الثورة المسلحة. ثم وُضع الهيكل العام لمبادئ الثورة... [1]». ومما يذكر أن الجادرجي قد منح الثورة المصرية تأيده منذ منتصف الخمسينيات.

7 - يقول محمد حديد في مذكراته بأنه: «... في الأيام الأخيرة من سنة 1956... فاتحني رشيد مطلك الذي تربطه صداقة قوية بعبد الكريم قاسم... بأن هنالك تنظيما في الجيش يخطط للقيام بعمل حاسم بغية تغيير النظام... **وقد أخبرت كامل الجادرجي في سجنه**، بهذا الحديث مع رشيد مطلك، واتفقنا على أن يبقى الأمر طي الكتمان الشديد حتى عن أي فرد من قادة الحزب الوطني الديمقراطي. من جهة أخرى، كانت اللقاءات مستمرة مع سلام عادل، بين حين وآخر في بيت محمود صبري... وكنت أيضاً على اتصال وثيق مع الاستقلالين...**غير ان التنسيق في اتصالاتنا بالأطراف الوطنية من جانب وبالجبهة العسكرية من جانب آخر كان محصوراً بصديق شنشل. وكنت أخبر كامل الجادرجي، الذي كنت ألتقي به صباح كل يوم، بهذه الاتصالات وبما يدور فيها من تبادل المعلومات والاقتراحات...** [2]» (التوكيد منا - الناصري)

8 - كتب الجادرجي يقول: «...كان الجيش العراقي وهو جزء من الأمة، غير بعيد بطبيعة الحال عن تلك الاحداث فلم يكن بالامكان عزله عنها أو جعله أداة طيعة دائماً بيد أولئك الحكام رغم التنكيل الذي أصابه بعد ثورة 1941 الوطنية ومحاولة إيجاد الحواجز بينه وبين كل حركة وطنية، فقد كنا نلاحظ أن الروح الوطنية في صفوف الجيش آخذة بالاتساع، لا سيما أنه قد تلمس خيانة الفئة الحاكمة في حرب فلسطين بصورة لا تقبل الشك. وبينما أخذ الناس يعتقدون أن لا فائدة ترتجى من إصلاح حكام البلاد الطغاة الفاسدين، سرت هذه العقيدة نفسها في الجيش فأخذ الكثيرون

---

(1) - رفعت الجادرجي، صورة اب. ص. 147. مصدر سابق. لكنه لم يذكر هذا الهيكل ولا الشخوص التي ساهمت به؟

(2) - محمد حديد، مذكراتي، ص. 301-302، مصدر سابق. ويؤكد محمد حديد أنه كان يخبر الجادرجي حول تعاون العسكر وتحديدا عبد الكريم قاسم، بما يدور بينهما.

من أبنائه يفتشون عن الوسيلة الكفيلة بتخليص البلاد من تلك الطغمة الفاسدة، وقد ازدادو اقتناعا بأن ذلك الوضع المستند إلى حراب الاجنبي لا يمكن إزالته إلا بقوة السلاح يعززه ايمان عميق بالوطنية وكلما كانت **المنظمات الوطنية تزداد إيماناً بحق الثورة بعد أن استنفذت كل الوسائل السلمية للسير بالبلاد سيرا ديمقراطياً...**».

ويقول إلى أن بعض الضباط: «... **رأوا أن يتصلوا بالحركة الوطنية خارج الجيش. فاتصلوا ببعض قادة الاحزاب ومن جملتهم حزبنا صيف 1956 ...** [1]». (التوكيد منا ـ الناصري). إن هذا النص هائم وعام وغير محدد، ولا يوضح حقيقة الحدث بدقائقه بالذات. لان الذي اتصل به تحديدا هو عبد الكريم قاسم، كما مر بنا، لأن أغلبية اللجنة العليا للضباط الأحرار، **لا تمت للحزب الوطني الديمقراطي فكريا بصلة ولا كمنطلق ولا يلتقون معه في السلوكية السياسية**. بل أن بعضهم مثل رجب عبد المجيد «... **يرون فيه حزباً يساريا، بل وحتى واجهة من واجهات الحزب الشيوعي العراقي...** [2]». هذا من جهة.

ومن جهة ثانية يؤكد الرجل الثاني في الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد هذه الرؤية عندما يقول: «... وبعد بضعة أيام زارني رشيد مطلك، **فأبلغته موافقة الحزب الوطني الديمقراطي على دعم الحركة** وعلى اشتراكي في الوزارة التي تتوالى الحكم بعد نجاح الحركة. ومن جانب آخر،استمرت اتصالاتي مع قيادتي حزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي، وكذلك مع ممثلي الأحزاب خلال اجتماعات اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني التي كانت تجتمع دوريا كل اسبوع. وتواصلت في الوقت نفسه لقاءاتي مع رشيد مطلك ومن خلاله **اتصالاتي غير المباشرة مع عبد الكريم قاسم**. والجدير ذكره **أنه لم تكن هنالك اتصالات رسمية بين العسكريين وجبهة الاتحاد الوطني، وإن الاتصالات كانت فردية إذ كان لكل حزب من أحزاب جبهة الاتحاد الوطني علاقاته الخاصة مع بعض ضباط الحركة... فإنها لم تطرح كموضوع بحث في أي إجتماع عقد...** [3]». (التوكيد منا ـ الناصري).

---

(1) ـ كامل الجادرجي، المذكرات، ص. 684، مصدر سابق. كذلك د. عادل البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي. ص. 41، مصدر سابق.

(2) ـ الدكتور عادل البلداوي، المصدر السابق، ص. 42.

(3) ـ محمد حديد، مذكراتي، ص. 311، مصدر سابق.

9 ـ ومن خلال دراستي لهذه الموضوعة ومما ذكر أعلاه، يمكن الوصول إلى استنتاج عقلاني مفاده بأن الجادرجي قد توصل منذ مطلع الخمسينيات وبالاخص، بعدما هدمت كل حكومات المرحلة الملكية، كل أمل بالمسار الديمقراطي الذي هو بالاصل مشوه نتيجة التزوير المتعمد، إلى قناعة مفادها استنفاذ الوسائل السلمية للتغيير الديمقراطي وتداول السلطة بين مختلف القوى الاجتماعية، كنتاج منطقي لماهيات الأزمة البنيوية للسلطة الملكية وتبعيتها للمراكز الرأسمالية. لذا منح الجادرجي تأييده المادي والمعنوي (**الحذر إلى حد ما**) للقوى العسكرية للمرة الثانية، وبالاخص، المتوائمة مع توجهاته السياسية والفكرية، وكذلك منطلقها في الأولوية الاجتماعية والجغرافية السياسية وبخاصة بعد أنبثاق حركة الحياد الايجابي (اثنان من قادتها الثلاث هم من ذوي الاصول العسكرية [1]) وبعد إشتداد نزعة الحركة التحررية في العالم الثالث.. هذه القناعة كانت وراء حماسة **الجادرجي للثورة المصرية (العسكرية الطابع) بخاصة في خضم تحقيق أبعادها المضيئة أثناء معركة التأميم لقناة السويس وابرازها للفكرة القومية.**

10 ـ ومن دلائل دعم الجادرجي والكوادر العليا للحزب للثورة، إذ «... في الأيام الأولى للثورة أدلى الجادرجي بتصريحات عديدة تأييداً لها وكان بعضها لوكالات عالمية للانباء، أتصلت به خصيصاً لهذا الغرض. كان لأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وكادره المتقدم دورهم في الهبة الجاهيرية التي عمت العراق من اقصاه إلى اقصاه، خصوصاً وأنهم كانوا (في حالة ترقب وأنذار)، فاندمجوا في التيار الذي جرف النظام الملكي، إنهم كانوا يعتقدون أن الثورة قامت لتحقيق مبادئ حزبهم (قبل أن تكون محققة لمبادئ أي حزب آخر)، بل أن ما وقع صبيحة الرابع عشر من تموز كان (**أهم حدث في حياة كامل الجادرجي كلها على الاطلاق**) كما يؤكد ذلك نجله الأكبر في مذكراته عنه... [2]».

---

(1) ـ انبثقت حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر باندونغ 1955 حيث شاركت فيه 29 دولة من دول عالم الاطراف في الأغلب، وهي من بنات افكار كل من: جواهر هلال نهرو، وجوزيف تيتو، وجمال عبد الناصر، والاخيران هما من ذوي الاصول العسكرية.

(2) ـ د. عادل البلداوي، الحزب الوطني الديمقراطي ص. 43، كذلك رفعة الجادرجي، صورة أب، ص. 154، مصدران سابقان.

وهنا فمن «الأهمية بمكان الإشارة إلى أن دار الجادرجي شهدت في الأيام الأولى للثورة وقبل إنفراط عقد جبهة الأتحاد الوطني، الكثير من الاجتماعات بين أطراف الجبهة... واجتمع المستوزرون من اقطاب حزبي (الاستقلال والوطني الديمقراطي) في يوم 15 تموز، ومعهم كل من: محمد مهدي كبة وفائق السامرائي وحسين جميل في دار الجادرجي، كما حضر الاجتماع أيضاً فؤاد الركابي ممثل (حزب البعث العربي الاشتراكي) وإبراهيم كبة المكلف بوزارة الاقتصاد، وأبدى الجادرجي رغم إتفاقه السابق على إشراك حزبه بالوزارة، **التهيب من العمل مع العسكريين، وكان يتمنى لو أقتصر الأمر على العسكريين لوحدهم، وبعد النقاش أنحسم الموقف لصالح العمل المشترك مع رجال والقبول بالتكليف الجديد،**خاصةً **وأن هذا الموقف تم الاتفاق عليه في موعد مسبق للثورة... ثورة شعبية لم يقم بها الجيش إلا بدور الطليعة، مما لا يمكن نكران فضله في هذا الشأن، أي أن الشعب العراقي برمته في الحقيقة هو مصمم ثورة 14 تموز...** [1]». بمعنى آخر مارس الجادرجي تأثيرا معنوياً كبيراً على الوضع السياسي وبالاخص على وزاراء الحزب الوطني الديقراطي وغيرهم أي كانت ممارسته من وراء الكواليس ولا يريد ان يظهر على مسرح السياسة المباشر. (التوكيد منا ـ الناصري)

11 ـ وإذا كان الجادرجي حقا، لا يستسيغ العمل مع العسكر، فلماذا كانت صلته بالقوى المناوئة للثورة وبالاخص العسكر منهم المناوئين لقاسم قد استمرت لفترة طويلة؟؟ حيث كانت صلته بمجموعة الطبقجلي عن طريق صبيح محمود شكري، كما مر بنا، وعن لسان ابنه رفعت؟.

12 ـ يذكر محمد حديد ان بعض القوى السياسية رفضت التعاون مع قاسم وبالاخص في نهاية عام 1962 عندما **أراد الأخير أن يجري تغييرا زاريا يجمع كل اطراف جبهة الاتحاد الوطني في حكومة إتلافية**، من اجل تطوير النظام دستوريا وإجراء الانتخابات وسن الدستور الدائم بعد استقرار الحياة السياسية. لكنهم لم يرحبوا

(1) ـ د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي، ص. 245، مصدر سابق. تحمل العبارة الأخيرة، كما اعتقد بُعداً نفسياً، إلا هو التوكيد على دوره، وهذا شيء معترف به، والقوى الوطنية بكونهم مهدوا تربة التغيير في 14 تموز.

بالفكرة، عدا الحزب الشيوعي الذي رحب بهذه الفكرة، يقول حديد حول الموضوع: «... **كما علمت نقلاً عن صديق شنشل أنه حينما علم بنية عبد الكريم قاسم دعوة بعض قادة الأحزاب الوطنية لبحث الوضع السياسي، ذهب إلى كامل الجادرجي وطلب إليه أن يتدارك الأمر فيحث حسين جميل على تجنب الموافقة على إي إلتزام تجاه التعاون مع عبد الكريم قاسم عندما يلتقيه...** [1]».

(1) ـ محمد حديد مذكراتي، ص. 462، مصدر سابق.. ومما له علاقة بالموضوع يذكر طالب شبيب أنه «... وفي أجواء التحضير للثورة جاءني الأستذ محمد صديق شنشل وسيطاً وقال: أقترحوا لنا ثلاثة وزراء بعثيين وسيعينهم عبد الكريم قاسم فوراً. ورجاني أن اخبر قيادة الحزب أن الاقتراح صادر عن قاسم مباشرة فأجبناه: يا استاذ صديق إن هذا الاقتراح لم يحصل إلا تحت ضغط إضراب الطلبة المحرج للحكومة... وسنطيح بالنظام وليس بيننا وبينه أي حوار...». علي كريم سعيد عراق 8 شباط، مراجعات، ص. 48، مصدر سابق. وبهذا الصدد يذكر عزيز الحاج عندما كان مسؤول تنظيمات الخارج للحزب الشيوعي عام 1962، في كتابه مع الأعوام، الطبعة الثانية 1994، ما له علاقة باقتراح قاسم الذي لقى المقبولية من قبل الحزب الشيوعي حيث تم الافراج عن عدد من المعتقلين واعادة بعض العسكريين المتقاعدين الى الخدمة العسكرية من بينهم فاضل البياتي وخزعل السعدي وغيرهم.

الاستنتاجات والخاتمة:

وتأسيسا على ما ذكر استطيع القول بقوة الموضوعية والعلمية التاريخية:

1 ـ إن عدم قدرة المدرسة العراقوية التوجه (**كالحزب الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي والمجموعات الكردية والتكوينات الاثنية المهمشة) على صياغة تحالفاتها السياسية كانت السبب الأراس في فشل نظام الجمهورية الأولى. يضاف إلى ذلك إبطاء السلطة في اقامة المؤسسات السياسية.. رغم أن اربعة سنوات ونصف غير كافية لبناء النظام الدستوري بخاصة عند التغييرات الجذرية.**

2 ـ كان الجادرجي يشاطر افكار الكتل العسكرية لتغيير النظام الملكي وتوجهاتها وسار مؤيدا، بكل ما يملك من تأثير مع هذه الفكرة إلى نهايتها المنطقية. هذا الموقف فيه تشابه كبير مع موقف محمد جعفر ابو التمن.. حيث اعتزل السياسية بعد فشل حكومة الانقلاب الأول في تسير الأمور على وفق تعميق الفعل الديمقراطي وتحقيق الاصلاحات العامة.. وعاهد نفسه ومؤيديه على عدم التعاون مع العسكر.. بخاصة بعد توالي الانقلابات العسكرية المستورة والمكشوفة، وآخرها فشل حركة مايس 1941، **إلا أن فكرة التعاون مع العسكر عادت إلى تفكيره بعد أن أوغلت الطغمة الاوليغاركية في غلق منافذ التداول السلمي للسلطة وبقت محصورة بين اعضاء النخبة ويتحكمون به**[1].

«... وهذا يعني أن الحزب الوطني الديمقراطي لم يكن مؤيداً للعملية العسكرية التي جرت في الرابع عشر من تموز لإسقاط نظام الحكم السياسي غير الديمقراطي والملكية حينذاك حسب، **بل كان مشاركاً فعلياً وأساسياً**

(1) ـ. راجع: د.خالد التميمي، جعفر ابو التمن مصدر سابق..

في التهيئة والتمهيد ثم التحضير الفكري والسياسي للخلاص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت العراق في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة للعهد الملكي. وكان الحزب الوطني الديمقراطي ممثلاً برئيس الحزب حينذاك، الأستاذ كامل الجادرجي، في اللجنة العليا للجبهة...[1]»؛ (التوكيد منا ـ الناصري).

3 ـ ومن جهة ثانية نستطيع بناء رأي مضمونه أن الجادرجي ربما كان يطمح إلى المنصب الأول، ولذا رفض المشاركة في الحكم عندما عُرض عليه نائب رئيس وزراء، لا بل حاول الضغط على ممثلي حزبه القياديين لتقديم استقالتهم من حكومة الثورة، التي كانت الأقرب إلى الماهيات الأراسية لبرنامج الجادرجي وامنياته البرلمانية. وعليه يبدو ان عينه كانت على السلطة، ولكن كان يكبحها بدعواته الشفوية السلمية لتداول السلطة، لانه بحكم ثقافته وموروثه السيسيولوجي وتركيبته النفسية والطبقية، أراد ان لا يكون أسيرا لهذا الضابط أو ذلك، وبالأخص عندما تجاوزت حكومة الثورة السقف العلوي للكثير من مطاليب الحركة الوطنية السياسية، وقد شرعت حكومة الجمهورية الأولى في التنفيذ العملي لسن الدستور الدائم والذي كان من المفترض ان يُطرح للنقاش في عيد الحرية (24 آذار ـ عيد الخروج من حلف بغداد) وافتتاح المجلس الوطني يوم 14 تموز 1963.هذا وقد تجسدت مواقف الجادرجي المتغيرة (المتذبذبة)، فنراه مرة يؤيدها ومرة يدعو للثورة عليها ويبررها ثالثة بالموافقة على استمرار الاتصال ببعض الضباط الآحرار.. لهذا غلبت عليه الجوانب النفسية الطامحة فأصبح متناقضاً في الموقف.

4 ـ ومن الناحية الاستقرائية لما بعد تموز 1958، نلاحظ ان الزعامات السياسية التقليدية التي قادت المعارضة الوطنية في المرحلة الملكية.. لم تستطع إستيعاب التغيرات الجذرية التي حدثت بالوضع السياسي، ولا تلائم نفسها مع أساليب

---

(1) ـ د. كاظم حبيب، مناقشة فكرية، الحلقة الخامسة، موقع الناس،في 7/ 7/ 2008، مصدر سابق. وأعتقد بأنه لم يكن هناك اتفاق قد «... تم مع قاسم، على أن يكون الحكم في العراق بعد سقوط الحكم الملكي جمهورياً ومدنياً لا عسكرياً...» كما يشير د. كاظم حبيب في ذات المصدر.. على الاقل حسب ما اورده محمد حديد في مذكراته.(ص. 311).

العمل الحزبي المتماشي مع آوالية النزول الهائل للجماهير لتمارس السياسة. لهذا فقد تراجع تأثير هذه المؤسسات الحزبية وإلى حد كبير لقياداتها، بسرعة كبيرة، إذ لم تعد» الناس تلتفت لوجودهم إلا حين يعينهم العسكريون في إحدى الوظائف العامة[1]. وهكذا تراجع تأثير كل من الوطني الديمقراطي والاستقلال والجبهة الشعبية المتحدة، على المستوى الشعبي وانحصر على بعض الفئات القيادية المتعلمة والمثقفة، كما هجرتها قواعدها إلى الأحزاب الاكثر نشاطاً.

5 ـ أن السبب الذي منع الجادرجي من مسايرة الثورة، كما أرى، كان إلى حدٍ كبير لأسباب انوية/ ذاتوية حالت دون منح الزعيم قاسم تأييده المعنوي. إذ أن هالة الزعامة والمكانة الاجتماعية التي كللت الجادرجي، بحق، طيلة أكثر من ثلاثة عقود من الزمن والمتناغمة مع الطبيعة السيسيولوجية للأبوية السائدة والزعامة الملهمة، قد تم اختطافها منه بين ليلة وضحاها يوم التغيير الكبير، من قبل عسكري مغمور في الوسط السياسي. هذه الهالة، حسب ما أري، هي التي منعت الجادرجي الكبير والداعية الديمقراطي لتبني ماهية التغيير، بل وقف موقف العداء من قاسم/ كفاعل أراس لهذا التغيير.. ورغم تكرار الأخير الطلب منه ثانية ودعى الجادرجي إلى المساهمة بوصول العراق إلى شاطئ الأمان.

وخير ما ننهي هذا الكتاب بالقول:

«.. أجد ضرورة أن اثبت واقع لا خلاف عليه هو: ليس هناك من حزب سياسي معارض في العراق لم يرتكب أخطاءً سياسية بهذا القدر أو ذاك، كما يمكن أن ينطبق هذا التقدير على الشخصيات السياسية الوطنية. ولكن الاختلاف يبرز في حجم ومخاطر وأضرار تلك الأخطاء والأسباب التي أدت إليها، ولكن الخطأ الأساس والرئيس لم يكن من جانب قوى المعارضة وشخصياتها البارزة، بل من جانب قوى الحكم وشخصياته، أي في طبيعة الحكم وشخصياته السياسية وأساليب وأدوات عمل السلطة السياسية ومؤسساتها الدستورية ومواقف الحكم من الدستور والقوانين الصادرة عنه والممارسات الفعلية للحكم، ولا يمس الأمر النظام الملكي بالضرورة. فالملك من

(1) ـ جعفر الحسيني، ثورة في العراق، ص.171، مصدر سابق.

حيث المبدأ كان مصوناً غير مسؤولٍ، رغم أن البلاط في فترة وصاية عبد الإله بن علي بن الحسين على عرش العراق كان يتدخل بفظاظة بالغة في تنصيب رؤساء الوزارات والوزراء وفي الانتخابات وتحديد النواب وفق تصريحات الحكام أنفسهم...[1]»

هذا المشهد الاجتماسياسي ينطبق على الجمهورية الأولى، حيث أرتكب الزعيم قاسم وكل الأحزاب السياسية بدون إستثناء أخطاء، بصورة نسبية، بل بعضها أرتكب جرائم بحق المجتمع، ليس هذا حسب، بل دخلت في صراع عنفي، أغلبه مبوصل ولا يبرر ذاته. رغم ذلك سار الحكم في تنفيذ برنامجيته، ضمن هذا الصراع التناحري، بإعجوبة بالغة، حتى حقق ما استطاع وحسب الممكن والمتاح.

لقد أثارت القوى المحافظة والمتضررة من صيرورة التغيير، وتلك التي لم تجد مكاناً لها في السلطة..كل الصعوبات والمشاكل أمام السلطة بحجج واهية في ماهياتها.. وكان الموقف السلبي من قبل الداعية البرلماني كامل الجادرجي، قد عجل في غيابها القسري. يضاف إلى ذلك تآمر المراكز الرأسمالية، وتحديدا بريطانيا والولايات المتحدة، حيث أثارت جملة من المشاكل أمام سلطة تموز.

---

(1) ـ د.كاظم حبيب/ بمناسبة مائة عام على ولادة العالم عبد الجبار عبد الله.

ملحق الفصل الرابع:

مصادر الزعامة لدى قاسم والسعيد:

وعوداً لتاريخ العراق المعاصر وإستقراءً لمصادر السلطة السياسية فيه وتحليل واقعها، فيمكننا أن نصنف، على سبيل المثال المقارن، مصادر السلطة للنخبة السياسية التي حكمت آبان المرحلة الملكية، في مجموعة من المصادر، امتلك عضو النخبة بعضٌ منها مما أهلته إلى الولوج في دهاليز السلطة، وإن تباينت قوتها التأثيرية من عضوٍ لآخر. وبالإجمال تمثلت هذه المصادر في:

قوى الاحتلال البريطاني في البدء ومن ثم بالسفارة البريطانية لاحقاً؛

مؤسسة العرش؛

رابطة الدم (العلاقات القبلية - العشائرية والأسرية)؛

التصرف بوسائل العنف المادي (المؤسسة العسكرية)؛

الملكية والثروة؛

الروابط الشللية والعصبوية؛

الشهرة والوجاهة الاجتماعية؛

الكفاءة والمقدرة الشخصية؛

- التنظيمات الاجتماعية، القديمة منها والحديثة.

لقد كانت المصادر الستة الأولى من أهم مصادر السلطة لدى النخبة الاوليغاركية

الضيقة [1] التي حكمت في المرحلة الملكية (1921-1958) والتي كانت شخصيات نواتها المركزية أغلبهم من ذوي الاصول العسكرية من المرحلة العثمانية، بينما لعبت العوامل الآخرى أدواراً ثانوية مكملة، تغير موقعها مع تطور مركزية الدولة. لقد كان اعضاء النخبة السياسية يستبدلون مصادر قوتهم ويراكموها حسب طبيعة الفترة الزمنية وطبيعة الصراع الاجتماعي بين اعضاء النخبة انفسهم أو بينهم وبين القوى الاجتماعية المعارضة.

لقد تغيرت مصادر سلطة أعضاء النخبة الحاكمة في مرحلة الجمهورية الأولى (14 تموز 1958شباط 1963) بصورة راديكالية من حيث الشكل والمضمون، إذ أعطيت الاهمية للعناصرالاربعة الاخيرة مضافاً إليها بعض من تلك المصادر المشتقة من طبيعة الحكم الجديد ومن طبقية الفئات الوسطى الحاكمة بتزامنها مع واقع العصر وروحه وتطلعه المستقبلي.

في الوقت نفسه أُبعدت المصادر المعتمدة على الولاءات الدنيا وما يتعلق بالمتخلف من الارث التقليدي.. والأهم هو النفي التام لدور العامل الخارجي المتمثل في بريطانيا ودورها كمصدر قوة لتعضيد اعضاء النخبة الحاكمة. بل إعتمدت الثورة نقيض هذا العامل، إذ مثل النضال ضد القوى الاجنبية أحد أهم مصادر السلطة الجديدة ونخبتها السياسية. وعليه كانت مصادر قوة النخبة السياسية لمرحلة تموز/ قاسم قد اختلفت في منطلقاتها الاساسية وآلية ماهياتها عن تلك التي سادت قبلها وبعدها.

أما بالنسبة للزعامة السياسية الملكية المتمثلة بالرجل القوي الفريق نوري السعيد، فلابد من مقارنتها بالزعيم قاسم لأجل فهم ماهياته ودوره، كقائد عضوي لصيرورة العملية الاجتماعية الحضارية التي حدثت في العراق بعد التغيير الجذري في 14 تموز، سنحاول ان نقارن مقومات سلطته مع رجل السلطة الملكية الأول الفريق نوري السعيد. إذ «...إن دراسة سلوكيات دور نوري السعيد في قيادة السياسة في العراق لحقبة

(1) - تدلل المعطيات التاريخية إلى تحكم ما يقارب 55-60 عائلة في القرارين المركزيين السياسي والاقتصادي في المرحلة الملكية، في حين تشتت مداها بدرجة كبيرة في الجمهورية الأولى، لتعاد وتتكفء في الجمهورية الثانية (شباط -1963 نيسان 2003)، وفي نهاية المرحلة أمسى يتحكم بالقرار المركزي عوائل تعد على الاصابع وبالاساس من عائلة الرئيس فقط.

تقارب ثلاثة عقود من الزمن، مسألة أساسية لتفهم تأسيس دولة دستورية ناشئة، بما في ذلك الصحافة الحرة والأحزاب ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الآخرى، وكيف يمكن أن تفسد، وما هي ظروف احباطها، كما حدث فعلاً. كان السعيد رجلاً ذكياً ويتمتع بكاريزما charisma هائلة، أي جاذبية فعالة، وهو سياسي مستبد ومحنك وعنيف مع اعدائه ويتمتع بذكاء متميز في المناورات والمؤمارات السياسية، غالبها في الخفاء، كما له قدرة فعالة أرهبت الكثير من الساسة العراقيين الذين لم تكن لهم قدرة على مواجهة كاريزمائية قوية، خاصة حينما كانت مدعمة من قبل الإدارة الانكليزية، بل ويمثلها. [1]». كما كان يستند إلى ماهيات السلطة الأبوية ذات الخطاب الاحادي الجانب في حواره مع الآخر بخاصة المختلف معه بالغائية وبطرق المعالجة.. ولهذا افتقد السعيد إلى ماهيات الحوار مع الآخر.

وعليه استمد نوري السعيد مصادر سلطته بالاساس حسب قراءتنا لتاريخية سلطته من :

- دعم قوى الاحتلال البريطاني منذ العمل معهم عام 1916، ضمن الجيش العربي في سوريا [2]؛

- من التنظيم الرسمي للدولة؛

تصرفه بوسائل العنف المادي باعتباره ضابطاً عسكرياً محترفاً ووزيراً مدمناً للدفاع؛

مساندة مؤسسة العرش له ولتوجهاته العملية؛

---

(1) - مستل من رفعة الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، ص. 13، مصدر سابق.

(2) - يشكك باحثان اكاديميان في ماهية الاشخاص المحوريين في الضباط الشريفيين بالقول : «... فقلما كانت أصالة مواقفهم الوطنية أو العراقية أو القومية أو المعادية للعثمانيين موضع شك أوربية... بيد أنه بحلول نهاية العشرينيات بات واضحاً أن هؤلاء القادة (نوري السعيد وجعفر العسكري واصدقاءهما) اصبحوا مرتبطين بالبريطانيين إلى درجة اسقطت في اعتبارات العراقيين أي مصداقية قومية أو وطنية قد يكونوا قد امتلكوها في السابق... إن الطريق الوحيد بالنسبة للعراق يكمن في الحصول على الاستقلال الناجز عن بريطانيا «مستل من ماريون فاروق سلكليت وبيتر سلكليت، نزعة العروبة في العراق، الثقافة الجديدة، ص.85ــ العدد 298.

قيادته للمؤسسة العسكرية وتأييدها له [1]؛

مساندة مؤسسة العشيرة وكبار الاقطاعيين؛

مقومات شخصيته وخبرته المستمدة من خدمته العسكرية في الجيش العثماني؛

الشللية والمصاهرة التي نسجها بالاساس مع ذوي الاصول العسكرية والطاقم الاداري؛

- العلاقات التي أقامها مع القوى الاجتماعية التقليدية التي مثلت قاعدة الحكم الملكي؛

- ممارسته الطويلة جداً للسلطة السياسية؛ [2]

مساندة هذه المصادر مثلت اللوحة الخلفية لتقيم أحد الكتاب الموضوعيين لشخصية السعيد وذلك بالقول: «... وقيل أنه على العكس من زملائه، لم يكن ثرياً، ولم يكن يعيش في بذخ وأبهة. لكن نوري كان الراشي لا المرتشي. وهمه الحكم وهوايته اللعب برجال السياسة. وهو يريد تقرير مصائر الشعوب لا رسم الخطط لحكومة بلاده... وكانت سيطرته على وزراءه عظيمة ومدهشة تشبه سيطرة المنوم المغناطيسي على وسيطه... وليس من المبالغة أن يقال أن نوري بالرغم من حماسته في حقل العلاقات الدولية لم يكن يشعر إلا بالازدراء لشعبه ومع أنه لم يكن من المتطهرين في حياته الخاصة، إلا أن الرذائل لم تكن شغله الشاغل، كما لم يكن اهتمامه محصوراً

---

(1) - يقول توفيق السويدي، أحد رؤساء الوزارات الملكية عن موضوع مساندة الجيش لنوري السعيد، الذي «... كانت آماله معلقة على دعم الجيش وإلتفاته حوله في كل الوقائع السياسية التي حصلت خلال الأربعين سنة الماضية... فبقوة الجيش تمكن نوري السعيد من أن يؤلف 14 وزارة، فحاز قصب السبق على اقرانه السياسيين، وبقوة الجيش كان يُسمع صوته للملك والحكومة ويفرض إرادته عليهم كلما تأزمت الأمور واشتد آوارها، وقد بذل نوري السعيد جميع جهوده ليكافئ الجيش على مؤازرته له في السياسة والمواقف الحرجة اقوية نفوذه ومركزه حتى أنه أصبح يصارع كل القوى المعارضة لتوسيع الجيش من حيث العدة والعدد ويحول دون مناقشة ميزانية الدفاع، مدعياً بأن كل مناقشة تفشي سرا للعدو لا يجوز كشفه...». مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق، ص.90، بيروت 1969.

(2) - ألف نوري سعيد 14 وزارة، كما كان وزيرا 34 مرة. للمزيد راجع كتابنا، الجيش مصدر سابق.

في شؤون شعبه الداخلية بل في العالم الذي يعيش فيه. أنه ليس من ابناء عصره... وحتى اللحظة الأخيرة من حياته اعتقد نوري إن مئات من الطلبة والمتطرفين فقط كانوا يعارضونه. ولم يؤمن قط بالراي العام وأهميته... لقد عاش في عقلية (تركية عبد الحميد) وهي العقلية التي ارتبط بها أثناء دراسته والتي امتدت جذورها إلى العهد الذي كان السلاطين لا يفهمون معنى لآرأء رعاياهم واتباعهم... [1]».

في الوقت نفسه «...عزيت ميول (نوري) الاستبدادية إلى اسباب شتّى، إلى طبعه ومزاجه، إلى ثقافته العثمانية وتدريبه العسكري في مرحلة الرجولة المبكرة، إلى تجاربه في سياسة العشرينيات العراقية قبل وصوله أوج حياته العامة. أوربما إلى اعتقاده بأن تصوره لعراق مستقرّ، مرهفه، ذي نفوذ، منحاز للغرب لن يصبح حقيقة واقعة إلا بحكم رجل قوي[2]»، وفي هذه النقطة بالذات يكمن مقتله الأرأس، المادي والمعنوي ومصدر نقمة الشعب من سياسته.

أما أسلوبه في الحكم، فقد أنفرد مقارنةً بأغلب رؤساء وزارات الحكم الملكي، بالتصديق على أكثر المعاهدات والإتفاقيات الدولية خطورةً بالنسبة للمصلحة العراقية المرحلية والمستقبلية، والتي كبلت واقع تحرك المجتمع العراقي، وتحكم في تطوره اللاحق وساهم في وأد مؤسسات المجتمع المدني الحديثة النمو، وخاصة تلك التي تضع نصب أعينها مصالح الطبقات الفقيرة وتلك ذات المنحى الديمقراطي العلماني، ووزارته كانت الأولى التي سنت فكرة إسقاط الجنسية العراقية عن مواطنيها لأسباب فكرية، وحسب تقيم الصحفي الأمريكي جون أوكيرني «إن نوري كان إنتهازياً ومأبوناً سياسياً وكان العراق مركز ميثاق بغداد، وهو الأداة التي حاول الغرب بها خنق الإصلاح في الشرق الأوسط، ولم يقصد به الدفاع ضد روسيا بل حماية حكومات غرف التعذيب مثل حكومة نوري السعيد...[3]».

(1) – كاراكتاكوس، 14 تموز ثورة العراق، ترجمة خيري حماد، ص.43-44، المكتب العالمي للتأليف والترجمة، بيروت، التاريخ بلا. والمؤلف نشر الكتاب بالاسم المستعار في مجلة الاوبزرفر في لندن وهو صحفي بريطاني عرف بتجواله الواسع في الشرق ودراسته لمشاكله وأوضاعه. والكتاب يمثل مجموعة من الحقائق المجردة عن المرحلة الملكية.

(2) – أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، ص، 20، دار نبز، استوكهولم 1989 .

(3) – مستل من حامد مصطفى مقصود، ثورة 14 تموز، مدارات الأخوة الأعداء، ص. 169، مصدر سابق.

ويحدد عضو نخبة الحكم السياسية والمقرب من السعيد ذاته، الوزير خليل كنة، المأخذ على أسلوب حكمه بالقول:

«... إن ما يؤخذ على نوري السعيد الأمور التالية:

نظر نوري السعيد إلى العراق كطفل يربيه ويرعى مصالحه ويؤدبه إذا لزم الأمر ولم يلتفت إلى الرأي العام؛

ب- إعتداد بالنفس وعناد بالرأي؛

حبه للسلطة وهذا ما أضعفه أو إضطره للمساومة؛

د- جموده على أساليبه ومناوراته وأرضاء الأشخاص وإهمال العقيدة؛

إطلاق يد الطامعين في سبيل إستغلال ضعفهم وإخضاعهم إلى سياسته؛

قناعته بما يمكن عمله بدلاً مما يجب عمله؛

ثقته ببريطانيا وقناعته بأن سلامة العراق لا يمكن ضمانها إلا مع حليف قوي وإصراره على هذه السياسة على الرغم من قيام أكثر من دليل على عقم هذه السياسة مما حمل الراي العام على إتهامه بالمسايرة الطيعة لبريطانيا؛

ح- إهماله للشباب وإخفاقه في تقدير دورهم الفعال في توجيه الرأي العام مما حملهم على اليأس من الإصلاح الدستوري وباتالي إرتمائهم في أحضان الدعوة المتطرفة [1]».

أما ثقافة نوري السعيد فقد كانت عثمانية مستمدة مقومتها من القرون الوسطى.. وبعد تأسيس الحكم الملكي ارتبط بوشائج قوية مع شيوخ العشائر، وخاصةً الكبيرة منها، ودافع عن مصالحهم إزاء الجمهرة الواسعة من الفلاحين والمستضعفين، بل والأكثر من ذلك أعتمد عليهم في ديمومة النظام الاجتماعي الذي ساهم في تاسيسه.

اما بالنسبة **لعبد الكريم قاسم**، فقد مارس كفرد قيادي، سواءً في ذات عملية التغير أو إدارتها لاحقاً، تأثيراً هائلاً في مصير ومستقبل المجتمع العراقي، المرهون ببنية

(1) - مستل من المصدر السابق، ص. 169.

المجتمع الداخلية وعلاقاته مع محيطه الدولي آنذاك، فقد كان التأييد الشعبي لقاسم يمثل أهم مصدر من مصادر سلطته، حتى أنه لحد هذا اليوم «**يعترف غير قليل من اولئك الذين وقفوا ضده في تلك الساعة بأن عامة الشعب كانت تكن له حباً مخلصاً يفوق حبها لأي حاكم آخر في تاريخ العراق الحديث** [1]»، **لأن** «**... عبد الكريم قاسم، على الأقل أنقذ العراق من أن يكون أداة سالبة في أيدي القوى الخارجية. وأنه وبطريق قويم جداً، وسع في بعض الأحيان، وإن يكن لحد محدود، في حرية التعبير أكثر مما فعله أسلافه. ومع الأخذ بالاعتبار كل ما يتردد من المآخذ على عهد قاسم، فالثابت أننا سنسمع العراقيين وإلى سنين عديدة مقبلة كثيرة، يقارنون عهد قاسم بما جاء بعده من عهود مقارنة تنتهي لمصلحته هو لا مصلحتها** [2]».

ويشير إلى ذات الفكرة د. علي كريم سعيد بالقول:

هناك «ظاهرة تستحق النظر وهي أن الجمهور العراقي العريض ظل منذ رحيل قاسم ولحد اللحظة الراهنة حذر من تأييد كل الحكومات التالية. وظلت ذاكرة عهد عبد الكريم قاسم مثيرة للاهتمام أكثر من غيرها وطيبة في إذهان كثيرين. بل أن قاسم ظل يضيق على الحكام اللاحقين بسبب إدمان الشعب على مقارنتهم به [3]».

في هذه الفكرة يكمن المصدر الأرأس لسلطة عبد الكريم قاسم، المشتق بدوره من:

- دوره في تأسيس اللحظة التاريخية الخاصة بتطور العراق والسير به على طريق الحداثة؛

- مما فرضته عملية الصراع الاجتماعي ليلعب الدور الحيوي النشيط بين الطبقات؛

- من المنجز المتحقق لصيرورات التقدم الاجتماعي بكل ابعاده ومضامينه؛

---

(1) بطاطو، ج.3، ص. 296، مصدر سابق.

(2) الأكاديميان أديث وأيف بينزور، العراق- دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ترجمة عبد المجيد القيسي، جزءان، ص. 459، ج.1، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1989.

(3) د. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم. مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، هامش ص.103، دار الكنوز الادبية بيروت 1999.

- طبيعة وشكل الحكم وقاعدته الاجتماعية؛

- المضامين الاجتماعية- الاقتصادية لسلطة الجمهورية الأولى؛

- أسس لإدارة الجمهورية وآلياتها وتوازناتها السياسية الدقيقة على قواعد جديدة؛

- توسيع القاعدة الاجتماعية المشاركة في القرارات المركزية للدولة؛

- تبني مطالب الاغلبية الشعبية من الفقراء والمعدمين ومن ذوي الدخول المنخفضة؛

- الربط الجدلي بين النزعتين الوطنية(العراقية) والقومية(العربية).[1]

في حين لم تمثل مصادر السلطة الآخرى.. سوى عوامل رئيسية ساعدت بدورها في تقوية مركز سلطه عبد الكريم قاسم السياسية مثل:

- **كفاءته وقدراته المهنية والسياسية التي اصبحت قوة اجتماعية؛**

- **الجماهير الشعبية؛**

- **ديناميكة السلطة السياسية؛**

- **سلوكيته الحياتية كمثال يحتذى به.**

لقد تخلفت لدى قاسم مصادر السلطة الاخرى المتمحورة حول الثروة والملكية أو الاعتماد على الروابط الشللية أو رابطة الدم وعلاقاتها المتشعبة أو من التنظيمات الحزبية الضيقة أو في اعتماده على قوى العنف المنظم أو القوى الخارجية.. والتي

(1) انطلق قاسم في البدء في موقفه من علاقة الوطني بالقومي من وحدة المكونين، ومن زمان ومكان الذاتية العراقية وخصوصيتها الاجتماعية والاثنية، باعتبارها العتلة القادرة على رفع مكونات وعي الذات القومية إلى رؤيا حيوية واسعة وعملية عضوية يشعر فيها الفرد بتجليات انتماءه القومي الملموس، وليست باعتبارها عملية فوقية لنخبة انقلابية صغيرة أو تلبية لرغبة أنوية/ ارادوية لقائد ما، تُفرض بالقسر المادي والتآمر العنفي. هذا الدمج في رؤية قاسم بين وحدة المكونيين ينطلق من ماهية صلب المكون التاريخي للعراق وهويته الذاتية ذات الاطياف الواسعة. خاصة إذا عرفنا إن تلك المرحلة تميزت بسيطرة ظاهرة سياسية تمثلت ماهيتها في العامل الخارجي ودوره إذ «أن صنع القرارات الخاصة بالشرق الوسط والأمة العربية، إنما كانت تتم في الخارج »حسب محمد حسنين هيكل. مستل من مقالة د. مؤيد إبراهيم الونداوي المنشور في (المذكرات الشخصية مصدر لكتابة التاريخ)، مجموعة باحثين،ص. 64، بيت الحكمة بغداد 2001 .

برزت بقوة في كل القيادات السياسية التي جاءت من بعده، إذ أعتمدت أغلبيتها على هذه المصادر نظراً لضعف وضيق قاعدتها الاجتماعية ولمحدودية رؤيتها غير المستوعبة لواقع العراق بشموليته وتكويناته، لذا اعتمدت على العنف المنظم - المادي والمعنوي- بكل تجلياته وسطوته وذئبيته.

كما لعبت السلوكية الحياتية العامة لقاسم دوراً مهماً في إبراز وتعميق شخصيته القيادية وألهمت الحس الأجتماعي الشعبي، الذي أخرجته من تخوم الزمكانية.. إذ «ظل عبد الكريم قاسم طيلة فترة حكمه الممتدة من 1958-1963 يعمل بدأب وحرص شديدين على إحترام سيادة القانون، ولم يفكر يوماً في تجاوزه إطلاقاً، وكان ذلك ديدنه عندما كان ضابطاً صغيراً برتبة ملازم، وحتى عندماأسس الجمهورية العراقية وتسنم أهم موقع فيها، لم يستغل سلطته وموقعه من أجل مصالحه الشخصية وأهوائه الذاتية، وهو سلوك عجيب أخضعه لإرادة فولاذية لا تلين أمام متع الدنيا الزائلة وزخارفها، وقد لا نجد نظيراً لتلك الإرادة القوية إلا لدى أفراد قلائل جداً متوزعين على هذه المساحة الزمنية الممتدة عبر التاريخ الطويل للإنسانية المعذبة، وقد يكون حُلُماً بعيد المنال أن تتصدى لشؤون عراق الغد بعد زوال كابوسه المميت، قيادة فردية أو جماعية نظيفة اليد وزاهدة في الدنيا إلى هذا الحد، سواء كان ذلك في القيادات الدنية أو الوطنية أو القومية ...[1]». ومما يعمق هذه الممارسة الحياتية بُعداً أكثر إثارةً لمكنونات الوعي العام وتوضح ماهيات غائيته، «لم يعتمد عبد الكريم قاسم مبدأ الغاية تبرر الوسيلةفي كل مراحل صراعه مع الآخرين...[2]»، بل كانت وسائله مستنبطة من الغاية النبيلة التي يستهدف بلوغها عند إدارته للصراع الاجتماعي وقيادته للحكم.

وبالمقارنة، يتجلى دور الزعيم قاسم كقيادة بارزة، حتى أنه أصبح بعد إستشهاده، عقبة أمام ظهور قيادات لم تنتقل في نمط تفكيرها من حيز الإمكان إلى حيز العمل. وقد لعب كقائد دورا في مسارات المجتمع العراقي الارتقائية. وعليه سيصعب تحديد

---

(1) طالب الحسن، إغتيال الحقيقة، عبد السلام عارف وإشكالية الكتابة في تاريخه السياسي، ص.59، مكتبة اليقظة العربية ودار أور، بغداد- بيروت 2004.

(2) المصدر السابق، ص. 80.

شخصية الزعيم قاسم لكونها لا تعرف إلا بآثارها. كما أنه من الصعوبة تحليلها إلى عناصرها الأولية خوفاً من فقدانها لارتباطاتها العضوية وقيمتها الكلية. فهي كالمركب الكيميائي يحتوي على صفات خاصة به يختلف عن صفات العناصر المكونة له كل الاختلاف، ما بالك عن صفات العناصر الأخرى.

وقد تجلت هذه الصفات في واقعية مضامين برنامجية قاسم التي انطلقت من قدرتها التطبيقية، واستكملت ابعادها من غائيتها العقلانية التي تعتبر المكمل الضروري لها، باعتبارها تستند في أغلب مواقفها من مختلف قضايا الوجود الاجتماعي إلى (العقل العملي) وليس (النظري المجرد)، وإلى العلاقة القائمة بينه وبين المستوى الواقعي للسيكولوجية الاجتماعية والطبيعة الاجتماعية السائدة وتعدديتها المتناقضة المتوحدة.

وطالما إن إمكانية ممارسة الفرد- كما قلنا- لأي تأثير اجتماعي مناط بالنظام الاجتماعي العام، فإن ذلك «**يفتح الباب أمام تأثير ما يسمى بالصدفة في المصائر التاريخية للأمم... و يترتب على ذلك بالتالي، إن مصائر الأمم ترتهن أحياناً بالمصادفات.. وهذا ينطبق على مقولة هيغل الشهيرة : «في كل شيء محدود عنصراً من المصادفة [1]**».

تبرز هذه الخاصية بصورة جلية في المجتمعات غير المتبلورة طبقياً، إذ تمارس الصدفة مع العوامل الشخصية، دوراً أكبر في تحقيق فعل التغيير، لدرجة أن كثير مما له علاقة بالوضع العراقي على سبيل المثال، كان يعتمد ولا يزال على العامل الشخصي[2].

---

(1) المصدر السابق، المذكرات الشخصية، ص. 309. **والمصادفة:** هي الأشياء النسبية التي لا تظهر إلا في تقاطع العمليات الضرورية. فالضرورة الداخلية تلحقها حتما صدفة خارجية، وللأخيرة ضرورة كأساس لها، وهي صورة من مظهرها.. بمعنى أنه لم ينشأ عن التطور الاجتماعي في سياق تحقق صيرورته في مجتمع ما، فبالنسبة إلى سكان مكسيكو كان ظهور الاوربيين في أمريكا محض صدفة، بمعنى أنه لم ينشأ عن التطور الاجتماعي لتلك البلدان. لكن هوى الرحلات والاكتشافات لم يكن صدفة.. بل كان مرهوناً بحصيلة الأوضاع الاقتصادية في البلد المفتوح والفاتح. ويشير شكسبير في مسرحية ريتشارد الثالث إلى دور الصدفة في إضاعة مملكة عندما يكتب: [انخلع المسمار فسقطت حدوة الفرس، فكبا الحصان فسقط الفارس أرضاً فخسر الجيش المعركة وضاعت المملكة]. ففقدان المسمار بالصدفة في تلك اللحظة المصيرية، أدى إلى مقتل الملك فضياع المملكة. للمزيد راجع كتاب أريك دورتشميد، دور الصدفة والغباء في تغيير مجرى التاريخ، مصدر سابق.

(2) يتوصل الأكاديمي حنا بطاطو إلى هذا الاستنتاج المستقرأ من واقع عراق النصف الأول من القرن الماضي. للمزيد راجع ج.1، ص. 14، مصدر سابق.



عقيل الناصري وصفحات التاريخ السياسي

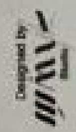
يجتهد د. عقيل الناصري في قراءاته في التاريخ العراقي المعاصر، مختصا بفترة ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 وزعيمها عبد الكريم قاسم، كما ينحت بعض المفردات التي يواصل فيها من سبقه في هذا المضمار، كالراحل الكبير هادي العلوي، فيحاول ان يميز في كتبه مصطلحات، منحوتة من المفردات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية، خصوصا، في مفردة واحدة. كما يحاول هو في البحث في اختصاص التاريخ السياسي ونشر العديد من الكتب التي اصبحت مصادر او من بينها لتلك الفترة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر، من خارج اختصاصه الدراسي والتعرف أو الامتياز به. واصبح الموضوع الذي تناوله مدار همه واهتمامه ومعرفته واختصاصه، وسجل له الاصرار عليه والتماهي مع سيرته ومسيرته. وكمثقف عربي يعيش خارج وطنه الاول ويكتب في التاريخ السياسي ويراجعه ويجتهد فيه يتميز في وفائه للبحث ومحاولة التجرد من الذاتية العاطفية والضغوط السياسية وغيرها. ولانه في منفاه الاوروبي الليبرالي لم يخضع الى ضغوط الكتابة المنحازة او المسيسة برقيب رسمي، بل نجح جاهدا في البحث الموضوعي أو ما استطاع اليه سبيلا.



بعد كل هذا لابد لي من الاشارة لملاحظتين فيما قرات في هذا الكتاب، هما اعتماد المؤلف لمصدر واحد في تاريخيته للحدث الثقافي العراق المعاصر، وهذا المصدر مجروح في شهاداته التي اصدرها والدوافع التي حركته اليها، وفي كل الاحوال لا يمكن للبحث الناجح ان يستند لراي واحد، وهذه من اواليات البحث. والاشارة الثانية تتعلق بخلط واضح وعدم تمييز في المفاهيم الفكرية والايديولوجية والسياسية، فيما يتعلق بمفاهيم القومية والعروبة، وفي استخدامه الايجابي لنقائضمها، القومانية والعروبية، لاسيما في مجال العسكر ومن ثم الحركة السياسية. اذ ان القومية كمفهوم سياسي ايديولوجي حديث، بينما العروبة مفهوم مرتبط بالهوية والانتماء والتميز عن الاخر المشترك في الوجود والتاريخ. كما ان التوصيف ينبغي ان يتطابق مع النتائج والعمل وليس بالتسميات والرغبات الفردية.

ان كتابات د. عقيل الناصري واهتماماته تقول لمن يقرأها ما يريده منها وما يتطلبه البحث وترسم مسارها كما هو في صفحات التاريخ السياسي في العراق.

الدكتور كاظم الوسوي







دار سطور للنشر والتوزيع
بغداد - شارع المتنبي - مدخل جديد حسن باشا
هاتف: 07711002790 - 07700492576
e.mail: bal_alame@yahoo.com